

افجر الميثاق لك

إلى

موظف أمالك

الجزء الخامس عشر

تأليف

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاظمي الحلبي المدني

المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ

اعتنى بدفعه عليه

الاستاذ الدكتور في الدين الندوي

دار الفاء

دمشق



فَجَرَّ السَّالِينَ

وَقَالَ إِنَّكَ

الطبعة الأولى
مُحَقَّقة ومُتَّحَة
١٤٩٤ هـ - ٢٠٠٣ م
حقوق الطبع محفوظة للمحقق

SHAIKH ABULHASAN ALI Nadwi Center

For Research & Islamic Studies,

MUSHAFFAR PUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA).

Tel: (059) 54622 70104

0091 54622 70117

Fax: 0599 54622 70766

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للتبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرپور - اعلیٰ جموں وکشمیر (ہند).

(١١) باب ما جاء في دية جراح العبد

وحققني يحيى بن خالد: أنه بلغه أن سعيد بن الأصبغ
وسليم بن يسار كانا يقولان: في موصضة العبد نصف عشر
نحوه.

(١٢) دية جراح العبد

قال في النسخ الهندية: في المصرية مما جاء في دية جراح العبد، يعني
إذا أصاب العبد جراح ما يجب فيه الفدية، وذكره أيضاً إذا أصاب عبد يهودي
وغيره.

(مالك أنه ينفق) وأما ما ذهب إليه سنده إلى أن النسب يسمى بذلك، ثم
قال: وقال ذلك سليمان بن يسار أن سعيد بن المسيب (الشافعي) الشهيد
(وسليم بن يسار) وكلاهما من الفقهاء السبعة (كانا يقولان: هي
موصضة العبد) أي إذا أصاب العبد موصضة فنفق نصف عشر لعه أي قيمته،
قال الشيخ في (١) لأن العبد في موصضته نصف عشر دينه، كما في الحمير،
هي الموصضة بحسن (٢) والمعادن في الرقيق قيمته، اهـ.

قال البيهقي (٣): وبحثت هذه الشجاعة فبني هي الموصضة والمعتقلة
والعائقة والمضمومة مقدما من قيمة العبد حسب قدرها من دية دحره قال أبو
الفرج: كانت عيسى بن ذلك ثم يجعل في يده ورجله، وهو نصف قيمته،
وفي غير ذلك من جراحات جسده مثل قلس وما أشبهها مما جاء به المحرر
عقل مسمى، كما جاء في الأربعة الأشياء التي أعزوها من العبد في قيمته

(١) شرح لفظه (١٤٠/١)

(٢) المستطاب (٧٦/٩٤).

مجرأها من الحر في دينه، فقال: إن الموضحة والسفينة والجامعة قد تباها
وتعبر إلى حالها لغير نقص من الجسد، وما سواها من الجراح تذهب من
جسده، ونقص من أعضائه، وربما كان مما يذهب به من ذلك يظالم، فلذلك
لم يروا فيه إلا ما يظهر من ثمنه، فبما أصبح ودهياً، فيخرج ما نقص من
ثمنه صحيحاً، قال: وأخبرني يحيى بن يحيى عن داود بن عثمان.

وفي "الصالح" بعد أن سأل: نصف عشر ثمنه التي قيمته بالغة ما بلغت
عند الأئمة الثلاثة، وفي يوسف، وقال أبو حنيفة: إن بلغت دية الحر نقص منه
عشرة، وروى عن الشعبي والثوري وهو رواية عن أحمد.

قال المؤلف: إن العناية على العدد يجب طسائها بما يقدر من قيمته،
لأن الواجب إنما يجب جبراً لما فات بالسياسة، ولا يسر إلا بطلب ما نقص
من القيمة فيجب ثلثه، كما لو كانت العناية على غيره من الحيوانات، وما
الإنسان، ولا يجب زيادة على ذلك، هذا هو الأصل، ولا نعلم فيه خلافاً فيما
ليس فيه مقدار شدي، فإن كان الثمن بالجدة مؤقلاً في العمر قليل،
وموضحة، ففيه عن أحمد روايتان، إحداهما: أن فيه أيضاً ما نقصه بالأداء،
بلغ، وذكر أبو الخطاب أن هذا اختيار الحلالي، وروى الترمذي عن أحمد أنه
قال: إنما يأخذ قيمة ما نقص منه على قول ابن عباس، وروى هذا عن مالك
فيما هنا موضحة، وثبتت، وبها نثبت، وحاشا له: لأن ضمانه ضمان الأمور،
فوجب فيه ما نقص كالبهايم، ولأن ما ضمن بالقيمة بأحد ما بلغ، ضمن بعض
ما تضمن كسائر الأموال.

وظاهر التحذهب أن ما كان مؤقلاً في الحر فهو مؤقلاً في العبد، ففي
يده أو غيره نصف قيمته، وفي موضحة نصف عشر قيمته، وما أوجب العبد في

الحر كالأنف والرجلين واليدين، أوجب قيمة العبد مع بقاء ملك السيد عليه. روي هذا عن عبيد روي نحوه عن ابن المسيب. وفيه قولان من سيرين والشافعي والشافعي، وفيه قولان آخر حليقة، إلا أن أبا حنيفة والشافعي قالوا ما أوجب القيمة من الحر بتخفيف السيد فيه بين أن يخرجه قيمته، ويصدر ملكاً لنفسه، وبين أن لا يفتت شيئاً، فلا يؤدي إلى احتياج الثمن والسيد لم رجل واحد امر.

وهي الهداية^(١) في رد العبد نصف قيمته لا يرد على نفسه كالأب إلا خمسة لأب فيه من الأذى نصفه، فتعتبر بقله، وينقص هذا تمثيلاً إظهاراً لاحتياط ربيته، وكل ما يقدّر من دية الحر فهو مضاف من قيمة العبد لأن القيمة في العبد كالمالية في الحر. ثم قال: ومن فاق عبي عبي فزد شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته، وإن شاء أسكه، ولا شيء له من الثمنان حيث أبي حنيفة.

وقال: إن شاء أسكت السيد وأخذ ما ينقصه، وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته. وقال الشافعي: يُضَاعَفُ كل القيمة ويمسك المولى العتق؛ لأنه يجمع الثمنان مضاعفاً بالعتق، فبقي الباقي على ملكه، كما إذا قطع إحدى يدي أو قد إحدى عبي.

ويجوز قول: إن المالية العامة هي لذات، وهي معتبرة في حق لأطراف سقوط اعتبارها في حق لذات فصراً عليه، وإذا كانت معتبرة في الأضرار وقد وجد إتلاف النفس من وجه بنفوت جنس المنفعة، وانقصان بتقدير قيمة الكل، فوجب أن يملك المجاني العتق دفعاً للضرر ورعاية للمصلحة، بخلاف ما إذا قد عبي حر؛ لأنه ليس فيه معنى المالية. (في قطع إحدى اليدين وقتاً إحدى

وَحَقَّقْنِي مَا لَمْ أَتَّهِ بِفَعْلِهِ أَنْ يَبْرَأَ مِنَ الْحُكْمِ كَانَ يَقْضِي فِي
الْعَقْلِ بِصِفَاتٍ بِالْحَرَجِ أَنْ عَلَى مَنْ يَجْرَحُهُ قَدْرَ مَا يَقْصُرُ عَنْ تَمَامِ
الْعَقْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ بِجَدَّةِ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَهُ الْخَبْرَ بِقِصَّةِ عَشْرِ
سَنَةٍ، وَفِي شَقِيصَةِ الْخَبْرِ، وَبِصِفَةِ الْخَبْرِ مِنْ نَعْتِهِ وَفِي مَأْمُومَتِهِ
وَحُكْمِهِ، فِي

الْحَقِيقَةِ ثُمَّ يَوْجَدُ مَعْرِفَتَهُ بِسَبَبِ الْمُسْتَعْلَى، وَهَذَا أَنْ عَلَى الْمَالِكِيِّ لَمَّا كَانَ مَعْرِفَةً
وَصَبَّ أَنْ يَنْخَبِرَ السُّوَالِ عَلَى الْمَوْجِهِ الَّذِي فَلَنَاءً كَمَا فِي مَذَاهِبِ الْأَمْوَالِ، فَتَهَيَّ
مَنْصُورٌ وَبِإِذَا.

(مَالِكٌ: أَنَّهُ بَلَّغَهُ أَنْ يَرَوَى مِنَ الْحُكْمِ) أَمِيرُ الْحَدِيثِ الْكَثْرَ يَقْضِي فِي الْعَقْلِ
الَّذِي (يُقَضَّى) بِسَبَبِ الْمُسْتَعْلَى (بِالْحَرَجِ) أَنْ حَرَجَ كَأَنَّ عَلَى مَنْ يَجْرَحُهُ أَنْ
الْعَقْلِ أَقْدَرُ مَا يَقْصُرُ بِالْحَرَجِ أَمِيرُ أَنْ لَمْ يَكُنْ الْعَقْلُ أَنْ فِيهِ يَبْدَأُ نَعْمَةً، وَقَدْ
الْحَقِيقَةِ أَنْ يَحْتَاجَ أَنْ يَرَدَّ بِهِ غَيْرَ شَرَحِ الْأَرْبَعِ الْمُعْظِمَةِ ذِكْرَهُ، فَهِيَ فِي لَا
تَكَادُ تَبْدَأُ فِي الْعَقْلِ إِلَّا عَلَى تَقْصُرٍ مِنَ الْقِيَمَةِ، وَوَسْمًا كَأَنَّ مَا يَقْصُرُ مِنَ الْقِيَمَةِ
بِهَا أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ أَرْشِهَا، وَأَمَّا الشَّرْحُ الْأَرْبَعُ فَلَيْسَ مَرَأً خَالِيًا عَنْ شَيْءٍ مَعَ أَنَّهَا
مُتَالِفَةٌ مَخْذُوقَةٌ فَتَبْدَأُ بِمَعْرِفَةِ الْحَقِيقَةِ لَهَا إِلَّا مَا يَقْصُرُ لَيْسَ لَهَا مِنْ أَوْشَرِ
الْحَقِيقَةِ، فَكَانَ ذَلِكَ مَوْجِبًا مِنَ الْأَعْرَافِ بِالنَّحْوِ وَالشَّلْطَةِ فِيهَا تَعْلُفٌ، أَمَّا

(قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرِفَةِ) (هَذَا) بِالْمَعْرِفَةِ الْمَشْرُوعَةِ (أَنْ فِي مَوْضِعِهِ
الْعَقْلِ) أَنْ يَدْرُسَ بِمَوْضِعِهِ (نَعْمَةً) أَنْ فِيهِ نَعْمَةً كَمَا يَقْصُرُ عَنْ تَمَامِ
السَّبَبِ وَغَيْرِهِ (وَفِي عَقْلِهِ) أَنْ الْعَقْلُ الَّذِي أَدْرَكَتْ مَعْرِفَةُ الْعَقْلِ وَهِيَ الْعَقْلُ
مِنْ نَعْمَةٍ أَنْ فِيهِ نَعْمَةً، وَتَلْكَ لَمَّا تَدْرُسُ أَنْ فِيهِ مَعْرِفَةُ الْعَقْلِ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً،
وَفِي الْعَقْلِ وَهِيَ الْعَقْلُ مِنْ دَرَجَةٍ (وَفِي مَأْمُومَتِهِ) فِي الْعَقْلِ (وَحَقَّقْنِي) أَنْ (فِي)

كُلِّ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ثَلَاثُ شَعْبَةٍ. وَفِيمَا سِوَى هَذِهِ الْفُصَالِ الْأَرْبَعِ، وَمَا يَصَابُ بِهِ الْعَبْدُ مَا نَقَصَ مِنْ شَعْبَةٍ، يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ مَا يَصِحُّ الْعَبْدُ وَيَبْرَأُ. كَمَا بَيْنَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ بَعْدَ أَنْ أَصَابَهُ الْحَرْجُ، وَفِيمَا صَحِيحاً قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهُ هَذَا ثُمَّ يَفْرَمُ الَّذِي أَصَابَهُ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْعَبْدِ إِذَا كَسِرَتْ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ ثُمَّ صَحَّ كَسْرُهُ، فَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ

كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) هِيَ السَّامُورَةُ وَالْجَائِفَةُ (ثَلَاثُ شَعْبَةٍ) لِأَنَّ لِكُلِّ فِي كُلِّ مِثْقَالٍ ثَلَاثَ دِينَاتٍ (وَفِيمَا سِوَى هَذِهِ الْفُصَالِ) جَمْعُ خَصْلَةٍ، وَالْمُرَادُ انْتِزَاعُ (الْأَرْبَعِ) الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَوْضُوعَةِ وَالْمَنْطَلَةِ وَالْمَأْمُورَةِ وَالْحَافِلَةِ (بِمَا يَصَابُ بِهِ الْعَبْدُ) بِحَسَبِ (مَا نَقَصَ مِنْ شَعْبَةٍ).

ثُمَّ بَيْنَ كَيْفَ يَحْلَمُ نَقَصُ الْقِيَمَةِ؟ فَقَالَ: (يُنْظَرُ) بَيْنَاءُ الْمَجْهُولِ (فِي ذَلِكَ) الْأَمْرِ (بَعْدَ مَا يَصِحُّ الْعَبْدُ وَيَبْرَأُ) عَطَفَ تَسْمِيرَ لِقَوْلِهِ: (يَصِحُّ) (كَمْ) اسْتِفْهَامَ لِمَقْدَارِ مَا (بَيْنَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ) حِينَئِذٍ (بَعْدَ أَنْ) مَعْنَى (أَصَابَهُ الْحَرْجُ وَ) بَيْنَ (قِيَمَتِهِ) إِذَا كَانَ (صَحِيحاً) أَيِ (قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهُ هَذَا) الْحَرْجُ (ثُمَّ يَفْرَمُ) أَيِ يَنْقُصُ (الَّذِي أَصَابَهُ) أَيِ الْجَانِي إِلَى سِيْدِ الْعَبْدِ (مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ) أَيِ التَّفَاوُثِ الَّذِي بَيْنَ قِيَمَتِهِ قَبْلَ الْحَرْجِ وَقِيَمَتِهِ بَعْدَ الْحَرْجِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَلِّ: حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ قَبْلَ مَا صَحَّ وَأَخْرَاجُهَا الْبَاقِيَّةَ، فَيَقْدَرُ فِيهَا مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ مَا يَقْدَرُ مِنْ دِيَةِ الْحَرَّةِ. وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى، إِنْ مَا قُدِّرَ مِنْ دِيَةِ الْحَرَّةِ قُدِّرَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ سِوَاهُ، فَتُنْقَضُ بِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ. وَإِنْ يَفْرَمُ^(١) فِي حَرْفٍ قَبِيحٍ نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ سَلْباً، أَوْ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ إِذَا كَسِرَتْ) بَيْنَاءُ الْمَجْهُولِ (يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ) مَثَلًا (ثُمَّ صَحَّ كَسْرُهُ) أَيِ بَرَأَ بِلَا شَيْءٍ وَنَقَصَ (فَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ) أَيِ عَلَى مَنْ كَسَرَهُ

(١) كَلَّمَ فِي الْأَصْلِ، وَالصَّحِيحُ وَإِنْ لَمْ يَفْرَمْ - مَثَلًا.

فإذا لم يلقه فمنا عنه خير من أن يلقه المشرك فإن لم يلق
وإن لم يلق فمنا عنه خير من أن يلقه المشرك وإن لم يلق
أعجب الناس به

والله أعلم بالصواب
سورة التوبة
أما بعد
بسم الله الرحمن الرحيم
الذي هدانا لهذا
فكنا من الغافلين
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب

يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب

يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب

يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب
يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله
والله شديد العقاب

يُخْبِرُنيَ نَسْرُ قَعْدَةِ الْمُعْتَقُولِ عَنْ رَأْيِ سَيِّدِ هُنْتَه. فَإِذَا أُسْلِمَ
فَنَسْرُ عَلَيْهِ خَيْرٌ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِرَأْيِ سَيِّدِ الْمُعْتَقُولِ. إِذَا أَحَدُ الْعَبْدِ
الْمُتَمَلِّكِ وَرَضِيَ بِهِ، أَوْ بِقَعْدَةِ

يُعْطَى) بَيْنَهُ الْمَاثِلُ أَيْ يَعْطَى سَيِّدُ الْعَبْدِ (الْعَبْدُ الْمُعْتَقُولُ فَعَل) جَرَاءِ رِ
١٤، (وَلَوْ شَاءَ) سَيِّدُ الْمُتَمَلِّكِ (أَمْسَمَ) أَيْ (فَعَلَهُ) (فَعَلَهُ) (فَعَلَهُ) (فَعَلَهُ) (فَعَلَهُ)
فِي الْعَبْدِ الْمُتَمَلِّكِ (فَلَيْسَ عَلَيْهِ) أَيْ عَنِ سَيِّدِ الْفَقِيرِ (خَيْرٌ ذَلِكَ) لِأَنَّهُ أَسْلَمَ الْعَامِلَ
فِي رَأْيِهِ (وَلَيْسَ لِرَبِّ الْعَبْدِ الْمُعْتَقُولِ إِذَا أَحَدَ) هُوَ (الْعَبْدُ الْمُتَمَلِّكِ) (مُعْتَقُولُ أَحَدٍ
(وَرَضِيَ بِهِ) أَيْ رَضِيَ بِأَحَدٍ لِعَبْدِهِ وَهُوَ بِسَيِّدِهِ فَصَابَ (أَيْ يَمْلِكُهُ) بَعْدَ ذَلِكَ
لَأَنَّ عَلَيْهِ عَنِ هَذَا أَوْ لَا (وَرَضَاهُ) بِأَحَدٍ حَتَّى يَمْلِكَهُ لَعَمْرُكَ عَنِ الْمُتَمَلِّكِ عَلَى
قَعْدَةٍ.

قَالَ السَّاجِي^(١) قَوْلُهُ "أَوْ فَرَّقَ أَحَدُ الْعَبْدِ عَصْرًا خَيْرٌ سَيِّدِ الْعَبْدِ" فَإِنْ شَاءَ
فَعَلَى، يَرِيدُ أَحَدُ الْمُتَمَلِّكِ، وَإِنْ شَاءَ أَحَدُ الْعَبْدِ، يَرِيدُ أَنَّهُ يَنْشَاءُ هَذَا مِنَ التَّمَلُّكِ،
فَيَكُونُ سَيِّدُ الْمُتَمَلِّكِ بِالْجِدَارِ بَيْنَهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ فِيمَا عَلَيْهِ الْمُعْتَقُولُ، لِأَنَّ أَحَدَ الْعَبْدِ
عَلَيْهِ أَوْ سَيِّدُ الْإِمَامِ أَمْرًا سَاجِيًّا، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَرْمٌ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ السَّاجِي
سَيِّدُ الْإِمَامِ خَيْرٌ مِنْ أَيْ يَمْلِكُهُ مَارِسُ الْعَبْدِ أَوْ يَمْلِكُهُ بَأْسُهُ، فَوَيْلَ مَنْ كَانَ تَمَلُّكُهُ
قَوْمًا^(٢) نَزَلَ الْحَبِيصَةُ كَذَلِكَ الْبَابُ لِسَيِّدِ السَّاجِي

وَالْمُتَمَلِّكِ عَلَى مَا عَوْلَهُ إِنْ لَا يَحْتَوِي أَنْ يَكُونَ نَحَابَةً مُتَمَلِّكَةً بِمَالِ الْعَبْدِ أَوْ
رَقَةِ الْعَبْدِ، وَلَا يَحْتَوِي أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا، لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَخْبَاطَ مَنْ حَمَلَ
مَالَهُ، فَلَمْ يَبْنَ إِلَى أَنْ تَعْلُقَ بِرَقِيقَةِ الْعَبْدِ، وَذَلِكَ يَوْجِبُ اسْتِحْقَاقَ رِقَبَتِهِ، لِأَنَّ
ذَلِكَ مَعْنَى مَتَّقَتِهَا بِرَقِيقَةِ الْعَبْدِ وَتَعْلُقَتِهَا بِهِ، وَهَذَا شَأْنِي يَحْرَجُ عَلَى مَا ذَكَرَ
بَعْدَ هَذَا مَالِكٌ قَوْلُهُ "أَيُّ الْعَبْدِ عَنِ الْيَهُودِيِّ أَوْ الْمَصْرَانِيِّ" وَلَعَلَّهَا رَوَايَةٌ
بِهِ، أَوْ

(١) مُتَمَلِّكُهُ (٢٤٩)

(٢) كَذَلِكَ فِي الْأَسْلِ وَالْغُلَامِ أَكْثَرُ مِنْ أَرَشِ الْعَبَادَةِ أَشْرًا

وذلك في إقصاص كُله نَيْن الْقَيْد في نطع اليد والرجل وأشباه ذلك بِمِثْلِهِ في القتل.

قال الموهب^(١) رَأَى قَتَلَ عِدَا عَمَلًا فِيْدَ لَمْعُون مُخْتَرٍ مِنَ الْقَصَاصِ وَالْمَعْرُوفِ. فَإِنَّ عَمَّا إِلَى مَالٍ، نَعْلَى الْمَالِ يَرْمِي الْفَاعِلَ، لِأَنَّهُ وَجِبَ نِيَّائَتُهُ وَمَعَهُ مَحْتَارٌ مِنْ فَعْلِهِ وَنَسِيْبِهِ فَإِنْ احْتَرَفَ فَعْلَهُ، فَدَاهُ بِاللَّيْلِ لِأَسْرِهِ مِنْ قِيَسِهِ أَوْ قِيَمِهِ لَمَعْنُونٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَمَلُ حَيْثُ شُيْءٌ يُلْزَمُهُ كَثَرُ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ حَيْثُ الْمُحْتَوَلُ، فَلَيْسَ سَهْلُهُ أَكْثَرُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَُا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَهِيَ رَوَايَةُ أُخْرَى، أَنَّ سَبِيحَةَ إِنْ احْتَرَفَ فَعْلَهُ، لَرَمَعِ أَرْضِ الْحَيَاةِ مَالِقًا مَا يُلْجُ، لِأَنَّهُ إِذَا سَلِمَهُ تَلْبِيحٌ، رِيْمًا وَادَّ فِيهِ تَرَايِدُ أَكْثَرُ مِنْ لَمْعَةٍ. هـ

وهي «الهداية»^(٢) إِذَا جِيءَ الْعَبْدُ جَوَابَهُ خَطَأً قَبْلَ مَعْلُومَةٍ إِمَّا أَنْ تَقَعَهُ بِهَا أَوْ تَقَعَهُ، رَفَاكَ الشَّامِي جَوَابَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ بِبَاعِهَا، إِلَّا أَنْ يَمْسُحَ الْمَوْلَى بِالْأُذُنِ، وَفَائِدَةُ الْإِخْلَاصِ فِي اتِّوَاعِ الْجَنَائِي بِمَعْرِفَةِ الْعَنْوَ، وَالْمَسْأَلَةُ مُحْتَمِلَةٌ بَيْنَ الْمُصْحَابَةِ، فَإِذَا دَعَاهُ مَلِكُهُ إِلَى الْجَنَائِيَةِ، وَإِنْ فَعَلَ، فَدَاهُ بِأُذُنِهِ، وَإِمَّا اسْتِزَارَهُ وَفَعَلَهُ مَوْلَى الْجَنَائِي لَا لِي، لَوْ فِي الْجَنَائِيَةِ غَيْرِهِ. هـ

(وذلك) أي الحكم المذكور (في إقصاص كُله) أي في جميع أنواعه التي تكون (بين العبد) بالدمج في النسخ المصرية، والعبد بالإناء على العبيد في النسخ الهندية، بمعنى في جميع أنواع الإقصاص من القتل وقطع الأطراف (مثلًا) في قطع اليد والرجل (والمثل ذلك) من الأطراف الأخرى، فهذا كله (بمِثْلِهِ) أي بمِثْلَةِ إقصاص (في القتل) كله، في النسخ المصرية، وهم أرحم من في الهندية بلفظ العقل، وهذا مبني على ما تقدم في القوم السابقين إن المبروح في الإقصاص كالقَتْلِ، وتقدم الحلال في ذلك.

(١) حشني (١١/٤٧٧)

(٢) (١٤/١٨٤)

(١٥) باب ما جاء في ذمة أهل الذمة

و**حَقَّقْتُ** بِطَبْعِي عَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ بَعْضُ مَنْ عَمَّرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَنْتَ بَرِّ
فَقَسَى أَنْ ذِمَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، بِمَا لَمْ يَأْخُذْهُمَا، تَنْقِلُ مِنْهُمْ
ذِمَّةَ الْغُرِّ الْمُصَلَّيَةِ

هِيَ بِرِثَانَةٍ عَنْ ذَلِكَ خُفِّ عَوْنِي الْكِتَابُ أَمْ مَا مَعَادُ؟ قَالَ ابْنُ الْقَدَامِ
هُوَ حَقٌّ فِي الْكِتَابِ (أَيْ فِي «الْعَوْدَةِ» وَكَذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ بِمَا لَمْ يَأْخُذْ بِهِ، وَتَمَّ
أَمْرُ ذِمَّةِ مَنْ فِي ذِمَّةِ مَنْ سَبَّحَ بِبَيْعِ، فَأَعْطَى الْكَتَابِي أَوْ سَبَّحَ مَنْ عَلَى مَنْ
(سَبَّحَ) عَمَّا^(١) جَمِيعَ الْأَعْيَانِ كَالْمَنْ كَانُوا كَانُوا أَقْتَرَ حِينَ الْبَيْعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكٍ: «هَذَا إِسْمِي أُنْكَرُهُ أَسْأَلُ الْمَدِينَةَ، بِحَسْبِ مَنْ يَكُونُ دَوَاءً عَنْ مَوَاتٍ قَدِيمَةٍ،
سَبَّحَ جَمْعُهَا أَيْ مَنْ سَبَّحَ بَيْنَ الْمَدِينَةِ، وَبَدَلَتْ بِمَنْ يَكُونُ تَعْيِيرٌ فِي كِتَابِهِ لَمَّا كَانَ
فَدَلَّ طَرَفُ عَدُوٍّ وَشَاعَ مَعَ احْتِمَالِهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا غُرْوَاهُ الثَّانِيَةِ الَّتِي فِي
«نَسْوَطِهَا» لِأَنَّ التَّحْلِيلَ فِي «غُرِّ» اسْمُهُ بِمَنْ هُوَ «لَهَا»، وَغُرِّ قَوْلُهُ وَلَا يَحْطِي
أَيُّهُدَى، وَالنَّصْرَانِي عَدُوٌّ مُسَلِّمٌ، لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ الْإِسْلَامَ حُرٌّ أَنْ يُلْفَعَ إِلَيْهِ وَجِبَ
أَنْ يَبَاعَ عَلَيْهِ، وَيَبْعُ إِلَيْهِ جَمِيعَ لَمَّةٍ، وَإِنَّمَا إِذَا لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَهْرٌ إِلَّا فَتَرَأْسُ
جَدَّتْ. هَذَا يَحْتَضِرُ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَ ذِمَّةً، هُوَ مَحْضَرٌ.

(١٥) ذِمَّةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

وَمِنْ السَّحْرِ الْمُسْتَعْدَّةِ^(٢) مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَرِيزِ قَضَى أَنَّ ذِمَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ (أَيْ
ذِمَّةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ) (إِنَّمَا تَقُلُّ) سَبَّحَ بِبَيْعِهِمَا (أَيُّهُمَا) نَابِ الْقَامَا (أَيْ) حَقٌّ ذِمَّةُ
الْحُرِّ الْمُسْلِمِ (أَيْ) الْمُسْلِمِ^(٣) ذِمَّةَ الْحُرِّ كَذَلِكَ يَنْصَبُ ذِمَّةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ،

(١) كَذَلِكَ فِي لَامٍ، وَبِالْمَدِينَةِ بِمَنْ حَسْبِ مَنْ يَكُونُ دَوَاءً.

(٢) لَحْظُ «الْمُسْتَعْدَّةِ» - ١٥٠٥.

(٣) «الْمُسْلِمِ» (١٥٠٦).

قَالَ عَزَائِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا بِأَنْ لَا يُقْسَلَ فُسَيْلِمٌ بِكَافِرٍ.

وسأولهم علي بن النصف عن أبيانهم، هذا ضاهر بنصف، وهو منصف عمر بن عبد العزيز وعمره ومالك، وعن أحمد رواية أخرى أنها ثلث دية المسلم، إلا أنه رجع عنها، لأن حاشياً روى عنه أنه قال كنت أقول: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، وأما اليوم أذهب إلى نصف دية المسلم، نحدث عمرو بن شعيب، وحدث ابن وهري عن سالم عن أبيه، وهذا صريح في الرجوع عنه، وروى عن عمر وعثمان أن دية أربعة آلاف دية قال ابن المسيب وعطاء والحنن والمنضي وإسحاق وداود نورا لما روى عباد بن منصور أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف.

وقال علقمة ومجاهد والشعبي وسليمان بن عيسى واثوري وأبو حنيفة: دية كدية المسلم، وروى ذلك عن عمر وعثمان ومن محمود وسدوسة، وقال ابن عبد البر: هو قول ابن المسيب وابن وهري، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «الدية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم»، ولأنه يعني ذكر في كتابه دية المسلم، قال: «وَدِيَّةُ مُسْلِمٍ كَدِيَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ»^(١)، وقال في التلخيص: «وَدِيَّةُ مُسْلِمٍ كَدِيَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ»^(٢)، ولأنه ذكر في خبر معصوم، فكملة دية كالمسلم، ولكن من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «الدية للمسلم نصف دية المسلم» رواه أحمد^(٣)، اهـ.

(قال مالك: الأمر المستر (أحد) أنه لا يقتل مسلم ولو عدواً (يكافراً) ولو حراً ولو دميًا) وفي قال جمهور العلماء، قال باعني^(٤) لا يقتل المسلم بالكفر، بل يقتل مائة، ويحرق مائة، وتحب به الدية على حاقلة القاتل على قول أشهب، وقال ابن القاسم وعبد الملك وأصيب وغيرهم في ماء القاتل، اهـ.

(١) سورة النساء، الآية ٩٢

(٢) مسند أحمد (٢/ ١٨٢، ٢٢٤)

(٣) المستطفي (٩٧/ ٧)

إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ مُسْلِمٌ قَتْلَ عَيْلَةٍ، فَيُقْتَلُ بِهِ

بإسلام. لا يقتل مؤمن بكفر، ولأنه لا سوء بهما وقت الجنابة، وكذا الكفر مبيح، فيورث الشبهة، وما روي أن سبي ذنبا قتل مسلماً بدمي، ولأن المساواة هي الغصمة ثابتة نظراً إلى سبيلهم أو الفداء، والمسيح كفر المحارب دون المسلمين، والغيب يثبت بؤن بانتفاء الشبهة والبراء بما روي الحربي لبقائه، ولا ذو عهد في هذه، ولعمرك بالمعارضة اهـ.

(إلا أن يقتله) أي كراهاً (مسلم قتل فدية) بكسر الميم المعجمة وسكون التحتية أي خليفته، قاله الشارح، وسباني البسط فيه (فيقتل) ببناء المجهول المسلم (به) أي بالكفر، قال الرماني لأن نفس للمعاد لا للقصاص، فلو عفا ولي الدم عن القاتل لم يعتبر ويقتل اهـ.

قال ابن رشد^(١)، اختلف العلماء في قتل المؤمن بالكافر على ثلاثة أقوال، قال قوم لا يفسل مؤمن بكافر، ومن قال به الشافعي وأحمد وداود وجماعة، وقال قوم يفسل به، ومن قال بذلك أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى، وقال مالك والليث لا يفسل به، لا أن يفسله عيلة، وقتل العيلة أن يضجعه، يذبحه ويحاطه على ذلك.

قال الفرعير الفقيه: يقتل لأحد المال فلا يشترط فيه الشروط المتقدمة لأي شروط القصاص، هل يفسل الحر بالعبد، ومسلم بالكافر، ولا يقتل به فصاحراً بل للمعاد، ولذا قال مالك: ولا عفو فيه ولا صلح، وصلح الولي مرفود، والمحكم فيه للإمام، اهـ.

قال الشارح^(٢) قوله لأحد المال، سوء كان القتل عمية عما لو عذبه فحسب به لحدل فنتله فيه لأحد المال، أو كان ظاهراً على وجه يتعذر مع القوت، وإن كان الثاني قد يسمى حرابه، اهـ.

(١) معجم المصنف (٢/٢٩٩)

(٢) أحكام النكاح (١/٣١٨)

وحدثني يحيى بن عمر مابك، عن يحيى بن سعيد، أن سليمان بن يسار كان يقول: دة المجوسي ثعابي دة ذهم قال مابك وهو الأمر بعد

وقول الموفى^(١) من أمك وعمره ٦٠، في العساس والعفوة وذلك لما في حق السلطان وأنه قد أمر حقه وثناعي وإن المندوب وقال مالك لأمر عندما أن يضل به وليس يولي فيه أن يعفو عنه وذلك إلى السلطان، والعملة بعد أن يخلع الإنسان فبعدن بها أو يحو منقأ أو يوجد داله، ولعمري يخرج بقول عمر - رضي الله عنه - في أبي بن عبيد لو تمألا عليه أهل جعاء لأظنهم به، ولا، ثموم بوبه داهي **هذه** مستأ لإلوي **سقف** وقول أبي **سقف** فقامه بن حبري، لأنه من في غير المحامه فكان أمره إلى وبه كثر الثمن، وقول عمر رضي الله عنه لأمتهم به أي أمك الذولي من استهزاء أقيده منهم، اه

(مالك عن يحيى بن محمد) الأنصاري (أن سليمان بن يسار كان يقول دة المجوسي ثعاب مائة درهم) وهي ثلث خمس دة المسم (قال مالك وهو الأمر) المرجع (عنقاً) بأندبه المندوب، رقال انموي^(٢) دة المجوسي ثعاب مائة درهم، وسارهم على نصف، هذا هو أكثر أهل المسم قال أحمد ما (فل ما احتلف في دة المجوسي ومن دل دلب عمر وعشرون وإن معود من المسم وعطاء وأجر ومات، ثعابي واستحان، وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: فيه نصف دة المسم كدبه الكبي؛ لقول النبي **سقف** حسوا بهم من عمل الكتاب، وكان ثعابي والمسمي وأصحاب الرئي فيه كدبة المسم، لأنه حر آدمي مضموم لأشبهه بمسم

(١) ثعابي، (٤٤/٦١)

(٢) سورة الإسراء، الآية ٢٤

(٣) ثعابي، (٤٥/٦١)

فَالْمَالِكُ. وَجَرَّاحُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ فِي دِيَانَتِهِمْ
عَلَى حَسَبِ جَرَّاحِ الْمُنْسَبِينَ إِلَيْهِمْ. أَلْتَمَوْصِحَةُ بَصَفَتْ حَسْرَ
بِهِمْ

ولما قول من سجد من الصلوة، ولم يحول له في عصرهم مخالفاً
لَكَانَ إِجْماعاً. وقوله «سجد بهم سنة أهل الكوفة» يعني في أحد جريرتهم،
وحدثنا عنهم، ولا يجوز اعتباره بالمسلم ولا الكتابي لفصلان فيه، ومواء كان
المجوسي دميماً أو مستأثماً لأنه معقون الدم، وسألوهم على المصنف من
ديانهم واجتماع، وجراح كل واحد معبره من ديه. وفي قولنا عملاً ضمنت الله
على اعتدال المسلم لإزالة الغلو، يعني عليه حمد ديهماً على الكتابي، هـ

وفي النهاية^(١)، ديه للمسلم ولندي سواء، وقال الشافعي دية اليهودي
والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمان مائة درهم؛ لما روي أن
النبي ﷺ جعل دية النصراني واليهودي أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي مائة
عائنه درهم. وفيه قوله عليه السلام: «ديه كل ذي عهد في عهد ألف دينار».
وكتلك نصي أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - وما رواه الشافعي لم يعرف
وازيه، ولم يذكر في كتب الحديث، وما رواه، فشهرة قوله ظهر به عن
الصحابه - رضي الله عنهم - هـ

ويستقريلمي في مصابح^(٢)، في ترجيح الأحاديث التي ورد فيها
النسوة بين دية المسلم والنسبي

(قال مالك، وجراح اليهودي والنصراني والمجوسي في أمر ديانهم على
حسب جراح المسلمين في ديانهم) ثم أوضح بطريق المثال بعض أوجراحات
فان (الموصحة نصف عشر ديهته) يعني كما أن دية الموصحة في المسلم

(١) (١٥/١٥)

(٢) (١٥/١٥)

وَيُضَاعَفُ بِسَبْعِينَ مِائَةً وَارْبَعِينَ مِائَةً فِيهِ قِسْمٌ حَسَنٌ ذَلِكَ
مِنْ حَاجَةِ نَفْسٍ

(١٦١) بَابُ مَا يُوْحَى الْعِطْلُ عَلَى الرَّحْلِ فِي خَاصَّةِ مَالِهِ

عَقْلِي حِينَ مَرَّ بِتِلْكَ الدَّارِ وَرَأَى فِيهَا نَفْسًا غَيْرَ لَهَا وَتُ
كَرَّ يُقُولُ نَفْسٌ عَلَى الْحَاجَةِ

مَعَهُ حَسْرَةٌ فِيهِ كَذَلِكَ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ عَلَى شَيْءٍ حَسْرَةٌ حَسْرَةٌ
وَعَلَى حَسْرَةٍ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ

(وَالْمَعْنَى تِلْكَ نَفْسٌ لَهَا نَفْسٌ كَذَلِكَ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ
دِينَهُ) أَيْ كَيْفَ أَحَدٌ مِنْهُمْ (فَقَسْمٌ حَسَنٌ ذَلِكَ) بِمَعْنَى حَسْرَةٍ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ
أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ
أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ

وَلَا تَكُنْ حَرَمٌ أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ
وَلَا تَكُنْ حَرَمٌ أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ

وَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ
وَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ

(١٦٢) بَابُ مَا يُوْحَى الْعِطْلُ عَلَى الرَّحْلِ فِي خَاصَّةِ مَالِهِ

بِأَنَّ أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ
بِأَنَّ أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ (أَجْرُ حَسْرَةٍ كَذَلِكَ) وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ

(مَالَتِ عَنْ هَلَامٍ مِنْ عَرَبٍ عَلَى يَدَيْ عَرَبٍ مِنْ يَدَيْ) (أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ تَجُوزُ) لَيْسَ
عَنِ الْمُنَاطَلَةِ تَمَّ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ وَاسْمُهُ بِمَعْنَى حَسْرَةٍ

عَفْرٌ فِي قَتْلِ الْعَمَةِ إِذَا عَلِيَّهَا عَقْلٌ قَتَلَ، أَلْحَقًا

وَحَقَّقْنِي بَيْنَ مَنْ مَاتَ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ، أَنَّهُ قَالَ مَهْجَبُ
الْعَمَةِ أَوْ الْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ شَيْئًا مِنْ دِيَّةِ لَعْمٍ إِلَّا أَوْ بِشَاوَرٍ ذَلِكَ

يَعْنِي قَبْلَ عَمَلِ الْحَبْسِ (عَقْلٌ أَيْ دِيَّةُ) (مَنْ قَتَلَ الْعَمَةَ) قَالَ تَمْرُزِيُّ أَجْمَعَ
أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ دِيَّةَ الْعَمَةِ كَدِيَّةِ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَهِيَ
فَضْلَةُ الْأَصْرِ، وَهِيَ كَدِيَّةُ الْمُتَعَمِّدِ بِحَبْسِ عَمَلِهِ بِمِثْلِهِ، وَأَوْثَرُ الْعَمَةِ عَلَى
الْعَمَلِيِّ قَالَ السَّيِّدُ ^(١) إِلَّا بِحَبْسِ عَمَلِيٍّ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَئِنْ مَوَجَّبُ
الْعَمَلِ أَنْ يَفْعَلَ الْعَمَلِيَّ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْتَسِبَ بِصَرَفِهَا، وَفِي قَتْلِ حَكَمِ دِيَّةٍ فِي
سَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَبِمَا خَوَّفَ عَمَلًا لِأَصْلِهِ فِي قَتْلِ الْعَمَلِ، لَكِنَّهُ
أَلَوْ عَمَلٌ، فَعَمَلُ الْعَمَلِيِّ مِنْ دِيَّةٍ مِنْ عَمَلِهِ، مَعَ وَجوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ وَبِمَا
عَمِلَهُ تَحْمِيلًا عَلَيْهِ وَوَقْفًا بِهِ، يَعْنِي لَا عَمَلُ بِهِ عَمَلُ السَّيِّئِ الْمُتَعَمِّدِ، وَلَا يُوجِبُ
هُ الشَّيْءُ الْمُتَعَمِّدُ لِلْمَوَاسَّةَةِ فِي لَحْظِهِ، اهـ.

(وَأَمَّا عَلَيْهِمْ) أَيْ عَلَى نَفْسِهِ (عَقْلٌ) أَيْ دِيَّةُ (فِي قَتْلِ الْعَمَلِ) فَإِنَّ
الْمَوْعِزَ ^(٢) لَا يَحْمِلُ مِنْ أَهْلِ الْعَمَلِ عَمَلًا فِي دِيَّةِ الْعَمَلِ عَنِ الْعَمَلِ، فَإِنَّ
مَنْ السَّيِّئِ أَجْمَعَ عَلَى هَذَا، كَلَّ مَنْ سَحَطَ عَنْهُ مَنْ أَعْلَى الْعِلْمِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ
لِلْأَحْيَاءِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَّةِ مَنْ قَتَلَ عَلَى الْعَمَلِ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ
الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ، اهـ.

(بِمَالِكَ مِنْ أَبِي شَهَابٍ، بِمَنْ قَتَلَ) (أَمَهُ قَالَ) مَعَتِ السُّنَّةُ (السُّنَّةُ) وَهِيَ
الصَّحَابَةُ، وَهِيَ رَوَيْتُ هَذَا لَعَمْرِي فِي عَمَلِهِ، وَابْتَدَأَ بِمَوْعِزِهِ (أَنَّ الْعَمَلَةَ لَا
تَحْمِلُ شَيْئًا مِنْ دِيَّةِ الْعَمَلِ إِلَّا أَوْ بِشَاوَرٍ ذَلِكَ) أَيْ سَرَعُوا بِإِعْطَاءِ الْعَمَلِيِّ شَيْئًا،
فَلَمْ يَحْمِلْ فِي مَوْعِزَتِهِ ^(٣) مِنْ ذَلِكَ، وَبِهِمْ دُخُولُ

(١) «السي» (١٣/١٦٦)

(٢) «الشي» (١٤/٢٠٠)

(٣) هو مَالُكَ بِمَنْ قَتَلَ السَّيِّئَ (١٤/٣١)

وَحَقَّقْنِي بِتَحْيٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ قَالَ مَالِكٌ إِنَّ لِرَجُلٍ شَهَابًا قَدْ مَضَتْ السَّنَةُ فِي قَتْلِ الْقَتْلِ جَبِي يَخْشَوْنَ أَوْلِيَاءَهُ الْمَقْتُولِ، أَنَّ الدِّينَ تَكُونُ عَلَى أَتْقَانِي فِي خَالِهِ حَاضَةً إِلَّا أَنْ تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ، عَنْ طَيْبٍ بِمَنْ فِيهَا
فَأَنْ قَاتِلَ وَالْأَمْرُ بَيْنَنَا أَنْ لَدُنْهُ لَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، حَتَّى
يُشْرَعَ النَّاسُ

(مالك عن يحيى بن سعيد، لأنصاري (مثل ذلك) أي مثل الذي روي عن
الرمري، قال صاحب «المحلى» وهدى مالك وأبو حنيفة والشافعي قلت
ولم يرد مريباً أنه مما لا خلاف فيه لأحد، وأخرج محمد بن أبي حنيفة عن
أبي عباس قال: لا تعقل العاقلة حمداً ولا صلحاً ولا احتوافاً ولا ما جسي
المملوك، قال محمد وبهذا بأحد، وهو أبو أبي حنيفة وتمامه من فتاها، أم
(مالك أن ابن شهاب) الرمري (قال مصت السنة في قتل العمد حين يخبر
أولياء المقتول) عن القصاص وروى باليد (أن الدية) حقه (تكون على القاتل)
عنه (في ماله خاصة، إلا أن تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ) بشرط أن تكون الإحانة (عن طيب
نفس منها) كلها في جميع السبع الهدي والمصرية بأفراد نفس، وفي نسخة
الرواقني بلفظ أنصر بصيغة الجمع أي تسنه العاقلة بدون خير وإقرار

قال الموفق^(١) وقد روى عن أبي حنيفة عن النبي ﷺ أنه قال: لا تحمل
العاقلة عبداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا عتقاً، وروى عن أبي حنيفة موقفاً
عنه، ولم يعرف له في أصحابه مخالفاً فيكون (جماعاً، وسأني الكلام قريباً
على قوله ولا عبداً

(قال مالك والأمر) المختار (عند أن اللية) في لأطراف وغيرها (لا
يجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث) قال برزاني قلت فيه المجني عليه أو

قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ نُبَيَّ لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، بَعْضُ قُلُوبٍ بَنَى
لَذَّةً فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْرَاحِ أَثْنَيْ فِيهَا الْقَضَائِرِ
أَوْ عَقْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَى عَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاؤُوا. وَإِنَّمَا عَقِلَ
ذَهَبٌ فِي مَالِ الْقَاتِلِ أَوْ يُجَرِّحُ حَصَّهُ،

(قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ عِنْدَ الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ) وَهُوَ النِّصْحُ الْمُسْمَرُ
وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَ (بَعْضِ لَيْسَتْ) سَاءَ الْمَجْهُولُ (فِيهِ أَمِيَّةٌ فِي)
لَيْسَ (الْعَمْدُ) بِطَرِيقِ النِّصْحِ (أَوْ) قَسَتْ (فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْرَاحِ) أَنْكَسَرَ جَمْعُ جَمْعٍ
جَرَاحٍ بِمَعْنَى الْجَرْحِ (الَّتِي) وَحِبِّ (فِيهَا الْقَضَائِرُ) هَذَا شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكٍ فَرَدَّ
غَيْرَهُ كَمَا سَبَقَتْ فِي كَلَامِ الْقَوْمِ أَنْ عَمِلَ ذَلِكَ أَيُّ جَنَةِ الَّذِي ذَكَرَ مِنْ قَتْلِ
الْعَمْدِ وَالْجَرَاحِ (لَا يَكُونُ) أَبْعَاداً (عَنِ الْعَادَةِ) إِلَّا أَنْ يَشَاؤُوا (إِعَانَتُهُ تَبَرُّعاً مِنْهُمْ
وَلَا بَأْسَ بِوَلَايَةِ عَقْلِ ذَلِكَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ) فِي صَوْرَةِ قَتْلِ الْعَمْدِ (لَوْ فَطَرَحَ) فِي
صَوْرَةِ الْمَرَاحِ (الْمَخَاطَةِ).

قَالَ الْمُؤَوَّقُ^(١) إِنْ أَمَدَّ مَالَهُ لَا يَحْسِبُ الْعَمْدَ سَوَاءً كَانَ مَعَهُ يَجِبُ
الْقَضَاءُ فِيهِ أَوْ لَا يَجِبُ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا لَا تَحْمِلُ ذِمَّةً مَا يَجِبُ فِيهِ
الْقَضَاءُ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُ بَعْدَ بَكْلِ خَالٍ وَحَكْمٍ مِنْ
مَالِكٍ أَنَّهَا تَحْمِلُ الْجَنَائِزَ الَّتِي لَا قَضَاءَ فِيهَا كَالْبُأُومَةِ وَالْجَالِقَةِ، وَهَذَا قَوْلُ
صَافِيٍّ لَا يَأْخُذُ بِهِ لَا قَضَاءَ فِيهِ، شَبَّهَ ذِمَّةَ الْخَطَاةِ وَلِنَاءَ حَدِيثِ ابْنِ
عَسَامٍ، وَلِأَنَّهَا جَنَائِزٌ عَمْدٌ لَا يَحْمِلُهَا أَبَدًا، كَانَتْ وَحِبِّ الْقَضَائِرِ، أَوْ

وَلَا أَبْعَاداً الْعَادَةِ لَا تَحْمِلُ الصَّبْحَ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ بَدْعِي عَلَيْهِ الْقَتْلُ،
فَيُسَكَّرُ، وَيَصَالِحُ الْمُدْعَى عَلَى مَالِهِ، فَلَا تَحْمِلُ الْعَادَةُ؛ لِأَنَّ مَالَهُ لَيْسَ
بِمَالِ الْحَيَّةِ، ظَنَّمُ تَحْمِلَهُ، كَأَنَّهُ بَدْعِي بَدْعِي، وَهَذَا الْقَضَائِرُ مَعْنَاهُ أَنَّ يَصَالِحُ
الْأَوْلِيَاءَ عَلَى دَمِ الْعَمْدِ إِلَى الذِمَّةِ وَالْعَمْدِ أَوَّلُ أَوْسٍ؛ لِأَنَّ هَذَا عَمْدٌ يَسْمَى

(١) «الْمَوْثِقُ» (٢٨/١٢).

إِنْ وَجِدَ نَفْسًا تَمُوتُ، فَإِنَّ نَفْسًا تَحْيَا، كَمَا دَعَا عَلِيٌّ، وَلَيْسَ عَلَى
الْعَاقِلَةِ مَتَّةٌ شَرِيَّةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زُرًّا

فَالْمَالِكَ. وَلَا يَحِبُّ نِعَابَهُ أَحَدًا، أَصَابَ نِقْمَةً غَمًّا أَوْ
حُزْنًا. شَرْجُو.

عنه بذکر انعمده وممن علما لا تحصى لادبه صلح اب خبث والهرق
واثوري والناقص. وفي ذكره حديث ابن عباس، انه

(فرد واحد) سواء المصحف - (الذي) أي للعقل ، معارض (مال) ، فإن لم يوجد له مال كان الواجب هي الذمة ، وهي النسخ المهدية كالتب (وإنما عليه) لأن الواجب عليه أي مال نفسه خاصة ، فإما بغيره يعني غير ما يمكن له حال معلق بذمته ، ومع أنه إن آتوا ، أم (وليس على العاقلة منه) أي من الواجب (شيء) إلا أن يشأوا؟ أي الواجب امتناعه اقتصر عليه ، ليس يمنع التبرع والإحسان لأحد على أحد

(قال مالك ولا تعضل المائنة، وعن أحمد - أصابت نسيه حمداً لم يخطئ بشيء) معطوف بقوله لا عضم، ومع كذا في الصمد لا خلاف بينهم، أما في المحدث والمسانة فلا خلاف

قال: سوفل^(۱۵)، ان جمی لرحمن علی نفع عطا او ضرر، دفعه رواشن،
 (ظہور) ان علی عاقلہ دے ہوتے ان لے بٹے، او اُس خیرِ حقہ لکھ دے
 کہ اکثر من لکھ، وہد لوہ لار عی، ایسکا لکھ اُوی آد رسلا ملل
 حیدر، عصرہ پھل کتب معہ، ضرورت مہا سطح، بدبخت عینہ، قحط عمر
 - صی اے عتہ عینہ علی عتہ، رہ بہرہ، محافلہ عی عصرہ

والثاني: جهة خبر، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والثوري

(1) $(\gamma + 1)A_0 = 0$ (المقارن)

1963 132) 2. 1963 132) 2. 1963 132) 2.

وسمى ذلك رأي أهل البيت عند من سمع من أحسن صفى أفعاله
من دونه أعمد خيرا وما يعرف به ذلك أن الله بآرك وتعالى قال
بى كماله - فَوَقَّصَ عَلىٰ لَمٍ مِن لَمِ شَىْءًا فَاتَّبَعَ بِاتِّمَامٍ وَكَذَلِكَ يَتَّبِعُ
بِإِحْسَانٍ - فتفسير ذلك، وما يرى ربه غنى أنه من أعظم من
جده .

والشامى وأصحاب الرأي، هم أصح لأنهم من الأكبر دور مرحا يوم
خير، فراجع مبنه على نفسه، لمات، رسم بصفى من البى فقص به مده
ولا غيرها، ولو وجب لبيته بى الله، ولما جى على عبه فلم يقصه غيره
لنعمه، أما إن كان أتجه على مبه شبه عده، فهل يحزن محرى الصفا؟
على وجهين أحدهما، هي كجفت لأنه ماويه فيما إذا كانت على غيره،
الثانى لا مسله المقلد لا لا عده، فأنه أعمد المحض، ثم

(وعلى ذلك) ترى أن من لا حكم (رأى أهل البيت عندنا) وما تقدم من
لخلاف من بعضهم لعله ثم يسع لإمام، أو سم بعده شىء، مقابل لمرجح
عنده (ولم أصح أن أحدا) من أهل البيت (فخص) بتدبير الصبر (العاقلة من دونه
الحمد شيئا) وتقدم في أول الباب به صحيح عبه عند الغلب (وما يعرف به
ذلك) أي مما يعرف به أن به أحمد، يجب على له على دو، العاقلة، إلا أن
سرع العاقلة (أن الله بطرقه وعالو ثل) في كتابه المجيد (فَوَقَّصَ عَلىٰ لَمٍ مِن لَمِ شَىْءًا
فَاتَّبَعَ بِاتِّمَامٍ وَكَذَلِكَ يَتَّبِعُ بِإِحْسَانٍ)

أخبرني في تفسير الآية على أنوال يأثر ذكرها، وما غيرها به الاسم
ذلك هو أنه جعلها على ترع، بعدد من (تفسير ذلك) المذكور من الآية
(بما ترى) بضم أسود أي بظن، هذا ما جى وعدا بتقدي تفسيره الآية براه
واجتهاده (وأنه فهم) بتقديده من به من عظمي به (هذا تفسير لقوله) (ومن
عظمي له) من العظم، وهو المصنوع المعروف في بعض الحجابي (من أخيه)

شيء من اتّقياء فليقتله بالمعزوف، وليؤدّ إليه بإحسان

أي من أحد من العاقلة (شيء من العقل) أي أسبه (فليقتله) أي فليطلب الجاني من المحسن (بالمعروف) ولا يجبر عليه، ولا يشترط في الطلب (وليؤدّ) المحسن (إليه) أي إلى الجاني (بإحسان) بلا معزوف ولا عصب، بل يعطيه ما وعده بطلب خاطره، وهذا الذي عثرته يوافق تقريب الإمام، ومعه شرح الشراح المحوطات الآية انبهاً للمشهور في تفسير الآية لا يتم به تقريب الإمام

قال الباجي^(١) وقد اختلف العلماء في تفسير الآية، فقليل: معنى «عفي» له من أخيه شيء» أي بذل له أخوه القاتل الدية، فيكون معنى «عفي» له بذلك - والنصير في «له» راجع إلى ولي المقتول، ولاح هو الثقات، فتطلب ولي المقتول إلى الرضا بذلك والمصالحة بما يبدل له من القيمة بمعروفة، ويؤدي الثقات إليه بأحسن، وهذا على إحدى الروايتين عن مالك

وروي عنه ابن القاسم وأشهد ليس عليه الدية إلا أن يشاء ذلك، وإنما عليه القصاص، وروي عن مالك أيضاً أن ولي القاتل سحير بين القتل والدية ويجبر عليها القاتل، وهو اختيار أشهب، ونفس الآية على هذا المقنع فيمن ترك له يريد المقتل أخوه يريد ومي يستقول يريد ترك قتله، حله طلبه بالدية بالمعروف، وعلى القاتل أن يؤدّي إليه بإحسان، (وه مختصراً)

وفسرها السلامة الزرقاني^(٢) تبعاً لمصاح «الجلالين»: «فمن عفي له» من «بقاتل» اسم «دم» «أخيه» المقتول «شيء» بأن ترك القصاص منه، وتكبير شيء يمد سقوط القصاص بالمعمو عن معطيه، ومن بعض الروايات، وفي ذكر أخيه يعطيه دية إلى العفو، ولبيان بأن لقتل لا يقصع أخوة الإيمان، ومن معناه خبره قوله «فتتراجح» أي قبل الداعي «إباح» بقاتل بالمعروف بأن طلبه بالدية

(١) «المعتمد» (١/١٠٣)

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٩٣)

قال مَبَاكُ: الْأَقْرَبُ عِنْدَ أُنْدِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، أَلَّا أُنْعَبَا إِذَا قُتِلَ كَانَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ يَوْمَ يَمُوتُ وَلَا يَحْمِلُ عَدْلُهُ قَاتِلَهُ مِنْ صِغَةِ الْعَبْدِ شَيْئًا قَرَأَ أَوْ كَثُرَ

(قال مالك: الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن العبد إذا قُتل) ماء المجهول (كانت فيه القيمة) على ماله (يوم يموت) أي قيمة امته يوم القتل (ولا يحمل حاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً لل) مذهب قبيلته (أو كثر) أي فيه الحر، من الباجي^(١). يريد سواء ردت قيمته على الذمة صاعداً أو قصراً عن ذلك وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة إن كانت قيمته أقل من دية الحر بشرة ذروهم عليه اثني عشر، وإن زاد على ذلك لم يرد على هذا الفقهاء ثم

ثبت ويقولهما قاض الأمام أحمد كما غدم في أول مداح العبيد، ولا يحمل عاقلة قاتله من ذمته شيئاً^(٢)

قوله المذوق^(٣) استغفله لا يحمل عمنه شيء إذا قُتل العبد قاتله، وجب ديمته في مال القاتل، ولا شيء من ماله خطأ كان أو عسفاً، وهذا قول من عباس والتوحي، ومكحول والحمي، ومالك، والشافعي وإسحاق وأبي ثور، وقال عطاء، وأبو هريرة والحكم، وحمد وأبو حنيفة، نحملة العاقلة، لأنه ألقى بحب بدنه القصاص، والكرامة، بحسب مقامه بذكر كاسر، وعن الشافعي كالمذموم، وولاً أيضاً أبو حنيفة في بابه^(٤)

وماء حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: لا تحمل العاقلة شيئاً ولا عبداً، انصرفت تقدم مرياً في باب مداح

وفي المصنف: قال أبو حنيفة إذا جنى الحر على العبد فقتله خطأ كان على عاقلة^(٥) لأنه يملك النفس وما دونها ليس من أحد لا بحمله العاقلة

(١) المصنف (١/٧٣)

(٢) المصنف (١٢/٢٧)

لأنه يملك منك الأموال، قد منى بعدك، المستأجر جولا، أظهرهم
بعدم العاقلة فيه العبد، لأنه بدأ بنفسه، الناس هي من كان الحاسي كذل
البهيمة، كما في الشهاج، اهـ

قلت وما استدله الممول من حدث من هاشم بن علف، جولا، ١
بذلك ما تقسم في أول هذا، باب من روية أمواً محسداً^(١) بنظ أول ما
جنى المملوك وعلى هذا فلا يخفى هذا الأمر بحسبه

وقد أخرج البيهقي^(٢) روية عامر بن حيدر - رضي الله عنه - قال العبد
والنمد والصلح والاعتراف لا يخلص لعاقبه، كذا قال عن عامر بن عمر، وهو
عن عمر بن الخطاب، والمحمول عن عامر بن حيدر، ثم أخرج عنه إلى
الشعبي قال لا يخلص العاقبة عمن لا يخلص ولا يخلص ولا أعرافاً

قال أبو حنيفة قد حنقوا في دويل فونه ولا عباد، فقال في محمد بن
الحسن بن محمد بن أبي قتال العب، جولا، بنس على عاقبه جولا، شي، من
خاتمة عده، وإنما حاشه في راء، وأخرج في ذلك شيء رواه عن ابن عباس
قال لا يخلص للعاقلة عمن ولا يخلص راء عداً ولا ما جنى المملوك، وقد
من أبي للى، است عداً لا يكون بعد، بعمر عنه بنور، علس على عاقله
الحامي سيء، أبا منه في ماله خاضع، وأبى ذهب لأسمعي، ولا يرى فيه
مول غيره جولا، يذهب إلى أنه لو كان - يمس عن ما قال - كان الكلام لا
يخلص العاقلة عن عده

قال أبو عبد وهو عدي كذا قال ابن أبي، وعلمه كلام العرب،
قال البيهقي وهذا القول لا يصح عن عمر - رضي الله عنه - وإنما يصح عن

(١) رقم الحديث (١٩٩٥)

(٢) النسب الكبير (٤/٨)

وَأَمَّا ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَصَابَهُ فِي مَرِيضٍ حَاصَّةٍ بِالْعِلْمِ مَا يَلْغُ فَإِنَّ
كَانَتْ قِصَّةُ الْفَقْدِ النَّبَةِ أَوْ أَكْثَرَ، فَدَلِيلٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْعَبْدَ يَمْلِكُ مِنَ الشَّيْءِ

الشعبي، والرواية فيه عن ابن عباس عن علي بن حكيم محمد بن الحسن، ثم أخرج
مسند آخر غير مسند محمد بن بن عباس بنعقل محمد، وأنت عبيد بن أبي
محمد، نفس في مؤلفه بخلاف لفظ الشعبي

(وَأَمَّا ذَلِكَ) الذي وجب من قسمة العبد (على الذي أصابه) أي على
النجاني (في ماله خاصة بالعلم ما يغلغ) وبسره بقرينه (وإن كانت قسمة العبد لخدمة)
أي بقدرها (أو أكثر) من الدية أيضاً ربه ذلك الأئمة الثلاثة كما تقدم قريباً،
بخلاف الجمعية إذ قالوا إذ كانت معهم أهل من دية البحر عشرة ذراهم
مكنتك، وإلا فلا يرد على حد السر (فذلك عليه) أي على النجاني (في ماله)
كقوله تأكيداً وموجهاً

(فذلك) أي كون الواجب لهم بالعلم ما يغلغ (لأن العبد يملك بالكر أي
بضاعة (من السلع) مكره) وسبح اللام جمع مفعلة أي قطعة من المال يند
للتجارة، وهذا أصل الاعتلال بين لأئمة الثلاثة والإمام أبي حنيفة، فإسهم
قالوا: إن الواجب بقتل العبد ضمان المالك، وقال أبو حنيفة: ضمان النفس

قال صاحب غلهدليه: 'ولأبي حنيفة قوة معالي **«وَرَبُّهُ كَسَفُهُ»** **«وَرَبُّهُ كَسَفُهُ»**
أقبحها مطلقاً، وهي اسم بلوحي مددلة الأئمة، ولأن فيه معنى
لأدبه حتى كان مكلفاً، ولله معنى مدله والأئمة أهلها، فيجب اعتبارها
بإعداد الأئمة عند مدو الجمع بينهم، وبخطاط عشرة ذراهم عن دية البحر،
ظهاراً لاحتياط ربه عن البحر، فإن دية البحر مفعلة بمشقة آلاف، وتعين
العشرة بأثر ابن عباس، انتهى مختصراً بحير

.....

قال ابن سدي رحمه الله: "والأصل في عدم حصول طهارة من
تدبسه، فإن ما تركه - الشافعي - من حبه، حبسه، حبسه، الأما، من عدمه من
ذلك من ثلثه إلا في يديه أو في رجليه أو في جميعه، ومن قال
به غير ذلك، فإنه يجهل، وعنده الجمهور أنه إذا لم يدهب ما لا له بعد تدبسه، فإنه يجر
لا في الشك، وحكمة المصلحة، فإنه إذا لم يدهب ما لا له بعد تدبسه، فإنه يجر
حرى أن يجر عن المال

وهذا المسألة الثانية، وهي مسألة سبط، فقد قال النووي: "وإن
صحابنا من الذين يذهبون إلى أن ما لم يدهب من حبه، حبسه، الأما، من عدمه من
ذلك من ثلثه إلا في يديه أو في رجليه أو في جميعه، ومن قال
به غير ذلك، فإنه يجهل، وعنده الجمهور أنه إذا لم يدهب ما لا له بعد تدبسه، فإنه يجر
لا في الشك، وحكمة المصلحة، فإنه إذا لم يدهب ما لا له بعد تدبسه، فإنه يجر
حرى أن يجر عن المال

وهذا جواب الفاشل، في سبط، فإن ما لم يدهب من حبه، حبسه، الأما، من عدمه من
ذلك من ثلثه إلا في يديه أو في رجليه أو في جميعه، ومن قال
به غير ذلك، فإنه يجهل، وعنده الجمهور أنه إذا لم يدهب ما لا له بعد تدبسه، فإنه يجر
لا في الشك، وحكمة المصلحة، فإنه إذا لم يدهب ما لا له بعد تدبسه، فإنه يجر
حرى أن يجر عن المال

(١) قوله تعالى: (٢٠٢)

(٢) قوله تعالى: (٢٠٣)

(٣) قوله تعالى: (٢٠٤)

شهد ناس بمضي من كان عتقاً علم من أديته أن يحميهم في
الضجارت من سبائك الكلابي فقال كتب إلي رسول الله ﷺ

عن أبي الله عنه ساء أن يبرحها، فعل ما أعلم لك من
لن من الحديث وهي رواية محمد بن الزهري عن ابن المسيب، محمد
بن يحيى، عنه قال ما أرى عليه إلا للمصنف لأخيه ينادي به، فيه سبع
مكتم حد من رسول الله ﷺ في ذلك مثلاً؟ فقال المصنف الحديث، أنه من
رواهي^١ والثوبور^٢

(نصف) في حديث (عن الناصر) في سألها، حكاه (الباق) في الصحيح
المصري، وفيه بن صاحب الصحيح^٣ سرحه، وفي الصحيح الحديث شهد
أن من وفي الجميع^٤ شهد رفع الصوت، وهو من باب عسر وشدة^٥ له
سأله ومانه، ثم سألت وأقيمت هلكته^٦ حبر كان (مضي) في
حجته جواب قوله (من كان عتقاً علم من) ميراث (الغنية) فلا ل له (أن
يحميهم) عطف مصر صمد وما، ما أرى إليه إلا للمصنف

فداء (صحتك) معروفاً في الصحيح المصرى، وذكر في النهاية^٧ أن
سأل من عود من بعد (الكلاسي) الثماني^٨ الصافي بكر القيد حمته
فقد لسوءه المصنف، عنه في أهل الحديث، كان رسول محمد، ولا
يسر ﷺ على من أسلم من قومه، وذكر من صحابته لسانه بعد بقاء ما من
بعثه في ﷺ قال لا به بعد له إياه، في (المراسي)^٩ والجميع

(فقال كتب إلي) بنديك لب، (رسول الله ﷺ) أراد محمداً، روى عنه

١ - ح الزهري (٢١٤) ١٩٩١

٢ - ح الزهري (٢١٤) ١٩٩٤

٣ - ح الزهري (٢١٤) ١٩٩٤

ن أوردت اشارة الى انهم الصديقين من ذبه روحه وقال في عمر من
حفظ ادخل الحب حتى يبيت، ثم من عمر من انعطاف
حرة الضحك

اسمعة على الأعراف، وقال من ساء ك وقال على من
مع ه وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك

قال صاحب النسخة في ص ١٠٠ من كتاب وقيل في
الكوفة، وهو من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك

اقال له في الضحك عمر من الحفظ، وفي ان من (ادخل) صبي
الامر من النسخة (الحياة) من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك
من ساء ك وقال من ساء ك وقال على من ساء ك

(لما نزل عمر من الخطبة) في ص ١٠٠ من كتاب وقيل في
أخرى، وروى ابن شاذان من ساء ك وقال على من ساء ك

١٠/١٥١٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ
عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَدْيَنَ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ حَدَّثَ ثَمَّةَ
بِالشُّعْبِ

قال الثَّابِتِيُّ^(١) . قَوْلُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِشُعْبَى ثَمَّانٌ هَذَا أَحْكَمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ ،
لَا أَنَّ يَهُوذَا بْنَ مَعْقُودٍ هَذَا جَمَعَ عَلَيْهِ الْأَمْصَارَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَمُرَّ أَحَدٌ
مَنْهُمْ ، عَصِدَ فَرِيقُ ذَلِكَ بَرٍّ دُونَ الْعَمِدِ وَالْحَقُّ أَنَّ كِسَابَ مَا أَلْفَيْتَ ، يَرِثُ مِنْهَا
الْمَرْجُوحُ وَالْمَرْجُوحُ لِلْأَخِيهِ لِلْأُمِّ وَهِيَ هُمْ ، وَهَذَا الْعَرَبِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا . وَشَرِيحُ وَتَرْغُي . وَهَذَا كَانَ مِنْهُ وَأَبُو حَبِيبَةَ وَالشَّامِيُّ ، وَرَوَى عَنْ
عَلِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَا يَرِثُ الْمَرْجُوحُ وَرِجْلُهُ رِجْلُ الْخَوِّدِ مَالًا مِنْ أُنْدِيَّةٍ شَيْءٌ ، وَرَوَى عَنْ
أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَكَوْهُ هَذَا عَوْلًا كَادَ يَقُولُهُ ،
فَوَيْلًا رَجَعَ عَنْهُ . اهـ

١٠/١٥١٤ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَمْصَرِيُّ (عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ)
بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (الرَّجُلُ الَّذِي مِنْ بَنِي مَدْيَنَ) هُذَيْلُ الْعَمِ
وَسَكُونُ الْمَالِ الْمَهْمَلُ وَكَسْرُ الْمَلَاءِ بِطَرِّ مِنْ كُنَّةٍ (يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ) الشُّعْبِيُّ ، قَالَ
بِرِجَالِي أَلَوْكَ أَلَسِي عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَرِهَ ، رَدَّكَ عَنْهُ فِي الْعَصَمِ أَلَسْتُ مِنْ
الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ^(٢) وَقَالَ قَتَادَةُ إِذَا رَدَّ رَجُلٌ حَدِيثَ الْمَرْجُوحِ هَذَا وَلَمْ يَتَذَكَّرْ حَالَهُ ،
وَالْوَارِدُ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الْوَارِدُ فِي هَذِهِ الْعَصَمِ مِنْ كِتَابِ وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ نَافِطُ
قَادَةُ . وَرَدَّ حَرْفَ الشُّكِيِّ ، وَدَكَرَهُ . رَجُلٌ مِنْهُ بَقِيعُ أَلَا قَتَادَةُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مَدْيَنَ ،
وَعَمَلُهُ مَعْرُوفٌ مِنَ الشَّامِ (أَخْبَرَنِي) بِهَذَا بِهَمْدِهِ أَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)
وَصَحَّفَ مِنْ رِوَايَاتِهِ أَلَسْتُ بِهَذَا لَأَنَّ الْأَخْبَرَ بِالْأَمْرِ أَلَسْتُ هُوَ الْمَوْحِي بِالْمَعْنَى
وَالشُّكِيِّ ، وَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَلَسْتُ) بِهَذَا بِهَمْدِهِ (بِالْهَيْبَةِ) وَهِيَ الْهَيْبَةُ بِهَمْدِهِ

(١) الشُّعْبِيُّ (١٠٤/٦)

(٢) (٢٧٤/٢٣)

(٣) أَخْبَرَنِي الشُّعْبِيُّ (١٠٤/٦)

وَقَطَعَ إِلَيْهِ^(١٤) بِرَوَاهِ عَلِيٍّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ
رَجُلًا مِنْ كِتَابٍ يَقَالُ لَهُ قَتَاةٌ أَمَّ سُلَاحَ لَهُ سَعْفُ الْأَمْرِ فَأَبْهَأَ عَلَيْهِ، فَحَدَّثَهُ
بِالسَّيْفِ، فَتَطْعَمَ رَجُلُهُ مَعَهُ، فَتَطْعَمَ رَجُلُهُ عَمْرًا وَكَانَ عَمْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
فَقَالَ الْأَنْثَى قَتَاةٌ قَتَاةٌ مَرَّةً مِنْ مَالِكٍ، فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ تَمَّ يَرُدُّ
فَتَلَهُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ بِأَحَدَةٍ مِنْهُ لِي عَصَبٍ يَدُ بَرٍّ بِهِ حَتَّى دَهَبَ مَا كَانَ فِي بَعْضِهِ
عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ - مَرَّةً طَلِقَتْنِي بِمَيْدٍ بِمَشْرِئٍ وَمِنْهُ مِنَ الْإِثْلِ، فَجَلَّ، فَأَجَدَ عَمْرًا
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْهَا ثَلَاثِينَ حَفَةً، وَثَلَاثِينَ حَفَةً وَأَرْبَعِينَ شِبْخَةً إِلَى بَارِلٍ
عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ لِقَتَاةٍ 'وَلَا أَلِي سَعْفٌ' سَوَا اللَّهُ يَقُولُ، لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ
بِوَرْتِكَ مَعَهُ، ثُمَّ دَعَا أَعْمَا الْمُقَنَّبِينَ فَأَعْلَفَهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَعَدَهُ بِرَأْسِهِ
بِذَكَرٍ مَعَهَا بِمَعْشَرٍ، فَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ 'وَجْهِ مَوْصُولَةٍ وَمَرْسَلَةٍ فِي كِتَابِ
الْمَرَاكِبِ، أَمْ

وَأَخْرَجَ فِي الْمَرَاكِبِ^(١٥) بِرَوَايَةِ بَرٍّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ عَنْ
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَدْلُجٍ يَدْعَى لُقْدَةً، كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدَهُ وَكَانَ
لَهُ سِتْرٌ أَبْنَاءَهُ عَمْرًا عَلَيْهِ أَمْرٌ مِنَ الْعَرَبِ، فَكَانَتْ لَا أَرْضِي عَنْكَ حَتَّى
يَرْعَى عَمْرًا أُمٌّ وَلِلْكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْعَى عَنْهَا، فَأَبَى أَبْصَحًا ذَلِكَ فَتَنَازَلَ
وَسَمِيَ ابْنُهُ بِالسَّيْفِ، فَجَاءَهُ، فَجَاءَهُ سِرٌّ مِنْ مَالِكٍ بَنِي جَعْفَرٍ عَلَى عَمْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَفَكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي 'أَهْدُ لِي يَقْدِيذُهُ وَهِيَ أَرْضِي سِي
مَدْلُجٍ عَشْرِينَ وَمِائَةً مِنَ الْإِبَرِ' فَجَاءَهُ لَدَمَ عَمْرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخَذَ ثَلَاثِينَ
حَفَةً، وَثَلَاثِينَ حَفَةً، وَأَرْبَعِينَ حَفَةً، لَمْ يَدْرِ أَمْرًا أَخُو الْمَقُولِ سَمِعَتْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ 'لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ'، ثُمَّ أَخْرَجَ بِطَرَفِ حَلِيذَةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَوْلَهُ ﷺ 'لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ'

(١٤) انظر - حسن التكريي (٣٨/٨) والتمهيد (٢٣/٢٦) وما بعدها

(١٥) حسن التكريي (١/٢١٩)

وأصاب ساقه فمري بي جرحه فمات فميم سراقه بمرحهم على
عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فدل له غمراً اعوذ، على ما
قد بينا.

(فأصاب) تصيف (مطلقاً) في سائر الروايات (المري) صرح الروي وكسر الروي
(جرحه) وفي الصحيح المصنوع امر جرحه بفتح الصاد عري مع عدا، لا
أصابته جرحه. عدل مع دمه ولم ينقص ولم يكثر (أصاب) انزل للمذكور
(فقدم سرقة) تضم السبب لعلامة من مات من جرحهم تضم الجرح والسبب
المنجس يوحى غير مهمه ما كنهه في سائر الروايات انكاري المذبح
صحابي شهير من منتهى الجمع توفي سنة ٤١٤ هـ. قيل: بعد ما، وهو الذي
لحق النبي ﷺ وأما بكر رضي الله عنه جرحه جرحاً مفاخرين إلى انجس
وعنه مشهوره (على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له) وتقدم في رواية السهري
أن عمر رضي الله عنه أراد منه دمه سراً، قال: يا أمير المؤمنين إنه
جرحه

(فقال له عمر فقلت) فيه لنا (الأول) قال الباجي يحصل له عرض
سواء بذلك وليس هو من، وإنما هو من القوم لأنه أوجب عليه على
معاذته ويحصل له ما عليه بذلك لأنه هو الذي سأل عن المسألة، وأقصى
سواء فيها، فلهذا صاحبه بذلك بكون هو الذي يأخذ الأول بإحصائها، أم
قلت: تضم في رواية البيهقي عند عمر بن الخطاب في الحديث (على ما قلناه
معهم القات) ما ليس لهم مصر موضع من مكة والمدينة، وثقه في
رواية البيهقي أنها أرض من مدح

قال الباجي (١) يحصل له جرحه حصل عند ذلك؛ لأنه يحصل له
الإد مع كونه ثوب المودع في هي في طرف عمر رضي الله عنه من

بشربهم وعانة بعض

لعمري إنني كنت في موضع من موضع لا يرى إلا الحواضر يشق لقلته
مخارجها، وأدنى أهلها بعد، الأمر عهده، وسما مواضع الإبل استأنمة
المسارح وإضافته هـ

(عشرين ومائة بعيرا أهله امرءة، رآته يسهل " لا يدل في أراد
بدليل واحدة من المائة، وكان اباجي يحصل أن يستأجر فيها المائة التي هي
لديه، ويحصل أنه أراد أن يعلطها بالعدد، ثم ظهر له أن التعطيل لا يندفع من
الإبل أو التماسير غير ما يبيع فوجد نفسه ريثق بياقي، اهـ ورخصي عمر
- رضي الله عنه - بأخذ الكلبة

قال ابن أبي عمير^(١) سمع يروى علي لأب انصهر، وذلك لأن قتل الأب به
يكون على ضربين: أحدهما - ما يعمل به فعلاً بغيره - فعد إلى قتله، متى أن
يضعفه، وللموت - أو شق بضعه - وهو الذي يسمى القتل - حل عليه، والثاني
أن يرميه بحجر أو سيف أو ما من معدن يرمي به غير الفل من الجمالعه
في الألف والشرهيب، فأما من ألبس به فعد إلى قتله، وهو الذي
شبه لا يقتل به، وبه في أبو حنيفة رثاني

رواه الطبري الأول دون تعالى ﴿لَيْتَ عَلَيْكَ لَيْمَسُ﴾ الآية، وهذا عام
فيحمل على عمومته إلا ما عصب بدليل روجه الذي أنه شخص لو قتله جلد
بالسيف لم يقتل به، فإنما دسحه لم يقتل به كسب يقتل به، اهـ

وقال الخواري^(٢) إن لأب لا يقتل بوجه، وأحد لا يقتل بوجه، وإن
مرت جرحه، وسواء في ذلك وجهه بوجه، وجهه بوجه، وجهه بوجه، وجهه بوجه
لا يعمل بوجهه، عمر من أحد، و... والأوراعي والشافعي

(١) الطبري، (١٥٦٧)

(٢) العمري، (١٥٦٧)

ثُمَّ قَالَ أَيْسَ أَهْوَى الْمُفْتُولُ؟ قَالَ: هَانَمَا قَالَ حَنْمًا مَرَّةً
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ بِعَدِي شَيْءٌ»

وَحَقَّقَنِي سَائِلٌ لَهُ بِمَعْنَى: سَعِيدٌ مِنَ الْمُسَيَّبِ وَشَلْتَمَانٌ مِنَ
بَسَارٍ سُبُلًا أَتَعَلَّقَ الذَّبُّ فِي شَهْرِ الْحَرَامِ؟ عَمَّا لَا وَلَكِنْ يُرَادُ
عَبَّهَا بِلَحْزَمِهِ فَيَعِيلُ يُسَعِّدُ هَلْ يَرُدُّ فِي الْحَرَامِ كَمَا يُرَادُ فِي
«نَفْسٍ» هَذَا مَعَهُ.

قَالَ مَالِكٌ: أَرَأَيْدَ أَرَادَ بِشَلْ يَدِي صَمْعُ خُمْرٍ تَنْ اِتْخَطَابٍ
فِي عَقْلِ الْمُتَلَحِّجِ، حِينَ أَصَابَ أَيْ:

أَيْ قَالَ: عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أَيْسَ أَهْوَى الْمُفْتُولُ؟ قَالَ: عَمْرٌ - هَذَا
فِي ذَلِكَ عَمْرٌ - خَفَّفَ) أَيْ أَحَدُهُ كُنْهًا، وَلَمْ يَعْطِ أَمَّا شَيْئًا، وَقَالَ (فَلَمَّا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ تَقَاتِلُ) كَمَا فِي سَبْحِ الْمَصْرِيَّةِ، وَهُوَ انْتِهَابُ «تَقَاتِلُ»
رَضِيَ عَنْهُ) وَأَمَّا كَانَ قَتْلًا، قَالَ بِنَا حَبِي يَرُدُّ أَيْ سَمَّ جَمِيعَ أَهْلِهَا إِلَى حَبِي
الْمُفْتُولِ، وَأَمَّا كَانَ الْمَجِيطُ سَبِيحًا فَهُوَ لَيْسَ لَكُنْ فِيهِ قَاتِلًا لِلْمَوَدَّةِ، فَهُوَ
فَلَمْ وَلَمْ يَعْطِ أَمَّا شَيْئًا: لِأَنَّهَا كَلَامٌ لَهُ وَلِحُمْرٍ لَا يَرْتِ وَلَا يَرُوثُ

(مَالِكٌ، لَمْ يَنْفَعِ أَيْ سَعِيدٌ مِنَ الْمُسَيَّبِ وَشَلْتَمَانٌ مِنَ بَسَارٍ) كَلَامُهُمَا مِنَ
الْفُقَهَاءِ السُّنَّةِ الْمَدِينَةِ الْمَشْهُورَةِ (مَثَلًا) بَيْنَهُمَا (الْمُحَلِّظُ) بَيْنَهُمَا الْمُحْمُولُ مِنَ
الْتِمَاطِ (الْقَبْلَى) أَيْ فِيهِ الَّذِي قِيلَ (فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ؟) أَرَادَ التَّجَسُّدَ وَالْمَرَادُ
لِأَشْهُرِ الْأَرَبَةِ (مَثَلًا) أَيْ كَلَامُهُ (لَا) يَعْطِ بِإِعْتِبَارِ أَعْدَادِ (وَلَكِنْ يُرَادُ قِيَمًا) أَيْ
مِنْ سَائِلٍ (لِلْحَرَمَةِ) أَيْ حَرَمِهِ لِأَشْهُرِ الْحَرَمِ بِمَعْنَى لَمَسِّهِ مِنَ الْمُسَيَّبِ هَلْ
يَرُدُّ بَيْنَهُمَا الْمُحْمُولُ أَيْ فِي سَبْعِهَا (أَيْ الْحَرَامِ) فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَامِ (كَمَا يَرُدُّ
فِي النَّفْسِ؟) أَيْ يَرُدُّ اِتْقَالَ (عَمْرٌ) يَرُدُّ لِي حَرَامٍ أَيْضًا

(قَالَ مَالِكٌ الرَّابِعَا) أَيْ أَهْلُ سَعِيدٍ وَسَلَمَةَ (الرَّابِعَا) بِقَوَاعِدِهِ يَرُدُّ (مَثَلُ
الَّذِي صَنَعَ) أَيْ فَعَلَ عَمْرٌ مِنَ الْخَطَابِ فِي عَقْلِ الْمُتَلَحِّجِ) اِتْعَلَّوْهُ قَرِيبًا (حِينَ
أَصَابَ إِلَيْهِ) فَتَلَّتْ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ لَدَّهَا، وَأَخَذَ الْأَرَمِيَّ خَطَمَهُ، ثُمَّ

الموطأ هذه، ثم قال: لم ألق على كتاب أبيه هذا في أسانيد الأنصار، وقد ذكر بعض من ألف في الصحابة، ويرى أنه أحيى بين الجلاح بن حريش، وروى عن عمرو بن أحيى الذي روى عن عروة بن ثابت في أبيه عن "ابن سناء في الدرر هو هذا، وقصده أن يكون لأبيه أحيى صحبة، وأنكر ابن سناء أن هذا تكراراً شديداً

وقال في الاستيعاب: ذكر ابن أبي حاتم أنه من روى عن أبيه، وقال ابن عبد البر: هذا لا يروى عن أبيه، لأن أحيى فليمن، وهو آخر عهد انطليق لأبيه، من السجاء لا يروى عن عروة من كان بعد التمام، وقد ذكر الحميري عن عمرو بن أحيى في التمام الصحابة، وقال ابنه محضرم: "من أدرك النجاشي والإمام، وأحيى بن الجلاح المشهور كان جافياً شريفاً في يومه، مات قبل أن يولد سي سنة ١٢٢٠ هـ

وقال عباس في التمام: وهم بعضهم ما وقع في الموطأ فقال أحيى جافياً مع يثرب الإسلام، والأنصار اسم إسلامي للأوس والخزرج، فكيف يقال من الأنصار، قال عباس: هو مخرج علي أن في السنة عهدها كان من قبيل المذكور، ومنهم هذا الاسم جافياً، وذكر في حياته لأنه من إخوانهم، وأمرت من لحد، في رجال الموطأ ويرى أن أحيى فليمن نوهوا، وروى في ترجمته أنه غفر حشر أدركه الإسلام، وأنه لم يدر عنه ما كان من ذكره، وأن عروه لم يدره، واسم وقع في الموطأ، فعلمه وأمر المذكور إما هو نفسه، ففيها في الجافية، فأمرها الإسلام، فعلمه أنه أحيى للإسلام، وتارة لم يدره، والحق به مات قديماً انتهى ما في الإحياء" محضرم

(١) انظر الاستيعاب، (١٢/٢٢٥)

(٢) (١٩/١٠٠)

كان له سهم حمير هو اسمه من حبيبه وكب عذرا اخو له فاحبته
 حبيبه فقتله فلما اخبره بشئ من حبه ورزقه

[illegible]

قال يحيى بن عبد الله بن خزيمة، له، لا اله الا الله هو الخبير، والربُّ هو

الحمد لله

[illegible]

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

(۲) الخبز: ١٠٠٠ كجم

[illegible]

حتى إذا استوى على عمود عليه حق مروي في عمه
قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من مثل

أهل بيته والمتولي لإصلاح ما، هـ يعني كذا أهل إصلاحه ومروته

(حتى إذا استوى على عمود) هكذا في نسخ التهذيب، وأثر لمصريه،
هو السواب، مما في بعض النسخ لمصريه ينط عنه تحريفه، وهو بمصر
أثمن المهمة وقبحها، ويمنى وأحمد مبنوثة، والثانيه مذكورة، معناه، أي
على طوله واعتقال شمله، بدو لثمة أو حال عظم، ودواء أبو عبد الله
أي شد السهم الثانية قال الجوهري قد شدد للإفحام، وفيه الصلابة على
عمود بعضهم شدة، أي على طوله وكما هو، أهـ، والعصم عدم
الجسم والشباب واتمال وهو داء

(أخذاً) أي طلب جلب (حق مروي في عمه) ذن المرقابي قد روى منا غيره
عليه، أهـ، وظاهره أن المراد بطلبه سهمهم أصحهم إياه قهراً، وقان الباجي^(١)
يريد عروته عسا عليه حق عصيه وهم ولهاه البدل مأخوذة من، قال ذلك ابن
مروى عن عيسى بن دينار وعيسى بن يحيى عن ابن رافع، واللي عبيد فيه - وأهـ
أعلم أن أولياء ابن أخيه القاتل كان أحق بأبيه القاتل، ولم يخذ أخواله من
ذلك شيئاً بحق الأس، ولا أخذ القاتل من أبيه شيئاً لأنه مائت، وروى ابن
مروى عن عيسى بن عمر، ابن رافع، عن مالك بن عبد الله الجاهلية، وهذا على
ر قائل وهذا كله يقتضي أن أحكم عليه، وبمعنى كنت في الجاهلية ثابتة بما
يقدم من الشرائع، فأمر الإسلام بها من شيء الله، فكان هذا مما أمره، وأهـ
أعلم، أهـ.

(قال عروة فلذلك لا يرث قاتل) ناعده واستكبر للتنعيم، ومعروته (مروى)
قتل) قال صاحب «المعنى» معنى لأثر أو التعامل كذا في اجتماعية يرث.

قَالَ ذَلِكَ الْأَمْرُ بَدِي لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، أَنْ قَاتِلَ الْعَمْدِ لَا يَرِثُ مِنْ دِمِهِ مَرَّةً مِنْ سَبَبٍ وَلَا مِنْ مَالِهِ وَلَا يَتَخَبَّ أَحَدًا يَرِثُ لَهُ مِيرَاثًا وَأَنْ أَشَدَّ بِمَنْعِلِ حَطِّ لَا يَرِثُ مِنْ مَالِهِ سَبَبًا وَدِيَّةً اخْتَلَفَ فِي أَنْ يَرِثُ مِنْ مَالِهِ لَأَنَّهُ لَا يُهَيِّمُ عَلَى آتِهِ قَتْلُهُ بِيَرْتِهِ وَيَأْخُذُ مَالَهُ فَأَحَبُّ إِلَيْنَا يَرِثُ مِنْ مَالِهِ وَلَا يَرِثُ مِنْ دِمِهِ

فَأَمَّا الْإِسْلَامُ ذَلِكَ، هَذَا مَعْنَاهُ مَا يَمْنَعُ فِي كَلَامِ الْحَاجِي مِنْ أَنْ يَحْذَرُ الْإِرْثَ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْعَدِيَّةِ، يَرِثُ مَالَهُ قَرْدًا لِلْإِسْلَامِ، وَيَرِثُ مَالَهُ مِنْ أَمْرِ الْيَهُودِيِّ مِنْ مَالِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مِيرَاثِهِ بِمِثْلِ الْيَهُودِيِّ، فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنَ الْقُرْآنِ: «وَأَنْتُمْ فِي حَتِّهِمْ كَمَا كُنْتُمْ فِي حَتِّهِمْ» وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ عَدْلًا لَا يَأْخُذُ دِمَّ حَطِّ مِيرَاثِهِ مِنْ مَالِهِ لَأَنَّهُ لَا يُهَيِّمُ عَلَى آتِهِ قَتْلُهُ بِيَرْتِهِ

قَالَ ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنْ قَاتِلَ الْعَمْدِ لَا يَرِثُ مِيرَاثًا إِلَى الْعَمْدِ (مِنْ دِمِهِ) مِيرَاثًا إِلَى (مِنْ مَالِهِ) سَبَبًا، فَالْعَمْدُ (شَيْءٌ) مَعْنَى مَوْلَاهُ لَا يَرِثُ (وَلَا مِنْ مَالِهِ) يَرِثُ مِنْ مَالِهِ الْعَمْدُ مِنْ مَالِهِ الْآخَرُ غَيْرَ مَالِهِ يَرِثُ مِيرَاثًا وَاسْتَأْذَنَ أَحَدُنَا كَمَا سَأَلَنِي

(وَلَا يَحْتَجِبُ) الْقَاتِلُ الْمَكْرُورَ وَأَحَدًا مَوْصُوفًا بِمَعْنَى (تَوَقَّعَ لَهُ مِيرَاثًا) فَاعْنِ، وَقَدْ لَمْ يَقْدَمْ فِي تَكْوِينِ لَفْظِ عَمْدٍ أَنْ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ مِيرَاثًا (وَلَكِنْ الَّذِي يَجْتَلِ) بَيْنَهُمَا الْعَمَلُ عَصَفَ عَلَيْهِ لَمْ يَرِثْ مِنْ مَالِهِ فَاعْنِ نَحْتُ مَوْلَاهُ لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا (عَطَا لَا يَرِثُ) أَيِ الْخَدَّاسِ عَطَا (مِنْ الْمَالَةِ شَيْئًا) هَذَا كَلَامُ فَاعْنِ نَحْتُ مَوْلَاهُ لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا

(وَقَدْ اخْتَلَفَ) فِي الْمَجْهُولِ (أَيِ أَنْ يَرِثَ) قَاتِلُ الْعَمْدِ (مِنْ مَالِهِ) أَيِ مِنْ مَالِ الْقَتِيلِ غَيْرَ مِيرَاثِهِ أَوْ لَا يَرِثُ، وَهَذَا لَأَنَّهُ أَيِ قَاتِلِ الْعَمْدِ (لَا يَرِثُ) مِنْ مِيرَاثِ الْمَجْهُولِ (عَلَى أَنَّهُ دِمَهُ بِيَرْتِهِ وَلِيَأْخُذَ مَالَهُ) يَعْنِي بِدَمِهِ حَطًّا، فَلَا يَمَالُ بِهِ شَيْءٌ لِأَحَدٍ مِنَ الْمِيرَاثَةِ وَجَاءَ لَأَنَّهُ مِمَّنْ يَمْنَعُ شَيْءَ (فَأَحَبُّ إِلَيْنَا) مِيرَاثَهُ حَتَّى يَأْتِيَ فِيهِ الْمَكْلَمُ (أَنْ يَرِثَ) قَاتِلُ الْعَمْدِ (مِنْ مَالِهِ) أَيِ مَالِ الْقَتِيلِ مِنْ مِيرَاثِهِ (وَلَا يَرِثُ مِنْ مِيرَاثِهِ) شَيْئًا

قال الساجي^(١) في حلف الله تعالى في حلفه فقال مالك بن
 دينار الحق لا يرث من السيد ويرث من غيره، وهذا قال ابن الحبيب وعطاء
 والحسن ومجاهد والبرقي، لأن علي بن أبي حمزة^(٢) قال في حلفه
 والتبري والتضام لا يرث من مال ولا دين، وعنه طائفة من المفسرين
 يرث من المال والدين جميعاً، ومن قال يرث من المال ولا الدين
 وهو قول عمر وعلي بن حمزة^(٣) عندهما، وليس عليه إجماع الصحابة ولا
 خلاف بعدهم، نعم.

وقال الصافي^(٤) إجماع أهل العلم على أن يرث العمد لا يرث من
 الممدون تبعاً، إلا من حلف علي بن الحبيب وابن حبيب، أيهما ورثاه وهو أبي
 الحوارج، لأن أبي الحوارج سار به جسد ولا يرث علي هذا القول، فتدونه
 وحياء المليل على خلافه، نعم عمر بن الخطاب أعطى حيد بن شادة
 المنصفي لأخيه دون نفسه، وكان حيدله مسجماً، وأما يورث هذه الخمسة من
 الصحابة فام تكراً، فكانت إجماعاً.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت رسول الله يقول خمس لفاتي
 سر: رواه مالك في الموطأ وأحمد بإساده، وذكر غير ذلك من الروايات،
 ولأن ثوبان قال بعني الركب بعني، لأن ثوبان بعد استحلال سوت
 مرقبة^(٥) لأحد ماله كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأقول إنه تعالى به
 فيه التحريم، وقيل لا يرث عاتل بعد عامر، وهو سم القبي.

وأم انقل خطأ، فذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يرث تبعاً، نعم.

(١) حشم (١٥١٥).

(٢) حشم (١٥١٥).

(٣) حشم (١٥١٥).

لا ان يرمح ثمانية من غير ان يتغير بين سبي يرمح له وقد قصي
عمر ان الخطاب من انبي جري قومه بعمل

قال مالك قالنا قد ، تركب ، سائياً اخرى ، ان يقرهوا من
الذي اجري قومه

عنه ، فكذلك من فعل الله ، من ان يرمح ثمانية وانقود ، لا يرمح
بذلك في ذلك ان كان معسك ، من ان يرمح ، رجز او ضرب ان
اسد كان شريكها في الحلية

(الا ان يرمح) معسك الحلية ، اسم حليم على ما ضبطه البرقياني .
يتمح انتم على ما في المصحف ، ان ، وهو ان يرمح ، رمية واحدة كسبه
رسمه ، اي كسه رمية ، (ان سائياً من غير ان يتغير) ساء المنحول (ها) ان
بانه (شيء يرمح له) على صمد حسنة (وقد قصي) اي حكم اعز من الخطاب
لي) الرجز (الذي اجري قومه) قومه على صبح رجلي من جنه (يتحقل) اي
عنه معلو قوله قصي ، وهذا يدل على انما به الخطا في اصل

(قال مالك قالنا قد والراكب جري) يتحقل ، معسك ، اي اول
و جري (ان معروف) ساء المصحف ، ر ، وهو رمية ، ويصحب بالدية (من
الذي اجري قومه) فان الرجز ، لا ، لا يرمح ، لا يستخرج عائلتها منها
حلالهم ، فان صاحب المصحف ، لا خلاف سر الاسبه الا يرمح به يصحب
الراكب والسائى والبدن ما وطئت ذن ، تلتف نفسها او مالا ، ولو كانت او
رسم تلتف به نفس ، او ، لا يصحب ، وهذا ، يصحب رجلها او ذنبها ، ولا
يصحب عبد آبي حسنة وأسمه في رجز ، وهو عذابي من عوا ، قالنا

وقال الشافعي وأحمد في رجزه ، يصحب ، والردف كالراكب عبد امي
حسنة ، مالك ، وقال الشافعي ، لا يصحب برده ، وذكر بعضهم

قال مالك و لا تقرأ عند من الذي يهجو النبي صلى الله عليه وآله
أو يهجو الدابة أو يهجو

الجنابة فلم يسمونها كما لو لم تكن يده عليه . وأما إن كان حديثها بغيره
من أن يهجو الدابة أو غيرها ونحو ذلك فمن جنابه وجلاله لا أنه أنسبه
في جنابها فكانت طعناتها عليه . اهـ

قلت ما حكى من خلاف الإمام مالك في ذلك يخالفه ما تقدم من كلام
المصنف ورواه الرافعي والباقي ولم يحكى فيه خلاف مسلطهم وحكى
صاحب «المنهاج» هناك لأبيه الأربعة على ذلك ، ويؤيده ما في «البداهة» ومن
أبواب الحفاظ اختلف فيه أصحابهم في تعيين راكب والركب والعاقد فقال
الجمهور هم صامتون كما أصيب بدائه ، وحجوا في ذلك بقوله عمر
رضي الله عنه على ابن أبي ربيعة أنه قال **﴿**أجرح العبداء جلوه فعمل
لظاهر لا ضياء على أحد في جرح بعضهم ، وعطوا الأثر لكتاب فيه من
لبيد **﴿**من حديث أبي هريرة أنه قال **﴿**أجرح العبداء جلوه فعمل
الجمهور الحديث على أنه إذا لم يكن لبداية راكب ، ولا سائق ، ولا قائد

واصحاب الجمهور فيما أصابت الدابة من جملها فقال مالك لا شيء
فيه إن لم يعمل صاحبها شيئاً يبعثها به غير أن ترمح برجلها ، وقال
الشافعي يضر راكب من أصابت يدها أو رجلها ، وبه قال أبي ثوير
وسنن أبي ليلى ، وسنن أبي الصم ، برجلها أو يهجو رجلها ، وبه قال أبو
حنيفة إلا أنه استثنى البصع بالرجل أو بالبدن ، «وبما احتج من أنه يضر
رجل الدابة به روي عنه **﴿**الرجل خباراً ومن يصيح هذا الحديث عند
الشافعي ورفقه . اهـ

(قال مالك والأمر) زاد في النسخ يهويه من ذلك (المصنف عليه) وليس
هذا اللفظ في النسخ المصرية (عندما هو الذي يهجو) بكسر الهمزة (الشر على
الضريق) أي يهجو الناس (أو يهجو الدابة) على نظرين (أو يصيح) أمراً آخر

سواء كان على طي النمل من داء صبيح من ذلك مما لا يخور
به إلا يحسن على طريق مسمين، فهو صديق لما يحب في ذلك
من حرج أو غيره مما كان من داء عتله داء تحت اليد، فقه في
ذلك حاشية وما بلغ اليأس بعدد ما فهو على العاقلة وما صرح
من ذلك مما يجوز له أن يصنع على طريق المسلمين ولا ضمان
عليه فيه ولا يؤمر به من ذلك ما يحرمها أو يؤمر للمطر
ولا لأنه شر في غيرها

(نساء هذا) أو أمثال ذلك (على طريق المسلمين) هذا ما لم يرد
سند كونه (إلى ما صبح) أحد من داء نبي داء مما لا يجوز له أن يصنع
على طريق المسلمين، مثلاً يدفع عنه الأمر في طريقه (فهو صديق لما
أحب به) هذا (في ذلك من حرج أو غيره) صاحب المسحوق وبه دل
صاحب ريقان أبو حنيفة يصور به لم يرد إلا م

(وما كان من ذلك عنه دور ثمة اليد) فهو في ماله خاصة لا يتبعه
ماله لوما لم يحظ (ذلك) بصفة لصاحبه أي أكثر من ذلك (فهو على
العاقلة) وهذا (أمر على محار لا م) ذلك وحيد راسد (فإن لم يمتد لا
يصل ما دون الثمة) وقال أبو حنيفة يحمل الدية أو من الموصلة لا م
بوجه وقال القاضي يحمل حبل ويخدم بسلام على ثمة قريباً في
بوجه التحمل على الراس في راسه

(و) إن كان (ما صبح من داء) نبي ذلك من الأمور (مما) أي من الأمور
التي يجوز به أن يصنع على طريق مسمين، مثلاً يصير هذه الأمور
مما يرد في الطريق (والله) (ألا ضمان عنه له ولا حرم) به ضم النفس به
إسناد الذي يلزم الرجل إذا

(ومن ذلك مثلاً) (أمر) (أو) أن يصنع (الشئ) حرمها (أو) من
للمطر) (أو) يصنع فيها (أو) (أو) من ذلك (الداء) مثلاً (يزال) عنها (أو)

لِلْمَحَاجَةِ. يَقِفُهَا عَلَى الطَّرِيقِ. فَتَيْسُ عَلَى أَحَدٍ فِي هَذَا عَرْمٌ

فَالْمَحَاجَةُ الْمَبِيرَةُ (يَقِفُهَا عَلَى الطَّرِيقِ، فَتَيْسُ عَلَى أَحَدٍ فِي هَذَا عَرْمٌ) قَالَ
الْزُّوْلَانِيُّ: لَا عَلَى الْمَرْجُلِ، وَلَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا لِمِجْرَسَا، إِذَا
صَاحَبَ «الْمَحَلَّ». وَهِيَ قَالُ الدَّلْعَمِيِّ لِي «الْمَهَاجُ»، فَإِنَّ حَصْرَ لِمَصْطَحَةٍ حَامَةٍ
كَالْحَصْرِ لِلْإِسْتِقَاءِ أَوْ لِحَجْمِ مَاءِ الْمَطَرِ، لِأَنَّ ضَمْنَ فِيهِ فِي الْأَطْفَرِ، إِذَا

قَالَ الْيَاجِي^(١). وَهَذَا عَلَى مَا قَدْ إِنْ كَلَّ مَا عَصَمَهُ الْإِنْسَانُ مِمَّا هَذَا
سَبِيلُهُ يَنْتَسِمُ عَلَى تَقْسِيمِهِ، أَحَدُهُمَا مَا هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ مِثْلُ أَنْ يَحْجَرَ بَتْرًا عَلَى
الطَّرِيقِ لِغَيْرِ غَرَضٍ مَبَاحٍ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا أَصِيبَ بِهِ، أَوْ يَحْجَرَ فِي مَلِكِهِ أَوْ مَلِكِ
غَيْرِهِ لِيُثَلِّفَ بِهِ سَارِقًا، فَقَدْ رَوَى بَنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ يَضْمَنُ السَّارِقَ وَغَيْرَهُ،
وَكَذَلِكَ لَوْ حُدِّدَ ضَعْفًا أَوْ حَبْدًا بِحِمْلِهِ، فِي بَابِهِ لِيَدْخُلَ فِي رَجُلٍ فَتَدْخُلَ فِي
حَالَتِهِ مِنْ سَارِقٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ، وَكَذَلِكَ مَنْ حَفَلَ عَلَى حَالَتِهِ شَوْكًا
يَسْتَفِيزُ بِهَا مَنْ يَدْخُلُ أَوْ رَشَّ فَنَادَى لِيُدْرِمَ مَنْ يَحْرَبُ بِهِ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَهَذَا
يَضْمَنُ، لِأَنَّهُ مَعْدِي فِي هَذَا كَلَمَةً، وَكَذَلِكَ مِنَ الْخُطْبِ كَلِمَةً لِقَارِهِ لِيُفَرِّقَ عَنْ دَخْلِهَا أَوْ
فِي عَصَةِ لِيُجَنِّدَ مِنْ أَرَادَهَا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ

أَمَّا مَنْ حَفَلَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجُورُ لَهُ قَالَ ابْنُ الدَّاسِمِ: مَنْ بَتَرَ حَصْرَهَا لِلْمَطَرِ
أَوْ مَرَحَاهُ يَحْفَرُهُ إِلَى جَانِبِ حَالَتِهِ، قَالَ أَشْهَبُ، مَا لَمْ تَقْصُرِ الْبَتْرَ أَوْ
الْمَرَحَاضَ بِالطَّرِيقِ أَوْ يَرِثَ فِيهِ بَرْدًا وَبُظْهًا، فَيَرِثُ بِهِ أَحَدٌ مَهْلَكَ، أَوْ أَرْمَطَ
كَلِمًا فِي حَلْوَةِ الصَّيْدِ أَوْ فِي عَصَةِ السَّبْعِ عَصَمَرَتِ، وَلَا خِصْمَانِ عَلَيْهِ، وَأَصْلُ ذَلِكَ
أَنْ مَا كَانَ عَلَى الْمَوْجِهِ الصَّيْحَ فَلَا صَحَابَ فِيهِ، وَمَا كَانَ غَيْرَ مَبَاحٍ، فَهُوَ يَضْمَنُ
مَا تَلَفَ بِهِ، أَنْتَهَى مُخْتَصِرًا.

وَتَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْبَابِ مَا نَالِ الْجُرْفِ فِي مَسْأَلَةِ الْيَتِيمِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ
الضَّمَانُ بِالسَّبَبِ كَمَا يَجِبُ بِالْمَبْشَرَةِ، فَإِذَا حَفَرَ بَتْرًا فِي طَرِيقٍ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ

(١) الْمُنْتَقَى (٧/١١٠).

المسلمين و وضع في ذلك حجة او صواب فيه ما، او صحيح فيه من
 بطيخ، او موهوب، وخلق فيه سنان، و في اصحابه و في شيوخه و في ائمه
 و اصحابه ثم قال: «و لا يعرف في تلكه و في تلكه غيره ياتيه، فلا صمدان
 عبيد الا لله عبيد صمدان، و في حقايقه في مزارعهم بقايتهم الا لله غير منبذ
 بغيره»

و كذلك ان وضع حجة او صواب فيه ما، او صحيح فيه ما، او
 سنان من ذلك في طريق صوابه تعالى به من حيث هو الا لله صمدان
 الامام في او ثم ينفذ، فياخذ ليس بلام، لاوه فيمن يشر بالتمسك به، و ان كان
 انهم و انهم فحرف في ذلك، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 حجة في يوضع لا صمدان، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 حقايقه ياتيه الا لله و غيرهم، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 ثم عيسى، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم

بشأنه من صمدان حجة في حقايقه، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 فصيح، و لا يسمع الا الامام، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 ملك لا يسمع الا الامام، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 بغيره ليس فيه من صمدان، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 الا لله محرم بغيره غير صمدان، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 الامام، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 بغيره، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 بغيره بغيره، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم
 استمداد الامام فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم فيهم بالتمسك به، و انهم

وهي الحجة^(١) من حجة في حقايقه المسلمين او وضع حجة

أَمَرِي أَمْرَةً صَامِرًا لِمَا أَحْبَبْتُ مِنْ هَلَالٍ أَوْ غَيْرِهِ

قَالَ رَبِّكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى
النِّسَاءِ وَالْمُتَصَبِّاتِ عَقْلٌ نَحْبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْقَلِبُوا مَعَ الْعَامِلَةِ فِيمَا يَنْقَلِبُهُ
الْعَامِلَةُ مِنَ الْقِيَامِ وَهِيَ بِجَدِّهَا يَحْفَلُ عَلَى مَرِّهَا يَطْلَعُ النَّحْلُ مِنَ
الرِّجَالِ

الرجل (الذي أمره) أي أمر نفسي بعد ذلك أصابني لما أحببته أي الصبي (من
هلال أو ميرة) فكسر بعض أعضائه، قال صاحب^(١) وخلف على ما قال: ذلك
أنه إذا استعان صمراً أو غيرها في شيء به ياب، فهو صامر لما أصابه، وذلك
أنه أمره بحجر الذي مر له (الرجل)، أم بعد يعثر فيه يدر سبله، وأما الصبي
فيعتبر فيه إذا فيه إنا قالوا بـ فقد قال بن القاسم^(٢) فيصحب كذا، ثم ولد
بحريه الحبل، فأمره رجل جاري، وروى^(٣) وأن جو ذلك يوم، وقع عنه
فصارت، لا شيء على الأمر إلا نحو ردة، برأي لأب كأمع من البنية^(٤) أم

وهي المحلى بعد قول جعفر وهو قول أبي جعفر، فهي الأشارة
عن العاجلة^(٥) هو أمر صامر بالقرع عن شجرة مرقعه فسمى فيه، ولو أرسلته
في حاحه فطلب، حسنه، وكذا هو مرة بسمرة شجرة لتضرب ثمارها له فوقع
وكذا لو أمره بكسر الحبيب^(٦) أم

(قَالَ رَبِّكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ وَالْمُتَصَبِّاتِ
عَقْلٌ) أي دية اسم ليس (يحب عليهم أن يمشوا) أي يردوه (مع العاملة فيما) أي
في المباح التي تنقلها العاملة من الدفات^(٧) من^(٨) أو إنما يجب الثقل على
من يطلع النحل من الحياء^(٩) معقول ينح من الرجال) قال صاحب^(١٠) المحلى^(١١) وروى
قال أبو حنيفة^(١٢) والشامي

فهي^(١٣) الهداية^(١٤) ليس عن النساء وندبه من كذا له صح في الثوب

(١) المحلى ٥/١٦٦

(٢) ٤٠٤/٢١

وَقَالَ رَبُّكَ، مِمَّنْ جِئْتُمْ بِهِمْ سِرًّا وَعَاطِلَةً يَدُوكُمْ ذُوُوا أَرْبَابٍ
لَهُمْ كَاتِبُونَ، أَخْلَدُوا لَهُمْ دِينَهُمْ وَأُتُوا بِهِمْ أَتَوْا بِهِمْ
مُتَّعِينَ

عَلَّاهُ لَعْنَاهُ رَحِمَى اللّٰهِ عَلَيْهِ : يعنى مع مخالفته صلى الله عليه وآله
للعقل يمتد يحيط على هذا النقص : لكونهم عرأته ، وانما لا يصحرو
بالصفا والغشاة ، وهذا من استندار أجمع قل من يحصد عنه من أهل العلم
بذلك أن العراء (الصحى) لم يسمع لا بطلان مع مخالفته ، كذا في التجميع .

(فذلك ملك في عقل لعمولي) سبع العزى (تظلمه) بنسب أوله، ويكون
لأب. وفتح الزاى على ماء السهوب (للعائلة) باب يعامل، قال صاحب
مركب: عتق العزى نامة العزى، يريد يؤخذ به عاقبة موالبه، كما هو معنى رجل
من أنفسهم سواء كان العزى من عرب أو غيرهم، قول مولاهم يعاملون على
هم (إن شاقوا) يعطى حاضرهم وزيد بنو) صيغة فاعل الشاخي يعني أنهم
يتحاربون على ذلك، ولا يكون ذلك بعد ذلك إلى حادهم، ووجه ذلك أنه من
قد لزمهم بأسرع ما يمكن كالمطايه الم

(كانوا أهل ديوان) مكره بد . سببه جميع الصحف، وانكشاف يكسبه
عنه اهل العطية والحيش، كما في مرسل الهدية عن النعمان . وفي
مجلسي . ثم فاجروا الذين كتب اسماءهم في الدواوين (أو المظالم) ففهموا
وسكون فافوضه طامعه، أي سره كانوا في اهل الدواوين أو مستطعمين
من لا يحضرون ديوان واحد

قال النحوي: يريد أن موالي يعطون معه إن كان المولى ومضمونه أهل
يؤدب في هذه أو كما إذا غير أهل ديوانه فلا كان المولى من أهل ديوان
ومضمونه أهل ديوان آخر أو سم يكتوب أهل ديوانه في ديوانه أو أهل
ديوانه يعطون معه وإن لم يكتوب من ديوانه ولا كان معهم من

وقد ساقط ناسي في رمي رسول الله ﷺ وهي رماة أبي بكر الصديق قبل أن يكون ديواناً، وإنما كان الديوان في زمان عمر بن الخطاب فليس لأحد أن يفعل عنه سيره ومواليه لأن الولاء لا يتخلل، ولأن النبي ﷺ كان الولاء بمن أعز.

قال مالك: والولاء سنة ثابتة.

ليس من أهل الديوان سم بدخله مع من في ديوان، وليسم إليهم أقرب القبائل بينهم من أهل ديوانه، قال الشيخ: هذا إذا كانوا أهل ديوان، وإلا إذا استطح، فتمت ذلك على مومه كانوا أهل ديوانه من مصلحي، ولكنه لم يأت أراءه ماثل بعزله كانوا أهل ديوان أو مصلحي، أن مومه يسلطون عنه إذا كان الحجازي وعاقبه عليه، اهـ.

(وقد ساقط ناسي) أي أدرك الديوان (في زمان رسول الله ﷺ وفي زمان أبي بكر الصديق قبل أن يكون) أي قبل أن يسم بدخله، ويحدث (ديوان) أي لم يكن الديوان في زمانه ﷺ، وقد أدى إلى الديوان، فكيف يتغير الديوان في لغيات (وإنما كان) أي حدث (الديوان) في زمان عمر بن الخطاب) فإنه أول من دوس الدواوين في العرب في خلافة عمر من بهجرة بعد فتح بيت المقدس (فليس لأحد أن يفعل عنه سيره ومواليه) سواء كانوا في ديوان واحد أو دواوين متعددة أو لم يكونوا في ديوان (لأن الولاء لا يتخلل) يعني هو له، والديوان يتشبه من ديوان إلى غيره (ولأن النبي ﷺ قال الولاء لمن أعز) قاله المصنف آخر ما في المعركة على الجبهة.

(قال مالك: والولاء سنة ثابتة) وهذا القول ليس في الصحيح الهندية، وهو يوجد في المسح المصري وبعض الهندية، قال الأورقاني^(١) شيء يلهم للحديث الآخر "الولاء لمن أعز" سنة ثابتة.

قال الشافعي^(١) قوله في من أي بكر هل لا يكون حيوان - يريد أنه ليس من شرط اشتغال الحيوان لأن لا يمكن أن يكون بالأسلاف وإنما يعبر الزوار بالوحدة وثبت حكمه بالعدة من حديث ربيع الحيوان من رعي غنم من الحطاب لأنه أخضر من نسيب بجمعه أهل الديوان في موضع واحد على عصاه واحد، ولم يجمعه واحد، فإذا عدم يبرر رجوع الإحصاء إلى الأسلاف، والولاء لأنها لا تنقل ولا يبرر، وذلك قال مالك القولاء سب ثابت، فله ولا يذهب عليك أن يملكه في عدم مسئلة حولي، أحطها اعتبار الديوان، وفيه ميل العلامة لاسي وأبي عدم إحصاءه وهو مؤدى كلام الإمام في «الموطأ» لأن لعل له على عدم القول الأول، فأول هذه كلام «الموطأ» والأظاهر كلام الإمام هو بآس اعتبار الديوان مطلقاً، نعم أصحاب المتن المعروفة من يملكه ما هو إلى غير الديوان

قال اندلسي^(٢) في بيان بعلقة هي بعلقة عدة أمور فلهذه وأهل الديوان، والمعمولي الأعمون والأصغر من بيت اسان، وسق ما يديوان على محبة الجاني، يعني يبدأ بالعدة بأهل ديوان حيث كان ديني من المجد، ولم كانوا من قبائل شى. ثم إن لم يجر دور أو كذا، وأسر الجاني منهم بدأ بعلقة، لا حرب فالأصوب، قال لمعوني قوله من الديوان بعده لاين حاجب وأبر سامر، وهو لما لك في «المعربة» والعدة، وقال الشافعي القول بأن الله تكون على أهل الديوان ضعف، والمعتمد أنهم ليسوا من العاقلة، وإنما يراعى محبة القتال كانوا أهل ديوان أم لا، كما هو مذهب «المدينة»، اهـ

وفي «الهداية»^(٣) العاقلة أهل ديوان إن كان المائل من أهل الديوان

(١) «المعبر» (١١٤/٨)

(٢) «المعبر» (١٨٤/٤)

(٣) (١/٢) ٤٤

يؤخذ من عطايتهم في ثلاث سنين، وهذا عدد، وقيل المشافعي^(١) عليه على أهل المشيرة؛ لأنه كان كذلك عن عهد رسول الله ﷺ ولا نسخ بعده، ولنا فضية محم فإنه لما دُونُ الشواهد جعل العقل على أهل المديونة، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر، وليس ذلك يسبق بل هو تقرير معنى؛ لأن لعقن كان على أهل النصر، وقد كانت بأبوع بالقرابة والحلف والولاء راقداً^(٢)، وفي عهد عمر - رضي الله عنه - قد صار بالقبول، فجعلها على أهل انعاء للمعنى، ولهذا قال أبو طالب انيرم يوم منصرفوا بالحرق، فعاظتهم أهل الحرق، وانتم صم، فأجابها بما هو صم، وهو العطاء أولى منه في أصول أسوالهم، اهـ مختصراً.

قال اللسوفي^(٣) هنزل صمد عددهم أي اجند وعطاؤهم بمخر بمنزلة انساب لما جيلوا عليه من انعاون والتناصر، وتو له الأقرب فالأقرب، يعني أن الجاني إذا لم يكر من أهل ديوان، فصمته يطفون عنه، وبدأ بالمشيرة، وهم الإخوة، ثم الفصيلة، ثم بالعمد، ثم بالنسب، ثم بالعمارة، ثم بالنسب، ثم بأقرب القبائل، قاله ابن حبيب، وهو مراد المصنف بعونه، الأقرب فالأقرب، فإذ عفاة حائل الحرب سنة النعم بالمتع، ثم الفصيلة، ثم العمارة بالكسر والفتح، ثم أهل، ثم العمد، ثم الفصيلة، وراى بعضهم العشرة، اهـ.

وقال الموصي^(٤) لا مدخل لأهل الديوان في العاقبة، وبهذا قال المشافعي، وقال أبو حنيفة، يحمون جميع الدية، فإن عمنوا فالأقرب حينئذ يملنون، لأن عمر - رضي الله عنه - جعل الدية على أهل الديوان في الأعطية

(١) أي يمدونه، يقال: مدي يدي ثلاث مديات.

(٢) المشافعي اللسوفي (١/٢٤٢).

(٣) اللسوفي (١/٢٧٧).

قال مالك والأمر عند فيما أصيب من البهائم أن على من
صاب منها شئاً، عذر من نفس من ثبها

في ثلاث مئة ولنا، أن سبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن العقلة، ولأنه مصر لا
يسحب به الميراث ظم يحدو لهذا كالمصر، فذرة المذاهب وقضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أولو من قضاء مصر، رضي الله عنه، على أنه إن صح ما ذكره عنه، فيحتمل
أنهم كانوا عشرة القتلى معه

(قال مالك، والأمر) المحض (عندما فيما أصيب شيئاً من البهائم) جمع
بهيمة، وهو كل دابة أربع فوائم من ذوات سير واليحمى من هذا السباع
والطيور، ولعل من ينادى بها أي علة من ذواتها، يجرى في سبوح التي تصاب البهائم
إن على من أصاب منها شيء من البهائم (شيئاً) من طير أو دابة أو غيرها (فقد ما
نفس من ثبها) قال صاحب المصنف: وفيه ذكر ما ذهبوا إليه وأحمد، وهذا أي
حبيه كما في الهداية في هذا من شأنه الفهم، ما ذهبوا إليه لأن المقصود هو
لنهم، فلا يتخير إلا انقضاء، وفيه من طره الحوزة وجروءه ولجاءه والعقل
والمرسوع فيه، وقال، الشافعي فيه انقضاء بها اعتباراً ما شاء

وما رواه ما روي أنه عليه الصلاة والسلام صلى في عين الماء بريح القبة،
وعنده قضى عمر - رضي الله عنه - ولا فيها مفاصل سوى اللحم فالحمى
والمركب والريئة والجمال فمن عد الرجة فيه أتمى - وقد تمت للأكل -
فمن هذا الوجه شبه المأكولات فعمداً - شهر نفسه أكرم في إيجاب الرية،
ومثله الآخر في حي الأعمى، ولأنه لما يعمى، فإنه لا يعمل بها فلو كان أمين
عيناها، وما لم يمتثل حكماها، وبأمر أوبى، فيجب التبرع بقوات إحداهما،
والحديث امتثال إليه، رواه الطبري في ريد من - بث أنه صلى الله عليه وآله وسلم في عين الدابة
تبرع تصها - ولأنه رواه عبد البر أن يمسكه عن شريح أن عمر - رضي الله عنه -
كس - إليه في عين الدابة بريح سها - مع ربه من الحي البهائم

نُسب على من قبله به. وهذا من حيث أنه يُحذف من آخره عطف
بأنه لا يُحذف الموصول بعد من قبله بفعل ثم يُفعل ولا يرى
أن بعد منه في شيء من إخراج إلا نفس لأن الفعل يأتي على
ذلك كله

الفرقة (ثالث) فتح أوله وحذف منه (على من قبله) أي المجهول من (أول
(له) أي حرم إمرار على المندرج، فإنه إن لم يجد المندرج (يطلق له) أي
المندرج إن كان يربط من (أول) (عالمك) بفعل أي قد أي شيء ولم يُحذف
في ثم تطالب بعد (على من قبله) بسبعة الحروف بسبب

(أما في بعضه) أي المجهول (المندرج) في الذي سيقطع قريباً (الحذف
أي حذف الحرف أولاً (من قبله) بسبب المجهول (ثم يقتل) بعد حذف الحرف
(ولا يرى أن يعاد) أي عطف به من الذي سبب عنه لقل (شيء من
الإخراج) في الإخراج (إلا عمل) أي عليه لا الفعل يأتي على ذلك كله
من المندرج وإخراج غير حذف الحرف

حال إذا جازاً وهو عطف على ما قبله المندرج على من قبله
وحذف منه حذفه ثم على من قبله حذفه وهو حذفه ثم حذفه
فماضي، فإن الفعل يأتي على ذلك كله ولا يوجد بعده (أنه من حروف الله
بعضه) وأما حذف الحرف في حذفه لأنه من حروف (التي) فلا يوجد ما سبب
حق الله بماضي، ولما يلحق المندرج من حذفه واليحيى بسبب ما قبله
به حذفه وهو وأما إحصاء في الإخراج بسبب من الحرف لأن الفعل
يأتي على ثلاثة ذلك المندرج

وقال القزويني " وإخراج حرف كذا في حروف الله أي

(١) المندرج (٢٥٤)

(٢) إخراج الحرف (٢٦٦/١)

الجاني ثم عتقه ولا كتاب لظرف تعذر القبول فضع به شخصاً وصلاً غير آخر، وقتل السر بعد جدار في العسر، لأنها تأتي على جميع إذا لم يصب القاتل السطة بالمقتول، وإن تصدعا صل به ما تعذر ثم يقتل، واعتبر بقوله في بعد من الخطأ فإن به دية

وقال في موضع آخر وكل ما يدخل في مثل دية أو قصاص أو حراية إلا حد القذف فلا به فيه، ثم يقتل، قال الحنفية، إذا كان بغيراً أو سرق أو شرب أو رب عليه يقتل لردده أو قصاصاً أو لحرمة، من، ولا يتم عليه من القتل حتى لو لم يشرع أو شرباً لا يباح حبه في القتل. وهذا يقول المالكية، كل حق له اجمع مع القتل فاقبل بأي معنى ذلك كله إلا حد القذف، إن

وقال الشافعية إذا احتصب الحدود لم يقتل من ثلاثة أصناف.

الأول من تكون مخالفته في تعالى، وهي نوعان

إحداهما من يكون فيه مثل أو يسرق ويهربي وهو محصن ويشرب الخمر ويقتل في سبيل الله، فهذا يقتل، ويسقط سائرهما، وهذا من لم يسعد وعطاء والنجس، وأمر بني ومالك وأبي حنيفة وداود في أن لا يسوي جميعهما، لأن ما يجب مع غير القتل وجب مع القتل

وقد ما دأب من يسعد إذا اجتمع هناك أحداهما من أحاط القتل بقتل، وقال إذا هم بكفهم لقتل، وعمر بن الخطاب والشافعية عطاء، أنهم قالوا مثل ذلك، وأنه أقرون بالشرب في حد الصدقة والتبعية، ثم يظهر لهم مخالفة فتاوى إجماع، وإذا ثبت هذا فإنه إذا وجد من يوجب الرحمة والقتل للمخارطة، فيجب أن يقتل بسبيل الله ويسقط لرحمة لأن في القتل للمخارطة من أدنى في القصاص، وفي أدنى يجب منه

وإنما هما ... يكون قبيحة فسيء كون جسمها مضموناً في غير خلاف
 طهارة وبيد الأسماء والأصناف من غير ضرورة ... من غير أن لا ...
 لثباته ثم قطع لمعرفته ... كان الشافعي ... أو حجة ...
 رتبة ... لأن كل واحد منهما ثبت بغير إقراره ...
 ...

ويقال إن أحد الثبوتين أحق ببلوغه وهذا بتدعيمه من الاستصحاب. وفيه
 بطلان بغير حجة ولا أولى من ... لا ...
 من يرقى من حد اسم بني به

... عند المسكبة بالآلة ...
 الموالاة في قطع لأطراف ...
 كحلق وجباة عصى ...
 ... ثم ينفذ عصب ...
 ...

ثم قال ...
 ...
 ...
 ...
 ...

ولتقسيم الثالث أن جميع هذه ...

(١) شرح الزمخشري ٤/ ٣٠

(٢) ... ١٤١ ١٨٩

(٣) ...

حدها أن لا يكون لها مثل في مجموعها في هذا حال أو نحوه
شاعري، وعندها لا يكون لها مثل في هذا حال أو نحوه
عندها من حسن، فمما يدخل في السور السور أن تصبح حدوده، فمما يدخل
لا يبره، وفيها فكل، فان حدوده التي تدخل في مثل، وما حقوق الأديس
مجموع كلها. والوجه الثالث. ان بعض حدود في مثل واحد، فكله هو
كأنه من حدودها وحدها فكله من حدودها في مجموعها

وهي ثلاثية واستقامت في مجموعها الشارحة (١) ان مجموع امراض من حسن
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها

ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها

وهي والحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها
ان كل واحد من هذه الحدود في مجموعها في مجموعها في مجموعها في مجموعها

وإن ذلك: الأمر عند أن العيش بد واحد بين طهراني قدم
 هي قرية أو غيرها لم يؤخذ به عرب ساس إليه داراً ولا مكاناً
 ملكاً أنه قد قتل أو قتل في بيته من قبل قوم ليقتلوه به
 فليس يؤخذ أحد بين ذلك

(قال مالك الأمر عند أن العيش بلفظ معمول في ذلك نسخ، وفي
 بعضه بلفظ قصد ولو نسخ فهو يسمى بمنزلة (أو واحد) عند المجهول
 بين طهراني) فتح النور، وفي نسخة بين طهراني بين الألف والنون وعلى ذلك
 نسخين هذا اللفظ (فوم) في وجد بين قوم (في قرية أو غيرها) فسائر
 لم يؤخذ به أن جعل الأقرب الناس إليه في ذلك المجهول (داراً ولا
 مكاناً) مالمع بالآخر لا يوجد

(وذلك) أي رجه عدم عدم (أنه قد قتل) بين المجهول (القتل) لم
 يقتل بين المجهول (على باب قوم ليقتلوه) كما في النسخ المصرية، وفي
 نسخة بلفظ (أي ليرموا به) رماحه حية وما به، وقال المجد
 المصنف المصنف بالقتل (ليس يؤخذ) عند المجهول (أحد من ذلك) وأيضاً قال
 أمارة أن القاتل يرعى بالقتل بعداً

قال (ياحي) وهذا على ما إذا لم يجد أثيل في محله قوم أو عند
 دارهم لا يوجد نصراً، ولا يعلن لهم به، فإن انقسام وأسهب
 بوجه ذلك قولاً ولا دعه، قال مالك، رده هرق، روجه فذلك ما احتج به
 مالك من قبل المائل قد سمعه من محله، ويلقب في معلقة بعده، وعند دار
 بربه إذابة، ورسماً أعماء الناس عند داره، وهو من محله، وفي محله،
 فصحح النسخة عنهم، أحمد لغيره والديه بهم، هـ

(١) المتن (١٠٤٧)

(٢) كتاب الأهل والأطراف

قال مالك، في حديث من ساس فسبوا وتكشعوا وبشبهه
فيس أو حرج لا يذوق منهن دية. ن

قلت: ولا بد للمصاب عند مات امرأته لثوث. كما سألني في مات
القبالة مصف.

قال صاحب «المحلى» بعد قول (إمام حديث الشكوك في العشي فلا
يحكم في ذلك الصورة بالقبالة عند مالك وأبي يعقوب وأحمد وإسحاق) قال
الشافعي: «إلا أن يكون ماله عندك لا يخطئهم غيره»، قال أبو حنيفة: وجود
النسب في المحلة ولا غيره يوجب قصده، ولا يثبت القبالة فيه. عا ثلثه
قال وإذا وجد النسب بين الزوجين بعد أن يموت، عني أهل أترينها

كما رواه أبو البراء والبيهقي^(١) عن أبي سعيد الخدري، أن قتيلًا - ح - بر
حيث، فأمر النبي ﷺ أن يخاص إلى أبيه أتر، فوجد أقرب إلى أحد الحسين
بشير، فأعفى دية عييه، في شيء من العجالة بين الأرمع قال
«بعد قليل بالسر بين وادعه» وأحب، فكانت عذر صبر - وصي الله - إلى
فكنت عذر إلى أن فس ما بين الحسين، فزلى أبيه، كذا، أقرب بعضهم، مما سوا
فوجدوا أقرب إلى وادعه، فحدث وعبر راحضه، فلنا يا أدمر المزد بين
الحملات ويعمرها قال نعم، وحرف حمسين، رجلاً ما قلت وما عشت
فدلاً، كذا في «المحلى» من المات، التي سعتاه أترين في
أصب الرية^(٢)

(قال مالك في جماعة من الناس أفسوا) كما بينهم (فانكشعوا) أي عجزوا
(وبينهم) يوجد (قتيل أو حرج لا يذوق) أي، المجهول (من فعل) بناء الدائم
(به ملك) أي، من المخرج أو المثل، يقال مات في الصورة المندورة (إن

(١) أبو بكر (١٢٤)، ١٢٤، ١٢٤

(٢) انظر مصب نزيله (٤) ١٢٤، وليس كثير، بيهقي (١٢٤) ومصف ابن
سنة (١٢٤/٩)

أَخْصَى مَا سُوِّجَ فِي ذَلِكَ أَنَّ عَلَيْهِ الْعُقُورَ. وَأَنَّ عُقْلَهُ عَلَى الْقَوَّةِ الدِّينِ
مَارْعُوهُ. وَإِنْ كَانَ الْجَرِيحُ أَوْ لَفِيضٌ مِنْ غَيْرِ الْقَرِيبَيْنِ، فَعُقْلُهُ عَلَى
الْقَرِيبَيْنِ جَمِيعاً

أَحْسَى مَا سُمِعَ الْإِذَامُ (فِي ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) وَفِي السَّجِّ الْمَصْرُوعَةِ أَنَّ عَلَيْهِ وَهُوَ
أَيْضاً بِمَعْنَى فِيهِ (الْعُقْلُ) أَيْ الدِّينُ وَاحِدٌ (وَأَنَّ عُقْلَهُ عَلَى الْقَوْمِ الْفَرِيقَيْنِ مَارْعُوهُ)
بِمَعْنَى عَقْلٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفْتَوَيْنِ وَاسْتَجْرَوْحِينَ عَلَى الْقَرِيبَيْنِ الْمُسَالِفَيْنِ (وَأَنَّ
كَانَ الْقَتِيلُ أَوْ الْجَرِيحُ مِنَ غَيْرِ الْقَرِيبَيْنِ) الْمُسْتَدْرَجِينَ بِنِسَابِهِمْ (فَعُقْلُهُ عَلَى
الْقَرِيبَيْنِ جَمِيعاً)

قَالَ الْبَاحِي^(١) وَهَذَا عَمَّا قَالَ: إِنْ مَرَّ لِسَ مِيرِ الْفَتَنِ فِي السَّارِ
تَكُونُ بَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُلُّ فَرْقَةٍ تَقْبِضُ مِنْ أَصْبٍ مِنْ تَفَرُّقَةِ الْآخَرَى، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ
يَعْلَمْ مَنْ قَتَلَهُ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ قَبِيلَ كُلِّ فَرْقَةٍ إِنَّمَا قَتَلَتْهُ الْفَرْقَةُ
الْآخَرَى، وَلَا قَصَاصَ لِتَعْلَمَ مَعْرِفَهُ فَاذْهَبْ، وَنَعَمَ عَقَابُ الطَّائِفَةِ لِآخَرَى عَلَى
قَتْلِهِ، ظَنَّمُ يَقُولُ إِلَّا الْفَقِيهَ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى مُسَامَةٍ، لِأَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَتَّخِذُ
وَبَرَّ هَلْ مِنْ أَصَابِهِ وَشَهِدَتْ بِذَلِكَ نِسَةُ قَتْلِهِ لِقَوْدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِسَةُ كَامِلَةٍ،
وَأَيْضاً كَانَ شَهِيداً أَوْ قَوْلُ الْمَقْتُولِ، دَمِي عَنْ لَدُنْ أَوْ عَنْ جَمَاعَةٍ سَاهَمَ فِيهِ
رَوَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، لَا مُسَامَةَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ لِحَرْجِهِ وَجَلَّادٍ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ
ذَلِكَ بَعْدَ أَيَّامٍ فِيهِ الْقِسَامَةُ، وَقَالَ أَهْلُ السَّهْبِ وَغَيْرُهُ فِي الْقِسَامَةِ

قَالَ ابْنُ الْمَوَارِثِ وَقَدْ رَجَعَ ابْنُ الْقَاسِمِ بَعْدَ أَنْ قَالَ لَا مُسَامَةَ فِيمَنْ قَتَلَ
بَيْنَ الصَّغِيرِ يَدْعُو الْمَوْتَ وَلَا يَشَافِدُ، وَقَوَاهُ هَذَا خَطَأً، وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ إِذَا
عَقِلَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَرِيقَيْنِ مَارْعُوهُ، وَهُوَ فِي عَقْلِ لَأَجَبِي، عَلَى الْقَرِيبَيْنِ يَرِيدُ فِي
أُمُورِهِمْ، قَالَ ابْنُ الْمَوَارِثِ عَنِ مَاتَ، فَجَعَلَ بِذَلِكَ سَكَمَ التَّحَدُّثِ لَمَّا كَانَ عَمَلُهُمْ
وَحَضَارَتُهُمْ مُقَصَّدٌ، وَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا الْقَوْدَ لَمْ يَكُنْ لِقَاتِلِهِ أَحَدٌ

(١٩) باب ما جاء في القيلة وسحر

(١٩) ما جاء في القيلة

يكسر عين المعجزة ويسكن الحجة الحجة، يقدم الكلام على
تعبها في دية أهل الدمة، وتقدم هناك أن قتل المعجزة غير سواء عند الأئمة
الثلاثة في النفس، وأما عن الموكلي خلافاً للإمام مالك، إذ قال: لا عقوبة
قتل المعجزة، ولا صلح، وصلح أولي في ذلك مردود، ولأمر به إلى السلطان

والسحر

وجه نهج

الأول في نهج، وحقيقته، قال صاحب النجم: هو كل ما لطف ودل
يقال سحره إذا أدى له أمراً يدعى عليه ويصحب، وهو في الأصل مصدر يقال
سحره سحراً، وبم يصب مصدر تفعل يفعل على جعل إلا سحراً وسحراً، وقال
المرائي في الأسباب: السحر نوع يستمد من إله من الجن والجنات وأمور
عديدة في مطالع نجوم، يتحد من تلك النجوم فيكل على صورة الشخص
المسحور، ويرصد له وقت مخصوص من المطالع، والله في كلمات ينطق بها
من الكفر والفحش لمخالفات السحر، ويتوجه مسجداً إلى الاستدانة بالشاطرين،
ويحصل من مجموع ذلك بحكم أجراء الله الدمة أحوال غريبة في الشخص
المسحور، هـ

وقال المومني: هو عقد وزمر وكلام يتكلم به، أو يكتب، أو يعمل شيئاً
يؤثر في طين المسحور، أو قلبه، أو عقده من غير مباشرة له، وله حكمة، قوته
ما يقتله، وما يبرئ من، وما يأخذ بالرجل عن مرأته فيسحقه رطاً، ومنه ما يفرق

(١) إجماع علوم الدين (٢٩/١)

(٢) السني (٢٩٩/١١٦)

١ - انزل وروحه، وما شفعن أحدهما إلى الآخر. أو يُحْتَبَر واحد قد شفعي. ذهب بعض أصحابه إلى أنه لا حقيقة له إنما هو محيل، لأنه تعالى (فَلْيُحْلِلِ اللَّهُ يَوْمَ الْحُجُومِ لِلَّذِينَ أُهِنُوا) وقال أصحاب أبي حنيفة إن كان شيئا يحصل إلى بدن المسحور، كحدوث وجوده، حاز أن يحصل منه ذلك، فأما ما يحصل للمرضى والموت من غير أن يصل إلى شيء، فلا يجوز ذلك، لأنه لو جاز لسفلت المعجزة، لأن ذلك محرق لعاطفة قهشا حار من غير أساس، فهدت معجزاتها.

٢ - حوى الله تعالى ﴿قُلْ أَتُؤْتُونَ نَفْسِي كَلَامًا﴾ إلى قوله ﴿وَرَبِّكَ الْقَلْبُ﴾ في السواجر الخالي معقل في سحوش ونفس عنه، وبولا ما سحر له حقه لما أمر الله تعالى بالاستدانة منه، وقال تعالى ﴿يَتَلَوْنَ النَّاسُ الْفُحْرُ﴾ إلى قوله ﴿يَتَلَوْنَ بِهَا بِقُرْآنٍ﴾. في التلوين والقرآن، وروى عنه - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ سحر حتى أنه لم يحيل إليه ما يفعل شيء، وما يفعله، فحدثت دكره البخاري وغيره، وقد أشبه بين الناس وجود عدد رحن عن مرقه حتى يبروجها. فلا يقدر على إسمائها. - حل عقد، فقدر عليها بعد محرماتها حتى صار موافرا لا يسكر جندته. اهـ

٣ - من غامدين. هو على يده من حصول سكة مغالبة بصر بها حتى تفرح بحرية لأسباب حقة، وفي شرح الرعماني: المسحر من عباد وحرمه حضوره، وأثره. وقد ذكر الإمام القرطبي في المنكح الفرق بين ما هو سحر بكفر به، وبين عبده، وتحدث في ذلك ما يبرم. - أجمعه من أو غير الشرح بمافي الظهور على التجوهره. ومن كذب الإحلام في قرائع الإسلام، فعلامه من خبر

١٩ سورة طه الآية ١٦

٢٠ سورة الفرقان الآية ١٠٢

و جعل، وقد نفع غيره كوسع لأحمد، وفسر فصول كبة هي شجر
والسر كل ما هو من أكله، زس منكته به لما شربته عليه من العسرة،
من له شمع به عود كرم، كما تقدم به و تكواك ما شرب أو يخاله فزان أ
كلام منكرو و جعل ذلك.

الثالث في حكم الساحر، و ما أجرت^١ حقه الساحر عن روى دلا
ع عمر و عثمان واد عبد، و عرفهم في نسخة وائمين، وهو قول ابن حزم
وذلك، ولم يرد السامي عليه أحد من بعده، وهو قول ابن المنذر ورواه
عن أحمد، ووجه ذلك أنه فائده، صي ب عها، ما عت مذبذبة ساحرته، ولو
و حجب قتلها لما حل ببعها، ولأن سبي^٢ قال، ألا جعل دم امرئ مسلم، لا
بأسف في ثلاث، التحميم ودم يصبه به من سب، فوسيلة لا جعل به
سما من روى حديث بن عبد الله، لم يبي^٣ قال حقه الساحر ضامه
بالسحر، قال بن تيمية، و قد سب، وهو صفة، وروى به
وأنه، في كتيبه، ثم سببه حاد كات عم على موه سبه، فقد اكمل
سحره، فقلنا ثلاث سواهم بن يوه، وقد اشتبه بهم بغير، فكان أحدهما،
وقد حقه جديده لها سحرها

و جعل يسم الساحر، و قد سب، من سب، لا ينام، وهو صو
ما قيل عن النصفية، فإنه لم ينقل عن أحد منهم، و اسما ساحر، و عن
عائشه، رضي الله عنها، أن الساحر ما يات أصحاب النبي^٤ و يخطب منواهم، و
على بها من موه، فب أفتاها، و سريره اساب بساب، و قد سب قبل
مونه، لأنه ليس بأعظم من سب، بمرئ ساب، و صفة السحر لا يبع
يقول بونه، فين^٥ على من يوه سحره، و جعلهم من أوليته، و قد

وحدث القدير^(١) إذ حكم بكفر الساحر، فإن كان مسجهاً به قتل، وماله فيه ما لم ينس، وإذا كان بسوء قتل مطلقاً كالزبدى، قال المصنف: أي فإنه يقتل ولا يقبل له توبة. اهـ قلت: والأول حكمه حكم المرتد يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل.

وقال ابن أبي شيبة^(٢) قال مالك: يمس ولا بمسبب، وقال ابن عبد الحكم وأصح: هو كاتر الخلق، ومن كان للسحر أو برهقة مصهراً استيب، وقد لم ينس قتل، وقال ابن عبد الحكم: السحر كفر، ومن أسره وظهر عليه قتل، وإن أظهره فكس أظهر كفره. اهـ

قال ابن عديم: وفكر في افتح القدير: أنه لا تعميل توبة الساحر، والزبدى في ظاهر المذهب، يجب قتل الساحر، ولا يستتاب بسببه بالفساد لا بمجرد علمه إذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره. اهـ

وفي النظر المتحارة^(٣) وكل سبب ردد، هو به مقبولة إلا للكفر بسبب سبي من الأتباع، فإنه يقتل حباً، ولا يقبل توبه مطلقاً، ثم عذ فيه رجلاً آخر إلى أن قال: «إنكاره سبب اعتداد الساحر لا توبة له، ولو امرته في الأصح لسبها في الأوصاف الصالحة» وقال ابن عديم: وفي الفتوح: السحر حرام فلا خلاف بين أهل العلم، واعتقاده يباحه كفر، وهو أصحها ومالك وأحمد يكفر الساحر بتعليمه وفعله، سواء اعتقد الحرية أو لا، ويقضى: وفي حديث مرفوع: «حد الساحر ضرباً بالسياط» وعن السامعي لا يقتل ولا يكفر إلا إذا اعتقد يباحه.

(١) التلخيص الكبير (٤/٢٠٢)

(٢) المنتقى (٦/٧٧٧)

(٣) (٤/١٦)

(٤) رواه الترمذي في كتاب الحدود (١٦) قال: حد حديث لا يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ورواه النخعي في المستدرج (٤/٣٩٠)، وسمي في النسب (٨/١٣٦)

والقول ما في «العمي»^(١) أن ساحر أحد فكيف لا يقتل لسحره إلا أن يقتل به، وهو ما يقتل به هالداً، لقول قاصداً، وقيل أبو حنيفة يقتل، ثموم ما بينهم من الأعيان، ولأنه حناية أرحم قتل المسلم، فأوحى قتل العمي كقتل، ولأنه أن سيد من أعظم ساحر النبي ﷺ فلم يقتل، ولأن أفسدك أعظم من سحره ولا يقتل به، والأخبار وردت في ساحر المسلمين، لأنه يكثر سحره ويأسهم يقتل بالرب من المستحصى، قوله لا يقتل به العمي عندهم، ويقتل به المسلم، اهـ

وفي «دائع مختارة» قال أبو حنيفة الساحر إذا أقر سحره أو ثبت بالنسبة يمل ولا يشك فيه، والمسلم والعمي وسحره له فيه مراء، وقيل لا يقتل الساحر المسلم لا الكتابي، اهـ

وقال الدردير^(٢) وأما من تشبه ولم يوف على الدوام^(٣) كساحر دمي يود أن لم يدخل ضرراً من مسلم ولا قتل ينقض عهده ولإمام استرقاعه، فإن أدخل ضرراً على أهل الكفر أدب ما لم يقتل أحداً سحره، ولا قتل، من السوفي قوله: إن لم يدخل ضرراً على مسلم، يعني إن سحر مسلماً ولم يدخل عليه ضرراً، فإن أدخل عليه ضرراً خيّر الإمام بين قتله واسرقاعه ما لم يبر المصلحة في قتله، ولا نعم له، إن لم يسمع وأما من سحر كافراً فإن لم يدخل عليه ضرراً فلا أدب، وإن أدخل عليه ضرراً أدب ما لم يقتل أحد سحره، ولا قتل، اهـ

قال الباجي^(٤) إن كان لسحر دماً فقد حال مالك لا يقتل إلا أن

(١) (٣٠٥/١٧)

(٢) «شرح الكبير» ١/١١٦-١٢

(٣) أي لم يلتزم ترك الإسلام

(٤) «المكشي» ١/١٧٧

١٥١٧/١٢ - وَهَذَا فِي بَيْتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ مَرَأَةً خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ رَجُلٍ وَاحِدَةً قَتَلَهُ قَتْلَ قَتْلِهِ وَفَاتَ عُمَرُ قَوْماً بَعْدَ ذَلِكَ أَهْلَ صِنَاعَةٍ لَمَّا قَتَلْتَهُمْ جَمِيعاً

سُجِّلَ سَحَرُهُ ضَرْباً عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَكَوْنُ سَاعِبٍ بِسَعِيدٍ قَتَلَ نَفْساً لِلْجَاهِلِ، وَلَا يُقْتَلُ مِنْهُ ثَوْبُهُ خَيْرُ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا مَنْ سَحَرَ أَهْلَ مِلَّةٍ، عَلَيْهِ دَبُّ الْأَنْفِ وَلَا يُقْتَلُ بِهِ، وَقَالَ سَعِيدٌ فِي «الْعَبِيدِ» فِي «السَّاحِرِ» مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ يُقْتَلُ إِلَّا أَنْ يَسْتَمَّ عِتْرَتَهُ، فَظَاهِرٌ هُوَ سَعِيدٌ مَنْ يَقْتُلُ عَسْ كَرَّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ، بِخِلَافِ هَوْنِ مَالِكٍ، لَا يُقْتَلُ إِلَّا أَنْ يُوَسِّيَ سَيْماً أَوْ يَهْلُ دَمياً

١٥١٧/١٢ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) لِأَنْصَارِيٍّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَنَسٍ) السَّابِقِ الشَّهِيرِ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «الرَّوْقَانِي»^(١) رَوَى سَعِيدٌ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَتَمَةً؛ لِأَنَّهُ رَأَى وَصِيحَ مَعْصُومٍ سَاعَهُ مَتَعَهُ وَفَدَّ رَوَاهُ بْنُ أَبِي سَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقٍ هَيْدَ اللَّهِ مِنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ بِالْفَتْحِ «سَاعَهُ» سَاعَهُ

(قَتَلَ) مَرَأَةً خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ نَفْسٍ مِنْ لَدُنِّي (مَرْحِلٍ وَاحِدٍ) عِلَامُ اسْمِهِ أَهْلٌ مِنْ أَهْلِ صَعَاءَ كَمَا سَأَلَنِي فِي الرُّوَابِ الْأَمَّةِ (قَتَلُوهُ قَتْلَ قَتْلِهِ) كَسَرِ الْأَمْرِ الْمَصْجُوعَةِ وَكَوْنِ النَّاسِ فِي عَدِيهِ، فَإِنَّ الْبَاجِرَ «صَحَابَةَ يَوْفُوهُ»^(٢) عَلَى رَجُلَيْنِ أَحَدَهُمَا أَهْمَلُ عَلَى رَجُلٍ الْبَاجِرِ وَالْخَدِيْعَةِ، وَالْثَانِي عَلَى وَجْهِ الْفَصْدِ الَّذِي لَا يَحُورُ عَلَيْهِ «نَحْوُ» هـ

(وَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ عُمَرَ) أَيَّ تَعْلُوقٍ وَاجْتِمَاعٍ (عَلَيْهِ أَهْلُ صَعَاءَ) بِالْمَدِّ مَلِكٌ مَعْرُوفٌ بِأَلْبَسَ وَلَقِّنْتَهُمْ (بِهِ) (جَسَدِهِ)

(١) نَسَخَ الرَّوْقَانِي (١/٢٠٠)

(٢) كَلَامُهُ فِي الْأَمَلِ مَشْرُوعٌ

قال النحاط في فتح^(١) هذا مختص من أثر وجهه من وجه وهو
 طريقة قاسم بن اصغ وعبدون، ليبيقي قال من وجه جملته جوير من
 حارم أن القصة من حكمة الأديب في أنه لم يأت بوجهه جملته
 وجهها، وذلك من وجهها ما أنه لم يأت بوجهه جملته
 المرأة بعد زوجها جملته، مماثل له أن هذا بعلام يوضحها
 فاستبعد من وجهها، فاستبعد من وجهها
 راحته، فاستبعد من وجهها، فاستبعد من وجهها
 نسبه فوجهه جملته، فوجهه جملته، فوجهه جملته
 ذلك وبشبهه النسبه، فوجهه جملته، فوجهه جملته
 نفسه

وجهه فوجهه جملته، فوجهه جملته، فوجهه جملته
 من شأنهم أن يوجهه جملته، فوجهه جملته، فوجهه جملته
 جميعاً، وقال الله لو كان من وجهه جملته، فوجهه جملته
 وأخرجه أبو اسحق في كتاب الترمذي من وجهه جملته، فوجهه جملته
 وجهه فوجهه جملته، فوجهه جملته، فوجهه جملته
 وفي أثر ابن عمر رضي الله عنهما ما تعجب على ابن عبد البر في قوله
 بطل فيه أنه كتبه جملته إلا ماله، وروينا نحوه جملته، فوجهه جملته
 الله تعالى

وفي القوائد أبي الحسن بن محبوب في جملته جملته، فوجهه جملته
 غيره قال كان رجل ينادي الناس كل سنة بأهله، فوجهه جملته
 سبعة رجالات يشرعون، فوجهه جملته، فوجهه جملته
 في عمر رضي الله عنه في جملته جملته، فوجهه جملته

(١) فتح الدرر (١٧/٢٢٨)

.....

أهل صغاء اشركوا في دمه بئسهم^١ وهذه القصة غير الأولى وسعد
جدا فقد تكرر ذلك من عمر - رضي الله عنه - ولم ألق عني اسم واحد ممن
ذكر منها إلا على اسم الظلام في رواية ابن وهيب^٢ هـ

وقال ابن أبي عمير^٣ رواه عنه في "معجمه" وعن مالك روى محمد في
"موطئه" والشافعي في "مسنده" وذكره ابن عثاري في "مصحفه" في كتاب
الدباب وسهل به سنه، وبغية هو أن عمر بن الخطاب قتل عترة فقال
عمر بن اشرك في أهل صغاء بئسهم به، ولما مره من حكمه من أبيه أن
ربعه سوا صبي فقال عمر - رضي الله عنه - منه

ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حديث عبد الله بن ميمون عن يحيى بن
سعيد به، وعن طريق ابن أبي شيبة، روى النضر بن يحيى في "مصنفه" ورواه ابن أبي
شيبه أيضاً عن ابن عمر أن عمر - رضي الله عنهما - قتل سبعة من أهل صغاء
بجمل، وقال لو اشرك فيهم من صغاء بئسهم

ورواه مطولاً عبد الشراء في "مصنفه" فقال اخبرنا ابن جريج أخبرني
عمر بن دينار أن حي بن يقطين أخبرنا أنه سمع يونس بن يعزب يقول أخبرني
أبو العترة أصيب قال كان - سواد بصغاء لها ربيب، فعاب زوجها وكان
لها أخلاء فقالوا يا هذا الظلام هو بئسهم، ما طردوا كيف يسمون به،
لئلا يأتوا عليه وهم سعداء مع المرأة، فصاروا وأقرب في شر فمندان، فلما
فقد الظلام خرجت امرأة إليه، وهي التي فلتك، وهي تقول لا تخف
عن من قتل أخيراً قال وحطت بعلى لئلا في امره، عمر رجل بعد أيام
بشر فمندان، فإذا هو بباب عظيم حصر يفتح من أسير سرة ويهبط أخرى،

(١) مصنفه (١/٢٥٣)

(٢) مصنفه عبد الشراء (٩/١٧٦ - ١٧٩)، لأن (١٨٠٧٩) روى في "مصحفه" (٢٥١/٢٢٢)

قَالَ مَالِكٌ الشَّاجِرُ الَّذِي يَعْمَلُ سِحْرَهُ وَقَدْ يَعْمَلُ ذَلِكَ لَهُ
هَيْزَةٌ هُوَ مِثْلُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ

وَأَمَّا ذَلِكَ أَوْ أَشْرَبَ مِنْ صَعْبٍ وَلَمْ يَرِ فِي ذَلِكَ لَهُ قَوْلٌ وَدَأَّرَتْ
حَفْصَةُ فِي خَاتَمِهَا لَهَا سَحَابُهَا بِالسُّلِّ وَبِحُسْنِ كَيْفِهَا سَفَكَتُهَا وَهَبَتْ
بِرْعَا أَيْ مَرَّتْ بِالسُّلِّ هِيَ وَبِهَا مِنْ أَمِيرٍ أَوْ هَيْزَةٍ وَاتَّيَسَّرَ عَنْهَا مَا يُوجِبُ
دَلِيلَهُ فَسَبَّ السُّلِّ أَجِبَ بِهِ كَيْفَ سَبَّهَا وَبِحُسْنِ كَيْفِهَا مَكُونُ مِنْ تَبَاتٍ عَنْهَا مِنْ
الْأَمْرَاءِ وَدَأَّرَ أَنْ يَحْكُمَ بِالسُّلِّ وَبِهَا سَبَّهَا بِهَا سَبَّهَا أَوْ أَشْرَبَ مِنْ دَأَّرَ
عَنْهَا خَدَا مَا مَعْنَاهُ انْقَطَعَ عَنْهَا وَدَأَّرَ بِهَا أَفَرَدَتْ بِذَلِكَ نَوَافِلُهَا وَلَا
حَكْمَ حَاسِمٍ بِهِ

وَقَدْ رَوَى بَابُ هُوَ أَنَّ هَذَا يَدُ لِحَفْصَةَ بِمَحَبَّتِ حَفْصَةَ وَبَحَلُو
سِحْرَهُ وَاعْتَرَفَتْ عَنْهُ بِهَبِّهَا وَأَمَّا حَفْصَةُ عَنِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَيْثٍ فِي أَخْطَابِ
بِفَتْحِهَا فَبُيِّنَ ذَلِكَ عَنِ السُّلِّ فَانْكَرُوا لَدَاهُ أَيْ عَمِلَ لَدَيْهَا سِحْرِيٌّ وَدَأَّرَ
مَعَهَا سِحْرَهَا فَاعْتَرَفَتْ عَنْهُ بِهَبِّهَا عَمَّا عَمِلَ أَفَكَرَ عَلَيْهَا مَا قَطَعَتْ بَوْنَ
السُّلِّ عَنْهَا وَتَحَاسَبَ بَيْنَ كَادٍ بِهَبِّهَا مِنْهُ وَبِهَا ذَلِكَ إِلَّا السُّلِّطَانُ وَبِهَا
وَأَمَّا أَوْرَقَةُ الْبَيْتِ أَوْ الْبَيْتُ بِسِحْرِ سَيِّدِ بَدْرٍ وَبِهَا ذَلِكَ السُّلِّطَانُ قَالَ
صَبِيحٌ لَيْسَ لِسَيِّدِهِ وَلَا لَعِيْرِهِ كُنْهٌ أَدَّ

بِحَدِيثِ بَابِ أَخْبَرَهُ 'السُّهْقِيُّ' بِهَبِّهَا أَوْ بَابِ هُوَ أَنَّ هَذَا يَدُ لِحَفْصَةَ
بِهَا سِحْرِيًّا خَاتَمَ لَهَا وَأَفَرَدَتْ بِالسُّلِّ وَأَخْبَرَتْهُ فَتَلْتَلِيهَا بِهَبِّ ذَلِكَ
عَمَّا عَمِلَ فَتَأَدَّى أَيْ عَمِلَ بِرُصْنِ الْبَيْتِ هَبَّهَا وَهَذَا جَارِيَةٌ بِسِحْرِهَا
أَمْرٌ بِهَبِّهَا وَبِهَا سَبَّهَا وَبِهَا دَأَّرَ وَبِهَا عَمِلَ قَالَ وَكَأَنَّهُ لَهَا كَانَ حَفْصَةُ
بِفَتْحِهَا بِهَا بِعَمَلِهَا أَدَّ

(قَالَ مَالِكٌ السُّلِّ الَّذِي يَعْمَلُ السُّلِّ) بِهَا بِهَا سَبَّهَا وَبِهَا لَوْ أَنَّ يَدُ لِحَفْصَةَ
'بِهَا سَبَّهَا' (لَهُ غَيْرُهُ هُوَ) أَيْ حَسَبَ نَفْسِهِ وَمِثْلُ (عَمِلَ) أَيْ عَمِلَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ

تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ - «وَنَعِدْكُمْ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَجْزَارِ
يَوْمَ كُنْتُمْ وَلِيًّا»^(١) - هَازِي أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، إِنَّا عَمِلَ ذَلِكَ هُوَ
نَفْسُهُ

(٢٠) بَابُ مَا يَحِبُّ فِي الْعَمَلِ

سُِرَّكَ وَتَعَالَى فِي حَقِّهِ (فِي كِتَابِهِ «وَلَدَ») لَمْ يَسْمَعْ «عَبَسُوا» أَيِ الْبُحْرَةِ
وَأَحْمَدُ فِي الْمَعْنَى: لَعَنَهُ سَعْدَى السَّاسِ «وَالْبُحْرَةُ تَكُونُ تَحْتِهَا» عَلَى مَعْنَى
«كُنْتُمْ» الْآيَةِ «لَيْ» لَمْ يَهْدِءْ مَعْلُفَةً بِهَا مِنْهَا وَمِنْ مَوْصُولِهِ «لَا تُدْرِكُهُ»
أَيِ الْخِصَارِ «فَمَا لَمْ» مِ بَاحِيهِ وَالْمُصْبِرُ لِمَوْصُولِ «فِي الْأَجْزَارِ» مِنْ «كُنْتُمْ»
أَيِ يَحِبُّ فِي الْجَنَّةِ، وَمِنْ يَكُنْ يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ أَصْلًا، هُوَ كَأَنَّهُ حَقًّا
لَأَنَّهُ لَمْ يَلْمِمْ نَبِيًّا فِي الْجَنَّةِ وَلَوْ بَعْدَ حَبْسٍ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِسَاحِرٍ يَحِبُّ
فِي الْجَنَّةِ أَصْلًا «فَلَوْ لَمْ يَكُنْ» بَيِّنًا «مُتَجَهِّدًا» (ذَلِكَ) السَّاحِرُ «إِنَّمَا عَمِلَ ذَلِكَ»
السَّاحِرُ (هُوَ نَفْسُهُ) أَيِ يَأْشُرُهُ بِغَلَاظِ أَلْبَسَ بِهِ السَّاحِرَ غَيْرَهُ، وَإِنَّ الْكَفَرَةَ يَرْجِعُ
إِلَى مِثَالِ السَّاحِرِ لَا إِلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي يَأْشُرُ لَهُ السَّاحِرَ غَيْرَهُ، وَهَذَا مِمَّا عَلَى مَا نَعْدَمُ
مِنْ كَفَرِ السَّاحِرِ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ مُطْلَقًا.

(٢٠) بَابُ مَا يَحِبُّ فِي الْعَمَلِ

يَمِي مَوْجِبُ الْفَتْلِ السُّدَّ، وَهُوَ الْقَصَصُ، وَذَكَرَ فِيهِ أَيْضًا مَحَلَّاتُ الْعَمَلِ
الْمَعْمَدُ، وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ مَا يَوْجِبُ الْعَمَلُ عَلَى الرَّجُلِ فِي خَاصَّةِ مَالِهِ، أَنَّهُمْ
اِخْتَلَفُوا فِي أَنَّ مَوْجِبَ الْعَمَدِ الْقَصَصُ خَاصَّةً، كَمَا قَالَ أَبُو حَبِيبٍ، وَهُوَ
الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَرَوَاهُ عَنْ أَحْمَدَ وَاسْتَعْمَلِي، أَوْ أَحَدَ شَيْخَيْهِ مِنَ
الْقَصَصِ وَاتَّعَمَّقَ، كَمَا قَالَ بِهِ شَاغِي فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي
مِلَّةِ أَحْمَدَ، وَرَوَاةُ عَنِ مَالِكٍ

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢.

۱۵/۱۹۱۹ء - وقتنگی میں اس مکتبہ، عمر تقویٰ حسین،
مؤلف عائشہ بنت قوامہ د عبا اہل ان مروت آباد وئی رجل
میں رجل قتال بعضاً سے دید بعد

ذلك المذهب^(١) الرجل إذا جرح حلاً ثم ضرب عقه، فاختلف أثره
 عن أحمد في كيفية الاستعفاء، فروي عنه لا يستوفي إلا بالسيف في العمود،
 فإن عفا، وشترى وأمر يوسف ومحمد لما روي أنه ﷺ قال: إلا يود لا
 بأسف، رواه ابن ماجه^(٢)، والقرواية الثانية عن أحمد أنه لا بأس بعمل به
 كما فعل، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز ومالك وشافعي وأبي حنيفة وأبي
 ثور والأشعري بمذكوريين، وحديث اليهودي المذكور، ولقوله ﷺ من حرق
 - له، ومن عصى ع قتله^(٣) وأما حبيب فلا يود إلا بالسيف معان أحمد
 إلا في ماله، ومضى قلنا أنه أن شترى بعمل ما فعل يود، فأجاب
 ينصر على ضرب عقه، فله ذلك وهو أفضل، لأنه - يترك بعضه

ثم دار^(٤) فإن قتله غير سيف، مثل أن قتله بغير أو عدم أو يعزف
 فهل يستوفي العصاص مثل قتله؟ فيه روايتان إحداهما أنه ذلك وهو قوله
 مالك وشافعي، والثانية لا يسوفي إلا بالسيف في العمود، وبه قال أبو
 حنيفة، وهذا إذا قتل بالحد أو على حد أو بغيره، ووجه الروايتين
 في عدم في المسألة الأولى، ولأن هذا لا يؤمن معه الرباحة على ما منه
 حاشي ولا يجب انقصاص ممل ثمة، كما لو قطع العنق منه كنه
 مسومة أو قتله بغيره أو بالسيف

ومن على الرواية الثانية فإنه إذا فعل به مثل قتله فدم به - منه
 ما حبهه وهذا أحد قولي الشافعي، وقوله الثاني أنه يكره عليه ذلك بعمل حتى
 يموت به؟ لأنه قتله بملكه، فله قتله بمثله، وثنا أنه قد فعل به مثل قتله فلم يرد

(١) - جمعي (١٠٨/١٠٨)

(٢) - أس - ماجه (٢٢/٨٨٩)

(٣) - أخرجه السهري في غلبي التكري (٢٨/٢٢٢)

(٤) - جمعي (١١/٥٦٢)

عندنا أن يَقُولَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ قَيْسِيَّةً، حَتَّى يُبَيِّظَ نَفْسَهُ

عندنا أن يعهد بكسر الهمزة أي يمسد (الرجل إلى الرجل) الآخر (قيسريته) بئيه (حتى تبيض) بالصاد المعجمة في جميع أصح النسخة والمصرية، إلا في نسخة الزرقاني^(١) فيها بالنظام المعجمة، وهكذا ضبطه إذ قال بفتح القوقية وكسر الفاء وتحتة ساكنة وفاء معجمة، أي تخرج، اهـ

وفي باب الصاد المعجمة من اختيار مصباح: ماض الرجل مات، وبابه باع، وفاضت نفسه أي خرج روحه، تاه أبو عبيد وأبو زيد والقراء، وقال الأصمعي لا يقال ماض لرجل، ولا فاضت نفسه وإنما يعرض للفتح والفاء اهـ

قلت: وعامة أهل اللغة ذكروا في معناه لمرت، وهكذا ذكروا في الظاء المعجمة أيضاً ما يخط خطأ مات (نفسه) فهو هو الصد عند الإمام مالك

قال النجاشي^(٢) مذهب مالك رحمه الله أن من قتل حراً يلقه بمنزل بمنزله أو قصد القتل وجب عليه القود، سواء شديده بجبر أو عصا أو حرقة في الماء أو أحرقة بالنار أو حنقه أو مدسه أو ظن عليه ببناء، وإن قال انتقامي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وقال أبو حمزة لا قود عليه إذا قتل بهذه الأشياء إلا بالنار، والمحدود من الجهد، وغيره مثل اللبطة أو الحشفة المحددة أو الحبر المحدد، وعنه في مثل المحدد روايتان.

وإذا ثبت ذلك فإن كان ما عهد لرجل من صرية أو وكتره أو نظمه أو رمية بيئتيه أو مجبر أو قصب أو بعضاً أو غير ذلك، فقد قال مالك: إن عهد كله عهد، وقال أنهيب^(٣) لم يعهد أهل الحجاز فقد يقصد إلى القتل بغير حديد، ويكفر أوحى^(٤) منه، فإن قال ثم أرد المصرب ثم يقبل قوله، ولو

(١) وقتا في نسخة الاستذكار (٢٥٦/٢٥٦) ما شاء

(٢) المصنف (١١٨/٧)

(٣) قال أوحى المديحة بعبها سرحا شئ

علما أنه كان يحب أن لا يموت، ما أُرث عنه "عمد تعتمد الضرر" اهـ

قلت وهذا كله سي عني ما تعلم في أول باب دية العمد إذا قُتلت أو
عمد وشبه العمد كليهما، حد عند الإمام مالك، بخلاف الجمهور إذ قالوا
بهما بوجاهة، قال صاحب السجلات القفر عني لا يصاح إلا في العمد،
وبما سواه ثلثه، غير أن العمد عند مالك ما ذكره، وهو قول الثلث، وهذه
شأنني هو حد القتل بما يقتل به علي جرحاً أو مثلاً

ورب قتل بما لا يعمد به القتل عاب كالمصا والموط والمظنة وشبه
'عمد لا قصاص فيه، وعنه لديه، وهو مور الأزرعي وأبي يوسف ومحمد
واسم والجمهور

وقال أبو حنيفة العمد ما تعتمد فيه بسلح أو يما جرى مجراه
كالسدد والبار، وشبه العمد أن يعتمد بهير ما ذكر فإذا ضرب بجر أو حشبه
عظمه، فهو شبه العمد عنده عمد عند صاحبه والشاقي، وأما عند مالك فهو
ما عمد أو عطل فما تعمد بهير عمد ولو بسوء أو عشاء حب القود ولا شبه
عمد بخلاف اهـ

قال الموضي^(١) في يدر من العمد ابن العمد بوجاهة أحكما أن يضربه
مخفد، وهو ما يقطع ويدخر في البدن، كالسيف والكبير، والفتك، وما
في مثله مما تعمد، فيخرج من العمد والسام والرمح من والفتك والمظنة
والجرح والحجر والحسب، فهذا كله إذ جرح به جرحاً كبيراً فصاحته فهو قتل
عمد لا خلاف فيه بين العلماء، فيما سمعنا

المرع الذي القتل بهير للسدد مما يجب عني أنظر حصول كرهوق به
عند استعماله، فهذا عمد موحب بالقصاص، بها ربه قال النجفي والزمري
واسي ميرزا وشاذك والشافعي وسماي وأبو يوسف ومحمد

(١) الموضي (١١/١٢٥)

.....

وقال ابن عباس: لا شيء غير ذلك. وروى عنه عن سفيان بن عيينة عن
 "السبي وعطاء بن رباح عن محمد بن كاد السلاج. وقال: بر حيفة لا يود في
 ذلك إلا أن يكون معه نساء، وعنه في حافل الأحبار. وروى أبو داود
 في "الآل" أن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله
 "الآل" "سعد بن سعد، وأبو بكر، وعنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 يروى في حارب بن حجر، فلهذا سئل الله تعالى عن خبري، فقال: عليه، وإذا
 تب هباء من هباء. سأل عن أبي داود

ثم سئل في أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله، فأجاب: "المسلمون والمسلمات
 صغيرة، شاعرة، وسورة، وحجر الصغير، والحجر الكبير، وسئل: ما معنى
 الأرض، قال: ما جعل في عبد شيء ويعتق عنه من ذنوب كثيرة

ثم قال: "وإنه بعد وهو أن يقصد نفسه، قال: نعم، إنما يقصد
 القلوب، فإنه في بعض المبادئ له، فيصرف فيه، فيصرف بالسرور والرضا
 وحجر الصغير والكبرياء، وما لا غنى له، قال: وهو شيء عظيم
 دونه، وهو أن يكون له، قال: نعم، "يوسف عبد الحق" "الحمد لأحمد
 الحمد، وأحمد له، قال: نعم، الحمد وأحمد في الدنيا، فهذا لا يود منه، وإنما
 على الكمال، في يوم كثر من الحمد، وأحمده ما كان، رضي الله عنه، أحمد
 مريد، لأحمد، لأنه ليس في غائب الله (لا الحمد، وأحمد، ليس، قال: نعم،
 ثالثاً بعد ربه، على أبي بكر من أخصابها، بحسب الفقه في حال
 القبول، وهو في من سيرته، لأنه موجب بعد حمد الله، في حال الله،
 فاستر الحنايا.

والله، ما روي في طريقة الصنف المذكور من عبد بن محمد، أحمد

وَبَرَّ عَمْدُ بَصْدُ أَنْ يَضْرِبَ الرَّحْلُ الرَّحْلَ فِي اثْنَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا
ثُمَّ يَنْصَرِفُ عَنْهُ وَهُوَ حَيٌّ فَيَرَى فِي صُرْتهُ مَمْلُوءٌ فَتَكُونُ فِي
دَلَّ اء مَ

لآخر، مضمي التي يتلوه بديعة المرأة على عائلته، ومن عليه فارحاً، بها
على حادثة، وبها لله لا بحمر عمداً، وايضا قول نفسي في ١٠ لا يري فيل
معد حمة فيل شوبه بالتمصا والحجر منه من الإبل، وفي لفظ ن سى يمتز
ن اعدا شبه التمدد مغلط مثل عين التمدد، ولا يغفل منحه، و ١٠ و
روا، وهذا هو، وقوله هذا قد تارت علما معجم هذا لئلا يفسد
ر بلسان الأروان بنا بالكتاب، اهـ

نود انعمد أيقنا بعد الإسم دنا (أن يضرب الرجل) فاعل (الرجل)
مفعول (في الأثر) أي الفعالة مشحاة مشتقة من تنادى كذا في أثر فاسي،
أهي في مصنفها لا يود، وهي غير ما من السجح الهندية وانجف به فهي شارة
دعته من در بعضي صاح، ومنه (ارت اندما منهم (تكون) (أشده (بينهما) ي
من مصارب والمصروب.

ثم يمتصرون (المصروب) المصنوع (معه) أي من حياضه (وهو) في
المصرون (أي فيلوري) بضم أول، لرائي في آخره، كذا ضبطه البرديس
بهي بضم المصروب، يقال تصبه حرج في مع أي حرج دمه ولم يقطع وفي
صرته يمتصرون (تكون في ذلك القصة) خمدون بهي، ورس به
در، ثم امر جامع المصرون في ذلك، في ذلك الإيماء مائة ومن
وامر، وبعد هذا يخص مذهب الأئمة في ذلك

(١) مخرجه بومارة (١٣٩٥)

(٢) مخرج برعاني (١٣٠٤)

قال مَاتَتْ فَأَقْرَبُ بَعْدَ أَنْ يَفْضَلَ، فِي الذَّعْمَةِ، أَرْجُلُ الْأَخْرَجِ
بِأَرْجُلِ الْخَرِّ أَوْ حِدٍ وَنِسَاءً بِالْمَرْأَةِ كَذَلِكَ وَالْعَبْدُ بِالْعَمَلِ كَذَلِكَ

(قال مطلق الأمر عند أنه يفضل أيا ما يحيط به (في العمدة أي في
مضامين مثل العمدة (الرجل الأحرار) المستبدون نائب العائلي (مات الرجل الحر
الواحد) وكذلك مثل (النساء) المستبدات (بالمرأة) (كذلك) أي مثل
برهان (والعبد) المستبدون يشبهون (بالعبد) لراحدة (كذلك) أي مثل الأحرار
(أيضا) تقتل الجماعة بأحد إذا شاركوا في قتله وبه قال جمهور الفقهاء
كما تقدم في الباب السابق يجب قتل عمر - رضي الله عنه - هو وبه لا عليه
أجل صباه بعدهم به وبذلك حديث في نسخة ثلاثة من هذه النسخ
والجمهور منهم لأنهم أدل من رواية إمام أحمد على ما قلناه الإمام مالك
أنهم يفتلونه بواحد

قال الألباني " قوله (الأمر عبدا هو من ما تقدم من قول الجمهور
بأن واحد إذ يكافؤوا في الحرمة وكذلك النساء بمرأته ولم يرد أنه لا يقتل
النساء بالرجل ولا الرجال بالمرأة بل حله دلت على ما تقدم أن من مثل
والجمهور بواحد قتل جميعهم به وبه كتاب المرأة يقتل بالرجل قتل النساء
بالحل، وبما كان الرجل يقتل بالمرأة وكذلك مثل جماعة الرجال بالمرأة
وحكم العبد كذلك يقتل بالعبد بالمرأة وليس بعدد بالمرأة ولا يقتل الأحرار
بالعبد لأنه لا يقتل الحر بالعبد، اهـ

قلت وهو كذلك في جميع الأموع لا ما في آخره من أنه لا يفضل الحر
بالعبد فإنه مني على هذه الرواية من رواية الإمام مالك خلاصة سنائي
قريباً في أدب الآبي

(٢١) باب الفصاح في القتل

حدثني يحيى عن مَالِئٍ أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ سَبَّ
إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بِذِكْرِ نَفْسِهِ بِسُكْرَانٍ فَأَقْتَلَ وَحَدَّثَ عَنْكَ
أَبُو مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ أَقْتَلَهُ بِهِ

(٢١) الفصاح في القتل

يعني في باب نفس مروع انا

(مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم) حدث مروان بن أمية أكتب إلى امر
الموسى (معاوية بن أبي سفيان) كتابا يذكر به (أنه) أي مروان (أنه) معناه
المحذوف (بسكران) حال كونه (قد قتل) أي أسكره (فوحل) في حاله أسكر
(فكتب إليه معاوية) في جواب (أن القتل به) أي قتل السكران فصاحا

قال الناحي^{١٦٦} ووجه ذلك أن سكران من فصح إلى قتل قتل، لأنه
سقى معه من الخمر ما شئت به عنه، فصاح وسامه المحذوف، ولو بلغ حد
الغناء الذي لا يصح معه فصاح ولا دم، لكان جوابه فصحه المظني معه،
وهي الفصحى من ابن القاسم، بفاد من سكران بخلاف المحذوف يريد المحذوف
المظني، ونصبي الذي لا يغلل من سبه أو يصف سبه و يحرره، فلهذا ما
فصح من أمثال القاسم، ولا يتبع به أحد، من أن شغل المحذوف ما أو
يهدم بناءه.

قال الزرقاني^{١٦٧} إن السكران يؤخذ بجوابه مثلا يساكر الناس، ويقالون
الأيدي الأموات، ويدعوا عدم يهدم بالسكر، ويحرق به ويسر المحذوف أنه
دفعه على سبه، وأنه يفتي منه، فصح بخلاف المحذوف، قد

(١) المتن: (١٦٦)

(٢) متن الزرقاني: (٢٠٣/٤٦)

﴿أَمْزَ بِالْحَرْ وَالْحَرْ بِالْقَبْرِ﴾ - هؤلاء المذكور - ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ - أن
 التفصيص يكون بين الإثبات كما يكون بين المذكور والمزاة الحرة
 تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل بحر بالحر، والأمة تقتل بالأمة كما
 يقتل الغيبة بالعمية والتفصيص يكون بين النساء كما يكون بين
 الرجال والتفصيص أيضا يكون بين الرجال والنساء. وذلك أن الله
 تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ﴾ .. .

كُتِبَ عَلَيْهِمْ قِسْمٌ فِي الْقَتْلِ (الحر) بنفسه (المرء) وقبيل (المرء) .
 هؤلاء المذكور من النصيب بحر واحد وعشرا في الامانة. فقال
 ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ من الحرة والامة فثبت لأيه المذكورة على (أن التفصيص
 يكون بين الإثبات كما يكون بين المذكور) بحر واحد (والمرء الحرة، تقتل)
 بسا (المجهول) (بالمرء الحرة، كما يقتل) بسا (المجهول) (الحر) الذكر
 (بالحر) الذكر (والأمة تقتل بالأمة، كما يقتل العبد بالعبد، والتفصيص يكون
 بين النساء) حوله كانت، حر، وامة (كما يكون بين الرجال) لأن عموم حوله
 حر اسمه ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ يشمل حره والامة

(والتفصيص قهراً يكون بين الرجال والنساء) مقتضى لرجل بالانثى وكذا
 العكس (وقلت) أي دليل ذلك لدي ذكرنا أن التفصيص يكون بين الرجال
 والنساء (أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه) في سورة المائدة^(١٦١) ﴿وَكُتِبَ﴾
 أي فرضا ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أي في الآية، وهذا الحكم وليد كتب عليهم في
 أمواتهم فإنه مستمر في تربعت بقدر ما ذهب إليه الجمهور من لفظها
 والأصوليين أن سرع من بعد شرعها، إذ حكى عندهم ولم يسمع
 وقد احتج الأنعم عليهم بهذه الآية في رجل يقتل المرأة فادع

(١٦١) سورة المائدة الآية ١٧٨

(١٦٢) سورة المائدة الآية ١٥

أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَتَلْبَيْسَ وَتَعْبِي وَتَلْبَيْسَ وَتَلْبَيْسَ وَتَلْبَيْسَ وَتَلْبَيْسَ وَتَلْبَيْسَ
وَالنَّفْسَ بِتَلْبَيْسٍ وَتَلْبَيْسَ بِتَلْبَيْسٍ، مَذْكُورٌ لَهُ بَارِكُ وَتَعَالَى أَنْ النَّفْسَ
بِالنَّفْسِ، فَتَمَسَّ الْحَرَاءُ الْحَرَاءَ بِبَسِّ الرَّجُلِ الْحَرَاءَ، وَخَرَجَهَا بِخُرُوجِهِ

المرحلي^(١) ﴿لَوْ أَنَّ النَّفْسَ﴾ تَمَسَّ ﴿بِالنَّفْسِ﴾ مَ، فَتَلْبَيْسَ عَمَّا يَعْرِضُ
﴿بِالنَّفْسِ﴾ تَمَسَّ بِالنَّفْسِ لَمْ يَمَسَّ وَتَمَسَّ فِي الْجَمْعِ الْأَمْرُ
﴿بِالنَّفْسِ وَالنَّفْسِ﴾ بِجَمْعٍ ﴿بِالنَّفْسِ وَالنَّفْسِ﴾ بِقَطْعٍ ﴿بِالنَّفْسِ وَالنَّفْسِ﴾
بِقَطْعٍ ﴿بِالنَّفْسِ وَالنَّفْسِ﴾ كَمَا ﴿بِالنَّفْسِ﴾ يَ يَمَسُّ سَهْلًا إِذَا أَمْسَكَ كَبِيرُ
وَرَجُلٌ وَغَيْرُهُمَا عَلَى التَّعَاضُيِّ مَذْكُورُهُ يَ كَبَ سَهْلًا

ثم ذكر الإمام ذلك من قوله مَذْكُورٌ لَهُ بَارِكُ وَتَعَالَى أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
بِالنَّفْسِ وَتَعَالَى فِي آيَةِ السُّورَةِ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ بِالْإِطْلَاقِ وَلَمْ يَمَسَّ
بِالنَّفْسِ تَعْمُومُهُ بِشَمْلِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى (فَمَسَّ الْمَرْءُ الْحَرَاءَ) تَوَخَّدَ هَذَا عَلَى
سَائِرِ السُّخْرِ الْمَصْرِيَّةِ، وَمِنْ بَهْمِيَّةِ سَهْلٍ فَتَمَسَّ الْحَرَاءُ الْحَرَاءَ بِكَ سَهْلًا
لِأَمْرٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَعْيِيرِ الْمُحَدَّثِ الْأَوَّلِ لِقَوْلِهِ وَخَرَجَهَا
بِخُرُوجِهِ (بِالنَّفْسِ الرَّجُلُ الْحَرَاءَ) (بِخُرُوجِهَا) أَيِ جَرَحِ الْمَرْءَ بِخُرُوجِهِ
(بِخُرُوجِهَا) أَيِ بِجَرَحِ الرَّجُلِ.

قال الناحي^(٢) قوله وَلِتَعَالَى بِكَوْنِ بَرِّ رَحَالٍ وَالْمَاءِ، مَرَدُّهُ
لِرَجُلٍ يَقْتُلُ الْمَرْءَ لِمَرْأَةٍ بِرَجُلٍ، رَحْمَةُ حَمِيمٍ الْمَفْهَامُ، وَرَوَى عَنِ النَّحْسِ
الْمَصْرِيِّ لَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْءِ، وَإِنَّمَا عَنِ مَا يَقُولُهُ تَوَلَّى ﴿وَكُنَّا
عَلَيْهِمْ نَبِيًّا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٣) لَا يَ

ثم قال في آخر الآيات ﴿وَمِنْكُمْ يَتَّبِعُونَ بِنَاءً تَرَكُوا﴾ وَانْقَضَتْ

(١) شرح البرهان (١/٢٠٢)

(٢) السُّخْرُ (١/٢٠٢)

(٣) سورة لقمان، ١٥

جمع في جميع ما تقدم مما ذكر أن له حائلي أمرته، وقوله، وبحرقها بحرقه،
ريد أن القصاص يجري بينهما في الأطراف، وهو قوله مالك رحمه الله،
لعوله يعني «وَأَكْفَرُ بِالْقَيْدِ الْآيَةِ»، ولم يرق، فيها، له.

قال النووي^(١) كل شخصين جرى بينهما القصاص في نفس جري
مصاص بينهما في الأضراس، يقطع البحر العلم بحر المسلم وبعد بعد
، مدرك لأشئ والأشئ يادكر، ويقطع الدهر بالكامل، كأنه منكر للكفر
بعضهم، ومن لا يقتل بقتله لا يصح طرده بقرقه فلا يقطع مسد نكاح ولا
حر بعدد، وبعد فان مثلاً، وإشافة وأبو مود يسحق، وإن أبو حنيفة لا
قصاص في طرف من مختلف، لعل، فلا يقطع التكامل ما نهر، لا البصر
نكاح، ولا الرحل بالبرقة، ولا المرأة ما رجليه ولا اليد ولا بعد
باليد، ويقطع المسلم بالكافر، والكافر بالسلم، لأن التكافؤ مدرك في
الأطراف، يدل أن التصحيح لا توجد اشتلاء، ولا اعتمده بالتفصيص، فلهذا
لا يوجد طرف الرحل بطرف آخر، ولا طرفها بقرقه، كما لا يباحد اليسرى
باليسرى، أو من جرى بينهم نقصان في النفس جرى في الطرف
كالحري، له.

ومثل قوله، هذه الآية على النقصان بين أو حال، وأنبأ، وأخرج
عن أبي بصير^(٢) بسند إلى الزهري، قال قال الله عز وجل «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَرِ» الآية كلها، ثم قال «وَكُنْتُمْ لَهُمْ آيَةً»
بالمعنى، أي، كلها، قال من سيات فيها برئت هذه الآية، حدث السري من
رجل وجهاً بعد من الجراح.

(١) القليبي (١/١١٠: ١١١)

(٢) السري الكبير (١/٨١: ٨٢)

فإن ما ثبت في الرجل بنفسك برجل بل رجل في قضية فيموت
مكانة إته، إن أنسكه،

وأخرج أيضاً في موضع آخر عن سر عيسى في قوله تعالى ﴿مَنْ يَمْلِكْ أَنْ يَبْذُلَ الْفُلَّ أَنْ يَنْفِرَ فِيهِ بِرُوحٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ الآية قال: كانوا لا يفهمون حل المرأة، ولكن يفتنون الرجل بالرجل، والماء، بالمرأة، فإن الله تعالى ﴿الذئب يفتن﴾ قال: يجعل الآخر في نفسه، يجعل العبد يفتن فيهم في عدم جدلهم وبأنهم في النفس، وفيه دون نفس، جعل العبد يفتن فيهم في عدم في النفس، وفيه دون نفس وجائهم وبسوقهم . . .

من وتقدم في باب شرح بعد أن ذلك مذهب جمهور العلماء - منهم
أئمة الأئمة، وكان في ذلك شيء من الخلاف في السلف، وفي رواية
لأحمد والجمهور قوله ﴿فإن كان الرجل يفتن بالمرأة﴾

قال الرافعي^(١) وأصح ما حمله دعوى هذه الآية على قول المسلم
بتكفير النسي وعلى قول آخر بأنه - حمله الجمهور لحديث أنصاريين،
أن يفتن مسلم بكافراً، وحكى الإمام الشافعي لإجماع على خلاف قول
الجمهور في ذلك، فإن من كبر، لكن لا يرم من ذلك إطلاق قولهم إلا قليل
مخصص للآية، قال في الثاني: ولكنهم هم الحديث المذكور، أنه

على وجه اختلاف العلماء في ذلك، فبعضهم بالكافر في باب فيه أهل
لديه وإنما قيل الكافر بعد لم يفتن

(فإن ملك في الرجل) أي ربه مثلاً (بمسك الرجل) الآخر أي عمراً مثلاً
(لنرجل) الثالث أي بكر (فيصيرها) أي يصير بكر عمراً (فيموت) عمراً (مكانة)
أي في هذا التحول، فقال ما ثبت في عبد لعمرو (إنه إن أنسكه) أي أنسك

(١) أنصاريين في هاتين الكلمتين (١٤)

(٢) شرح الرافعي (٢٠٤/٥)

وهو يرى أنه يريد قتل قتيلا به جميعا وإن مسكه وهو يرى أنه إنما يريد الضرب مما يضرب به الناس، لا يرى أنه عند بقتله، فإنه يقتل القاتل ويغاب التمسك أشد الضربة ويستخرج سنة لأنه أصح ولا يكون عليه ضمان.

بد عمرا (وهو) أي ريد (يرى) ويعلم (أنه) أي يكر (يريد قتله) أي فخر عمره (قتلا به) بناء المجهول أي قتل به ويكر (جميعا) أي فخاص عمره

(وإن أسكه) أي أسد ريد عم (وهو) أي - (يرى) ويعتقد (أنه) إنما يريد بكر (الضرب) الممتد (مما يضرب به الناس) عادة للأيدي وغيره، ولا يرى ريد ذكره تأكيدا لما سبق (أنه) أي يكر (عند) متحيز أي قصد (لقتله) أي قتل عمره (لأنه) حينه (بقتل) بناء المجهول (القائ) أي يكر فقط (ويغاب) بناء المجهول (التمسك) ويد (أشد العقوبة) بحد بأساوط كثيرة (ويخرج) بناء المجهول أي يخرس بعد الضربة (سنة) لأنه (لأنه أسكه) حتى حتى (ولا يكون عليه) أي على ريد (القتل) أي هذه الضرورة، لأنه لم ير أنه يقتل عمرا

قال الشافعي^(١) وهذا غير ما قال مالك إن مسك اثر رجل لمس قتله، وهو يرى أنه يريد قتله أن على بعض الناس والتمسك التمسك، وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل الممسك، ويبدل على ما قوله أنه أسكه طمعا لم يعلم أن قتله، فاشبه به أسكه نزع على أكله، أي من دار على أخوته، وهو لو حمله وهو يرى أنه إنما يريد الضرب، يريد - ريد أهل - الضرب الممتد على وجه الأدب الذي لا يغاب منه الضرب، فلو كان ذلك يغاب التمسك أشد العقوبة ويخرج منه، وتم بعض في الكتاب على معنى العقوبة، وقد يروي عن أبي يعقوب يحد بحد ما يحد سلطان من دية، وما سبب من امره، وما حله الذي حله، وقال يحيى بن دينار يحد به فقط، قال ابن مزيه

وبوربه (اور الغيه هي بركة انحصار الاول. وبهذا قال الشافعي، وقال لحم
 المصنف يقتل قاتله، ويقتل دم الأول، لأنه قاتل ماله، وروى عن جماعة وأبو
 حنبل (أبو حنبل الثاني) لأنه قتل ماله، فلم يجز هذه المصالح، وب
 عن رجوع المصالح على قاتله، أنه محل لم يحسم فقد، ولم يجز غير أبي
 حنبل، فوجب المصالح بماله، وب على رجوع الغيه في تركه لغير
 الأول، فالمصالح إذا لم يجرى حبيب قلبه، كما لو مات أو عدا عليه بمص
 له، حدث مبيع، ولا حرج في اعتبار عمه، وحت الغيه في تركه بهذا
 د الشافعي، وقد أبو حنبل وذلك يستطحو ولي نجايه.

ثم قال^(١) إذا قتل رجل نسبه، فانه أوليا؛ هما خيرا، قتله بهما، فبر
 بهما، وإن رده لهما المهر والآخر الذي قتل أبي أواد المهر، على لا يبر
 لغيره من ماله، سواء كان المصالح للمهر الذي أو الأذن، وسواء منهما
 دفعه واحد، أو اثنين، فإن رده أحدهما قتله، وجب للآخر الذي لم يبر
 كتاب، وإن رده غيره وماتت يقتل بالجماع، ليس لهم إلا ذلك، على حسب
 منسبهم، وبه قال له، وإن رده أحدهم قتل سقط عن الآخر، لأن المصالح
 قتل واحد، فقتل واحد، فكذلك إذا قتلهم واحد من غير، وقال الشافعي لا
 لا يبر بهما، سواء كانت حتى هلك المصالح، أو لم يبرهوا، لأنه كتاب
 واحد، فقتل المصالح، فاستراكتهم في المطالبة، لا يوجب قتل أحدهم.

ثم إن^(٢) وإن منع بسر رجلى فأنكح في كتابكم في الأنفس على ما
 ذكر من المصالح والاختلاف، إلا أن أصحاب الرأي كانوا ينادون بغير
 بهما، بغير اليد في ماله بغير، وهذا لا يصح، لأنه يقتضي إلى بغير
 هو في بعض فعضو وبه في بعض، والجمع بين المصالح والمصالح، فبر
 المصالح مع رده الشرف.

قال مالك: جس بين لخر و يعبد مود هي شيء من الخراج

وهي النهاية^(١) اذا كان بين جماعة من اصحاب او عالة عليه او جماعة منهم ولا شيء لهم من ذلك من حلف بالجمعة او لا و قد اختلفوا في ذلك وقال اخوهي بطل بالاول فهو يجب بالنسبة اليه ان يحرم من يعرف الآول قتل بعد وصية اديان بينهم، وقيل بغيره فيجب قتل من حلف بفرعه، ومن وجبه عليه انقباضه، مات من قبله انقباضه لوفات رجل الا انقباضه بآدمه من العهد الجديد، وليس فيه خلاف، فمن اراد ان يوجب انقباضه عليه امر

بمن لم يكن له ان يوجب عليه لشاقي من سبب من انقباضه واليه، بها فبما أحلها وهو القصاص هي التي وهو في خلاف الحققة ومن ادعاهم، فإن الذي ادعاه المود لا، فان محله مات القصاص و قد قال ابو حنيفة، يوجب عليه ان يوجب ولا يجب للزوي شيء من ذلك، وكذا يوجب من كان من قبله هو فخره، ثم

(مالك قال: وليس بينه وبينه والخارج مود) اي قماره (هي شيء من الخراج) أي هي الأطرحة، قال كعب بن مالك: "ردت على أبيهم أباهم بحسبي الخمر على العهد، فإنه لا يفتن به منه، ولا قال هو حبه وشرافه، ووجهه أن يفتن به العهد من ذبه لخر يسع من يفتن به منه، ولما عيبه فيه من حبه، أو يفتن من حبه منه، ولا حسبي الخمر فعلاً عليه أو طمع منه، فاحشوه من حبه، ولا يفتن به منه ثم قد بعد ذكره لأقواله والصحيح من ذلك، ووجه قوله لأر يفتن به منه من يد الخمر ثم قد من كان له لا يقطع به حبه، ووجه القول الثاني أن كل شخصين خرج بينهما انقباض من لا يفتن به به بغيري يوجب انقباض من الأطرحة كالحري، ثم

(١) ١٢/٢٠٤

(٢) ١٢/٢٠٤ (١٢٢)

وَالْمَنْدُ يَقْتُلُ بِالْحَرِّ إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا لَا يَقْتُلُ الْحَرُّ بِالْعَمْدِ وَإِنْ قَتَلَ
عَمْدًا، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا سَوَّيْتُ

وقال المومني^(١) لا يقطع طرف أحد بطرف القعد بغير خلاف علمه،
بيهم، أو وتقدم في القصاص في الفتا ما قد أتته يقطع العمد بالكماء
كالمند - الحر، والكلب بالمس، من لا يقتل نفسه لا يقطع طرفه نظره، فلا
يقطع مسلم بكافر، ولا حر بعبد، وبهذا دل مائت والثوري والشافعي وأبو نوري
وإسحاق وإبي المبرور، ومن أبو حنيفة لا قصاص في الطرف بين محتلمي
السيف، فلا يقطع الكامل بالقص، ولا القاص بالأكمل، ولا الرجل بالمرء،
ولا المرأة بالرجل، ولا عمد بالقعد، ولا عمد مائت إلى آخر ما تقدم من
الأدلة

(والعبد يقتل) بيته المجهول (الحر إذا قتل عمدًا) أي إذا قتل العمد حرًا
لعمد، يقتل العمد قصاصاً من الأدنى للأعلى، من المومني يقتل العمد بالحر
وغير سببه، لأنه إذا قتل مائتة فمهر هو أكمل منه أولى مع عموم النصوم
الواردة في ذلك.

(ولا يقتل) مناء المجهول (الحر بالعبد وإن) حكيه (قتله عمدًا) أي من
الحر عمدًا حقيقاً (وهذا) ندي ذكره من عدم قتل الحر بالعبد (أحسن ما
سمعت) من الأصول (في ذلك) وعلى هذا، ليكون على الحر قيمة العبد،
سواء قتله عمدًا أو خطأ، حال لياحي بربه يقتل العبد بالحر، ولا يقتل الحر
بالعبد حتى ما قتله، لأن الأدنى يقتل بالأعلى، ولا يقتل به الأعلى، وهذا قال
التابعي، وقال أبو حنيفة من حر العمد ولا يقتل عمدته

قال المومني^(٢) لا يصل حر بعبد، ذوي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي

(١) فالمعني (١١/٢٧٢)

(٢) فالمعني (١١/٢٧٣)

(٢٢) باب العفو في قتل العمد

حَقَّقْتُ فِي بَعْضِ مِنْ مَدَائِكِ أُمَّةٍ أَدْرَكَ مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ
يَمْدَنُونِ فِي أَثَرِ الْجَلِّ إِذَا أَوْصَى بِبَعْضِ مَنْ دَسَّه، إِذَا جَلَّ عَصْدًا رُ
دَلَّ جَانِبًا لَهُ رَأْيَ أَقْرَبِي بِهِ مِنْ عَهْدِهِ مِنْ أَوْبَانِهِ نَ بَعْدَهُ

(٢٢) العفو في قتل عمد

يَعْنِي مَا كُنْتُ فِي الْعَمْدِ وَفِي حَقِّهِ وَفِيهِ فِي ذَلِكَ مَا يَرُوجُ
يُحْتَلُّ عَلَى الرَّجُلِ فِي خَصْمِهِ مَا دَامَ فِيهِمْ الْحَقُّ عَلَى إِسْخَارِ الْعَمْرِ
عَنِ الْقَصْدِ، وَهُوَ فَضْلُ الْكُتَابِ وَدَسَّه كَمَا مَلَّمُ

(مَلَّمْتُ أُمَّةً أَدْرَكَ مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ) صَحَّحَ بِهِ وَجْهَهُ فِي هَذَا
وَعَبَّرَ بِهِ بِبَعْضِ الْأَخْبَارِ مِنْ بَعْضِ مَنْ إِذَا دَسَّه فَضْلًا فِي سَاءِ الْمُجَوِّدِ
مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ (مِنْ أَهْلِ النَّعِيمِ) بِبَعْضِ مَنْ (يَقُولُونَ) مَا كُنْتُ الْحَقُّ فِي
سَمْعِهِ مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ (مِنْ أَهْلِ النَّعِيمِ) بِبَعْضِ مَنْ (يَقُولُونَ) إِذَا أَوْصَى أَنْ يَمْعُوا
شَكَرَ فِي بَعْضِ النَّحْوِ تَعْبِيرًا بِبَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ (يَقُولُونَ) إِذَا أَوْصَى أَنْ يَمْعُوا
مَعْبُودًا فِي بَعْضِ النَّحْوِ لِأَنَّ دَسَّه مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ (يَقُولُونَ) إِذَا أَوْصَى أَنْ يَمْعُوا
يَمْعُوا مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ (يَقُولُونَ) إِذَا أَوْصَى أَنْ يَمْعُوا

(عَنِ الْقَاتِلِ بِأَقْرَبِي) الْفَتَاوَى عَصْدًا رُ دَلَّ جَانِبًا لَهُ رَأْيَ أَقْرَبِي بِهِ مِنْ عَهْدِهِ مِنْ أَوْبَانِهِ نَ بَعْدَهُ
بَدَأَ بِبَعْضِ الْعَمْدِ لِأَنَّ الْعَمْدَ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ نَدَسَّه حَكْمُهُ فِي الْقَرَابَةِ دَسَّه
فِي الْقَاتِلِ مِنْ أَنَّهُ حَكْمُهُ بِبَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ (يَقُولُونَ) إِذَا أَوْصَى أَنْ يَمْعُوا
مِنْ دَسَّه مِنْ عَهْدِهِ فِي الْعَمْدِ مِنْ أَوْبَانِهِ نَ بَعْدَهُ (يَقُولُونَ) إِذَا أَوْصَى أَنْ يَمْعُوا
سَمْعُهُ الْقَاتِلِ مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ

فَالْأَخْبَارُ مِنْ بَعْضِ مَنْ أَهْلِي النَّعِيمِ (يَقُولُونَ) إِذَا أَوْصَى أَنْ يَمْعُوا

بجاني^(١) وهذا على ما كان إن المقيدين عملوا بجهنم له أن يدعو على غلته
وذلك من أن يجرحه جرحاً أعمق له معانته، ويضيئ حبه به تبعه، عز وجل
حائز، قال ابن تيمية عن مالك: إلا في نفس الغيلة، فإن في شوازيه لا لو،
في ذلك لولاه، ولا نمراته، إن أحاط الذي بذلك، وله أوجس أن تقبل بديه
من فاته، نفس الغلبة، عن ابن تيمية من قتل عملاً، وأوجس أن نفس
بديه، ووجس بوجهاً أن تلك جائز، ووجهاً، في دمه، والله

هذا وتكيد من قتل الغلبة، على مسلك الإمام مالك خاصة من
أن لا يجرى في مثل الغلبة لسلطان من لا يجرى كما تقدم في باب دمه
محضاً، وفي باب دمه أهل الغلبة محضاً

وفي التاج للكسرة^(٢) لأن غلته، إن غلته بعد الحرج صبح،
بسم، عند الحط العفو: الدية: لأن الحق له تصح العفو عنه، وإن كان
مستعداً عفو المحذوق عن ثمة غلته، والحسن وضاعة والأور، عن، فإن كان
معداً من الغلته وما يحدث منها ثم يكره له في سوانتها فبعض ولا دية في
كلام أحمد

وقد أضاف ابن تيمية فيه قولاً: أحدهما أنه وجهه فبعض نفس
لثمة لغات، وجهه قولاً: أحدهما لا يصح صحت دية، فبعض إلا دية
بجرح، والذي يصح فلا حرج من الثلث سقطت ولا سقط منها بقدر الثلث
روى ابن تيمية

والقول الذي ليس بوجه، لأنه يسقط في الحياة فلا يصح، وبه دية
نفس إلا دية الحرج

(١) - (الشمس) (٢٢٢/٧)

(٢) - (٢٢٢/٩)

وسا. أنه لا يحط منه بعد تعدد منسبه، فلو تعدد الخطا لا يحد منه
 الجميع، بل انشأه فلا يور أن يخرج من الخطب ولا يخرج لأن
 موجب التعدد لغيره من حديق. وانسب أو أجاز شئت من أمهاته الأخرى، فما
 يجب عليه ولا يجب بوجهه ذلك، ولذلك صح الجمع بين منسبتي إلى غير
 ما.

وما جازاه خطأ إذ عدا عنها غير خروجها من خطب، بل، خرج من
 تلك صحيح عنه من الجميع. أن ثم خرج من خطب سجدته من بينها ما
 حسب انشأته ويعد ما، من هو الخطأ أي، دعي والحقى
 رد لخصوصه من خطب.

وقد من سدا. خيفت للعلماء في المنسب، بعد أن ردوا عن وجه شي
 أن يجوز من سدا. من الأوثياء وكذلك في الخطأ إذا عدا عن
 الذب، فقا. قوم إذ عدا المنسب من ذمه في تعدد منسب ذلك، ومن فانه
 بذلك مائل رأاه حبيبه ردو. أي، عفا حد فوي بنده، وذلك طائفة
 أخرى لا يلزم عفو، وللأوثياء القصد من ذو العفو. ومن فانه، أي، تو
 دعه، وهو قول من يبرأ. وعفا هذه الذمة، أي، عفا عن غير الوي
 في ثلاث، أي، عفا ومن يتصالح مع المذنب، وذلك عام في كل ذمة، أي،
 سدا. عفا عن ما، أي، المذنب، أي، لم عفا.

وعفا أحبهوا. أي، خير الذي جعل يلزم أن عفا عن المقتضى
 ذات فيه مثله، وأسم مقصده، إذا كان المقبول أحسن من الذي قبله مثله
 بعده، وقد اجمعت منسبه على أن قوله تعالى: «لَا مَن لَّكَ بِهٖ» هو
 «مَعْفَاةٌ بِكَ» أن المقصود بها هو المقصود بغيره، ومن أحسنه غير
 من يجوز الضمير في قوله، أي، لعل شيء القتل، ويحل من يستول، أي،

١٠ ص ١١١، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي في "أصله" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما

قال في "ص ١١١" أفشيت الآية في عوج العمل، فوحي على أحمد
بما جاء في "ص ١١١" وهو قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما
يبدو من قوله "والتعني هو حسن ما قاله ابن تقي" فهو على ما

١١ ص ١١٢، هي المائل عمدا إذا تعي عنه
١٢ ص ١١٣، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

١٣ ص ١١٤، هي المائل عمدا إذا تعي عنه
١٤ ص ١١٥، هي المائل عمدا إذا تعي عنه
١٥ ص ١١٦، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

١٦ ص ١١٧، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

١٧ ص ١١٨، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

١٨ ص ١١٩، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

١٩ ص ١٢٠، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

٢٠ ص ١٢١، هي المائل عمدا إذا تعي عنه

قَالَ هَانِكَ وَإِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ عَمْدًا وَقَامَ عَلَى ذَلِكَ النَّبِيَّةِ
وَلَمْ يَمْشَوْهُ سُونَ وَنَاسًا، فَعَمْدٌ سُونَ وَأَمَّا سَنَاءٌ أَوْ يَغْفُورًا، فَعَفْوٌ
أَيْسَى خَائِزٌ عَلَى النَّبَاتِ وَلَا تَرْتَلِبُ مَعَ الْبَيْسِ فِي الْقِيَامِ بِالْقَمِ
وَتَغْفِرُ عَنْهُ.

وَتَرْجَمُ السَّيْهِي فِي دَمِهِ (١) فَإِنَّ لَا عَمْدَ عَلَى مَنْ كَانَ عَلَى
لِصَاصٍ فَعَمِي مَعَهُ فِي دَمٍ وَلَا حَرْجٌ، وَإِنْ فِي تِلْكَ الشَّامِ قَدْ هَرَبَ
صَمَوَانٌ مِنْ مَعْطَلِ حَسَانٍ مِنْ بَابٍ بِالْبَيْتِ ضَرْبًا شَدِيدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَسَى يَقْطَعُ صَمَوَانٌ وَعَمَّا حَسَانٌ مَعَهُ نَبْرًا، فَعَمْدٌ بِحَقِّهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
صَمَوَانٌ أَوْ

(قَالَ هَانِكَ وَإِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ عَمْدًا وَقَامَ عَلَى ذَلِكَ) أَيُّ عَلَى قَتْلِ الْعَمْدِ
(النَّبِيَّةِ) الْإِثْنَاءُ الشَّرْعِي (وَلَمْ يَمْشَوْهُ سُونَ) أَبْصَدَ (وَسَاءٌ) أَيْضًا (عَفَا السَّوْنُ) مَثَلًا
لِلْعَمَلِ (وَأَمَّا السَّنَاءُ) أَوْ يَغْفُورًا، قَالَ هَانِكَ فِي الْعَمْدِ، الْمَذْكُورَةِ (فَعَفْوٌ) أَيْ
جَائِزٌ (وَأَمَّا) (عَلَى النَّبَاتِ) وَلَا تَرْتَلِبُ (ي) لَا حَقَّ (بِلَيْسَ مَعَ) وَجُودِ (الْبَيْسِ) فِي
الْقِيَامِ بِالْقَمِ أَيُّ طَلَبِ الْلِصَاصِ (وَالْعَمْدُ عَلَيْهِ) أَيْ الْحَقُّ لِلْبَيْسِ فَطَرَفُ

قَالَ الْبَاجِي (٢) وَهَذَا عَمْدٌ قَاتِلُ الْمَرْءِ وَالْمَرْءُ إِذَا اجْتَمَعُوا فِي
وَلَاةٍ دَمِ الْعَمْدِ أَنْ السَّيْنِ أَحَقُّ بِالْعَمْدِ وَالْعَمْدُ مِنَ السَّيْنِ وَمَنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ
السَّوْنُ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً أَوْ غَضِي بِهِ لَأْسٌ إِنْ كَانَ وَاحِدًا فَهُوَ لَارِمٌ لِلنَّاسِ لَمْ
لَهُمْ مَعَانَتُهُ وَحَسْبِيَ الْمَدِينِي بِرِجْلِ مُحَمَّدٍ مَالِحًا حَتَلَتْ عَنْهُ فِي السَّيْنِ عَلَى
لَهُمْ مَدْخَلٌ فِي الدَّمِ أَمْ لَا؟ هَذَا عَمْدٌ فِي دَمِهِ وَرِيشَانُ، إِحْدَاهُمَا أَنْ لَمْ
مَدْخَلًا بِهِ، وَالْأُخْرَى لَا مَدْخَلٌ لَهُ بِهِ

وَجِهَ الرَّوَايَةِ الْأُولَى مَا رَوَى عَنْهُ ﷺ (مَنْ قَتَلَ لَهْ قَتِيلًا فَاحْلُكْ بَيْنَ

(١) الْمَسْنَدُ الْكَبِيرُ (٥٦/٨)

(٢) الْمَنْظَرُ (٦٢٥/٧).

غيره، "مطابق لهم ولأن القصاص مستحق على استحقاق المولى".
 وحيث "يثبت جميع المقتضى، وجه القرواية المسماة أن ولاية هذه المسألة
 لا يمكن أن تكون من قبل المولى، لأن المولى لا يمكن أن يدخل في الولاية
 القاصية بها، فإذ قلنا "يتم مدخل في ذلك، فهو أن سائر مدخل"
 روي بأن أحدهما "يتم مدخل في القود دون الضيق والثانيه "يتم مدخل في
 القود دون القود".

والى بن رشد^(١) أما من ثم انظر بالجملة فيه الذين هم منهم
 "وذلك، ولذا، لهم القصاص بالمقام هم القاصية عند ما قلنا، وعند غير، كل من يرب
 ذلك أنهم "أصغر" على أن القصاص عندنا كان له سوء، وهو "صحيح
 أحدهم أن القصاص قد بطل، ووجب فيه، واختلوا في أحكامه، فإذ
 يبين في بعض القصاص، وكذلك الزوج والأخوات، فإذ
 ليس يثبت ولا الأخوات فإذ مع أبي، والأخوة في القصاص لا يثبت، ولا
 يميز بينهم مع الرجال، وكذلك الأمر في الزوج والأخوة، وذلك هو حقيقة
 "سوى وأحمد والقاصي كل واحد يميز حوله في القصاص، وهو
 "أصغر حظه من القاصي، وعنده هؤلاء، يحسبهم الله بالقاصي، وعنده
 "أولاد، ولأنه يساوي لشركاء في القصاص، فإذ

والى بن رشد^(٢) "أما من ثم انظر بالجملة فيه الذين هم منهم
 "وذلك، ولذا، لهم القصاص بالمقام هم القاصية عند ما قلنا، وعند غير، كل من يرب
 ذلك أنهم "أصغر" على أن القصاص عندنا كان له سوء، وهو "صحيح
 أحدهم أن القصاص قد بطل، ووجب فيه، واختلوا في أحكامه، فإذ
 يبين في بعض القصاص، وكذلك وكذلك الزوج والأخوات، فإذ
 ليس يثبت ولا الأخوات فإذ مع أبي، والأخوة في القصاص لا يثبت، ولا
 يميز بينهم مع الرجال، وكذلك وكذلك الأمر في الزوج والأخوة، وذلك هو حقيقة
 "سوى وأحمد والقاصي كل واحد يميز حوله في القصاص، وهو
 "أصغر حظه من القاصي، وعنده هؤلاء، يحسبهم الله بالقاصي، وعنده
 "أولاد، ولأنه يساوي لشركاء في القصاص، فإذ

(١) أخرجه البيهقي (١٠٢٧، ٢٤٣٤، ٦٦٦٠)، مسلم (١٣٧٠)، وأبو داود (١٤٦٠)

(٢) أخرجه (١٤، ٢٦٦٦)، وابن أبي شيبة (٢٨١٨)، وأبو حنيفة (٢٦٦٦)

(٣) راجع إلى (٢٦٦٦، ٢٦٦٦)

(٤) أخرجه (١٤، ٢٦٦٦)

بماء واسحمي والثورقي واسو حقة والشافعي، وروى معني صفه عن عمر
وطومر ونشمي، وقد كسر وعاده والرهري والأوراعي ليس بماء
عمو والمشهور عن مالك أنه موزون للمصنعت خامسة، وهو وجه لأصحاب
الشافعي، لأنه ثبت لدفع الغار، فاختص به العصب كولا به استكح، ولهم
وجه ثالث أنه لهري الأسباب دون الروجيين لقول النبي ﷺ من قتل به
ليل ناهه بين حبري، الحديث، وأعله دور رحمه، وذهب بعض أهل
حديثه عن أن الخصاص لا سقط بعمو بعض الشركاء، وقيل هو ربه عن
مالك لأن جو عمر العامي لا رضى^(١) بفساطه، وقد مؤعد بعض أصحاب
نفس بدليل قتل الجماعة باتواحد.

بعموم قوله عنه السلام فأعله بين حبري، وهذا عام في جميع
أهله والبراء من أهله، بدليل قوله ﷺ: «أما طلب على أهلي إلا غرة»، ولقد
ذكر رجلاً بطلب عليه إلا حبراً، وما كان يدخل على أهلي إلا معي»^(٢) ربه
عنده، وقال له أساء يا رسول الله أهلت ولا تعلم إلا حبراً وروى ربه من
وهو، أن عمر رضي الله عنه قتل رجل مثل قبلاً وجاء ورثته معه، و
يمسوه به ببراءة المقتول، وهي أحد القتائل قد عذب عن حقي قدر
عمر رضي الله عنه الله أكبره عتق القتل، روى أبو داود، وروى بروحة
لا بجميع متحقق القتل كما لا يسع استحقاق الذية، ومما حلفه
المروونه، اهـ.

وفي الهدية^(٣) إذا قتل أحد الشركاء من الدم أو جالح من حبه
عن عوض سقط حق التامير من الخصاص، وكان لهم نصيبهم من الذية،
ووصل هذا الخصاص حتى جميع الثروة، وكذا الذية خلافاً لما ثبت والشافعي

(١) كذا في الأصل منزه

(٢) ١٥١/٢

(٢٣) باب النكاح في الجراح

في الجرح، نهيما أن الورثة خلافاً، وهي بالسبب دون السبب لا يملكه
 ما عدا ذلك، ولأنه لا يجوز أن يكون له أثر في الميراث، من عمل روحها أو
 ولأنه من يجري فيه الإرث، مثل لسان الورثة، لا

(٢٣) نكاح في الجراح

قال المؤلف: "النكاح يجري فيما دون النكاح من الجراح (د) يمكن
 من الإجماع، أما النكاح فليقول أنه محال «والنكاح محال» روى
 من من سبب أن التبرع كسبب سبب حاربه يقال يجوز كتابه في بعض
 وأجمع مسموعاً من جريان النكاح، فيما دون النكاح بما يمكن، ولأن ما
 دون النكاح كالنكاح في النكاح إلى حمله بالنكاح، فكان كسبب في
 وجوبه، ويشترط لوجوب النكاح في الجراح ثلاثة أشياء: أحدها أن يكون
 محلاً، والثاني أن يكون محلاً، والثالث أن يكون محلاً، ولا الخط لا يوجب
 النكاح في النكاح، فبما دونها أولى، ولا يجب بحد النكاح لأن
 لعدم، ولا يجب النكاح إلا بالحد المحض، وقال أبو بكر يجب
 لنكاح

الميراث الثاني النكاح بين الجراح والمجروح، وهو أن يكون محلي
 ينادى من المحمي عليه، لو فقه كالحكماء مع الحر المسلم، ولا من لا
 من عبد فلا يقتضيه، فيما دون النكاح كالمسلم مع الكافر، لأن مع
 من

الثالث إمكان الإسماء من غير حلف ولا رخصة، لأن في بدائي هذا

(١) والمكرر (١١/٥٤٠)

(٢) سورة النكاح الآية ٤٥

قَالَ يَحْيَى قَالَ مَاتَ الْأَمْرُ لِمَجْمَعٍ عَلَيْهِ بَيْنُهُمَا أَنْ مَن
كَسَرَ يَمَّا أَوْ رَجَلًا غَدَا، تَهْ يَدُّدْ مَهْ وَلَا يَغْفَلْ

فَرَجَّ غَفَّتْ صَافَتْهُ مَاتَ مَا غَوَّشَ بِهِ^(١) وَلَا مَ الْجَانِي مَعْصِدَ إِلَّا مَي
مَرَّ حَتَايَهْ قَمَا رَادَ عَلَيْهَا يَغْلَى عَمَى الْعَصِيءَ، اه

(ماتك) قَالَ (الأمْر المَجْمَعُ عَلَيْهِ عَدَا لَمَن كَسَرَ يَدَهُ لِرَجُلٍ (فَوْرَجَلًا)
لَهُ دَكْرُ الْوَرْدِ، يَسْكُونُ الْحَبَّ (مَعْدَلًا) دَنَهُ لَا قَصَاصَ فِي الْخَطَا إِحْدَاءُ كَمَا
نَسَمَ فَرِيًّا (أَنَّهُ يَدُّدُ) أَيِ يَمْشُرُ (مَهْ) أَيِ مَن بَحَامِي (وَلَا يَغْفَلُ) سَاءَ الْفَاهِ أَيِ
لَا يَهْدِي أَلَمَهُ حَيْرًا يَشُورُ رَهْمًا يَسْحِي عَلَيْهِ، كَمَا تَقْدَمُ فَرِيًّا فِي حَدَثِ الرِّبْعِ

عَالِ اسْمَاعِي^(٢) قَوْلُهُ يَمَادُ مَهْ وَلَا يَحْمَلُ، يَرِيدُ أَنْ يَدُوهُ لَارِمًا مَن
يَحَامِي أَوْ يَمْتَحِ مَهْ، رُوِيَ تَسْحِي عَلَيْهِ فَرِيًّا، وَلَا يَحِيرُ بِهِ إِيَّاسَ الْأَرْضِ عَلَى
مَا رَوَى عَنِ مَالِكٍ فِي الْقَتْلِ عَلَى دَرِيهِ سَجِيرًا، وَدَلَّتْ أَنَّ الْحَدِيَّةَ عَلَى صَدِيرِهِ
حَرَبٌ لَا حُدُودَ، يَحْرَبُ فِي حُدُودِهَا مَن لَا حُدُودَ فِيهِ عَلَى سَجِيرٍ

قَسَمَ لَا تَدُودُ مَهْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرَبُ فِيهِ لِمَا بَدَأَ تَانُطْلُطُةً، قَالَ مَالِكٌ لَا
تَدُودُ فِيهَا، وَفِيهَا لَعْنَتُهُ، وَدَا أُسْهِبَ لَا تَدُودُ فِيهَا، وَلَا فِي الْقَضِيَّةِ بِالسُّوْطِ أَوْ
بِالْمَصَا وَغَيْرِهَا دَا لَمْ يَكُنْ مَرْمً، لِأَنَّهُ لَا يَدُودُ مَهْ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ، وَهُوَ مَرْمٌ
بِاسْمِ مَحْصِفِ الْمَوْتِ وَالْخُصْفِ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنِ السَّحْمِيِّ بِقَادِ مَن الْقَضِيَّةُ
بِالسُّوْطِ

وَالْفُكْلُ عَلَى مَا نَحَرَهُ قَوْلُهُ يَحَالِي (وَالْمُخْرَجُ يُفْتَاخُ) يَحُلِقُ مَهْ مَر
صَحَابًا مَن يَحُولُ بِذَلِيلِ الْعَطَا، وَدِيَّاتُ مَرَّ جَهْدَ أَمْدِهِ مَ أَحْبَبَ مَهْ مَن
خَتَلَفَ حَاثِلَ الْقَضَائِبِ وَانْتَهَرَتْ فِي الْكُفْرِ، يَحْدَرُ فِيهَا الْعَمَالَةُ

وَقَسَمَ يَمْتَحِ فِي الْبُودِ وَبِهَا الْعَالِبُ مَهْ سَبَّ كَالْبَاقِيَةِ، وَالْمُحَامَرَةُ

(١) سَوْدَاتُكَ ١٢٦

(٢) الْمَغْنَمُ (١٢٨/٢)

و لم ينفه وكمر المحدث، وبصحب، والحقوق، فإذا قلنا لا قصاص فيه نعبه
انده، لأنها أحد البدليين، فإذا شغل أحدهما وجعنا إلى الآخر، وأما انشرب
الثاني وهو الذي من القصاص، فكل جرح لا يعاقب به القصاص، اهـ

ومن ثم هو في "جمع أهل العلم على جريان القصاص في الأضرار،
وعدت ذلك بمولده تعالى" **وَأَقْرَبُ أَهْلِي**، وبخير المربيع من
النظر بين أسس، ويشترط لجريان القصاص فيها شروط خمسة، أحدها أن
يكون عمدا على ما أسلفناه، والثاني أن يكون المجني عليه مكافئا للمجني
بجب يرد له لو قتله، والثالث أن يكون الطرف مساويا للطرف ولا يرد
صحيح مسلم - ولا كملة الأصابع بما قصه، ولا يسطر السوط في انده
وسط وانصر والكبر - لأن اعتبار ذلك يقتضي إلى سقوط القصاص بالكلية

والرابع الاشتراك في الاسم الخاص، فلا يؤخذ يمين بيضا، ولا
العكس ولا أصبع بمختلفة لها

سما من إمكان الاستيعاء من غير حيف وهو أن يكون منقطع من
عضو، فإن كان من غير معص فلا قصاص فيه من موضع القطع، بغير خلاف
نعمه، وقد روي أن رجلا ضرب رجلا على ساعده بالسيف فقطعها من غير
مقصود، فاستعدي عليه النبي ﷺ، فأمر له بالدية فقال إني أريد قصاص،
قال أحد ابنه، هارك الله لك فيها، ونم بقص له بالقصاص، رواه ابن
ماجه (٢٧)

وفي قطع اليد ثمان مسائل - أحدها - قطع الأصابع من معص،
والقصاص واجب لأن لها مفاصل، ويمكن القصاص من غير حيف، الثاني

(١) المنهاج ١/١١٦ (٤٣٦)

(٢) سنن أبي ماجه (٣٦٣٦)

باب ما يثبت ولا يقاد من أجل حاشي تبرا حراج منحه وقد

منه

نصفه . من نصف الكف . فليس له تقصص من من موصح المصح . لأنه غير
مصح . فلا يؤمن النصف من النكاح . فطعم من الكرم . فله النصف . لأنه
مصح . لأنه . فطعم من نصف التبرع . فليس له أن يطعم من ذلك المصح .
لأنه ليس بمصح . إلى غير ما يسطر من أنواع المصح . ثم قال . ومثل هذه
حاشي في التبرع . والساق كالقراج . وانصحت كالنصف . ومثل هذه
كتب . وإنما كان كتابه .

وفي النهاية . من فصح يد غيره . فعداً من المصح . فطعم منه . ومن
كتب منه . كبر من اليد . فمطلوعه . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه .
من يمينه . فكل ما عكس . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه .
مكس في القطع من المصح . فطعمه . ولا محير . فطعمه . فطعمه .
لأنه لا يصف . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه .
لأنه لا يصف . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه .

باب ما يثبت ولا يقاد أي لا يمنح (من أحد) حراج (حتى يبرأ) ونحو
حراج منحه) وهو المصحور . فإذا ثبت حراجه (فيما منه) أي من الحراج
هذا المصحور . وهذا على ما ذكر . أنه لا يستعمل منه من حراج حتى يبرأ .
وهذا . أي نصف . وقال الشافعي يستعمل منه قبل البرء . والدليل على ما يقوله
أنه يؤول حراج الحجاب إلى نصف . فطعمه . فطعمه . فطعمه .
المه . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه . فطعمه .
فان من المصحور . وروى ثبت عن أبي بكر الصديق . في كتاب من المصحور .

(١٩٢ ٢ ١)

(١٢) من المصحور (١٣٠/٧)

فإن أيسر ما يخرج قيل أن يحكم فيه عليه أو تخصص إلى السنة، إلى السنة وإن حارر السنة فقال قد ذكره الوجهين عن مالك، قال عنه ابن خباب وابن وهب، لم يمس بصفر، والعبد طمع، وإنشج والكسر كنه يؤخر ذلك منه، وقد اشبه إلى مص السنة وأخرج بحاله عطل مكاء، وقال معيرة ثم سمع في ذلك بوقياً إلا أن يقول أهل المعركة إنه قد يرى قبض في السنة ويعدل في الخطأ، ووجه اختيار السنة أنها حد في معناه، ورد الترخيع بمسألة كتمانة الممر من هو رويته؛ لأن السنة مسوعة أنواع أصول متعددة، ووجه اعتبار البراء ما قصده من خوف اجتماع الفصاح في الأطراف ونحوه، اهـ

وقال عمر بن الخطاب، ولا يجوز الفصاح في الطرف إلا حد أو بدل الجرح في قول أكثر أهل العلم، سهم الخفي والثوري وأبو حنيفة ومالك وإسحاق وأبو يونس، وروى ذلك عن عطاء والحسن، وقال ابن المنذر قل من يحفظ عنه من أهل العلم يرى الاشتراط بالجرح حتى يبرأ، ويخرج من به يجوز الاستعاضة من الفدية، ما على قولنا إنه قد يرى إلى العفو كما فعل بعد دور السامي، وما من منو سأل العود ساعة فوعدت أصبغته، أذهب ما يرى جدير أن رجلاً طعن رجلاً يروي في دميته، فقال يا رسول الله أفديني قال عني نبراً فأبى وضعل، فاستفاد له رسول الله ﷺ، فعيثت رجل استعبد، وبرئت رجل المستفاد منه، فقال النبي ﷺ عني لك شيء، راعاً عجيبت، روى سديد مرسل^(١)، ولأن الفصاح من الطرف لا يسقط بالإسراية، فوجب أن يملكه في الحال كما هو براء

وما روي عن جابر أن النبي ﷺ رأى أن يستفاد من المرحوم حتى

(١) المستدرج (١١٣/٥٩٣)

(٢) وأمره الدارلطي (٣/٤٨٨)، وسهبي في السنن الكبرى (٨/٢٧٧)

[illegible]

١٠ - نحن في الاستعمار قد نرى أبحاثاً كثيرة في ميدان
العلوم على هيئتها - هذه هي تلك المصنوعة كما هو
يظهر في العلم الحديث - إلا أن العمل - في كثير من الأحيان -

وغير المداواة^{١٣} . ثم خرج رجلا فمراة لم يفسد منه حتى يرى
المرءى يفسد من غيري النجس عسارا بالفساد في النجس . وهو
المرءى قد يحسن ولا يفسد . وما يورثه في النجس في النجس
المرءى قد يحسن ولا يفسد . لا يحسن في النجس في النجس
المرءى قد يحسن ولا يفسد . لا يحسن في النجس في النجس
المرءى قد يحسن ولا يفسد . لا يحسن في النجس في النجس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لقد تمكنت الآن من فهم ما كان عليه الحال في البداية، والآن أريد أن أعرف ما كان عليه الحال في النهاية.

$$(T \otimes T) \text{ action } \rho \mapsto \rho \cdot \partial_1 \otimes \partial_1 - (2\partial_1^2) \otimes \partial_1 - \partial_1 \otimes \partial_1^2$$

1 2 3 4

1999 年 12 月 1 日

هو جرح الخنزير المستفاد منه مثل خرح الأيل جس ضلع، فهو القود، وإن راد خرح المستفاد منه أو مات، فبس على المجرع الأول حقيقته شيء

عن حاتم قال قال رسول الله ﷺ: «مَن قَتَلَ الجراحات، مِثْلَ بِلَى وَهْمَةٍ نَمَ نَفْسِي فِيهَا مَعْدَمٌ مَا يَسْتَعْمَلُ» قَالَ المَرْفُوعِي: مَرَدٌ مِثْلَ عَصَا وَهْمَةٍ مَرْدُودٌ، وَخَرَجَهُ «يَهْمِي» مِثْلَ الزَّيْرِ مِثْلَ حِدَةٍ مَرْدُودَةٍ، وَأَعْنَى بِلَى يَهْمَةٍ هـ

وفي «التهذيب»^١ في موضع آخر: ومن قطع يده فادهر . . . من سده ثم مات فإنه يعقل انقضاء منه . . . لأنه تبي أن العناية كانت على عمد، ومن انحصر له القود واسمها انقطع لا يوجب سقوط القود، ومن أبي يوسف أنه يمسح عنه في انحصار، لأنه لما انقطع على القطع فقد أراه هذا ورد، ومن يقول بسا: عدم على انقطع ظاهراً أنه أن حقه فيه، وبعد المراتب بينه وبين غيره، فلم يكن مرأته بدون العزم، انه

أما جرح الجرح المستفاد منه وهو الجرح (مثل الجرح الأول) وهو الجرح عليه (حين يصح) أي يتم الاستفاد منه (هو القود) فكأن من سده . . . (وإن راد جرح المستفاد منه) على جرح السعد (أو مات) مستفاد منه . . . (فليس على المجرع الأول) أي المستفيد شيء ما أنه ليس ي لا يجب عليه شيء من الميتة أو انحصار

و. ناجي. ويهد قال الساجي. وكان أبو حنيفة السراية من القود من مضبوطة . . . حتى ما يقوله أنه كل قطع كان مضبوطة في لائده كان ما بس في أنه مضبوطة قطع له الأولى، وكل قطع كان غير مضبوطة في لائده، فلا يضمن ما يسري إليه فانقطع في السرعة، ولست قال ذلك إن يرى بالاستفاد منه، وقتل بالمجرع إلى آخره

وقال الصوفي^(١) سرية القنود غير مضمومة، رمداء، أي إذا قطع طرفي
 حجب القنود فيه، فاستوفى به أنجبى عليه ثم مات الحجاب به إلى الاستيفاء،
 ثم لم يزل يستوفي حتى، وبهذا قال المحققين والشيخين وغيرهم، والمشافعي
 وإسحاق وابن أبي عمير ومحمد وابن السكيت، وروى ذلك عن أبي بكر وعمر
 وعلي، رضي الله عنهم، وقال قتادة، وطاؤوس وعمر بن دينار وأخبار
 ابن أبي عمير وسفيان الثوري وأبو حنيفة، وفيه إحصاء، قال أبو حنيفة،
 عليه كمال القنود في رمداء، وهذا غير صحيح، هي على رمداء، لا رمداء، ولا
 مشحون إلا طرفه، فمدته غير كماله، غير أنه، أي سرية قطع مضمومة
 فكانت مضمومة كسراية بحذابة

وقال ابن عمر وعبد الله بن عباس من حجب مضمومة لا قنود له، الخ
 قوله رواد بعد معناه^(٢)، ولأنه قطع مشحون ممد، ولا ضم سرية كقطع
 السارق، أي

وفي التهذيب^(٣) من له انقصاص في القنود رمداء ممد، ثم سرى إلى
 القنود، مات بنفسه، أي نفس عمد أي حسنة، وقد لا يضمن، لأنه
 مشحون، وهو القطع، ولا يمكن التنبؤ بوجوه سلامته من مدية
 انقصاص، إذ لا حجب من سرية ليس في رمداء، فصار كالأدم والمراغ
 وانحجام رمداء ممد، قطع القنود، وله أن يظل بهير حتى لا يقطع في الشطط وهذا
 وقع قتلا، ولأنه خرج أقصى إلى قنود القنود في مدية وهو من
 انقيل، لا أن انقصاص مدية للشيعة، عوج القنود بحالات ممد، سميها من

(١) "تصنيف" (١: ١٠٠)

(٢) وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" (٨٢/٦٨) وعبد البر في "المصنف" (٩/٢٥٧).

(٣) وابن أبي شيبة في "المصنف" (٩/٣٤١، ٣٤٢).

(٤) (١٠٦/١٦)

وإن كان خُزَجَ المُستَقَادَ مَنَّةً وَشَلَّ اَلْمَحْزُورُخَ لَأَوَّلًا، أَوْ بَرَتْ
جِرَاحُهُ رِبَهَا عَيْتٌ أَوْ بَقَصَرَّ أَوْ عَثَلَ، فَلَا اَلْمُسْتَعِدَّ مَنَّةً لَا يَكْثُرُ
الْثَّابِتُ وَلَا يَقْدَرُ بِجُزْئِهِ

قَالَ وَفِيكَتُهُ يَنْتَقِلُ لَهُ يَقْدَرُ مَا مَعْنَى بَرَتْ يَدِ الْأَوَّلِ، أَوْ قَسَدَ
بِهَا

لِمَسَائِلَ، لِأَنَّهُ مُتَخَلِّفٌ فِيهَا بِالْمَعْلُومِ، أَوْ مُتَقَدِّمٌ كَالْإِمَامِ أَوْ عَقْدًا كَمَا فِي عِيَدِهِ،
وَأَوْ حَاتٍ لَا تَقْبَلُ بِمَوْضِعِ اَلْمُسْلَمَةِ كَالنَّوْصِي إِلَى اَلْعَرَبِيِّ، وَبِهَا سَحَرٌ فِيهِ لَا
أَسْرَمَ وَلَا وَجْهَ بِهِ هِيَ مَسْدُودَةٌ إِلَى اَلْعَمُودِ هِيَ كَوْنُ مِنْ بَابِ اَلْإِطْلَاقِ، وَاشْبَهَ
لَا مَصْطُودَ، اهـ

(أَوْ بَرَتْ) أَيِ اَلْأَسْنَى (جِرَاحَ اَلْمُسْتَقَادِ مَنَّةً) وَهُوَ اَلْجَنِي (وَشَلَّ) يَنْتَحِلُ بِشَيْءٍ
مَعْنَاهُ رَسَدَ اَللَّامَ (اَلْمَحْزُورُخَ الْأَوَّلِ) وَهُوَ اَلْمَعْجِي عَلَيْهِ (أَوْ بَرَتْ) جِرَاحُهُ وَبِهَا
عَيْتٌ أَوْ بَقَصَرَّ أَوْ عَثَلَ) بِأَلْسِنِ اَلْمُهْمَلَةِ وَتَمَثَّلَتْ اَلْمُسَوَّجِينَ أَيِ رَأَى عَلَى عِيَرِ
سَوْدٍ (فَإِنَّ اَلْمُسْتَقَادَ مَنَّةً) وَهُوَ اَلْجَنِي (لَا يَكْثُرُ) بِبَيِّنَةِ اَلْمَجْهُولِ (اَلْمَنَّةُ) أَيِ بَرَتْ
أُخْرَى مَعْدُورٌ مُسْتَعِيدٌ مَعْدُورًا (وَلَا يَقْدَرُ) اَلْجَنِي (بِجِرَاحِهِ) أَيِ جِرَاحِ اَلْمَعْجِي
عَلَيْهِ لِيُرَهِ عَلَى عَيْتٍ

(لَا مَالِكُ) وَلَيْسَ هَذَا اَلْمَقْطَعُ فِي بَعْضِ اَلنَّسخِ اَلْبَحْثُ بِهِ، (الْأَوَّلِ) مِنْ حِدَةٍ،
بِإِسْمِ اَلْكَلَامِ مُرَبِّطٌ بِمَا سَبَقَ (وَلَا كُنْهُ يَفْقَهُ) بِبَيِّنَةِ اَلْمَجْهُولِ (لَهُ) فِي اَلْمَعْجِي لِسَبَبِهِ
(يَقْدَرُ مَا يَقْصُرُ مِنْ يَدِ الْأَوَّلِ) أَيِ اَلْمَحْزُورُخَ الْأَوَّلِ اَلْمَعْجِي عَلَيْهِ وَبِهَا نَبْذَرُ نَبْذَرُ عَيْتٍ
سَبَبٍ لَهَا (أَوْ قَسَدَ مَنَّةً) أَيِ مِنْ لِيَدِ بِاَلشَّائِلِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ فِي «مَعْنَاهُ» أَيْ
لِسَبَبِ وَابْنٍ وَعَبَّ عَنْ مَائِدَةٍ مِنْ أَحْصَابِ اَلْمَدَنَةِ عَقْدًا، فَانْجَبَ أَصْبَحًا أَوْ
أَصْبَحِينَ أَوْ شَتَّ يَدَهُ، ثُمَّ مَرَى أَنَّهُ يَسْتَقَادُ بِاَلْأَمْلَةِ وَيَبْرُصُ بِهَا، إِذَا بَعِثَ ذَلِكَ
مِنْ مَعْجِيٍّ مِنْ سَبَبٍ مِنَ الْأَوَّلِ بِرَأْيِ اَلْجَنَانِيِّ، وَإِنْ خَفِيَ ذَلِكَ عَنِ لَهْ مَا بَعِي،
وَمِنْ لَأَمْرٍ مَحْضٍ فِيهِ، وَهَذَا أَحَبُّ مَا فِي هَذِهِ

فَإِنَّ أَمْرَ اَلْمَوَارِ وَالْمَوَارِ يَسِي سَوَابِهِ اَلْجِرَاحُ إِلَى اَلنَّهْضِ فَيَقْتُلُ مَنَّهُ، وَلَا

مستحقاً بدین فایده بود و اما اگر عقل مصروف امرانه باشد
او مستغرق در امور دنیا است و به فکر خدا نیست و این را میگویند غفلت.
انسان تنها زمانی که از یاد خدا دور نشود و با او بیافزاید.

وَحَلَّصْنِي بِحَبْرِ مِنْ ذَاكَ آتِ بِلَعْنَةٍ يَا رَافِعُ بْنُ مُخَمَّدٍ

عَدُوِّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَآلِهِ الْطَيِّبِينَ

الهيئة إنشاء ديفي وقد شجرت أو شجرت ، ثم من الامتيازات المتقدمة
 حذر كريمة (متميزة بطلان) بعد ان احدثت (فانها نفاذ منه) أي من رطل ، لأن
 هذه الامتياز لا تدخل في نطاقها ، كما هو موضح في هذا الموضع

(وَأَمَّا الْفِرْعَوْنُ بِضَرْبِ امْرِأَتِهِ بِالْحَيْلِ) مثلا (الرأسوسه) أو سده (ما سده به
ضرب السَّادِبِ، فبصبيها) أي حياء آمن صبره، أي من ضرب نوح (إعالم
برده) معمود بصبي، ولم يسمع (الفرج) أي في عاب من الجراح فأكل
نفرته يصح (هنا يعقل) أي لا يجد ما أصاب بها (أي من
الأمه (عش هذا الوجه) أي عيب السوء عير من السوء (ولا يفاد
منه) أي لا ينصر من المهر لأنه لم يسمع ذلك

وہی عالمِ بیخود ہو کر رہی ہے، ولی اور روح کہ عین عینہ سے معرکہ ہو
جس کے بعد وہ ہلاک، لایم مشروط سلامۃ العبادہ، وہ جس کے بعد
کسے کی (آپنا) ہے، وہی ہے، ان ہی کے بعد اور جو عین عینہ سے، ان کے بعد
نور سے، لایم مشروط سلامۃ العبادہ، کد میں، عین عینہ
نور سے، لایم مشروط سلامۃ العبادہ، کد میں، عین عینہ

(عالمات اُنہ بسمہ ان ابا یحییٰ بن محمد بن عمرو بن حرم، د سی قبلہ
 (آلہ) ان امیہ من کبر المحدثۃ الراجیہ جو کہ حضرت علیؑ و
 حضرت ابوبکرؓ کے بعد تھے۔

قلت وفعله أشار يثبت إلى ما تقدم في أول هذا باب وقد لم يذكر فيه رواه
أشبه في ذلك

وقال الموهب^(١) في شرائط القصص إمكان الاستيعاء من غير حجب ولا
رياسة، ثم قال يعد الكلام في د ب هـ د ب هـ في التخرج الذي يمكن
استيعاده من غير زيادة، من كل جرح يسهي إلى عظم كالموضحة في الرأس
وانوجه، ولا علم سلافاً من القصص في الموضحة، وفي معنى الموضحة كل
جرح يسهي إلى عظم هيئ سوى رأس الوجه، فالساعد والعضد والساقي
والمعدة هي حول أكثر أهل القسم، وهو مصبوس الشافعي، وقال بعض
أصحابه لا قصاص فيها؛ لأنه لا يضر فيها، وليس بصحيح؛ لقوله تعالى
﴿والتجريح قصاص﴾ ولا يمكن سبهاؤها بغير حجب ولا زيادة، اهـ

ثم قال المحرقي: فإذا قطع منه طرفاً من مفصل قطع منه مثل ذلك
المفصل، قال الموهب^(٢) بخامس - من شرائط جريان القصاص في الأطراف -
إمكان الاستيعاء من غير حجب وهو أن يكون اتصاف من الممصل، غير كان من
غير مفصل فلا قصاص فيه من موضع الموضع بغير خلاف معلوم، وقد روى
عن ابن جابر^(٣) عن أبيه أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من
غير مفصل فاستعفى عليه النبي ﷺ، فأمر له بالدية، فقال إني أريد
اللقصاص، قال أعد الدية بآرك الله بك فيها^(٤)، ولم يفسد له بالقصاص،
وراه ابن ماجه، اهـ

(١) انظر التبيين: (١٩٠/٤٣٦)

(٢) التبيين: (١٩٠/٤٣٧)

(٣) كما في الأصل، وفي نسخة ابن ماجه: (١٨٨/٢) من حديث

(٤) تقدم خبره في (ص ٢١)

(٢٤) باب ما جاء في ذمة السائبة وحمايته

ونرجم ليهشي في اسمه^(١) فبأن ما لا مصاص فيه، وأخرج فيه من عطشه لأن عمر رضي الله عنه قال: لا أملك من العظماء، وسند آخر من عطشه من أبي رباح أن رجلاً كسر فخذ رجلاً، فحضره أبو حمزة، فقال: يا أمير المؤمنين أقدمني، قال: ليس بك تقود، إنما بك تعقل، قال: اترحل فاسمعي كالأرقم إن يقتل بكم، زيد برك بكم، قال: فأتنا فأتنا

وسند آخر عن القهقي، من أهل المدينة كانوا يقولون: اتقوا من الناس من قل خس أو جرح، إلا أنه لا يود في مأذونه، ولا حلقه، ولا صنف كأنما ما كلفه، وكانوا يقولون: اتقوا من السائب، وقد روي في هذا عن أنس بن مالك بأشديد لا شيء، ثم ذكر أبو رباح التفرع في عدم التقود في المأذونه وخبره، وذكر فيها حديث هو من جلد المذكور، لكن فيه من له من بن جارية عن أبيه

وهي التهيئة^(٢) لا مصاص في عظمه إلا في النسي، وهذا النعظ مروى عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وقال عليه السلام: لا مصاص في العظم، والبراء خير النس، وأما اعتبار بمماثلة في خبر السائب فاحتمال الريادة والتعبير بخلاف النس لأنه يرد بالمسود، اهـ

(٢٤) ذمة السائبة وحمايته

والسائبة هو العبد الذي يعتق عن لا ولا، فصحت عنه، وتقدم الكلام على لفظه، والاختلاف في حكمه، في ذمة ميراث السائبة، وتقدم هناك أن المرجع عند الإجماع هناك أن السائبة لا يورث أبداً، وأن ميراثه للمسلمين وعقده عليهم، وعند أبي حنيفة ولشامي، وهو رواية لأحمد، ولأوه وميراثه لبيته، والشرط باطل.

(١) طائفة الكبرى (١٦٥/٨)

(٢) (٤٤٩/٢)

فمنه انما ياتي. آية المقتول، إلى عمر بن الخطاب يخطب فيه آية،
فقال عمر لا دين له.

قال قتادة الساعدي هو أبو بكر لا ثم لا بين يده.
عمر فيه وهذا لك، قال ثم بعدة شياً .

(فجاء العائدي) بالفتح
ما حوكة واندل المهمة (أبو سفيان) وهو سنان
السعدية (قري عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - وهو يكره (يطلب) العائدي
(دعاه ابنه) قال الساجي يقتصر
ويحتمل ان يكون عملاً
محبين من دونه يبيته استبداداً به
(لا دين له)

قال الساجي: قول عمر - رضي الله عنه - لا دين له، معناه والله
أعلم أنه لا علاقة به شيء،
ومعنى ذلك رحمه الله أن عمر لا يؤمنه مؤثره
رواه عن الصادق وغيره،
ابن بابويه وثقة حمزة،
مواثبه، وهو قول ابن القاسم،
ويقال أن عمر بن الخطاب،
بكر له ما
ساجد العائدي وفقره،
قال هذا ما تقدم من التاويل

ويحتمل ان يكون المعنى

١٠٠٠ ثم يدخل مستأماً ففعل مسلماً خطأ ففقد مالاً اشبه بحر
ويرسل من أهل موضعه، وكودته التي هو منها، فيجيئونه^(١) ما سمع، وما
يلزمهم في حكمنا، من أدوا عنه، ولا لم يلزمه إلا ما كان يؤدي عنه،
ودرى عنه سحره أن الدية في مال الجاني دون غيره، عسى من يفتش من
عمر - رضي الله عنه - لا دية به يدرى يكرى للجناتي مال، اهـ

ومكتب الخلافة البروقاني من موحية الأثر، ونقدم في باب مير
سأله ما كان الإمام مالك إذا أخطأ ما سمع في السنة أنه لا يوازي حياء
من ميراته بمسلمين وعمله عندهم، وذلك ليبيهي^(٢) بعد أثر الباب كان
شاعري بعد أن ثبت بعوننا آتية لأنه لو رأى ولاية المسلمين في عبيهم
عنده، ولكن شبه أن يكون عمله على موثقه، فلما كانوا لا يعرفون به برقه
عنه حتى يعرف موثقه، اهـ

فصل وعليه حمل الإمام محمد إذ لو سمع عليه في موثقه^(٣) باب من
فعل خطأ ولم يعرف له عاقلة، ثم قال بعد ذكر أثر الباب وبهذا وجد
من أن عمر رضي الله عنه - أنظر دية - ولا يراه أنظر ذلك لأن به عاقلة
واكر عمر رضي الله عنه لم يعرفها، فيجعل الدية عليه فمما فله، ولو أن عمر
صلى الله عليه لم ير به حولى، ولا أن له عاقلة، فجعل دية من فد في
ماله، أو عسى بيت المال، وسكة رأى له عدله، ولم يعرفهم لأن بعض
لحجاج عنه، ولم يعرف المصنف ولا عدلته، فأنظر ذلك عمر - رضي الله
عنه - حتى يعرف، اهـ

(١) كما في الأصل - والظاهر عني فيكون اهـ آخره

(٢) والسنن الكبرى (٣٠١/١٠)

(٣) حر (مرقا) محمد مع الخطب السبعة (٣/٣٦ - ٣٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٢ - كتاب القسامة

(١٢) كتاب القسامة

هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية من المتن والشروح، ذكر هذا الكتاب هنا إلا في نسخة الباجي، فيها ذكره قبل كتاب العقول، والقسامة بفتح القاف وخفة السين اسم مصدر بمعنى القسم، وقيل مصدر، وقد يطلق على الجماعة الذين يقسمون، كما في بعض الشروح، وفي القاموس: القسامة الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه ويشهدون، كما في «المحلى» قال الرزقاني^(١) مأخوذ من القسم وهو لليمين، وقال الأزهري: القسامة اسم للأولياء الذين يحلفون على استحقاق دم المقتول، وقيل مأخوذ من القسامة لقسم الأيمان على الورد، اهـ.

وقال الموفق^(٢): القسامة مصدر أقسم قسماً وقسامة ومعناه حلف حلفاً، والمراد به هنا الأيمان المكررة في دعوى القتل، قال القاسمي: هي لأيمان إذا كثرت على وجه التبالغة، قال: وأهل اللغة يفتخرون إلى أنها انقوم الذين يحلفون سموا باسم المصدر، كما يقال: رجل حلف، وأبي الأحرار كان، فهو من القسم الذي هو الحلف، اهـ.

قال الحافظ في الفتح^(٣): هي مصدر أقسم وحس القسم على الدم بالقسامة، وقال إمام الحرمين: هي عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون، وعند الفقهاء اسم للأيمان، وفي «المحكم»: القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به، ويمس القسامة منسوب إليهم، ثم أطلقت على الأيمان نفسها، هـ.

(١) شرح رزقاني (٢٠٧/٤)

(٢) المستفي (١٨٨/١٢)

(٣) صحيح البخاري (٣٣٢/١٢)

١٧٠ م. في سنة ١١١١ هـ، وقبلة ولقي عنه في حجازي وعي
عمر بن عبد العزيز رواتبه

ومرت ١١٠ م. في "الصح" لا قال قال القمي عياض هذا الحديث
أما من أصول أشهر، وقاصه من قواعد الأحكام، وهي من ١٠٠ مساج
معد ١٠٠ م. في سنة ١١١١ هـ، وأصله من الأصول وأصله من سنة ١١٠٠ هـ
ولها الأصل من الأصول والأشياء والكمون، ولا اختلاف في هذا
لأحد به، وروى المصنف عن الأخذ به عن جماعة، وهم: أبو القاسم، ولا
يو بها في الشيء حكماً، وهذا مذهب الحكم بن عبيدة، ولا يوافق في
هذا ١٠٠ م. في سنة ١١١١ هـ، وقبلة ومسلم بن خالد الزبير بن عبيدة راتب
في ١٠٠ م. في سنة ١١١١ هـ، وقبلة ومسلم بن خالد الزبير بن عبيدة راتب

وهذا في موضع آخر: رتب عمر بن عبد العزيز إلى ينادي بمصاحبه
سالم بن عبد الله بن عمر، فاستخرج ابن المصنف عنه أنه كان ينادي "عمر
محمود عن عمر بن عمر، ولم يحضره، ولو كان في سنة ١١٠٠ هـ، في سنة ١١٠٠ هـ
بذلك، وبما أهل لهم سعادته، وهذا يرجح في نقل إجماع أهل السنة على أن
بمصاحبه، فإن سالماً من أهل فقهاء السنة، وإخراج ١٠٠ م. في سنة ١١٠٠ هـ
بها في السنة لا ينادي بها

١٧١ م. في سنة ١١١١ هـ، ما وحول الحكم بها في المصنف، فقال
بها حمير فيها الأصل، مالك والشافعي وأبو حنيفة وسنن ١١٠٠ هـ، أصحابهم
وعبر أن من فقهاء الأمصار، وكانت طائفة من السنة سالم بن عمر، ولا
وعمر بن عبيدة لم يروى عنه لا يجوز الحكم بها، وهذا انجدهم ما نسب

(١) باب تبيدته أهل الدم في القصاص

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ المصرية و يهدية من ذكر النسخ بعد الكتاب

(١) تبيدته أهل الدم في القصاص

بسمي الذمة بآوليه الدم من الأبدان، لأن من رشح في قتلها^١،
احتجب العلماء من القصاص في دفعه موضع مجرى مجرى الأصول فنروع هذا
لأنه الأولي من يجب بحكم بالقصاص^٢ و قد تقدم قريباً تنبيهه
قلنا بوجوبها هل يجب به بسم الله بديهة أو دفع مجرد للدعوى؟ فقال ذلك
وأحمد يستحبها الدم في العمد ولا في الخطأ، وقال الشافعي والثوري
وحبها سببها أثمه عليه، وإن دفع لكرسي لا يحسن بها إلا دفع
لدعوى، وبالله هل يبدأ بالأبدان فيها المدعون أو المدعى عليهم؟ فقال
الشافعي وأحمد وأبو داود وغيرهم، يبدأ المدعون، وقاله أئمة الكوفة والبصرة
وكثير من أهل المدينة من يبدأ بمدعى عليهم بالأيمان، وأبراهم من يبدأ
لوثاً، وهي موجب القصاص

وأجمع جمهور العلماء أن لا سب إلا شهده، واختلفوا في
قيلشه من هي؟ وسأئتم بها في محبة رهي أي يقال لها اللوث، وفيه
اختلاف كثير في تفاصيله

من النصوص^٣ إذا دفع في موضع فادعى أولاده قتله على رجل أو
حياته، ولم يكن سهم عدوة ولا لوث^٤، فهي كسائر القهلاوي إن كانت لهم
بينه حكم لهم بها، وإلا لا يكون قولا المنكر، وهذا فان ماثلت والشافعي وإن

(١) هدية لشيخه ١٢٤/٢٢

(٢) نظر في المصنف ٨٤/١١

(٣) الثروت الله والمطلقات بالأحد

١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

بهم عقابته وثروت، فادعى وليه على واحد، حيث الأوباء على صدق
خمسين يمينا، واستشهدوا به في الدعوى عمداً، وسياني الكلام على
القول، في محله

وليس من شرط الدرب أن يكون مدعى فيه، وبهذا قال مالك
والشافعي، وعي أحمد أنه شرط أن يدعى من حقه، والي حقيقة وثبوته لا
أن لم يكن له أثر احتمل له، حسب أهله، فالأولاء، لا ادعوا أنفسهم على
من بينه وبين الفضل لوثة، ثم بعد التمس في حق المدعى، ولأنه محضون
خمسين يمينا على المدعى فيه، لا يثبت، ونسب جميع قلة، فلا بد من دهمو
مخالف المدعى فيه خمسين يمينا، وبهذا قال ربيعة وشافعي،
وقال أحمد، يستحب المدعى عليهم، ود خمسين يمينا، ويؤخذ، وإن أمر
ببطلان استلذه، فمكون من المدعى، حسب حكمه ثم يعطو القية، على
نصي، الحامي والنوري، صاحب كتاب، حطب حقه، ود جلا من أمر
لمحالة التي وحدها النفس بالله، فتمنع، ولا عدلها قائلًا، ومعه، الآية
نقضاء، وهو، وهي الله عنه، بلذله، وم يعرف به في الصحاح محالاً فكان
إجماعاً

وله، حيث سهل، وهم صحيح، ممن عليه، ودواه، ملك في
مروكته، وأدولته، إذا جنما، مستحق، ودوا، وإذا كانت ادعوى حيلة لا
أن يسمع مانع، وفي ذلك على من أربور، وعمر، من عند الغير، وبه قال
مالك وأبو ثور، وابن السكيت، ومن صابره، من عباس، وأحمد، وأبو حنيفة،
صحب بها، إلا النباه، بنو بني بنيهم، من أي، دوا، مرادكم، وإنما
قدوا، سحر، من أهله، وأمر، من مدعى، بما هي عليه النظر، وحكمه
النظام، ولا يجوز، بدمه، له، في حبه، الشهة، والشافعي، هؤلاء
كالمدين

من بيته وإن لم تكن قاطعة على ندي يدعي عليه الدم، فهذا يوجب القسامة للمدعين الدم على ما أذعنوه، ولا تجب القسامة عندما إلا بأحد هذين لوجهين، أحدهما

وفاء الفردوس^(١)، القسامة التي توجب انفصال في العمد، وإثباته في الخطأ، سببها قتل الحر المسلم وإن غير بالغ بجرح أو ضرب أو سم أو نحو ذلك، لا الرقيل والتكافر في محل اللوث كأن يلوث بالغ عاقل وإن اشترى لا صبي حر مسلم. فتضي فلان أو دمي عند فلان، ولو قال خطأ، أو كان القتال ماسقاً أذعن على ورع، فإن يكون حوثاً، أو دمي ولد علي والله أنه أضجه رديحه، أو قاتلت روجه فتلسي رجلي عيسون، ويقتل الولد أو الروح، ويقيم للولي باقة السي لا إله إلا هو ليس ضربه أو جرحه مات بضره، فحلفون بحسين يميناً لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه

وليس من اللوث وجود المقتول في مربه ولو مسلماً بقرعة كمار وبحالطهم فيها خيرهم، وإلا كاذن لوثاً يوجب القسامة كما في قضية عبد الله بن سهل، لأن خير ما كان يخالط اليهود فيها ضرمهم، ولا وحرف في دار قوم، فجوهر أن يكون قتله إنسان، ورماء معها لثروت أهمها به، وهي خمسون ديناراً أي قطعاً، واعتمد البث حتى صر قوي، ولا يكفي قوته، أنظر أو في ظني أنه مات من ضربه، ويحلفها في ذلكها من يرب حصول، وتخرج على قدر الشهرة، لأنها صيب في حصوله كتب مع بن، منحت سبعة عشر ديناراً، وهو ثلاثة وثلاثون، وإن نكلوا أي للورثة منعت عائلة الجاني، ومن حلف منهم برى ولا حرم عليه، ومن نكل منهم، فحصة من الدية بقرمه

ولا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبه من الأسد سواء ووثوا لم

(١) المشرح الكبير (٤/٢٨٧).

وَأَمَّا الْيَهُودُ فَلَا يَحْكُمُونَ فِي أَمْرِ عَدَمِ سَهْدِهِمْ بِهِ، وَوُضِعَ الْإِيمَانُ عَلَى
مُسْحَرِي نَارِهِمْ، قَوْلُ 'أَكُونُوا حَارِ حَرِّهِ'، أَيْ مِنْهُمْ بِحُكْمِهِمْ، لِأَنَّ الرِّبَا
خِلَافُ سَهْدِ الْكَلَامَةِ، وَهَذَا فِي الْعَمَلِ، أَيْ فِي الْحَقِّ، فَتَوَرَّعَ عَنْهُ دَلِيلُ الْإِدْبِ،
وَأَنْ يَكُونُوا قَتْلًا يُعَذِّبُ مَنْ يَدْعُو عَلَيْهِمْ بِمَنْشَرٍ، وَبَعْدَهُ، أَيْ مِنْهُمْ حَسْبُ
بِهِمَا أَنْ يَكُونُوا لِأَنَّ كَلِمَةَ 'أَحَدٌ' مِنْهُمْ بِمَنْشَرٍ، وَمِنْ بَيْنِ مَنْ يَحْلَقُ، وَ
يَحُوتُ فِي الْحَقِّ، وَوَجِبَ لِهَذَا لَعْنَةُ فِي حَقِّهِمْ، وَتُؤَدِّي فِي الْعَمَلِ مَنْ وَجِبَ
عَنْ تَعْيِينِ الْمُصْعَفِيِّ عَلَى جِهَةِ مَعْرِفَةِ الْعَمَلِ فِي وَجُودِ الثَّرَى، يَكُونُ
مِنْ مَعْرِفَةِ مَعْرِفَةِ وَلَا يَكُونُ فِي مَعْرِفَةِ مَعْرِفَةِ وَلَا يَقْتُلُ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ،
وَلَا لِيُمْسِكَ، أَيْ مَعْرِفَةُ

[illegible][illegible]

ثم الله سبحانه بالتفصيل ما يوجد في ظاهر وجود التَّحْيِيلِ في الظاهر، لا

لمحب أو الحافظين ابن حجر والمعني لم يعرف بهذا الاختلاف في شرحه
معدني، وأما من أن الحافظ أبهم في تهذيبه بدلالة في ترجمة أبي
بني زوي عن سهل ورجال، وفيه عن رجال من كراه قومه، أنه منهم إلا
بذلك، والحافظ أشار إلى ترجيح الأول بدلالة الثاني بلطف، فعلى، وإليه
من البيهقي بقوله، إذ ذكر له مناهج عديده، تأمل

ثم قال سرقي في "تهذيبه صاحب التعليل" أنه "جاء"، في "تسماء
لكبر"، قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري" هم صحبه وحواصيه
بنا مسعود، وعبد الله وعبد الرحمن بن سهل، اهـ.

وفي هذا الكلام وهو الأول من غير الشارحين التعليق، وهو أن
الحافظ - رحمه الله - لم يذكر هذا الكلام في حديث الباب ولا تعرض له في
"المقدمة" بل ذكره في باب "مقدمة" في حديث سهل حيث أن قرأ من قومه
عنه، إلى آخره، فترقياً فيه، الحديث، فقال الحافظ في "المقدمة" حد
سهل أن قرأ من قومه هم صحبه وحواصيه ابن مسعود، وعبد الله وعبد الرحمن
بن سهل، اهـ.

والصحيح أن عبد الله بن سهل رضي الله عنه لما قتل في حمر
كثير صار من المحترمين لهذا الحديث، والوجه الثاني من الحافظ بن حجر
- رحمه الله - مع جلالة شأنه وعلو مكانه، فإن هؤلاء الأربعة لم يكونوا دهر
بن حجر، بن ذهب إليها عبد الله بن سهل وعديده بن مسعود، كما ذكرهما
الحافظ في "الفتح" بدلالة، قوله، كان قرأ من قومه سمى، يعني بن سهل،

(١) شرح بر قلبي، (٧/٢٠٧)

(٢) ٣٨/٣٦

(٣) الفتح (١٠٣/١١٣)

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَحَبِيبَةُ

مِنْهُمْ أَشْهُرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَحَبِيبَةُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثُمَّ ذَكَرَ حَمْدًا بِرَوَايَاتٍ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ لَقَدْ تَوَلَّاهُ أَنْصَلُوا إِلَى خَيْرٍ، وَهِيَ رَوَايَةُ يَحْيَى أَنْصَلًا إِلَى خَيْرٍ، وَبِحَدِيثِ رُوَيْهَ بَابُ عَلِيٍّ بِهِ كَادَ مَعَهَا لَيْعٌ، أَمَّا

وَمِثَالِي فِي سِيَاقِ «الْمَوْطَأِ» أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَحَبِيبَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْرٍ، دَأَى حَبِيبَةَ، فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَتَلَ، وَجَبَهُ فَمَضَى حَبِيبَةَ بِكُفْمٍ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ، الْحَدِيثُ

(أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ) بْنُ رِيْدٍ مِنْ كُفْمِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَحْمَدِيِّ، قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْإِسْنَاءِ» لَهُ ذِكْرٌ فِي حَقِّهِ الْقَصَامَةِ، وَلَمْ يَسْطُرْ تَرْجُمَتَهُ (وَحَبِيبَةُ) بِهَمْزٍ لَمْ يَفْشَحْ نَحْوُ الْمَهْدَلَةِ وَكَمْ التَّحْقِيقُ الْمُطْفَأُ عَلَى الْأَشْهُرِ «فَتَحَّ الْقَصَادُ الْمَهْمَةُ عَلَى مَا فَطِنَهُ أَبُو عَلِيٍّ، قَالَ صَاحِبُ «النَّحْلِ» وَقِيلَ سَكُونِ الْبَاءَ، وَكَذَا أُخْرَى حَوِيبَةُ فِي نَحْوِهَا بِضَاءٍ قَالَ التَّوْرِيُّ، شَدِيدُ الْبَاءِ فِيهَا أَشْهُرُ ثَلَاثَتَيْنِ، أَمَّا

ابْنُ مَسْعُودٍ مِنْ كُفْمِ الْحَارِثِيِّ الْأَوْسِيِّ، هَكَذَا ذَكَرَ سَيِّدُ أَهْلِ الرَّجَاءِ «طَبَقَةُ كَمَا فِي «الْإِسْنَاءِ» وَتَهْدِيتُ التَّهْدِيبِيَّةِ»، وَبِحَجَرِيَّةِ انْصَحَانِهِ «وَالْأَسْمَاعِيَّةِ»، وَأَمَّا «ثَمَانِيَّةُ»، وَ«الْإِكْمَالُ» وَ«الْمُتَفَرِّجُ»، هَكَذَا ذَكَرَهُ شَرَاخُ «حَدِيثٌ مِنَ النَّسَبِيِّ، وَالرُّوَاهِي، وَالثُّوْكَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ

وَيُزِيدُهُ أَيْضًا رَوَايَةُ لُثَيْمِ بْنِ يَزِيدٍ وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَتِيلًا، فَجَاءَ أُخْرَى وَحَمْدًا حَوِيبَةَ وَحَبِيبَةَ، وَحَمْدًا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، وَهَكَذَا فِي رَوَايَةِ مَعْبُودِي بْنِ يَزِيدٍ وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَتِيلًا، فَجَاءَ أُخْرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَحَمْدًا حَوِيبَةَ وَحَبِيبَةَ، ثُمَّ قَالَ فَتَكَلَّمَ أَحَدُ عَمَمَةِ الْكَبِيرِ مِنْهَا إِنْ حَوِيبَةُ أَوْ حَبِيبَةُ، وَيَتَشَكَّلُ عَلَى عَدَدِ «كَلِمَةٍ» فِي «الرَّوَايَاتِ الْكَثِيرَةِ لَا سِجَا فِي رَوَايَةِ الشَّحْرِ الْحَارِثِيِّ» مَعْلُومٌ، بِلَفْظِ حَبِيبَةَ بْنُ مَسْعُودٍ، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ رَوَايَةِ الْحَارِثِيِّ وَالْأَنْصَارِيِّ وَالْأَنْصَارِيِّ وَغَيْرِهَا، وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا مَا فِي رَوَايَةِ الْأَبِيِّ هَارُونَ بِلَفْظِ «جَاءَ أُخْرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَأَبُو حَمْدَةَ حَوِيبَةَ وَحَبِيبَةَ، أَوْ كَذَا فِي عَدَدِ رَوَايَاتٍ مِنَ الْيَهُودِيِّ وَغَيْرِهِ

خرجنا إلى حجير من خندق أصابهم، فأبى منحيصة، فاشهر: أن
عبد الله بن سهل قد قتل وتفرج في حجير شر أو غير . . .

والعجب أن شراح الحديث لم يعرفوا أنهما الاختلاف، وأصعب من أن
لحفظ ابن حجير متى على رواية البخاري لفظ منحيصة بن عمرو . . . وأم
شعر من غير هذا الاختلاف، الشاهد، بل ذكر في «الفتح» في موضع آخر عدة
روايات بعدد بن زيد غير أنه قال في آخر الحديث قوله في سبب منحيصة بن
مسعود بن زيد فقال: إن الصواب كعب بدل زيد، أم وبين المصنفين من
ابن عمرو كعب، بدل زيد، وهذا الشرح في الأصل^(١) بحث بود في دار
ومما أبعد هو إطلاق حجاري ولا هما لنا عم أبيه، اهـ

خرجنا) أي عبد الله ومنحيصة، وفي رواية ابن إسحاق^(٢) خرج عبد الله بن
سهل في أصحاب له يشاورون شمر^(٣) (إلى حجير) وفي مسلم خرجوا إلى حجير في
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يومئذ صانع وأملها يهود (من جهدا فتح مجسم
وسكون الله أي طر شديد (أصابعهم) وثبط محمد بن سعد أصابعهم، وفي
الحديث: انطلق عبد الله بن سهل ومنحيصة بن مسعود بن زيد إلى حجير وهو
يومئذ صانع ففروا

(فأبى) بضم الهمزة وكسر الموحدة (منحيصة فأخبر أبا عبد الله المجنون) أن
عبد الله بن سهل قد قتل وطرح) سواء المجنون (في حجير) فتح القاء وكسر القاف
أي حده، وفتح الحاء فهو حصر أي محصور، وسبأني عن الإمام مالك . قال
تفسير لشمر (في الثعلبي المسجدة^(٤)) قال النووي: الثعلبي هو البز الربيعة العم
لواصفه النعم، واصل^(٥) الحمره التي تكون حول النمل، اهـ (شر أو غير) شك من
بن زيد، ولفظ البخاري من رواه مالك «وخرج في حجير أو غير»

(١) بدل المجهود (٢٢/٦٦)

(٢) نظر شرح الزقاني (٢٠٧/٤) لا اصطلاحه (٢٢/٦٦)

(٣) ٢٢/٦٦، ٢٢/٦٦

في يهود، فقال: **أَنْتُمْ وَآلِهَتُهُ قَتَلْتُمُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، فاقبل
 من يهود، ومن يهود، **أَنْتُمْ وَآلِهَتُهُ قَتَلْتُمُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، فاقبل
 وهو كبر مقتاً.

في كتاب الصلاة، وهي رواية عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن

في كتاب الصلاة، وهي رواية عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن

في كتاب الصلاة، وهي رواية عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن

في كتاب الصلاة، وهي رواية عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن
 أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن أبي بصير عن فضالة عن

في كتاب الصلاة، وهي رواية عن أبي بصير عن فضالة عن

[illegible][illegible]

(وهذا الرحمن عز وجل) من ربك كتب حجابي نحو عبد الله الممنون،
جاء بطلبه أجب، فزاد بكلم، وهو صير صوة، فقلت بالآية وقرء
كلم في "الإصباح" وكتب في "عبد" وكتب في "الاصطفاة" في سيرت
الحذو فوجد أوائله، ورجع به في "عبد" في "الاصطفاة" في سيرت
في "عبد" في "الاصطفاة" في سيرت

(الكتاب مجتهد فيكون برهانه انه في سبع اقسام - ويعلقها في
 اهلها (وهو الذي كان مع سحر) كـ تعرف بالقبول وفي الاية
 لا اله الا الله - عن ارفعكم لتعلموا انكم من الله، وجميع اصحابه ارادوا
 منها اراد الكلام (فقال له) اي اوجه فيه رسول الله (كلمة كبر) حجة (امر
 بآدم) فالتفت اليه اي علم لا اله الا الله بآدم بآدم (الكلمة) و
 سحر حجة من هو اكرم الله من بعض الله الاية، كذا في (المحيط) بآدم
 (المن) ارشاداً الى (الادب في تدبير) لاسيما وفيه ان المستر كين في تدبير
 - غيرها اقربهم اولي بيده بآدم - سبع فيه بآدم الاصل - فيسبح منه ان
 اصبح ثم - في - كبر فهم من - ، استغفره وجهه - لا بأس بتقليده وان
 امره - قاله امر الله

۱. اخرج من هذه ردة من براء: الم عني من عند حرب فقط
 اى شانه منهم يريد بگرام فذل عمر كبره ، فذل معني - (امد
 ماوسى - الامر من الامر ، ورو كان كده ، كان هي السطير من هو تس

تَكَلَّمْتُ خَوْبَةً، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ مُجِبَةً.....

ملك، قال صدق تكلم، رحمت الله، قال الزرقاني^(١)

ومرجع البخاري في «صحيحه» باب «كلام الكبير وبينه الأكبر بالكلام والرسالة، وأخرج فيه أولاً حديث ابن عباس ثم ذكر فيه حديث ابن عمر وأخيراً في شجرة مثلها مثل السهم» الحديث

قال الطحاوي^(٢)، كانه أن سببه أنه أنى أن تقصير الأكبر حيث يقع التوازي، أما لو كان عبد لعجز ما يسى عبد لكبير، فلا يسع من الكلام حضوره الأكبر؛ لأن عمر - رضي الله عنه - تأسف حيث لم يتكلم وتذم مع أنه اعتبر أنه يكزبه بحضوره وحضور أبي بكر، ومع ذلك تأسف على كونه لم يتكلم، اهـ.

ثم قال الزرقاني: حقيقة الدعوى إنما هي بعد الرحمة التي تقتل، ولا حق لغير عمه فيها، وإنما أمر رسول الله ﷺ أن يتكلم الأكبر؛ لأنه لم يكن لغيره حيث يتكلم الدعوى، بل سماح صورة، فعصا، وعبد الدعوى يستحق لمنه أو فتمنى، ألا ذكر يكره، وكذا هـ، اهـ.

(تتكلم خويصة) أي ذي مواسر، أولاً (ثم تكلم) بعده (مجيئة) الذي كان يجير بكلاماً لنفسه، قال «الجي»^(٣)، يحمل أن يريد أنه تكلم خويصة جمة لأمر، ثم تكلم محبة شاعسته بعد شهده، ويحمل أن يكون خويصة تكلم بمحبة، رأى محبة أكمل ما سبي منه، أو لم يكن آخره، ثم ذكره محبة واستداده، اهـ.

وفي رواية لمسلم (صحت عبد الرحمن) وتكلم ما حياه، ثم تكلم

(١) «شرح الزرقاني» (١/٤٠٨)

(٢) «فتح الباري» (١٠/٥٢٥)

(٣) «المنظر» (٢/٥٢)

فكتب إليهم رسول الله ﷺ في دين فكبروا إنا والله ما نعلمه
فقال رسول الله ﷺ يثوبنصبه وثبنيصه وعبيد الوثنيين^(١) سجنتموه

بعض يهود قنله ولا تعرف من هو سم يره في ذلك قصاص، وإنما سمره
لمية^(٢)

(فكتب إليهم رسول الله ﷺ) في مرسى، الله ﷻ بالكتاب إلى اليهود
(في ذلك) الأمر الذي سمعه ﷺ من نيل من قه (فكبروا) أي اليهود (إنا والله ما
نعلمه) إذ في روايه مولا عدمه (فقال رسول الله ﷻ ليهويصه ومطعمه
وحيد طرخس) الذين قاتلوا (أره) أو (أثعلفون) بهيرة الاستعظام، قال النحوي
بأنه استعملوه بعض (أهم) عصيته لخدموه - بدمه - فاما عبد الرحمن فهو أخوه،
وعمر أخيه بدمه، إلا أن ولي بدم إنا كان وحدا نظر من يختلف معه في عصيته
أو لا يختلف في دم العمد فل من نيس، د

قال الررقاني^(٣) في عرض يمين من ثلاثة حجة قوية لعزل مالك
ومى واقفه انه لا يحلف في يمينه من من رخص عصية، وأن لو في انهم، هو
هذا^(٤) الاستعانة بجصاصيه، ام

وقال الحافظ في «عنح»^(٥) حلف في عدد المعانين، فقال انشاهي
لا يجب الحق حتى يحلف بوجه جميعهم بجمها سواء قلوا و كثر، فلو
كانوا بعد الأيمان حلف كل واحد منهم بيمين، وإن كانوا أقل أو كثر بعضهم
من الأيمان على اليمين، فإن لم يكثر إلا، حلف جميعهم بيمين،
واسمعه وقال مالك أن كان من الله (هذا هم إليه آخر من العصاة) ولا
يستعاد بيمينه، وإن كان لأرباب أكثر حلف منهم بيمين، وقال أبو داود
استمع أحمد يقول إنها ترون من ثلاثة بيمين، وقال أبو هريرة عن سعيد بن

(١) شرح فريوطي (١/٤١٤)

(٢) فتح الباري (١/٢٢٨)

لنحفظ^(١) كل من رواه سعد بن عبد لم يقع في رواية يحيى بن سعيد
لأنه يروي، ولا في رواية أبي مائة لسنة ذكر

وخرق السج أن يقال حفظ أسنهم م م يحفظ الآخر، فيحمل على
أنه عليه السنة أولاً، فلم تكن هم سنة، تعرض عليهم الأيمان، فاعترضوا
بأنهم عليهم تحية، المدة على ما هم مأ، وأه فون، فمضهم إن ذكر الله
وهم؛ لأنه عليه السلام قد علم أن غير م يكن به أحد من المسلمين، قد عوى هي
يبلغ مودة، فإنه وإن سلم أنه لم يكن مع اليهود بها أحد من المسلمين،
يكن في من النسخة أن جده من المسلمين خرجوا، يمتازون سرًا، فيجوز أن
يكون طاعة أخرى خرجوا لتل ثبت

وعد وجعلنا لطلب أبيه في هذه غصه شاعداً من وجه آخر، أخرجه
سأني^(٢) عن عمرو بن شعيب عن أبي جده ن أس محصة الأصغر أصبح
قبلاً على أبواب سر، فقال عليه السلام أنه شاعدين على من قتل، أفعه فيك
مرث، الحديث، وهذا السند صحيح حسن

وفد أخرج أبو داود^(٣) أخر عن مع بن خديج قال أصبح رجل من
لأنه مفسر مقتولاً، فانطلقوا لولا له النبي ﷺ فقال شاعدين يشهدون
على قتل صاحبكم، الحديث، اهـ

وهذا ابن رشد في «البدنة»^(٤) بعد ذكر حديث أبي داود عن أبي سلمة
وسليم بن يسار عن رجل من كثر، لأنصار أن رسول الله ﷺ قال لليهود:

(١) أخرجه صحيح البخاري (١٢٤/٢٢٤)

(٢) مسند أبيه (٤٧٢-٤٧٣)

(٣) مسند أبي داود (١٤٣٤)

(٤) مبدية المعجزة (١٢٠/٢)

فَقَالُوا لَا.

وَبَدَأَ بِهِمْ فَأَيْخَلَفَ عَنْكُمْ خَمْسَ رَحَلًا خَمْسِينَ بَعْلًا، أَعْلَيْتَ رَجُلًا
فَجَعَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا عَلَى يَهُودَ لَا دَعَا مِنْ أَطْلُقُهُمْ، وَهَذَا مَعْنَاكَ
مَنْ جَعَلَ السَّبَّ فِي مَنْ مَدَّعَى عَلَيْهِمْ، وَالْمَهْمُ الْفَرَمُ مَعَ ذَلِكَ، وَهُوَ حَدِيثٌ
صَحِيحٌ الْإِسْلَامَ، لِأَنَّهُ دَرَأَ الْفُتَاتَ عَنْ لُزْمَتِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، يَزِيدُ الْتَوْبُونَ
ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ - فَهِيَ عَنْ الْمَدَّعَى عَلَيْهِمْ بِأَيْضٍ وَابْنِهِ.

وَمَرَحَ مِثْلَهُ أَيْضًا مِنْ بَدَأَ لِيَهُودَ بِالْأَسْمَاءِ هِيَ رَافِعٌ عَنْ عُثَيْبٍ، وَاسْتَعْمَلَ
أَيْضًا مَا نَعَلَمَ مِنْ قَصْدِهِ وَجَلَّ مِنْ أَبِي سَعْدٍ، وَكَانَ أَجْرِي قَرِيبًا، عَوَّلَى فَمِنْ
أَصْحَابِ الْجَهَنِيِّ، عَمْرِي^(١١) فِيهَا مَعْنَا، فَهَذَا عَمْرٌ - صَحِيحٌ لَهُ عَنْ - لَمَّا دَعَى
نَسِيرَ أَتَحْلَقُونَ أَلَمْ خَمْسِينَ بَعْلًا مَا رَأَى مِنْهَا؟ أَيْخَلَفَتْ، وَهَالِكُ أَعْلَيْتَ
هَذِهِ أَلْفِي مِنْ تَلَفِي وَدَعَى فِيهَا سَدَّ الْمَدَّعِيَّ بِالْأَسْمَاءِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ تَلَفَتْ
لَا أَعْلَيْتَ، مِنْ لَمَّا تَلَفَتْ عَلَى مَدَّعَى عَلَيْهِ تَلَفَتْ أَمْرُ عَمْرٍ، وَالْأَعْلَيْتَ
لَمَّا تَلَفَتْ فِي ذَلِكَ عَشِيرَةً، اهـ.

(فَقَالُوا) أَيَّ عَدُوِّ الرَّجُلِ وَجَبَّحَهُ، بِمَحْضَةٍ (لَا) تَحْلَفُ، وَفِي الرَّدَائِيَّةِ
لَأَنَّهُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ نَسْهَدْ بِسَمِّ مَحْضٍ، نَالِ الْحَافِظُ فِي رَوَايَةِ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ كَيْفَ تَحْلَفُ وَلَمْ نَسْهَدْ بِسَمِّ مَرٍّ، وَفِي رَوَايَةِ حَمَّادٍ أَمْرٌ لَمْ
يَرَهُ، اهـ.

قَالَ الْمَلْجُوعِي^(١٢) هُوَ يَمْنَعُ لَا تَحْلَفُ بِمَنْ أَرَى يَكُونُ مَرَاهُ فِي الْأَيْمَانِ مَعَ
لَيْسَ قَتْلًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَتَاهَا مِنْ لَمْ لَمْ يَلْمُوا، وَلَا يَصْرُحُوا بِمُضَاهَا،
وَفِي رَوَايَةِ سَعِيدٍ عَنْ بَعْدَ بَعْدٍ سَمِيَّ ﷺ مَا قَابَ لَهُمْ أَتَحْلَقُونَ؟ قَالُوا نَمَّ
سَهْدٌ وَبِمَ مَحْضٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِأَصْحَابِ مَنْ يَنْقَسِمُوا عَلَى أَمْرٍ نَمَّ بِمَنْ لَهُمْ

(١١) مَرِي يَزِيدُ الرَّجُلُ يَزِيدُ حَذِيذًا.

(١٢) الْمَلْجُوعِي (٥٥/٧).

«أَفْتَحِيْلَ رُكْبَهُ يَوْمَئِذٍ مَا لَوْ أَنَّ بَشَرًا مِمَّنْ فِي هَذِهِ أَعْتَمَدَتْ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ وَفَتْحَتْهُ لَأَخَذْتُمُوهَا كَأَنَّمَا هِيَ كَأَنَّمَا تُحْمَلُهُ بِأَنَّهُ يُفْتَحُ الْحَدِيدَ كَهَيْئَةِ الْفُلْكِ الْمُحْمَلِ»

أَتَعْلَمُ يَا حَادِثُ أَنَّ شَيْئًا عَلَى ذَلِكَ مَا دَعَا صَاحِبَهُ يَوْمَئِذٍ وَذَلِكَ أَنَّ
الْأَيُّمَ فِي ذَلِكَ يَوْمَئِذٍ عَلَى الْإِسْلَامِ وَتَفْتَحُهَا كَأَنَّمَا تُحْمَلُهُ

بُنْتُ بِذَلِكَ مَا يَرَى حَقِيْقَةً عَلَى التَّحْقِيقِ أَنَّ بَشَرًا يَوْمَئِذٍ وَفَتْحَتْهَا
وَأَخَذَتْهَا الْأَيُّمَ عَلَى التَّحْقِيقِ عَنِهَا وَفَتْحَتْهَا كَأَنَّمَا تُحْمَلُهُ

«فَأَنَّ يَوْمَئِذٍ رَأَيْتُمُوهَا تَفْتَحُهَا» وَفَتْحَتْهَا لَأَسْتَفْهَامُ فِي السَّيْرِ
الْمُحْمَلِ وَفَتْحَتْهَا لَأَسْتَفْهَامُ وَفَتْحَتْهَا لَأَسْتَفْهَامُ فِي السَّيْرِ (لَكُمْ يَوْمَئِذٍ)
عَلَيْكُمْ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ (فَلَوْ أَنَّ) ثَلَاثَةَ مِائَتَيْ أَلْفٍ (يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ)
(يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ) (يَوْمَئِذٍ)

بَارِئُ الْفِتْنَةِ وَفِي رَأْيِهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرْطُبِيُّ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ
أَيُّ يَحْفَظُوكُمْ فِي ذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ
يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ
وَفِي ذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ

ثُمَّ قَالَ حَتَّى تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ بِسِلَاحِهِمْ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ
وَأَسْبَاحَتُهُمْ فِيهِمْ وَرَسُولُهُمْ بِالْأَسْبَاحِ لَا تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا هُوَ
الْحَقُّ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ
عَلَيْكُمْ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ
عَلَيْكُمْ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ

(قَوْلُهُ) حَتَّى يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ

عَنْهُ. ١

عنه) وفي رواية الشيخين قوداء مائة من إبل الصدقة، قال الحافظ^(١) راعى بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد بتصريح يحيى بن سعيد بقوله من صدقة، وجمع بعضهم من الرء، بنى ما حصل أن يكون اشتراء من إبل الصدقة بماء عنه، والمراد بقوله من صدقة أي بيت المال نرحم للمصالح، وأطلق عنه صدقة باعتبار الانسجام به سبحانه، لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات بين، وقد حسم بعضهم على قضاة، فحكى القاضي عياض عن بعض بعده حوار صرف أن كافة في المصالح العامة، واستند بهذه لتحديث وغيره رضى هذا، ثم زاد ما لصدقة كونها تحت أمره وحكمه، وللاحرار من حمل دية علم سورد أو غيرهم

أول أمر في الفهم، فعل بك ذلك على مقدس كرمه، وذكره ر...، وأما المصالح، ودرأ للمنفعة على سبيل نالها، ولا سيما عدد بعد الوصول إلى استيفاء الحق، ورواية من قال من عنه أصبح من زيادة من ذلك من إبل الصدقة، وقد قيل: إنها صطل، والآوى أن لا يصدق تراوي ما يمكن بهتمل أوجهها منها، فذكر ما تقدم، وراى أن يكون شلف ذلك من من صدقة يصدقه من مال الصبي، أو أن أوبياء الفيل كانوا مسحقين لصدون فأعطاهم أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلف استلافاً بهم، وأما جلالاً ليهود، اهـ

وفي المصالح، قوله من صدقة أي قطعاً عنمراع، فإن هذا العمل يسمحقون، لا أن يملأوا أو المدهى عليهم، وقد امتنعوا من الأمر وهو مكسرون بمنيتهم، فأراد النبي ﷺ قطع المنازعة أو إصلاح ذات بين، تدفع من صدقة، يحصل أن يكون من حائض ماله في بعض الأحوال عداد ذلك عنه، ويحصل أنه من بيت المال، وما يراه من أي شيء يقطع إبل الصدقة

(١) الشيخ لأبي (١٢/١٣٥)

ببر حبس اليهود حصين بمين من مسبا ب رمن فاخر إيهاء والمجمع أن
اليهود كبروا الله مختلفهم بحسب وب شيدوا ولم يخلطهم أنباء ولا معير من
كسوا به يلقه عظه فاذا الإيمان لا من ون تكون في حجب انفساء محصور
بحاكم ونم بوحد، غير دكرت هي بها كدسهم، ومن مصادق هي التمس
لنماني للقاعدة.

ثم إن أثر رباب محذبه يضا في بدن بدبه من كان، وأصل ان اليهود
ب يلبس عليهم شيء لعدم اليه وكبروا مستعدين للإيمان، إلا أن أولياء انفسول
ب يعملوها معهم، وكان ذلك من لهم، فتمسك بمنهم مساهة هؤلاء، إلا أن
اليهود بدتوا من المال شيئا ظ ميم انصه مسود إلى يزيد من ذلك، وقد
عادوا على انفسهم يوم المدمر حيث وحر سبيل عيهم فأجروا أن مسلموا
من ذلك بما بدتوا، هذه السبي لقة منهم لما علم أنه لو لم يلبس عليهم
لدمعهم، وهو الظاهر لعدم سب، وعدم مبالاة هؤلاء بالإيمان لمسلموا من غير
سبي، ولم يبرروا في حال ولا نص، بهذا حقيقه لنصه

ثم إنه بذكر اكمل فنده من عدد، من بكر الأخذ من اليهود، فربما انكر
حد كلها، وبعد ترمها حسب الدعدة لمعروا سرعد، ومن أثبت اخفص منهم
بالح قصه بذلك أحد شيء من دست، وهذا يسمى استتبه عليه أن خير إذا ذلك
ك لم منع عدد، وكان لا نروم فيه بسببه مدحد، كما يذك عليه قوله في
الرواية «فأدبروا بحرف من الله ورسول» إذا لو كانت معروحة فما انتظر إلى التحرف
، الإيمان بل كانوا هؤلاء، بحر منهم لمسلمو، بر أرعهم حبس شذوا، ولذلك
ب منع السبي بكنهه القليل هذه من اختتم، يكون القوم على سراء، فهو يولع
فيها لا حتم أول الأمر إلى العدل والعدل، وكان به حلال التصلحة، وعلى

(١٦) من فاني دلتا وعينه من حديد، بر حبه فكيو يخلطون به حصين يسا من فلتاد ومن
علمت آتاه، فدرية

فَبُذِلَتْ فِيهِمْ بِمَانَةِ يَاعِزَةَ حَتَّى أَدْخَلْتُمْ عَنْهُمْ الدَّارَ فَإِنْ سَهِّلْ لَكُمْ
رَكَصْتُمْ بِهَا رَأْفَةً خَيْرًا

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٩٤ - كِتَابِ الْأَحْكَامِ، ٢٨ - بَابِ كِتَابِ الْمَدَامِ إِلَى
عَمَاءَ رَمْسَمٍ فِي ٢٨ كِتَابِ الْقِسْمَةِ، ١ - عَمَّ الْقِسْمَةِ، حَبِيبٌ ١
قَالَ مَالِكٌ الْفَقِيرُ هُوَ الشَّرُّ

٢/١٥٢٢ - قَالَ بَخِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمِيْعٍ، عَنْ

شَيْبٍ

عَنْ فُلَا يَرُدُّ عَلَى الْخَفِيِّ مَا أُرْثِدُوا مِنْ أَدْمَكُمْ فِي الْقِسْمَةِ بِحَبِيبٍ لَمَلَاءَ لَا
السَّكَاةَ، وَهَذَا هُوَ حَلْفُ السَّكَاةِ وَلَمْ يَرَوْا بِالْمَلَاةِ وَهُمْ أَسْمَلُونَ

وَأَمَّا حَرَى أَمْرُ الْقِسْمَةِ عَلَيْهِمْ لَمَّا أَنْ الشُّرُومَ كَانُوا مَعَاهِدِينَ، وَكَانَتْ
الْقِسْمَةُ شَاعِرَةً فِي الْقِسْمَةِ عَلَى التَّحْوِيلِ فَتَاءَ، فَلَا يَرُدُّ أَمَّا لَمْ يَمِ نَبِيحٌ بَعْدَ
لَمَّا فُلُو دَلَّ سَمًا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا غَيْرَ مَقْذُورِينَ عَلَيْهِمْ أَلَيْسَ كَلَامًا سَرِيفًا

(قَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِلَيْهِمْ) أَيِ الْإِنْسَانِ ثَلَاثِينَ أَوْلِيَاءَ الْمُقْتَنُونَ (بِمَالَةٍ)
مَالَهُ كَمَالٌ يَدِيهِ (حَتَّى أَدْخَلْتُمْ) بِنَاءَ الْمُصْهَرِّ وَالْمَصِيرِ إِلَى النُّوْءِ (عَلَيْهِمْ الدَّارَ)
أَيِ الدَّارِ (مَنْ سَهِّلْ) بِسِ اسْمِ حَشْمَةٍ (لَقَدْ رَكَصْتُمْ) بِالنَّصَادِ الْمُعْجَمَةِ أَيِ
وَلَوْ بِرَحْمَتِهِ (حَتَّى مَالَهُ حَمَاءَ) وَلَا يَسْ إِسْحَاقُ هُوَ مَالُهُ مَا أَسْبَى دَارَهُ يَكْرَهُ مَالَهُ
حَمَاءَ هُوَ بَنِي وَنَا أَحْوَرَاهَا، قَالَ الْفَاجِي^(١) قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى إِعْهَارِ سَبِّ
لِلْمَدِينَةِ وَمَشَافَقَتِهِ لِلْكَثِيرِ مِنْهُ

(قَالَ مَالِكٌ الْفَقِيرُ) الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ مَعَهُ (هُوَ الْبَرُّ) كَمَا نَقَدْنَا فِي
فَرْجِ لَعَلِّ

٢٢ ٥٢٢ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمِيْعٍ) الْبُخَارِيُّ (هُوَ شَيْبٍ) مَعَهُ

«لَقَدْ هَدَى الرَّحْمَنُ إِلَيْنَا، وَكَأَبُو بَرٍّ أُجْبِهَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْبَرُ كَبْرًا، فَتَكَلَّمَ حَرْبَةً وَمُخْبَةً، فذَكَرَ شَأْنَ قَبِيلِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُحْلِفُونَ حَنِيئِينَ بِمَيْمَنَةٍ وَتُسْتَحْفِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ؟»

(ملعب عبد الرحمن) آخر شبهة (ليتكلم) مراد اللام هي جمع السخ بخلاف الرواية الأولى (المكاته) ورواه (من أعجب) الشقيق (فقال رسول الله ﷺ) كبر كبير) بصيغة الأمر مثل لحدث السابغ، وفي رواية «الكبر الكبير» بهجرة رسم وقسم الكاف وسكبين بسوحد جمع لأكبر، والنصب على الإعراء يعني كما قال يحيى بن سعيد، ليالي الكلام الأكبر، ده لرؤفاتي.

(فتكلم حويصة) وهو أكبر لثلاث (ومحبة) الذي كان مع الشهود بحبر فذكرنا شأن عبد الله بن مهمل) رجا من دته (فقال لهم رسول الله ﷺ: أتحلفون) بهجرة الاستعظام (بإله خمسين يمينا) وليس في السخ المصرية لفظ بالله (وتستحقون دم صاحبكم أو) قال دم (قائلكم) - شد من الرؤفاتي

قال النوراني المسمى بنيت حكمكم عني من تحلفون عليه، وذلك الحق أهم من أن يكون مضافاً أو دية، وقال لرؤفاتي^(١) هذا تأويل بعيد متبع، حمله عليه نصرة مشهور مذهب أنه لا يخاص بالقسم في عهد ولا خطأ، إما فيها الدية على الجاني في العهد، وعلى مالك في الخطأ، والنيادر من ذكر انهم القصاص، والتأخر إليه انحصار، ويليه انه ﷺ كئل بالقسمه رجلاً من بني نصر بن مالك، رواه أبو داود، اهـ.

والعذر للتأخير في ذلك أن لوارد في الروايات الكثيرة في هذا الباب إيجاب القود بإدعة الجب، وهذا يرجع أبو ذرود في مسنده^(٢) فباب في ترك

(١) شرح الزواجني (٤/٢١٠)

(٢) مسند أبي ذرود مع باب اليهود (١٨/٤٠)

بالحسين عليه السلام، بعد أن قال يا رسول الله، كنت قبل هذا
كافراً؟

قال يخفى ثم سئل: فكم تبصر من يسر أن يدعو الله إلى
دفعه من عبده

قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا، وأثنى سمعت
رضي الله عنه، وأثنى أجمع عليه، إلا أنه في الغالب
وحديث ابن زياد، لا يوافق، أنه ذكر في قوله، فيختلفون.

١ - طائفة (بالحسين عليه السلام) يوافقونها أنهم ما فعله ولا سموا له دليلاً

(عقلاً) كما في الصحيح، وهو توجه ما على الفقه به، بسط
بعضه لأبي داود وسوك الله كيف نقل أيمان قوم كذا؟ وفي رواية
أخرى: كذا؟ ليس بذلك اليهود، منهم من الكفر، أنهم من
أهل البيت (عليه السلام) المذكور (بالحسين) الذي قال، ورواه في الصحيح عن
صالح (بالحسين) من يسأل عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ويتبع آل
أبي طالب، في خدمته (من عبده) في الغالب السبب الكلام عليه

قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا، أهل الجماعة (والذي سمعت)
بعضه السبب (من أهل البيت) من أهل البيت (بالحسين) المذكور
(في) من الجماعة (و) هو (الذي) سمعت عليه (الجماعة) الذي يتبعهم (بعضه)
أبداً، بعد (في القديم) من ومن المصنف (في الحديث) من أهل البيت
تكون (أهل الجماعة) من أهل البيت (و) قوله (أهل البيت) من أهل
في كذا الصحيح الحديث، وفي بعضها والبصرة (أهل البيت) من المجرى (بالأيمان)
في أهل البيت (المعروف) المتأخر (في الجماعة) فيطعنون (أو)

وبعد من أهل البيت (أهل البيت) من أهل البيت (بالحسين) المذكور
وقال مالك: سمعت أبا عبد الله (في الحديث) وقال مالك: سمعت

وَأَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَخْبَرِ أَفْرَاقٍ إِنَّا أَنْ يَقُولَ الْمُقْسِمُونَ

والثوري وأصحاب الرأي الثائب يستحلف خمسون رجلاً من أهل القبلة التي وجد فيها القليل، قال الموفق^(١) لقص عمر - رضي الله عنه - بذلك، ولم يعرف له في الصحابة، مخالفاً فكان إجماعاً، هـ

قلت والروايات المرفوعة في ذلك منخفضة، فقد أخرج أبو داود عن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار أن النبي ﷺ قال ليهود وهذا بهم يستحلف منكم خمسون رجلاً فأبوا، الحديث، وقت الحافظ في الدراية هنا إسناده صحيح، وليس بمرسلاً كما زعم بعضهم.

وقال أيضاً في «الفتح»^(٢) قال عمار، ذهب من قال بأثنية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين (إلا الشامي وأحمد، فعلا يقولان جمهوراً بدأ بأيمان المدعى، وردّها إلى أبوا على المدعى عليهم، وقال يكره أهل الكوفة، وكثير من أهل البصرة، ويحلف أهل المدينة، والأوراشي، فكانوا يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يميناً ما قلده ولا علمنا من قطع، لأن حكموا برزاً، وإن قصصه قسامتهم عن عبد الله أن تكونوا حلف المدعى على رجل واحد، وتستحقوا، فإن قصص قسامتهم فادّه^(٣) له، وقال حسان انبي من فقهاء البصرة. ثم بدأ بالمدعى عليهم بالأيمان، من حكموا فلا شيء عليهم، وقال الكوفيون: إنما حلفوا وحيث عندهم الدية وجاءت دية عن عمر، وانقصوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يثبت بها شبهة، يأتي بطلانها فريضة.

(وإن القسامة لا تجب) أي لا تثبت تولي الدم علينا (إلا بقصد المريق) ثم نسرعاً يقال (إن) بحرف المصنف (أن يقول المقتول) قبل موته وقد قارب

(١) «السنن» (١٢/٢٠٣).

(٢) فتح الباري (١٣/٢٣٦).

(٣) مكنا في فتح الباري.

أَوْ يَأْتِي وَلَا يَدْعُو بِنُورٍ ..

فلان، فليس ذلك مرجح بدمعة ما لم يكن ليرث، وقد مر أكثر أهل القسمة منهم ثوري والأبي عبي وأصحاب الثوري، وكان مائداً وطلب هو ثور؛ لأن قيل سي إسرائيل كان قتلني فلان فكان حصة، وروي عن إسرائيل عن عبد الملك بن مرون

«لما أتوا قوم بني فلان ابن يعقوب الذي به هراهم لأدعي قوم دمه رجلاً وأموالهم ولأنه يدعي حصة قلم يقل قوله، كما هو من يصب، ولأنه حصم قلم يكن دعواه من كثر يري، ولما قيل سي إسرائيل قد حصة قية، وقية لا لسانه فيه، ولأن فلان كان من فبات الله ومعه اثنتان من موسى عنه السلام، حيث أحياه الله تعالى بعد موته، وأنطقه بحدته بما أعطاه الله، ولم يكن الله يبعثه بالكذب بخلاف الحق، ولا سئل إني مثلاً هذا اليوم، ثم ذلك في تزوية المتعصب، فلا يجوز بعدها إني بهمة الثوري، اهـ

وقد أحاطت في «الفتح»^١ في النصوص السبعة الآية من تصوير كوث الأول أن يقول المبرهن يعني عند فلان وما سبه بسب، ولو لم يكن به أثر في حرج، فإن ذلك يوجب القسمة عند مالك وإسحاق ولم يكن به حرجهما، والشرط بعهر المالكية لأثر والجرح، واحتج مالك بمضمون من إسوانيل، ونعمت بصفاء أدلته من وقد مالق ابن حزم في رأيه ذلك واحتجوا بأن المال يطلب حصة سائر، فتشترى أئمة، فهو لم يعمل بقوله النضرية لأدى ذلك إلى إهدار دمه، ولأنها حصة ينحصر فيها اجتناب الكذب، ويروى فيها من البر والنفوس، وقد يصب يئاني في حال المحتصر، اهـ

(أو يأتي ولأن الله، أي يهيئ لهم حق التولية في أحد بدل الدم (بلون) محتج كلام آخر، صلبه فريه من توقع في القلب صلب الملعون، مأخوذ من ثور الماء كثره، كذا في حاشي «التهذيب»

(١) فتح الباري (١٢/ ١٣٦)

من بيته . وإن لم تكن قاضية على النبي يدعى عليه السلام . . .

وهو المصنف بقوله (من بيته) أي حقه . هنا هو الظاهر . وما في
سبح يهتبه بقله من بيته ليس حوجه (وإن لم تكن قاضية على . . .) أي يدعى
عنه السلام) قال الأريدي " بيان لقوماء وإقواء للمعلاء . . . هل تلك القوم علم
ما في جميع أساليب الهندية بإحصائية من المذهب والسرور . . . وأنه لم يكن
وصلية وديعة خلد في ساحة الترتيبات التي لفظ . . . وإن لم يكن
بأن يوصيه كان القوم للمحال . وكان أحسن عسى . . . أنى عنه أن يوصيه
بم قال الأريدي القوم إليه بوضوحه . . .

في الحافظ في المصنف " بعد من حكي اختلاف الفقهاء في . . .
المراد . . . عن عبيد . . . وأنعموا عليهم . . . لا يجب سجد
دعوى لا . . . حتى يتركوا ما شئهم حسب على الله . . . وحسنوا في
تصوير المسألة على سعة الوجه . . .

الأولى . . . يقول المصنف . . . بعد فلا . . . وقد حارب . . . به فأنشأ
بنيته . . . بقل . . .

والنبي . . . يشهد من لا يكفر بالكتاب جهادته كالواحد . . .
عدول . . . المذكور . . . وفيها الشافعي . . .

الأدلة . . . بهتة حلالا بالكتاب . . . ثم يعيش بقله ألقا . . . ثم صوب منه
غير لعدم إجماع . . . المذكور . . . حيث فيه التماسه . . . وقال الشافعي . . .
لخصائص تلك المسألة

الرابعة . . . أن يوجد مقبول وخيل أو ما يوصف به . . . بهتة آلة . . .
ثم . . . ولا . . . فشرح فيه التماسه . . . ذلك (الشافعي) . . .
به أن يترك جماعة من قبل

للقسامة أو يعتقل طائفة ، فيؤخذ بهن في دفع القسامة عند
 جمهورهم ، وفي رواية عن مالك بن نويرة أن ما بالطنجة التي ليس هو منها إلا
 أن كان من غيرهما فملأ الطائفة

القسامة المقتول في البرية مني كما وقع ليدان وأخذ حبيته رضي الله
 عنه - يد قتل هي أخو ظا منهم ثم من المشركين

فأخذ من طائفة^(١) حلف علي وعنه - مني الله عليهم - علي يجب حبيته
 في باب الطائفة أو لا؟ والملاحون د استجاب

وقال أحسن حبيته علي جميع من حصر ، وقال الشافعي ومن سجنه - إنه
 يقال نذبه ادع علي من شئت ، حلف قال حبيب استحب^(٢) والذي ، وإن
 نكثت حلف لم يفسد عليه من نص ، وسقطت بمطانيه ، وقال مالك دعد
 قدر

القسامة: أن يؤخذ قتل في دية أو فدية فهذا يوجب القسامة عند
 الثوري والأبرارعي وأبي حنيفة وأبيهم ، ولا يوجب القسامة عند سوى هذه
 لصرو ، بشرطها عندهم ، لا لحبيته أن يوجد بالعقل نية ، وقال يارد لا
 يحري القسامة إلا في الجسد من أمن مدينة أو قرية كبيرة ، وهم أهلاء
 للمقتول ، وقال الجمهور أنه لا قسامة فيه ، بل هو مدبر ، لأنه قد يقتل - ويقتل
 عن الأهلة ليعمروا - وبه قال الشافعي وهو رد به عن أحمد إلا أن يكون في
 مثل القصة التي هي حديث ثابت ، فأنه فيها لقسامة لوجود المدلوه ، ولم ير
 احتجة من واقعهم لكونا يوجب القسامة إلا عند الضرورة ، انتهى

(١) انظر فتح الباري ١/١٢٦، ١/١٢٨

(٢) مكنا في الأصل وفي قوله: "قال" روي ١/ ٣٥١ والطاهر مستحضره بصيغة
 المصطلح

للصالحين أن يقتلوا قتلاءه فموقوف عن قتل من إجماعه ، فالثلوث على
 لأخره ، فإن كانوا بحيث لا تغل سهام بعضهم بعضاً ، فالثلوث من طاعة
 بقتل ، وهذا مذهب الشافعي ، وروى عن أحمد أن غل الفل من يدبي
 بمرعوم إلا أن يدعو على واحد بعينه ، وهذا قول مالك ، ودل من أبي موسى
 عن أنس بن مالك ، لأنه بمنزلة أنه مات من غل أصحابه

السادس - أن يشهد بالحق عبيد ومساكين ، فهذا فيه عن أحمد ورواه
 إجماعهم ، أنه يوجب لأنه يغلب على نظر صدق المدعي في دعواه ، فله
 بعباده ، الدب ليس مطلوباً لأنها شهادة مردودة ، فلم تكن لو كانت
 كذا

لأن شاهد به فتوى أو حبيبان ، فهل يكون ثبوتاً على وجهي إجماعهم ،
 ليس هو ، لأنه لا يعلق بإدعاء حكمه ، فلا يثبت الثلوث به ، فشهد
 الأصحاب ، شحاس ، وقتني يشهد بثلوث ، لأنها شهادة على غير الظن
 صدق المدعي ، فثبت شهادة النساء والعبيد ، وقول الصالحين مصر في الإذن في
 دخول ديار ، وقول الهبة وسوها ، وهذا مذهب الشافعي

وسبعة ، يجزيه الصديق عن غير ثلاث يظن لإيهم التواطؤ على الكذب ،
 فثبت أنه حرره بعد ذكر عن أحمد أنها مات ، لأنها بحسب على نظر صدق
 المدعي شبهة العداوة ، وروى أن هذا ليس بثلوث ، وهو ظاهر كلامه في
 لإمام أحمد في الذي قيل في الرحمة ، لأن الموث إما يثبت بانه دارة نصيبه
 (صدري انقبيل بجمهور ، ولا يجوز القياس ، لأن الحكم ثبت بالنظر ولا
 يجوز أن يكون التظن ، لأنه يفتقر في انعقده والقياس الساوي بين الأصل
 ومرع في مقتضى ، ولا سمن إن يفتقر الساوي بين التظن مع كثرة
 الإختلافات ، فمدعى هذه الرواية حكم هذه المصير حكمه ، ما لا
 يوثق فيه ، وبني من شرط الموث أن يكون عاقل متين آخر ، وهذا هو مالك

بہارِ بدیعہ اقصیٰ سے نقل شدہ ہے، اور علی بن ابی طالب سے روایت ہے۔
 اقصیٰ سے نقل کیا گیا ہے۔

و "ن" طلب سے ہے ، جملات میں ضم سے ہے ۔

[illegible]

سیدنی ولاد ایلم علی - سیدنی ایلم جانلی - سیدنی ایلم حسن - سیدنی ایلم احمد
 سیدنی ایلم علی احمد - سیدنی ایلم حسن احمد - سیدنی ایلم احمد احمد

[illegible]

وَعَرَفَ مَا فِيهَا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ فِي حُلَّةٍ مِنْ ثِيَابِ
مَدِينَةِ الْإِسْلَامِ - مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

فهل؟ منكم من اراد ان يوجه الي (الهيئة للمدعين القضاة)
او من غير الهيئة (على من ادعوه) سيد تجميع في التجميع واحد
منهم او من الهيئة) منكم من (ولا تذهب المسألة عظمتها
في ان لا يتركها على الهيئة) منكم من (لا)

(فأشرفت وطلعت بي في يوم من أيامي إلى المسجد
بالإمام ع (عليه السلام) لا اعتلال فيها) ثم قال: «(علما) بالشيعة
سنة ١٠٢٥ هـ الذي لم يزل عليه محمد بن الحسين باكر سنة ١٠٣٠ هـ»

بِالْأَمْنَةِ بِنَافِثَةٍ أَوْ فِي مَذْمُومٍ وَبِغَيْرِ يَدْعُوَةٍ فِي الْأَعْمَدِ وَالْحَطَمِ
 قَالَ سَائِدٌ ١٠٠ ر ر وَنَافِثَةٌ الْخَارِجِيُّ فِي قَتْلِ
 صَاحِبِهِمُ الَّذِي قُتِلَ بِغَيْرِ

حُلَاةٍ أَوْ عِلْتَاءٍ ثُمَّ أَوْضَحَ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي يُشَارُ إِلَيْهِ أَيْلًا شَوْهَ وَمَلِكٍ
 الْمُسَمَّى بِقَوْلِهِ "أَوِ الْغَيْثِيْنَ" بِصَدَقَةِ الْمَعْبُودِ مِنْ لَدُنْهِ بِغَيْرِ أَنْ يَكُنْ يَدْعُوَهُمْ
 (بِالْقَصَاصَةِ) أَيْ بِالْأَمْنَةِ (هَمَّ أَهْلُ الْأَمْنِ) خَيْرٌ مِنْهُ وَبِغَيْرِ يَدْعُوَةٍ أَوْ يَدْعُوَةٍ لِلدَّمِ

وَقَرَأَهُمْ قَوْلُهُ (وَالَّذِينَ يَدْعُوْنَ) أَيْ لَا يَدْعُوْنَ (فِي الْقَعْدِ وَالْخَطَا) يَتَنَبَّهُ
 كَمَا يَدْعُوُهُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ فِي قَتْلِ الْغَيْثِيَّ قَالَ الْفَرَوَاقِيُّ "وَأَعَدَّ ذَلِكَ
 وَنَافِثَةٌ حَرْفٌ لِيُرِيدَهُ قَوْلُهُ فِي الْمَعْدِ وَبِغَيْرِ يَدْعُوَةٍ (قَالَ مَالِكٌ)
 فِي الْأَسْبَلَةِ عَلَى سِجْنِهِ فِي يَدَيْهِ لِمَدْعُونٍ بِالْقَصَاصَةِ (أَوْ قَدْ بَعَثَهُ) مِنْ الْبَيْتِ فِي
 دَمِ (وَبِغَيْرِ يَدْعُوَةٍ) صَدَقَ بِغَيْرِ يَدْعُوَةٍ بَشَتْ عَلَى مِنَ الْأَرْضِ وَالْمَرْءُ
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَسُورَةُ وَمُحِبُّهُ أَحَدٌ مِنْهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ مِنْ قِيَامِ (فِي قَتْلِ
 صَاحِبِهِمْ) أَيْ عَدُوَّهُ (الَّذِي قُتِلَ) سَائِدٌ بِغَيْرِ (بِغَيْرِ) وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ
 خِلَافَ الْأَمْنَةِ فِي ذَلِكَ مَعْنَاهُ

وَتَقَدَّمَ أَيْضًا جَوَابُ الْمَعْنَى عَنْ قَوْلِهِ بَحْرِيْنِ أَنَّ الْفَرَوَاقِيَّ فِي ذَلِكَ
 مَحْبُوعُهُ وَقَدْ أُخْرِجَ أَبُو دَاوُدَ "عَنْ رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ أَنَّ أَسْبِيَّ بْنَ كَعْبٍ قَالَ
 لِبَعْضِهِمْ وَيْلَهُ يَهْمُ أَنْ يَخْلَفَ مِنْكُمْ عَمَلُهُمْ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ أَخْرَجَ إِفْرًا
 عَنْ هَذَا الْقَوْمِ مِنْ بَحْرِيْنِ أَيْ دَابَّ وَهُوَ مِنْ بَحْرِيْنِ كَأَنَّ الْإِنْسَانَ وَلَكِنْ سَهَلًا
 أَوْ هَمًّا قَالَ رَسُولُهُ "يَلِيقُ بِمَنْ يَخْلَفُ عَنْهُ مَا لَا عِلْمَ لَكُمْ بِهِ" الْحَدِيثُ وَبِغَيْرِ
 بِحَالِهِ تَحْدِثُ الْمَشْهُورُ بِمَجْمَعِ عِيَةِ الْمَعْبُودِ بِإِجْمَاعِ قَائِمِهِ عَلَى الْمَدْعُوِّ
 وَالْحَصَى عَنِ مَنْ أَنْكَرَ

(١) نسخة في نسخة (١٥٢٢)

(٢) نسخة في نسخة (١٥٢٢)

لَنْ مَالِكَ قَاتٍ خَلَفَ الْمُدْعُوَ اسْتَحْقُوا دَمَ صَاحِبِهِمْ وَلَتَلُو
مِنْ حِفْوَ عَلَيْهِ وَلَا يُقْبَلُ فِي انْتِصَافَةٍ إِلَّا وَاحِدٌ لَا يَمُتُّ فِيهِ
لَنْ يَخْلُفَ مَنْ وَلَاةِ الْقَدَمِ حَفْوَ رَحَلًا عَفْسٍ يَوْمًا

أما مالك فإن خلف المدعوى على قتل السيد (استحقوا دم صاحبهم) أي بدأ دم المدعوى، فمر قوله استحقوا بقوله (وقتلوا من خلفه عليه) به لئله ههنا، ونقدم في أول الباب في حديث سهل بحث قوله **لَتَلُو** واستحقوا دم صاحبكم، واختلاف الأئمة في ذلك من أن أصحاب المرد مذهب مالك وحمد ومن ذهبهم، وتشتهر من مذهب الشافعي ومن وافقه في ذلك يذهب إليه عظم لا انتصاص (ولا يقبل) بساء المحجول (هي انتصافه في عرى أحمد (إلا واحد) خطه، وأما بقوله (لا يقبل فيها التلوا) بواحد

يعني أنه لا ينفك أخلاقه من تعصبه في حادثة سهل، ونقد هذا ما قاله بعض من أنه لا يختلف المتعصب أنه لا يحق الانتصاف أكثر من حادثة واحدة وبهذه فإن مالك وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم بسبعين في الأمر بجماعة إلى آخر ما تقدم من كلامه

والحال أن رشد^(١) اختلف الذين أوجروا المرد بالصفاء هل يصر بأكثر من واحد؟ فقال مالك لا تكون الفسامة إلا على واحد وبه كان أحمد، وقال شيبان باسم من أصحابه، ويقبل منه واحد يمينه الأولياء، وهو ضعيف، وقال أمير المؤمنين رضي الله عنه كل من قسم عليه حلق انتهى.

(يخلف) بباء الفاعل أي ولاية القدم أي المدعوى به (خمسون رجلاً) دعوى بخلف، وغوهم ذكرنا شرط في دعوى حلف اتعمد دون الخطأ عند إمام مالك كما تقدم في أول الباب في اختلاف الأئمة في ذلك (تخصيص بباء) كل عند بعباً وحلفاً

(١) أي به المستشهد (١/١٢٩)

قال النبي ^(١) يحسن أن يرد أنه إن كان امرأة أكثر من حبيب حلفت
 بهم خمسون، فكون من شحضر، ويحسن أن يرد به حلفت من هذا الحس
 خمسون، فتكون من الحس، فلما كان بلاء الدم حلفت فلا خلاف أنه
 جميعهم حلفت، وإن كان أكثر من خمسين، فقد حلفت انفاصي أو محمد في
 ذلك رواه ابن أبي شيبة، يحلف بهم خمسون رجلاً حبيباً، والرواية
 أنه حلفت جميعهم، وقال النعمان وأشبه وعبد الملك إن كان أكثر من
 خمسين رجم في العقد سواء جلس عليهم أم يحلف منهم إلا خمسة، رجم
 المشهور من الحلف في كتب المعارية مع المالكية

ورجاء اضطروا إذا كانوا خمسين، وأرادوا أن يحلف بهم رجالاً خمسين
 بيتاً، في المحرمية من عبد الملك لا يجرئهم ذلك، وهو كالحكم، ويذهب
 من الحاسم أن ذلك يجرئ ويذهب عما بقي، قال محمد وروى من الحاسم
 سبعة، لأن أهل البيت يجرئ أيمان بعضهم عن بعض، انتهى محقق
 منهم في أول الكتاب ما قال القدير ^(٢) أنه حلف في الحس من رجم
 ثلاثين، ونور على غير المبررات كنت مع ابن، فحلفت بعده عشر وهم ثلاثة
 وثلاثون، ولا يحلف في الحسد أقل من رجلين عصبة من النسب، سواء رجم
 أم لا، روجع الأيمان على مخرج قدم، فإن ردوا على حبيب آخر منهم
 حلفت، لأن المرأة خلاصة القسافة، انتهى

وفي «المحلى» قال القاضي لا يحلف بهم إلا ثمانية، ونور
 حمير على ثورته انتهى أنه أكثر حسب الإجماع، وخبر الكشي لو كان ثلاثة
 مثلاً حلفت كل واحد منهم حلفه عشرة انتهى

وتقدم في أول كتاب من كتابه الموقوف، أن للإمام أحمد في ذلك
 رواه ابن أبي شيبة، يحلف من العصبة الثوارت، وغير الثوارت خمسون رجلاً،

(١) دكتور (١٩٨٠)

(٢) شرح النكح (٢٨٢/٢٨٣)

عن ابن عبد ربه أو بكل بعضهم روى لأبيهم عليهم، إلا أن سكن
 أحد من أولاد السعوى، ولأه لدم، يدين بجور لهم العقر عة فإن
 بكل أحد من أولئك فلا سبل من دم د، بكل أحد منهم

وقال لا يبعد إلا قوله ١٠٠٠ ع من نوبة حسب مورثته، وهو اختيار
 المحرقي، وهذا الساعي يوسى هذا كنه في الأسماء لثلاثة رضي الله
 عنهم، أما عند النحوي فلا دخل للأسماء في نفسه، بل الأسماء على أهل
 السلطة التي وجد فيها القبح كد تقدم

(أول من عليهم) أي عدد الأول، عن حمصين (أو بكل بعضهم) عن
 حمصين (روى) يوسى، المحضون، لأهلهم عليهم، أي عسى أموحونين في صورة
 نقله، وعسى النحويين في صورة كتبه

قول الساعي^(١) يوسى د كل عند المفسر من أممه أو بكل حمصين
 فإن كذا، أكثر من شيء، فكيف بعضهم د مورو لولي، فإن من عسى مع أولي
 برد عليهم الأفعال حتى يسيروا خمسين يمينا، فلا يطقن اسمهم يتكول بعض
 محبين مع عفا، أنواب أو الأول، عن أمهم بدم بالمطالبة، وإن بكل أولي
 هم يكن للمعنيين انضمام لا المطالبة باند، وكشفه أو كان لأولياء جماعة
 بكل واحد منهم لم يكن حرمانا لنامة في سبهم من العقوبة انتهى

(إلا أن بكل أحد من أولاد السعوى، أي أولاد القلم، بالجر يد، من ولا
 السعوى (القبلى) أي من أولاد الأبر (بحذر بهم العقر عة) أي عن لدم (أوكل
 بكل) أي أنك عن السعي (أحد من أولئك) ١٠٠٠ هم عن العقر (فلا سبل) ولا
 عن فائقين (إلى الدم) أي في انصاف من مشهور من المذنب، كما تقدم عن
 لياجي مرسا، فلا ص حسب السعي، يوسى، من دم أي من انصاف (إذا بكل
 أحد منهم) أي من الأولياء كبر، مأكل، عار من دشد^(٢)، لا يخطبه عند مالك

(١) الساعي (١٥٢٦١)

(٢) عمدة السجدة (١٥٢٦/٢)

قال يحيى: قال مالك: وَإِنَّمَا تَزِدُّ الْإِيمَانَ عَلَى مَنْ نَبِيٍّ مِنْهُمْ
إِذَا بَكَى أَحَدٌ بِمَنْ لَا يَحُورُ لَهُ عَقْوٌ.

أقل من أنس في الدم ويحذف الواحد في الخطأ، وإن بكل عنه أحد من ولاء
الدم، مطلق القود، وصحب للدية في حق من لم يكل، أعني حظه منها، ولأن
الرهري أن لكل منهم أحد، مطلق الدية في حق الجميع، انتهى.

وفي «المحلى»: وأما عند الشافعي فلأنما يجب بحلفهم إمامة لا
القصاص، فإن بكل أحدهم حلف الآخر خمسون وأخذ حصته، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(١) لا ير قدامة: الثالث من شروط ثبوت القسامة
انفاق الأولياء على المحرق، فإن كذب بعضهم يحضاً فقال أحدهم قتله هذا،
وقال الآخر لم يقتله هذا، أو قال: بل قتله هذا الآخر، لم تثبت القسامة،
بعض عليه أحمد، سواء كان الشكيب عدلاً أو ظالماً، وهي الشافعي أن القسامة
لا تبطل بشكيب القاصي، فأما إذا لم يكفبه، ولم يوافققه، مثل أن قال
أحدهم: قتله هذا، وقال الآخر: لا أعلم قاتله، فظاهر قول المصنف أن
القسامة لا تثبت، وهو ظاهر كلام الحرقي لانسراط ادعاء الأولياء على واحد،
وهذا قول ثالث.

وكذلك إن كان أحد الوليين حانيا فادعى الحاضر دون الغائب أو ادعى
جميعاً على واحد، ونكل أحدهما عن الإيمان لم يثبت القتل في فليس قول
الحرقي، ومقتضى قول أبي بكر والشافعي ثبوت القسامة، وكذلك ملحق
الشافعي، لأن أحدهما لم يكذب الآخر فلم تبطل القسامة، انتهى.

(قال مالك: وَإِنَّمَا تَزِدُّ) يناء المجهول (الإيمان على من هي منهم) أي من
الموجودين أو من الحائذين كما تقدم من الصورين (إفكاً لكل) عن نبيين (أحد
عني لا يحور له عفو) كما تقدم في القول السابق كروه تثبتاً وبرهناً، قال
صاحب «المحلى» وهم غير الودعة من حشرة المقتول.

١١١

نجر على أكثر من واحد، فحده حد واحد، وإن كان من واحد،
 لأحد وشبه المبدأ، فظاهر كلام حري، لا وجه في ذلك لأن إقسامه
 من شرطها، موثوق به، وبعبارة المأثور في بعض النسخ لا هي بخلافه، قال غيره
 من أصحابنا، فيه خصاصة، وهو يوافق ما ذهبنا إليه لأن الدليل لا يخص بالعبارة
 عدمه، بل على هذا يجوز انه يقر على جماعه، فإن ادعى على جماعه، لم يترك
 واحد منهم محسب بميثاقه، وإن يخص واحداً، فهو الأيمان بينهم بالخصص
 كقسمها بين المدعى، إلا أنه قد ورد في بعض النسخ، لأن الآية على ما
 ساورة فيها، وإشافي مولد ك (١) حد

والوجه في القول قوله **يَلْزَمُ** أترككم يهود خمس بميثاقه وفي عقد
 فيحلفون لكم له - يميناً، لأنهم أحاد، فمدعيهم في خصاصة، فتفط
 لأحد على عندهم، وقد رأيت بعض النسخ، أنه مدعى عليهم محسب وحلاً
 خمس بميثاقه، فإن لم يسمع حسيب، فأت على من حلف عليه حتى يكفل
 حسيب بميثاقه، فإن لم يجرده حد لا لمدعى عليه حلف، بل حلف حسيب
 بميثاقه **يَلْزَمُ** أترككم يهود خمس بميثاقه

ولنا، أنه قد ينادى برئ بها كل واحد من نفسه من القتل، فكان على كل
 واحد محسب، كما لو كان على كل واحد واحد قبل، ولأنه لا يرئ المدعى
 عليه جازال الاثرائ الا ما يبره حلف المدعى، لأن كل واحد منهم بخلاف
 على سب ما حلف عليه من حلفه، بخلاف ما ذهبنا إليه، فإن يمانه على شيء
 واحد انتهى

وفي المأثور، وإن أبر حلفه، في ذلك لا يحلف مدعوه
 إنما يحلف المدعى عليهم، فإن لم يكن له من حلفه، كروا الأيمان عليهم

(١) وفي بعض النسخ (الآية كما تقدم) (١)

قَالَ يَخِي عَال مَبَكْ وَشَا فَرَق بِيَرِ الْمَسَامَةِ فِي الْقَدَمِ،
وَالْإِيمَانُ فِي الْحَقُوقِ. أَنَّ لَرَجُلٍ إِذَا دَابِرَ لَرَجُلٍ اسْتَبَيَتْ عَلَيْهِ فِي
حَقِّهِ وَأَنَّ لَرَجُلٍ إِذَا أَرَادَ قَتْلَ اسْرَجَسِ سَمَ بِقَتْلِهِ فِي حَمَاقِهِ مِنْ
إِنْسَانٍ. وَشَا يَلْتَمِسُ اسْحَرَهُ قَالَ هُوَ سَمَ يَكْفِي انْقِسَامَهُ إِلَّا فِيهَا
نَقَبٌ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَلَوْ خُصَّ بِهِ كَمَا يَعْمَلُ فِي الْحَقُوقِ، هَلَكْتَ
إِنْدُمَا، وَاسْحَرَا

حتى يتم خمسين؛ لما روي أنه عمر رضي الله عنه لما قصص في القسامة
دأبى إليه تسعة وأربعون رجلاً، فكرر البعس على رجل منهم حتى سمع
خمسون، ثم قضى بالدية (عن شريح وشعبي مثل ذلك، كنا في القاهلية،
وروي ذلك ابن أبي شيبة عن عمر - رضي الله عنه - والشعبي، وروي
عبد الرواق عن شريح، انتهى

(قال مالك. وإنما فرق) بين المحبوس (بين القسامة في قلعه) في الإكراه
فيها حتى لا يمان وحملها خمسين (والإيمان في الحقوق) إذ أمير الحكم فيها
أولاً عنى البينة وإن لم يوجد فعلى يمين يمدح عليه (أن الرجل إذا حلب) أي
أراد أن يعامل (الرجل) الآخر بالدين (سئبت عنه، أي على الرجل الآخر (في
حقه) - لا تشهدا عليه أو الرهن والكمي وغيره - (وإن الرجل إذا أريد قتل الرجل)
الآخر (سم يقتله في جماعة من الناس) لا يحسنه ولا يشهدوا عليه (وإنما
ملفوس) أي يطلب (المخلوق) من الناس حتى لا يراه أحد

(قال مالك (قلو لم يكن بمسامه) 'بمس' (إلا فيما شئت فيه البينة)
كالحقوق (ولو عني فيها) أي في مسماه (كما يعمل) بناءً على مجهول (في
الحقوق) من الإشهاد وغيره عصف نفسه على قتله قلو لم تكرر انقسامه
(هلكت) أي ضاعت (الدماء) الكيفية حيث لا توجد الكيفية، ومن اجترأ على
القتل جحد حتى أنه جترأ على ضعف الكذب (واجترأ) بالهجر في آخره أي

سأس عندها إذا عرفوا، ومن أياها، ولكن إنما جعل القسم في
 زلّة المقتول، فيمّن به يثبت ناس من الدم ويحضر القاتل
 لا يؤخذ في مثل ذلك بدون سفير

قال بخفي وقد كان مالك في يقوم بكونهم أئمة

أمرع (القس عليه) أي على يد (أن عرفوا) أن (لقتله قها) أئمة
 «الحقوق بالنسب وغيرها (ولكن إنما جعلت) من (المقتول) (القسم إلى ولا)
 المقتول بكونه في (الولا) بها أي بالأسباب (بها) أي في القسم بكذا
 بالسلف، فإن تكلموا دعت على الدم من عنه ومن معه (ليكتب ناس من الدم،
 وليحضر القاتل لا يؤخذ في مثل ذلك بدون المقتول، لا يقول دعي عنه، فلا دور
 يقول أئمة وأئمة

قال صاحب^(١) وهذا على يد (أن عرفوا) بين القسامة وأيمان الحقوق
 أو لرجل إذا استظهر له به بوثائق وشبهه فإذا ترك ذلك من نصيبه
 له، وأما (أئمة) فإنه يلتزم قائمه به جميع الحقوق، وحيث جهل من يراه فكيف
 يستظهر بأهل القسامة، ولا علم عند أهل القسامة بذلك، فلا يحكم الاستظهار
 بالقبيلة، ولو لم ينصرف^(٢) إلا بيب، من نصرة، (استبح من صاحبه وسكاته،
 وإن جرح به، وعلم عليه عيب فثبت جرحه دعي عنه فلا سؤرا في
 القسامة، وسحق الأيمان إلى ولاته، ومن لم يرد إنما يعود إلى قبول قول
 المدعي دعي عنه فلا دور، وبه قوله في عدة حقه فذاير

ويحتمل عظمي وجهاً آخر من القول، وهو أن قول المدعي دعي عنه
 فلا إنما يشهد له به لأنه إما يستحق ذلك بعد موته، فربما يشهد لولائه
 وهو القاتل في عدة فلا دور شاهد نفسه، عندك لم يبق حوله.

(قال مالك في القوم يكون لهم القدر) باليد ونحوه في النسخ الجديدة

(١) المصنف (١٥٧٢)

(٢) أي أمر القسامة له، دعي

قَالَ وَأَتَمَّاسَةً نَصِيرًا إِلَى عَصَةِ الْغُفَّارِ، وَغَبَّ وَلَاؤُهُ بِهِمْ
لِيَهَيَّيَ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ

وَأَنَّ مِنْهُمْ يَمْسُحُ فِي أَمَانَةٍ مِنْ مَنٍّ مِنْ عَصَةِ الْغُفَّارِ وَ يَكُونُ عَلَى كُلِّ
وَحِيدٍ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
يَسْتَعِينُ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
يَقُولُ: بَعْدَ بَيْتِهِمْ فِي الْخَاتَمِ ثُمَّ لَتَالَهُ وَلَا يَكُونُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ فِي بَيْتِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ

وَقَالَ الدَّرَدِيُّ " قَالَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ مِنْ بَيْتِهِ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ
يَسْتَعِينُ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
يَقُولُ: بَعْدَ بَيْتِهِمْ فِي الْخَاتَمِ ثُمَّ لَتَالَهُ وَلَا يَكُونُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ فِي بَيْتِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ

وَيَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدَّرَدِيَّ كَانَ يَكُونُ عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ مِنْ بَيْتِهِ
بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
يَقُولُ: بَعْدَ بَيْتِهِمْ فِي الْخَاتَمِ ثُمَّ لَتَالَهُ وَلَا يَكُونُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ فِي بَيْتِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ

أَقَالَ عَالِكُ (وَالْفُصْلَةُ نَصِيرًا) أَي: حَاجَ (إِلَى عَصَةِ الْغُفَّارِ) وَدَرَسَ مِنْهُ
وَهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ (وَلَاؤُهُ أَيْ عُلُوُّ طَلَبِ أَرَادَ
(وَأَتَمَّاسَةً بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ) أَيْ لَتَالَهُ (بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ) أَيْ لَتَالَهُ
فِي أَوَّلِ بَيْتِهِمْ فِي الْخَاتَمِ ثُمَّ لَتَالَهُ وَلَا يَكُونُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ فِي بَيْتِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ وَالَّذِي يُقْتَلُ بِمَسَامِهِمْ وَكَانُوا بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَسْمُومٍ عَلَيْهِ

وإن لم يكن للمقتول ولأهله نساء، فليس للنساء في قتل المعتد
مسألة ولا عتق

قال يحيى: قال مالك، في رجل قتل عبداً، ثم إذا قام
عصبة المقتول أو ماله، فليس له أن يعتق ويخرج دم صاحبه،
فذلك نعم

قال مالك: وإن أريد العتق، فلا بأس به.

سئل: لو دعتهم ذكراً، أو أنثى في العتق، مخاضاً، وله فلان أمة ثور،
وابن المتمر، ثور.

(فإن لم يكن للمقتول ولا) أي من له عتقه يوم (ألا النساء) وليس في
أصح حديثه عتق إلا، ولما علم أنه سدر من بحسب (القبيل للنساء) في قتل
المعتد مسألة ولا عتق.

قال ابن أبي شيبة: يريد به يوم لا لأرباء من الرجال ومن له تعصيب،
وأما من لا تعصيب له من الرجال، فمخرجهم من مسألة لهم، وإذا كان القليل م
فإن كانت معه أو أمته أو ولد، فليس له أن يعتق، ومن شهد شاهد
عقل بقتله عبداً، وقال: دمي عند فلان، ثم مكى له عصبه، وكان من الأعراب
نساء أو نحوه، له ذلة لا مسألة فيه، بحيث سألهم عن المسألة، وقوله: ليس
بمسألة، فهو، يريد عتق نفسه، وأما بعد مسألة إذا أقيم تعصبه، فقد كان
ماتت في حق نساء وقام الله له عصبه، وحل العصبية وهم مالك نساء، حتى
يراد القود أو من مسألة، لأن (الدم) به، والله أوجب نصاً، انتهى.

(قال مالك في الرجل يقتل) نساء، بدخل أو له سمور (عمداً) أي إذا قام
عصبة المقتول أو ماله، (فليس له أن يعتق ويخرج دم صاحبه) أي يفتق العتق
(ومسحوق) سلفاً (دم صاحبه)، فذلك، لهم مال مالك، وإن أريد العتق أو

يَقْتُلُونَ عَنْهُ، فَلَيْسَ بِكَ تَهْلُكُ الْعَصَةِ وَأَمَّا أُولَى بِدِيكَ يَنْهَى،
لَا تَهْمُ فَمِنْ أَهْلِهِ اسْتَحَقُّوا الْقَتْلَ وَحَلَقُوا عَلَيْهِ

هَذَا مَالِكٌ وَإِنْ عَصَتْ الْعَصَةُ أَوْ أَمَّا أُولَى بِدِيكَ يَنْهَى
الْقَتْلَ، وَإِنْ نُسِئَتْ، وَقَتْلٌ: لَا تَذْعُ قَابِلٌ صَدِيقًا، فَهَذَا أَحَقُّ وَأَدْرَسُ
بِأَمْرِهِ: لِأَنَّ مَنْ أَخَذَ الْقَوْدَ أَحَقُّ بِمَنْ تَرَكَهُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْعَصَةِ، إِذْ
كَانَ اسْمُ رُوْحٍ أَفْقَرٍ.

هَذَا مَالِكٌ لَا يَقْسَمُ فِي قَتْلِ الْعَمَلِ مِنَ الْمُتَعَدِّينَ

يَقْتُلُونَ عَنْهُ، فَلَيْسَ بِكَ تَهْلُكُ (لَهُنَّ) لَمَّا تَقَدَّمَ مَرَارًا أَنْ لَا يَدْخُلَ نِسَاءً، هَذَا مَالِكٌ فِي
قَتْلِ الْعَمَلِ

(قَالَ مَالِكٌ: الْعَصَةُ وَالْمَوْلَى أُولَى) وَأَحَقُّ (بِمَالِكٍ) أَيِ مَالِكٍ (مِنْهُمْ):
لَأَنَّهُمْ: أَيِ الْعَمَلِ وَالْمَوْلَى (هَمَّ الَّذِينَ اسْتَحَقُّوا الْقَتْلَ وَحَلَقُوا عَلَيْهِ) كَمَا تَقَدَّمَ
فَرِيحًا

(قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ عَصَتْ) مِنَ الْعَمَلِ (الْعَصَةُ أَوْ الْمَوْلَى) عَلَى الْقَتْلِ (مَعْدُ أَنْ
يَسْتَحَقُّوا) نَصَبُهُ الْجَمْعُ فِي النَّسَبِ تَضَرُّعًا، وَهُوَ أَوْجَدُ مِمَّا فِي تَهْلُكِهِ بِالنَّظَرِ
لِأَفْرَادِ (الْعَمَلِ) بِأَهْلِيهِ الْعَمَلِ (أُولَى نِسَاءً) مِنَ الْعَمَلِ (وَقَتْلٌ) لَا تَذْعُ وَلَا تَرَكَ
(فَكَانَ صَاحِبًا) لَا غَيْرَ (تَهْلُكُ) أَيِ النِّسَاءِ (أَحَقُّ وَأَدْرَسُ) أَيِ بَأْخِذِ الْفَرْدِ
(لَا مَنْ أَخَذَ الْقَوْدَ أُولَى) وَأَحَقُّ (مَنْ تَرَكَهُ) أَيِ رِثَ الْقَوْدَ (مَنْ نِسَاءً وَالْعَصَةَ)
بِأَمْرِهِ، عَوْنُهُ، مَنْ أَخَذَ

(إِذَا تَبَيَّنَ الْقَتْلُ وَوَجِبَ الْقَتْلُ) عَلَيْهِ تَضَرُّعًا لِقَوْدِهِ تَبَيَّنَ، وَتَضَرُّعًا فَرِيحًا مِنْ
كَلَامِ ابْنِ أَبِي هَانٍ أَنْ نِسَاءً لَا يَدْخُلُ لَهُنَّ فِي الْقَوْدِ أَوْ الْعَمَلِ مِنَ الْقَسَامَةِ، وَإِنْ مَعْدُ
النَّسَامَةِ، أَمَّا أَخَذَ بِأَمْرِهِ أُولَى مِمَّنْ تَرَكَهُ، وَنِسَاءً، وَالْعَصَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ مَعْدُ
النَّسَامَةِ، وَهَذِهِ الْفُرُوقُ لَا تَنْشِئُ فِي مِثْلِ الْعَمَلِ إِلَّا لَا يُبَيِّنُ عَمَلُهُمْ بِمِثْلِهِ
وَلَا رِثَةَ الدَّمِ، وَإِنَّمَا الْإِبْيَاضُ عَمَلُهُمْ عَلَى أَهْلِ السَّعَةِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا الْقَتْلَ

(قَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْسَمُ فِي قَتْلِ الْعَمَلِ مِنَ الْمُتَعَدِّينَ) بِأَيِّهِ الْوَاحِدَةُ فِي اسْمِهِ

إِذَا اثْنَانِ قَسَمَا عِدَاءً، تَرَفَعَهُ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمَا حَتَّى يَحْلِفَا خَصْمَيْنِ بَيْنَهُمَا ثُمَّ قَدْ اسْتَحَقَّ الْقَدَمَ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ جُنْدًا.

لمصرية وهو الأوجه مما هي الهدية يعطى سبعة يمين يمينتين (إلا تكن قصاصاً) ولا يقسم أقل من اثنين، قال بن القاسم: كذا لا يقتل بأقل من شاهدين، ولما لا تحلف النساء هي العمد، لأن شهادهن لا تجوز فيه ويحسمن في الخطأ، لأنه حال، وشهادتهن جائزة في الأمور، انتهى.

(تردفاً وتكرر) الإيمان عليهما) إن كانا نكراً، وعليهم إن كانوا أكثر من اثنين (حتى يحلفا خمسين) أي حتى يتم خمسون (يميناً ثم قد استحقا القدم) بعد تكميل الأيمان خمسون (وذلك الأمر هلما) بالمدينة المسورة

قال الباجي^(١) يريد أنه إن لم يوجد من يستحق أن يحلف من الأولياء ولا واحداً، فإن الإيمان لا تثبت في جسمي القتييل، ولكن ترفع على القاتل فيحلف وحده إن لم يوجد من يحلف معه، والفرق بين وجه أن جبة القتييل لا يحلف لإثبات القلم إلا اثنان، وفي جبة القاتل يحلف لتسليم الغم واحد أن جبهه تقتل إنما تعذب القسمة فيها لم يطل الحق، لأن رد الإيمان على حية القاتل فيه استيعاء حقه، وجنبه الثائل لو لم تقبل أيمانه وحلفه لم يكن لما فاته من الحق بذلك انتهى

وتقدم ما قال القسوي^(٢) خلت الرواية عن أحمد في من نجح عليه إيمان القسامة، فروي عنه أنه يحلف من العصابة الوارث منهم، وغير الوارث خمسون رجلاً كل واحد منهم يميناً، وعلى هذه الرواية يحلف الوارث منهم، فذكر أنه يبلغوا خمسين ممراً من سائر العصب، بلغة الأقرب منهم فالأقرب، والرواية الثانية لا يحسم إلا الوارث، ويعرض للإيمان على ورثة المقتول دون

(١) الفتاوى (٢/٢٦٢)

(٢) المصنف (١٦/٢١٠)

قال مالك: وإذا صرنا امرأ رجل حتى يثوب محب أبيهم
يثنوا به جميعاً فإن هو ما...، صرناهم كاتباً للقسامة، وإذا
كاتب القسامة ثم نكر إلا على رجل واحد ولم يثنأ غيره ولم يثب
قسامة كذب قط إلا على رجل واحد.

نورهم على حسنة مؤثره... هذا في حربي... ابن حنبل، وعقوب الشافعي،
وعلى غيره... به... من ذوي... من... على...
إمام... أن... (محبون أبيهم) واحد... واحد...
وعلى... ثم قال... لا... به... وهو...
حكمه... كاتب... حلف... أبي

(قال مالك: وإذا صرنا النكر) أي حمله (الرجل) الواحد (حتى يموت،
ذلك امرؤ) (تحت أبيهم) أو صرناهم (أقرباء) - له (محبون) (به) في
الرجل الواحد (جميعاً) كما قال به جمهور... منهم (الجنة الثلاثة) أبو
حبيبة ومالك والشافعي، وهو رواية عن حماد - رحمه الله - وقد هازم
- رضي الله عنه - قوماً... على... منهم به، كما تقدم في أول
أبواب القسامة والمجزة وقد هازم ذلك منهم في ذلك

(قال هو) أي القسامة... (صريحهم) أي تم... حال القسامة
من... ثم مات بعد ذلك... أن... على القسامة
شاهد... (كاتب القسامة) في ذلك في أنه مات من
... (وإنما كاتب القسامة) يعني... (القسامة للمكر) القسامة
(إلا على رجل واحد) مع... (لا يقبل القسامة
غيره) أي صرنا رجل المحب... (صريحهم)

(ولم يثب قط)... (كاتب) أي وجد في الزمر...
(قط)... (إلا على رجل واحد) مع... قال الشافعي...

(٢) باب القسامة في قتل الخطأ

قَالَ يَحْيَى. قَالَ عَزَبْتُ نَفْسَهُ فِي قَتْلِ الْخَطَا يُقْسِمُ الَّذِينَ
يَدْعُونَ الدَّمَ وَيَسْتَحِقُّونَهُ بِقَسَامَتِهِمْ يَحْبِبُونَ حَسْبِي يَوْمًا، تَكُونُ عَلَى
قَسَمِ مَوْلَاهُمْ مِنْ
..

قَوْلُ مَالِكٍ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ أَشْهَبَ إِنْ شَارُوا لِقَوْمٍ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ عَلَى
أَنسٍ أَوْ عَلَى جَسَدِهِمْ، ثُمَّ لَا يَقْبَلُونَ، إِلَّا وَاحِدًا مِمَّنْ أَدْخَلُوهُ فِي الْقَسَامَةِ
أَنْتَهُ.

وَيَقْسِمُ مَا قَالَ السَّوْفِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ سَدَدٌ أَنْ لَا يَسْتَحِقَّ الْقَسَامَةَ
أَكْثَرُ مِنْ قَتْلِ وَاحِدٍ، وَهَذَا مِنْ مَذْهَبِ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ، رَجُلٌ مِنْهُمْ
يَسْتَحِقُّ بِهَا قَتْلَ الْجَمَاعَةِ، وَسَوَاءٌ كَانَ أَوْ نَوْرٌ وَفِي حُرْمَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ سَرَاوٍ أَوْ
لَا قَوْلُ مَالِكٍ عَنْهُ الْجَمْعُ

(٣) القسامة في - قتل - الخطأ

قَدْ حُرِفَ فِيهَا سَبْعُ أَهْلِ لَا يَحِلُّ لِقَاءُ عِنْدَ الْإِسْلَامِ مَالِكٍ فِي الْقَسَامَةِ فِي
قَتْلِ الْعَمْدِ، وَبِهِرْ مَحَلٌّ فِي الْقَسَامَةِ فِي سَعْدٍ، وَلَقَدْ أَفْرَدَ عَنِ الْقَاتِبِ عَمَّا
سَبَقَ وَأَنْتَ سِيرٌ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَا مَدْرَسَ لِلْجَمْعَةِ فِي عَمَلِ الْبَابِ، وَلَا فِي الْقَاتِبِ
السَّابِقِ، لِأَنَّهُ لَا إِيمَانَ عَمْدِهِ فِي الْقَسَامَةِ عَلَى الْوَلَاةِ، لَا فِي الْعَمْدِ وَلَا فِي
الْخَطَا، هَذَا الْبَابُ خَارِجٌ عَنْ مَسْئَلَتِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَتْمًا عَلَى أَهْلِ
الْحَنَفِيَّةِ أَتَى وَجَدَ فِيهَا الْقَوْلُ

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَسَامَةِ وَالْأَيْسَارُ فِي قَتْلِ الْخَطَا.) إِنْ (يَقْسِمُ الَّذِينَ
يَدْعُونَ الدَّمَ).

وَفَرَسَ قَوْلَهُ يَدْعُونَ الدَّمَ يَدْعُونَ (وَيَسْتَحِقُّونَهُ) أَيِ الدَّمَ (يُقْسِمُ لَهُمْ) وَسَوَاءٌ
لِحَتْفِ أَنْهُمْ (يَحْبِبُونَ حَسْبِي يَوْمًا) إِذْ فِي عَصَبِ الْقَسَامَةِ (ثُمَّ يَكُونُ) هَكَذَا فِي
لِسَانِ الْعَرَبِ، فَالْمُضْمِرُ إِلَى الْحَتْفِ، وَفِي لِسَانِ الْعَصْبَةِ يُلْفِظُ فَتَكُونُ يَدْعُونَ
حَرْفَ الْعَطْفِ، فَالْمُضْمِرُ إِلَى الْإِيمَانِ وَهَذَا أَرْجَاهُ (حَتْفِي) مَدْرُ (يَقْسِمُ مَوْلَاهُمْ مِنْ

تُدْبِيهِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَيْمَانِ كُسُورٌ، دُفِعَتْ بَيْنَهُمْ، تُنْظَرُ إِلَى
الْيَدِي بِكُونَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ ثَلَاثَ الْأَيْمَانِ إِذَا قَسَمْتَ. فَتَجِزُ عَلَيْهِ تِلْكَ
الْيَمِينُ.

الفتحة) يعني يقسم الأيمان عليهم بغير ردهم

قال الزرقاني^(١): «هَذَا كِتَابٌ سَبْعٌ حَلْفٌ كِتَابٌ خَمْسًا وَعَشْرِينَ، وَهِيَ
«الْمَعْلُومَةُ» فِي رُوحِهِ وَسَبْعُ نَحْلٍ الرُّوحُ عَشْرًا وَالْبَيْتُ أَرْبَعِينَ (فَلْيَنْ كِتَابٌ فِي
الْأَيْمَانِ كُسُورٌ) يَحْيَى لَا تَنْظِمُ الْأَيْمَانَ عَلَى الْوَدْعَةِ الْمَسْرُوعَةِ (إِذَا قَسَمْتَ) الْأَيْمَانَ
(بَيْنَهُمْ) أَيِ بَيْنِ الْوَدْعَةِ (نَظَرٌ) يَنْتَظِرُ، الْمَجْهُولُ (إِلَى الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ ثَلَاثَ
الْأَيْمَانِ) أَيِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ سُورَةٍ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ (إِذَا قَسَمْتَ) بَيْنَهُ
لِلْمَجْهُولِ (فَتَجِزُ) بَيْنَهُ الْمَجْهُولُ أَيِ بَيْنَ رُوحِهِ، أَيِ عَلَى صَاحِبِ الْأَكْثَرِ (تِلْكَ
الْيَمِينُ) الْمَكْسُورَةُ

قال الزرقاني كتابين وهما صحيفت كتابا سبعة عشر بيتاً لأن كسرهما
أكثر من كسر الأبي، وهي والمحمدي، وهي لا يربح تحريف الأسماء سبعة عشر
بيتاً والأب ثلاثة وثلاثين بيتاً، لأن عليه ر تحريف ستة عشر بيتاً. وثلاث
بيتين، وهي ثلث خمسين. فتجوز عليه كسر، انتهى

قال الساجي^(٢) قوله يحللون حشر بيتاً، حتى ذلك ما لم يمدد
لأنها قد مدد في دم، فأختصت بالخمسين كالممدد، وهذا المعنى يساً فيها
الممدود، وتكون الأيمان هي الورثة إن كانوا يعطون بالميراث على قدر
موازينهم، فإن كان في الأيمان كسر، فالقصاصه على أكثرهم حقلاً منها
قوله بذلك في «تكملة»، قال عبد الصمد لا ينظر إلى كثرة ما عليه
من الأيمان، وإنما ينظر إلى كثر تلك اليمين، قال ابن القاسم إن كان

(١) شرح الزرقاني (٤/١١٥).

(٢) التلخيص (٧/٧٣).

على أحدهم نصعها وعلى الآخر ثلثها وعلى الآخر سلعها، جبرث
على صاحب النص، وإن كان الوارد لا يحط بالحيث، فله لا يأخذ
حصة من الثلث حتى يحلف بحسين بيميناً، ولا يهدل بعض الورثة من
بعض شيئاً من الأيمان في حلفه، كما يتحملها بعض المصنفين عن بعض
في العدد، ولا في جبر بعض بيمين، وإنما تجبر على أكثرهم حلفاً عنها،
فإن ابن الوار لأنه مال، ولا يحمل أحد فيه، فليس من حقه كالتبوت،
انتهى.

قال المرفق^(١) على الورثة التي تقسم لهما الأيمان على الورثة إن
انقسمت من غير كسر، مثل أن يحلف لثلاثين إبنين، حلف كل واحد منهما
سبعاً وخمسين، وإن كان ثلاثة إبنين حلف كل واحد منهم سبع عشرة يميناً،
لأن تكميل الحمين واجب، ولا يمكن لبعض السنين ولا حلف بعضهم لها
من يظفر، فوجب تكميل إثنين المتكسرة في حق كل واحد منهم، وهذا أحد
قولي الشافعي.

وقال في الآخر: حلف كل واحد من المدعين خمسين يميناً سواء
ساووا في الميراث أو اختلفوا، وعن مالك بنعم إلى ما حلف أكثر إثنين،
فيجبر عنه ويحلف من الآخر، ولنا أنه لا يثبت لأكثر من ثلاثين خمسين يميناً
ويستحقون دم صاحبكم، وأكثر ما يروى عن الأيمان خمسون، ولو حلف
كل واحد خمسين، لكانت مائة ومائتين، وهذا خلاف النص، وما قال مالك لا
يصح؛ لأنه إسقاط لتيمين من عليه بعضه، فلم يجز، كما لم يسلوى الكسرة
بأن يكون على كل واحد من اثنين بعضها، أو على كل واحد من الثلاثة
ثلاثها، انتهى.

(١) انظر المعنى (١٢/٢١٠)، (٢١١)

قَالَ مَالِكٌ - فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وَرَثَةٌ إِلَّا النِّسَاءُ، فَلَهُنَّ يَخْلِفْنَ نِصْفَهُنَّ الدِّنْيَةَ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَاوِيَةٌ إِلَّا وَجِلٌّ وَاحِدٌ، خَلَفَ خُمُسِينَ يَبِينًا وَأَخَذَ الدِّنْيَةَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي قَتْلِ الْخَطَايَا وَلَا يَكُونُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ.

وقال الدوميري^(١) وجيزت اليمين على أكثر كسرها، ولو كان صاحبه قتل مصداً كيت مع ابن، فخلعت سبعة عشر نملاً وهر ثلاثة وثلاثون، وإلا بأن نالوا الكسرة ثلاث بين على كس سنة عشر وثلاثين، صلى كل منهم تكبيل ما انكسر عليه، انتهى.

(قال مالك . وإن لم يكن للمقتول ورثة إلا النساء) قلنا كان لهن مدخل في قتل الخطأ دون العمد (فإنهن يخلفن) بالنسبة (ويأخذن الدية) لأن الدية مال يأخذ منه حقه كل وراث ذكر أو أنثى (وإن لم يكن له) أي للمقتول (ورثة إلا رجل واحد) فقد (خلف) ذلك الرجل وحده (خمسین يبيناً) وأخذ الدية كلها (وإنما يكون ذلك) أي الاعتبار يخلع النساء، والذكراء يخلع رجل واحد (في قتل الخطأ) مصداً (ولا يكون) ذلك (في قتل العمد) إذ لا يعتبر به إلا خلف رجلين فصاعداً عصبه

قال الباقعي^(٢) وهذا على ما قال ابن حكم الصامية في قتل الخطأ غير حكمها في قتل العمد، لأنها لم تختص النساء في الخطأ بالمال، كان ذلك للورثة رجالاً كانوا أو نساء، قلّ عددهم أو كثرة، ولا يخلع في ذلك إلا وراث، ولما قتل العمد فإن مقتضاه (المصداً)، وإنما يقرم به العصبه من الرجال، فذلك خلقت الأبياء بهم دون نساء، انتهى

(١) الأشرح لمالكه (٤/١٢٩٤)

(٢) المستدرج (٦٤/٧)

، كسلكه إذا كان أحد الأوليين عابثاً، فحسب الحاضر ثلث العتبات، أو ادعيا جميعاً، وتكال حدهما على الأبعد، ثم ثلث ثلث في حاس حول الحربي

، مقتضى قول أبي بكر الرازي في نه العتبات، وهو معطى الشافعي لأن أحدهما لم يكذب الآخر، ثم عطل لفظة، كما لو كان أحد الورثين امرأة، أو صغيراً، فعلى قولهم يختلف لمدعي عشرين مائة، ويستحق نصف الدية

ثم قال^(١) في موضح آخر إذا كان في الأرب ساء ورجال أقسم الرجال وسقط حكم النساء، وإن كان فيهم صبيان ورجال بالعمود أو كان معهم حاضرون وغائبون، فقد ذكرنا من قبل أن نسامة لا تثب حتى يحضر العائت، وكذلك لا تثبت حتى يبلغ الصبي، لأن الحق لا يثبت إلا بيمين كاملة، واليمين أيمان الأولياء كلهم، والأيمان لا يثبت بسببه، ولأن الحق إن كان حاضراً فلا يمكن بيعه، فلا فائدة في منه الحاضر مانع، وإن كان غيره فلا يثبت إلا بواسطة ثبوت للثقل، وهو لا يحصى أبداً

وقال الرازي: إن كان العمل عدداً لم يسم الكبير حتى يبلغ الصغير، ولا الحاضر حتى يقدم العائت، لأن حلف الكبير والحاضر لا يعد شيئاً في الحال، وإن كان موجباً لغيره كالحطأ وحيداً، فالحاضر يكلف أن يحلف ويستحق قسطه من الدية، وهذا قول أبي بكر وابن حامد ومذهب الشافعي، وختلفوا في كم يحلف الحاضر فقال ابن حامد: بقسمه من الأيمان، فإن كان الأولياء أسرى قسم بالحاضر خمسين، أو كانوا ثلاثة وقسم سبع عشرة بيتاً، وكما فيه عائت أقسم بما عليه واستوفى حقه، لأنه لو كان الجميع حاضرين لم يدر به أكثر من قسطه

(١) المصنف (١٢/٢٠٨)

(٥) باب القسامة في الجبيل

وقال أبو بكر سمعت لأبوس حنبل يميناً، وهذا قول الشافعي؛ لأن
 التحكيم لا يثبت إلا بيمينه الجكمية، وهي لا تعد كدهاء، ولأن الخمسين في
 القسامة كائيسين الواحدة في سائر الملوك، فإذا قدم الثاني، فقسم عينا
 وشهدين يميناً وحبها واحداً عند أبي بكر؛ لأن يميني على إيمان أحبه فاستغنى،
 وقال الشافعي فيه قول آخر، أنه يمين خمسين يميناً أيضاً؛ لأن أخاه إنما
 استحق بحسين، وكذلك هو إذا قدم ثلث أو أربع، حتى حول ثلثي بكر باسم
 سبع عشرة يميناً، لأنه يميني على أبوس حنبل، وثلث يميني فيه قولان: أحدهما
 هذا، والثاني خمسين يميناً، وإن قدم مع كذا نحو هذا المثال، انتهى

(٥) القسامة في الجبيل

قال أبو بكر^(١) إذا كان المظنون مسلماً حرّ فليس فيه اختلاف، حتى في
 القسامة، سواء كان المظني عليه مسلماً وكافراً، فإن الأصل في القسامة فصله
 عبد لله بن سهل حين نزل بحبيرو، فأمر النبي ﷺ بالقسامة^(٢)، أما إن كان
 المظنون كافراً أو عبداً، وكان دونه من يحب عليه القصاص بقله، وهو
 المماثل له في حاله، ففيه القسامة، وقد نزل الشافعي وأصحاب الرأي، وقال
 الرمزي والحريري ومالك، وأبو حنبل لا قسامة في القصد، فإنه مال من يحب
 القسامة فيه، يقتل بيمينه

ولما أنه قتل موحشاً لنفسه من، فأوجب القسامة كغير الحرم، وهذا
 الوجه، فإنه لا قصاص فيها، ويقسم على إيمده بعده؛ لأنه يستحق لدمه،
 وأم الولد والممدد والمكاتب كغيره، لأن البرق ثابت فيهم، وإن كان المقتل
 من لا قصاص عليه، كالحصم يمتل كافر، وانحر يقتل عبداً، فلا قسامة فيه

(١) فضلي، (١٦٢/٢٤٤).

(٢) أخرجه شيخنا في المنهاج للكنز (١٢٤/٨).

قال يحيى: قال مالك: لا تَمُرَّ بحدنا في العيب آتة، ولا يمسبب العيب عندنا أو يمسبب، ثُمَّ جاء، سَبِيلُهُ شَدِيدٌ، حَتَمَهُ مَعَ شَهِيدِهِ بِمَا وَحْدَهُ ثُمَّ كَانَ لَهُ جِصَّةٌ عَلَيْهِ. وَتَبَسَّيَ فِي تَقْصِيمِ قَسَامَةِ فِي عَمْدٍ وَلَا حَقًّا. وَأَمَّا أَسْمَعُ أَخَذَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ ذَلِكَ
 فِي مَا لَكَ فَإِنَّ قَتْلَ الْعَدُوِّ . . .

في ظاهر هو انحرافي، وقد قول مالك: لا القصاص يكون مما يوجب الموت، وإن لم يصح فيه القصاص، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي، لأنه قتل آدمي يوجب الكفارة، فشرع القصاص فيه كقتل الحر المسلم، وإن ما كان حمله في سبيل الحر المسلم، كان حمله هو قتل العبد الكافر كائنه، وإن ما كان من لا يوجب القصاص حمله قتل البيهقة، انتهى.

(مالك الأم) (الحد) (عندنا في العبد) وفي نسخ المصنف في العيب (أنه إذا أصيب العبد) بالإنفراد في جمع النسخ (عندنا أو خطأ) يعني لا فرق في حد ما بين العمد والخطأ (ثم جاء بعده شاهد) (أخذ من أهله) (أخذ من أهله) (مع شاهد) (سبيل) (يكون) (بجانب واحد) لا حمسين بماء، لأنه لا قسامه فيه، من غير مال يكفي فيه القصاص، يبين ويثاب على حبلهم ثم كان له في عيبه عليه) قال الأوزاعي^(١) وإن رادب عن دية الحر، سبيل

هذا على مستث الامام مالك والشافعي وأحمد، خلافا لمحمية به قولوا: إن كانت قيمته أقل من دية الحر بمصره ثوابهم عليه نفسه، ويرادب على ذلك لم تدر على هذا المصنف، كما تقدم في باب دية يوجب العقل غير مرجلي حاصلة في مال

(وليس في العبد) ومن بعض النسخ العبد (قسامه في عمد ولا خطأ) كرهه زكيه. روم أسمع أحدا من أهل العلم قال ذلك، أي قال بالقصاص في العبد (ثم قالت) (إن قتل العبد عيدا) حكنا في جميع الفتاوى والمصنف في

(١) المرح: برقاويه (٢١٦/٤)

عقد و حفظ، ثم يكتن على صيد صبيح سلقوب فدهنه ولا يحسن
ولا يمشحون سيده ديت، ولا يبيته هدهه او ساجيم، فيصيف مع
دهنه.

باب يحيى قال ماتت وهذا الحسن ما صيدت

حور وانما روح لا في سحة ردي فيها اقول، قلن عدهه، وضد نعل
سا صبحو، اذا دانه نعد لاوجه لا، لا، ام من نوي بير هدا
لقول، ابي القلوب، انما على سحة بر ردي (عدها او حفظ، يعني لا فرق
فيه يقا هي نعد. والحفظ كالأوب يتم يكتن على سيد العبد المتكثون فماده ولا
يتمين، في يمان النمامه فهو يفسر بقوله نعد، اولا يمشحون سيده نعد نعد
في صيده (ولا يبيته هدهه) اي ساجيم عديني او شاهد، مرد وديحلف. انما
عبد امع شافده، ثم حد. ثم حر الأرض في الكفاه يمين وصاد.

قال ماتت وهذا في رد من مائة العبد، وأهم ما سمعته في ذلك
وعلم منه أنه سمع فيه أقوالاً أخرى، قال لاجي، وهذا عني من باب
العبد، قال لعل عده و حفظ عده، سيده بشاهد، واحود عني ما يداغبه من قده،
الحد كان من نسور، ثم قام شاهد عني ثم به قال عبد يحلف صيده يمين
و حده و حده يمينه عني ساجيم نعد.

ثم يختلف فيه من العده و صيد و دي، و عده نعد، و حر و دي
نوي في العده و حده هدهه الحسب عر دي، لا، عده ما، و قد
ري ان الموار أن لعده او دي، و من عده هلال، و حده نعد عني
خصيص يمين و نير، قال شبيب و بصر مائة و حده، قال، بكل صيد
سيده يمين و حده، و يمشحون عده عده مع بصر والسجل، قال من يداغيم
ثم يمشحون عده يمين و حده و لا يبيته هدهه ولا بر، و دي ساجيم، قال
قال عزم و بصر و بصر و بصر و بصر

هو مرجوم قال تعالى ﴿لَهُ أَلَمْ يَسْجُدْ لَكَ الْمَلَكُ مَنْ أَمَرَ تَلْوِذًا﴾^(١) وسعد
 رحمه الله تعالى ماظر وتوهم واستشعر الطهارة حرم قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَلْقَ﴾
 ر الشيطان الرجيم الطهارة عن لعنات الله

قال الموفق^(٢) فمضى ترجمه ن برمي بالحجارة وغيرها حتى يصل
 بذلك قال ابن الصغر اجمع لعنه على ن مرجوم بقاء عليه الترجمة حتى
 يموت، ووجوب الترجمة على الراي محض رحلا كان أو امرأة هو مورد
 عامة أهل العلم من النجاسة واللعن ومن بعدهم من علماء الأصناف
 جميع الأصناف

ولا تعلم فيه مخالفا إلا حوزة، ترجمه فائرا الحلة بذكر واشتد
 لقوله تعالى ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُ مَوْتٌ﴾^(٣) لا، وفائرا لا يجوز ترك
 كتاب الله لأخبار أحاده يجوز انكذب فيها، ولا هذا يقتضي إلى نسخ الكتاب
 بانه، وهو لا يجوز.

ول أنه قد ثبت الترجمة من رسول الله ﷺ بقوله وبعثه في أخبار مشقة
 لمواته، وأجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ، وقد أنزل الله في كتابه، ومن
 نسخ دونه دون حكمه بعد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال يقرأ الله
 تعالى بعد محمدا ناسحا، وأمر على بكتب فكان قريبا أنزل عليه أنه
 ترجمه هاتهما، وعلمنا وبعثه، ثم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده فأخبر
 أن طلال الناس وما أن يقول قائل ما بعد الله ترجمه في كتاب الله، فيصلى
 بترك ترجمة أنزلها الله تعالى بعثه، منع عنه

(١) سورة التوراة الآية ١١٢

(٢) الكافي (٣/١٣٩)

(٣) سورة التوراة الآية ٢٤

(٤) أنه من الطهارة ٨/٨ ٢ ٢١٩ رقم الحديث ١٠٦٨٢٩، وفتح الباري (٦/١٣٧)

طرو هذا في التنب لا بجند لكن من شخصاً لأية العامة، وهذا سابع
غير خلاص، وقولهم هذا مسح ليس بمصحح وإنما هو شخص، ثم لو كان
مسحاً لكان مسحاً لأية التي ذكرها عمر - رضي الله عنه -

وقال السرخسي في السبب «حداه ما سرحان» رحمه في حق
المحصر، وحدث في حق غير المحصر، وكان الحكم في الابتداء المحصر في
اليوم والأدى باللسان، كما في معنى «فأنت كوفت في القسوس» وقال تعالى
﴿وَقَدْ كُفِّرْنَا﴾

ثم مسح ذلك بخطيب عاده - رضي الله عنه - ثم قال «حدوا» هي
حد جعل الله لهم ميلاً أنكر بانكر حد ما به ويعرب عامه والتب بالتب جند
ماقه ورجع بالحدولة، وكان حد قبل سرحان سوء النور يدلل قوله خلوا
عني، ولو كان بعد سرحان، حدوا عن الله، ثم مسح ذلك بقوله تعالى
﴿قُلْ إِنَّمَا أَمْرٌ إِلَهُكُمْ﴾^(١) الآية، وستر لعكم عمر لجله في خير المحصر،
والترجم في حق المحصر، اهـ

قال ابن مطلق «جميع المصنفين وأئمة الأئمة على أن المحصر إلا ومن
عامية عاصراً مصداقاً، فمع الترجمة ودفع ذلك حوارج ومحصر المصنف،
واعلموا بأن ترجم ثم يذكر في المصنف، وحده ابن العربي على طائفة من أهل
المصنف منهم، وهم من قباها لحوارج، وخرج الجمهور بأن النبي ﷺ رحمه
وذلك الأئمة بعده، ولذلك قال علي رضي الله عنه «عنه البخاري» ابن
رحم المصنف قد رحمتها من رسول الله ﷺ

وثبت في الصحيح مسلم، عن عباد بن أبي سبي قال: «حدوا» هي قد
جعل الله لهم ميلاً التنب لأية لرحمة ولي البخاري من حديث عمر

(١) سورة التوبة الآية ٢

- رخص الله عنه - أنه خطب، قال ابن له عيب محمداً بالحق، وثور عليه لقرار، فكان مما أنزل عليه "ألا يجمع الحديث، كذا في «الفتح»^(١)

ومن العيب في ذلك ما أخرجه سعد في «الفتح»^(٢) عن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجماعة فرداً جتمع عليها فردة قد رثت، فرجعوها

قال الحافظ في «الفتح»^(٣) وقد ساق (إسماعيلي) هذه القصة من رجه آخر مطولة عن عمرو بن ميمون، قال كنت في أيس من عم لأهني وأنا على سرير، فجاء فرد مع فرد، فوسد بيده، فجاء فرد صر صر، فصرها، فاستب عليها من سمعت رأس الفرد الأول سلاً ربهياً وسعته، فوقع عليها، وأنا أنظر، ثم رجعت، فجعلت تذخل بيدها تحت الخمار، فوسد فصرها، فصرها فصرها، فاجتمعت الأفراد، فجعل يفتح ويؤم، إليها بيده، فالتب الأفراد يميناً ويساراً، فقاموا بذلك الفرد أعز، فصرها بها صر، فرجعوها

واشكر من عبد البر هذه القصة، وتكم عليها الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»، وتعليقها الحافظ في «الفتح»، وكان في آخره وقد أظبط في هذا الموضع ثلثاً بحضر ضعيف بكلام حميدي، قال: وقد ذكر أبو عبيد معمر من المشي في «كتاب التحيل» من طريق الأوزاعي أن مهران أنري على أمه، فاصبح، فأدحبت في سنده، وأغضب بكاء، وأنري عليها فزرى، فلما شتم ربح أمه عند أبي ذكره، فغضبه بأبيه من عنه، وقد كان هذا في التحيل مع كونها أحد في القطة من الفرد، فجاءها في الفرد أرسى ذو

ويذكر ذلك من ذات الإبل أيضاً في «الدميري»^(٤) ذكر صاحب المسمى

(١) فتح الباري (١٢/١٦٨)

(٢) ج (٣٨٩)

(٣) صحيح البيري (٦/٦٦٠)

(٤) حياة الصحابة للدميري (١/٢٨٨)

١٧/١٦٢٢ - حَفِيفٌ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ

قَالَ قَالَ لِيهِودِي رَسُولٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَدَخَلُوا فِي دَارِهِمْ
وَأَمْرًا رَجُلًا

أَنَّهُ لَا يَمُرُّ بِمَنْ فِي الدَّارِ حَتَّى يَسْأَلَهُ عَنْ أَمْرِ مَرْثَاةٍ يَتُوبُ . ثُمَّ
أَرْسَلَ رَجُلًا عَلَيْهِ دَارًا ثُمَّ خَلَعَ عَلَى رَأْسِهِ
فَتَلَّهُ . رَأَى رَجُلًا فِي ذَلِكَ ثِيَابًا عَرَبِيًّا . هَذَا الْكَلِمَةُ يَكُنْ عَلَيْهِ
فِي فِي سِرِّهِمْ كَيْفَ فِي دَارِهِ

عَنْ أَبِيهِمْ خَوْفًا مِنْ مَنَاجِيهِمْ . وَعَنْهُمْ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ^(١)

بِأَنَّ قَوْلَ قَوْمٍ سَرَّحَهُ أَنَّهَا مِنْ رَجُلٍ مِمَّنْ عَلَى رَأْسِهِ دَارًا . فَقَدْ حَدَّثَنَا
أَبُوهُمَا وَأَخُوهُمَا . فَهُمْ إِلَّا أَنْ يَمُنَّ رَجُلًا مِنْ رَجُلٍ
مَعْرِفَتِهِ كَمَا أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ لَعَلَّكُمْ أَعْرَفْتُمْ

١٧/١٦٢٣ - (مَاتَ عَنْ مَاتَ) فِي مَرْثَاةٍ وَحَدَّثَنَا
حَدَّثَنَا مَاتَ . قَوْلُهُ الدَّارُ فِي الدَّارِ

(مَنْ هَذَا مِنْ مَمَرٍ أَنَّهُ كَانَ حَدَّثَنَا الْيَهُودِي) وَكَانَ إِذَا
حَرَبًا . وَكَانَ مِنَ الْعَرَبِيِّ عَلَى مَطَرٍ عَلَى قَوْمٍ مِنْ قَوْمِهِ
وَأَتَمَّ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ
وَمَاتَ (أَبُو رَافِعٍ)
. (أَبُو رَافِعٍ)
وَقَدْ أَمَرَ رَجُلًا^(٢)

(١) أَبُو رَافِعٍ كَتَبَ (١٦٢٢)

(٢) لَقَدْ سَمِعْتُ أَبِي رَافِعٍ (١٦٢٢)

(٣) لَقَدْ سَمِعْتُ أَبِي رَافِعٍ (١٦٢٢)

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو رَافِعٍ (١٦٢٢)

يهود عامرية، فقال بعضهم نعم، و... إلى هنا انتهى، فإنه ع...
بالنصف، وفي آخرا... من الرحم، فها... الحف...
...

فيما علم من الطبري عن بعض... من أن... وكان رجل...
صهم، و... من أشرف أهل حبر، و... حبيب حبيب حبيب...
أسألوه، في... حبيب... من... فها... من...
...، ف... من...

قال الساجي^(١) قوله... من... من...
و... من... من... من... من...
والصاري إلى حكم المسلمين من... من...
دلت حتى يرضى الرأى بدلت، فإن رضى بدلت...
بهما... من... من... لا ينظر الحاكم بينهما

فعلى من يحصل أن يكرر... من...
و... من... من... من...
أن... من... من... من...
...

وفي "الوافر" ومعه في كتاب محمد بن...
فيما أظهر عليهم في... من...
بحكم عنه حكمه... من...
أشبه في... من... من...
... من... من... من...
... من... من... من...
... من... من... من...

فَسَأَلَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ جُذِرَ فِي أَسْوَءِ مَا فِي شَأْنِ تَرْجِيمٍ ۚ
فَقَالُوا نَعْبُدُكَ

فَسَأَلَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ جُذِرَ فِي أَسْوَءِ مَا فِي شَأْنِ تَرْجِيمٍ ۚ
فَقَالُوا نَعْبُدُكَ

فَقَالُوا نَعْبُدُكَ

فَقَالُوا نَعْبُدُكَ

فَقَالُوا نَعْبُدُكَ

فَقَالُوا نَعْبُدُكَ

١١١ - من صحيح مسلم ١٠٠٠ ١١١

١١٢ - المطهر ١١٢

رَبِّهِمْ قَدْ أَفْلَحَ اللَّهُ بِنِصْرِهِمْ كُنْتُمْ لَهُمْ آيَةً يُبَيِّنُ اللَّهُ لُغَتَهُ لِقَوْمٍ يُفْهِمُونَ

من النصيحة أي كتبت مساوئهم بسائر، قال الحافظ^(١) ومع بيان النصيحة
في رواية أبيه من مع في سجد سجد، ومع في جوعهما ونزيرهما، وفي
رواية عبد الله بن عمر قال: نُسِرَ وعزيمهما ونُصِرَهما، وبخائف من
جوعهما وبخائف بهما، وفي رواية عبد الله بن دينار قال: أحذروا أحذروا
سحبهم الروح والنفس، وفي حديث أبي هريرة: سحسهم ونجسهم ويحذروا
والنجس أن يحمل الزنايا على حمار، ويحذر أئمتهم، وبخائف بهما، وحرم
إبراهيم البحري زاد تفسير الحسن بن علي الرضوي فكانت أخرج في الخبر

(أبو جعفر) بن أبي السجور بن صاحب المصنف، وأما أني أحد المتعلمين
مجهولاً، الآخر معروفاً فيشرح من النصيحة موكوله إلى استعانتهم، إذ شاور
مستحضر وجه الزاني له عزوه، ونجد في يدي كذا، قال الشافعي^(٢) ظاهره
أنهم قسوا، فيقبل ويشعرب والكلاب على مؤنث، إما رجاء أن يعظم بها
من أول الله، وإما لأنهم مصدر شحكة لشعكة على الزنايين، ورأوا أن
ذلك يخرجهما عما أوجب عليهم من إقامة برهم، ولعلهم قصودوا بذلك
أصل^(٣) أمره إذا اعتقدوا به سيئ لشعكة لا يرضى عن الحكم بالباطل، فصبه الله
بما في أصل كيدهم، وجعل سبب ذلك ما أكسبهم عبد الله بن سلام، وسأله
في المكر أن جعل قدرهم بما عسى به رحمهم، ومن ما قلها وما بعدها

(عقل عبد الله بن سلام) رحمه الله كلامه في هذا الخبر، قال من خبر
اليهود، ثم أسلم، وشهد له سيئ لشعكة بعد كنيس، في معشر اليهود (إن فيها
للرجم) على الزاني المعص، وفي رواية لشيوخنا فقال عبد الله بن سلام

(١) أخرج الماري (١٣/١٦٦)

(٢) المعنى (٧٧/١٣٣).

(٣) حكى في الأصل أي لم يصب ما يستحقه، ومنه العاطف من كلام أبيه يعطى أخباره
بالمعروف، قال لأنه من بعد أن كان لا يرضى عن ما كان عليه، انتهى

بِأَنفُسِهِمْ فَتَشْرَوْهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّحْمَنِ ثُمَّ قَرَأَ
مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا بَعْدَهَا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ أَرَفَعْتَ يَدَكَ ...

أَدْعُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا شُرَافَةَ، فَأَمَّا يَدُ رَمِي أُخْرَى قَالَ أَيُّ الشَّيْءِ هَؤُلَاءِ
بِالتَّوَدُّعِ فَتَلَوَهَا إِنْ كُتِبَ مَادُونِي (فَاتُوا) بَفَتْحٍ لِهَمزةٍ عَلَى هَفْطَةٍ فَالْجَمْعُ مِنْ
أَمَّا يَدُ (بِالتَّوَدُّعِ) وَهِيَ السَّخْطُ الْبَهْشَةُ، فَأَثَرُ الْتَوَدُّعِ، فَتَلَوَهَا، وَعَلَى هَذِهِ
النُّسخةُ وَكَوْنُ قَوْلِهِ: «فَاتُوا بِهَيْبَةٍ» لِأَمْرٍ

وَالْأَوَّلُ، لِطَبَاةِ قَوْلِهِ لِأَنِّي أَصْطَرِّحُهَا، رَادٌّ فِي رَوَايَةِ رِثَةٍ مِنْ
أُسْلَمَةَ فَأَتَانِي بِهَا هَرَجُ التَّوَسُّدَةِ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ، فَوَضَعَ التَّوَدُّعَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ:
«أَمْسِكْ بِكَ وَبِعِزِّ آلِ نَبِيِّكَ» وَهِيَ حَدِيثُ جَاهِرٍ عَبْدِ أَبِي دَاوُدَ ^(١) «قَالَ:» «الْتَوَيْتُ بِأَعْلَمِ
رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ، فَأَتَانِي بِأَبْنِ صَوْرَةَ، وَدَ بَطْنِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّوَيْتُ
مِنْ حُلِيِّ مِنْ عِلْمَاءِ سِي إِسْرَائِيلَ فَأَنَّهُ رَجَبِي أَحَدُهُمَا شَاكٍ، وَالْآخَرُ شَيْخٌ
مَدَّ سَقَطَ حَاجِيَاءَ عَلَى عَيْنِهِ مِنْ لُكْبَرٍ كَدَّ فِي «الْمَجْعِ» ^(٢)

(فَشَرَوْهَا) أَيَّ مَحْضُوحًا (فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَوْرَةَ الْيَهُودِيُّ
وَالْأَمُورُ الَّذِي كَانَ يَقْرَأُ (يَدَهُ) عَلَى آيَةِ الرَّحْمَنِ ثُمَّ قَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، وَهِيَ
رَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَوَضَعَ يَدَهُ لَدَى يَقْرَأُ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّحْمَنِ، فَقَرَأَ مَا
بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَاءَهَا، (فِي يَدِهِ) فَقَالُوا رَجُلٌ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ يَا أَمُورُ (أَمْرًا)
فَقَرَأَ حَتَّى أَتَى إِلَى مَوْضِعِ مَدَّ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَاسْمُ هَذَا الرَّجُلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
صَوْرَةَ، وَهُوَ وَفَّقَ هَذَا الْحَاشِ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ «سَمَّيْتُ» بِكُنْيَةٍ ذَكَرَ بِكُنْيَةٍ فِي تَفْسِيرِهِ
أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ أَنْ أَسْمَى، وَبَعْدَ بَطْنِي ثُمَّ كَرِهَ بَعْدَ ذَلِكَ ابْنَ صَوْرَةَ، وَتَوَلَّى فِيهِ
«فَاتُوا بِهَيْبَةٍ» لَا تَحْرُفُ الْكَلِمَةَ بِسُكُونِ الْكَلِمَةِ [الْمَدَّةُ ٢١] الْآيَةُ

(قَالَ لَهُ) أَيُّ الْمَعَارِفِ الْفَرَاغِ يَدَهُ، (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) أَرَفَعْتَ يَدَكَ حَتَّى

(١) أخرجه أبو داود (١٤٤٥٢)

(٢) الشيخ الباقى (١٧٩/١٨٢)

فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجم

خاصة، ومن روي عنه أنه قيل في هذه الحانة شريح والنحمة، وهو قول الأوزاعي، وقال أحمد بن حنبل لا يجوز لا تقبل شهادتهم، لا في مثل هذا الموضع للضرورة

وقال الشافعي لا يقبل شهادته ممي موصى، لا بمن مسمى ولا على كفر، وهو قول مالك، وقال أحمد بن حنبل لا يجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض، قال أبو الثوري شهادة بعضهم على بعض جائز، والكفر كله ملأ واحدا، وقال أحمد بن حنبل شهادة اليهودي على اليهودي جائز، لا على المبراني، والنحومي، ولا يجوز شهادة أهل مئة على مئة، وهذا قول الشافعي وأبو إسحاق بن راهوية، ودلت بعداؤه التي ذكرها الله تعالى في هذه النصوص، ذلك في «نبله»^(١)

(فأمر بهما رسول الله ﷺ) ولفظ حديث أبي هريرة فقال النبي ﷺ إليكم أحكام بما في بنور، وفي حديث ثوراء التلميم إني أول من أحيا أمرك إذ أمروه (فرجما) بقاء المجهول قال الشافعي^(٢) يحتمل أن يكون حكم الرجم قد أزيل، ولم يبق لرسول الله ﷺ إبداء ذلك مبيح يحكمهم به وجوب ذلك، وأمره ﷺ برجمهما، يعني أن الإمام لا يباشر ذلك نفسه، ولا نائب عن «تعميره» وقد ناقض الأئمة بعده، فلم يعلم أحدا منهم بولي ذلك نفسه، وبه قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة إن شهد الرما لا اعترف كان على الإمام أن يبدأ بالرجم، ثم يبعث سائر الناس، ويدكدك ببيتة هذا الشهود ثم الإجماع ثم سائر الناس، ومدين على ما يقول إن هذا حد من الحدود، فلم يلزم الإجماع ما ساربه كالجلد والنكاح في السرقة، هذا.

(١) بقاء المجهول (١٧/ ١١٨)

(٢) «تعميره» (١٧/ ١٣٣)

[illegible][illegible]

در محفل علمه در مکه و مدینه
الحجله هنيئاً له

[illegible]

يا ايها اليهود من الان لا ارجع اليكم ولا ارجع اليكم من الان
 يا ايها اليهود من الان لا ارجع اليكم ولا ارجع اليكم من الان

فَمَنْ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ هَٰذَا الرَّجُلِ يَحْيَىٰ . . .

من رسول الله ﷺ أنما لديه شخص من الجماعة، وكانت قد اعترف
بأنها هي.

طلب بسط الحافظ له لم يرد في حقه في تعريب الحديث «الهاية»
في الأنا عن علي - رضي الله عنه - في ذلك بطرق، وهي «الهاية» حديث
في سواد الأئمة عليهم السلام الحاصلة بحضرة كبر قد حضرت يدبراء روله ابو داود،
والسكنى، والسواد من طريق عمدة المحدثين بن أبي بكر عن أبيه بطرق،
ومختصره.

(فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أنايت للرجل) (الترابي
(البحري) يمنع الأثر) وسكون الماء المهمة (١) - رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
نبي عبد الله هكذا رواه أكثر سواد عن يحيى بن الحارث، وقال بعضهم ١٠٠
الحجم، والصواب أنه عند من اتبعهم بعد ما حرموا، واللهم أي يميل عليه - كذا
في المتن

وقال المحقق في التجميع^٢ رجمه من حبس ثانيا من الاختلاف في ضبط
عبد المظلة عشرة أوجه أم ط ط ط وجود عشرة وقال في موضع آخر
قوله مرأب اليهودي آخر عدي لا ضبط رجاء المهملة، ثم يولد ما ط
العمل المصفي أي أكل عليه، هذا حيث لمراء عاو ولها حيوان، وحسب
بعضهم، اهـ

وعدس ابن الأبي في النجيم أحمر يحيى حناء، وجنى على شجر يحيى
 (١) - عليه وقيل هو مهزوز، وقيل الأصل فيه الهمزة من حناء إذا مال،
 عليه، وعطف، ثم جفف، وهو لغة من أضاف، ولو روي بالحاء المهملة بمعنى

[illegible]

(T) مصدر الذري (1967)

نهرت تكون الحد ثلث سلب، فلا يسطع بعمل من جهتها، بخلاف فلتان بالافوار، فإنها ترك على حد، أو أرادت نهرت صكت منه، لأن ربيعها من الفوار مضبوطة.

ولما أد أكثر الأحاديث من ترك الحد، فإن النبي ﷺ لم يجر للحمية، ولا لساعر، ولا لليهوديين، ولحديث النبي ﷺ من جنوا به غير معمول به، ولا يقولون به، فإن النبي ﷺ لم يترك الحد لها، لأن الحد باقراعاء، ولا خلاف بيننا فيها، فلا يسوغ لهم الاستدراج به مع مخالفتهم به، فإنما هذا، فإن ثواب المرأة شئت عليها، كما لا شك، وقد روى أبو داود بإسناد من عمران بن حصيب قال: «فأمر بها النبي ﷺ فصدت عنها ثيابها، ولأن فلتان أسير جاء، أم.

وفي «النهاية» الرجل وصره في ذلك سوء، لأن النصوص متسلسلة غير أن المرأة لا يبرح من ثيابها إلا تمرود ورجس، لأن في تجريدها كشف لعورتها والفرو والحشوة معها وصول لآل إلى الحشوة والستر خاص بقوتها، فيزعمون، وإن حلف لها في الرجم عذر لأنه عليه السلام جرح بكافته إلى ثدياتها، وهو عني - رضي الله عنه - لشراطة الهمة، وإن ترك لا يصره، لأنه عليه السلام لم يأمر بذلك، وهي مستورة بثيابها، والحد أحسن لأنه أسير.

قال الزرقاني^(١) وظاهر الحديث أن لإسلام ليس شرطاً في الإحصان، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال مالك وأكثر الحنابلة إنه شرط، فلا يجرم كبره وأجابوا عن الحديث بأنه ﷺ إنما رجمهما بحكم التوراة تعيذاً للحكم

(١) (١/٢٤٤)

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/١٢٦)

عليهم ما في كتبهم، وليس هو من حكم لاسية في شيء، وهو من وقع في
وقفة حال غيبة محله، لا دلالة فيها غير المعلوم في كل كفر
قال الكوفي^(١) ولا يشترط الإسلام في الإحصاء، ويؤيد هذا الزهري
والشافعي، على هذا يكون الذم محصياً، هو روح المسلم فيه، هو طينها
صالحاً محصياً، وهو أحمد روي عن أبي أن الذم لا تحصى المسلم، وقال
خطاب والشافعي والشافعي ومحمد، والشافعي هو شرح في الإحصاء: فلا يكون
الكتاب محصياً، ولا يحصى عليه مستملاً لأن أبي عن رضي الله عنهما
روى أن النبي ﷺ قال: «من أشرك بالله ليس محصياً»^(٢). وقال مالك كقولهم
«إلا أن الذم يحصى المسلم» ما على أصله في أنه لا يعتبر انفصال في
الزوجهير

وسا حيث أبي عمر: رضي الله عنهما، في اليهود جهنماً التي
رسول الله ﷺ فذكر حديثاً، وكان ربه «ما رويها رسول الله ﷺ
مرجعه»، يعني عليه وجههم لا يصح ولا يدرى في مسلمة، ومن هو
موجود على من غيره، ثم يتبع حمداً على إحصاء الثمن جعلاً بين
الحديثين، هو رويها واحد، هو

وقال الشافعي في شرح حديث^(٣) شروط الإحصاء، مبعده منها
الإسلام، وهي أي يوسع أنه ليس شرط، به قال الشافعي وأحمد، لأنه يشترط
وهم يهوديين، قلنا: كان ذلك بحكم الثورة: بل يزول أية الشك في أول ما
دخل النبي ﷺ المدينة، «صار مسبوغاً بها»، ثم نسخ الجلت في حق
المحصى، هو

(١) «المصنف» (١٢/١٧٧)

(٢) أخرجه الشافعي في «الاعتق» (٢/٢٢٧)

(٣) «المصنف» (١٦/٩٦)

وفي النهاية، في بيان، وقد لاحظنا، في رأي، رضي الله عنه
مخالفات في اشتراط الإسلام، وكما امر بوضع في رواية، وهو ما يروي أنه
عليه السلام - رحمه الله - قد كان قد سئل عن ذلك، ثم سئل، فإنه
قول عليه السلام، في الإسلام، أمر الله به، ليس بيمين، أمر

ذكر بحريجه الفزيعي في نفسه (١٢٤) رحمه الحافظ في تاريخه (١٢٥) وفي المعين صحيحه (١٢٦) أخرجه ابن أبي رزويه في مسنده في حديثه عن
والفازعي في نفسه (١٢٧) وهو له مؤلفات وأخرج ابن أبي رزويه في
عدي عن كعب بن مالك (١٢٨) أن يثروب بن يثرب، قال رسول الله ﷺ لا
تزوجها، وهي لا تحسن، وفي نسخة وضعف، و

[illegible]

1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 26

$$f^{\pm}(0) = \pm 4\pi\alpha_s \quad (2)$$

L&T (P)

۱۵۲۱۱/۲ - حدثني هاشم بن يحيى عن سعيد بن مسروق عن
 أنس بن مالك عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال: "من أتى بيته فوجد فيه امرأة فوطئها فماتت فماتت معه".

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "من أتى بيته فوجد فيه امرأة فوطئها فماتت فماتت معه".

۱۵۲۱۱/۳ - حدثني هاشم بن يحيى عن سعيد بن مسروق عن
 أنس بن مالك عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال: "من أتى بيته فوجد فيه امرأة فوطئها فماتت فماتت معه".

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "من أتى بيته فوجد فيه امرأة فوطئها فماتت فماتت معه".

۱۵۲۱۱/۴ - حدثني هاشم بن يحيى عن سعيد بن مسروق عن
 أنس بن مالك عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال: "من أتى بيته فوجد فيه امرأة فوطئها فماتت فماتت معه".

رأس فقال له أبو بكر: قل ذكرب هذا لأخيد غيري؟ فقال: لا
فقال له أبو بكر: فئت إلى الله. واختبر بستر الله فزئ له بفيل
الثوبة عن جوارحه

والأحد، والأبى، وفيل الكبير، وعيل الشقي، وكأله مثقاب، ومراده حبه،
معرفه، وعندها ما فعل (رضي) أي حذر منه هذا لفعل الفصح (فقال له أبو
بكر) العبدى - رضي له - (هل ذكرت هذا) الأمر (لأحد صيري؟) رلى
رواية (أحد تبني) (فقال) الأسلمى (لا فقال له أبو بكر: فسب إلى الله) عر
رجل باسم على ما فعله، والعزم على عدم النود والاستعداد، (واسبر
بسر الله) الذي أسفه عليك لو شاء لأظهره على الناس (فيل عنه بفيل الثوبة
من هاد) فله غفور حليم جواد كريم.

قال كجى^(١) قول أبي بكر - رضي له - هل ذكرب هذا لأحد
غيري؟ جوار من أن يكون قد أخبر بذلك من يضم عنه الشهادة من لا يجري
إلى الله عليه، وتعله يعمل ذلك من يعتقد أن أظهر هذا فيه عيب، وكل
بكر - رضي له - اعتقد أن سره أفضل ما سمع بلغ إلى الإمام، اهـ

ولد من النبي ﷺ معافوا الجلود فيما بينكم، مما يلحق من حد منه
ومب - أخرجه أبو داود^(٢) قال الحافظ في «المتن» سوجد من قصته أنه
يسحب من وقع من مثل فضيه أن يؤب إلى الله تعالى ويسره، ولا يذكر ذلك
لأحد كما كان إليه أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - وأن من اضبع على
ذلك يستر عنه، ولا يفضحه، ولا يرفعه إلى الإمام، كما قال الله في هذه
القصه بهرا: «لو سرتك فكان حيراً لك»، وبهذا جرم الشافعي، ومن
من العربي هذا كنه في غير المتجامل، فأما إذا كان متظاهراً، بالحد

(١) المسطر (١٣١/٧)

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٧٦).

لهم بقرية بعثة حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له أنت من بني
 أبي بكر فقال له نعم بئس ما عاينته أنت أبو بكر فسمي بقرية بعثة
 حتى جاء النبي رسول الله ﷺ . . .

معهما ' لابي أحمد مكائفة والسريح به الروح هو وحيد' ١١

ودنو من حرم هو ' السحلي' الاختلاف في - السحلي عنده من م
 لاخراته وتلك على روايات السحلي ثم دل فصح أن اعترف السحلي ببعثه
 من الاماء اصل من السحلي يثني، وأن السحلي عياح بالإجماع، اهـ

فأب وسياكي دولة يثني عن أصاب من حلة الخشود ش' فبعثه
 سحر الله، الحديث (علم نفوره) فسمي الخوفه يسكنون القاف ولقد اذا الأبر
 'ي سم لكه نفسه) مني ما حال أبو بكر - علي الله به، لهما عيسى م، فبه
 وشعته مني سبي، وقد خبا عني، قال أبي يثني دارف أمسي يسمي بو
 بكر حتى أتى، الأسمي (عمر بن الخطاب) - حتى أتى ع، بعد عيسى من
 صفة من الله في السحلي وقد قدر لبي يثني ' أشعث من أم الله ع، (نعمان)
 الأسعي لله مثل ما حال لأبي بكر فضل له عمر) سبي لله عه أمه م قال
 به أبو بكر) رجمي من عه - وإن عمر - رشي لله عه - وإن كان أسد في
 أمر لله، لكنه كان حاكماً بأن الأمور - في العهد السحلي ما لم يقع الإمام

(علم نفوره نفسه) بقرى عمر رضى الله عنه أيضاً لما كان هو نفسه في
 شدة خوفه من الله سبحانه فلهذا ذمهم - رضي الله عنهم أجمعين - فلهذا
 كانا يجران بأن عتاب المرأة أشد من عتاب الرجل قال السحلي لبي سم
 يسمع يجران، فلهذا أن لا يحجب عما امره به إلا قوله الحد سبي واضطهر به
 حتى جاء، وفي السحلي القليلة ' حتى أتى' (أبي رسول الله ﷺ) أبو يثني أبي
 عه مده، قال يا رسول الله لبي وسه، كذا في واية للحج في

قَالَ لَهُ إِنَّ الْأَخْرَجِي لَقَدْ سَمِعَهُ فَأَعْرِضْ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ يَعْرِضُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَرٍّ عَنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ
بَلِّغْنِي عَنْكَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا بَلَغْتُ عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَعْتُ بِجَارِهِ أَوْ فُلَانٍ
قَالَ بَلَى شَهِدْتُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فُجِعَ

قَالَ قُتَيْبُ بْنُ سُلَيْمٍ هَكَذَا مَعْنَى فِي هَذِهِ الرُّبُوعَةِ الشَّهَادَةُ فِي الرُّبُوعِ فَإِنَّ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا بَلَغْتُ مِنْهُ بِلَاغًا لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
لَنْ يَكُنِيَ مِنْ عَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَمَا لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَنْكَ بَلَى أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ

قُلْتُ وَالْأَوْجَحُ عِنْدِي فِي لِحْجِهِ بَيْنَهُمَا أَنْ يَقُولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَخْرَجَ عَنْ بَلِّغْنِي
عَنْكَ) وَأَمَّا أَرْبَعُ مَرَّاتٍ فَمَعْنَاهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أَنْتَ حَرِيصٌ) قَالَ لَا
قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ بَلِّغْنِي عَنْكَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
مَجُوزٌ وَإِنَّمَا قَوْلُهُ فِي التَّحْدِيدِ الَّذِي أَشْهَدُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ الْعَهْدُ لِلتَّحْدِيدِ
الَّذِي وَفَدَا حَتَّى قَوْلُهُ (لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَوْ قَالَ إِنْ سَأَلْتُهُ فَقَالَ فِي
أَوَّلِ وَهَلْ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
ذَلِكَ بَعْضُ شَهَادَةِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ فَرَجَعُ

(فَقَالَ لَهُ إِنَّ الْأَخْرَجِي قَدْ سَمِعَهُ) بِرَأْسِهِ (فَأَعْرِضْ عَنْهُ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ مَبْدَأٌ غَيْرُهُ بِمَعْنَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَفِي رِوَايَةِ التَّحْدِيدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (فَسَمِعْتُهُ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَمَا لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُنِي عَنْهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَنْهُ فَقَالَ بَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي حَدِيثٍ بَرِيدٍ عَنْهُ صَلَاحٌ قَالَ وَيُحْتَكِرُ أَرْبَعَ

وفي التهذيب^(١) الإقرار بأن ستر لبيع أحفل علي بنه ما رواه أربع مرث، في أربع مجالير من مجالير سعة كذا أقر ردة القاصي، واشترط لأربع مفسدات، بعد أن اعترف بكنفسي للاثوار مرة، وأحفل، أمروا بسد الثغور، ولما حدث ما ذكره - رضي الله عنه - بأن عليه السلام أخذ الإقانة إلى أن سم الإقرار منه أربع مرث في ربيعة محالير، فلو قتلهم ذوبها لما أخرجها نبوت الخوجوب، لأن السودة أحضرت في بريرة السودة، فكذلك الإقرار بأعظم الأمر اثباتاً، ولا بد من اختلاف محالير لما رواه

ولأن السواد الخمس من في جميع المفسدات، فلهذا يتحقق شبهة لاثبات في الإقرار، والإقرار في سعة كذا، فيمير اختلاف محالير حول مجلس القاصي، ولا خلاف في برودة القاصي كذا، وصحح جيب لا يراه، ثم يحيى، فبعض هو المروي عن أبي حنيفة، لأنه - عليه الصلاة والسلام - عرّف ماله في كل مرة حتى يرى يحيط بالمدينة، انتهى

وفي هامش التتلافة من شرح السعة، يصحح بحديث ما رواه من يشرح التكرار في الإقرار، ويصحح أن حبيبة حبيبة من الأجواب الأربع على أنه شرط أن يقر أربع مرث في سعة مجالير، هـ

قال المحقق ابن حجر في^(٢) قوله أن في حديث ما رواه أن لسي يجمع أكثر إقامة العهد من أن سم الإقرار أربع مرث، هو في المصحح من حديث أبي حنيفة ما عطف أمراً شهد على نفسه أربع شهادات، وحدثها من حديث حابر مثله، وفي حديث حابر بن سحر، عند مسلم «شهدت على نفسه أربع شهادات»، ولما عن ابن عباس «المرث حتى شهد أربع مرث»، وهذا في

(١) (١٠٠٠)

(٢) (١٩٦/٢) ج (٦٢٣)، وذهب إليه (٣١٦/٣)

يَعْلَمُوا بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَسُولٌ نَصِيحٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 أَبَخَّرَ أَمْ نَبَتْ فَقَالُوا بَلَّيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 لِرُجْمِ

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَارِزِمٍ فِي ٨٦ - كِتَابِ الْحُدُودِ، ٢٢ - بَابُ لَا يَرْجَمُ الْمَحْصُونُ
 وَاسْتَحْتَبَهُ، وَمُسْلِمٌ فِي ١٩ - كِتَابِ الْحُدُودِ، ٥ - بَابُ عَنِ امْرِئٍ عَرَفَ نَفْسَهُ بِالرَّيِّ
 حَدِيثُ ١٦

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ قَدْ رَأَى الْمَحْصُونَ مَحْضَرَهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَهُوَ جَمَاعٌ أَمَرَ
 (فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ) وَاقْتَضَى أَنَّهُ نَصِيحٌ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى (مَا نَعْلَمُ إِلَّا
 وَمَنْ نَعْلَمُ مِنْ صَالِحِيهِ) وَفِي حَدِيثٍ أُخْرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا
 نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا بَرِيًّا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ فِيهِ الْفَعْدُ ثُمَّ
 كَذَّابٌ فَانْفُتِحَ^(١)

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُنْكَرُ) هُوَ يَهْدِيهِ الْإِسْتِغْنَاءُ (أَمْ نَبَتْ) قَالَ الْبَاهِي^(٢)
 بِحَسْبِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَنْ عَرَفَ لَمْ يَحْرِصْ بِصِحَّةِ عَقْلِهِ وَلِزُورِ إِتْرَائِهِ لَهُ، وَفِي حَدِيثٍ
 مِثْلِهِ بِسَائِرِ الْأَمَامِ الْفَرَّاسِيِّ هَلْ هُوَ بِخَيْرٍ مِنْ نَبِيٍّ؟ وَيَقُولُ قَوْلُهُ يَكْفُرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 بَلًّا لَهُ نَسَبًا، وَقِيلَ لَا يَسَانُ حَتَّى يَكْفُرَ بِهِ، مِنْ وَجْهِ مِنْ ذَلِكَ عَقْمًا وَلَا
 سَائًا، وَقِيلَ قَوْلُهُ يَمُوتُ عَادًا أَوْ مَوْتًا وَجْهٌ أُخْرٍ إِلَيْهِ، فَقِيلَ هَلَّا جَاءَ
 أَنْ يَكُونَ مَاءً خَيْرًا مِنْ تَوْبَةٍ يَكْفُرُ أَمْ نَبَتْ أَمْ لَا، أَيْ أَلَمْ يَمُوتْ بِهِ، أَوْ

فَلَمَّا وَسَّيَا الْعُرْجَاءُ عَلَى الْأَجْعِ الْمَصْرُوفَةِ فِيهِ الثَّانِي بِذَلِكَ، فَقَالُوا
 نَبَتْ، نَعْنِي هِيَ أَنَّهُ ﷺ سَأَلَهُمْ عَنْهُ، وَاسْتَأْذَنَ سَلْعَ الْهَنْدِيَّةِ مَلْفُظَ قَوْلِهِ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرُودِهِ لَفْظًا بِبُرْهَانٍ أَوْ وَاحْتِثَابِ السَّلْعِ الْهَنْدِيَّةِ فِي قَوْلِهِ
 يَقَالُوا نَبَتْ هِيَ التَّجَمُّعُ وَبِزُورِهِ، فَقَالُوا بَلَّيْنَا نَبَتْ بِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَرَ بِهِ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُرْجِيًّا سَاءَ الْمَجْهُولُ، رَأَى فِي النَّصِيحِ عَنْ جَابِرٍ مُرْجِيًّا

(١) فَانْفُتِحَ الْبَاهِي (١٥٢/١٧٣)

(٢) الْمُسْتَفْهِمُ (١٣٥/٧٧)

«يا هزال» لو سترته برد لك كان خيرا لك» قال يحيى بن سعيد
حدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعم بن هزال الأسلمي ..

وفي رواية الساني قال هزالاً كاتباً عارفاً، وأنه ماخرأ وقع عليها، من له
هزال مطلق، وأخيراً رسول الله ﷺ، فمعنى أن تتركك هزالاً، قاطعاً، وأخيراً،
وفخر أبي داود عن حديث يزيد بن نعم بن هزال عن أبيه قال: «كان ماخر من مالك
بنه أبي حجر أبي، فأصاب جارية من أبي، فدان به أبي، فبين رسول الله ﷺ،
فأخبره ما حدث معه يستعمر بك، وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرج،
قال: فأناده فقال يا رسول الله أبي ربيب»، واسم الجارية فاطمة أمة لهزال كما
في التلخيص، وفي أصلها صيرة كما في ترويض الأرواح.

وفي التلخيص: قال أبو نسي: كان هزال مولداً اسمها فاطمة، فوقع
عليها ماخر، فعلم به هزال فاستحمنه، وأثب إليه بالمجيب، فبني اثني عشر،
والاعتراف بالزنا على نفسه على حسن في ذلك، وهو يريد به السوء، ولهون
دالة الطيبي، ولعله كان ذلك نصيحة به من هزال، هـ

(يا هزال لو سترته برد لك كان خيراً لك) من ترك أغار في السر
عسى للمسلم من لنواب الخبوء، قال يحيى: «وكان سره بأن يأمره بالتوبة،
وكمكان خسر به، وإنما ذكره هـ، على وجه المجازة بمعنى أنه لو تم نخذ
السر إلى سره إلا أن ستره برد لك، هـ، يسهو عليه لكان أفضل مما (هـ)،
وسب إلى إقناع الحد عليه، اهـ

(قال يحيى بن سعيد) المذكور: «حدثت بهذا الحديث» المذكور (هـ)
مجلس فيه يزيد بن نعيم، قال في المعجمة (ابن معين) يسمي يود مصحراً (ابن)
هزال الأسلمي، قال الحافظ في «التعريب» مقبول من العامة، وروايته عن
حد مرسه، اهـ

(١) ظر مرغاه المتابع: ١/٢٠٢

(٢) المتن: ١٢٥٧

فقال يريد هزل جدي وهذا تعليل حتى

ومنه أبو داود في ٣٧ ٤٠٢٤ لحدود ٧ ٢٢٢٢ من أهل الحدود

٤٠٢٦ - حدثني مالك عن ابن شهاب، أنه أخبره أن
وعلى اعترف على نفسه بارتكاب على عهد رسول الله ﷺ وشهد على
نفسه أربع مرات

وفي الصحيح ذكره من حبان في الثالث، وفي الصحيح ما بهي
روى له مسلم، ورواه أبو يعقوب حماد بن زل، في الصحيح، ما بهي، إلا أنه يريد
كما في القريب، وذكر في الصحيح^(١) مصنف في صحيحه، روى عن
البي ﷺ قصة ما عر، وفيه عن أبيه، ثم جزم بكونه صحابياً (فقال يريد)
المذكور (هزل) هذا (جدي)، وهذا التعليل حتى يعني صحيح، فذكر هذا
طريق آخر لرواية يحيى بن - هيا مرسل

٤٠٢٦ - (مالك عن ابن شهاب، أنه عر، (أنه أخيراً) وهو مرسل في
الاصطفاة قال البرقي^(٢)، ورواه الشيخان عن طريق حسن، سمع عن أبي
شهاب عن أبي سمعة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ومن طريق يوسف
ومعمر عن أبي شهاب عن أبي حنيفة عن جابر

(أن رجلاً) هو - عمر بن مالك الأسدي ما عر، ورواه في كثير من
طريق الحديث، أنه مر عامي اعترف على نفسه بأربع ذنوب، ثم تقدم الرأ
مقصود في اللغة نخصي بـ «هل العمل» التي - «هل العمل» قال تعالى
﴿وَلَا تَقْرُؤْ﴾، «سأله هو بعد بحيد»

(على عهد رسول الله ﷺ) كما تقدم مفصلاً في (أرويات اساعة) (وشهد
على نفسه أربع مرات)، وتقدم مفصلاً أن عدد الأربع شرط عند الجميع

(١) (٢٧٢/٢)

(٢) (٣٦٥/١)

(٣) (٢٩/١)

فأمر به رسول الله ﷺ فترجم

ممن رفعوا رؤاه استبحار

وأخرجه بيضا في ٨٩ - كتاب القهود - ٦٦ - باب لا يرحم المجنون
ويجوز وسهم في ٢٩ - كتاب القهود - ٢ - باب من عذره من نفسه بغير
جيب ١٦

قال ابن شهاب في خبر 'أجل ذلك يؤخذ' - أجل نعت ابنه علي

نصفه

وحيث أنه، دون مشافهة ومناظرة، فلما احتاج لعلامة الباجي، إلى ترجمة
المحدث فقد هنا على سبيل الإخبار بما جرى له من الإقرار على نفسه لا
غير أن عدد إقراره شرط في لزوم النجاة له، وقد يحتمل أن يكون النبي ﷺ أمر
به ترجمه من أن يسوخته بعد المذكور، ثم استوعبه بعد أمره

ويحتمل أن يكون استوعبه من غير قصد وعقد غير رجل واحد
من شهد على نفسه عند قومه، ثم شهد على نفسه عند قومه خبر 'أجل أنه
هو ب' - رحمه الله أن يكون ذلك في محله أو في محله، وكل ذلك ليس
بشرط في زوجه لحد، أم

وبما سمر بأن هذه الأحكام تأتي عليها القواعد الروايات كما تقدمت
الروايات في ذلك مقصده

(فأمر به) أي ترجمه أربعاً (رسول الله ﷺ) أن ترجمه (مترجمه) بيضا
المجربون قال ابن شهاب أم هري (أجل ذلك) يعني من أجل أنه ﷺ أمر
برحمه علي بفرقه (بؤخذ) بناء المجهول (الرجل) ماخرجه على نفسه

قال ابن رشد في "المقدمة" - أجمع العلماء على أن الرضا بسبب بالإقرار

١٥٢٧ هـ - حدثني مالك عن يعقوب بن ربيعة بن طلحة

والشهادة، وأحلفوا في شئ من شئهم التحمل. وكذلك أحلفوا في شروط الأمان، وشروط الشهادة، أما الإقرار فوجب أحلفوا فيه في موضعين أحدهما مدد مرات الإقرار الذي يرمي به المدعى، والموضع الثاني، هل من شرطه أن لا يرجع عن الإقرار حتى ينام عليه المدعى أم لا؟ قد قلت: وتقدم بحث في مدد الإقرار في حديث عن النسيب في قصة رجل من أسلم

١٥٢٧ هـ - (مالك)، عن يعقوب بن ربيعة بن طلحة عن عبد الله بن أبي سبيك بنمي أبو يوسف، وكذا البخاري وصلى وغيرهما بأبي عرفة اسمي فاضل المتابعة حدث في رواية أبي حمزة قال في «التعريب»^١ صدور من أحدنا، ثم أتت له هكذا فقط ابن ربيعة بن طلحة هو جميع نسخ «المتابعة» من أبيه وبعده من النسخ والشرح، وكذا في «الموسم»^٢

وكذا ذكره ابن عبد الله في «التعريب»^٣ مرقى عقيد، وقال مالك عن يعقوب - بن ربيعة بن طلحة حدث واحد وهو يعقوب بن ربيعة بن طلحة عن عبد الله بن أبي سبيك، وسننني ملكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي سبيك عن عبد الله بن جهماد القروشي القمي، وهذا أبو محمد كتاب «الوقاي» يعقوب بن ربيعة بن طلحة عن أبي عبد الله بن جهماد القمي سمع به غير هذا، اهـ

وهكذا ذكره الحافظ في «التعريب»^٤ والكنهية في ترجمته يعقوب بن ربيعة بن جهماد القمي وهو

١ - «التعريب» (٢٧: ٢٨)

٢ - «الموسم» (٢٧: ٢٨)

٣ - «الوقاي» (٢٧: ٢٨)

٤ - «التعريب» (٢٧: ٢٨)

عن أبيه زيد بن طلحة،

عن زيد، وتسمه اندلسي في "التحقيق" وعرفه ابن "الموطأ" ولقد هو أنه
تحرير من النسخ

(عن أبيه) هكذا في رواية يحيى في جامع المسح، وعظم محمد في
"موطأ" عن أبيه زيد بن طلحة، ولم يذكره الحفاظ في رجال الصحيح،
والمعجب أنه لم يذكره في "التمثيل" أيضاً، وكان حقه أن يذكر في "التعجب"،
والمذكور فيه من زيد بن طلحة في رجال "الموطأ"، هو رجل آخر غير هذا،
بسم ذكره الحفاظ في "الإصابة" في القسم الرابع، فقال زيد بن طلحة السبي
"خرج حديثه الحاكم في "مسند" وهو تابعي صحيح، أرسل سنن قال مالك
في "الموطأ" عن يعقوب بن يزيد عن طلحة عن أبيه أن امرأة أتت النبي ﷺ،
لفلتت يدها وصحت، لحديث، قال الحاكم هذا هو الحاكم في حديث
لمدنيين

قال الحفاظ ليس زيد ولا لاه ولا لعدة صحة، فهو زيد بن طلحة بن
عبد الله بن أبي مبيكة وجده مشهور في التابعين، وقد نسبه الضعيف وغيره من
رواة "الموطأ"، ووقع عند يحيى بن يحيى التميمي عن يعقوب بن زيد عن أبيه
عن عبد الله بن أبي مبيكة، فذكره مرسلًا، انتهى به في "الإصابة" بلغة

وهذا لفرقاني^١ زيد بن طلحة التميمي تابعي صغير، أرسل هذا
الحديث، فطه الحاكم صحابه، وقال إن مالكاً هو الحاكم في حديث
المدنيين، ونسبه في "الإصابة" فقال ليس كما عرفت، فليس لزيد ولا لأبيه ولا
لجده صحة، فهو زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مبيكة كما أنه
القمي وغيره من رواة "الموطأ"،

وقد خلاف عن سياق "الإصابة"، حواصص كما ترى، وما يجب لتبنيه

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ

عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ - فَأُصْلِيَ - قَالَ - حُرٌّ وَبَدَنٌ - صَلَاحٌ مِنْ رُكَاةٍ تَابِعِي: اهـ

والظاهر عندي أن هذا حديث موثق من ذكره لحافظ في «التعجب» وعروه ليده إلى رجال مائة، فإنه روى آخر، وهذا أصل صلحه بن عبد الله بن أبي مملكة، كما نصد الحديث في «التهذيب» في ترجمته ابنه يعقوب، وكذا في «عبد الله بن عبد الحميد» كما تقدم في ترجمته يعقوب، وهكذا في «الحفظ» في «الإصابة» كما تقدم قريباً من كلامه

(هو عبد الله بن أبي مملكة) هكذا في جميع النسخ المصرية لأمومة يحيى، وكذا في «موطأ محمد» ما في نسخ البداية من أوطى عبد الله بن مملكة يروي عن حلف التكني بحريث من النسخ، قال إردقاني عن جده أبي حريث بن عبد الله - يفتح بحريث - بن عبد الله - يصحها - من أبي مملكة - بالكسر - ابن عبد الله بن حريث، وقد - اسم أبي مملكة - عمر أدرك ثلاثين من الصحابة، اهـ

وتقدم قريباً من «الإصابة» أن هذا حديث نامي مشهور، وتقدم قريباً من ترجمته يعقوب ما في «الضرية» أن بن أبي مملكة هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مملكة بن عبد الله بن جذعان غرضي النخعي، وتقدم بيان أبي مملكة في آخر الحج

(أخبره) أي أخبر عبد الله بن عبد الله بن عبد الله، هكذا قال يحيى في «الحدائق» لعبد الله بن أبي مملكة مرسل عنه، وقال القسبي وابن القاسم وابن يكر عن مالك عن يعقوب بن عبد الله بن عبد الله عن أبيه روى بن طلحة بن عبد الله من أبي مملكة، فيعمدوا - حديث لزيد بن خليفة مرسل عنه، قال ابن عبد الله وهذا هو المصواب، إن شاء الله

وقد رواه ابن وهب عن مالك كذلك عن يعقوب بن عبد الله بن طلحة النخعي عن أبيه أن امرأة، (الحديث) ثم قال ابن وهب - وأخبرني عن أبيه عن

أَنَّ امْرَأَةً

محمد بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمر بن قتادة عن النعمان عن محمود بن
 زيد الأنصاري عن رسول الله ﷺ مثله، أن ابن عبد البر ويستدل به
 وجوه صحاح من حديث عمران بن حصين ورسلة، وروى مرسلًا من وجوه
 كثيرة، وهو مشهور عند أهل العلم معروف، هـ. كذا في «التنوير» بزيادة

(أن امرأة) من حامد كما في مسند من حديث يريدة، وله ولأبي داود من
 حديث عمر، أن امرأة من جهينة، رأت ناسي بينهما، فقامت بغيب مضممة،
 فألف، فقيم مكسورة آخره، دل مهملة، بغن من جهينة. قال أبو داود بعد ذكر
 هذه الروايات. قال النسائي، جهبه وعامة وباري واحد، اهـ.

وفي حديث يريدة عبد مسلم^(١) في قصة ماخر، ثم جرحه امرأة من قاصم
 من الأزدي، وروى ابن حنبل بسند ضعيف عن عائشة قالت: سمعته القريش
 قالت يا رسول الله إني ربي، فأقم علي حدك، الحديث، يتحو حديث
 لعامة المذكورة، فلو صح ويكون ذلك، ألغ له، قاله المرواني

وفل بن الجعدي في «سليح» في بلاد البهات. روى يريدة أن امرأة
 مني من حامد. فذكر حدث الباب، ثم قال وروى هذا الحديث عمران بن
 حصين. وقال امرأة من جهينة، وأسم هذه المرأة سيمه، وقيل: أيلة بس
 مخرج اهـ.

وترجم للحافظ في «الإصابة»^(٢) لسيدة القرشية، وقال ذكرها ابن منده،
 فأخرج سند عن عائشة قالت. سمعت سيدة بقرشية قالت يا رسول الله
 ربي ربي، فأقم علي حد الله، قال ادعني حتى يصعب ما في بطنك، علما
 وصحت آتته، ولو تركت ما سألت منها، لكان. دعني فأرضعني حتى تعطيني،

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٥)

(٢) (١٠٤/٨)

جاءت في رسول الله ﷺ فآخرته أميرت وهي حابيل عه
 بها رسول الله ﷺ "الذي حتى نفسي"

في قطعته من رسول الله ﷺ فقال روح من الأسفل ف
 ذهبوا بها فاجتمعوا قالوا انك لا تعلم منة فمضت وأعطيت بها ثلاث عشرة
 من نكاح هي في قلبها

أما في عليا التي ذكرها في رجة سبعة الأسابيع ورجع أمير
 سبعة من أخبار أمير من هوى. ومحمد في الإحصاء برجة سبعة
 مائة. ولا بد من رجة. قال أبو جعفر في "الجدد" اسم امرأة كانت
 من عرسه وقيل ميرة. وفي الطهارة من سعد ميرة.

جاءت في رسول الله ﷺ قال جابر. "المنعم" وكان ذلك في
 سبع من الجاهلية فآخرته أميرت وهي ميرة من جابر ميرة. في
 رجة ميرة. قال جابر. "المنعم" فاسم ميرة في ميرة من
 رجة ميرة كما رتب سائر. قال ومحمد في رجة ميرة من أمير
 وهي حابيل. قال الذي "يحلل أن يربط أميرت من حبيب أميرت
 حين حبيبها من ميرة. والمشهد من ذلك من غير رجة. ولذلك لا يحل من
 احتداد وميرة. ويحتمل أميرت أميرت قال جابر من ذلك ميرة.

أما وهي حديث رجة عند حبيب أميرت. في حبيب من أميرت. وميرة
 أميرت من حبيب أميرت وهي حبيب من أميرت. وهكذا. في حبيب من
 أميرت. وهي ميرة في أميرت حبيب من أميرت

(قال في رسول الله ﷺ الذي حتى نفسي) قال الجاهلي. هذا يعني أن
 حبيب أميرت ولو لم يكن من أميرت لم يسمع الجاهلي. في أميرت أميرت.

(١) ابن أبي عمير (ص ١٤٢٧)

(٢) ابن أبي عمير (ص ١٤٢٧)

وإنما كان يسبح من ذلك عدم تكرار إقرارها، فكان يقول: «نعمي حتى يسكر»^(١)، لكنه مع من إقامة الحد عليها الحمل، «هـ»

قلت: هذا الكلام بعيد من من العلامة بهاجي المصنف، فإنه صطر إلى ذلك لكتمان الإقرار مرة عند استأنف كما تقدم، ولا فعدم ذكر تكرار الإقرار في هذه الرواية لا يستلزم عدم التكرار فإنه لم يذكر في هذا الحديث أنه ~~تكرر~~ سأل عنها هل هي ثيب أم بكر؟ ولا بد من تحقيق ذلك.

قال ابن عسكاري في نصب الراية^(٢) وأما حديث المقابلة، فيروى قد يختص بالحديث، ولا يلزم من عدم الذكر عدم التوقيع، وأيضاً فقد ورد في بعض طرقه أنه رُفعا أربع مرات، أخرجه البزار في «مسنده» بسند إلى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه فذكره، وفيه أنها امرأتان أربع مرات، وهو برده، ثم قال: «هـ» «نعمي حتى يسكر»

وأقره عليه بحافظ في الرواية إذا كان عهد البزار عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه في قصة امرأة عليه أنها امرأتان أربع مرات، «هـ» «نعمي حتى يسكر»، ولم يقع لأربع في رواية مسلم من حديث يزيد في قصة امرأة، بل فيه أنها ثيب، أتريد أن تكوني كما رددت ما عرأ، ولم يقع تركه اعتبار الأربع إلا في حديث العصف، «هـ»

قلت: بل في رواية مسلم^(٣) أيضاً مجرد التكرار ثلاث، ومن ثم يكرى التصريح بالأربع، لأنها من حديث يزيد في جواب المقابلة، فكانت، يا رسول الله إني وثبت نظري، وإنه دفعا، قلنا كان اللهذا، قالت يا رسول الله لم تزدني لحديثك من برقي كما رددت ما عرأ، فوالله إني لحبلى، قال «هـ» «نعمي حتى يسكر»

(١) (٣١٥/٢)

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووي (٢٠٧/١١)

فما وصفت حادثة

حتى تلتقي بالحديث، وعول على أن لا يضا كالصريح أيضا في الإصرار على الإقرار، ونعطف بي دور في حديث بانه ثابت في خبر، فها هو ارحمي، فرجعت، فلما أن كان احد تلك، عدت لعلك أن تروني كما وددت معمر، فوافقه بي بخلي، فها هو ارحمي فرجعت، فها أن كان العدة أنه، فها هو ارحمي حتى تأتي، الحديث، وفيه رد ثلاث مرات قبل قوله أن تأتي

أقلما وضعت حادثة) فإن اياي ' مع من إنانه الحد عليها العمل. لا ما هي بطها لا يحب عيبه من سوء كان من ر. أو غيره، وثان هو فيه ادعاه من المحلل و كان حادثة أظهو، وإن كان غير طهر فلا امرها وفي الحديث في حديث عيب من أو سرف حبر أو فلف أو فصاص بنول إياها حامل لا يحمل عيبها لانه حتى ينسب أمرها، فها هو كاملا تركت حتى تصح له.

قال الموفق " لا يظام حد على حامل حتى يطمع، سواء كان الحمل من زنا أو غيره، لا يطمع فيه خلاف قال، من استنبر جميع أهل العلم على أن الحمل لا يرجع، وقد روي برده من امرأة من عاتكة مدكر عبد الحديث، ثم قال وردي أن امرأة ر. في ر. عمر لهم عمر رخصي الله عنه برحمها وهو حامل، فقال له بعد أن كان من عيبها، فليس لك دليل على حملها، فقال له بعد النساء، أن بعد ذلك، ثم رخصها، وهو علي، ولا في إنانه الحد عليها هي حرم حبيبها إلا أن يعصوه، ولا سبل (به) رسول كان الحد رجما أو غيره، لأنه لا يؤمن بلف القول من صراحه الضرب والقطع، وربما يرى إلى من يصروا ويصغوا، فهدر بولد يتواتر، له

(١) عاتكة (١٣٦/٦)

(٢) عاتكة (١٣٦/١٢)

فَقَالَ لَهَا رَمُونَا إِلَى الْوَيْدِ الْأَخْضَرِ حَتَّى تَرْضَعِيهِ ، . . .

[illegible]

وَقَالَ أَمْسِكْ أَمْسِكْ وَاصْبِرْ فِي الْحَرْبِ إِنَّ وَجْهَ لَاحِبٍ عَاثِرٍ مَرْمُوحٍ بِهِ
يَكُونُ لَكَ مِنْ بَرِيئَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَلَا يَزُحِرُ عَلَى بَسْمَلٍ مِنْ مَنَاسِكِهِ
وَالْأَمْرُ مَعَهُ وَهَذَا قِيَاسُ الْعَمَلِ وَرَحِمَ رَحِمَى مَنْ مَرَّ بِمِثْلِ مَا مَرَّ بِهِ
أَمْسِكْ وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ يَكُونُ فِيهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَرْغَبِ وَالْمَرْغُوبِ وَلَا يَنْظُرُ
إِلَّا فِيهِ وَقَالَ أَبُو حَيْثَمَةَ يَذُوقُ الْحَمْلَ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْوَلَدِ وَذَلِكَ الْحَالِ
الْمَرْغُوبُ بِهِ

وفي النهاية ^(١) ، ست امرأة لم تجد من يرفع حملها كي لا ينجس
إلى ملكة الولد، وهو نفس محترمة، وإن كان حديق الجبلد سر جلد حس
لغائي ^(٢) من عاصها، إلا أن نفس نوع مرض، يؤخر إلى عدد البر، بخلاف
الرجم، لأن التأخير لأجل موت وقد غصص، وغر أي حبيبته أنه يؤخر إلى
أن يسعي ولدها عنها إذا لم يجد، أعاد بوم بريته، لأن في التأخير سيده
تواك من الضياع، وه زوج ^(٣) ، ^(٤) ، ^(٥) ، ^(٦) ، ^(٧) ، ^(٨) ، ^(٩) ، ^(١٠) ، ^(١١) ، ^(١٢) ، ^(١٣) ، ^(١٤) ، ^(١٥) ، ^(١٦) ، ^(١٧) ، ^(١٨) ، ^(١٩) ، ^(٢٠) ، ^(٢١) ، ^(٢٢) ، ^(٢٣) ، ^(٢٤) ، ^(٢٥) ، ^(٢٦) ، ^(٢٧) ، ^(٢٨) ، ^(٢٩) ، ^(٣٠) ، ^(٣١) ، ^(٣٢) ، ^(٣٣) ، ^(٣٤) ، ^(٣٥) ، ^(٣٦) ، ^(٣٧) ، ^(٣٨) ، ^(٣٩) ، ^(٤٠) ، ^(٤١) ، ^(٤٢) ، ^(٤٣) ، ^(٤٤) ، ^(٤٥) ، ^(٤٦) ، ^(٤٧) ، ^(٤٨) ، ^(٤٩) ، ^(٥٠) ، ^(٥١) ، ^(٥٢) ، ^(٥٣) ، ^(٥٤) ، ^(٥٥) ، ^(٥٦) ، ^(٥٧) ، ^(٥٨) ، ^(٥٩) ، ^(٦٠) ، ^(٦١) ، ^(٦٢) ، ^(٦٣) ، ^(٦٤) ، ^(٦٥) ، ^(٦٦) ، ^(٦٧) ، ^(٦٨) ، ^(٦٩) ، ^(٧٠) ، ^(٧١) ، ^(٧٢) ، ^(٧٣) ، ^(٧٤) ، ^(٧٥) ، ^(٧٦) ، ^(٧٧) ، ^(٧٨) ، ^(٧٩) ، ^(٨٠) ، ^(٨١) ، ^(٨٢) ، ^(٨٣) ، ^(٨٤) ، ^(٨٥) ، ^(٨٦) ، ^(٨٧) ، ^(٨٨) ، ^(٨٩) ، ^(٩٠) ، ^(٩١) ، ^(٩٢) ، ^(٩٣) ، ^(٩٤) ، ^(٩٥) ، ^(٩٦) ، ^(٩٧) ، ^(٩٨) ، ^(٩٩) ، ^(١٠٠) ، ^(١٠١) ، ^(١٠٢) ، ^(١٠٣) ، ^(١٠٤) ، ^(١٠٥) ، ^(١٠٦) ، ^(١٠٧) ، ^(١٠٨) ، ^(١٠٩) ، ^(١١٠) ، ^(١١١) ، ^(١١٢) ، ^(١١٣) ، ^(١١٤) ، ^(١١٥) ، ^(١١٦) ، ^(١١٧) ، ^(١١٨) ، ^(١١٩) ، ^(١٢٠) ، ^(١٢١) ، ^(١٢٢) ، ^(١٢٣) ، ^(١٢٤) ، ^(١٢٥) ، ^(١٢٦) ، ^(١٢٧) ، ^(١٢٨) ، ^(١٢٩) ، ^(١٣٠) ، ^(١٣١) ، ^(١٣٢) ، ^(١٣٣) ، ^(١٣٤) ، ^(١٣٥) ، ^(١٣٦) ، ^(١٣٧) ، ^(١٣٨) ، ^(١٣٩) ، ^(١٤٠) ، ^(١٤١) ، ^(١٤٢) ، ^(١٤٣) ، ^(١٤٤) ، ^(١٤٥) ، ^(١٤٦) ، ^(١٤٧) ، ^(١٤٨) ، ^(١٤٩) ، ^(١٥٠) ، ^(١٥١) ، ^(١٥٢) ، ^(١٥٣) ، ^(١٥٤) ، ^(١٥٥) ، ^(١٥٦) ، ^(١٥٧) ، ^(١٥٨) ، ^(١٥٩) ، ^(١٦٠) ، ^(١٦١) ، ^(١٦٢) ، ^(١٦٣) ، ^(١٦٤) ، ^(١٦٥) ، ^(١٦٦) ، ^(١٦٧) ، ^(١٦٨) ، ^(١٦٩) ، ^(١٧٠) ، ^(١٧١) ، ^(١٧٢) ، ^(١٧٣) ، ^(١٧٤) ، ^(١٧٥) ، ^(١٧٦) ، ^(١٧٧) ، ^(١٧٨) ، ^(١٧٩) ، ^(١٨٠) ، ^(١٨١) ، ^(١٨٢) ، ^(١٨٣) ، ^(١٨٤) ، ^(١٨٥) ، ^(١٨٦) ، ^(١٨٧) ، ^(١٨٨) ، ^(١٨٩) ، ^(١٩٠) ، ^(١٩١) ، ^(١٩٢) ، ^(١٩٣) ، ^(١٩٤) ، ^(١٩٥) ، ^(١٩٦) ، ^(١٩٧) ، ^(١٩٨) ، ^(١٩٩) ، ^(٢٠٠) ، ^(٢٠١) ، ^(٢٠٢) ، ^(٢٠٣) ، ^(٢٠٤) ، ^(٢٠٥) ، ^(٢٠٦) ، ^(٢٠٧) ، ^(٢٠٨) ، ^(٢٠٩) ، ^(٢١٠) ، ^(٢١١) ، ^(٢١٢) ، ^(٢١٣) ، ^(٢١٤) ، ^(٢١٥) ، ^(٢١٦) ، ^(٢١٧) ، ^(٢١٨) ، ^(٢١٩) ، ^(٢٢٠) ، ^(٢٢١) ، ^(٢٢٢) ، ^(٢٢٣) ، ^(٢٢٤) ، ^(٢٢٥) ، ^(٢٢٦) ، ^(٢٢٧) ، ^(٢٢٨) ، ^(٢٢٩) ، ^(٢٣٠) ، ^(٢٣١) ، ^(٢٣٢) ، ^(٢٣٣) ، ^(٢٣٤) ، ^(٢٣٥) ، ^(٢٣٦) ، ^(٢٣٧) ، ^(٢٣٨) ، ^(٢٣٩) ، ^(٢٤٠) ، ^(٢٤١) ، ^(٢٤٢) ، ^(٢٤٣) ، ^(٢٤٤) ، ^(٢٤٥) ، ^(٢٤٦) ، ^(٢٤٧) ، ^(٢٤٨) ، ^(٢٤٩) ، ^(٢٥٠) ، ^(٢٥١) ، ^(٢٥٢) ، ^(٢٥٣) ، ^(٢٥٤) ، ^(٢٥٥) ، ^(٢٥٦) ، ^(٢٥٧) ، ^(٢٥٨) ، ^(٢٥٩) ، ^(٢٦٠) ، ^(٢٦١) ، ^(٢٦٢) ، ^(٢٦٣) ، ^(٢٦٤) ، ^(٢٦٥) ، ^(٢٦٦) ، ^(٢٦٧) ، ^(٢٦٨) ، ^(٢٦٩) ، ^(٢٧٠) ، ^(٢٧١) ، ^(٢٧٢) ، ^(٢٧٣) ، ^(٢٧٤) ، ^(٢٧٥) ، ^(٢٧٦) ، ^(٢٧٧) ، ^(٢٧٨) ، ^(٢٧٩) ، ^(٢٨٠) ، ^(٢٨١) ، ^(٢٨٢) ، ^(٢٨٣) ، ^(٢٨٤) ، ^(٢٨٥) ، ^(٢٨٦) ، ^(٢٨٧) ، ^(٢٨٨) ، ^(٢٨٩) ، ^(٢٩٠) ، ^(٢٩١) ، ^(٢٩٢) ، ^(٢٩٣) ، ^(٢٩٤) ، ^(٢٩٥) ، ^(٢٩٦) ، ^(٢٩٧) ، ^(٢٩٨) ، ^(٢٩٩) ، ^(٣٠٠) ، ^(٣٠١) ، ^(٣٠٢) ، ^(٣٠٣) ، ^(٣٠٤) ، ^(٣٠٥) ، ^(٣٠٦) ، ^(٣٠٧) ، ^(٣٠٨) ، ^(٣٠٩) ، ^(٣١٠) ، ^(٣١١) ، ^(٣١٢) ، ^(٣١٣) ، ^(٣١٤) ، ^(٣١٥) ، ^(٣١٦) ، ^(٣١٧) ، ^(٣١٨) ، ^(٣١٩) ، ^(٣٢٠) ، ^(٣٢١) ، ^{(٣٢}

(1st 4th) 11/11/11 13

(T²1/2) T₁

[illegible]

(٤) طبع في دار الكتب (١٣٣٧ هـ)

فَسَيَأْتِيَنَّكَ خَافَتُهُ هَذِهِ " أَهْمِي وَاسْتَوْذِعِيهِ " قَالَ وَاسْتَوْذِعْتُهُ . .

فَعَدَّتْ بِرَبِّهِ وَبِحَسَابِ رِصَالِ مَدَنِيٍّ وَبِأَمْرِ هَذَا الْأَمْرِ فِي الدَّيِّ
كَتَابَهُ، فَصَدَّ مَحَلَّهُ هُوَ الْوَقْتُ بِهِ وَمَعَ عَدَّتْ عَلَى تَحْقِيقِ طُلُوعِهِ بِالْمَدَنِيِّ، مَا
رَأَى بِهَا مِنَ الْمَحْرُوسِ الثَّامِ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ، هـ

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا (الرَّوَاهِي) ^(١) بِحَسَابِ مَدَنِيٍّ مَعَ يَرْقُصُ بِقَوْلِ الْمَرْحَلِ إِلَى
رِصَالِهِ، لِأَنَّهُ أَيْضًا مَعَ مَدَنِيٍّ رِصَالُهُ، فَدَعَا إِلَيْهَا حَتَّى قَطَعَتْ، وَيَكُونُ التَّحْقِيقُ
فِي قَوْلِهِ مَرَحَلَتُهُ، مَعَ تَرْجُوحِ رِصَالِهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ حَسَابِ التَّوَرِ وَلَعَلَّ
مَدَنِيٍّ أَقْرَبَ لِإِيْقَاءِ الرِّصَالِ عَلَى حَسَابِهِ، وَلَا بِمَدَنِيٍّ فَتَقَرَّرَ، لِأَنَّهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ
بَحْسُهُ، اهـ

وَأَصْطَلَحَ لِأَمْرِ التَّوَرِ وَالْعَلَامَةِ لِرِصَالِهِ فِي هَذِهِ التَّوَحُّجَاتِ لَمَّا أُنْزِلَ هَذِهِ
لِرِوَاةِ التَّحْقِيقِ حَسَابِهِ فِي تَرْجُوحِ بَعْدِ الْوَقْتِ، خِلَافَ نُسْخَةِ التَّحْقِيقِ،
وَالْتَّرَاجُعِ مِنَ مَسَلَّتِ التَّحْقِيقِ، وَمَا كَانَ هَذَا مَوْفَقًا لِمَسَلَّتِ التَّحْقِيقِ عَالِ، أَيْ
لِهَذِهِ ^(٢) الْحَقِيقَاتِ فِي مَدَنِيٍّ، وَهَذَا صَحِيحٌ طَرِيقًا، لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَتَبَيَّرُ مِنَ
الْمَدَنِيَّةِ، وَفِيهِ مَدَنِيٌّ، وَبَيْنَ بَحْسِ مَدَنِيٍّ، مَرَّاتٍ وَوَقْعَ فِي التَّحْقِيقِ
لِأَوَّلِ مَسَلَّتِ إِلَى الْأَوَّلِ، وَمَعَ حَسَابِ مَدَنِيٍّ، مَرَّاتٍ مَعَ حَسَابِهِ، وَفِيهِ
رِصَالُهُ بَعْدَ أَنْ وَضَعَتْ، اهـ

(قَلْعًا أَوْ حَسَابًا) وَفِيهِ (أَحَدُهُ) فِي مَدَنِيٍّ حَسَابِ، فَتَقَاتَ هَذَا
مَعَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَفِيهِ (كُلُّ الْعَمَلِ) (قَالَ) ^(٣) (أَدْعِي فَاسْتَوْذِعْ) أَيْ أَجْعَلْهُ
مَعَ مَدَنِيٍّ (قَالَ) (أَلِ رِي) (فَاسْتَوْذِعْ) لَا يَدْعِيهِ رِصَالُهُ فَاسْتَوْذِعْ، فَدَعَا (أَوْ
أَدْعِي) فَاسْتَوْذِعْ إِلَى رِجَالِ مَدَنِيٍّ لِمَا اسْتَوْذِعَتْهُ، وَأَخْبَرَتْ
بِذَلِكَ أَحْقَرَهُ مَدَنِيٍّ وَدَعَا إِلَيْهِ يَكُونُ مَدَنِيٍّ فِي حَقِّهِ مَعَ مَدَنِيٍّ رَافَتْهُ ^(٤)

(١) شرح الرواهي (١٥٢٧/١)

(٢) شرح المعتمد (١٥٢٧/٢)

ثُمَّ جَاءَتْ. فَأَمَرَ بِهَا فَرَجَمَتْ

وصلة مسلم من رواية في ٢٩ - كتاب الحدود ٥ - باب من عثر على
بعضه بالمرء، حلت ٢٣

على عتق الله، قاله الرافعي^(١)

ولأن ما جرى^(٢) يحصل أن يرد به وحدها إزاء عدد من بعضه ويكفيه،
لأن طرحه سبب إلى هلاكه، ولعله كان له من أماله من قبل بوجه إن كان
لرشد، أو من قبل أنه إن كان كونه من يقوم بذلك، فلما أتت من ذلك كنه
أمر بها رسول الله ﷺ فخرجت، اهـ

(ثم جاءت) إلى رسول الله ﷺ (فأمر) النبي ﷺ (بها فخرجت) ببها
السحر، وفي مسلم من رواية ثم أمر بها فخرجت لها إلى صدرها، وأمر بها
فخرجت لأجل خالد بن الوليد بحجر، فرمى رأسها فتشجج الدم من وجه
الحديد، فسأها محمد النبي ﷺ فقال قمهلاً يا خالد! هو الذي يلقى بيده لقد
تأثرت توبة، أو لأنها صاحب مكسر أخضر، ثم أمر بها فخرجت عليها فخرجت؛
وفي حديث مسلم عن عمران «ثم صلى عليها»، فقال له عمر: «صلى عليها» يا
بنو الله، وقد رث قال: «لقد نالت توبة لو قصحت من سبعين من أهل المدينة
لوسنهم»، وهل وحده توبة تحصل من أن جاءت بنفسها».

قال الرافعي^(٣) وهذه الرواية صحيحة في أنه ﷺ صلى عليها وأما
الأولى فدعها هي مفتحة العباد واللام عند حكامهم رواته مسلم وحده
الهدى من بعض الصادق، قال وكذا رواته ابن أبي شيبة وأبو داود، وفي رواية
لأبي داود: «ثم أمرهم أن يصلوا عليها، وقد يجمع بأنه أمرهم أولاً، ثم قبل
الصلاة صلى عليها لما علم توبتها، اهـ

(١) شرح الرافعي (١/٢١)

(٢) المستدرج (١٣٦/٢٧)

(٣) شرح الرافعي (١/٢١)

بن مدينا، وهذا فوق ما نكث، وفوق اس عيذ الخير، ومناظر العتلاء يصلون على
أهل سبع وانكوارج وغيرهم، أعيد موله ﷺ فملاوا على من قار ٧ إلى
ألا لله محمد رسول الله^(١)

ويصلي على سائر المسلمين من أهل الكسائر، والمرجوم في الرد
وغيرهم، قال أحمد من استحل قنصا، وصلى صلواتا، يصلي عليه وتذاته،
ويصلي على ولد الزنا، وإيرانيه، والذي يقاذم بالخصاص، أو يقتل في حقه
ويقتل حمداً ممن لا يعطي كاه حاله، يقتل، يصلي عليه ما يعين
رسول الله ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا على قاتل نفسه والعتل، وهذا دور
علاء، والسمعي، أصحاب الرأي، إلا أن ما حسمه من لا يصلي غير الجعة
ولا سحارسة، لأنهم سبوا أهل الإسلام، أشبهوا أهل دار الحرب، وقار
ما من لا يصلي على من قتل في حقه، لأن أبا مروة الأسدي قد سمع بعض
رسول الله ﷺ على ما ذكر، ولم يره من الصلاة هذه، رواد أبو داود^(٢)

وبن مدينا أن النبي ﷺ صلبوا على من قاتل لا إله إلا الله، واد الخلال،
وروى بخلاف بإسناد عن أبي شعيبه قال النبي ﷺ خرج إلى فية، فاستقبله
رهط من الأنصار، يحملون جازة على باب، فقال النبي ﷺ ما هذا؟ قالوا
مسيك لأن فلان، قال أكل يشهد أن لا إله إلا الله؟ قالوا نعم، ولكنه كان
وكان، هذا أكل يصلي؟ قالوا قد كان يصلي ويدع فقال لهم أرجعوا،
فمسوه وكفروا وجنوا عليه، وادهم، والذي عني بعد ثمرة الملاك
معدن في ومنه

و من الحرب فلا يصلي عليهم لأنهم كفار، ولا يقتل فيهم شدة،

(١) أخرجه أحمد بطي (٤٦/٢)

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٨٢)

عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 وحيد بن حصمة عن أبي رسول الله بن علي بن عثمان عن أبيه عن
 الحسن بن علي بن فضال عن أبيه

عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 وحيد بن حصمة عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن

عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 وحيد بن حصمة عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن

عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 وحيد بن حصمة عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن

عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 وحيد بن حصمة عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن

عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن
 وحيد بن حصمة عن أبيه عن مسعود بن أبي حمزة زريق عن حماد بن عيسى عن أبيه عن

أقوي عنه، ثم أحاط عنه به ثم سعه حتى تكونه أعزماً. وغير ذلك من
لأخوته التي ذكرها الحافظ، وذكر أبو علي القاسمي أن بعضهم رواه نص
لهمة وكسر الميم في خطه، اهـ.

فان الساجي^(١) حوله أصح بيت حدث الله، قبل معناه أصح بيتاً ما
كتب الله أي فرض، ولم يرد القدر، ويحتمل أن يريد به أن يقتضي بينهما
ما لحق المي أوجه كتاب الله أصحاً عليك، ويحتمل أن يريد به نصيب
كتاب الله من الحكم دون غيره، بذلك قال إن الأصح كان أفقهما

وقال الحافظ في «المصحح»^(٢) أصح كتاب الله ما حكم به وما عني
عباده، وقيل المراد القرآن وهو بمنزلة ركن من أركان الدين الأول
ثوب، لأن الرحم والتعريب بين مذكوريه في غير إلا بواسطة أمر الله سبحانه
رسوله، قبل، فربما ظاهراً، لا احتمال أن يكون المراد ما نصحه قوله تعالى
«أَوْ يَحْتَلُّ لَكُمْ مِّنْ مَّيْلًا» فيمن سبي في ذلك لا تسبيل حلال اليكر وبعبارة ورجع
أهـ

وقال الحافظ وهذا أصح من سطر السبيل، ويحتمل أن يرد بكتاب الله
أقوى التي نسخ ثلاثها، وهي: الصحيح والسجدة، وربما فخرهما، وهذا
أجواب الساجي، وبقي عنه سري، ومن المراد بكتاب الله ما فيه من
لهي من أكل الناس بالباطل، لأن نصحه كان أحد منه الوليدة والعمم به
حق، فذلك قال انهم والولد، ردة عين، والذي يفرج أن المراد بكتاب الله
ما يتعلق بجميع أفراد النصف ما وقع به جواب لأنني ذكره، والحليم عند الله
تعالى، اهـ.

(١) الساجي (١٣٩٧)

(٢) مصحح المازي (١٣٨١٢٢)

يَكْتَسِبُ اللَّهُ وَاتِّمَدَ لِي أَنْ يَكْتَسِبَ قَالُوا «يَكْتَسِبُ» فَقَالَ إِنَّ أَيُّبَى كَانَ
عَسِيفاً

يَكْتَسِبُ اللَّهُ قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: إِنَّمَا سَأَلَ دِيْثَ وَهْمٍ يَعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ إِلَّا
بِحُكْمِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بِنَهْيِهِ نَحْكُمُ بِنَهْيِهِ لَا بِمَصَالِحٍ وَالتَّرْعِيبُ فِيمَا هُوَ
لَا رُفْعَ فِيهَا أَوْ أَمْرُهُا بِالْمَصْعِ إِذْ نَحْكُمُ أَنْ نَعْمَ ذَلِكَ، اهـ

(وَاتِّمَدَ لِي) فِي (أَنْ تُكَلِّمَ) لِي مَصْصِيْنُ الْمَصَّةِ (قَالَ) يَنْقُضُ (تَكَلِّمَ) فَقَالَ قَالَ
لِحَافِظٍ فِي مَتْنِهِ^(١) ظَاهِرٌ بِسَيِّئٍ، بَدَلٌ مِنْ لُتْنِي، وَحُجْمُ الْكِرْمَانِيِّ بَانَ
بِفَائِلٍ هُوَ الْأَوَّلُ، وَاسْتَدَّ فِي دِيْثِ نَبِيٍّ وَجَعَ فِي كِتَابِ الْمَصْحُوحِ مِنَ الْحَذَارِيِّ،
وَلَا جَاءَ أَهْرَبِيٌّ، فَحَالَ بِأَرْسُولِ اللَّهِ الَّذِي يَبْتَ بَحْثَابِهَا، فَجَاءَ حَصْمُهُ،
فَعَالَ صَدَقَ النَّصْرُ بِبِ يَكْتَسِبُ لَهُ فَحَالَ لَأَعْرَابِيٍّ بِأَيُّبَى قَالَ عَسِيفاً عَلَى
هَذَا الْحَدِيثِ وَهَذِهِ الْفَرِيدَةُ مَدْرُودٌ، وَلَمْ يَحْتَجِرْ مَا فِي سَائِرِ الْأَطْرُقِ، وَلَمْ يَطْ
لِحَذَارِيٍّ فِي كِتَابِ الشَّرُوطِ، وَهَلْ صَدَقَ، أَقْبَلَ لَهُ بِأَرْسُولِ اللَّهِ مَكْتَسِبَ اللَّهُ يَدَ
مَنْ، إلخ، اهـ

(إِنْ لِي) وَلَعَلَّ الْحَذَارِيَّ فِي حُدُودِ أَيُّبَى هَذَا، قَالَ الْحَافِظُ جَاءَ أَنْ
لَا يَكُنْ حَاضِراً، عَاشَرَ أَيْ، وَخَلَا مَعَهُمْ لِرُؤْيَاكَ عَلَى هَذِهِ الْإِشْرَافَةِ، اهـ

وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ إِلَّا بِأَيْبَى كَانَ عَسِيفاً جَهْلِيَّسٍ الْأَخِيرُ وَرَبَّاهُ وَمَعْنَى
وَيَقْتَضِي أَيْضاً عَلَى الْحَذَارِيِّ، عَلَى دَعْوَى وَهْمِي السَّامِلُ، وَقِيلَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ
يَصْنَعُ لَهُ وَيُسَرِّدُ عَمْدَ الْعَمَلِ بِرَحْمَةِ بَادِلَاءٍ لَدَيْهِ لَمْ يَحْتَضِرْهُ فَوَيْتَ ذَلِكَ
وَبَدَلَتْهُ عَلَى صَاحِبِ هَذِهِ الْمَصْبُوحَةِ بِاعْتِبَارِ حَالِهِ فِي بَدْءِ الْأَسْتِجَارِ، وَرَفَعَ فِي
رَدَائِهِ تَلْسَاتِيَّيْنِ مَجِينِ كَوْنِهِ جَيْراً، وَمَعْنَاهُ أَنَّ سَيَّئِراً لَأَمْرَانِهِ، وَسَيَّئِ
لَا جَيْرَ عَسِيفاً، لِأَنَّ الْمَسَاجِرَ يَسْمَعُ فِي الْعَمَلِ، وَالْمَسْجَرُ الْمَجْرُورُ، أَوْ هُوَ بِهَيْئِ
مَعْمَلٍ لِكَوْنِهِ يَصِفُ الْأَرْضَ بِسَرْدٍ نَبِيٍّ وَيَصِفُ الْعَصْفَ أَيْضاً عَلَى الْكِفَافَةِ.

(١) فتح الباري ١/٢٢٩

فَأَخْبَرَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي رَجْحَةَ حَدَّثَنِي عَنْهُ بِمِثْلِ شَأْنِ وَبِخَدْرَةٍ يُبَيِّنُ

(فَأَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ، قَالَ أَبُو عَرَبٍ (١) هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى وَابْنُ الْقَاسِمِ وَهُوَ
النُّصَابُ، وَلِلْفَرَسِيِّ فَأَخْبَرَنِي بِالْجَمْعِ، وَفِي رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ أَضَاءَتْ
مِنْ لَا يَعْلَمُ فَأَخْبَرَنِي (٢) وَفُهِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِمَصْحُوحٍ فِي سَخِّ «الْمَوْطَأِ» لِمَطِّ
الْإِفْرَادِ إِذْ عَزَّاهُ ابْنُ عَبْدِ الْوَرَّاقِ إِلَى رِوَايَةِ يَحْيَى، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي النُّسخِ الْمَصْرُومَةِ
بِحِلَافِ انْتِهَادِيَّةٍ، إِذْ فِيهَا بَلَعَدَ الْجَمْعُ، وَفِي هَذَا رِوَايَةُ يَحْيَى.

قَالَ الْمُحَافِظُ (٣) وَفِي رِوَايَةِ «مُطَارَا» لِي، وَفِي أُخْرَى: فَأَخْبَرَتِ سَيِّدَةَ
الْمَجْهُولِ (أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي الرَّجْمِ حَدَّثَنِي عَنْهُ بِمِثْلِ شَأْنِ) فَتَعَلَّقَ بِأَخْبَرَتِ، وَمِنْ
بَدَلِ «وَلَمْ يَجْعَلْ» وَ«أَخْبَرَنِي» أَفْهَمَ «أَخْبَرَنِي» (٤) أَيِ أَخْبَرَتِ بِمِثْلِ شَأْنِ
بَدَلِ الرَّجْمِ، وَكَانَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ حَصَصَهُ يَحْيَى أَنْ يَحْوِيَ عَنْهُ عَلَى مَا لَا يَحْتَمِلُ
(وَمُطَارَا لِي) وَفِي رِوَايَةِ الْبَحَارِيِّ فِي سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ شَأْنِ وَخَدْرَةٍ. قَالَ الْمُحَافِظُ
السُّرُودُ بِالْخَدْمِ لِلْحَارِثَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِخَدْمِهِ، بِتَلْسُلِ رِوَايَةِ عَالِكٍ بِلُغَةِ «جَارِيَةٍ لِي» (٥)
وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَشُعَيْبٍ بِمِثْلِ مِنْ «نَسَمٍ وَوَبْدَةٍ» (٦).

قَالَ الشَّامِيُّ (٧) نَسَمٌ فِي أَنَّهُ «عَطَاءُ» أَخِيهِ رَجَارَةَ يَسْقُطُ عَنْ ابْنِهِ الْمَطَالِبَةِ
بِذَلِكَ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ ذَلِكَ لَدُنْ عَتَقِهِ أَنَّهُ حَرٌّ بِهِ وَصَحَّحُ إِسْمَاعِيلُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ
يَكُونُ إِعْطَاؤُهُ لِيَسَّرَ عَلَيْهِ وَبَرَكَتُهُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ
بِوَجْهِ، لِأَنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ هَلَكَ بِرَأْسِهِ لِأَحَدٍ مِنْهُ بِمَوْصُوعٍ، وَفِي الصَّالِحِ بَوَاحٍ
أَجَبَ، إِنْ مَا يُعْتَقَدُ أَنَّهُ يَلْزَمُ «بِ» لِرَجْمِ عِبْرٍ لَا «بِ»، وَكَذَلِكَ أَسِيرُ أَهْلِ النِّسْبِ
وَالِدُ الْإِنْسَانِيِّ يُنْكَرُ أَنْ لَيْسَ عَلَى ابْنِهِ وَلَا خَدْمَتُهُ وَبِعَرَبِ عَامٍ، وَإِنَّ الرَّجْمَ
عَنِ امْرَأَتِهِ، فَأَخَذَ عَوَضًا عَنْ إِسْقَاطِ مَا بِهِ يَحَبُّ

(١) تنوير المحققين (ص ١٠٢)

(٢) صحيح البخاري (١/١٣٩)

(٣) سورة النور الآية ٢٨

(٤) تلمذته (١/١٧٧)

لَا تُفْصِرُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ كِتَابِ اللَّهِ

دائماً (الأقربى بينكما كتاب الله) قال السلف رضي الله عنهم: "أقربكم إلى الله كتابه".

يعني في كلام انصاف في در الحديث بعد قول احمد - «اقضي بها
كتاب الله» وقال ايضاً - «بعمامة» ان يريد ان يقضي بينهما بالحج اني
ورق كتاب الله بالحكم به. ويحصل بدريه انه يحكم بينهما بما تضمنه
كتاب الله من حكم ماأنه. فيجب في رد الحجة والمص إلى قوله تعالى
﴿وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ وفي الحديث الى قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلْ
أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ وفي ترجمه الى ما روي عن حميد - رضي الله
عنه - انه قول من القرآن من حكم الزعم عن خيب من الرجال والنساء - اهـ

وقال الرافضى^(١) قوله يكذب في القرآن على ظاهره المسحوق لظنه
 اسباب حكمه. ويعدل له قول غير ابي السبح واسميحه انا ربي فارجموهما
 اليه فلما قد جرداهما. وقد اجمعوا على ان من يقرئ ما سح حكمه. وثبت
 حكمه. وعكسه في القياس مثله ارساء من ثوبه عاني **فَلَا يَحْمِلُ كُهُلُ**
كَيْلِكَ اِلَـهًا. ١٥٠. وهو اسى **يَحْمِلُ** السبل بوجه المصحف. روى مسلم.

أَمَّا الْمَسِيحُ بِحُكْمِ اللَّهِ وَفَصْلَانِ كَتَبَهُ بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ حَكِيمًا أَيْ حَكِيمًا
بِكُمْ وَفَصْلَانِ عَلَيْكُمْ وَمَا فَصْلَانِ بِكُمْ حَكِيمًا فَوَيْلٌ لِمَنْ يَلْمِزُ اللَّهَ فَاذْهَبْ
إِلَّا تَذَكَّرُ ۖ إِنَّهُمْ إِذْ هُمْ يُبْعَثُ الرَّسُولُ لَقَدْ أُنْزِلَ إِلَيْهِ الْكِتَابُ ۚ ۱۸
بِمَا أَمَرَ بِتِلْكَ وَطَعْنٌ حَرُّ أَوْ بَقَالٌ بَكَرَ حَكِيمٌ حَكِيمًا حَكِيمًا اللَّهُ وَفَصْلَانِ إِذْ
لَبِسَ مِنَ التَّعْرَافِ مِنَ رُؤْيَا وَفَصْلَانِ يَرُدُّهُ وَلَا أَنْ عَلَيْهِ نَبِيٌّ مَعَ الْبُحْدِ وَلَا
أَنْ عَلَى أَتَيْبِ الرَّجْمِ وَفَصْلَانِ أَوْ فَصْلَانِ بَكَتَابِ اللَّهِ وَفَصْلَانِ أَهْ

$$-(1/\pi) \int_0^\pi \ln |1 - e^{i\theta}| d\theta = 2.58 \quad (1)$$

(2) ٢٠٠٠/١١

ما علمت وجديتكم قرّةً بخلت^١، وحيداً فيه مائة، وعزّةً قدما .

(أما) يستحب للمحب (عصمتك وحليفتك قرّةً عمتك) أي مرود عند من ملاهى بمقدار على استصواب، ولذا كان يلفظ واحد لجمعه وفلا واحد، ولعمري والله أعلم، أن بريدة والعصم قرّتهما، وهي أخرى فلأما ما أعطيته لدرّ عمتك، كما في الصحيح^٢.

ولما أيضاً فيه أن كحد لا يصل للعداء وهو مجمع عليه من الأئمة، وسرفه وحواله، شرب المسكر، واحتلف في الفلج، والصحيح أنه كبره، والله يحرمي للعداء في اللذات، كاللذات في السن والاطراف، ومن يصحح سبني على غير الشريعة، وبعد المال المتأخرة فيه، اهـ.

(وحيد) بـاء، أنه مرود، من المذهب (أما مائة) أي امرئ من يحميه، يحميه، (وعزّة) يصيحه، شامي من استمر به (علماً) أي مئة، ويلفظ بحاري في حدوده أو على فسله، حمد مائة وسرير عامه، قال الشيخ^٣، قال سوي^٤ هو محمول على ما في العلم أن الأئمة كان مكرراً، والله يعرف عالمنا، يستعمل أن يكون أصغر عمره، والتقدير على أنك من عمره، ولأول سق، فإنه مقدم الحكم، فلو كان في مقام الإفتاء لم يكن فيه شك، لأن التقدير أن كان ربا وهو بكر وعمره استمره «فبذره مع أبيه» وسكونه سما سب إليه.

وأما تعلم يكونه بكراً فوقع صريحاً من كلام أبيه في رواية حماد بن سعيد بلفظ «كان أبي أجيراً لا يراد هذا» أي لم يخصص كما في الصحيح^٥.

وهذه كلام السوي أنه محمول على أن الأب كان بكر، وهذا

١) صحيح أبي بصير، (١/٢٦٠).

٢) صحيح أبي بصير، (١/٢٦٠).

٣) صحيح صحيح مسلم، (١/٢٦٠).

أعرف، وإلا فإقرار الأب عند لا ينسئ أو يكون هذا إقتضاء أي إن كان منك
مى، وهو منكرو عليه جئت، والله وحسب تمام اهـ

قال داودي^(١) هذا من أبي داود في رواية قال مالك وسامعي،
وقال أبو حنيفة لا يهرب منى، وهو حديث من جهة المصنفين كل حمصه
ينقسم من قتل أو ما هو دونه من حلف أو قطع، فإن مع الآذون الجبى كالغسل
وتشعرية، وإذا ثبت ذلك، فإن التمسك منى البحر يذكر دون المرقاة، ودون
العبد خلافاً للسامعي تماماً، أي من النبي ﷺ عن إذا رب الأمة فاحملها،
ثم إن رب فاحملها، ثم يجره، وهو صغير، وهذا موضع تعليل فاقضى أنه
استوفى منى ما عليه

ومن جهة المصنف أن المراد هم، وفي نفيها تعرض لها لروايل السخر
عنها، والأمة^(٢) حتى السيد متعلق بها، وأما يفرق الرحمن فيقطع عن
مناصحه، وإذا ثبت أن الحرب ينقسم بالبحر اندكر فإنه يبعد، قال مالك يعني
من مصر إلى الحجاز، وإلى من سب، وما زاد، ومن احذبه إلى مثل ذلك
«حيرة» يعني عمر بن عبد العزيز من مصر إلى سب

وإذا من القاء، م يعني من مصر إلى، وإذا من إلى فأنه من، وذلك
محبوب، له حكم لأمره، ولا بعد كذا، وما ضاع، «معه» من أن
يذكره، فمعه ماله وأهله، وكذا في ميره عليه في ماله في إرماء، والمصارف،
وان يكن له مال مني بمسلمين، ويكتب إلى أبي القيلة الذي فخرت إليه أن
يحبسه، ويحمله منه عتقه، أو «ممنصر

وقال الحافظ في «الفتح»^(٣) قال محمد بن بشر الاتفاق على هي الرواية

(١) «المطهر» (١٢٧/٢)

(٢) كذا في الأصل والأوجه عندى من «المعتمد» السيد متعلق بمقتضاه

(٣) «فتح الباري» (١٥٧/٢)

ألا عن الكوفي، روائي مجهول من بني ثعلبة بن يونس، وأدعو
الطحاوي أنه مروج وأخفف الثعلبي، والشعبي، فقال الشافعي والـ
وإليه ما عساه يعني قوله شافعي لا يعني مرفوع، وعنه الأوزاعي البصري
ببند كونه، وبه قال مالك، ومثله بسحرية، وبه قال إسحاق، وعن أحمد
رواه، وأصح من شرطه بحرية بن أبي نسي بعد نحوه لما ذكره لمثله منعه
مدة فيه

واختلف في المسألة في بني إله، فمن هو إلى الإمام، ومن
بشرط مسافة القصر، ومن إلى ثلاثة أيام، ومن إلى يومين، وقيل يوم
واحد، ومن من عمل إلى عمل ومن إلى من، وقيل إلى ما يتخلل عليه
أبى في وشرط المالكه حسن في حكمه، وأبى فيه أنه محصر

وقال الصوفي^١ تعرب بكر برامي حولاً إلى مسافة القصر، لأن
ما دونها في حكم القصر، وما بعده من خارج عنها فحرمها نفس إلى مسافة
انقصر، وإن لم يخرج منها بعد من من أحمد أنها تعرب إلى مسافة القصر
كالرجل وهذا مذهب الشافعي، وعن أحمد أنها تعرب إلى دور مسافة
القصر، تنقرب من أهلها، فيحظرها ويحتمل كلام أحمد أن لا بشرط في
تعرب مسافة القصر، لأن قال في رونه الأثر، يعني من عمله إلى عمل
غيره

وقال أبو نوح وابن المنذر، من بني إلى قوله أخرى، يعني، مثل أو
حار، وقال إسحاق بن جاور - يعني من مصر إلى مصر ومجوه، هذا ابن أبي
من لأن النبي ورد مطلقاً غير مقيد، فأبى ما يقع عليه الاسم، والقص
يعني مصر، ولا يحصر في أنه أي مصر، لأنه ورد قال الشافعي وما

(١) نظر الشافعي (١٣٤/١٢٦)

وأمر أنيساً الأسلمية

قال: غرّب عمر رضي الله عنه - ربيعة بن أمية في انشراح إلى خيبر، فلعنوه
بغير أن يشترط فقال عمر: لا أمرت الله فلعنوا، هـ

(ولم يرد في أنيساً) بالنسبة إلى أسبغ المصرية، وهو الوجه، مما في
الشيخ الهندي أنيس بنتم اميرك لا رجه هـ، وهو يقسم المهمة مصفراً
(الأسلمية) قال ابن السكر في كتاب لصعابة: لا أخرى من هو، ولا وجدت
في روايه ولا ذكر إلا في هذا الحديث، وقال ابن عبد البر هو ابن الضحاك
الأسلمي، وقيل: ابن مرند، وقيل: ابن أبي مرند، وروى الأخير بأن أنيس بن
أبي مرند صحابي مشهور، وهو عويّ بالعين المعجمة والنون، لا أسلمي،
وعلم من روى أيضاً أنه أنس بن مالك وعمر، كما صرح في روايه أخرى
بصلح، لأنه أنصاري لا أسلمي، كذا في «الصحاح»^(١)

وقال في مقلمة الصحاح: وأنس هو ابن الضحاك الأسلمي، نقله ابن
الأثير عن الأكثرين، ويؤيده أن في الحديث رجلاً من أسلم، وهم من قال
بأنه أنس بن أبي مرند، عنه عويّ، وكذا قول ابن الأثير الخطأ كان في
ذلك لأنس بن مالك، ولكنه صغر، هـ

قال النووي^(٢) أنيس هذا صحابي مشهور، وهو أنس بن الضحاك
الأسلمي مطلق في الشاميين، وقال ابن عبد البر هو ابن مرند، والأول هو
المصحيح المشهور، وهو سلمى، وأمرأة أسلمية، هـ

ونحوه السيوطي في «التبصرة»^(٣) صاحب «المحلى» في شرحه، ونظم
من هذا كله أن الصحيح المشهور في ذلك قول ابن الضحاك، مما في شرح

(١) فتح الباري (١٢ / ١٤)

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١١ / ٢٠٧)

(٣) تنوير المراقب (ص ١٠٢)

.....

ب. تأني امرأه الآخر ..

الروافض^(١) في ذلك حرم امر حار وامر عبد لغيره أن يمس من المصاحف وجهه نظر والمظاهر في الخدي أنه غيره، اهـ

أخذ تعليقه السارح عد ٤٨١ من الإصابت، ووقع في ذلك عديدهم من «التأنيح» - رحمه الله - لا يخالف مع ذكر في «الإصابة» هذا الكلام في حديثه المتقدم، بل هو حديث أخر في ترمذ لا يمس من المصاحف الأسلمي^(٢)، ثم قال ذكره أبو حنيفة في كتابه، وذكر ٤٨١ من رواية عنه بسنده إلى أنس بن النضر قال: قال رسول الله ﷺ لأبي ذر: «يا أبا ذر، ليس التحنيق التحنيق حتى لا يجد من يمس ويحرق بيت من غناه»، قال أنس: منته عريضة، وجه الروافض، وخبر من حار من عبد لغيره فإنه هو الذي قال له رسول الله ﷺ «اغديا فيس غي» اهـ هذا الحديث، وجهه نظر، والمظاهر في حديث أنس، اهـ

هذا هو كلام المصنف، وظهر به ظهر في كتاب أنس الراوي حديث أنس، وهو الراوي لحديث أبي حنيفة، هذا هو الوجه، انفسد غيره، ورجع بعد ذلك لأنس الأسلمي المذكور، في حديثه بسنده، انفسد غيره، ورجع الله بجمع كتابه من كصاحبه في «المقدمة» «الفتح» (أن تأني امرأه الآخر)، وخبر الأسلمي بذلك تصدياً في أنه لا يؤمر في تحنيقه لا رجل منهم سلوهم عن حكم عريضة، وكانت امرأة أسلمه

وقال النووي^(٣) «أما خبره، إن سبحت حتى يظفر لسانك لعلها يمسك المذكور، فيطلب بعد ذلك إن تكلمت، من هكذا قوله السماء من

(١) شرح الروافض (١٩٣٨)

(٢) انظر الإصابت (١٩٣٨)

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٩٣٨)

لرب شرفك، رحمته، ونعمته وبره.

خرجه الهادي في ٨٣ - كتاب الإيمان والعدل ، ٢ - باب كيف كذب يحيى
نبي ٢٥ - روي في ٢٩ - كتاب الطهارة ، ٥ - باب من اعتدى على نفسه بغير
حد ٢٥

صالحاً، وعندهم ولا مد له لا طاعة له بعد ما بعث بعثت بعده من الرضا وهو
عمر مرده لا حد الرضا لا يحد به بالجملة والكتاب فيه، بل يستحب
بغيره بغيره شرحه، كما قدم في قصة ماعز، وكذا لشجرة كان استوفى
معدلاً في وان انكسرت، تعلمها ان لها طيب حد يحد، محدود في حدود
الاحكام.

فلو انكسرت وطاعت لأجرت، وقد أخرج أبو داود والسناني عن أبي
عيسى أن رجلاً قرأ بآية ربي بارأ، عباده الأبي ١٠٠ مائة، ثم سأله امرؤ،
فبسط غضب، فجلد، حد العزبة ثمانين، وقد مكث عليه اب داود،
وصحبه ساجد، اسكره السناني، كذا في «فتح»^(١)

ابن جرير (موت مرة أو أربع مرات على خلاف الآراء في ذلك كما تقدم
وجمعها) هكذا في جميع نسخ الهندية والعصرية، وكذا في سواد محمد
في (أما في السج المصرية نصحه المدعي، وفي رواية الحد، حفظ
في حدته شقة الأمر وهو الأوضح

ومما وردت في (أما (قرجمها) وأخط البخاري أخط غريب، ومما ورد
فجميعه قال الحافظ كذا للأكثر، ويقع في رواية الخلف الأمازيغ لا مريبها
سواء لله الحمد، ومما ورد في شعر ما أنبأ أعدد جوانب في سبى قتلا،
ومر حينئذ برجمها، فيه من أن يكون المراد حرة الأذن المحقق ثم انظر
ليحد مع روية الأكثر، وهو أولى، انتهى

(١) خرجه اليوم (١٩٢٨/٢٥)

(٢) فتح الباري (١٢/١٢١)

قوله رحمه الله اي أنيس له حكمها، وفي هر رواية أثبت ان أنسا إنما بعث
 كال رسولاً ليس بإفراها فخط، و ر سئل بحكم انما كان مع عليه السلام

ويشكل كونه اكنى مصادم واحد و جاء، وانه مالك أوبى لنا نهر
 من ماله، وخصوصاً في كتاب الرمي عليه أثبت أنيس مع، ولاحظ امر
 بساً كان حاكماً، وليس ستم أنه سور، نفس في الحديث نقل على أنه
 بشهادة، فيجوز أن غيره شهد عليها

وبالخاص في امر عليه السلام أن ذلك ثبت عنه عليه السلام بشهادة خديج
 البرقي، قال الحافظ^(١) والذي يعبر شهادته من اثلاثه والد ان يعصب فقد
 رأنا السوف وارجح دلاً، رعتل بعض من بيع عيصاً، فقال لا يد من عفا
 الحن، والا نرى لاكتفاء شاهد واحد في الامر بانرا، ولا قائل به، ويمكن
 لأصناف من هذا بان أنيساً بعد، وكم، فاستوصى شروط الحكم، ثم
 أسأله عليه السلام في رجمها، فأد له

قال المهلب فيه حجة لمالا في حوار انه د احكام دحلاً واحداً في
 الإعتد، وفي أن خط واحد يقره يكسفه من حال أشهود في السرد كما
 يجوز له قبول الواحد فيما طريقه اسحر لا لشهادته، اهـ

قال الحافظ وكيف يُصور من الصورة المذكورة إمامة الشهادة عليه من
 غير تقدم دعوى عليها، ولا من ركبها مع حضورها في التل في متولياً، لا
 ان يقال انها شهادة حصة، ويجاب بأنه لم يقع هذا جميعه الشهادة المشروطة
 في ذلك، واستدل به على حوا الحكم بغيره، بخافي من غير حفظ شهادته
 عليه، ولكنها راضة غير، فيجوز أن يكون، انيس شهد قبل رجمها

قال عاصي اصح هو مجوز حكم محاكم في المعتود وعرفاء بما أمر

في الحضور عنه، وهو أحد نوري - يعني -، أنه قال أبو ثور، وأبى ذلك
الجمهور، ولخلاف في خبر الحضور لدى - - - وقصة أنيس طرقها أحد ال
مسي الإحصاء، واستدل به على أن حضور الإمام الرضا ليس شرطاً، أنه نظر،
لاحتمال أن أجاب كان حاضراً وقد حضر، بل ما نشر إرحم تشاور هؤلاء
أرحمها، اهـ

قال النووي^(١) أعلم أن بعض أئمة أصحاب عبد العلماء من أصحاب
وعبرهم على إعلام لمرارة بأن هذا رجل فدعها له، فعرفها بأن بها عنه حد
النفقة، فتطالب به أو يعرض عنه إلا أن تدرك ما كرماء، فلا يحسد عليه حد
النفقة، بل يحبه عليها حد ربا، فدعها أئمة فاعتزفت، فوجست، ولا بد
من هذا التأويل، لأن ظاهره أنه بعد الإلزام حد لمرارة وهذا غير مراد، لأن
حد الزنا لا يباح فيه التمسك والتشترع

بل لو أقر به لراي مستحب أن ينشر برحوم كما سوا فحسبنا بنسب
بأنويل الذي ذكرنا، وقد غلبت أصوات في هذا التمسك، هل يجب على
التدقيق إذا قلنا إنسان مريض في مجلسه أن يذهب إليه ليحرقه بجمه من حد
النفقة أم لا يجب؟ والأصح وجوب، اهـ

قال الطبرقي^(٢) يرسل الإمام في غراء يسأئها عما ربيت به، صحيح
النوري ورواها، وهو ظاهر مدع، وحيث أنه يجب أنيس، لكن تعقب أنه
فعل في الواقعة حاله، لا دلالة فيه على جبر - - - لا احتمال أن سب الله ما
وقع بين روحها وس والقد يعسب من الحصاص، والمصلحة غير الحد،
وشبهه نفسه، فالإيمان إلى هذه بخص من كان على مثلها من التمسك (نحوه)
بالحضور، اهـ

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٦/ ١١٧)

(٢) شرح البرقي (٤/ ١١٣)

وله أمارة في الكونك كذا لا ... لا عدل بعد أمره ...

... ...

... ...

ترحمه هي حياءه ذلك حتى ولو لم يرحم الله - جلاله وإيمانه -
 خلقه

ثم بعد ذلك رحمه الله سبحانه وتعالى - جلاله وإيمانه -
 لا يرحم الله - جلاله وإيمانه - الخلق من أحد من الخلق من
 الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى

ويشك الخلق في ذلك من غير أن يشكوا من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى
 من حيث أن الله تعالى لا يرحم الله - جلاله وإيمانه - الخلق من أحد من الخلق من الله تعالى
 ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى
 ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى
 ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى

والله تعالى لا يرحم الله - جلاله وإيمانه - الخلق من أحد من الخلق من الله تعالى
 ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى

والله تعالى لا يرحم الله - جلاله وإيمانه - الخلق من أحد من الخلق من الله تعالى
 ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى

(على من يرى من الخلق من الله تعالى) ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى
 ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى ولا من أحد من الخلق من الله تعالى

١١٥٤ هـ - ١١٥٤ هـ - ١١٥٤ هـ

١١٥٤ هـ - ١١٥٤ هـ - ١١٥٤ هـ

١١٥٤ هـ - ١١٥٤ هـ - ١١٥٤ هـ

المحجور من الإحصاء، وسحب من بيع الهرة على مناهي المعلوم، حال الحافظ
يعني كذا - معاً عاقلاً، قد تزوج حرة بربوة صبيحاً، وجامعها، اهـ

قلت تقدم الكلام عن الإحصاء مفصلاً في باب الإحصاء من كتاب
الأنكح، ومعد شئ منها فربما فائدة، قال اراغب التحص جمع حمول
ولحصن: ذا الحذر الحصن مسكناً، ثم يتجوز في كل نحره، ومنه فرع حصينة
لكرها حصناً للبدن، ويقال امرأة حصان، وجمعه حُصن، لخصيفة، وبذات
حرمه، قال تعالى ﴿وَمِمَّا أَتَىٰ بَنُو إِسْرَءِيلَ أَنَّهُمْ قَاتُوا أَهْلَ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَانْهَضُوا﴾ (التحریم ١٢)

وقال تعالى ﴿لَوْ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ أَعْتَقُوا عِبَادَهُمْ يُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَلَئِنْ لَّمْ يُفْعَلْ بِهِمْ لَبِئْسَ مَا يَكُونُونَ﴾ (التحریم ١٢) ولعصا في
لجملة المحصنة إما بعته أو تزوجها أو يمانع من شربها، بدل، مرأه
شخصاً منحصراً، فالمتحصن يقال إذا تصور حصتها من نفسه، وبشخص
إذا تصور حصتها من غيرها، ولذا قيل المحصنات: المزوجات نظراً أن
زوجها هو الذي أحصاها، والمحصنات بعد قوله تعالى ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُحْصَنَاتِ﴾ (التحریم ١٢) لأن
غيره أولى سائر المواضع بالفتوح والكسر، لأن اللواتي حرم المروج منهن
المزوجات بغير الفتوحات، وفي سائر المواضع يحسن الوجه اهـ

وقال من غابطين: المحصن - فتح الصاد - من أحصى له مروج، وهي
منه حرة - سمعته من لفظ اسم المفعول، ومنه أسهب فهو مسهب، إذا أهله
كلامه، اهـ

وقال المصنف: المحصنات في الفرق جاءت بأربع معاني أحدها
بمعاني، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ يَتَذَكَّرُونَ أَمْ تَنْسَوْنَ أَمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (التحریم ١٢) والثاني
في الذب ولأجرو ولهم عنك عظيم ﴿١٣﴾ والثاني بمعنى التمرؤدب كعبه

(١) - المسمى (١٢/٢٥٨)

(٢) - سورة النور الآية ٢٣

سبله وصحب يرفسده بفسح اذاً، قال اذسوفي فوه سدر على المعتمد
 خلافا للشافلي، ولعاصم أنه لا عه في الإحصان من الازد على المعتمد،
 كما أنه لا بد منه في الإحصان، بخلاف الزنا فإنه لا يشترط فيه ذلك، وقوله
 عدم مسكرة أي بس الزوجي في الوطء، بأن ينفرد بمحصله، لا أن أقر
 أحدهما بمحصله، وأكره الآخر، اهـ

ومع ذلك لمشاراً^١ شرائط إحصان الزوجين مبيحة، تحرية، والتكليف
 أي عطل، وسوغ، والإسلام، والوطء، وكونه مكاح صحيح حال العترة،
 وكونهما بصفة الإحصان المذكورة، وقت الوطء، فإحصان كل واحد منهما شرط
 تعصيرة الآخر محض، ولو فكح أمه أو أخته، فهذا، فلا إحصان، إلا أن
 يظن أنها قد اعتزق بحسن إحصان به لا يدا فيه

ومع شرط آخر ذكره ابن كمال وهو أن لا يظن إحصانها بالارتقاء،
 فلو ارتبنا، ثم سبنا لم يحد إلا بالدخول بعده، ولو بطل بجسدي أو حته عاد
 بالإحصان، وقبل بالوطء بعده، ولا يجب بقا، فكماح لهما، الإحصان، فلو فكح
 في عمره مرقه، لم يظن، وبني مجرداً وزي وجته، اهـ

فإنه ابن عابدس قوله شرائط إحصان ترجم فيه به، لأن إحصان
 القصد غير هذا، وقوله بمكاح صحيح، خرج القاصد كمكاح بغير شهود، فلا
 يكون به محض، وقوله حال الدخول احراز عند لو وظن في مكاح موقوف
 على الإجازة، له أحرم المرأة العقد أو وثي تعصيرة فلا يكون بهذا الوطء
 محصناً، وإن كان لعقد صحيحاً، لأنه وظن في عقد لم يصح إلا بمسند، لا
 حال الوطء، اهـ

(١) انظر اورد انصافاً، ٦٥/٦٠

إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ أَوْ كَانَ الْجَبَلُ

(إِنْ قَامَتِ الْبَيْتَةُ) أَيَّ ثِيَابِ الرِّبَا بِالشَّهَادَةِ (أَوْ كَانَ الْجَبَلُ) يَعْنِي الْمَهْدَنَ
وَلَمْ يُوَحَّدْ، وَفِي رَوَايَةٍ مَعْمَرٌ «الْمَحْمَلُ» أَيَّ وَجَدْتَ (الرَّأْيَ الْخَلِيْفَةَ مِنْ رُوحٍ أَوْ
سِدِّ حُسْنِي، وَفِي ذَلِكَ شَهَادَةٌ وَلَا يُكْرَهُ، كَذَا فِي «مَنْعَةٍ» وَفِي «الْمَحْمَلِ»، قَالِ
النُّوَيْ^١ . هَذَا قَوْلُ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَنَابَهُ مَالِكٌ وَصَحَابُهُ، فَذَلِكُمْ إِذَا
حَبِثْتَ وَلَمْ يَعْلَمْ لَهَا رُوحٌ وَلَا سَيِّدٌ، وَلَا عَرَفْنَا بِكَرَاهٍ أَنْزَمَهَا الْحَدُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَرَبِيًّا، وَذَلِكَ مِنْ رُوحٍ أَوْ سَيِّدٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْمَحْمُودُ لَا
حَدَّ عَلَيْهَا، بِمَجْرَدِ الْحَمَلِ، لِأَنَّ الْقَوْلَ نَقَطَ بِالشَّهَادَةِ، أَمْ

رَبُّكَ الْمَوْفُوقُ^(٢) إِنْ أُحْبِلْتَ أَمْرًا لَا رُوحَ لَهَا، وَلَا سَيِّدًا، ثُمَّ يَمُرُّهَا
أَحَدٌ يَدِينُ، وَيَسْأَلُ فِي ذَلِكَ أَكْرَهْتَ أَوْ وَطِئْتَ بِشَيْءٍ أَوْ لَمْ تَعْرِفْ بِأَيِّ
ثَمٍّ تَحَدُّ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهِمَا الْحَدُّ إِذَا قَامَتِ
مَقِيعَةٌ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ أَدْرَاةُ الْإِكْرَاهِ يَأْتِي نَاقِي سِتْمِيَّةٍ أَوْ بَارِئَةٍ
بَعْدَ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذَا

وَرَوَى ابْنُ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنِّي بِأَمْرَةٍ وَلَدَتْ لِسِتِّ أَشْهُرٍ، لَمْ يَرَهَا
عُمَرَانُ بِنُ بَرَجَسٍ، فَقَالَ عُمَرُو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ، هَذَا
عَلَى «رَحِمَتِكَ وَصَلَّتْكَ تَقْوَى شَرِّكَ» [الْأَحْلَافُ ١٥] وَهَذَا يَمُرُّ عَلَى أَمَةٍ كَذَا
بَرَجَسُهَا بِحَمَلِهَا، وَهِيَ عَمْرُو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَعَهُ هَذَا، وَرَوَى عَنْ عَمْرِو
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّظَامُ إِنَّ أَمْرًا وَمَا كَانَ، رَبًّا بِسَرٍّ وَزَلَّ
هَلَابُؤُ، فَرَأَى اسْرَ أَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودَ، فَيَكُونُ الشُّهُودُ قَوْلُ مَنْ يَرْمِي، وَرَأَى
الْعَلَابِيَّةَ، أَنْ يَشْهَرِ الْجَبَلُ، أَوْ الْاعْتِرَافُ، فَيَكُونُ الْإِمَامُ أَوَّلُ مَنْ يَرْمِي، وَهَذَا
قَوْلُ مَالِكٍ وَصَحَابِهِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ مِمَّا تَقَتْ، فَيَكُونُ جَمَاعًا

(١) اشرح النووي على صحيح مسلم (١٤٣/١٩٣)

(٢) مسند (١٢٠/٣٧٧)

١٥٣١/١ - حدثني مالك عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن أبي وايد النخعي، أن عمر بن الخطاب لما رَجُلٌ، وهو بالشام فذكر أنه وجد مع امرأته رجلاً، فبعت عمر بن الخطاب أبا وايد النخعي إلى مربيه يسألها عن دينها، فأبى وأبى يسوء حوالها فذكر لها الذي قد روجها لعمر بن الخطاب، وأخبرها أنها لا تؤخذ بقولي وحسن يلقمها أشياء فلك سرق، فأتت أو تنزع، وثبتت على الاختراب فأمر به عمر فرحم

١٥٣١/٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصباري (عن سليمان بن يسار) بحسبة وخلفه سبع مهملة (هي أمي وايد) بالهمزة (الصحابي) (أبي) أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أنه رَجُلٌ) لم يعرف اسمه (وهو) أي عمر - رضي الله عنه - (بالشام) لما قدمها في خلافة (فذكر) أمر من المذكور. (أنه قد وجد مع امرأته رجلاً) كان يربيه به (فبعت عمر بن الخطاب أبا وايد النخعي) المذكور (أمرأته) المذكورة (يسألها عن دينها) أي عن دين روجها لها (فأبى) (أو) (أنه يوقها) أي عند امرأته المذكورة (فسوء حوالها) جملة حاله

(فذكر لها الذي قال روجها لعمر بن الخطاب) من ربه بالمرأ (فأخبرها) أم وايد (أنها لا تؤخذ بقولي) أي بسجدة دعوى الروح (وجعل يلقمها أشياء فلك) جمع شبه ي ذكر لها أمثال ذلك لاسحب السيف، لأنها أقرت بعت كما يدل عليه سبق (فمنع) بمناء جوفيه، هود - كذا في أي منع من إقرارها

(فأتت أن تنزع) أي أرجع من الإقرار (فوثبت) بالمشائير المعقبتين بينهما هيم مشددة هكذا في جميع النسخ الهندية والندوية، قال الرواسي^{١٢} أي اشتد وجلب وهي سبعة وهي أظهر، وثبتا بمناء من الثبوت، آخره (على الاحتراق) بارب. فأمر بها عمر رضي الله عنه (فرحم) بناء المجهول

١٥٢٢/١٠ - حَدَّثَنِي يَاقُوتُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ سَبِيحٍ . . .

عَنْ يَاقُوتِ بْنِ حَبِيبٍ^(١) قَالَ - قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ بِالنَّجَافِ، يَقْتَضِي أَنَّ الْإِسْلَامَ حَيْثُ حُلٌّ مِنْ عَمَلِهِ بِنَظَرٍ فِي الْأَحْكَامِ وَلَيْسَ ذِكْرُ الرَّجُلِ مَا ذَكَرَ أُرْسِلَ لَنَا وَمِنْ سَأَلِهِ عَنْ ذَلِكَ مَا يَمْلِكُ مِنَ الْأَحْكَامِ السَّخِيفَةِ وَأَوَارِثَهَا وَإِنْكَارَهَا، وَأَمْرُهُ بِنَابِهَا عَنْهُ فِي تَوْبِئِهَا عَلَى مَا ذَكَرَ عَنْهُ وَجْهًا، وَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْحَاكِمِ، وَبَدِثَ بِحَرْفٍ فِيهِ قَوْلُهُ وَمَا ذَكَرَ بِهِ أَبُو رَافِدٍ عَلَى هَذِهِ الْأَنْبَاءِ بِهَا لَا يَرْكَبُ مِنْ لَأَمَرِهِ بِبَيْعِهَا رَيْبٌ مِنْ الْقَطْرِ لِمُسْخَا. وَانْتَهَى قَوْلُهُ عَنْهَا

فَلَمَّا سَمِعْتُ هَذِهِ لَأَعْتَرَفْتُ بِأَمْرِ يَوْمٍ فَرَحِمْتُ بِرَيْدِ أَنْ مَا رَجَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ثُمَّ وَاقَعْتُ أَمْرًا بِهَا فَرَجَمْتُ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقَابِلَ مِنَ الْحَاكِمِ بِأَمْرِهِ بِهَا سَاعِدًا وَبِأَمْرِهِ عَنْهَا لَا يَرْكَبُ مِنْ لَأَمَرِهِ بِبَيْعِهَا رَيْبٌ مِنْ الْقَطْرِ لِمُسْخَا. وَبَدِثَ بِحَرْفٍ فِيهِ قَوْلُهُ وَمَا ذَكَرَ بِهِ أَبُو رَافِدٍ عَلَى هَذِهِ الْأَنْبَاءِ بِهَا لَا يَرْكَبُ مِنْ لَأَمَرِهِ بِبَيْعِهَا رَيْبٌ مِنْ الْقَطْرِ لِمُسْخَا. وَانْتَهَى قَوْلُهُ عَنْهَا

١٥٢٢/١١ - (سَالَفٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) (لَا يُعَارَى)، عَنْ جَدِّهِ الْحَاكِمِ فِي الْقَابِ - قَالَ^(٢) بِسَمْعِهِ مِنْ سَبِيحٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَبِيحٍ وَفَالِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الْمَحْبُورِ»^(٣) أَنَّ يَسِيدَ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ شَوَّلَهُ فَقَدْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبُورِدَ أَنَّ سَبِيحَ بْنَ سَعِيدٍ عَمَرَ هَذَا، نَحْنُ مَعَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ - وَسَمِعْتُ مِنْ خَلِيفَتِهِ هَذَا، وَسَمِعْتُ سَبِيحَ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَنَّفَ عَنْهُ، كَمَا بَدَأَ فِي «الْمُتَوَسِّعِ»^(٤) أَهْ

(١) حَدَّثَنِي (١٥٢٢/١٠)

(٢) (١٥٢٢/١١)

(٣) (ص ٢٦٠)

(٤) (١٥٢٢/١١)

عن سعيد بن المسيب أنه سجد يقول لما صدر عمر بن الخطاب
بن مني أذبح لأصبع ثم كؤم كؤمة بظنهم ثم صرح غلظها ردة
واستلقى ثم شد يديه إلى السماء.

(عن سعيد بن المسيب أنه سجد) صحيح بحسب سعيداً (يقول لما صدر) أي
جمع (صدر بن الخطاب) - رضي الله عنه - قال برزقاني، رواية سعيد عن عمر
- رضي الله عنه - بحري مطري المتصل لأنه رأى، وقد صحح بعض العلماء
سجدة صدره، منه أبو عمر، اهـ (عن ص) إلى مكة يوم الصدر في آخر
حجته سنة ثلاث وعشرين، ثم أشهد بعد ذلك (أنجح) بفتح الحاء، أحلته (بالأصبع)
أي المصعب، قال باحي وهو بأعلى مكة، (أنه رأى الشيخ مشروعة،
أو لأنه سجد به حتى يلفظ ما عليه، ويظن ردة) ثم يلفظ منه إلى
السموات، اهـ

قلت ولاوجه لأول ما تقدم في الصحيح - الحديث - صحاح
الجمهور، قال ابن حجر حفظه رسول الله ﷺ والحنابلة بعده، وإن مسلم برواية
نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يتركون لأصبع كما تكلم
في كتاب الصحيح (ثم كؤم) بتشديد الواو أي حسم (كؤمة) بفتح الكاف وميمها،
أي صبره، وفي حديث علي عليه السلام قال تكوم كؤمة من ذهب، وكؤمة من
فضة أي حسم من كل واحد منهما صبره، كما في «الجميع» (بفتح الحاء) أي
صغار المصنعي يعني جميعها (ثم طرح) أي أثمر (أصبع ردة) أي ألقى على
كؤمة المصنعي، قال الباقون يريد جمع كؤماً، وهو الكدبة من التراب،
ثم طرح على الكؤم ردة، يده التراب (واستلقى) عن ظهره.

(ثم شد) أي وقع (يديه إلى السماء) قال الرزقي "لأنه قلة الدعاء

(١) انظر «الاستبصار» (١/١١٨)

(٢) «شرح الزمخشري» (١/١١١)

بَعَثَ إِلَيْهِ كَهْرَبٌ سَيِّئٌ وَخُفَّتْ نُفُوسٌ وَانْشَرَّتْ رِعَابٌ
وَقَبَضِي بِئِيبٌ غَيْرُ مُصْبِحٍ وَلَا مُعْرِضٍ ثُمَّ دِيمَ حَبَابُهُ . . .

(فَقَالَ اللَّهُمَّ كَرِهْتَ) كَرِهْتَ الْمَوْجِدَةَ (سَيِّئٌ) سَيِّئٌ سَيِّئٌ وَشَدِيدٌ
(وَنُفُوسٌ قَوْمٌ) . . . كَبِيرٌ سَرٌّ (وَانْشَرَّتْ) فِي كَرِهَتْ وَنُفُوسٌ (رِعَابٌ) الَّتِي
تَقُومُ بِتَدْرِهَا . . . حَبَابِي بِرِيدَ أَنَّهُ صَحَّفَ عَمَّا كَرِهَ مِنْ الْأَحْتِثَادِ فِي
تَعْبَادَةِ وَالنَّظَرِ بِسُلْطَانٍ بَعْدَ (نَسَا) وَحَيْثُ تَبَعْدَ (لِطَارِ) (لِلْأَيْبِيِّ) (أَيِ) يَوْفِي
(إِلَيْكَ) حَالًا كَوْنِي (عَمْرٍ مُصْبِحٍ) لَمَّا سَرَّيْ دَوْلَا مَعْرِفَةٍ مِنْ سُلْطَانِ أَيِ غَيْرِ
تُعْطَرُ بِهِ

وَالْبَاقِي بِحَسْبِ مَا يَرِيدُ بِأَنَّ رُوحَهُ . . . دِيمَ عَلَيَّ مَا كَلِمَةُ مَا
يَعْنِيهِ مِنَ الصَّبْحِ وَتَعْرِضُ إِلَى أَنْ يَمُوتَ وَبَعْدَ ذَلِكَ . . . وَبَعْدَ ذَلِكَ يَمُوتُ ثُمَّ
حَتَّى أَنْ يَمُوتَ مِنْ بَعْضِهِ أَوْ عَرَضًا أَسْفَلَ مِنْهُ . . . رَعَاهُ وَدَلَّ عَلَى مَا صَدَقَ
بِهِ عَنْهُ ﷺ مِنْ أَنَّ دَعَا 'أَخِي' لَمَّا مَاتَ بَرَاءَةً . . . دَعَا دَعَا رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ . . . بِأَمْرٍ حَرَفَ لَمْ يَمُوتْ . . . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَوَادِثِ مِنْ دَعَا النَّبِيِّ ﷺ . . . وَإِذَا
أُرْدِئَ بِمَعْرِفَةِ النَّبِيِّ لَمْ يَمُوتْ الْبَيْتُ غَيْرَ مَعْتَرِجٍ . . . وَهَذَا شَبَّهَ بِنَا رُؤْيَى عَنْ أَبِي
الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا نَسَبَ دَوْلَا الْحَمَّةَ سَيِّئٌ قَتَلَ سَمَرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . . .

وَمِنْ «الْحَمَّةِ» فِي لَأَنَّهُ هُوَ حَتَّى الْمَوْتِ لَمْ يَمُوتْ حَرَفًا أَوْ غِنَةً فِي
دَعَا . . . وَقَدْ تَعْلَمُ دَلَالَةُ مِنْ نَسَبٍ . . . وَتَنْهَى عَنْ مَحْمُولٍ عَلَى مَا يَدُلُّ بِمَا لَصِقَ
بَرَاءَةً مِنْ أَفْعَالِهِ وَبِحَوَادِثِهِ مِنْ مَشَاقِّ الْأَنْبِيَاءِ . . . قَالَ أَبُو رُوَيْحٍ . . .

ثُمَّ قَدَّمَ الْمَدِينَةَ) أَلْفَظَ لِجَدْوَى فِي حَدِيثٍ خَرَجَ عَنْ أَبِي عَاسِمٍ (١) الْفَرَقَةَ
الْمَدِينَةَ فِي عَقَبِ دِي بَعْضِهِ . . . قَالَ الْحَافِظُ (٢) كَانَ دَرَدَ سَمَرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . . .

(١) مسند أحمد ٣٩/٧٠

(٢) ج (١٨٧٠)

(٣) فتح الباري ٢/ ١٧

فَحَقَّبَ النَّاسُ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ سَأَلْتُ لَكُمْ أَسْئَلِي رُغُوصَتِ
لَكُمْ أَتُرَاتِقُونَ وَتُرَكِّمُونِي تَوَاصِحِي

عَلَّ أَنْ يَسْلُجَ نَوَاصِيَةُ يَوْمٍ لَا عَدَا (فَحَقَّبَ النَّاسُ) وَلَفْظُ الْحَطَارِي فِي حَقِّبِ
أَيُّهَا هِيَ الْقَالَةُ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ غُضِبَ الرُّوحُ مِثْلَ رَائِحَةِ الشَّمْسِ حَتَّى
اجْتَدَّ صَعِيدُ يَزِيدَ بِعَمْرٍو حَانَتْ إِلَى رُكْنٍ مِمَّا فَجَلَّتْ حَوْبَهُ تَسْتُرُ أَكْثَرِي
رُكْبِهِ، فَلَمْ أَتَّكِفْ أَنْ أُخْرِجَ عَمْرًا، لَمَّا رَأَيْتُهُ مُفْلَاةً، فَتُتَسَمِّدُ، لِيَقُولَ الْعَشِيَّةُ
بِمَا لَمْ يَهْلِكْ مِنْهُ اسْتَحْلَفَ لِي فِيهِ، فَدَكَّرْتُ عَنِّي، قَالَ: مَا عَسَيْتُ أَنْ يَهْلِكَ مِنْ
مَنْ جَلَّ قَلْبُهُ، فَجَلَسَ عَمْرٌ عَلَى سَعِيرٍ، لَمَّا سَكَبَ مُذْخَرُونَ ظَهْرًا، فَاتَّكَيْتُ عَنِ اللَّهِ
بِمَا فِي أَهْلِهِ

ثُمَّ قَالَ: أَمَّا مَعَا! فَإِنِّي فَاسِدٌ مِثْلَ مَعْدَنٍ جَدَّ قَدَّرَ لِي أَنْ أَفُولَهُ، لَا
أُنْزِي لَعْنَهَا بَيْنَ يَدَيَّ فَجَعَلِي، لَمْ يَحْمِلْ رُغُوصَتِي وَوَعْدَهَا، فَجَلَّثَتْ بِيَا حَيْثُ انْتَهَبْتُ
مِنْ رَاحِلَتِهِ، وَمِنْ خَشْيَةِ أَنْ لَا يَحْمِلَهَا فَلَا أُحْدِثُ لَهَا أَنْ تَكْفِي عَنِّي، بَيْنَ أَهْلِ
بَيْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ، لَمَّا كُنْتُ بِطَوْبِ، وَلِي (تَسْمِيَةُ) عَنِ الْكَلْبِ، لَمْ يَكُنْ لِي
عَظْمَتُهُ هَهُنَا، فَهَرَبْتُ وَوَجَدْتُ ذَلِكَ إِلَّا عَدَا أَفْطَرْتُ حَلِي رَأَيْتُ كَانَ دِيكًا
عَرَبِيًّا، اهـ

(فَلَمَّا) هَذَا إِدْخَالُهُ فِي السَّخْرِ يَهْدِيهِ بِمَقْطَعِ ثُمَّ قَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ لَدَى
سَأَلْتُ) بِعَمْرٍو السَّبِي وَفَتَحَ السُّبُوبَ لِنَظَائِفَةِ وَمَكُونِ الْعَرَلَةِ (لَكُمْ السُّبُوبُ) جَمْعُ سُبُوبٍ
(وَرُغُوصَتِ) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ (لَكُمْ الرُّغُوصَتِ) فَإِنَّ أَسْئَلِي لَمْ يَكُنْ قَدْ اسْتَشْرَعَ أَجَابَهُ
دَعْوَتُهُ، فَحَقَّبَ النَّاسُ مِثْلًا مِمَّنْ جَاءَ حَادِثُ اشْتِكَالِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَمُنْذَرًا
لَهُمْ، وَوَعْدًا بِمُؤَدَّعَاتِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ السُّبُوبَ طَرِيقَ انْتِزَاعِهِ وَأَحْكَامِهِ،
وَيُنْفَرُ الْكَلْبُ الْمُتَفَادِي، اهـ

(وَتُرَكِّمُونِي) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ (عَنِّي) لَعْنَتِي (الرَّوَاغَةُ) الْخَامِرَةُ الَّتِي لَا تَحْمِلُ.

لَا تَبْصُرُوا بِنَاسٍ بِمِثَابٍ وَتُضْمَلُونَ وَصُرَبٌ بِبُخْدَى يَدَيْهِ عَمَى
لِأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا كُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرِّجْمِ أَنْ يَصْرَبَ قَابِلٌ
لَا يَجِدُ حَذِيذِي فِي كِتَابِ اللَّهِ

ولا يصر على سائرهما خلافاً (إلا أن تضلوا) يصح التفويه من انفصال (بالناس
بعبثاً وضللاً) عن تلك الطريق الواضحة ليهوى أنفسكم.

قال الحاشي^(١) - ظاهره أنه خاطب بذلك الصحابة وصحب الله عنهم .
وأمرهم محذراً لهم أن يضلوا بالناس، فيحملهم على غير الصريق لو فسحة
على حسب ما يفعل الضال من الطريق، يأخذ من يمينه أو شماله (وصرَب
بإحدى يديه على الأخرى) تأسفاً وتعجباً مصر يصح منه ضلالتان بعد الطريق
الواضحة

وقال الحاشي^(٢) - يحتمل أنه جعل ذلك على معنى القطع بكلامه، وإشارة
إلى ما قاله أمر قد قرع منه لا اعتراض فيه، ويحتمل أن يصرَب بإحدى يديه
على الأخرى، ثم يريتها إلى جانب على سبيل أن يقبل العلماء بالناس بعبثاً
وضملاً (ثم قال ليحكم) أي أهلككم (لن تهلكوا) وتضلوا (هي آية الرجم أن
يصرع الصرَب ويسكون الكون) يقول قتال لا يجد حذيز في كتاب الله) م قد حذ
وحذ، وهو الجلد.

قال الحاشي^(٣) - يريد والله أعلم - أن تهلكوا بالإنكار لها، ولا اعتراض
عنها، ويحتمل أن يريد بالإنكار لرسولها فيما أمر الله من القرآن أو الإنكار
لله حكمها، وذلك بأن يقول لا نجد حذيز في كتاب الله، ويحتمل ثالث
وجهين أحدهما أن يعيب قول من قال: لم يزل به الرجم بقول، وأما
ثانيهما أنه رسول الله ﷺ وعنه، والثاني أن يعيب قول من تكلم برجم جسمه

(١) (٢٧/١٤٠)

(٢) (٢٧/١٤٠)

«وكسي في سائر هذه طائفة أن كتابها حاضرة. ولما سمع قول الناس،
«لما هي في عهده يوم من سراج ما يسمه، وإذا كانت حاضرة يوم أن يرد
نبيه وقد يقال، لو كانت السلافة نافية ليدفع عمر - وصلي الله عليه - يوم يخرج
من بيته سائر، لأنها لا تصبح معارضة، وبالجمل بهذه السلافة بشكله

في «الرفاعي»^(١) والذي يظهر ليس مراد عمر - وصلي الله عليه - من
الظاهر، وإنما مراده التسمية، والنسب على العمل بالرحمة، لأن التسمية
لأنه في ذلك - مع أنها، إلا لا يصح مثل عمر - وصلي الله عليه - مع مريد فقهه
موجود فيها مع سيج لنظرة فلا إشكال. اهـ

وفي «التوكيد القوي»^(٢) ليس المراد أن آتية حيث يكتب أيا الكتاب
لا، حرماً، فكيف يكتب بالكتابة فيه، وإنما يعني أن آتية هي حوسبي
بصاحب، حتى يصير إليه من يقرأ المصحف، إلا أن الأمر بتحديد الأمر
بمعنى عن ذلك، فلا يصح الأمر بالأمر، حتى يذخانه فيه، اهـ

وإذا ألي جي^(٣) بحمل قوله «أو يقول الناس أن حرمنا حاضرة» في ذلك
رحم - سلا من في الله أن، ولا يصح جمع مراد إلا إجماع وخير
من أن يقول من يسمعه إنه زاد في القرآن ما ليس منه، ومن يواظف علم أنها
رب في القرآن، زاد في القرآن - لا يجوز أن تستهه لكونه مختلفاً في
نبيه.

وبعض وجه آخر، «هو أن يكون جميع الناس «أقرب» عن نبيه رب
في القرآن، ولكن سمحت سلا في، وفي حكمها، فلا يجوز إثباتها في

(١) شرح الرضا (١٤٥٢)

(٢) ٢، ٣٧٦

(٣) «الاستغناء» (١٤٥٠/٢)

السُّبْحِ وَاسْبَحْهُ دَرَسُوهُمَا أَمَّا قَوْلُهُ وَرَدَ

الْمُصْحَفَ لَا يَلْزَمُ لَا مَا لَا يَلْزَمُ لَمْ يَلْزَمْهُ جَوْزًا مَعْنَى مَلَاوَمَةً وَلَا
بِهِ حِكْمَةٌ فَيَكُونُ مَعْنَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْ سَأَلَ عَنْهُ بِأَسْمَاءِ مَنْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ رَدَّ
عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَكْتَسِبُ عَلَيْهِ مَا لَا يَكْتَسِبُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَعْنَى تَسْبِيحِ تِلْكَ فِي
الْمُصْحَفِ تِلْكَ بِسَبِّحْ تِلْكَ

ثُمَّ ذَكَرَ لِأَيِّ شَيْءٍ الْإِنْبَاءُ وَلَمْ يَخْلَعْ أَحَدٌ لِمَا ذَكَرَ مِنْ أَحْكَامِ هَذِهِ
النَّفْسِ، وَخُتْمُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فِي حَضْرَةِ بَأَمْرٍ عَرَفَهُ، وَخُتْمُ مَنْ فِي بَرْدٍ
عَنْهُ مَا لَمْ يَشَأْ أَنْ يَمُصِّحَ أَوْ يَمُصِّحَ مِنْهُ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِنْبَاءَ، فَإِنْ
يَمُصِّحُ الْقَصْرَ أَوْ، لِأَنَّهُ يَرُدُّهُ إِيَّاهُ يَمُصِّحُ لِنَلَا بِصَافٍ إِلَى الدَّرَجَةِ مَا لَيْسَ بِهِ.
وَيَمُصِّحُ بَعْضُ الْبَرِّاءِ عَرَفَهُ أَشَدُّ وَأَعْلَى مَا أَتَى بِهِ إِلَى سَبِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَتَى
مَنْ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْمُصْحَفِ بِمَا ذَكَرَ فِي قَوْلِ مَنْ عَرَفَ نَسَبَ اللَّهِ عَنْهُ، ثُمَّ
وَقَعَ الْإِحْتِخَامُ بِمَا ذَكَرَ عَلَى الْمَسْجِدِ مِنْهُ

قَالَ التَّوْبِيَّ وَهُوَ مَعْنَى سَبِّ عَقْدَةٍ وَبَعْضُ خُتْمٍ، وَفِي رَجْعِ سَبِّ حِكْمٍ
فِي رَجْعٍ وَهُوَ مَعْنَى سَبِّهِمْ جَمِيعًا، عَمَّا سَبَّحَ عَنْهُ يَدْرُسُ حِكْمَ الْقُرْآنِ فِي
مَعْرِفَةِ عِلَالِ الْحَبِّ بِعَوْدَتِهِ، وَفِي تِلْكَ الصَّحَاحَةِ كَمَا ذَكَرَ الْأَوَّلُ دَلَالَةً صَدْرَةً
عَنِ الْقُرْآنِ الْمَسْجُودِ لَا يَكْتَسِبُ فِي الْمُصْحَفِ، أَوْ فِي الْإِنْبَاءِ عَرَفَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ كَوْنُ هَذِهِ لِأَيِّهِ مِنَ الْبَرِّاءِ وَكَانَتْ بِهَذَا عَلَيْهِ ذِكْرٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْبَاءَ
كَانَتْ فِي الْبَرِّاءِ بِمَا سَبَّحَ

الْمَسْبُوحِ وَالْمُسَبَّحِ وَفِي لَأَيِّهِ الْإِنْبَاءُ أَيْ الْإِنْبَاءُ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَرَدَ)
وَمِنْهَا خَارِجُهُمَا أَمَّا تِلْكَ بِهَذَا يَمُصِّحُ فِي حَرْفٍ أَوْ بَعْضٍ يَرُدُّهُ خَارِجًا مِنَ اللَّهِ.
وَالْأَوَّلُ حَرْفٌ حَكِيمٌ عَنْهُ مِنَ الْمَسْحُورِ (قَوْلًا لَهُ قَوْلَانِ) فِي لَأَيِّهِ الْمَذْكُورَةُ، وَفِي
أَيِّهِ مَنْ تَعَبَ وَرَدَ عَلَيْهِ سَبِّ اللَّهِ عَنْهُ كَمَا عَرَفَ سَوْرَةَ وَحَرْفَهُ خَارِجًا

قَالَ مَاتُ الْإِسْلَامِ بَيْنَ يَدَيْهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ سَعِيدٌ بْنُ الْأَسْبَابِ هَذَا
 سَلَمٌ دُونَ أَحَدِهِ عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ
 وَابْنِ سَعْدٍ مَعْنَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ
 نَسَبُ

قَالَ أَشْبَى أَوْ ثَلَاثًا وَمَعْنَى بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 وَكَانَ يَطْرُقُ فِيهَا وَالشَّيْءُ الَّذِي فِيهِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 نَسَبُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ

أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي بَابِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 حَمِيدٌ فِي بَابِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 وَصَحَّحَهُ وَبَعَثَهُ فِي بَابِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 كَمَا نَقَلَهُ عَنْ بَابِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ

أَقَالَ بِهَذَا فِي بَابِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 فِي بَابِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ

(قَالَ مَاتُ الْإِسْلَامِ) فِي بَابِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ

(١) - قال ترمذي: (٢٠٣٢٢)

(٢) - قال ترمذي: (٢٠٣٢٢)

(٣) - قال ترمذي: (٢٠٣٢٢)

وَلِيَّةٌ وَأَرْحَمُهُمَا إِنَّهُ

١٩٣٣ - ١١ - وحلقتني مالك أن يبعثني (ك) عيسى - بر عهد -

تی سہرہ وہ لذت ہے جسے انیسویں واسطہ بھی انہیں

والله، أن أخص به، وأحبه، وقد كان مني، قال القروي - من
 (أما عموهما أبا) قد أخرج لا يحضر بالشيخ، والشيخ، وأما أبا عم
 لأحمد، من قوله **فقد** أحمد، قال أحمد، وأبوته عنه، كذا (أبو
 أحمد، أبا، من **فقد**، قالوا، من **فقد**، قال القروي - من

[illegible]

۱۹/۱۹۳۳. (ملک کے بانی) امیر الحرمین (عبدالبرہان) طوسیؒ

۱۔ ذکر الہی، ۲۔ اسی میں بکیر میں خانقاہ محمود (اٹھ) میں، مسجد
۳۔ مراد، ۴۔ رحمت (وہ وند تھی سناٹا) میں یہ جہاں (فلم) میں، ۵۔ رمی
۶۔ (یہاں فرج) میں، ۷۔ مسجد، ۸۔ المعروف کہ "الحل" میں

دار البيهقي^١ وولد، يفتني^٢ يا عثمان، حسي به همه، اعتقد به
بهمين لا يكون من سببه اشهر، اما لامه اعتقد به لا يكون الا عيسى به وجه

● 2014 年 11 月 15 日 (六)

456 4 27 11 29

لقد لى عبي بن أبي طالب، ليس تلت عنيها إن الله تبارك وتعالى
يسون بي نساء - ﴿وَمَعَهُ وَفَصَلِّ تَتَوَّنَ شَهْرًا﴾ - وقال - ﴿وَأُولَئِكَ
يُصِيبُ أُولَئِكَ عَذَابِي كَافَّةً لِمَن تَرَاوَا فِي يَوْمٍ تَرْجَاةً﴾ - فالحمل بكون
به شهر

سعد من سعد أشهر أو محضاه فذلك امر مرحها، لا يظفر اعدة
لأمرين له حمل من حجاج مقدم على نكاحها، ولم يكر ثم دأب نصف اليه
من نكاح مقدم عليه، ليرتبط بطنها امره

وسا به بعد النكاح الآتون بعده قد لا يلحق بالاول، لانها، أنكر
من الحمل، فحكم بأنه من ربا، وكانت نساء، لأنه قد تقدم، روح لار
به، ولم يكن له روح، لانه لا يضره ذلك، نساء، في وقت علمه بك
حكمه، لا يضره، وإن أقسم عليها بعد الاخذ به، لأن الاعمار بحالها
حين وقوع النكاح، دون وقت اقامه الحمل، ام

(لقد لى) أي نعمان صر له عنه (علي بن أبي طالب) نساء تلت أي
'رجل (عليها) من الاباحي رجس، أم يحضر النكاح لدي امره
يرحمها، والله أعلم بالأمر، صان تكره وإظهار ما عنه في بيت وسعد،
علي، امره عنه، على ذلك دعوى (علي له ثلوث) وتعلق بكون من كذا
المسجد في سورة الأحقاف ﴿وَمَعَهُ وَفَصَلِّ تَتَوَّنَ شَهْرًا﴾ من الرضاغ (الوليد شريك) به
أشهر أهل منه، لحمل، والذمي آخر عدة الرضاغ، قد في الحمل،

(وقد تبارك وتعالى في سورة البقرة ﴿وَالَّذِينَ يَرْمِزُونَ﴾) بعد قوله (﴿وَأُولَئِكَ
يُصِيبُ أُولَئِكَ عَذَابِي كَافَّةً لِمَن تَرَاوَا فِي يَوْمٍ تَرْجَاةً﴾) من
عده، حين روى عن كذاها كذا في النكاح، (﴿وَمَعَهُ وَفَصَلِّ تَتَوَّنَ شَهْرًا﴾) مع
سعد من الرضاغ حولار (الحمل) لا به أن (يكون من أشهر)

د. شياجي " قوله تعالى ﴿وَمَعَهُ وَفَصَلِّ تَتَوَّنَ شَهْرًا﴾ (الأحاديث)

حر على أمي الحمى والرضاع، ثم من حالى ﴿وَلَا يَحْتَمِلُ يَمِينُ﴾ [البقرة ٢٣٣] الآية، فيشأن مدة الرضاع عدمه، ذلك بمنتهي أن مدة الحمل ستة أشهر، ولا يجوز أن يكون ذلك أكثر أمد لحمل، فإنما يعاين مشاهدته أن مدة الحمل قد تكون أكثر من هذا، فلم يبق إلا أن تكون خمسة أشهر أقل أمد لحمل، وعلى هذا جماعة الفقهاء.

قال صاحب المحلى: وبه حد لأطباء، وحد أهل العلم أن أقصى مدة لحمل ستة أشهر، وإذا ولدت بوجه في تمام ستة أشهر، بسبب ولدها من روحها، وتبرأ من بطنها، ولها نفاسي، ولعل تحصيل أقل الحمل وأكثر الرضاع لا تضبطهما، له.

قال صاحب المحلى: وبإياه تفسير آخر، وهو أنه إن حملت به ستة ربيع اليماني، رواه محمد بن منصور عن أبي حنيفة عن ابن عباس، وقال أبو حنيفة كما في «المبارك» بن السري: به لحمل بالأكف، له.
وفي «المعبر»: قوله عيسى ﴿وَمَلَّةٌ رَمَلَةٌ﴾ الآية في مدة حمله وعظامه ثلاثون شهراً، وبه دليل على أن مدة الحمل ستة أشهر، لأن مدة الرضاع بد كذب حولي لقوله تعالى ﴿تَوَلَّى تَوَلَّى﴾ بغير للحمل ستة أشهر، وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله، وابن أبو حنيفة رحمه الله السراة لحمل بالأكف انتهى.

قال صاحب الإكبل: فبعض ثلاثون مدة الفصال والحمل بالأكف جميعاً، لأن في الثلاثين وما دونه يحتمل بالأكف عدياً، فلهذا الآية دليل على أن مدة الرضاع ثلاثون شهراً، وبعدم خلاف لأنه في مدة الرضاع في أول كتاب الرضاع.

وأما مدة لحمل، فقد تدار أموراً: أجل مدة الحمل ستة أشهر، ما

وي الأثر، بسند عن أبي الأسود، أنه روى عن عمر - رضي الله عنه - أن امرأة ولدت لثلاثة أشهر، فحتم عمر - رضي الله عنه - برجمها، فقال له علي بن أبي طالب: «وَالَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ يُؤْمِنُ أَوْلَدَهُنَّ» (البقرة: ١٩٣) الآية، وقال لعائش: «وَحَتَمَ وَفَتَنَهُمُ الَّذِينَ قَبْلُ» (الأحزاب: ١٥) فعولان وستة أشهر ثلاثون شهراً، لا رجم عليها، فعلى عمر - رضي الله عنه - سبيلها، وولدت مرأة أخرى لذلك الحد.

رواه الأثر، أيضاً عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال هذا حد عاصم الأسول، قلت لعكرمة: إنا سمعنا أبا عبد الله - رضي الله عنه - قال هذا حد عكرمة لا، ما قال هذا إلا من عامر وذكر من ثقة في المعروفة أن عبد الملك بن مروان ولد بسنة أشهر، ردت قوس ماله والثقة وأصحاب الرأي وغيرهم، اهـ.

ثمة وأثر عمر - رضي الله عنه - هذا أخرجه البيهقي بسند عن أبي الأسود، ثم قال: «في هذه الرواية عمر - رضي الله عنه -، ثم ذكر روايته في الموطأ عنه برواية ابن بكير عن عبد الله بن وهب، اهـ.

وقال ابن الترمذي^(١) ذكر سبيلها، عبد رضي الله عنه أنكر على عمر رضي الله عنه، ثم ذكر من وجه آخر أنه أنكر ذلك على عثمان، وذكره أبو عمر في الاستبصار^(٢) من وجهين آخرين، أحدهما أن ابن عباس هو الذي أنكر على عمر - رضي الله عنه - والثاني أن عمر أنكر على عثمان - رضي الله عنه - اهـ.

ثم قال الموصي^(٣)، وذكر المذهب أن أنفى هذه الحيل أربع سنين و

(١) «المعجم القوي» ج ١ ص ٢٤٧/٧

(٢) «نظر» الاستبصار (١٤/٧٤)

(٣) «المصنف» (١١/١٣٩)

حدثني بذلك آفة ، قال ابن شهاب عن أنس بن مالك عن علي بن عمر
 بن عبد الله بن شهاب عنه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم

عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم
 عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم

عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم
 عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم

عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم
 عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم

عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم
 عن رجل من أصحابه أن رجلاً من أصحابه أتاهم فحدثهم

ومثل على ما يقوله قال مالك قال النبي ﷺ «افسوا لعن من
 ومعمول يده» قال مالك ولم يزل يسمع من العلماء أنهما يرحمان أحصا
 سم بحمد الله قال مالك وروى الرجل في المعوية اثني ألفين لله تعالى يوم
 يوحى ولأن هذا ترج لاني، فتعلق الرجل بالإيلاج فيه كالقمل، ولأنه قد لا
 يستريح بوجهه فقلقت يفتق به من العليقة أشق ما يفتق بالقمل لأنه يلاج لا
 يسمى (ب) ولم يفسر فيه الإحصان كالإيلاج في الهمة، والله ده على
 سوره كاشفاته على الرناء أربعة شهداء، ربه قال الشامي: وقال أبو حنيفة
 يثبت شاهدين، والليل على ما يقوله أنه معنى يصح من المرحم من فسر
 فده من، فسم يثبت إلا ياربه شهداء كالرنا، اهـ

١١٠ - من حرم في «الحصى» من قوم لوط من الكفار لعن حش
 المعوية كلهم أحمر وعور، من أحله فقد كفر مشرك خلال دم والله
 وسما حنيفة الناس في الواجب عليه، فقالت طائفة مُحَرِّقُ بالله لأهلى
 ولا سبر، وقال طائفة يحمل لأهلى والأسفل إلى أعلى قبل يذبح، فخص
 منه، ويمنع بالحجارة، وقال طائفة يرحمان سواء أحصا أو سم يحصى،
 وديت طائفة يملآن وقال طائفة أما الأسفل فيرجم أحصى أو لم يحصى،
 وما لأهلى فإن أحصى رجم، وإن لم يحصى جلد جلد الرناء، وهو ذو أبي
 حنيفة محمد بن علي أحد الفقهاء الشافعيين.

وقالت طائفة كلاما سواء، أحصا أحصر رجم، وأنهما سم يحصى جند
 مائة، ومالت طائفة لا حدّ عليهما ولا قبل وفكس يحرران، وهو قول
 الحكم بن عتيبة، ولقي حصة ومن اتبعه، وأبي سليمان، وجميع أصحابنا، ثم
 سطر الكلام على هذه الأقاويل ولأثار الواردة في ذلك

ثم نظرنا في حرم من لم ير في ذلك حديثاً فوجدناهم يحتجون بقوله ﷺ
 «لا يدخل دم امرئ إلا بأحدى ثلاث» الحديث وليس فاعل فعل فيه له مد
 واحداً من هؤلاء، فمد حرام لا يضر أو يجمع، وقد قلنا إنه لا يصح أثر
 في مثله، نعم، ولا يصح أيضاً في ذلك شيء من أحد من الصحابة لأن
 الرواية عن أبي بكر وعلي والصحابة إنما هي منقطعة، فيطل أن ينسب أحد في
 هذه القصائد من أحد من الصحابة بغيره يصح، فهي مختصرة

وهي «الشرح الكبير» إجماع أهل العلم على تحريم اللواط، وقد
 دلت عليه تعاملي، كدلالة وعد من فقهه وأصحاب الرواية عن أحمد
 رحمه الله في حقه، روي عنه أن حذو الرجل كراً أو ثياباً، وحذو خول
 علي وابن عباس وجلس من أبيه والشرقي - سماه - مائكة وإسدي، هو أحد
 قولي الشافعي والرواية الثانية أن حذو حد برية، إليه قال من المسيد
 والحسين والأوراعي وأبو يوسف ومحمد بن حسين، وهو المشهور من قولي
 الشافعي وروي عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو قول ابن
 سيرين، وقال التحكم وأبو حنيفة لا حد عليه، لأنه ليس يمتثل للوطاء أسبه غير
 الفرج

وجه رواية الأول هو ﷺ من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط،
 فذادوا العنق والمفعول هو، رواه أبو زرعة^(١) في رواية «فأرجموا الأعلى
 والأدنى» لأنه إجماع الصحابة فإنهم أجمعوا على مثله، وإنما اختلفوا في
 صفته، واحتج أحمد حلي - رضي الله عنه - أنه كره يرى رحمه، ولأن الله
 تعالى حدث قوم نوح بالترجم، فينبغي أن يعاقب من فعل معهم بمثل
 عقوبتهم، اهـ.

(١) نظر في المتن مع الشرح الكبير ١٠١٠ ١١٠

(٢) ترجمه لغير دار (١٤٦٢)

«نَزَجَلًا اخْتَرَفَ عَلَى حَبِيبِهِ رُبُّهُ عَنِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْغَا نَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسُوطٍ خَائِي سِرٍّ مَكْسُورٍ مِمَّا لَمْ يَفُوقْ هَذَا خَائِي بِسُوطٍ جَدِيدٍ لَمْ تَقْطَعْ ثَمَرَهُ»

عباس مرسلاً نحوه، كذا في «الفتوى»^(١)

قلت: حكى رواه محمد بن عمرو^(٢) بروايه مالك بن ربه

«أَلْ وَجَلًا» ثم يسم «اخترَفَ على عبده» مره^١ أو مرات على اختلاف العلماء في ذلك. «فالرأى على عهد» أي زمان (رسول الله ﷺ قدغاه) أي ظلم لأجله (رسول الله ﷺ بسوط) يجلده به

قال الناجي^(٣) لم يذكر فيه أنه أعرض عنه ولا تكرر إقراره، ولعله أن يكون ذلك لما ظهر من صحة الزيادة، وحكم رسول الله ﷺ مجلده لما علم أنه عبر محض، انه قلت وليس اشترط تعدد الإقرار، بقوله: «إن الرواية محصورة، فكيف لم يذكر فيها كون الرجل يجر لم يذكر فيها كمية الإقرار أيضاً، لما كان الأمران معروفين عندهم، ولعن الإمام مالكاً رضي الله عنه ذكرها حجة لكثرة الإقرار مره كما هو محذور»

(فتاوى) ساء المجهول (سوط مكسور) مكس سبأ السخ المصرية، وهي التهمة ذكر الجديد أولاً وانكسر ثانياً (فقال) بوزن سوط (عوق هذا) قال الناجي يريد أخذ منه، أصله: هـ يعني أراد عوق منه في الإيلام والإيد . . . فإن المكسور لا يكون فيه (الإيلام المطلوب) (فتاوى) ساء المجهول (سوط جديد لم تقطع) بينه المجهول (ثمرته) بفتح المثيلة والمهم والرواء، أي طرفه، قال الجوهري ثمره السباط عقد طرفها، وقال أبو عمرو: أي لم يمتص ولم يلق.

(١) تنوير السوكت (٦٠٤)

(٢) سوط محمد مع التعليل (المجلد ٢/ ٨٨)

(٣) «الفتاوى» (١٢٢)

أَيُّهَا النَّاسُ هَذَا لَكُمْ نَسْهُوٌ عَنْ حَدُودِ اللَّهِ عَنْ أَصَابِ مَنْ
هَذِهِ الْعَادُودَاتِ شَيْئًا، فَنَسِيسَ بِسْمِ اللَّهِ دَهْنًا مِنْ بَيْدِي مَا صَحَّحْتُهُ،
لَكُمْ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ

(أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ أَقْبَلَ بِإِسْمِ اللَّهِ) (لَكُمْ أَنْ تَنْسُوا) عَنْكُمْ (حُدُودَ اللَّهِ) (أَيُّهَا النَّاسُ)
حَرِّمْنَا (مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْعَادُودَاتِ) حَسْبُ مَا دُرِّدَ، وَهُوَ كُلُّ مَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ
يُسْتَدْرَجُ فِيهِ الْفِتْنَةُ، وَالْعَدَاوَةُ، سَبَبٌ بِبَيْدِي، لَا، حَقُّهُ أَنْ يَنْسَى مَنْ صَحَّحَتْ
مَا يَوْصَفُ بِهِ صَاحِبُهَا (شَيْئًا) يَهْدِي نَفْسَهُ لِمَا يَرَى، بِأَلْفٍ (فَلْيَنْسَى بِسْمِ اللَّهِ)
لَيْسَ أَسْأَلُهُ الشَّيْءَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ عَرُوحًا، وَسَعْدَةً، هَذِهِ عَدَاوَاتُ
مَوْلَا كَرِيمٍ وَهَذِهِ حَسْبُ، هُوَ يَهْدِي فِعْلَ سَوَاءٍ عَنْ عَدَاوَةٍ وَيَحْتَمِلُ عَنْ
لَيْسَ شَيْئًا، وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ، وَلَا يَظْهَرُ إِلَيْهِ، وَلَا أَلَى أَنْفُسِهِ، وَهُمْ فِي قَعِهِ
مَأْمُورٌ، وَهِيَ أَلَى عَنْهُ - أَنْ يَشْجَحُوا أَلَا يَكْفُرُ وَخَمَرٌ - وَهِيَ أَلَى عَنْهُمْ - أَلَى
مَأْمُورٌ، بِالنَّسْرِ عَلَى نَفْسِهِ.

(أَيُّهَا النَّاسُ) (يَسْأَلُ) حَسْبُ (وَهُوَ) (وَحْدَهُ) (لَهُ) (مِنْ) (حَرِّ) (مِنْ) (الْإِبْدَاءِ) (فِي) (حَسْبِ)
نَسْحِ الْهَنْدِيَةِ وَالْحَصْرَةِ، (أَلَا) (يُرِيدُ) (فِيهَا) (بِأَثْبَاتِ) (أَنْبَاءٍ)، (قَالَ) (دَنَا) (لِلْإِسْنَاعِ)
كَرَامَةٍ (وَمِنْ) (يَعْنِي) (وَمِنْ) (رَوَايَةٍ) (عَنْهَا) (أَيُّ) (يَهْدِي) (أَلَى)

(وَمِنْ) (النَّاسِ) (السَّجْدَةِ) (يَسْأَلُ) (يَسْأَلُ) (بِحَدِّ) (بِهِ) (وَأَثْبَاتِهَا) (مِنْ) (الْإِبْدَاءِ) (وَهُوَ)
(الْطَّهَارُ) (أَلَا) (مَعَانِ) (الْحَكْمِ) (صَحَّحْتُهُ) (بِشَيْءٍ) (بَعْدَ) (أَحَابِ) (وَالْوَحْدَةِ)،
وَأَحَابِ (أَيُّ) (يَهْدِي) (لَنَا) (فِعْلَ) (أَحَابِ) (كَهْ) (كَ) (بِعَطَى) (الْوَحْدَةِ) (فَكُنْ) (تَقَمُّ) (حَسْبُ)
(أَلَى) (مِنْ) (أَقَامَهُ) (عَلَيْهِ) (كُنْ) (لَهُ) (أَيُّ) (يَحْ) (سَبَبٌ) (حَيْثُ) (يَعْدُ) (حُدُودَ) (لَهُ) (وَلَا)
يُفْعَلُ عَنْ ذَلِكَ شَيْئًا الْفَعْلُ

(قَالَ) (الْمُرَدَّ) (يَسْأَلُ) (يَسْأَلُ) (عَنْ) (شَيْءٍ) (فَعَلُ) (مَا) (يَرْجُو) (حَقًّا) (لِلْمَرْءِ) (عَلَى)

١٣/١٥٣٥ - حدثني مالك عن نافع، أن حبيبة بنت أبي سفيان
 حبرته أن أبا بكر الصديق أتته برحلي قد وقع على جداره فحبر
 فأحبلها ثم اعترف على نفسه نائراً ونتم يكن أحسن نائراً به و
 بكر فجدد نحد ثم نهي إلى فذلك

قال من بطلان في الخبر بالتحصية لاحتجاج بحق الله ورسوله وبهالحي
 المؤمنين، وقد ضربت من المناد بهم، وفي الخبر بها السلام من الاستحباب،
 واد، لمحض حتى الله فهو أكرم الأكرمين، وزعمته سقطت فحبه، لذلك إذا
 ستره في الدنيا له بعضه في الآخرة، والذي يجاهر جهوت جميع ذلك
 بنت، حديث حركم المذكور أقر النعماني بكونه على شرط النجس

١٣/١٥٣٥ - (مالك عن نافع) سألني ابن عمر (أن يحبه بس أبي حبيد) -
 بضم الميم مصيراً بدون الإضافة - النعماني روح ابن عمر - رضي الله عنهما -
 (أمر به) أي نافعاً (أن يبا بكر الصديق) أو - الحنابلة للراشد بن أبي سفيان -
 المجهول (برحلي) لم يسم (قد وقع) الرجل المذكور (على جداره) ذكرى به
 (فأحبلها) أي صارت المرتبة حاملاً ثم اعترف (الرجل المذكور) على نفسه
 بالزنا مرة أو مرات على اختلاف العلماء، والإمام مالك ذكره في باب
 (أمر به) حجة لاحتواء بعض التكرار لعدم ذكره فيه (لأنه يكن أحسن) أي سم
 يكن محضاً بل كان بكراً

(أمر به أبو بكر) - رضي الله عنه - (فجلد) بينا المجهول (الحد) منه
 جسده (سم به) بينا المجهول أي غريب، وأخرج (إلى ذلك) بفتح الدال، وليس
 المهمه، بسا وسن العلبة يومها وسن خمس دون مرحلة، فله
 الرخاس^(١)

وفي المصنف: فذلك معركاً فيه نكس، وهي على سبعة مراحل من

عن مالك، في الذي يعترف على نفسه ما نزلنا ثم يرجع عن ذلك ويقول: لم أقن، وإنما كان ذلك مني على وجهه كذا وكذا، يسيء بذلك، إن ذلك يقبل منه ولا ينادى عليه بالحد.

مندية، وتندم قريباً لاختلاف العلماء في مسألة التعريف مطلقاً من - الاسم ثلاثة دبر ذلك الحد، والجمعية قالوا: بذلك يعرفون، فقد عدم هناك من كلام صاحب الهندية^(١) أن لا يجمع بين الحد والسيء إلا أن يرى الإمام في ذلك مصححه، فيعبر على قدر ما يرى، ولا ينادى بذلك الأثر على الحقيقة.

(عن مالك في الذي يعترف على نفسه بالحد) ويجب بذلك الحد عليه ثم يرجع (من فعلك) أي عن إقراره (ويقول) أي يرجع (ثم أقبل) من حقيقته (وإنما كان ذلك) الفعل (منى على وجهه كذا وكذا) من الإقرار (السيء) يذكره في نفسه كذا وكذا، يعني يذكر أمراً يعني به إقراره الأول مثلاً يعود به حيث مرأته، أي حائضاً، فطلب ذلك وما كان بالشروط فلا حد عليه (في ذلك) الرجوع (يقبل منه) يسهل لمجهول.

(ولا يطالب عليه الحد) وإن الترواقي حذره، تكفيب نفسه مرة ثانية، وهو مروي عن الإمام مصاب وأشباه وعند المصنف والمندية قول بر القاسم وابن وهب شوب رجوعه مطلقاً، اهـ.

عن الناجي^(٢) إن رجوع عن الإقرار إلى الإنكار، فلا يحل له الرجوع إلى رجوع أو إلى حشر وجوه، فإن رجوع إلى وجهه مثل أن يقول أقصبت أمسي حائضاً، فطلب دية^(٣)، فيه يقبل رجوعه ويسقط عنه، ولم يحنك في هذا صاحب مالك، أما إذا رجع إلى غير جهة، فقد قال القاضي أبو محمد: فيه رواية عن أبي عبد الله ابن المبارك عن حاتم أنه يقبل، وفيه قول ابن القاسم وابن

(١) انظر (٢٢٥/١)

(٢) المصدر (١٢٣/٧)

وهو وعبره، وروي عن مائة لا يحصى لا ناصر سقرو به، ومنه قال الله
وعند الملك، وهو قول أبي حنيفة وشافعي

وجه القول الأول أنه مرئي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبي
هريرة قال الشافعي أبو محمد ولا مخالف لهم، ومنه قوله لا يتلوا
روى عن النبي ﷺ أنه قال من يبد لنا صمعه وحده نعم عليه كتاب الله وما
روى عنه ﷺ أنه قال لا يمس ابن عترة فأرجعه، اهـ

قال الزوفي^(١) لا خلاف من حيث لم يقول غيره إلا ما حكاه
الخطابي عنه، وهو قريب لا يعرف في حديثه، اهـ

وقال السوفي^(٢) من شرط إقامة الحد بالإقرار البقاء عليه إلى تمام
الحق، فإن رجع عن إقراره أو هرب كذب عنه، وبهذا قال خطاء والزهري
ومالك وأثنوري والشافعي وإسحاق وجر حنيفة وهو يوسف وقال الحسن
وسعيد بن جبلة وابن أبي بديع بنهم عليه الحد، ولا يترك لأق ماعراً حد
صومه ولم يتركوه.

وروي عنه قال «رؤمي إلى رسول الله ﷺ فيكون رؤمي مع رؤمي»
الحديث أخرجه أبو داود. وله قبل حرمه بلزمتهم دمه، ولأنه حرّ وجب
بإقراره فلم يضل وجرمه كسائر الخطوف، وحكي عن الأوزاعي أنه إن جمع
خذ لغيره على كذب، وإن رجع عن لصره وانثرب ضرب دون الحد

وأما أن ماعراً رؤمي لله عنه - فهو مذكور للشافعي ﷺ، فقال، اهـ
برخصته بتوب فيتوب الله عليه، قال ابن عبد البر ثبت من حديث أبي هريرة
وجابر ونعم بن حرّال ويصير بين دهر وغيرهم أن ماعراً لما هرب - قتال لهم

(١) فتح القارطرية (٢/٤٤٢)

(٢) التمهيد (١/٢٦١)

رَدِّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَكْفُرُ بِحُكْمِ اللَّهِ عَيْنُهُ، قَهِي
هَذَا أَوْصَحَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ نَفْسِي حَقِيرَةٌ

وعز يبرهه قال: كُنَّا أَصْحَابَ رَسُولٍ إِذَا تَحَلَّتْ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا
 رَجُلًا مَعَ اقْتِرَافِهِمْ أَوْ مَالٍ فِي يَدِهِ لَمْ يَشْتَهُوا، وَشَرُّ رَجُلٍ عِنْدَ
 النَّاسِ دَوَاءُ أَبِي حَاوِذٍ^(١)، وَلَئِنْ رَجَعَتْ شَيْئًا وَالْعُلُودُ نَفَرًا بِالشُّهُبِ، وَلَئِنْ
 الْإِقْرَارُ إِحْدَى سِتِّي الْحَذَّ، فَسَقَمَ بِالرَّحْوِ عَنْهُ كَانَتْهُ إِذَا رَجِمَتْ كُلُّ إِقَامَةٍ
 فَتَحَدَّثَ، وَفَارَى سَائِرَ الْمَعْرُوفِ، فَبِهَا لَا يَنْبَغُ بِالشُّهُبِ.

ولقد تم بحسب ضمان ماعر - رضي الله عنه - على اثنين مظلومين هريه،
لانه ليس بصريح في الرجوع، بل لبعد، فإنه قد هرب ثم جئ، لقوله ﷺ
«أعلا تركتموه»، ولما تم هربا وثبت ثم يقض، لا ﷺ ثم يقض ماعرا من
عده ولان هريه ليس بصريح في الرجوع وإن قال: «ثوري إلى محاكم وجه
ثمة» وقد رجع عن إقراره، و«كديث في آخره» أو رجعت عنه، أو لم
أصل ما أنكرت به وجب تركه

فَإِنْ هَلْهَ قَاتِلٌ بَعْدَ ذَلِكَ رَحِبَ مَمَرِهِ وَلَا تَصَاصِ حَالِي فَاتْلُهُ، لَأَنْ أَعْلَمَ
لَدَائِمِ اعْتَمَدُوا فِي صِحَّةٍ وَجُودِهِ، كَانَ خَلَا تَهُمْ شَبَهَ دَارَةِ الْقَصَاصِ - اهـ

قَالَ الْحَقُّوقُ (١) - الْمَعْرُوفُ بِدَرْزَنْتْ، دَرِ حَسْبِ بَخْرِجُوغِ فَفُلَاكْ وَلَا
أَتَّبِعْ وَرَحْمَ، وَهُوَ قَوْلُ أَشَّاسِي وَأَحْمَدٍ (وَلَاكَ مِنْ قِسْمِهِ مَدْعُو شَاهِدُهُ، وَقَدْ
وَفَّقَ فِي حَدِيثِ سَمِيمٍ مِنْ هَذَا "هَلَّا تَرَكَسْتُمْ؟" لِحَادِثٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو هَالِمٍ
وَصَحِّحَهُ ابْنُ حَكَمٍ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحِّحَهُ ابْنُ حَكَمٍ
أَيْضًا، وَعَنْ أَبِي نَادٍ عَنْ حَدِيثِ رَبِيعَةَ كَمَا صَحَّاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَتْ أَنَّ

(1) من غير مضمون (17/1)

(۲۱) حضرت علیؑ، ۱۲/۱۳۵، ۱۱۹۷

وَدُبَّتْ لِي الْحَدُّ الْاَلَيْفِي فَوَيْلَهُ، لَا يَزُحِدُ إِلَّا بِأَحَدٍ وَجْهٍ .

«مر» : اعلمته في وجهي لم يثنيهما، وعهد المالكية في المسبوق لا يرد .
 «مر» : اهـ

وفي نسخة^(١) : «إن رجح لثمة» عن إفراده في إقامة الحد . أو في
 نسخة أخرى : «عن» وخلي ميله . وقد انفصي ، وهو قول أبي نبيس . بلجم
 عنه الحد . لأنه ربح الحد بقرائه . فلا يخل برجوعه وإكادته كما أنه ربح
 بالحد . وصار لنفسه واحد .

«مر» : ان رجح غير محتمل لعدم إفراده . وليس أحد يكفه فيه .
 في جعل ثمة في الإفراد خلاف ما قبله من الحد . وهو انحد من واحد
 مدد لوجوده يكفه . لا كذلك ما هو خالص عن اشتراح .

«ما حكى من مذنب ثلثي» : رحمه الله . ثبت فيه من م «م» : اد
 لا . والمسطح في كتيبه أنه في رجح قبل الحد أو بعد ما أنه عند نفسه
 ملصق . ومن أحمد كثرة . ومن مالك في قبول رجوعه روايتان .

وبقدم ما قال أبو رزدي أن لا خلاف عن مالك في قول عدده . قال
 وقد يروى حد قصصت إذا هرب وإن في ثمة الحد على أصبح دولي ملك
 «عليه جماعة التمس» : تحدث أبي تاد . وصححه الحاكم والترمذي . عن عجم
 «مر» : «أمر» : وأد كوه . وجوه قال في «ملا تركمه» : «الحد» : حلال
 لمن قال : «سبح ورجع» : اهـ

(وذلك) أي : «سبح» : رجوعه (أي الحد الذي هو له) : «مر» : حل خاصه
 كائنا ولشرب بخلاف : «فيه حق التمس» : «الحد» : «لا يرد» :
 «سبح» : «مجهول» أي : لا يقام ذلك على أحد (إلا بأحد وجهين) : «سبح» : «فيه» :
 «مر» : «سبح» : «الحد» : «مات» : «رضي الله عنه» : «خاصه» : «مات» : «الحد» : «لا» :

(١) (١) ١٣١٠

(٢) (٢) أخر الشيخ الصغير (١١٩٢)

الحدود وإن حصصا فعليه ثم حصة لغيره إلا خرافة، لا حق لا شعيرة،
 موجب تكسبه كالقبح في سره، ولما روي أبو سفيان قد ذكر حديث «الموطأ»
 هناك ثم قال: «مثنو عليه» قال: «أمر شهادته» هذا يعنى في حله لأنه إذا لم تحضر
 وهو حجة على أبي سفيان ورواه عنه، وورد، وحقق دود عنهما مائة إذا لم
 تحضر، وخمس إذا كان، «مئة حصة» «لأنه» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر»
 ضاعف بقوة المحض على غيره، ودود صاعف عقوبة الحر على نفسه

وأما الذين يحضرون بعد روي عن أبي سفيان «دسي» «دسي» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 إحصائها إسلامها و«أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 إذا لم يكن للتحصيل ما ذكر، فأنفق، «سور» «اختص» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله»
 فأنفق أخرى لم يكن ذلك، «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله»
 «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله»
 «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله»

وعال صاحب «الجمهورية» في قوله تعالى ﴿إِنَّ أَمْوَالَكُمْ﴾ «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»
 «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله» «أمر» «الله» «بأن» «الله»

(١) سورة آل عمران الآية ٢٢

(٢) سورة آل عمران الآية ١٠١

فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتَ فَاحْلُدْهُ»

وقال الباجي^(١) في شرح حديث الباب: قوله «ولم تحصر» يحصل أن يريد به ولم نعتقه لأن الإحصاء قد يكون بمعنى الحصر، وقال النعشي في شرح البخاري^(٢): قال البخاري: لم يقل هذه النقطه غير مالك بن أنس في الزهري، قال أبو عمر: هو من رواية أبو عبيدة، ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما رواه مالك، ومعهم أنها: «إد أحصنت لا تجلد» بل ترجم كالحرة، لكن الأمة تجلد، محصه كتاب أو غير محصه.

ولا اعتبار لمفهوم حب بطن المراء صريحاً بخلافه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْسِرُوا الْعُنُفَ﴾ الآية، فالحبس من على حد غير المحصر، والآية طلب على جلد المحصر، لأن الترجمة لا يثبت الجلود عملاً بالذليل، أو يكون الإحصاء معنى النقطه، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُكْسِرِينَ﴾ الآية أي الممعدات.

وقال الخطابي: ذكر الإحصاء في الحديث عريب مشكل جداً، إلا أن يقال: هذه العنق، وقيل: هذه ما تم سرج، وحديث علي - رضي الله عنه - «أقيموا على أرفأكم أئمة» من أحسن منهم ومن لم يحصر، أخرجه مسلم مؤلفاً، والشافعي مؤلفاً، فخذ الأمة على كل حال، وإحصاء الأمة عدد مالك والكوميس إسلامها، انتهى مختصراً.

(نقل) (١) (إن رأت فاحلدوها) فإن يحافظ قيل أعداد الزنا في النواصير غير مفيد بالإحصاء للتشبه على أنه لا أثر له، وأن موجب أحد في الأمة مطلق الزنا انتهى.

قال الشافعي^(٣) يحصل أن يكون محصاً للأئمة، ويحصل أن يكون خطايا

(١) الطبري: (١٢٤/٧)

(٢) مسند البخاري: (٤/٤٥٧)

(٣) الطبري: (١٢٤/٧)

.

معدونات، وذلك أن الحد أن يقم حد الثوب على عده أو امه، وانه قال
 الشافعي، وذلك أبو حنيفة ليس له ذلك، والدليل على ما خولف قوله يُخْلَعُ ^(١)
 ريث أمه أحدكم فليحلفا، ومن جهة القاس أن كل من نطق بوضع شخص
 بغير نوبه ولا ولاه حاز له أن يديه الحد عليه كالإمام، وهذا إذا لبس باليه أو
 (أقر)، وأم إن لم يكن ذلك إلا يعلم السيد فهل يسم عليه الحد؟ قال الشافعي
 أبو القاسم فيه روايتان إحداهما: جواز ذلك، والأخرى: صفة، انتهى

قال الرقائي ^(٢) في الحديث خطاب مولاها، فانه ان السيد يسمي من
 رقيقه لحد ويسمع اليه عليها، وبه قال الأئمة الثلاثة، ^(٣) راجحهم
 النصفان وثانيهما، خلافاً لأبي حنيفة في آخرين، لكن امتسى مالك الفصح في
 السرة، لأن فيه مثقة، فلا يؤمر السيد أن يسفل برقيقه فسمع من من سرة
 القطع ملاً للفرقة، انتهى

قال الحافظ ^(٤) امتسى مالك الفصح في السرة وهو وجه لتساوية، ربي
 أخرى بمشي حد الثوب، واحتج للمالكية بأن في القطع مثقة، فلا يؤمر السيد
 أن يريه، يملك بعينه، فيخشى أن ينصل الأمر به، يعتقد أنه يفتى بذلك،
 فدعي عنه السرقة لنلا يفتى حينئذ من ماله القطع ملاً للفرقة، انتهى

و انعم ^(٥)، نكس إقامة الحد مانعاً على هذه العين في نو غير
 لعلماء، روي نحو ذلك عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي حميد، وأبي
 أسيد الساهدي، وقاطبة ابن أبي شيبة وعبد الله، والزهري، ومالك، والولقي،
 والشافعي، وأبي توبة وابن الصخر

(١) شرح مغزوقي، ١٢٩/٢

(٢) طبع الدي، ١١٦، ١١٣

(٣) المعنى، ١١٦/٣٣١

وَمَنْ نَكَحَ بَيْتِي مُدْرِكًا لَأَصْحَابِ يَجِدُوا لَهَا فِي حُجَّتِهِمْ
مَعْدًا - مَنْ وَلَدَ أَصْحَابًا - مَنْ فِيهِ لِي ذَلِكَ لَأَنْ يَجِدُوا إِلَى
لِيَسْتَعْمِلُوا، وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ إِذْ هُوَ أَحَدٌ عَلَى حَرْفٍ لَا يَمْلِكُهُ عَلَى نَحْوِ
قَائِمِي، وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَا يَكُنْ، لَا يَكُنْ أَوْ إِقْرَابًا

ويعتبر بذلك شروط من عداله تشهد وصيغتهم بحشيم، أو في مجلس
واحد، وذكر حفيدة من وصيغته من شروط بني سحج إلى نبيه منيها
ويعرف بحالات فيها، ويصير بها، وأثبت الإقرار فيمنع من بعضه ذلك
من (ماء أم نبي كحل) (آخره)، ولأنه حار هو من ماله، وقصص مني
لأنه كمثل، لقصص

و- يوم ١٢٢٢ هـ - من حاكم مصر دعا فقيده ولا يرت
جاء الحار - منه فموان عات - برعة منحة - وسعيه - في طه - و
عربي - في له منه من ١٢٢٢ هـ - أقيموا الحار - و
'حاكمكم' (و) - في نصي' - لأن السد يستل ما في من وروجه، فذلك
بأنه بعد حبيبه.

وإذا كنت هذه، فذلك يستل منه أنعم بأربعة شروط

أهمها، أن يكون جدد، أحد الوفا وشراب وانحد، أو لمن، فمدم
ولا يستلها لا الإمام، وقد يوب أكثر أهل نعم، ولهم واحد آخر أن السيد
يستلها، وهو ما هو مذهب شافعي، بموجب قوله ١٢٢٢ هـ - القيس - حار مني
م- سلا - بكم

وإذا كان لا يسل بغيره لحد إلى (م) لأنه حتى لله مني، فهو مني إلى

ثالثه كما في من لا يدرى وتما ذكره أصحابي في حقه وبه عرضي إلى
الحد الجند خلاصه لأنه فأدنيه، والله بمفك ذو عده

الشرط الثاني . يخصص الحد بالملوك، فإن كان مسركا بين الأسي
أو كان الأمة مر، فإن الملوك مكانا وحصه حر لا حلك انه
أذنه الحد عند ذلك من راسه في ملك سد انه حد على الأمة
المزوجه لعموم الشرع، ربما ما وري من ابن عمر رضي الله عنه أنه قال
إذا كانت الأمة ذات روح وهيب إلى السلطان وإن لم يكن بها روح جهدها
سدها نصف من عني بمخصي^{١٦٦}، ولم يعرف له حد من من غيره فكان
اجماعا، ولأن بينه بينك حيرة مطلقا أسهب للمبرك

الشرط الثالث . يثبت الحد عند، أو يعرف، فإن لم يعرف،
فالمسبة إقامة، فإن يعرف لا يعرف، فثبت بها الحد، وسرورته، وإن لم
يسد، فمعرفة من ساد عند، فحكمه، لأنه أسبغ بحد إلى الجند عن العتاة،
ومعرفة شدة طه من رقتها، ولا يجوز بملك لا من كم، وقال القاضي
بعموم إن كان بينه وبين من ساد إليه ويعرف شروحه لعتاة، حاز أن
بسبغها، ويعلم الحد، كما يفهم بالآخر، وهذا صاهر من السافعي، لأنها
أحد ما يثبت به الحد، فثبت بالآخر، ولا يفهم من حد، وهذا
هو الثالث، لأنه لا يثبت إلا أمام بطله، فالمسبة التي إلى الأمة، إلا من حد
أعز من ١٧٣٦، روى عنه روى به آخرى به عند حد

الشرط الرابع . أن يكون المسبب بالحد عتاة عتاة بالحدود وكيفية قاتله،
لأن القسي والمجورين ساد من أهل الولايات، وأما من ساد لا يمكن إقامة
عني لوجه السري، وهو "عرضي" به، وهي القاس، جه، أجمعها لا

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠١/٢٢٩)

«أقيموا الحدود مني رُقَرَكُم»، وفي بعض طرقه من أحسن منهم ومن لم يخصه، واختلف في رده ووجهه، والمراجع أنه موقوف، لكن سيافه في مسلم يدل على دمه، فالتصديق في، انتهى مختصراً

وفي «الهدية»^(١) لا يلزم التولي الحد على عده، لا بإذن الإمام، وقال الشافعي أنه إن قبله لأن له ولاية عطفة عليه كإمام بن أبيه، لأنه يملك من التصرف فيه ما لا يملكه الإمام كالتحرير، وما عده «أربع إلى الثلاث» وذكر منها الحدود، ولأن الحد حق لله تعالى، لا ينفصل عنها بخلاف العتق عن عتق، وهذا لا يقتضي إسقاط الحد من يده من هو نائب عن الشرع، وهو الإمام أو نائبه، بخلاف التحرير، لأنه حق الله، ولهذا يفرق القس، وحل الشرع موضوع عنه انتهى

وقال الحافظ في الدرر: حديث الأربعة إلى الولاية وذكر منها الحدود، سمعته، وذكره ابن أبي شيبة عن الحسن «أربعة إلى سلطان، الصلاة والزكاة والحدود والعتق»، وعن عبد الله بن محرز لجمعه والحدود والزكاة «القي» إلى السلطان ومن طريق عطاء، لحراساني مسلم، ولم يذكر تمي، انتهى

وقال الشيخ رحمه الله في «الهدية»^(٢) «أربعة إلى عني رحمه الله» حدثت لنا على أن عمر بن الخطاب الحد على من يتركه، عتقاً حصوا على تسبيل أي نكاح، مستألفاً لها وأما للإمام، واستدوا من ذوي عن أبي مسعود وابن عباس، من التبرير موقوعاً ومرفوعاً «أربع إلى الولاية والحدود والعتق»، وجميعاً، ولهم، ولأن الحد يخص حق الله تعالى، فلا يشره إلا خالقه، وهو الإمام، انتهى

(١) (٢٤٢/١)

(٢) «حد الولاية» (٢٤٨/١٧)

بسم الله دست فاحذروها ثم زنت فاحذروها ثم بيعوها ...

قلت وما روي عن أصحابه الذين عدوا بدمهم في ما سرقهم احذروا من اس عدا وعاشة وغيرهما ككس من الامانة ولا مانع من ذلك في الامار المذكور.

انما يد دست امره ما يبه (لاجله وها قال ابو رافعي) وقع في بعض الروايات رواية الحد، كفي قال وعمر انه رآها رازيها، ولا يعلم احدا من غيره، انتهى (ثم ان دست امره، بانه لاجله وها قال النووي) فيه ان الرامي قد حد بدمه في ذنبه بدمه حد حرم، ثم يرمى ثلثه ثوبه حد اد، وحكمة به، فاما ان يرمى بدمه، ولم يحد به حد من يركبه حد واحد لجميع انتهى.

قال الموهبي (١) ان يحد به، م ر! والسرة والقلعة وغيرها إذا بكر قبل إقامة الحد اجرا حد واحد غير خلاف علمه، قال ابن المديني صح على هذا كل من يعط عنه من من حرم منهم مائة وأبو حنيفة واحمد وسنحان والشافعي لا تأثم على حد، ثم حسب من حياه اخرى فصينا حذفا، لا بعد فيه خلافا، ربحه، من سدد عن يعط عنه، انتهى.

قلت حكى ابن حزم في المسحوق في مسألة الأولى خلافا، وحكى عن عائشة أن لكل صله حد، عن عبد بنو، من أصحابهم يعني القاهريه، ثم قال حد وهم من اصحابه، ولم يحد بهم، بغير صورة، إنه لا يحد شيء من الحدود بغير الثريا وغيره، هي يستعمل في ذلك مصر، وهو ليات ذلك عند انحاكم، انتهى.

(ثم بيعوها) قال النووي (٢) ان يحد به، لا ان يحد به مطلقا، هو أراد

(١) مسرج الرافعي، (٤٩/٤)

(٢) المصنف، (١٣٠/١٣٨)

(٣) مسرج الرافعي، (١٤١/١)

وَلَوْ بِهَيْبَةٍ

أخبرنا المحاذي في ٣١ - كتاب البيوع، ٦٦ - باب بيع العبد لراعي ومسلم في ٢٩ - كتاب النكاح، ٦ - باب رخص اليهود هل تقدم في حرم، حديث ٣٢

انتملك أنته بر منة، أما من أزد معها من أول مرة منة، أنته، قال الشيخ^(١) مثل عيسى بن دينار من ساع يملأها دنك أو تُزب؟ فقال بيعها بذلك أنته أو حيث شاء حال وكان يستحب بيعها بعد ثلاث ولا يوجبه أنته.

قال النووي^(٢) وهذا البيع المأمور به مستحب ليس بوجوب صلب، وجمهورية، وقال دود وأهل الظاهر هو واجب، وقال الساجدة في الفتح^(٣) الأمر بالمع صدوق بعد جمهورية خلافاً لأنبي تور رأس بطام، ولحقى بعض انتافية أن سب صرف لأمر من لوجوه أنه مسوخ، ومن حكاة ابن الرفعة ويحتاج إلى نبوت، قال بن طلال عمل التفتاء لأمر البيع على المحرم على ساحة من نكره من لوماء لثلا يعل بالسيد القضاء بشك، ولما في ذلك من الوسيلة إلى نكير ولاد الرنا، قال وحمله بعضهم على الوجوب، ولا سلف له من الأمة فلا يستعمل به، وقد ثبت أنته عن إصاعة ابن، فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بحسن من سحر لا قيمة له، قد عنى بامرأة القرجر عن معشرة من شكره من ذلك، أنته.

ومال ابن حرم في المحرم إلى أن الأمر بالسبع بعد ثلاثة صدوق وبعد الراسة حرم جره لستعان على بيعها أحب أم كره، أنته

(ولو بهيبر) بضم هاء، قيل يسمى مدبول في سبل مصهور

(١) حاشي ٢٥/٢

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٢/١١١ (١١٢/٢)

(٣) فتح القار ٢ (١١١)

وقع في وبة الغصوني أو في حلي من شعره بأصل الشعر مع الشعر
لا حائل بعده في بعضه ومنه صفاء من رأسه وقيل لا يكون معنواً لا
لا يكون من ثلاثه وفيه شبهة أن يكون عريضة وفيه نظرية كما هي
المتبعة^(١١)

وفي أيضاً استدلاله من جور بيع سطر والنصف في ماله بدون فيه
ولو كان ما يمتد بطنه إلا أن قوله ولو بخر من شعره لا يراد به ظاهره
وإن ذكر المائدة كما وقع في حديث من سي له مسحاً ووجهه من قطع
على أحد الأحيوية لأن من مسح لا يسح أن يكون مسحاً جميعه
بمسح أن يطرد لأن فيه من تفحص به لفيه عند كل أحد فيكون بيده
بالفحص مما بين الملاء ثم عليه ما في غيره وهو

وما بين العربي لمرء من الحديث لإسراع بالبيع والفضة ولا
يرى به طلب الرأب في زيادة وهو مواد بيده بعضه لحلي حقيقه
نهي

وقال الخوافي^(١٢) في بعضه في الشعر وهو الشعر على مائة الرأب
منه من الأطلاع على مسكروا وأجروا على البحث فاب أم سمع
بالرسول به شهلك وهذا أحد بحر من الشعر ما أكثر فبحثه وفيه العلم
بأولاء الزيادة لأنه ابن عبد البر وهو

قال الخوافي^(١٣) استشكر الأمر مع ليس مع أن كل مؤمن مأثور
يرى لأخيه ما يرى لنفسه ومن لا م مع أب يوق الخاء المؤن على أن شتر
ما لا يرى أجده الله وأجده من شيء الذي له لأجله ليس محض

(١١) فتح مدي (١/١٦٢)

(١٢) شرح الترمذي (٢/٢٩٤)

(١٣) فتح مدي (١/١٦٢)

فإن من يذهب إلى أن النار نارية

المرحوم في التفسير في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من

وقد روي في كتابي "تفسير" على حاشية الدرس في بعض من
قوله في حاشية من روي عن أبي حمزة الثمالی: "لم يذهب النار" في بعض
النسخ، إلا أن تفسيرها بها لا يصلح في غير هذا المقام، بل هو
بأنه كقول أبي حمزة في البيع من يذهب فيها: "المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من

وقد روي في كتابي "تفسير" على حاشية الدرس في بعض من
قوله في حاشية من روي عن أبي حمزة الثمالی: "لم يذهب النار" في بعض
النسخ، إلا أن تفسيرها بها لا يصلح في غير هذا المقام، بل هو
بأنه كقول أبي حمزة في البيع من يذهب فيها: "المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من

وقال مالك في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من
المرحوم في قوله تعالى: "لن يذهب النار" من غير خروج من

١٥/١٥٢٧ - حدثني مالك عن نافع، أن غنداً كان يقوم على
 وقفي الخمس زائلة شكره خارية من ذكك سرجي فتوقع بها
 حلقه عن شئ لحظاب ونفاة.

كلهم عن الزهري عبد لمالي والضمير الحبل، وهكذا أخرجه عن قصة عن
 مالك، وقوله: «الضمير الحبل» مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على
 ما بين في رواية الفصيح عن مالك عن مسلم وأبي داود، لكن في آخره قال
 ابن شهاب: والضمير لحبل

وكذلك ذكره الدارقطني في «الموطأ» مسبوحة لجميع من روى «الموطأ»
 إلا ابن مهدي، من ظاهر سياقه أنه أخرجه أيضاً، ومهم من لم يذكر «الضمير
 الحبل» كما في رواه ياب، انتهى. أي عند البحاري وفي رواه المصري عن
 أبي هريرة عند البحاري «وور بحبل من شعر» من صاحب «المحلي» قبله
 بالشعر لأنه الأكثر في حديثهم، انتهى

١٥/١٥٢٧ - (مالك عن نافع) مقطع في «الموطأ» رواه البحاري حلياً
 قال قال الثالث: حدثني نافع عن أبي عبد الله أن غنداً من وقفي
 الإمارة وقع على ولادة من خمس، فاستكرها حتى النسيء، فجلده عمر
 الحد، وبناه، ولم يحل الوليد من أجل أنه استكرها (أن غنداً) لم يسم (كلن
 يقوم على وقفي الخمس) يعني وسكون الميم لها (وأنه استكره) يعني التأكيد
 أي أكره (خارية من ذكك سرجي) وهي السخ المصرية «س ذلك الرقيق»
 والإشارة إلى رقيق لحمل ولعل البحاري «وقع على ولادة من الخمس»
 «استكرها» قال جماعة لم تقع على اسم واحد منهم (وقع بها) أي زنى
 بها (مجلده عمر بن الخطاب) خمسين حلقاً، فإنه حد العبد، سواء كانوا يكره
 أو نبياً عند الجمهور، مهم لأنهم الأربعة خلافاً لبعض الصحابة، والظاهرية
 كما تقدم في أول الباب

(وضع) أي غزاه بضم سين، لأن حمله نصف حد الحر، ويستعاد من أن

وَلَمْ يَحْدِثْ لَدُنْهَا لِأَنَّهُ سَكَّرَهَا

عمر رضي الله عنه - كذا يرى أن فريقين كانا في "الفتح" قال
المرقسي^(١) لم يأخذ - فانك، قلت، لما تقدم في آخر باب السابق، لا
تد - على أنه - عدا ذلك، وحده خلافاً للثوري وغيره، وهو الشافعي مولان
كأنه لم يحرر.

قال لا حي^(٢) قول، اعطاء محتمل أنه دى في ذلك - أو من يرى النقي
على المبدأ بالوفا، وهو أحد قولي الشافعي - ويحتمل أن يكون بناء على اقتراف
من العرب، ومن الأسكروا، ولا يعرف على عهد مالك في سبي، من ذلك،
ويحتمل أن يربط بناءه أن يقع بغير أرضها - وقد روى ابن سنان عن ربيعة في
الحد بسكروا لحرر، ويصح بحر أرضها لحد، منها معرفة - سكر

(ولم يحد الوليد لأنه سكرها) قال البجلي يحتمل أن تقوم إليه
لاسكرها، أي أو تأتي سمعة به تسمى، أما لم يحد بها، حتى ولا روح بها
ولا سيد يعرفونها، صواب اسكرها - فلهذا يبين قولنا بطله، انتهى

فلب عد، مدي على ما تقدم من الخلاف، في راجد احتمال موجب
تقدم ثم لا؟ أما بسكروا فلا حد عليها

قال المومنان^(٣) لا حد، على مكرهه في قول عدوه من يعلم، وروي حديث
عن عمر رضي الله عنه - والثوري والشافعي راضعان رأي - ولا يعلم فيه
محدداً، وذلك نحو - سر الله سورة شفي لأسر عن الجند والسيد وما
اسكرها عليه، وعن هذا تجدان - والظاهر أن ما أسكرها على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدر عهد الجند، وواد الأثر، سبي

(١) شرح المرقسي، ١، ٢٦٦

(٢) اسكرها، (٦) ١١٣

(٣) الميمى، ١، ٣١٧

١٦/١٥٣٨ - حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْشٍ بَنِي أَبِي قَيْسَةَ الْمُخَرَّمِيَّ قَالَ: مَرَرْتُ بِعَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، فِي يَوْمٍ مِنْ يَوْمَيْ قُرَيْشٍ.

وعمر الخياط حديث وائل يلى لى أبي شيبه، وقال: سنة م. م. لى. وما لرى بى سم بمروره إلى كس الصحاح، فإن لحدث أخرجه الترمذي^(١) ثم قال: هذا حديث عرسه، وليس إسناده متصل، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه، سمعته محمداً بنور عبد بجار لم يسمع من أبيه، ولا أدركه، يقال: إنه روى بعد موت أبيه بأسره، والى على هذا الحديث عند أهل السنة من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن ليس على المنكرة حد. انتهى

١٦/ ٥٣٨ (مالك عن يحيى بن محمد الأصم بن أن سليمان بن يسار) الهلالي أحد الأعلام (أخبره أن عبد الله بن عبيش) بن أبي شيبه والى للمعينة (ابن أبي ربيعة المخزومي) بالماء والى، فما في بعض نسخ الهذلية بالجيم بحريث من نسخ، لصحابي ابن النضجاني (قال: أمرني عمر بن الخطاب) في رما، خلاف حال كوني (في فتية) بكسر الهمزة وسكون الشاء التوقية جمع فله معنى أبي في جماعة شاب أسدات (من قريش)

قال الياحبي^(٢) في المعينة. سألته عن أمره، فحدثه ليكنوا طائفة أم يلقوا ضريحهم^(٣) فقال: بن هم الدين حدثوه. وقال: أيضاً مع ذلك طائفة، وقد حكى القاضي أبو محمد بنسحب دلائم خبر طائفة من المؤسسين لإقامة الحد، ولاهل في ذلك قوله تعالى ﴿وَيَقْتُلُونَ ظُلُمَةً مِّنَ النَّاسِ﴾^(٤) والطائفة المسيحية في ذلك أربعة فصاعداً، وحكي عن

(١) مس الترمذي، ١١٥٣١

(٢) المعينة، ١١٦/٧

(٣) سورة شعور الآية ٢٠

عطاء وعمره ثلاثاً، وخيل له، ولما قيل علي ما يقول أن للأربعة حبساً بالدماء فكان ذلك روي عن أبيه، وقال الشيخ: "لما سمع يعني للإمام أنه يحضر أخته فصد عنه من لأخيه المصروف، وكشف في عهده وأمنه، انتهى

قال الرازي في «التفسير الكبير» قوله «في» «وأنشد عليه»، الآية، ورواهه الخوارزمي، لكن القصد هو: «بسحب حقير الجمع، والمقصود إعلان إقامة الحد لما حبس من الزوج، ما فيه من جمع النعمة عن رجله وقبل أفراد الطائفة الشهود، لأنه يجد حضورهم يعلم بقاءهم على لسانه انتهى

وقال المصنف^(١) يجب أن يحضر الحد طائفة من حواريه، فإن أمثالاً لمصلحة واحدة عند موته، وهذا هو من عباس ومجاهد، ويقدم أنهم أرادوا واحداً مع أبي يعقوب محمد، لأن أبي يعقوب الحد حاصل لغيره، فيصير صرف الأمر إلى غيره، ولأن هذه وإسحاق، فإن أراد به واحداً مع أبي يعقوب الحد فهو مثل بقول الأول، وإن أراد اثنين غيره، فوجهه أن الطائفة اسم لما ردد على الواحد، وأنه سار، وقال البرقي ثلاثة، لأن الطائفة جماعة، وأقل الجمع ثلاثة، وقد ما في نسخة، لأنه الحد الثاني في به ابنه، والشافعي يقول كمو برقي ومحمد، وقال يمينه خمسة، وقال الحسن عشرة، وقال داود ثمانية، انتهى

قال شيخنا في «حكماء آل آراء»^(٢) بعد ذكر بعض هذه الأقوال: «حال أبو بكر يشبه أن الحمى في حضور طائفة ما دلل بخلافه أنه عطف وعمره أحد،

(١) المصنف، (١٤/٣٢٥).

(٢) (١/٣٦٦).

فصلنا ولائنا من ولائنا الإمام حنفين حنفين هي الزنا

فيكون رجلاً له من الزنا إلى مثله، وروى غيره عن إتيان مثله، و لأولى أن تكون مدافعة جماعة بعضهم الحنفية، ويشيع، فيشيع الشيع من مثله، لا محمود موضوع للرجو والردع، والله التوفيق، انتهى

(فصلنا ولائنا) جمع وثلة (من ولائنا الإمام)

وله سبحانه^(١) يستعمل أن يكون عبد الله بن عباس قد شهد برور لولائه، أو قيام الله عليهن مثله، ويستعمل أن يكون عمر رضي الله عنه - أمرهم بذلك دون أن يعرفوا وجه الحق عليهم، وفي الآية^(٢) سألته فبمس أمره، فمقتل رجل بني حد أو بجمعه، طالع، إن كان الإمام عدلاً مأموراً لا يحلف عبد جور، ولا جليل، فليعمل ما أمره به، وإن كان خاف عليه جهلاً أو سورا فلا يستعمل أمره إلا أن يعرف أو لم يضر أمره به الإمام قد وجب عليه فليست أمره انتهى

قال بن عباس^(٣) إن المحاكم إذا ثبت حكمة الحد بتهمة أو الإقرار، أو إذا أمر بالرحم، لهم أن يرجعوا، وإن لم يحضروا مجلس الحكم، وهم يدينون العبد، وعلى لا تصاد الزمان، فإن في الزمان والأحرار الفصل بأن لذهني إذا كان عالماً عادلاً وجب إتيانه بلا محصر، وإن كان عادلاً جاهلاً مثل من كسبه قضائه، فإذا أثير بما يوافق الشرع يؤمر بقوله، وإن كان جاهلاً لا يهيل قوله، عالماً كان أو جاهلاً، انتهى.

(الخصمين حنفين) حنلة كل واحدة منهما (هي الزنا) أي في حد الزنا، وعدم تريب هي أول الذنب أن ذلك حد الزنا غير العبد والإمام عبد جمهور منهم لأقصة الأربعة

١، (التفسير) (١٤٦/٧)

٢، (رد المحتار) (١٤٤/١٧٤).

(٤) باب ما جاء في المعتصية

في ذلك الأمر عندما في المرأة زوجها، حايلاً رد روح به
 فصول في استكرهته، أو يقول: برؤخت إن ذلك لا يقبل منها
 وبه بدء عليها التحذ إلا أن يكون لها على ما اذعن به كبح
 ينة ر على أنها استكرهت

١٠ : وقامى " هكذا . . . ابن حريج وابن عرفة وغيرهم في حرم
 سعيد وورى مصدر عن الزهرقي أن حرم من الحدود عند ولادة من أخصر
 أيكراً في الزنا، حال أمه عمر هذا كله أصبح وأنت ممة روي عن عمر
 - حتى ما عنه - أنه سئل عن الأمة كم حذ؟ قال: أفت ترونها ور
 امدار، وراة بالمدرة انقضاء في نفس عيها قدح ولا حذبه حرجها من كل
 موضع برستها انه لا تقدر على الامناع منه، هذا لا يكاد يدر على الامناع
 - لصحة - ولا حذ عيها وإنما عليها لأص، وتثلث في الحذ، وهكذا
 في ذلك لا حذ على الأمة حتى يتبع، انتهى

(٤) ما جاء في المعتصية

١١ : المحذول أي المرأة التي غصبها أحد من بها
 (قال مالك: الأمر عندما في المرأة التي (توجد حايلاً أو) بعد لها لا
 روح لها، انقول) المرأة في (قد استكرهت) بناء المحذول أي اكتمت عمر
 بر (أو) نقول مثلاً قد (بروجت) ولا يعلم هذا الكبح، فذلك ما يك في
 بصورة المذكورة، (إن فليق) الذي أقدمه من الاكراه أو الزوج (لا يقبل منها)
 المحذول، أي لا يقبل من العون بمجرده دعواها (وإنها) في حرم
 مذكورة - منه (يقام عليها الحد) إلا أن يكون لها على ما ادعت من نكاح بناء
 ش - كبح (أو) يكون (على) حريها (أفها استكرهت) ينة - حرمة - مدعة

أَوْ جَاءَتْ قَدْ نَسِيَ، إِنْ كَانَتْ بِغُرٍّ. أَوْ اسْتَفْذَتْ حَتَّى أَتَيْتَ وَمَنْ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ. أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ الْأَمْرِ الَّذِي تَبْلُغُ بِهِ قَضِيحَةً نَفْسَهَا. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، أَهْبِمْ عَلَيْهَا الْحَدَّ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا مَا أَذْهَبَ مِنْ ذَلِكَ.

ثم ذكر بعض القرائن بقوله: (أو جاءت) المرأة المذكورة، والحال أنها (تضمن) بفتح التميم أي يخرج منها الدم (إن كانت بكرًا) عند الإكراه (أو استفذت) عند الإكراه (حتى أتيت) بيناء المجهول أي أتاها من ينفثها (وهي على ذلك الحال) أي يصبح حال الوطء بالزنا (أو ما أشبهه) الذي ذكر من القرائن (من الأمر الذي يبلغ) المرأة (قوله قضيحة) نفسها (بالعصب على الضميمة، والبقا هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية).

قال الزرقلاني^(١): وفي نسخة «لا تبلغ»، وهي صحيحة أيضًا، يظهر لا تبلغ ذلك إلا من عظم فادعائها، فهي التي تكون راضية بالزنا لا تعضض نفسها بالصيحة.

(قلنا) مالك: (لأن لم تأت) المرأة المذكورة (بشيء من هذا) الذي ذكر من القرائن (الليم عليها الحد، ولم يقبل) بيناء المجهول (منها ما أذهت من ذلك) أي النكاح أو الإكراه بمجرد قولها، بدون بيناء على النكاح أو زينة على الإكراه، وتقدم لي قبل حديث عمر - رضي الله عنه - أن المرأة إذا وجدت حاملًا ولا زوج لها ولا سيد لم يلزمها الحد بذلك، وسأل، من أذهت أنها أكرهت أو وطئت نسبه سم تحق عند الأئمة الثلاثة غلامًا للإمام مالك، إذ قال: عليها الحد إذا كانت مقبحة غير حرة إلا أن تظهر أدوات الإكراه بأن تأتي سقيمة أو صارخة.

(١) شرح الزرقلاني، (١) (١٥٠)

قال مالك وسمعته لا تنكح حتى تستبرأ بحسب ثلاث حقب
قال أبو الثابت من حقبها، فلا تنكح حتى تستبرأ بحسب
بني تلك الرية

قال المرددري: «مقتضى دعوى من ظهر له حذر بعصب فلا قرب
بصدقها، فمحمداً، وما مع عرسه بصدقها فليس دعواه» ولا تحك كحلقها
بالمدعى عليه، ثم قال مرعده قوله: «إن أذنت سنكره عني غير ذلك» ولا
تعمد حجت له، وليس إن شهدت لها ستة ما ذكره، قال المدسني: «المراد
بالتمسك أن ياتي مسعته من أبيه فيكون قدس عصب بوطء، وإن لم يستعت»
وغيره أكثره ثلاث، انتهى

وما أشار إليه بوطء على ما مر، هو المذكور في باب بعصب، وذكر
به أن المراد بغير الثلاث من ذي طهره الصحيح

(قال مالك والسمعته) بساء المجهول (لا تنكح) بساء المجهول أو
المعروف (حتى تستبرأ بحسب ثلاث حقب) من الزفاني إن كانت حرة لأن
استبراء كعصب، وقال ياحي^(١)، يردد الحرة، ولعل المراد بالمرء المهر،
فاما الأب من حقب واحد، سرتة، إلا أن ترتب انتهى

(قال أبو الثابت) المصعب (من حقبها) بدفعها (فلا تنكح) أيضاً (حتى
تستبرأ بحسب من تلك الرية) قال الزفاني يردد هذا، انتهى

قال المرددري^(٢)، يجب الاستبراء لجأزه وإن صغيراً طاب الوطء، لا إن
لم نقطه كبت ثمان أو كبيرة لا تحملك عادة، كبت سبع سنين وبس سبعين

(١) الشرح الكبير (٤/ ٩٤)

(٢) المصنف (١/ ١١٨)

(٣) الشرح الكبير (٤/ ١١٨)

(٥) باب الحد في القذف والنسب

ويجب اثبات كل ثلاثة شبهة واحدة استلزاماً من جعلها أو من سبب
 بعضها من بعض غيرها ، لا يجوز قول قذف - سبب أربعة شبهة لا يجوز
 ثم يوجب التحريم إلا بعد ثبوتها ، لا يجوز قول لا ، لا ، لا ، ولا أحدكم ، في
 سبب أو طوطى سبب

وهو الصحيح^(١) المحطوط ، شبهة عند عدد ، خطفه ، وكذا في المحطوط هو
 مباح فاسد ، وهذا قال الشافعي - لا يثبت الحد في الألف وفي الألف الفاسد في
 سبب ، رحمه رجلي الله ، كما هو في كتاب القذف

ثم قال والنسب بها كالمحطوط ، شبهة في أحد ، ويحد بها الحد
 الحميمي وعن أحمد وهو من الألف - سبب واحدة ، وهذا قول مالك^(٢)
 ، ومن سبب سبب واحد ، سبب شبهة لا شبهة على ، وهو قول الشافعي
 والشافعي وأحمد والرازي ، في الحد يحفظ النسب ، ولا يلحق به ، وقد
 ، في غير علي - يحيى - ع - ما يحد من سبب سبب

وعلم مما ذكر من كلام الأصوليين وغيره ، في سبب سبب هو في حد
 ، ذلك هو في الألف ، وفي التحريم ثمة من سبب المشهور للإمام أحمد ، وفي
 التحريم لا يجب الاستدلال ، إلا رجعت لأحد ، وثبت المحطوط
 ، هذا هو لا يعلم النسب ، هذا مستند من حد ، هذا ، وهو يجب سبب
 لو ثبت الاستدلال ، فذكر الحكم على وجوده رجعت إلى سبب ثمة

باب الحد

في سبب المحطوط ، وفي ثمة ثمة ، في حد

في القذف

هو في اللغة الرمي، وفي المصنف نسبة من أحصى زنى الزنا صريحاً أو
 دلالة. كما في «العنية»، وقول المصنف^(١) «العدو هو الرمي بالزنا» هو محرم
 بجميع الألف. والأصل في تحريمه كتاب الله، أما انكشافه فقد قال الله
 تعالى: «وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَقُولُوا هَذَا الْقَوْلُ غَيْرَ ذُلٍّ لَّنا وَلاَ عَذَابَ الْعَذابِ»^(٢) الآية،
 وأم السنة فلعل النبي ﷺ «اجتنبوا السبع موبقات». وهذا فيها دلالة،
 والمحرمات الخمس من المفالات، مضافاً إليه^(٣)، والمحرمات هي المحرمات

وأجمع العلماء على حرم الحد على من قذف المحصن إذا كان
 مكلفاً، وشرائط الإحصان الذي يجب الحد بتقذف صاحبه خسة، اعقل،
 والعورة، والإسلام، وإيمانه من برد، وأن يكون كبيراً يجامع مثله، وبه يهرل
 جماعة العلماء عليه، وحديثه، سري ما روي عن داود أنه أوجب الحد على
 قاذف العبد، وعن ابن المسيب وس ابن أبي ذر لا حد قذف ذمية ولها حد
 مسلم تعلق، والأول أولى، لأن من لا يحد قاذفه بد ثم يكن له ولد، لا يحد
 وله ولد كالصبيوة

والتختلف الرواية عن أحمد في شرائط السوء فروي عنه أنه شرط، وأنه
 قال اشقني وأبو ثور وأصحاب البراء، ورواية لا يشترط لأنه حر عاقل
 عديم يميز، فهذا القول يمكن صدقه، بأشبه الكبير، وهذا قول مالك
 وإسحاق، على هذه الرواية لا بد أن يكون كبير يجامع مثله، وإذناء أن يكون
 نكاحاً حراً، وللحدية سبع، انتهى

(١) القسمة (١٠٣/٢٨٣)

(٢) سورة النور الآية ١

(٣) المصنف الجدي (١٧٧/٨، ٢١٧) وأصبح اسمه (٩٢/١).

١٧/١٥٣٩ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ - جُلِدَ
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عِدَّةً فِي قَرْيَةٍ

وفي «الهداية»^(١) : حدث ابن جبريل رجلاً محصاً أو امرأ محصاً صريح
الزنا، وطالب المحضوف العدد، حقه الحاكم ثمانين سوطاً^(٢) . كان حرّاً، وإن
كان القناد عبداً جده أربعين، والإحصاء أن يكون المحضوف حرّاً عاقلاً بالغاً
مسلماً عصباً من نسل العرب، أما الحرمة فلا بد بشرط عيب سم الإحصاء، قال
سالم بن عبد الله بن علي التميمي : «الغائب»^(٣) أي سرائره والعمل
والطوع، لأن سراً لا يحسن بالنفس والمحبوب، لعدم تحميم المرأة منهنها
والإسلام، تقولون : «من أسره قليس بمحصرة» والعدة، لأن عيب المصيبة لا
يلحقه العار، وكذا القناد محضوف فيه انتهى.

والنهي

عطف على النكاح يعني التحذير من إذا نهي رسولاً عن نكاح

والتعريض

أيضاً عطف على نكاح يعني التحذير من إذا سم بصريح بالزنا، بل حرّاً
أسداً إلى الزنا بالتعريض، وسبب أن التعريض موجب نكاح عند الإمام مالك،
وهو رواية مرجوحة لأحمد خلافاً للجمهور، وسبب أيضاً معنى التعريض
١٧/١٥٣٩ - مالك عن أبي الزناد، بكسر الزاي : حقه النوب. عند الله من
ذكوات، هكذا في جميع نسخ «الموطأ» بلفظ أبي الزناد، وفي «البيهقي» برواية
يحيى بن بكير عن مالك عن أبي الزناد، والظاهر أن لفظ بن بكير من
التامع في «النهي» (أنه قال : جلد) أسير المؤمنين (عمر بن عبد العزيز هذا)
ثم يسم (في قرنه) بكسر الهمزة وسكون الراء بمعنى النكاح والامراء، يقال : هذا

(١) (٢٥٤/١)

(٢) سورة النساء الآية ٢٥

من حكمة لا يبيِّن أنَّ حُلًّا، يُعَدُّ له مضيقاً (تسبباً) له
فكان مضيقاً عليه حوله فقلَّ له يا ربِّ فانه رزقي وشغلي
عليه فبما رزقت اب بخله

في حين نسخ الهدية والمصرية إلا كرفاني. هو القسم المهمه دار
هم بعض ١٠ التفسير، ونسخ الوافي المصنعة، واستكمل التحفة، خراف
ويقال في روي. بتفسير الردي على أن، ما تسهي

في ذكره الخافض في الروا، وأحد عليه في الإبر، فدل بي
بالتفسير من حكمة كذلك، ويضاف فيه بتفسير الردي. وهو أنه لا شك، أبو
حكمة لا يبيِّن ثمة من التسمية. به ذكر في التناوي في كتاب جمع
في معنى، راجع به التاني حدب واحد في تضاع في ربع ربيع (التي
حكم مصر، ويذكر في التناوي) (الأيلى) نسخ المصرية وسكوت التناوي
الروا. بله حتى ما يقد، وكما في التناوي

أول راجع يقال له مضيق (تسبباً) له يذكر حانه (التسبباً) (التي) في حساب
بمن ربه عن أنه في معنى من التناوي (تسبباً) (التي) (تسبباً) (التي) (تسبباً)
بمن في حساب التناوي (تسبباً) (التي) (تسبباً) (التي) (تسبباً) (التي) (تسبباً)
تسبباً (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)
تسبباً (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)
تسبباً (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)

(قال) وهو الهدية (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)
تسبباً (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)
تسبباً (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)

١٤ - طر الهدية التسمية (٢٦٣/١) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)

(٢٦٣/١) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً) (تسبباً)

قَالَ ابْنُهُ، وَأَنَّهُ لَبِثُ جِلْدَةً لِأَبِيهِ نَحْسِي بِالْوَلَدِ فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ
اشْكَلَ عَلَيَّ أَقْرَبُ، فَكُنْتُ

بَرَى أَنْ لَا يَجِدَ لِقَدْحِهِ وَهُوَ عَلَى مَدِّ يَدَيْهِ وَحَالَهُ إِلَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّ
عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ لَا يَخُذُ إِلَّا بِتِلْكَ أَصْلًا، وَهُوَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، انْتَهَى

عَنْ ابْنِ حَرَمٍ وَأَوْحَتْ بِهِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ بَيْنَكَ وَالْأَوْدَاعِ وَأَصْحَابُهَا
وَقَدْ نُسِيتُ حَافِظًا لَا حُذَّ عَلَيْهِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ، وَهُوَ يَقُولُ أَبُو
حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَصْحَابُهُمْ وَنَحْسِي بَيْنَ حَيٍّ وَإِسْحَاقَ بْنِ
رَاهُوبَةَ، وَقَالَ صَبِيحُ النَّوْزِيِّ فِي الْأَبِ يُلْدَفُ بِهِ إِلَيْهِمْ يَسْتَحْبِبُونَ الْفِرَاءَ عَلَيْهِ
انْتَهَى

وَقَالَ الْمَوْصِلِيُّ (١) إِذَا قُدِّرَ وَلَدُهُ بَرَى بَيْنَ يَدَيْهِ بِحَبِّ الْحَدِّ عَلَيْهِ، سِوَاهُ كَذَى
لِقَدْحٍ وَجَلًّا أَوْ امْرَأَةً، وَبِهِمَا دَلَّ عَطَاءٌ وَنَحْسِي وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ
نَوْزِيٍّ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ دِمَاشِي وَأَبُو مَرْزُوقٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لِعَمْرُو الْأَبِيهِ وَلَمَّا أَنَّهُ عَمْرُوٌّ حَبَّ حَذَّ لَأَدَمِيٍّ، وَلَا يَجِبُ لِلْوَلَدِ عَلَى الْوَالِدِ
كَالْمَصَاهِرِ (فَإِنْ لَبِثَ وَأَبُوهُ لَبِثَ) بِرِيَادَةِ الْإِلَامِ عَمَّا إِذَا الْمَشْرُوعِيَّةُ (جِلْدَتُهُ لِأَبِيهِ)
بَنُوهُ التَّائِيْدُ مِنْ بَنِي يَزِيدَ أَيْ لَا جَمْعَ بِالْإِنْتِرَاقِ (عَلَى نَفْسِي بِالْمَرْفَعَةِ) لَيْسَ قَدْ حَذَّ
الْقَدْحُ

(فَلَمَّا قَالَ) الْأَبِ (ذَلِكَ اشْكَلَ عَلَيَّ) بِشَدِّ ابْنِهِ (أَمْرُهُ) مَادَّةً لِفَعْلٍ بِهِ، قَالَ
الْبَاهِجِيُّ (٢) قَوْلُهُ لَبِثُ جِلْدَةً بِرَدِّ الْعَمْرُوِّ عَنْ أَبِيهِ وَصَلَفًا حَذَّ الْقَدْحِ عَنْهُ، وَهَذَا
يَقْتَضِي أَنْ يَرَوَى مِنْ حَكِيمٍ كَمَا بَرَى أَنْ عَمْرُو الْمَعْدُودِ عَنْ الْقَدْحِ عَنْهُ الْإِمَامُ
عَبْدُ جَابِرٍ، وَهِيَ إِحْدَى اثْرَوَاتِي عَنْ أَبِي حَبَّ سَمِعَ

قَلْبُ أَوْ وَجْهُ الْإِشْكَالِ أَنْ كَلَامَ الْأَبِ بِهِ يَكُونُ مَعْنًى فِي الْعَمْرُوِّ الْفَكْتَتِ

(١) «المصنف» (١٢/٣٨٨)

(٢) «المنتقى» (٧/١٢٧).

«إني أقصر بين عبد العير، وقبيل آل به بنو عبد أدثر له ذنب
لكنني أتي أقصر أو أجبر عهوه»

فيه في ذي القعدة (إلى عمر بن عبد العزيز، وهو الوثلي يومئذ عس
معدية بنو، من جنة سيمان بن عبد الملك، ومحمد بن عبد الوارث
محمية له كان ذلك، فم في م حلاله، قاله المروزي^(١) (الذكر له ذنب فكنت
إلى) بنو (عمر) بن العزيز (أبو) عتج النهدي وسكون بن (أجر) بك
محمية أي أمض (عوه) من أبي

«أما صاحب القمل» فيه سقوط الحد بعمر الممنوع وهو لول
شاعري في «الأمارة» حد اعدف حتى لا يمس بسط عهوه وهو واو، اسهي
«أما سوس» بمس لإقامة حد العلفه نوطان (أحدنيا) مصابه
استدركه لأنه في له، فلا يسوفي قبل طلب كسار حبره

لثاني «أما يائي به لعونه يائي» (قوله) «أبو يائي» «أما»
وكذلك بشرط عدم الإقرار عن الممنوع، لأنه في معنى اليه، فإن كان
المعدف روحا غير شرط ثالث، وهو أصاحه من الشفاء، ولا يملك حلال في
حد كذا، رتب استداه الطلب إلى إقامه الحد، فلو طلب ثم عا عن حد
سقط (بهذا) قال الشافعي، وأبو س. وقال الحسن وأصحاب له أو لا
يسقط عهوه، تنهي

قال (ساحي)^(٢) «أما مالك في قوله» أنه اتعمد عن نفسه وجاز في اشترا
له، واحتج بقول مالك في غير الأب، ففي المندوبة من به أنه سمع كان

١ - شرح البرهاني (١/١٥١)

٢ - مسر (١٦/٣٨٦)

(٣) ص ١٤٠ (١/١٤٤)

(٤) مسر (٧/١٤٨)

قال: "يؤي" وكتب في خبر بر عبد العزيز أيضا .

قال: يحرم المهر بعد ما يقع الإجماع به . من غدا بعد ما قال
في كتاب ابن أبي عمير : " ما روي عن علي بن محمد عن أبيه عن
عند الإمام إلا أن يريه سرًا

وهذا القول إلا أنه من غير حقوق العقود . يجوز به المهر بعد ما
يقع الإجماع . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
الثاني أن فيه حقا . وما يمين به من الله لم يحرر المهر عنه بعد ما يقع الإجماع
كما قطع في السرة . انتهى .

وفي الهداية : " لا خلاف في عدم الدار من المهر . وهو المهر
فيه شرع للمهر . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
ر حقا . ومنه سمي حقا . وهذا به من شرع . وبكل ذلك شديد الاستحسان .
إذا ما حسب استحياءه . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
ما بعد ما حقه وغناه . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
بعد ما حقه . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
بعد ما حقه . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر

وإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
لا به . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
فيه لا يصح مهر العقود . ومنه . فإما أنه المهر بعد ما يقع الإجماع . فإما أنه المهر
ذكره صاحب الهداية

الحال روي عن الإمام (كتب) عنه أنكم لم تجمع المهر بعد ما
- بعد ما روي عن الإمام (كتب) عنه أنكم لم تجمع المهر بعد ما
عن أبي عبد العزيز (أما) روي عن الإمام (كتب) عنه أنكم لم تجمع المهر بعد ما
وهو عن ذلك

ثم أحسن . والله سبحانه على ما يشاء خبير .

إِلَّا أَنْ يَرِيدَ سِرًّا

في الحياة. فليس له لها المطالبة لأن حينئذ فلا يطلبه غيرها وأما إن قلعت وهو ميتة، فإن لوالده المطالبة لأنه قُذِرَ من سبه، ولأنه يهدف منه بسبه إلى أنه من رياء ولا يستحق ذلك بطريق الإثبات، وقال أبي بكر لا يحسن المحمد يهدف بتبطل، وهو قول أصحاب الرأي، لأنه يهدف لمن لا تصح منه المطالبة، فتشبه ضعف المصور.

وقال الشافعي إن كان المصنف محصناً، فهو له المطالبة، وينقسم بانقسام المبررات، وإن قذف امرأة أو رجلاً، رخص من يريه غير أمهاته بعد موته ثم يجيب الحد بصدقه في هذا كلام عربي لأنه لما وحي بتبطل أمه حياً أو لمحي سبه لاحقاً للمصنف، وهذا لا يعبر بحدس المصنف، واعتبر إحصاء الولد، ومضى كان يهدف غير أمهاته ثم ينضم من سبه فلم يجز الحد، وهذا قول أبي بكر وأصحاب الرأي رخصاً، ثم ادعى أن كان لمصنف محصناً، فهو له المطالبة به، وينقسم انقسام المبررات، لأنه يهدف محصناً، فيجوز الحد على عاقبة كالتحقيق، وإن أمه يهدف من لا يصور سبه المطالبة، فهو يجز الحد، عنده كالمجوز، انتهى.

وفي القاموس: لا يطلب الحد الذي سببت إلا من يقع القذف في سبه. وهو الولد والولد. لأن حار يسحق به لمكرر الحديث فيكون القذف مشاوباً له، وعند الشافعي يثبت حق للمطالبة لمكرر وارث، لأن حق القذف يورث عنه، وعنه ولاية المصنف في طريق الإثبات، ولهذا سبه يهدف للمصور عن المبررات الفصل، وبسب لولد بسب كذا سبب لولد الابن، حلاق لمحمد - رحمه الله تعالى - انتهى.

(إلا أن يريد) الابن (سراً) بكسر السين وفتحها أي انشتر على سبه أو على غيره.

ان یحییٰ سمیت مائکة عتمة و ذلک ان ینکح امرأة
 سمیٰ علیہ یحییٰ ان کتبہ ذلک مء ان امرء علیہ بیتہ
 ان علی بن ابی طالب و مائکة عتمة حار عتمة

١٩/١٥٤١ - حدثني مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال في رجل قذف عورتاً جماعاً: إنه ليس عليه إلا حد واحد
 قال مالك: وإن نكحها

ويقال لشيء مصر هذا القول الضامر الحصد ما ينفق بين هذا وبين من عما عن الراعي تأمنه، وهو برء، نكراً على عصبه خوفاً أن يقيم المواطن فيها بيناً بأنها له عصبها منه الذي هي نداء الأذن، وهو من عدا عن سارق مناهمه، وهو يريد سراً على نفسه خوفاً أن يلزم نكاحه سره منه بينه وبين الذي كان بينه وبينه من قبل، فهل يرى شيء من هذا كله فرقاً هنا ما لا يفرق أصلاً، سقط هذا القول جملة، لتناقضه ولضعفه من الأدلة، ولأنه لو لا لا يفرق بين أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من تابعيهم

ثم يعزى في قول أبي حنيفة، مرجعه، قد ساقص: لأن جعله من حقوق الله تعالى، ولم يجر العفو عنه أصلاً، فأصاب في ذلك، ثم ساقص تناقضه ظاهرة هناك لا حد على حد لا يطالب المقتدوف، فجعله بهذا القول من حقوق المقتدوف، وهذا خطأ ظاهر، سهل

وجد عرفت فيما سبق من كلام السرمي أن مطالبة المقتدوف شرط لإجماعه. فلا يملك خلافه من حرم. رد. أورده من لناظر في ملك الإمام مالك ميثاً على ملة الإطلاع في مسائل لأنه، ولقد تقدم قريباً من كلام صاحب الإجماع أن لا خلاف في أن في حد القذف حد للشرع، وحكم للمعد كليهما معاً، راجع للنقطة، كلا الحصر، فأنزل

١٩/١٥٤١ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه) أي عروة بن الزبير (أنه قال في رجل قذف قوماً حال كونهم جماعاً) أي مجتمعي بأن قال لهم إنكم تكلمتم وقاتل (إنه ليس عليه) أي على نفسه (إلا حد واحد) للجميع

(قال مالك: فإن ضربوا أي كان ضاربون متفرقين فقتلهم قوماً فرداً،

قَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ رَجْدٌ

(قليس عليه) أي على يده (إلا حد واحد) أيضاً أي أن قول عروة جماعة في الأمر السابق ليس به غير ر. قال الساجي^(١) - قوله في حدف الجماعة - يبر عليه إلا حد واحد فانه مالك وأصحابه في غير ما كتب، سواء بلغهم مجتبعين أو متفرقين (وجه ذلك) أنه حد من الحدود، فبما نحن كحد الفرية وبهذا فارق حقوقي الآدميين، فلهذا لا نحتاج، انتهى

قال صاحب المصنف: بعد قوله مالك: ليس عليه إلا حد واحد، وجمبه أبو حيفة، وهذا الشافعي إذا تمدد الموقوف، فلا بد لكل حد، انتهى

قال المولى^(٢) - في ذلك الجماعة بكلمة واحدة، فحد واحد إذا طلقوا، أو واحد منهم، وبهذا قال الشعبي والمزهرى والسفي ودلف والثوري وأبو حيفة وصاحباياه وابن أبي بلى وإسحاق، وقال الحسن وأبو نوري وابن المنذر، مكن واحد حد كامل، ومن أحسن على ذلك، والمصنف قولان كالرويين

وجه هنا أنه قلنا كان واحد منهم، فلمنه به حد كامل، كما لو ظهروهم بكلمات، ولنا قوله نعانى: «وَقَلَيْسَ عَلَيْهِ قَلَيْسَتِي»^(٣) الآية، ولم يفرق بين ضرب واحد أو جماعة، ولأن الذين شهدوا على بعضهم - رضي الله عنه - صدقوا امرأته، علم بتحدتهم عمر - رضي الله عنه - إلا حد واحد، ولأن الحد ربما وجب بإدخال المعرفة على الموقوف بعده، وحد واحد يظهر كتب هذا القاصد، ونزول المعرفة، فوجب أن يكفى به، بخلاف ما إذا لفظ كل واحد فهدأ موقداً، فإن كلفه في لفظ لا يلزم منه كلفه في الأمر، ولا نزول المعرفة عن أحد الموقوفين بعده فلا يخبر

(١) المعنى (١٤٨/١٤٨)

(٢) المصنف (١٢/٤٠٥، ٤٠٦)

(٣) سورة النور الآية ١

دار جود، جوده بكسمة، فلكي واحد جوداً به. قال عطية والشعبي
 وابن أبي ليلى، هو جوده، مشافعي، وقال حماد وأماك لا يجب إلا جود
 واحد، لأنها واحدة جوداً، وقالوا، لا تكبرك كمي جوداً، كما لو ربي
 ماء أو شرب أموال من الماء، وإنما أذهب حقوق الكسبي، فلم تذاخر،
 كتابك والتخصص، يروي ما ناسوا عليه، فإنه حتى لله تعالى، سبي

فمن جود يقدم في كلام صاحب القاموس في الإبرام أما جوده فهو
 الإماء صانك في نكح، قال صاحب المعاني، من ربي وشرب أو قذف
 غير مرة فخذ، فهو يذنب منه

قال ابن الجوزي، جوداً جوداً، أو جوداً بكسمة، كقول
 أنه رداء أو بكسمة كان يروي، يا معلن أتب ربي، وقالوا ربي، حتى إذا جود
 واحد صهر، فادعى جوداً، ثم حضر آخر ربي به، لا يقام إذا كان
 مقفلاً، بل أن جوداً كان حصص بعضهم فمحتسومه جوداً، جوداً فلا يحد ثانياً
 إلا إذا كان جوداً من مضاف

وحكي أن من يري سبع من مملوك أسحقى به، أو مربيين مائة
 حلي في المسجد، فيج أن حبيبه، فقال، لذهب له من مائة أسحقاً في
 مائة واحدة في جوده مواضع، الأول جوده يروي، جوداً ليعرف، والثاني
 أنه لو خافهم جوداً، جوداً، والثالث يسمى أن مملوك سبها يروي أو أكثر
 حتى يذهب أو انصرف الأول، والثاني جوده في المسجد، والثالث يسمى
 أن ينعرف أن ربيته في راحته، أو لا، فإذا كان جوداً، جوداً، جوداً ولا
 فانه مضمون بلان

(١) ١١ - ١٣٦

(٢) جوداً جوداً ١٨٦

حَقَّقْنِي مَا لَمْ يَدْرُ فِي رَجُلٍ مُجْتَمِعٍ فِي سَبَدِ الرَّخْمِ مِنْ
حَدِيثِهِ فِي التَّعَاوُدِ لِاتِّصَارِهِ، ثُمَّ يَرَى فِي السَّجْدِ عَنْ أَمَةِ عَذْرَاءَ سَبَبِ
عِنْدَ الرَّخْمِ: أَوْ رَجُلٍ اسْتَبَدَّ فِي رَمَلٍ عَمُرَ تَرِ الْحَقَابِ عَمَدِ
أَحَدُهُمَا بِالْأُخْرَى، وَالْمَنْ يَرَى فِي رَجُلٍ مَرِيضٍ عَشْتَارَ فِي
ذَلِكَ عَمْرٍ نَحْوَ لَحْظَةٍ مَرَّةً دُونَ مَرَّةٍ أَمَةٍ وَأَمَةٍ وَقَالَ اخْرُوجْ
فَدَكَانَ لَأَمَةٍ، ثُمَّ مَرَّخَ غَيْرَ هَذَا يَرَى نَحْوَ لَحْظَةٍ لَحْظَةٍ

ثُمَّ قَالَ: وَعَمَّا الشَّاعِبَةُ مِنْ عَمَدٍ مَكْنِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ هِيَ قَوْلُهُ: وَهَذَا
فَهُمْ مَكْنِيَّةٌ أَوْ مَكْنِيَّةٌ وَحَدَّثَ مَا يَرَى مِنْهُ، بِحَسَبِ لِكُلِّ هَذِهِ حَدَّثَ، فَهَذَا
لَا يَدْرِي وَلَا يَفْهَمُ، بَلَى، تَعَدَّدَ كَيْفَ كَانَ، وَيَقُولُ: قَالَ مَالِكٌ وَالسُّوَيْ
وَالشَّعْبِيُّ وَالتَّحْمِي وَتَحْمِي فِي رُؤْيِهِ رُؤْيِي رُؤْيِهِ كَهَوْنٍ لِسَعْمِي الْمَذْكُورِ، وَهِيَ
جَدِيدٌ فَلَقِّنِي لَا أَحِلُّ، وَهِيَ لِيَهُمْ مَكْنِيَّةٌ وَحَدَّثَ تَقْوَى

(مَالِكٌ عَنْ أَبِي الرَّحَارِ: أَنَّ مَعْصُومًا مِنْ عَمَدٍ لَرَجُلَيْنِ مِنْ حَفَظَةٍ: وَهَذَا
وَرَأَى مَعْصُومًا وَهَذَا مَكْنِيَّةٌ لِمَنْ لَمَسَ، مَعْمُومًا فِي السَّحَابِ الْمَكْنِيَّةِ وَالشَّعْبِيُّ
تَعَدَّدَ: الْأَتَّصَارِيُّ ثُمَّ مِنْ فِي الْمَجَارِ سَبَبِ نَوْنٍ وَالْمَجْمُوعُ الشَّيْءُ مِنْ
نَسْرُوجٍ، وَهِيَ مَكْنِيَّةٌ لَيْسَ فِي بَعْضِ السَّحَابِ الْمَكْنِيَّةِ، وَلَا فِيهِ فَيَسَّرُ، بِحَسَبِ
بَعْدَ التَّحْمِي

(عَنْ أَمَةِ عَمْرٍاءَ بَيْتِ عَمَدِ الرَّخْمِ) فِي سَعْدِ بْنِ رِوَاهِ الْأَتَّصَارِيُّ بِهِ ظَلَمَ
(أَوْ رَجُلِي) بِحَسَبِ (صَبَا) أَيْ سَبَبُ نَحْوٍ وَاحِدٍ مِمَّنْ الْأَحْمَ (أَي رَعَانٍ) خَلَاةَ
عَمْرٍ مِنَ الْحَقَابِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْأُخْرَى: وَالْمَنْ يَرَى فِي رَجُلٍ مَرِيضٍ عَشْتَارَ فِي
بِرَانِيَّةٍ، فَتَشْتَرُ فِي ذَلِكَ عَمْرٍ مِنَ الْحَقَابِ) بِحَسَبِ أَمَةِ عَمْرٍ - أَمَلٍ لَعَلَّهِمُ
وَالْمَكْنِيَّةُ: بِسَائِي مَشَأَ لَا حَسَبَ، فِي كَلَامِ الدَّجِي

(فَقَالَ قَاتِلٌ) مِنْ أَمَلٍ لَعَلَّهِ عَمْرٍ لَرِ ظَاهِرِ اللَّفْظِ يَتَرُ (مَدَحَ أَمَةٍ وَأَمَةٍ)
وَلَا تَمِي. عَلَيْهِ (وَقَالَ آخَرُونَ) لَدَكَ كَانَ لِأَبِيهِ وَأَمَةٍ مَدَحَ غَيْرِ هَذَا، فَذَكَرَهُ فِي مَقَامِ
لَمَسَ بِهِ دَلِيلُ الْخَرِيفِ بِالْفَتْحِ، لَمَسَ بِهِ (بَرَى أَوْ لَعَلَّهِ الْعَمْدُ) حَذَّ الْبَدَنِ، فَالْ

فصل في غسل الجنين

الاجبي^(١) قوله وقد ما أمي رواية ينعني انه قال ذلك على وجه المشافهة
والتمهيد - في بيان المعروف من عدم عبادا مثل هذا إلى أنه المنيبوت، ومعه
عديه سلامة أنه يثبت مع شاهد لحداله من يثبته بقضي ان أم المنيبوت
معه يثبت، ولو استويا في سلامة لم يكن قد وقت ذكرها، لأنه لا ينعني
قلت منه فذلك على المنيبوت

ولما كان اللفظ فيه بعض احتساب، ويحتاج في كونه قطعاً إلى نوع من
الاستدلال، أو لصور من ظاهر اللفظ استدل به من رضي به عنه فيه علماء
بعضهم في بعض بعضهم فلا يثبت بغيره، بل في بعضهم يثبتهم منه، وقال كان
لأنه من غير هذا من ليس فيه من يثبته به الأنساب مدح منه، وإنما ينعني
لأنه وصفاً منه أنه في قصته على من يوجد فيها عدم الطهارة، لا سيما مع
ما شهد لذلك من حاله استباحه، فيثبت كل واحد منهما إلى دم الآخر ودم
يوه، ولذلك أخذ به من له عنه - بعد من أحسن فيه لحداله استدل

(فجلده عمر من الخصاء) صرح به عنه (الحد) أي حد الحد،
ثانيه، وهكذا أخرجه البيهقي^(٢) وبما يعبر به عنه من مالته، وجلده هم
ثلاثين جلدة، لأنه وإلى ربه والله

قال الاجبي^(٣) وقد قال مالك رحمه الله عمر من الخصاء في التعريض،
وقال حتى لا تخرج حمه، وبما لا عمر من عدم الحرمة، وقال أنه حمله
إشاهمي ليس في التعريض حد، وأجيب على صحة ما عوله أنه لفظ بهم
به العاقبة، ويجب أن يكون قطعاً عنه انصرح من سموا أن يكون ذلك،

(١) - مسند (١١٤١ - ١١٤٢)

(٢) - المسند الكبير (١١٤١ - ١١٤٢)

(٣) - مسند البيهقي (١١٤١ - ١١٤٢) وأما (١١٤١) - ١١٤٢

فقد احتلوا لمساته لأن احتلاله يسهم إلى حد كبير فيهم بالتصريح
بأنه لم يمتحى ذلك فلا خلاف في ذلك.

وحواشيه وهو عرف الحديث على ما قالوا، لأن أهل القصة
سموا شريعتهم به معنى خسران. ذلك أحد الله تعالى عن قوم
سعد أنهم قالوا: "لأنه لا يكذب إلا كيداً" بعد أن أورد فيه ذلك، انتهى
وأثر إثبات أحريته محمد في اسمه^(١)، ثم لما في ذلك حذف في هذه
على غير من المصنفات أمثالها في كتابه، كما بعضهم لا ترون حله حاراً
والحمد لله على من يراى تحت محمد، وعلى رأس الحمد والثناء في الزيادة
حفظاً على من لم يمتحى، وبعد، الحمد، وهو يولي أبي حنيفة وأصحابه من
بنيها، انتهى.

وهو المسمى "كلام محمد في المناسبات" لا يجب الحد على القادر إلى
هذا صريح، ولا يحصل غير الصدق، وهو لا يكون ما أبي آء يتخير باللفظ
الخاص في الجماع، وأنه لا بد من لا بد من الجمع فيه إلى منبه، بعد
ثم أرجل يا محمد أو لا رأيت مني؟ ثم ما أكرهه مثل أن يريد
تمحيص أن فيه من ذلك، ومنه ومنه، ومنه أنها تمتد لذلك فلا
من عيب، وكذلك إذا كان يا محمد، ما حدث وحكمي أو الحجاب في هذه
رواية أخرى أنه قد خسران، ويجب به بعد، والصحيح الأول.

واحتساب الزمان على محمد في المناسبات، مثل أن يكون من
بخاصته ما أتت به من ذلك، أو من ذلك الناس بأول أو آخر، ولا
أبي براتبه، فروي عنه حديث، عيب، وهو صريح كلام الحنفية، واحتمل

١ - نسخة مسند مع تنبيه السند (١/١٥٦)

٢ - نسخة (١/١٦٦)

أي مكر. ومه ذال عطف ، ثقافة والتوري والثامني دس ثر داس المسفر
وأصحاب الرأي. ما وي اد : خلا قال لبي (عليه السلام) في رأيي وثبتت غلاماً
أسود سوطي سمعه، فلم يسمه بعدت حد ولا غيره، ولدت مرق في حالي في
التعريض بالحطية والتعريض به، فأباح التعريض في العبد، وحرم التعريض
بذلك في القود

ولأن كل كلام بحسن معيبي لم يكن خدعه، ودرى الإنم وفيه من
أحمد أن عليه نعمة، وروي ذلك عن عمر - رضي الله عنه - وبه قال إسحاق
لحديث "الموطأ" هذا، وقال معمر بن عمر - رضي الله عنه - كان يجلد الحد
في التعريض، وروي أن عثمان رضي الله عنه جلد رجلاً ما لا خير في أبي
شافيه أنوثه يعرض له، وأما "والودع" فذكر الأئمة - رضي الله عنهم -
الرجال، ولأن الكنية مع بره الصلوة إلى أحد محملاته كالصريح الذي لا
يعتدل إلا ذلك معي. ولذلك وقع الخلاف في كتابه

فإن لم يكن ذلك في حدِّ الخصومة، ولا أُحدث نسبة تُصرف إلى
المدعى، ولا شك في أنه لا يكون دعواً، ودكر لوكر من عبه العهور أن أما
جد له وجع عن القول بوجوب المدعى التضرر، انتهى

وما ذكره الموصي من قول "أبي شامة السؤري" ذكره ابن حزم في "المحلى" (١) سابقاً أيضاً، وجعله حجة لمن دأب العبد وأخرج منده إلى حيد من هلال أن رجلاً شاتم رجلاً، فقال يا ابن شامة السؤري يحيى ذكرور الرجاء، فقال له عثمان أشهد عليه، شهد عليه؟ فرفعه إلى عمر

(١) الرمز قطع الفحم قصير.

(٤) واحده كُحْمَدُ امّ الولد

$$\langle Y \rangle = \int Y f(Y) dY$$

قَالَ مَا لَكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِذَا نَعِيَ رَجُلٌ رَجُلًا مِنْ أَبِيهِ بَدَأَ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ أُنْثَى نَعِيَ مَمْلُوكَةً فَإِنَّ عَلَيْهِ حَدًّا

(قَالَ مَا لَكَ وَالْأَمْرُ هَلْ مَا أَنَّهُ يَنْفَعِي رَجُلًا) أَيُّ أَحَدٍ (رَجُلًا مِنْ) سَبَب (أَبٍ) فَإِنَّ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى مَا فِي السَّبَبِ (الْحَدُّ) أَيُّ حَدِّ الْقَتْلِ (وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْأُنْثَى) سَاءَ الْمَحْمُولِ (مَمْلُوكَةً) نَعِيَ أُمَّهُ (فَإِنَّ عَلَيْهِ) أَيُّ عِلْرِ السَّبَبِ (الْحَدُّ) لَهُ، لِأَنَّهُ يُعْبَرُ فِي السَّبَبِ بِالْأَبِ، وَلَا يَحْسَبُ فِي سَبَبِ السَّبَبِ لَكُونَ، لِأَمِّ حُرَّةٍ أَوْ أُمِّ

قَالَ بِنَايُجِي^(١) مَوْلَاهُ يَنْفَعِي الرَّجُلَ مِنْ أَبِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَعَى عَنْ أَبِيهِ حُرَّةً رَمَى بِهَا بِرَبِّهَا وَنَحَى سَبَبَهُ، كَلَامُ الْأَمِيرِ يُوْجِبُ حَدَّ الْقَتْلِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ سَبَبُهُ عَنْ أَبِيهِ أَوْ بَشَرَهُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَقَوْلُهُ إِنْ كَانَتْ أُمُّ مَمْلُوكَةٍ يَرِيدُ أَنَّ الْحَدَّ وَاحِدٌ عَلَيْهِ لِقَطْعِهِ

(بِ) الْأَمْلَاقِ، عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ يَا وَثِدَ الرَّثَاءِ، فَالْحَدُّ فِي الْكَلَامِ كَلَامٌ كَدَابُّ أَوْ مَمْلُوكَةٌ أَوْ مُتْرَكَةٌ، لِأَنَّ الْعَنْفَ يُوْجِبُ إِلَى الْمُسْتَمِ الْخُذْلُوعِ، وَذَلِكَ بِحِلَالِ عَمَلِهِ بِمَا فِي الرِّثَاءِ، وَأَمَّا مَمْلُوكَةٌ أَوْ حُرَّةٌ، فَإِنَّهَا لَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَرَجَعَتْ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُرُ بِالْأَمِّ، وَهُوَ يَكُونُ رَابِعًا، وَيُسَمَّى ابْنَهَا مِنْ أَبِيهِ، نَعَى

قَالَ بِنَايُجِي^(٢) إِذَا نَعِيَ رَجُلًا عَنْ أَبِيهِ، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، عَنْ عَمِّهِ أَحْمَدَ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَعَى عَنْ قَبِيلَتِهِ، وَهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّحْشَبِيُّ، وَاسْتَدْرَكَ بِهِ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْمُؤَرِّجُ، وَحَمَادُ، إِذَا نَعَى عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَتْ أُمُّ مَمْلُوكَةٍ حُرَّةً، وَبِهَا كَذَلِكَ رَجَعَتْ، وَدَعَاهُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُرُ، وَهُوَ الْأَوَّلُ مَا رَوَى عَنْهُ بِهَذَا كَرَّرَ يَقُولُ إِلَّا أَوَّلَى بِرَجُلٍ يَقُولُ إِنْ كَانَ هُوَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلَتِهِ إِلَّا حُدِّدَتْ^(٣) وَعَمَرُ

(١) السُّنَنِ (٢/١٥١)

(٢) السُّنَنِ (١٦/٢٤٩)

(٣) وَحَرَّجَهُ أَنْ يَحْجَاجَ فِي بَابٍ مِنْ نَعْيِ رَجُلٍ مِنْ قَبِيلَةٍ مِنْ كِتَابِ الْخُذْلُوعِ (١٢/١٨٧) وَخَرَّجَهُ أَحْمَدُ فِي مَعْنَاهُ (١١/٢١١ - ٢١٢) مَوْحَلًا

ابن مسعود أنه قال: «لا حد إلا في اتسار رجل نكح محض أو هي حلة عن أمه»^(١) وهذا لا يدرى لا توفيقاً انتهى

وفي «النهاية»^(٢) من على سب غيره، ممن سب لأبيه، فيه يُحتسب وهذا إذا كانت أمه حرة مسلمة لأنه في الحقيقة نكح لأبيه، ومن قال لغيره في غضب لم يدرى لأن السب الذي يُقضى له بعد، ولو قال لي غير غضب لا يُحتسب، لأن عند الغضب يرد به حقيقة سبّه، وفي غيره يرد به اعتدائه يعني المشابهة أباه في أسباب المبرور

قال ابن تيمية^(٣) عنه في «النهاية» أنه في سحيفة قذفت لأبيه، وأورد عنه أنه يجوز أن لا يكون نائب الأب من أبيه ولا يكون أمه رابيه بأن كتاب مودعه يشبه أن يكاح بأبيه، فانزوج أبنائه بالزواج انتهى

وفي «النهاية» قبل بحسب أن لا يحسب الحد عهد، وإن كان فاقه في حاله لم يحسب لحد، أب يمي سبه عن أبيه من غير أن تكون الأم ربيه عن كل وجه وإن شكون مودعه بسبه، وأحياناً عهدا وجهه، نقيس، ووجوه الحد فيه بالاشتغال بالآخر

قال في «المسروط» وأما تركنا هذا القسم لحسب ابن مسعود، قال لا حد إلا في نكح محضه انتهى، رجل عن أمه، شهر

وقال أبو حرم في «الحسين»^(٤) اختلف الناس فيما نكح من غير أن يكون أمه ربيه عن سب نفاس طائفة منه الحد، وذلك طائفة لا حد عنه، لأن من أوجب عليه

(١) «تيسر الكرمي» ٨، ٢٥٢

(٢) (٣٥٠/١)

(٣) «مع قسرة» ١، ٩١

(٤) (٢١٠/١٢)

(٦) باب ما لا حد فيه

قَالَ مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ مَا سَمِعْتُ فِي أُمِّهِ يَنْفَعُ بِهَا الرِّجَالُ وَنَهَى فِيهِ شُرَكَاءَهُ أَنْ لَا يُدْخِلُوا عَلَيْهِ أَحَدًا

أحدٌ فهو كما قال ابن مسعود: وَلَا حَدَّ إِلَّا فِي أَشْيَاءَ أَشَدَّ مَحْصَةً أَوْ يَنْفَعِي أَجْلًا عَنْ أَمٍّ وَبِهَا كَانَتْ أُمُّ أَمِّهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي لَرْدٍ عَنِ الرَّجُلِ عَنْ مَحْصَةٍ نَالَتْ بِسِمْسَةٍ حَدٌّ لَا أَنْ يَفِيهِ مِنْ أُمِّهِ

وعن الشعبي: عَسَى وَالْأَخْمَصُ يَضْرِبُ بَعْدُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَكَمِيِّ فِي رَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ عَرِيبًا، قَالَ لَهُ لَسْتُ لِأَجَبٍ، أُمُّهُ مَضْرُوبَةٌ أَوْ مَمْلُوكَةٌ، قَالَ: لَا يَجُوزُ، وَرَجَعَ فِي حِزْمِهِ حَتَّى أَتَى الْكَوْكَبَ، لَمْ يَلِدْ حَدًّا عَلَيْهِ

(٦) ما لا حد فيه

أَيُّ بَيِّنَةٍ دَحْرَالِ لَتِي ذَا سَجٍّ فِيهَا حَدٌّ لَرْدٍ

(مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ مَا سَمِعْتُ) سَمِعْتُ أَتَاعِلَ وَالتَّعْمُولَ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَنَّهُ سَمِعَ فِي إِسْأَالِهِ الْإِتْبَاعَ أَحَدَهُ مَحْصَةً وَأَحْسَبَهَا عَمَهُ مَا سَبَّحِي فِي الْأُمِّهِ مُتَعَلِّقٌ بِسَمْعٍ (يَنْفَعُ بِهَا الرِّجَالُ) أَبٌ يَنْفَعُهُمْ (وَلَهُ فِيهَا شُرَكَاءُ) يَعْنِي نَائِبُ الْأُمِّهِ الْمَوْطُوعَةُ حَشْرُكَ مِنَ الْوَالِدِ، وَسَيِّدُ الْأَخْرِ أَنَّهُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ) أَيُّ عَمَى وَطَرُ (الْحَدِّ) كُنْهًا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقَلْبِ

قَالَ الشَّيْخُ "وَهَا عَمَى مَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ شُرَكَاءَهُ يَرِيدُ حَصَّةً مِنْ رَجُلٍ، سِوَاكَ كَانَتْ تِلْكَ الْحَصَّةُ فِيهِمْ أَوْ كَثِيرًا، وَكَانَ لَتَاتِي فِيهَا لَوَاحِدٌ أَوْ جَمْعٌ، لَرْدٌ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَفَلَكٌ أَوْ مَحْصَةٍ سَيِّ بِمَالِكٍ فِيهَا شَيْءٌ تَسْتَعِطُّ تَحْدُ عَمَهُ، وَلَمْ يَلِدْ ذَلِكَ فِي «الْمَوَازِينِ» بِعَدْوٍ بِمَا يَمُورُ بِجَهْلِ وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ بَنِي عَسْرِ بِعَدْوٍ، وَلَا يُحْدِثُ فِي لَرْدٍ لَرْدٍ بِعَدْوٍ بِمَالِكٍ

وَمَا يُلْحَقُ بِهِ بَوْدٌ وَخِزْفَةٌ عَنْهُ أَنْجَارِيَّةٌ حِينَ حَمَلَتْ بَعْضُهَا
سُرْكَازَةً مَحْضُهُمْ مِنْ حَيْثُ وَتَكُونُ أَنْجَارِيَّةٌ وَهِيَ هَذِهِ لَا تُقَرُّ

عَنْ

حَمَلَتْ وَهِيَ بَعْضُهَا مَدَّةً مَالًا أَنَّهُ يَمْلِكُ بِهَذَا مَدَّةً يَدُ لَا مَدَّةً وَتَكُونُ
مِنْ الْمَحْظُورِ

وَأَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ بَوْدٌ فِي شَيْءٍ سَهْوَةٍ خَالٍ بِحَقِّهِ مِنْهَا إِنْ حَمَلَتْ
فَإِنَّ الْوَدَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَوْدٍ فِي بَعْضِهِمْ فِي أَحْسَنِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى (وَتَقْرَأُ) بَوْدَ الْمَحْظُورِ
مِنْ الْقَدِيمِ فِي تَجَمُّعِ سَبْعٍ بِمَعْنَى غَيْرِهَا بِحَقِّهِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
ذَلِكَ وَهِيَ سَهْوَةٌ مَعْنَى عَلَى الْوَاطِئِ - الْخَارِيَّةِ حِينَ حَمَلَتْ

وَالْخَارِيَّةُ لَا تَحْتَمِلُ بَوْدَ بَعْضِهِمْ بِمَا وَضَعَهَا مِنْ أَنْ لَا يَحْتَمِلُ أَوْ يَحْتَمِلُ
أَوْ تَحْتَمِلُ هِيَ الْخَارِيَّةُ أَوْ تَحْتَمِلُ مُعْنَى فِي هَذِهِ مَالًا رَأْسُهُ مِنْ تَقْوِيمِ
حَمَلَتْ عَلَى الْوَاطِئِ، وَبِهِ مَعْنَى كَيْفَ وَبَعْدَ ذَلِكَ وَهِيَ مَالًا بِرِ
لَمْ يَحْتَمِلْ بَقِيَّةَ بَعْضِهِ رُوحَهُ هَذَا الْقَوْلُ الْإِثْنَانِ أَنْ يَحْتَمِلَ هَذَا الْخَارِيَّةَ
لَا أَنَّهُ تَحْتَمِلُ بَقِيَّةَ لَا يَحْتَمِلُ بَقِيَّةَ، فَلَا يَحْتَمِلُ بَقِيَّةَ عَيْنِهِ كَيْفَ
بَعْدَ ذَلِكَ

وَمَا إِنْ حَمَلَتْ وَهِيَ مَدَّةً الْخَارِيَّةَ فَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
أَوْ أَوْ، وَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ حَمَلَتْ، حَمَلَتْ هَذِهِ أَنْ تَكُونُ حَمَلَتْ
كَيْفَ أَوْ حَمَلَتْ مِنْ هَذِهِ مَدَّةً (فِي مَعْنَى) مَدَّةً أَوْ مَدَّةً فِي مَعْنَى
أَوْ مَدَّةً (وَتَقْرَأُ) وَهِيَ كَيْفَ وَهِيَ عَيْنُ (مَحْضُهُمْ مِنْ الْقَوْلِ) بَعْدَ ذَلِكَ
الْخَارِيَّةِ وَتَكُونُ بَخَارِيَّةً، مَدَّةً (وَهِيَ) أَوْ الْوَاطِئِ،

وَأَنْ مَالًا وَهِيَ هَذِهِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
حَمَلَتْ (لَمْ يَكُنْ) وَهِيَ كَيْفَ وَهِيَ وَتَكُونُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
مَدَّةً (وَهِيَ) مَدَّةً وَهِيَ مَدَّةً وَهِيَ مَدَّةً وَهِيَ مَدَّةً
وَهِيَ مَدَّةً وَهِيَ مَدَّةً وَهِيَ مَدَّةً وَهِيَ مَدَّةً وَهِيَ مَدَّةً
لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

قال النخعي^(١) ر كره الأمة بين شيكخي فأصابه حدهما واحدا
أقرب، ولم يثبت له حد، وحسن نصف قيمتها لشركته، وصارت أم ولد له،
وولده حر، وإن كان معصراً كان له نصف مهر منبها، وإن لم تحصل،
فعلية نصف مهر منبها، وهي على ملكيهما

قال الشارح لا نعم سلافاً بين أهل النسب في محريم وطء أحادية
المشركه، لأن بوجه يصادف ملك حرمة، ولم يثبت له نصيب بدليل قوله
﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَحْرِمُهُمْ هُمُ ظَاهِرُونَ﴾ (٢) لا عن أنفسهم أو ما تملكتم أنفسكم^(٣)
الأمة، وأكثر أهل العلم يوجبون فيه حداً لأنه به فيها ملكا، فكانت ذلك
شبهة خاتمة لحد، وأوجب من نوره لأنه وطء محرماً، يكونه في ملك غيره

ولما أنه وطء يصادف ملكه، فلم يوجب حد، كونه روجه الحد،
وتصرف ما لا ملك به فيها، لأنه لا شبهة له فيها، ويهدى بوسر منبها به نصيب
لم يقطع، ولا خلاف في حرمة لما ذكرنا في صحة بي نوره، ثم لا يخلو من
حائلي، وما أُر لا حصل منه فهي ماقية على ملكها، وعب نصف مهر منبها،
لأنه بوجه سقط له الحد لشبهه، فأوجب مهر منبها، سواء كانت مطاة أو
مكرهة، لأن بوجه خاتمة، وعب المهر وإن طأوه، لأن مهر نسيلها،
فلا يسقط حدودها، ويكون بها نصيب من ملك شريك فيها

والحدال كذا أن يمتصها ونضع ما يثبت فيه عشر على الإصبع، فله
صير ملك أم ولد سواطي، ومخرج من ملك شريك كما يخرج بالحداف،
سواء كان سواطي، موسراً وممسراً، لأن الإبلاد بوى من لا حد، ولهم
نصف قيمتها لأنه أخرج من نصيبها من حيث الشريك، فبمنه قيمته كما لو

(١) المعنى (٢) (٣٩١)

(٢) سورة التؤنون الآية ٦

أخرجهم بالإعتاق والإسلام. ذلك موصوفاً إذاً، وإن كان مفسراً كان في ذلك، والمولد حرٌ بحدِّه من الملة، لأنه من وطء أبي مسلم به فيه ملكة، وقال القاضي المصنف صدي أن لا نفوذ فيه بحدِّه شريكه، إذ كان مفسراً، بل يصير بعضها ثمة باقياً في ملة أسيرك. لأن الإحيال كالنفس، فيجري مجراه في التقويم، والسرابة، فغير في سرابه المفسر، وهذا نوع أبي الخطاب، ومذهب الشافعي.

فصلى عبد إذا ردت أحمل أن يكون تولد منه حر لا مسحاله لتعقيد الولد من حرٍّ وعبد، وأحتمل أن يكون نصف الولد حراً ونصفه عبد، كولد المحتوي ببعضها.

ثم هل تتركه بيده الولد وهو الأم؟ على وجهين: أحدهما لا يلزمه ذلك، وهو ظاهر دون حرري، لأن الأمه صارت مملوكة به، قلت يلزمه غيرها، ولا قسمة ولاه، لأن الولد خلق حرّاً.

الثاني: يلزمه شريكه نصف مهر مثله ونصف بيته بعد، لأن الموطأ صامد ملك غيره، وإن انتقض بموطأ الموجب للمهر، روى القاضي: إن ولدت بعد التقويم، فلا شيء على الوطء، لأنها رخصت في ملكه، ورفض الرجوع وقت الوضع، ولا حق للشريك فيها، وإن رخصته على التقويم فعلى رواية، وذكرهما أبو بكر، وخبر أنه تركه بيده، انتهى.

وقال ابن رشد: "أب الولد مهور كلِّ وطء، رقع على عبد نكاح صحيح ولا شهيد نكاح، ولا منك بمن، وهذا متى عليه بالحصة من عباده (الإسلام)، وإن كانوا أحتمل فيما هو شبهة نفراً المخلود مما ليس بسبيته، وفي ذلك مسائل منها: لأنه مع عبده أرجل، وله فيها سر، عند مالك بثرة عنه

الحديث وإن ولدت أختي لولدته، وقومت عليه، وبه قال أبو حمزة، وقال
مصنفهم يُعزى، وقال أبو ثور عليه السلام كمالاً، إذ غلب الحرم، انتهى
وفي «التهذيب»^(١) أحاطه الموصوف للحد هو تركه، وهو في حرف تشديد
وهذا الرجل المرأة في الفيل في غير الملك وشبهة الحد، وشبهة مواعظ
شبهة في (العدل)، وتسمى شبهة اشتباه، وشبهه في (الحسن)، وتسمى شبهة
حكيمه. والحد بسقط بأسرع لإطلاق الحديث في قوله **بُني** **الحد** **الحد**
بالتشبهات والنسب بين في الثانية بعد ذوي النود، ولا بين في الأولى وإن
لقد جاء تشبهه ممن في باب مواعظ، والتشبه في الحسن في ستة مواضع،
وعند في هذه السبعة حده استمرته به ومن غير،

وقال أيضاً في موضع آخر إذا كانت أختاً من شريكين، فجاءت
بولد، فافقاه أحدهما ثبت شبهه منه، وصار أم ولد له، وينسب نصف
عقبه، لأنه وطن جارية مشتركة، إذ الملك بنت حكم بالاستيلاء، فيتميمه
الملك في نصيب من حبه، بخلاف الأب إذا أسود جاريه أبه، لأن الملك
هنا ثبت شرط الاستيلاء فتقدمه، فصار وأطقت بنت منه، ولا يدوم فهمه
ولقد جاء لأن النسب بين مستمراً إلى وقت العمود فلم يعدر شيء منه على
ملك اشتراك.

قال ابن القيم^(٢) : يعبر فيه بعمها يوم وطئها، يعني غلبته منه، وكان
نصف العبر، وإنما وجب نصف العبر على المستولد لأنه وطن جارية
مشتركة، لأن نسك في نصف شريكه طبق حكماً بالاستيلاء فيتميمه، وهو
وإن كان مفارقاً للعقل لا يستدركه إتيه، فهو مسجون بوطئ، وبانتهائه ينسب
المهر، فلا يسقط بغيره، فلم يبق وجوب المهر بالاستيلاء بالضرورة

(١) (٦/٣٤٤)

(٢) انظر فتح الباري (٥/٢١)

قَالَ مَالِكٌ، فِي بَرَاءٍ يَحُلُّ لِرَجُلٍ جَارِيَتَهُ بَنَةً إِنَّهُ حُرٌّ
بِأَنَّهُ أُحْلِبَ لَهُ يَوْمَئِذٍ حَبْلُهُ يَوْمَ صَاحِبِهَا حَبِطَ أَوْ لَمْ يَحْبِطْ
وَرَوَى عَنْ أَحَدِ بَنِيكَ عَنْ حَبِطِ الْحَبْلِ بِهَذَا

ثُمَّ ضَمَّنَ فِيهِ خُصْفَ شَرِيفِ لَارِمٍ فِي بَنِيهِ ١٠٠ وَاعْتَمَدَ، لِأَنَّهُ ضَمَّنَ
بَعْدَ كَتَابِهِ، وَفِي بَنِيهِ ١٠٠ كَمَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ١٠٠ أَوْ لَمْ يَكُنْ، لَا
مَعَهُ إِلَّا تِلْكَ حَصْلَتُهَا، أَنْتَهَى

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَحُلُّ، بِضَمِّ لِيٍّ وَكَسْرِ أَحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَوْحُولِ)
الْأَسَرِ (جَارِيَتِهِ) أَيِ بَرَاءَةٍ فِي رَحْلِهَا بِهِ، بِخَسْرِ يَهْمَزٍ وَالضَّمِّ بِشَدَاثِ (بَنٍ)
أَمَلِهَا (أَيِ سَمْعِهِ) (فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَحُلُّ بِهِ) ١٠٠ أَحَدُهُمْ أَقْرَبُهَا سَمْعُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ
الْخَوِيمِ (عَلِيٍّ) أَيِ عَلَى أَوْ طَوًى، يَوْمَ أَمَلِهَا (بَنٍ) بِخَسْرِ يَهْمَزٍ وَفَتْحِ الْوُجُودِ
سَوَاءً (حَبِطَ) (أَجَادَ) (أَوْ سَمَّيْ) (أَوْ لَمْ يَحْبِطْ) (وَلَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ)
أَوْ دَعَا (أَيِ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ)
وَلَمْ يَكُنْ (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ)
بِسَبْعَةِ بَنِيٍّ (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ) (أَوْ لَمْ يَكُنْ)

عَنْ السَّاحِبِ ١٠٠ وَهَذَا يَكُونُ مِنْ بَنِي الرِّجُلِ إِذَا أَحْلَى لِلرِّجُلِ رَهْلَهُ
جَارِيَتَهُ، بِرَبِّهِ أَطْلَقَ ذَلِكَ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَعَ سَبْعَةِ بَنِيٍّ فَإِنَّهَا يَكُونُ بَعْدَ
يَقْتَضِيهِ لِإِحْدَى تَعَدُّ السَّابِحِ، وَفِي يَدَيْهِ عَمَلٌ ١٠٠ أَوْ لَمْ يَكُنْ
وَلَمْ يَكُنْ، وَمَا وَلَدَ، مِنْ هَذَا عَمَلٌ ١٠٠ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَفِي يَدَيْهِ عَمَلٌ ١٠٠
مَعَهُ عَمَلٌ ١٠٠ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهِ عَمَلٌ ١٠٠ أَوْ لَمْ يَكُنْ
عَمَلُ الْحَبِطِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ ١٠٠ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهِ عَمَلٌ ١٠٠
بِصَحْفِ يَوْمِ الْوُجُودِ، وَلَا مَعَ الْبَنِيٍّ، كَمَا يَكُونُ عَمَلٌ ١٠٠ أَوْ لَمْ يَكُنْ
فِي عَمَلِهِ، فَإِنَّ حَبِطَ عَمَلِهِ ١٠٠ وَفِي

١٠٠ شرح الموطأ - (١٠٠)

١٠٠ الموطأ - (١٠٠)

ووجه ذلك أن ما حدث علي من إعاقة الفرج غير صحيح. إلا أنه إذا طاب
صحيح شريك أو من أرقه، لأنها لا تحمل له من غير هذه النكاح إلا مطلقاً
أنتهى

وقال المصنف: "إن وطئ حائره غيره، فهو في ١٠٠٠ كراهية أو غير
إليه، لأن هذه إما لا تستحق الداء والأمادة، وحسبه لحد لا هي موضعين
أحدهما "الأب إذا وطئ جارية أبيه، فإنه لا حد عليه في قول أكثر أهل
العلم - الثاني: "إذا وطئ جاريته امرأة يادها، فإنه يحد ماله ولا يرحمه، وإن
لم يذكر أحدهما فهو في ١٠٠٠ كراهية. انتهى قلت: وسبب كلام علي هاتين
المسائلين قريباً

ولم يفرق ابن حزم في شيء من هذه الأمور بين إحصاء عموم النكاح في
هذه الأنواع كلها، سواء أخرج أولاً الآثار المشعة، إلى الإباحة^(١)، منها ما
دوي عن ابن عباس وأبو أيمن أحمد بن حنبل، أو أنه أو أخيه له جاريته
فليحسبها دهي لها، لتجعل ما بين زوجها

وعن طائفة من كثر لا يرى به، وعن جماعة من أهل النسخ أن الرجل
كأن يرسل بويته من ضيقه؟ فإن أبو محمد هذا يقول: "وهو يقول ميان
الثوري، "قال مالك وأصحابه لا حد في ذلك أصلاً، ثم احتلف قوله في
الحكم في ذلك، فمرة قال: هي جائزها المبيع ما لم يحمل بعد حملها
فوقعت على الذي يجب به، ومرة قال: تمام ما دون ذلك حسب أو لم يحمل

وحدثنا عنه: "إذا حمل بعد إحصاء ملكها بغير حسب به بكفيتها، كما
ورينا عن مجاهد بن جبر، "أنه أجلب الأمة لإحصاء نفسها له، ويمنحها به

(١) عظمي (١٠٠ ١٤٥)

(٢) انظر النسخ (١٢ ٢١١ ٢٢٠٧)

قال صاحب، في الرجل يضع على جارية ابنه و نبيه أنه يدر
عنه نكاحاً، ويدم عليه، **بأنه** حدثت ولم يحمل

الولد فهذا مؤثر في أن يكون محرمة ذلك حسبه، كما رواه عن امر عمر
- وعمر ابن عبد الله - قال لا يحل لك إلا من ثلاث، من أن تزوجه، وإما أن
تضربها، وإما أن يهبها لك، ثم قال بعد الكلام عن هذه الأقوال ولا يحل
للولد منها أصلاً، جهلاً كان أو عالماً، لأنها بمنزلة من لا يحل
عليها أيضاً، لا ما كان حرام، ولا يحل أو جازع، ولا يحل هبها، ولا إيصال
وعن المحدثين بغير ذلك عالماً، فإن كان جهلاً أو مدعياً، فلا شيء
على الجاهل أصلاً انتهى

وقد اسرسل من المواضع التي أحسن فيها من هي شبهة فارتبه
للحديث أنه لا يحل رجل يورث وطء جاريته، قد نكحها بغيره عنه النكاح،
وفاء غيره به، وقد خص الناس من هي منه موطوءة، والرقعة التي
للمرج، انتهى

(قال مالك في الرجل يضع على جارية ابنه) أي يربيها (أو) يقع على
جاريته (أي) هذا حديث (الله يدر) بناء للمجهول أنه أخذاً مثله وضع به
شركه **بأنه** قال ومالك لا بأس، (والفقهاء) بناء للمجهول من ينزويهم في نكاح
الجهينة، وفي المصنفه (قد) وقد مضى (عليه الجارية) أي بغيره سواء (أحلت)
النجوة بهذا الوطء، أو لم يحمل

قال الساجي " وقد علم من مالك بن أنس إذا وطئ حادثة أمته لم
يحدث، لأن أدباً في ما كان من حرم، فكان كالتزويج بعد جارية له فيها شركه،
فيكون عنه نكاح مائة فيها حرم، وتنفق على الأب، وإن لم يحمل، ولا يزوج

(١) في نسخة المصنفه ٢ ١٢٢

(٢) المصنفه ١٥٥/١٦١

نعمية على السرقة إلا أن يحمل. وذلك أن هذه الأب حرمها على الناس،
ولا يحرم وطء المرأة لأنه على شريكه، انتهى

قال الموفق: الأب إذا وطئ جارية ولد له، فإنه لا حد عليه حد أكثر
على النكاح، منهم ما ياب، أمس المدة والأور غير المدة، وبما ياب الرأي،
وقال أبو ثور، وإن يمسد منه الحقد إلا أن يسبح منه يجمع، لأنه هذه في
غير صلب أبه هذه جارية به

ولما به هذه، صليت كسبه منه، فلا حد به بعد، كونه، الجارية
امتدت به، ويدل على مدى السجدة قول النبي ﷺ: أنت رماك لأهلك^(١)
فأضافه إلى ربه، أبه، وهذه له، فإذا لم تثبت حبيبه به، فلا أقل من
حبه شبهة دره، محد الذي بسوء بالشهاد

ولأن القاتل، سواء أهد في عمر ما، ولا في، من راعها قد
تسبه قتلهم، ثم يعرف لهم مخالفة فكد ذلك حراماً، ولا حد على
الجارية، لأن الحد المد، من الرأى، شبهة النم، فسعي عن السوطه
هذه الجارية لمدت به

ولا يصح القسار على وطء جارية الأب، لأنه لا مدته سوط فيها، ولا
سجة ملك، خلاص مدته، وذلك أن أبي موسى قولاً في هذه جارية الأب
والأم له لا يحد، لأنه لا يقطع مدته طاء، شبه الأب، لأن أنسخ، وعليه
هذه أهل لعدم فيه علة، انتهى

وقال بعض في موضع آخر: لا يجوز للرجل وطء جارية أبه لأن أبه
تعالى قال: لا عن أرواحهم أن ما شئت بهن، وبسب هذه مملوك ولا

(١) صحيح (٢) ١٥١

(٢) شرحه نظم في (٣٧٩/٧) (٣)

ردحه - ولأنه يحل لأب زوجته ، ولا حل لسرا ، وحل في طهره لا حد عليه ، وقال داود يعدد رقاً بعصر شافعه ، إن كان أب زوجته حراً لأبها محرمة عليه على التأجيل

ولما فلا له فيها سبعة ، وأحد من النسب ، ولأن الأب لا يقبل دمه والنكاح حل لامي فإذا سقط مقببه لمك ، وأخذ أبي في حل خطه بغير الأثر - وإذا سب هذا ، فإنه يحرم على لاس على التأجيل ، وإن كان لاس قد زوجها حرم عليها عس أبائده ، وإذا سب يعلق على الأب أي له حلال منه ، لا سب منك لاس هذا ، ولم يفرقه في الأب تبعه ، وقال أبو حنيفة يفرقه صفته ، لا له المقام عليه ، وخبره وخطاه فأنه ما لو فيها

وتنه ، أنه لم يخرج من منك ، ولم يفسد بينها وإن علق منه ، قالوا جاز يحل في الأب - لا من وطئ - جاز في أحد لأجل أنسه فألحه وقد انقضت الميركة ، ونصر بجاهه في الأب - وقال الشافعي هو أحد قومه لا خير أم ولد ، لأنها غير مملوكة لأبيه ما لو وطئ جازيه ، جسي شه

وعان أصحابنا لا يرد لأب قومه انحصاره ولا قيمه إنشأ ولا مهرها ، وإن أنشأه يفرقه ذلك منه إذا حكم بأنها مودة ، وهذا يسي على أصل وهو أن الأب إن سب من مال رده ما سب ، وأنه ليس فلا في مظنة أبيه متى لم عنه ، ولا قيمة مكف ، وهذا بخلاف ذلك انتهى

وهي "التهذيب" من رضي أمه ابنه ، فوشت منه فهي أم ولد له ، وعليه بمسها ، ولا مهر عليه ، لأن له ولاية سبقت من به تحتاجة إلى النقص ، فله ملك حوزة تحتاجة إلى صباه له ، غير أن حاجته في يده منه دونها التي

١٠٥٢٢ - ٢٠ - حدثني صبيح بن ربيعة عن أبي عبد الرحمن بن أبي
- ثقف بن ثقفان بن رجل جرح جرحاً لا يراه فيه شيء من

إفقه عنه، فلهما يملك الجرح، عليه، وانظروا في القضية ثم إذا الملك
سب قبل الاستيلاء شرط له، والصلح عليه لملك أو غيره، وكل ذلك
غير ثابت لأب فيها، حتى يجوز له أن يرد، فلا بد من تأليفه

حينئذ إن الوضوء بآثار ملك ولا يرد، أخرجه وثقوه وانظروا بعده
أشهر لأنهما يفسدان الملك حكمهما للاستيلاء، كما في الجور المذموم
وعلم الشيء بغيره، والمساواة بينهما انتهى.

قال في التمام^١ قوله: وانظروا في القضية، ويحق في الدعاء،
لأنه لا يملك ولا يملك له شيء من ملكه إلا ما كان له من الملك، إلا ما
فعل عن ملكه ومن أبي ثقفان، وسبوا لأن على الأعداء عليه دور دفعه إذا به
فيه لغيره، فلهما جرحه بغيره، وتقصيرها أرجحاً عليه التهمة مراده
جرحه، وتحصيلاً للمتمسكين مقصوداً لأب والآب، إذ البطل بغير مقام
الملك ولا عقر عليه دور، وهو في حد ذاته خلافاً لما في دور
فبذلك به حال الجرح عليه دور، ملكه في دور، شرطاً لصحة الاستيلاء
عليه، وعند قيل الجور، لأن دوره في دوره، أنه إذا كان، وهي منطبعة
بأنه كذلك دور بغيره من دوره، كما لا بد من الدور بغيره (الملك
سرى، فلا بد بغيره عليه لغيره، فلهما دور، لا بد من دوره، من
الإلاج، خلاف ما لم يتم بغير حيث يجب، انتهى.

١٠٥٢٢ - ٢ - قال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد
- سمى الله به - (قال الرجل موصوفاً) خرج رجل المذموم (الجور) المذكور
(أمره) كتاب الجور (عنه) في سفر الجور موصوفاً، وأجبهه فيه لغير

فأصابها عاترت امرأة. فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فأنه عن
 دنا، فقال وحدثها بي فقال عمر بن الخطاب بالبيتة، أن لا أرميت
 بأحجاره قال فاحترت امرأة أنها وهبت له

(فأصابها) أي جمع الجارية المذكورة (فأنارت) جمع الشاخي من العيرة (المرأة
 المذكورة) المروحة لذلك (أمر) عمر بن الخطاب
 قال الشاخي^(١) يحمل أنها وقعت ذلك ربه بعد أن أشهدت على إفترقه
 بكوفة أهل النخلة، وإلا كانت نادرة له، ويحمل - فأنارت ربه بكوفة بها -
 انتهى

(مسألة) عمر رضي الله عنه أي سألت عمر الزوج (عن ذلك) الأمر
 الذي حاله روحه (فقال) الرجل في الاعتذار إلى زوجتي (وهيها لي) قال
 الشاخي فيه إهداء لإياديه وأنه رباها مع قرره بذلك (فقال عمر من الخطاب)
 للزوج (الشاخي بالبيتة) أشهدك لعدده على بها وهبتها لك (أو لأمرئك
 بأحجاره) أي أرتجلك (قال) ربي (فاشتركت امرأته) عند ذلك (لأنها وهبتها له)
 أي للزوج ظم برحمته عمر - رضي الله عنه -

قال الشاخي^(٢) يحمل أن يكون هو جديره أن تكون وهته وهته
 وظلت له لا سطوها فلما وطئها عاترت، أي رب ابتكار الله، ثم تعيب على
 الإفترار، إما تخرجاً من سبب الله، أو سبباً من رحمته ويحتمل أن تكون
 معها إياديه الرطبة، فلما حمت أرادت القيام في حفيها، فلما سألت عن الهبة
 أقرب بها والأول أظهر، انتهى

وأخرج البيهقي^(٣) بإساده إلى دفع دار وهبت امرأة بروحها جارية،
 فخرج بها في سفر، فوجع عاترت، فحدثت، فبيع مولاها حبلاً، فمات عمر من

(١) البيهقي (١٥٥/٧)

(٢) البيهقي (١٥٥/٧)

(٣) البيهقي (١٥٥/٧)

١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

الخطاب، فثابت يبي مشق مع روجي يجليه نحلته، وتقوم عليه صلحي
أيا في حبيب، عـ فلف فلف أرحل أرحل إليه عمر، قال ما فعلت بحدود
الغلاة، "حبسها" قال نعم، قال "فحبسها" قال "لا" قال فحبسها لك؟
قال نعم، قال فلك، بيه علي ذلك؟ قال لا، قال لثاني بي بانسبه او
لرحمك فقبل للمرأة ابن ورجلك برجم، قالت عمر - رضي الله عنه - لا توب
في وحبسها له فلفها عمر رضي الله عنه المحبة، أيا حد اعنف

و، ابي وشق في "اليدية" فخرج بطلا حربية روجيه استلحق في حبس
على أ، عـ أقال، فقل مالك والحيور عليه لحد كمالاً، ويات فلفه
عـ لحد ونقوم عليه، فمرها لروجه إلى كات طاء عـ، ايا كات
سكربت فؤمت عليه وهي حرة، ربه قال أحمد وإسحاق، ربه عـ ايا
مسعود، و لأول قول عمر، ربه مالك في "الحوطة" عـ، وقال قوم عـ ربه
حلبه بعد، سواء كان متحبساً أولاً، وقال قوم عـ التعرير انتهى

عن النويري^(١) يذا ويحي جارية امراته يذنها، فقه يجلب عـ، ولا برجم
إي؟ ن ليأ، ولا يثبت إلى كات يكر، وإن لم يكن أخاها له فهو ربه حكمه
حكم امراي بجارة الاجبي، وحكي عن انسعي أنه يمز، ولا حد حابه، لأنه
بيلت امرأه، فكانت به فيها في حلقها

وعمر عمر، علي، وعطاء، واستاعبي، وعالك انه كوطه الأحبه، سوا
احسها له او سم يحها، لأنه لا تشبه له فيها، فانه وطه حارب عـ، ولأنه
بأحد يوط، محرم عليه، فلم يكن شهية كذا في سائر المثلث

وعني ابن مسعود والتعسين إلى كان امسكها، عليه فم عـ، وبعض
قال كات طاعة، عليه عرم مثنها، ويملكها لأن عدا يرب عن نسي فلفه

(١) رواية المسعودي (١/٢٤١)

(٢) المعنى (٢/٣١٢)

وفات عدثة رضي الله عنها لا تقطع إلا في ربيع دينار فصاعداً،
وروي هذا عن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وفيه ذكر منعهما السنة وعمر بن
عبد العزيز والأوزاعي، والشافعي لأحدث عدثة رضي الله عنها طالت نار
رسول الله ﷺ إلا قطع إلا في ربيع دينار فصاعداً^(١)

وقال عثمان رضي الله عنه لا تقطع في درهم لما ذكره وعن أبي هريرة رضي الله عنه
لا تقطع في أربعة دراهم فذهبوا، وأبو عمرو رضي الله عنه أن الخمس لا
يقطع إلا في الخمس^(٢)، وفيه من ميمان بن يسار وابن أبي بكرة وغيرهم،
وروي ذلك عن الحسن، وفيه أنس بن مالك رضي الله عنه - في رجل
فيمنه خمسة دراهم، وقال عمر، وأبو حنيفة وصحبه لا تقطع إلا في دينار أو
عشرة دراهم، لما روي الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدّه عن النبي ﷺ أنه قال لا تقطع إلا في عشرة دراهم، وروي ابن عباس
قال لا تقطع رسول الله ﷺ يد رجل في مئة درهم أو عشرة دراهم، وعن
الحسين لا تقطع البدل إلا في أربعين درهماً

وفي حديث أبو عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قطع في مئة
نصف ثلاثة دراهم، متفق عليه، قال أبو عبد الله هذا أصح حديث يروى في
هذا الباب انتهى.

وقال الرزقاني^(٣) فيما للمخاط في النجاشية، حديث في قدر ما يقطع منه
الشارع ثوب من عشرين درهماً، فصل فيما نزل رطلها أو غيرها، بل ذلك
في أهل الظاهر والموارج والخمس البصري، وفيه إلا في النجاشية. وروي درهم

(١) أخرجه البخاري ج (٦٧٧)

(٢) أخرجه الشافعي (١٨٩/٢) البيهقي في المسند الكبير، (٢١٦/٨)

(٣) شرح الزرقاني (١/١٥٦)

مصاصته وهو ثوب عتمة التي ورسمه، وقيل أرموس درهماً أو أربعة مثاقير، وقيل درهمان، وقيل ما زاد عليهما، وإن لم يبلغ ثلثه، وقيل ثلاثة دراهم، ويُقَوِّم ما عذاه به، وإن كان ذهباً، وهي رواية عن أحمد، وحكاها الخطابي عن مالك.

وقيل إن كان مسروق ذهباً فربع دينار، وإن كان غيره، وبهت قيمته ثلاثة دراهم قطع، ولا لا، ولو كان نصف دينار، وهو هو، مالك المعروف عند أصحابه، وروايه عن حمزة والمثبور عنه إذا كان المسروق غير الذهب والفضة، فامطع إذا نسب فيه أسدهما، وقيل ربع دينار، أو ما بلغت قيمته من نقة أو عرض، وهو مذهب الشافعي.

وقيل عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمتها من ذهب أو عرض وهو مذهب الحنفية، وقيل ربع دينار من الذهب والفضة والكثير من النضة والمروحة، وهو قول ابن حزم، ويُحكى عن داود، لأن التحديد في الذهب ثبت نصاً في حديث عائشة، ولم يثبت التحديد في غيره نصاً، فينبغي على عمومها، انتهى بزيادته من «الفتح»^(١)

وقال المردبر^(٢) «مطع سرقة ربع دينار سرقي أو ثلاث دراهم سرقة حائلة من الخسر، ويسرقة ما يساوي ثلاثة دراهم من المروحة، وعمرها، والمظوم، والدرهم لا يربع الذهب، هو المشهود، وإذا كان المظوم يساوي ربع دينار، ولا يساوي ثلاثة دراهم لم يقطع، طال المدعي هكذا صرح الباجي وبخاص مشهورة هذا للفرع انتهى

وفي «الهدية»^(٣) «إذا سرقت الماقل النال عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمته

(١) انظر «فتح الباري» (٣) (٤٢)

(٢) «فتاوى الكبير» (١) (٢٣٤)

(٣) (٢٦٤/١)

١٤١٥٤٢ - حققني نالك عن نافع، عن عبد الله بن عمرو
أن رسول الله ﷺ قطع يي ويح ثقتة ثلاثة دراهم

أخرجه البخاري في ٨٦ - كتاب الحدود، ١٢ - باب قتل النفس -
وإسارى وإساروا فاقطعوا أيديهما - ومقدم في ٢٩ - كتاب الحدود، ١ - باب
حد السرقة ومصاها، حديث ٦

مخرج برويات الدال على أن ثمن المجن كان في عهد ﷺ دينار أو عشرة
درهم

١٤١٥٤٣ (مالك من نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (أن
رسول الله ﷺ قطع) يد سارق يقطع الممولى، والممولى أمر يقطع (في مجز)
كسر الميم وفتح الجيم وشذ الود مفعول من الاجتناد، وهو الاستئثار،
ولا اختصه، وما يخاف منه، وكسر السين لأنه آلة (ثمنه) مبتدأ خبره (ثلاثة
دراهم) مفعول رواء الأكثر من نافع يقطع نفسه، ورواه البيهقي عنه يقطع نفسه،
وهو المراد بالثمن هنا، وقيمة التي ما تنهي إليه الرقة لها، وأصله قومة،
فأدبته فلو أن يه لوقوعها بعد كسرة

وأنتم ما يقابل به الشيء في عقد البيع، وأطلق على القيمة مجازاً، ر
لتأويلها في ذلك الوقت، أو في على الراوي، أو باعتبار العبد، ما أبي
وفى العبد القيمة وأنس قد يختلفان، والمشير إنما هو القيمة، وقد نسبت
مالك بهذا الحديث في اعتبار النصاب للممولى وأجاب الشافعية ومالك من
خالفه بأنه ليس في طريقة أنه لا يقطع في أقل من ذلك، كذا في الفتح^(١)

وأخرج البخاري^(٢) بطريق عن عائشة - رضي الله عنها - أن يد إسارى لم
يقطع في عهد النبي ﷺ، إلا في ثمن مجز، وقد عرفت فيما سبق أن الوديات
في ثمن المجن مختلفة

(١) انظر الفتح الباري (١/٥٤٣)

(٢) صحيح البخاري، ص (١٧٩٢).

وقال: "حرم في محله" في حديثه. ثم يروى أحد لا يافع
عن ابن عمر، مذكراً، أنه اشاف الأحمه عز يافع، رسله، ثم قال:
ولا يختلف في رسله لا رسله قال: ثم، واه بعض الأئمة، أيضاً، هو
حظته من أبي سعيد عن يافع عن أبي عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: "هيمته
حيمه دره".

وقال: "حظته في البرقة" في حديثه عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ، فقال:
"هو من أبي عمر عن يافع عن أبي عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: "هيمته
حيمه دره". ثم يروى أحد لا يافع، رسله، ثم قال:
ولا يختلف في رسله لا رسله قال: ثم، واه بعض الأئمة، أيضاً، هو
حظته من أبي سعيد عن يافع عن أبي عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: "هيمته
حيمه دره".

وأخبره: "حرم في محله" في حديثه عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ، فقال:
"هو من أبي عمر عن يافع عن أبي عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: "هيمته
حيمه دره". ثم يروى أحد لا يافع، رسله، ثم قال:
ولا يختلف في رسله لا رسله قال: ثم، واه بعض الأئمة، أيضاً، هو
حظته من أبي سعيد عن يافع عن أبي عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: "هيمته
حيمه دره".

ثم قال: "حظته في البرقة" في حديثه عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ، فقال:
"هو من أبي عمر عن يافع عن أبي عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: "هيمته
حيمه دره". ثم يروى أحد لا يافع، رسله، ثم قال:
ولا يختلف في رسله لا رسله قال: ثم، واه بعض الأئمة، أيضاً، هو
حظته من أبي سعيد عن يافع عن أبي عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: "هيمته
حيمه دره".

عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال كان يقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ في عشرة دراهم وفي رواية أخرى كان يقطع في عشرة دراهم قال ابن جرير، وهو موقوفاً ومرفوعاً وفي نسخة مرفوعة، ولا يهرق من عذوبة، ولا يقطع في أهل من عشرة دراهم.

قلت خرج بحكم يسنده عن أبي عباس قال كان من المحرم في عهد رسول الله ﷺ يقطع على عشرة دراهم، كان هذا حديث صحيح عن شريح مسلم، رواته حديث يسنده، وأقره عليه يحيى.

وقال، في نسخة في المصنوعة، وعملوا سندوا، حدث محمد بن شعيب عن أبيه عن عمه أن رسول الله ﷺ قال لا يقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم، وعن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً وفي نسخة مرفوعة، ولا يهرق من عذوبة، ولا يقطع في أهل من عشرة دراهم.

وعن أبيه بن أبي عمر عن أبي عباس قال كان يقطع على عهد رسول الله ﷺ في عشرة دراهم، وفي نسخة مرفوعة، ولا يهرق من عذوبة، ولا يقطع في أهل من عشرة دراهم.

قال الشيخ في قوله في معنى ثلثة دراهم، يعني المثلث في المرفوعة، وفي نسخة مرفوعة، ولا يقطع في أهل من عشرة دراهم.

(١) في نسخة مرفوعة مع نسخة المصنوعة، (٢) في نسخة

(٣) في نسخة مرفوعة مع نسخة المصنوعة، (٤) في نسخة

(٥) في نسخة مرفوعة مع نسخة المصنوعة، (٦) في نسخة

(٧) في نسخة مرفوعة مع نسخة المصنوعة، (٨) في نسخة

١٢٤٩/٢ - وحديثي عن أبي سعيد، عن عبد الله بن

عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله،

ما كنت أقطع في جميع النعم إلا في يومين، وأحد النعمتين عنهما، كثر
عليها مباح كالماء، فيعيدان، أو يحطون كالثياب والمقار، أو على
لشائمي، وقال أبو حنيفة، ما كان أحبها إلي من أن أقطع على من سره،
بقطع عينا من سري المصالح خلا لا يبي حنيفة

وعنه قصة ثلاثة دهر، منهن، دهر فمته، وديهي أنه مع ثلاثة
داهية، وبه فمته شئ عني، لم يقطع بعد معلوم، والآ فلا فمته
مدته

وعنه من أن تلوي مدخلا في مهاد، فمته خلا لا لشائمي في يومين، لا
محق للمصالح بالورق، وديهي حنيفة، ما كان أحبها إلي من أن أقطع على من سره،
بذلك يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،
في تلك حنيفة، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،

وكان الشيخ أبو بكر بن محمد، في ذلك، ما كان أحبها إلي من أن أقطع على من سره،
كان عاملهم بالثمن، في ذلك، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،
العرف بالثمن، في ذلك، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،
بها، ما جرت العادة أن يعامل بها بالدينار في ذلك، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،

أحد النعمتين الثلاث، أو لا أقطع في يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،
مد النعمتين، كجميع النعمتين، أو لا أقطع ببقية النعمتين، حتى (أحرقها) من النعمتين
حالات لا يبي حنيفة في يومين، أو لا أقطع يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،

١٢٤٩/٢ - (صالح بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حنيفة)

الحديث بن عبد الرحمن بن عبد الله، بن عبد الله، بن عبد الله، بن عبد الله، بن عبد الله،
في يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين، ثم يومين،

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْلَعُ فِي شَرِّ مَعْنَى» .

رواه «الموطأ» في إسناده ويقتل معناه من حديث عبد الله بن عمرو وغيره، انتهى. وفي «المعنى» مرسل في «الموطأ» وسند عبد الرزمن^(١) و«المعنى»^(٢) بإسنادهما، من أبي حنيفة عن عمرو بن أبي محمد عن جده معناه، انتهى.

قال النجاشي في «المعنى»: حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ سئل عن شجر القلعة هل هو من أكله يمين من ذي حافة غير متحدي خيانة، فلا شيء عليه، ومن سرق منه شيء بعد أن يؤويه الجرب، فبمعن من أكله، فعليه الفسخ. أخرجه (أحمد) إلا لثرمذي فاحتج به، وأخرجه النجاشي في «المعنى»، لكنه وجهه، وله شاهد مرسل، أخرجه مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبي حنيفة، انتهى.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْلَعُ» وما في بعض نسخ يهمله من تكرار «لَا تَقْلَعُ» بحرف من النسخ، ليس التكرار في النسخ مصححاً، ولا في نسخ القديمة الهندية (في ثمر) فتح الحنفية «المعنى» (مسند) بأشجر قل لا يجذ «يُحَرِّزُ»

قال النجاشي^(٣) يرمي - والله أعلم - الشجر في أشجارها إذا كان في الحوافظ وشبهها، أما من سرق من ثمر حقله في دار رجل من أن تُجَزَّ هي «أشجاره» يقطع، لا يلحق بثمره حتى الوحد، وأحد - مع دياره - ولو كان ذلك في السنين ثم يقطع، أو كسنان ليس بمسكن، ولا حرر للحر، ولا ما كان متصلاً بها بصلب حقله، وهي «بغية» إذا كانت أسخلة في الدار،

(١) مسند الثوري، ٣١: ٥٢٥ ح (٢٨٩)

(٢) أخرجه النجاشي، ٤٩٥: ٤٩٥

(٣) «المعنى» ٧/ ١٤٨

وَإِذَا وَادَّ تَرَخَ أَوْ تَحَرَّرَ فَالْمَقْطَعُ هَيْمَا يَنْبَغُ ثُمَّ الْمَحَرُّ

وَمِنْ «الْمَحَرِّ» ثَوْنٌ حَرِيصٌ جَبَلٌ أَيْ يَبِيدُ بِحَرِّهِ بِالْجَبَلِ، هِيَ
الْمَحَرَّةُ هِيَ نَاحِيَةُ الْمَوَاشِي، حَرِيصٌ حَمَلٌ مَحْرُوسٌ أَيْ أَمَّا
وَأَنَّ أَحْرَصَتْ مَاجِيلَ، لَا يَطْعُ فِيهَا، وَقَدْ تَرَخَ رَعَصُهُمْ يَجْعَلُهُ الْمَوَدَّ
عَصَاهُ، بِذَلِكَ حَرَمٌ حَرِيصٌ إِذْ سَرِقَ، وَقَدْ هِيَ أَيْ تَحَرَّرَ أَيْ تَمَدَّقَ، كَانَ
يَقْتُوبُ الْمُحَرَّرَ الَّذِي يَسْرِقُ الْإِبِلَ وَالْأَنْعَامَ، وَكَالَهُ، تَعْرِفُ

قَالَ ثِيَابِي: قَوْلُهُ «حَرِيصٌ جَبَلٌ» حَرِيدٌ - وَاللهُ هَمٌّ - لِمَا سَمِعَ الْفَتَى
مَحْرُوسٌ هِيَ الْبَحْلُ رَعِيَّةٌ هِيَ أَيْ الْقَاسِمُ فِي بَعْضِهِ حَرِيصٌ أَنْجَلُ كَيْ
شَيْءٍ يَسْرِقُ لِلْمَحْرُوسِ مِنْ يَدِهِ أَوْ يَفْرُوهُ أَوْ يَحْتَكِرُ مِنْ يَدِهِ ٧ يَطْعُ عَلَى مَنْ
مَرَدُّ مِثْلِهِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهَا صَفْعًا، وَوَجْهٌ ذَلِكَ قَوْلُهُ يَطْعُ أَوَّلًا فِي حَرِيصَةٍ
جَبَلٍ وَمِنْ هَيْمَا لِمَنْسُوكٍ ذَلِكَ أَيْسَرُ مَحَرٍّ ١١٤ وَابْنُ ٨٠ وَابْنُ ٨٠ وَابْنُ ٨٠
وَوَعِيَّةٌ «وَالْمَوْصِغُ مَشْرُوكٌ» وَأَمَّا إِذَا تَرَخَ لِمَا سَمِعَ الْمَرْخُ، فَمِنْهَا الْقَطْعُ، وَإِنْ
كَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَحْطِرُ، وَلَا عَمَلٌ، وَأَهْلُهُ فِي مَدِينَةٍ، فَهِيَ مَالِكٌ رَأْسُ
تَقَاسِمٍ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ الْمَوْصِغُ حَرَرٌ هِيَ «مُسْتَعْرِضٌ» هِيَ يَنْتَهَى

(فِي ذَلِكَ الْمَرْخِ) نَسَمٌ نَسَمٌ هَاءٌ مَهْلَةٌ مَوْصِغٌ مَبِيدٌ (أَوْ الْحَرِيصُ)
مَوْصِغٌ أَنْجَلٌ كَثِيرٌ لَرَأَى الْمَوْصِغَ الَّذِي يَجْتَنُّ فِيهِ شَعْلًا، وَفِيهِ عَمَلٌ وَسَرَعَةٌ
مَوْصِغٌ فَالْمَوْصِغُ مَرِيدٌ إِذْ تَوَيَّ إِلَى الْمَوْصِغِ الْخَدِيشُ، وَتَحَرَّرَ الْكَبَرُ، فَعَمَلُ
بِهَا الْقَطْعُ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَرَرٌ، وَمُسْتَعْرِضٌ وَاحِدٌ مِثْلُ (الْقَطْعِ هَيْمَا يَطْعُ ثُمَّ
الْمَحَرُّ) أَيْ مَوْصِغٌ هَذَا عَلَى الْإِخْلَافِ بَيْنَهُمْ فِي هَيْمَا مَحَرٍّ، وَفَقَارَ
الْمَوْصِغُ كَمَا تَقَدَّمَ

وَالرَّادِي: أَيْ بَيْنَ بَيْنَ الْعَدْلَةِ الشَّيْءِ يَحِبُّ فِيهَا الْقَطْعُ، وَفِي حَالَةِ تَوَدُّ

(١١) طائفة ١٦١ (١٥٤٤)

(١١) شرح الرافعي (١٥٤٤)

السلطان في حرمه، كما جنته عيني من سوط من غير أن يملكه إلا سوطه
 الحسن، وإطلاقه، من سوط البحر، يحجب لانه عيني، لا سوط فتشعب به
 بذكر الأمر، وهو من سوطه، حلالاً، لمجره، بعدد ما لا يطلع في كل ناحية
 حلالاً، في سوطه، وهو من سوطه، لا يطلع في سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 في غير حرمه، وهو من سوطه

وتحجب عنه سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه

وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه

وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه

وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه
 وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه

(١) قوله من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه

(٢) قوله من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه، وهو من سوطه

عُثْمَانُ أُنْزِجَتْ فَأَسْرَ بِهَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَّادٍ أَوْ تَقْوَمُ، فَعُومَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ. بَنُ ضَرْبٍ لِي عَشْرَ دُرَاهِمًا بِلَهْنَارٍ.

(عثمان بن عماد) - رضي الله عنه - (أُنْزِجَتْ) حال الردي^(١) واحد يرمع في لغة شعبية، واسعة لصيغة أُنْزِجَ لمسم الثمرة وعند الجيم، الواحدة أُنْزِجَتْ، وهي التي تكتم بها مصحاه، وارتضاء المحبون، قال لأهري، والأثر أخرجه البيهقي برواية الشافعي، وموضع براديه ابن بكير كلاهما عن مالك بهذا السند والنس، روي رواية الشافعي قال مالك هي الإرجة التي يأكلها الناس، انتهى

قال في «المدرسة»^(٢) كانت تلك الأرجة توكس، وروي عنه أشهب ولو كانت من ذهب حا فُؤمها عثمان، لأن الذهب لا يقوم، وأما غير ورنه لأنه أصل الإنسان، وبم المصنف، انتهى

وقال الذهبي^(٣) في «المزيب» من رواية ابن أبي عمير عن مالك كانت أُنْزِجَتْ تؤكل، وروي بن وهب عن ابن مسعود أنها كانت من ذهب كالحمصة، قال مالك، والديور عن ذلك أنها قوم، ولو كانت من ذهب لم تقوم، انتهى وفي «المعجم» قال مالك، لأرجة التي يأكلها سامر، وقال ابن كنانة كانت أُنْزِجَة من ذهب منو اسمها يحصل فيها الطيب، وروي ابن مسعود أن سادقاً سرق أُنْزِجَةً ثمنها ثلاثة دراهم، فقطع عثمان يده، قال، والأرجة عورة من ذهب تكون في عنق لصبي، انتهى

(فأُسْرَ بها) أي بالأرجة (عثمان) رضي الله عنه - (أَوْ تَقْوَمُ) ببناء المجهول من التقويم (فَعُومَتْ) ببناء المجهول (ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ) من صرف اثني عشر درهماً بِلَهْنَارٍ يعني أن للدينار بولغري يائني عشر درهماً، فكانها فُؤمَتْ بربع

(١) شرح الزمخشري ١٥٤٥

(٢) ٢١٨/٢

(٣) التلخيص ١٥٤/٧

أنها قد تخرج حركتها روحاً تشقّ بجزء من مكة وبمائها مائة أمان
لها وبمائها مائة أمان في الدنيا والآخرة من أيّ بلاء أو مصيبة مع
الموت لا خير به من أجل هذا ضبط حلقه حركته حسنة

(أنها قلب حركته سكود اعدسة اعدسة) وحرارة روح التي تشقّ
إلى مكة في بيت (ومعها) أو مع حاشية امولان لها) أي لعدسة، قال
الجاحظ "بمائها مائة أمان" ولا يسمى من فيه شيء من أي شيء
(ومعها مائة أمان) أي في الدنيا والآخرة من أي بلاء أو مصيبة مع
الموت لا خير به من أجل هذا ضبط حلقه حركته حسنة وأكثر
قاله صفة، (وكان) هو من حركته وفي حركته من أي بلاء أو مصيبة مع
الموت لا خير به من أجل هذا ضبط حلقه حركته حسنة وأكثر
صرفت من أي شيء، قد في جامع الأصول، انتهى

وفي بعض النسخ مصرية فبكرة من أجل لا فرق، قال الجوهري
بالنسيم والبرق أي عبه بنسيم والبرق أو من أجل كذا قال أبو عبيد
الله بن وهب، ومعنى تصويره تصويراً أي هو لما تم به يوم كان قد طرأ دسم
وهو ممدود أي هو ممدود لا شئ به، أي ليس (نسيم) قاله

وهي المسحاة "تنبه شرط من أجل أي تفتت به صاير الوجه ممد
مبطل، يروي في في صور البحار، والخرافات لأول، وهو ممدود فيه هذه
المرحلات يعني ممدود ممدود، ومجتمع على مراحل ممدود

(قد ضبط عليه) أو على ليد، ولما ممدود اضطرت فيه (حرفة مصرية)

(١) مصرية ١٥٦

(٢) مصرية مصرية ١٥٦

(٣) شرح الزواجر (١) ١٥٦

(٤) مجمع البحار لأول (١) ١٥٦

قالت فأخذ ملام اميرت فصب عنه فاستخرج وجعل مكانه ليدا
أو فزوة. وهذا عنه فصبها فصب المولانا اميرت فصب ذلك امي
أقيله، فلما فصب عنه رجحوا فيه الملبد رسم بجدو شرد فكمتموا
الداش، فكيف عاصه، روح شئ بلاء.

كالمفرد له، وحجر برد محباً فيه (فألا) عمدة (أخذ الملام اميرت)
المحيط (فصل عنه) ي شرد، حيلة الحولة، شرب، شرب (استخرج) جا
شئ حياطة الحولة، واستخرج منها المرد وجعل مكانه ليدا، بكر الملام
ومكون المرحله ما يند من شرب أو صوب، فانه يروى، وهي الصبي
عن الماموس لبيد الحوائق، والصلاة، رساله مرفوع، وقد سمع
المرح: انبوه

(أو فزوة) روح الله، وبعده في الحولة، ولفظ من حلة الميم
وهذا في المثلث مر دوي، فانه المرقم، (وفاط عنه) في غلط الحرفه
تلي، وجمع فيه

فلما فصب بصبه له احد الموث المراسم من الماموس في جميع النسخ
المعنيه والمعبره، لا ان في صبه فصبه، و... فاص عن اميه، انتهى
وهكذا بصبه فيه في... به بيبهي (المولانا المديب عمدة، فصب (فصبه)
بصبه فيه في جميع نسخ والنصب إلى المولات (أفند) امير، (إلى لفند)
واخط سعد في الموثه، فلما فصب اميرت فصب ذلك برد شئ فصب، وهي
فصبه فصب بصبه مع المير، وكذا فصب عنى ما في بعض النسخ
وهي التي شرح عنها، وهي بصبها الأدي بصبه، بكمتم مع المير،
والثابته فصب بصبه الماموس، يروح الميم إلى سوه، هي

فلما فصب عنه رجحوا فيه لبيد رسم بجدو، ب المير فكمتموا المرقم، ي
المولانا المذكورين بكمتموا، ام المولانا (عاشة) روح شئ بلاء، في صفت

أَوْ كُنَّا إِلَيْهِ، وَهَمَّ بِهِ، فَجَلَّ لَعْنَةُ عَلَى دُبِّهِ وَغَرَبَ، فَدَرَسَتْ
بِهِ عَابِثَةً، رَزَحَ سَبِيَّ الْوَلَدِ، فَطَعَنَتْ بَدَنَهُ، وَفَالَتْ عَابِثَةً، الْقَطْعُ فِي
رُبْعٍ دِينَارٍ مِصْبَعٍ

الأمر (أو كنتا إليها) بنى عاتكة شئت من البرود، واتهماً فكذلك مباد، ألتج
ثلاثة في المصنف كلها عتيمة المصنف من ربيته المائب، وهو ألتج ما في
المصنف المصنف من مبيته جميع المصنف في الأختيرين وكلمتها مبيته المصنف
وصيبر مضمون (العبد) المذكور الذي كان معمر (مستل) بيد المجهول (العبد
عن ذلك الأمر، ما عرفت، العبد أنه سري (فأعربت به عاتكة رزح السبي بك
فقطعت) بناء المجهول (يد)

قال صاحب ' يحصل أن يرد أنه حصل إلى كاسر، فثبت عنده عاتكة،
فقطعت، وكلمة بحسنه كان لا تدخل على عاتكة ولا يزل معها، ولا نادى
له في الدخول من موضعها، وأد المولاهين كانت معه في سر، وأتت فذمت
العلام المبرد من سرا عاتكة، ولم تدر أنه في الدخول إليه، وما كان بهله
المصنف فهو مأخوذ من سر، يحصل أن يكون المصنف كان يود أن في ' دخول
على عاتكة، أو من المولاهين، ذلك أن المصنف، أولاً، كان قد عاتكة
وعداها مشركاً، وكان عاتكة - رضي الله عنها - رجمولاهين موضع مفرود،
ولم يزل فيه ملام، ولم يود أن يالدخول فيه، يسرى منه، فذلك لرحمة
القطع، انتهى

(وقالت عاتكة القطع) بعد (في ربع دينار مِصْبَعاً) أي راقداً من
السيف، قال ابن جرير، يرد أن يرد معاً مجتبه القطع، لأنه لا تقصر عتيمة
عن ذلك، انتهى، وأقدم في بيان اختلاف العلماء في انصاف ابن الصنف، ربع
دينار ملك الإمام الشافعي ومن وافقه

(٢) باب ما جاء في قطع الأبق والسارق

وتقدم قريباً اختلاف لأسد في مقدار الخصم، والعمرة عند الإمامين مالك وأحمد مبيع دينار أو ثلاثة دراهم في اللص والنقصة

وأما في غيرهما، فالتميم بأيهما عد أحمد في المشهور عنه، وثلاثة دراهم لا غير عند مالك في المشهور عنه، وأما عند الشافعي فالقيمة مبيع دينار مطلقاً، سواء كان المسروق من فضة أو غيره، وعند الحنفية القيمة بمئة دراهم، سواء كان المسروق ذهباً أو غيره

(٢) ما جاء في قطع الأبق والسارق

حكاه في جميع النسخ أني بأبذبت من الهندية والمصرية من الممرد والمنجوع بحرق المظلم بين الأبق والسارق، ولأرجح علي حذفه، والمراد بالعد الأبق السارق يعني إن سرق لعبد الأبق، فمأنا حكمه؟ كما يظهر من الروايات الواردة في الباب، وبسالة خلاصة شهيرة

قال الموهق^(١) يقطع الأبق بسرقته وغيره، روي ذلك عن ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، وه قال مالك والشافعي، وقال مروان ومحمد بن العاص وأبو حنيفة لا يقطع، لأن قطعه مظنة على سببه، ولا يقتصن على العتائب، وثنا عموم الكتاب واسعة، وإنه مكلف سرق نصيباً من حرره مثله، فيقطع كغير الأبق، انتهى

قال مسألة النقض، على العتائب مساندة مستعملة خلافاً عند الأئمة، وماله قطع الأبق السارق ماله مسند

ولا يمنع الإبان القطع صد نجسة، فإن صاحب المصحف قال في شرح السنة العبد إذا سرق قطع، نعم كان وغيره وهو قول مالك

١٦١٥٤٨ - حدثني عن مالك عن ابن جابر عن عبد الله بن

عمر بن قيس عن أبيه

والساعي وسمعه أهل العلم
 محمد بن أسود^(١)
 محمد بن أسود^(٢)
 وما حدثني عن محمد
 باب العهد
 الأسير^(٣)
 الأسير
 الأسير

عن أبي عبد الله^(٤)
 فوجدت أسوداً على أن من أسير
 في أسير
 أسير
 أسير
 أسير
 أسير

١٦١٥٤٨ - مالك عن ابن جابر عن عبد الله بن
 محمد بن أسود^(١)
 من حديث مالك بن أسود^(٢)
 أسير

(١) أسير

(٢) أسير

(٣) أسير

فَأَرْسَلَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى سَجِيدِ بْنِ الْعَصِي، وَهُوَ أَمِيرُ
الْمَدِينَةِ، لِيَقْطَعَ يَدَهُ دَيْمِي سَجِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ وَقَالَ لَا نَقْطَعُ يَدَ
الْأَبِيِّ الشَّامِيِّ إِذَا مَرَى فَمَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي أَبِي
كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ هَذَا؟ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لِنَقْطَعُ يَدَهُ

إِبَانَةً ثُمَّ رَجَعَ (فَأَرْسَلَ بِهِ) أَيِ مَقَامِدِ مَوْلَاهُ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ
(إِلَى) (أَمِيرِ الْمَدِينَةِ) (سَجِيدِ بْنِ الْعَصِي) مِنْ سَجِيدِ بْنِ الْعَصِي مِنْ أُمَةِ الْقُرَشِيِّ
الْأُمَوِيِّ، لَهُ صَحْبَةٌ وَكَانَ يَهْتُمُّ يَوْمَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ نَسَحَ سَيْرًا، وَصَلَ أَمْرَهُ يَوْمَ
يَلْزَمُ كَأَمْرًا، وَكَانَ سَجِيدٌ مَشْهُورٌ بِالْحُودِ وَالْكَرَمِ، وَبِمَا مَاتَ فِي بَصْرَةَ بِالْمَعِينِ
سِنَةً ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ كُنَّا عَلَيْهِ ثَمَانُونَ أَلْفَ دِينَارٍ، مَوْلَاهُ عَدُوٌّ وَلَدَهُ عَمْرُو
الْأَشَدُّ، كُنَّا فِي الرَّزَقَانِي^(١)

(وَعَمْرُو) أَيِ سَجِيدٍ إِذْ ذَاكَ كُنَّا (لَعَبْرَ الْعَقِيَّةِ) مِنْ حُجَّهِ مَعَاوِيَةَ، وَكَانَ عَائِشَةُ
عَلَى شِعْلَقَةٍ عَنْهُ فِي حُرُوبِهِ، مَاتَتْ، ثُمَّ وَلَّاهُ الْمَدِينَةَ، مَكَانَ يَحْدِثُ بِهِ وَسْ
مَرُودًا فِي رِلَاثِهَا، قَالَ عَمْرُو: (لِيَقْطَعَ يَدَهُ) أَيِ مَأْمُرٍ بِطَلْعِهِ لِكُتُبِهِ أَمِيرًا (فَالْأَبِي
سَجِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ، وَقَالَ) مِنْ الْأَعْتَدَارِ (لَا نَقْطَعُ يَدَ أَبِي إِذَا مَرَى) وَبَدَلَهُ بِفَتْحِ
الْحَقِيقَةِ الْمَرْهُوعِ لِمَذْكَورٍ قَبْلَ ذَلِكَ

(فَقَالَ لَهُ) أَيِ لَسَجِيدِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) - رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ - مَكْرُفٌ عَلَيْهِ (فِي
أَبِي) مِنْ (كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ هَذَا) الْأَمْرَ الَّذِي نَقُولُ بِهِ (لَمْ أَمَرَ بِهِ) أَيِ بِالْمَعْدِ
(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِنَقْطَعُ) بِمَا السَّجُورِ (يَدَهُ) لَا ابْنَ الْإِبَانِ ثُمَّ يَكُنْ عَدُوٌّ مَانِعًا
مِنَ الْقَطْعِ

قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْصِي» وَهُوَ أَخُو ذَلِكَ أَنَّهُ يَقْطَعُ يَدَ أَبِي، وَلَكِنَّهُ قَالَ
لَا يَقْطَعُ السَّجْدَ يَدَ سَجْدَ يَدَ أَبِي السُّلْطَانِ أَوْ يَعْطِيهِ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي
«الْأَلْبَةِ»، أَنْتَهَى.

(١) مَعْرُجُ الرَّزَقَانِي (١/ ١٥٦)

٥٢٩ ٦ - [وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُكَيْمٍ، أَنَّ
 أَحْمَدَ بْنَ حَنْدَلَةَ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ، أَنَّ
 حُكَيْمَ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ
 يُمَيْسٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ جَرْدَةَ سَمِعَ أَبَا نُجَيْدٍ يُسَمِّي إِذَا سَرَى وَهُوَ
 قَائِمٌ لَا يَقْطَعُ يَدَهُ . . .

قلت لعز بنيت ابن عمر . رضي الله عنه . كان يا حنبل فمما انعد
 علي عبده يقطع يده في سري كائنا فيجبه ، ولا يلبث يقدم يا ابا حنبل من
 سلطان الامام حنبل . وهو يذهب الإمام مالك أن ليس يقطع يده في
 السري ، وليس يلبث . لا في (الامر) . وقد انقعه علي ع . مع لمسة سوي في
 اومه لحد عمر . يا . فمما . وبذلك جره صاحب في المراجعة كما تقدم من
 كلامه ثانياً

٥٣٠ ٧ - [مَالِكُ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُكَيْمٍ، وَغَدِيدِ بْنِ
 السَّحْبِ الْمَوْجُودِ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ رَأْسُ الْقُرْبَى، فَقِيلَ لَهُمْ أَرَأَيْتُمْ
 وَلَوْ حُرِّقَتْ جَمِيعُ سَبْعِ مَا تَقْدِمُ الرِّيَّ عَلَى الرِّاءِ، وَتَكْفِيهِ لَوْلَا - لِأَهْلِ أَرْجَسَ -
 أَمْرٍ حُكَيْمٍ، مَدَّ يَدَيْهِ مَكَرَ (لَهُ أَحْمَدُ) لَهَا أَحْمَدُ رَزِي مَا كَذَا (لَهُ أَخْلَدُ) تَنِي
 دَرِيه وَكَانَ وَتَرُ عَمَّا عَمَّا لَقَدْ سَرَى) مَا يَحْدُ يَطْعُ

(ثالث) زَيْدِ بْنِ (مَالِكُ عَنْ) سُدَّ أَرَاءَ فِي مَسْأَلَةِ عَمْرِو (أَمْرٍ) وَمَسْأَلَةِ وَجْهِ
 الْأَسْكَالِ مِنْ بَدَنِ كَمَا سَمِعَهُ مِنْ بَدَنِ (لَا يَقْطَعُ يَدَهُ) . . . (وَكُنْتُ فِيهِ)
 أَيِ فِي ذَلِكَ . . . إِنْ هُوَ مِنْ عَدِ الْحَرِيمِ (أَمْرُ السَّرْمِ) (أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ)
 الْأَمْرِ (وَهُوَ) فِي حَرِّ بْنِ عَبْدِ لُحْمٍ (الْوَلِيُّ) يَوْضَعُ عَمَّا يَدَيْهِ (أَوْ أَحْمَدُ) فِي
 كَسْبِ إِبْنِهِ وَجْهِ (مَسْأَلَةٍ) وَهُوَ (أَمْرٍ) كَسْبُ (أَسْأَلُهُ) بِلِ دَيْهِ . . . لَمَّا الْيَوْمَ إِذَا
 سَرَى وَهُوَ أَمْرٍ . . . يَحْدُ يَطْعُ يَدَهُ حَالِ السَّرَى . . . وَكَانَ سَمِعَهُ قَشِي ذَلِكَ
 أَوْ (أَبُو بَعْثِي) مَا . . . لَا يَطْعُ عَمَّا سَرَى . . . عَمَّا (أَمْرٍ) . . .

جَزَاءُ بِمَا كُتِبَ

اجتمعت الأمور، وبما دخلت القاع في البحر لأنه يشبه الشرط. رد لأسم
واللام في موصولة بمعنى الذي والتي، والصفة صلها، فهي في قوله وذلك
الذي يسرق، والتي تسرق. وعلم الثاني اختاره صاحب «الحلال»، كذا في
«الجمع».

واسم رأيتيهما أيمانتهما، لقراءة ابن محبوب، فإنه عرف «واقطعه
أيمانهم» قال صاحب «المصابية»، وهي مشهوره، جازت الزيادة في معنى
الكتاب، لأن صاحب «الحلال» عاقلهما أيمهما أي بمعنى كل واحد منهما
من يذوق، لأن صاحب «الجمع» اليمين مستند من القراءة الشاذة، والكفرج
مستند من اسمه انتهى.

بني «الهداية»^(١) الاسم بمنزلة اليد إلى الإيهاء وهذا المفصل أي في
المرجع معنى، كيف وقد صح أن الذي ~~يقتطع~~ أمر يقطع يد السارق من ر
رحاله جماعة كما سيأتي قريباً في كلام المرحوم «جزء»، صاحب «على
المصدر بفعل مذكر أي حارروهما جرأة، وذكر صاحب «الجملة» أنه أربعة أوجه
«بما كتب» ما مضى أو موصولة، ولما صيغ أي سبب كتبها، ولأنه
من مشكلات الحكيمة في علم الفصاح على الساري

لأن لسرغسي إذا قطع يد السارق زُذبت السرقه إلى صاحبها، لأن
السرور لله وأجره لله ومن وجد عينه عالة فهو أحق به، إن لم يدر
ولا ضمان على السارق عينا، وهذا الشافعي هو ضمان نفسه، وهذا
مالك إن كان السارق ذا مال يؤمر بأداء الضمان في الحال، وإن لم يكن
شيء فلا ضمان عليه في الحال ولا بعد ذلك

ومعنا قوله تعالى «جَزَاءُ بِمَا كُتِبَ» قد جاز أن لقطع جميع موجب

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَغُرُورَةَ بْنِ الْأَسَدِ كَيْسَا يَقُولُونَ إِذَا سُرِقَ الْعَبْدُ الْأَبْقَى مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فُطِعَ
 قَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا لِحِيلَافَ فِيهِ بَعَثْنَا أَنْ تُقْبَلَ
 الْأَبْقَى إِذَا سُرِقَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فُطِعَ

عبد الله بن عمر رضي الله عنه (وعروه بن الزبير) وثلاثة من فقهاء المدينة
 المعروفين (كأنهم يقولون إن سرقة العبد الأبقى) وقوله (أما يجب فيه القطع)
 مفعول سرقة أي إذا سرق مفسد الصواب (قطع) بناءً المجهول حرفاً إذا

وأخرج النيهقي^(١) أثر روي المذكور برواه اسمعني عن مالك نحو ذلك،
 ثم قال الشيخ وهذا قول حاسم بن محمد وسام بن عبد الله وعروه بن الزبير
 وعبيد بن ربيعة وكان أس عيسى - رضي الله عنه - ذهب إلى أن ليس على الأبقى
 المملوك قطع إذا سرق، وقد تركنا عنه قوة إلى قول غيره من الصحابة لأنه
 أشبه بكتاب الله، فإن السامعي: ولا يربده معصية الله بالإتافي حبراً، قال
 الشيخ، وقد روي بعض الصحابة عن بن عباس، وليس شيء، انتهى

(قال مالك وتلك) أي قطع يد الأبقى السارق (الأسر الذي لا اختلاف فيه
 عندنا) بأنهم يذهبون، ثم ذكر المصنف أنه يقول (أن للعبد الأبقى سرقة ما يجب فيه
 القطع قطع)^(٢) وهذا الباب كنهه عن شرح لباجي، وكنت فيه بعد ذكر
 الآثار المذكورة في هذا الباب وهذا الباب لم يمتحن على شرح له في نسخ
 الشارح التي بأيدية، انتهى

(١) حاشية الكون: (١٦٩/٨)

(٢) قال أبو عمر على هذا قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم، والثوري،
 والأوزاعي، ومالك، وحماد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبو داود، وحماد بن عمار، وأبو حنيفة،
 بالأمسار. وإنما وقع الاختلاف في حديثهم لعدم الاتفاق على ذلك بعد ذلك
 الاستدراك (١٧٧/٢٤)

(٣) باب ترك الشهادة للسلوك إذا بلغ السلطان

١٥٥٠/٨ - وَهَدَيْتَنِي مِنْ ذَلِكَ عَنِ أَبِي نُجَيْبٍ، عَنْ صَفْوَانَ

أَبْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ

(٣) ترك الشهادة للسلوك إذا بلغ السلطان

ومرجع الحديث في «صحيحه» «باب كراهية السدعة في السعة إذا وقع في السلطان»، وسط الحافظ في «فتح»^(١) في «الروايات» اعانة على مذهب الشريفة ما لم يبلغ السلطان، ولمنع عن السعة عند ما لم يبلغ السلطان، منها حديث عائشة زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث «لا في السعة»، وأما ما رواه أبو داود

قال الحافظ وبسناد من جواز الشهادة عند بلوغ السعة، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الاتفاق به، ويدخل في سائر الأحاديث الواردة في طلب الشرعي المسموع، وهي مضمومة على ما لم يبلغ الإمام، انتهى وسيأتي كلام ابن عبد البر والزهري في آخر الباب

١٥٥٠/٨ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري «عن صفوان بن عبد الله بن صفوان» عن أبيه عن جده لم يصب الآية، قال ابن عبد البر «مكنة رواة جمهور أصحاب مالك مرسل» ورواه أبو عاصم إسماعيل عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن جده، ولم يقل عن جده أخذ عن أبي عاصم، ورواه شامة بن سوار عن مالك عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن أبيه، كما هي في «السنن»^(٢)

وسط من حرم في سخرية صرق هذا الحديث في «المعنى»^(٣) ثم قال «حديث صفوان لا يصح له شيء أصلاً» لأنها كتب منقطعاً لأنها عن عطاء

(١) فتح الباري (١٦/ ١٨)

(٢) شعور الخوارج (ص ١٠٠)

(٣) (١٦/ ٥٧)

أَنَّ صَعْوَانَ بْنَ مُيَيْتَةَ فِي لَيْلَةٍ: إِذْ كَانَ مِنْ لَيْلَةٍ يُهَاجِرُ هَؤُلَاءِ

وعكرمه وعمره بن دينار وابن شهاب . وبني أحمد منهم أحراراً صرنا انتهى .
وهي «المجس» . منقطع في «الموسى» وأحرجه السائي . وفي نسخة موصولة
يلتصق به من بعد لَيْلَةٍ بن صَعْوَانَ بن أبيه انتهى

قلت : أحرجه بن محمد^(١) برواه سامة عن مالك عن زهير عن
عبد الله بن صَعْوَانَ عن أبيه . وهكذا أحمد في «مسند» برواه محمد بن أبي
حصه عن إسماعيل ، وأخرج أيضاً ترمذ ، عن موصولة عن صَعْوَانَ

(أَنَّ صَعْوَانَ بْنَ لَيْثَةَ) بن خلف ترقشي الحنكلي صحابي من «مؤلفه» مات
أيام حنك غسان ، وقيل سنة إحدى أو ثنتين وأربعين ، قال صاحب «المجس»
كذلك ابن عبد رسول : قَالَ أَبُو بَرْدٍ كَامِرًا ، وَأَعْلَمَ هُوَ بَعْدَ نَجْدِ بَكَّةَ .

قلت : هو بني شعاع من رسول الله ﷺ أديعاً ، نعماً . أخصياً بما
محمد ، الحديث : أَنَّ صَعْوَانَ أَعْلَمَ . رسول الله ﷺ يوم حنين ، رآه لأبي
السنن إسماعيل ، فلم يزل يعلقني حتى صار تحت السلس إلى ، روى أحمد في
«مسند»

(قَالَ لَهُ) أي صَعْوَانَ : (إِنَّهُ) عن نه بهاجر هلكه قال أبو طاني . وكان فاضل
فذلك لم يسمع قوله ﷺ «لا محرم بعد الفصح» . وفي رواية أخرجه بن عمر
أنه قيل له : لا دخل أئجه إلا من هذا حجرة . فقال : لا أقول ميرلي حتى تبي
أشي ﷺ

وإن بجني^(٢) . يحصل أن يكون دل له ذلك من علم وحرب الهجرة
قبل الفصح . فاحمد بناء حكمها من سلم بعد الفصح ، وانهجته من مكة إنما

(١) «متر» : «٢٥٩٤»

(٢) «١٩٣/٧»

وروي ١٥٥

جاء ابنه فأخذ يركب من تحت رأسه وهي آخرة ن عن مجاهد كان صفوان رجلاً من أهل مكة فأتى النبي ﷺ فأناج راحته ووضع يده علىها ثم سعى بمصبي الحاجة، فجاء رجل فسوق ردهم الحديث وهذا يطالغ جميع الروايات الواردة في هذه

(وقوله واداء) أي جمعه وإسادة تحت رأسه كان لدهن هذا بمصبي مع ما روي في غيره سلام، أمر بقطع شاربه أنه عده من حرره فاحتمل أنه يجب فيه القطع، لأن صاحبه كان معه راحته ن فكان ذلك بمصبي الجرة وقد قال من ثم ن بهي سرق من سطح المسجد أبي عرج فيه في رده ن كان عده ح حه قطع ولا لا. وكذلك قال ثابت في معجم الإسكندرية، يعمد فيها الدهر حبيبات وشماع فسرقي لا ك صاحب معه دفعه سريره لأن صفوان لم يغم عن ردهه ولا تركه

ويحتمل أن يشارف دخل ثياباً هي غير الثياب فسرقه، وقد قال مالك في مختار الإسكندرية يعمد فيها ثياب السور وشماع، فيسب سارق، ولا يدخل من مدخل لاس به شمع. ون سم يكن هذه مدارس، واحتمل أيضاً أن يكون في المسجد بهي سرقه صفوان برأسه هي

و ترجم النجاشي وسيفي على هذا حديثاً مما يؤول سرراً وما لا يكون، وترجم عليه أبو داود ن باب فممن سرق من حرره وقد يعمد^(١) إذا كان لاساً لشربه أو سرقة ن ثياباً أو مد يظن أو مد ن أو مد على في أي موضع كان من البلد أو غيره فهو محرراً بفضل ن هذه صفوان سرق وهو مؤتمن له، ومن تخرج عن أثره قال المعمر ن كان نالسا تلهي

(١) - حاتم (٢٧٩) ١٣٠

(٢) - (٤٨) ٣٨

(٣) - النجاشي (١٢) ١٢٧

فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَسْرَقْتَ رِدَاءَ هَذَا؟» قَالَ: بَعَنُ. فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَهْلَا»

فِي حِجَابِ كَذِّ صَفْوَانَ بَالِغاً فِي الْمَسْجِدِ، وَرِدَاءُهُ تَحْتَهُ، فَسَرَقَهُ، فَطَامَ، وَفَدَّ ذَهَبَ الرَّجُلِ فَأَمْرَكَ فَأَهْدَى، وَفِي أُخْرَى لَهُ عَنْ صَفْوَانَ، جَاءَ رَجُلٌ فَأَخْطَلَهَا مِنْهُ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ بَأْسِي بِهِ، الْحَدِيثُ وَهَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ^(١)، فَجَاءَ رَجُلٌ فَأَخْطَلَهَا مِنِّي، فَأَخَذَ ابْنَ رَجُلٍ، وَفِي أُخْرَى لَهُ عَاسْتَلَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ، فَاسْتَقَطَ فَصَلَحَ بِهِ بَاحِدٌ.

(فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَادَّ فِي النِّسْخِ الْهَيْدِيَّةُ بِعَدِّ ذَلِكَ (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ «أَسْرَقْتَ رِدَاءَ هَذَا؟» كَلَّا، نَعَمْ) وَلَيْسَ هَذَا فِي اسْتِخْصَارِ الْمُصَنِّفِ، لَا فِي الْمُتَوَنِّ، وَلَا فِي السَّرُوحِ، وَلَا فِي «مَوْقُفٍ مُعَمَّدٍ» وَلَا فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ بِرِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّنَدِ، وَلَا فِي ابْنِ حَاجَةَ فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَةَ عَنْ مَالِكٍ، فَالْقَاضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ.

نَعَمْ يَوْجُودُ هَذَا فِي رِوَايَةِ حَكِيمَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَطْعِهِ «فَأَخَذَهُ فَأَتَى بِهِ ثَلَاثِي فَقَالَ إِنَّ هَذَا سَرَقَ رِدَائِي فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ «أَسْرَقْتَ رِدَاءَ هَذَا؟» قَالَ: نَعَمْ، الْحَدِيثُ.

(فَأَمَرَ بِهِ) أَيِ بَالِغِي (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَطَّعَ يَدُهُ) وَنَعَمْ حَسِبَ عَدُّ النَّبِيِّ ﷺ «فَأَتَى ثَلَاثِي» أَنْفَظَهُ مِنْ أَجْلِ ثَلَاثِينَ دَرَاهِمًا؟ أَمَّا أَبِيهِ وَتَابَتِ ثَمَنُهَا (فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ) إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا أَيِ قَطْعِ يَدِهِ (يَا رَسُولَ اللَّهِ) وَإِنَّمَا أَرَدْتُ مَأْثَبَهُ قَطْعَ (هُوَ) أَيِ الْإِرْدَاءِ (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) مِنْ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَهْلَا» بِشَعْبِ الْإِلَامِ

(١) مَنْ فِي دَاوُدَ (٢٣٩٤)

قال أنس فأُتي بي^(١)

علي وقد وصله أسدي في ١٦ - كتاب نعيم سارق، ٤ - باب الرجل لم يجز له السرقة من سرقة سعد - يأتيه لانه

وه - ما يكرر سرقة لا يكرر - سرقة واحدة في ٢٠ - كتاب المظن، ٩٨ - باب من سرق الحر

ي فلا تصعب - (قبل ان ياتي بي) وان يحدرد إذا نسب إلى 'الإمام لا يدرأ

قآ الحاجي"^(٢) هو صعب - ثم أورد - يريد أنه لم يرد أن يجمع به لقطع، وأنه قد ربحه الثوب ليس بذلك أنه لم يرد به المصع ويحتمل أنه يكون ربحه ذلك كما اعتقد أن ذلك يسقط عنه المصع، ويحتمل أن يكون اعتقد أن ربح من طريقه، فخصه به عليه، به من أنه سقط عنه، وذلك كله لا يستلزم صعب من بعد رموه عليه، سواء ربحه إذا من المراجع أو بعده

وقال أبو حنيفة: بسطت يدي لقطع، وروي نحوه من قبل المراجع ومعه، والذليل على ما نقوله من أنه ساقى ^{وَالْكَفَى وَالشَّهَادَةُ} الآية، وحديث صعوي مما ومن جهة القياس أنه إنما سب بعد سرقة، ثم روي في إسقاط المصع،

سقى

وهذا المروي^(٣) السارق، لا يملك الحر لغيره فله حقه ومعه، أو غيرها من أصناف الملكة ثم بعد' به أن يملكها من ربحه بل الحاكم أو يده، فإن ملكها قبل ثم بعد لقطع، لأن من سرقة المظن لا يملكه له لا صح لاعتقابه، وإن ملكها بعده، ثم بسط لقطع، وبعد قال مالك والشافعي والحنفي

(١) المستقر (١٦٤/٧)

(٢) المصنف (١٦٠/٦٦)

و در اینجا که از ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود
 و گفته که ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود

و در اینجا که از ... لا قطع می شود

توحي صاحب الحد حقه . مع الإمام . يفسر تحفه ولكنه يثنيه، وهو قول أبي حنيفة والشافعية من هؤلاء ، وهو

ويختلف هذا في نوع التحية . صاحب «العمدة» ذكر في مسائله خلاف أبي يوسف . لا محمد ، في ذكر صاحب «مناقب» أنه لا يقرأ إلا ما في أبي حنيفة ومحمد في ذلك إلا أن عليه من الفقه . سقط القطع فلا خلاف أن وجهه بعد قضاء قبل الإتيان . يفسر عددهما ، وذلك أن يوسف ، لا يفسر وهو قول الشافعية ، كما في دليلنا

وفي «العمدة»^(١) . في نصي من رجل يقطع عن صلاة فوجب له مع يقطع ، معناه إذ سلمت إليه . وكذلك إذا بدعها . فذلك ياء ، وقيل وهو والشافعية . يتبع ، وهو روية عن أبي يوسف . لأن المرحه قد تمت بعبادة وهو مأخوذ ، ويهدى له رضى . فيسبى له ذلك وقت الصلاة فلا شبهة . وقد في الإحصاء . في إحصاء في عدد . في . ما قام لحصوه عند الاستيلاء . وصار كذا إذا ملكه . من قبل قضاء

قال أبو الهيثم^(٢) . مسنداً بهم . في حديث صحيح من قوله . رسول الله صلى الله عليه وآله . هذا رديني عليه صدقة . فقرأ عليه صلاة . خلايل أن تأنيب . تم أحداث . عن الحنفية ، بقوله . من الحديث يعني رواه كما

في

وفي رواية الحاكم في المستدرج . قال أنا أحمد وأحمد . وسكت عليه . وفي كثير من روايات لم يذكر ذلك بل قوله . كما كتب أريد

(١) قبل التحرير (١٧/٢٤٤)

(٢) ١٥٦، ١٦

(٣) فتح الباري (١٦١/٥)

هذه، وقوله: «ثيقطع رجل من العرب في ثلاث درهما» ولم يأت له شيء
التي في الهبة^١ ثم أتوا لغة واحدة، فكان في هذه زيادة اضطراب،
والاضطراب موجب للجهل، ويحتمل كون قوله «هو صدقه عليه» كاد بعد
ندفع إليه، وفي ذلك لا يكون مكانه قبل المجرى، انتهى

وقال الشيخ في «البدل»^٢ «لا عن (البدائع)» ما تحدثت علا حجة فيه،
لأن المروي قوله «هو صدقه صدقه»، ولونه «هو» يحتمل أنه أراد به
المسروق، ويحتمل أنه أراد به «منع» هبة «منع لا ينقطع الحد» يدل عليه
«نه روي» في بعض الروايات «وهذا المنع» وكذا يحتمل أنه صنف عليه
بالمسروق أو هبة منه، لكن لم يفسد، والحظ يفسد بالهبة مع المنع، انتهى

قلت قد اختلف الروايات في أول صفوان في هذه الفقرة كما سطها
إلى حرم، يعني رويته صافي من صفوان فأمر بضمه فقال يا رسول الله قد
سجدت عنه قال فلو كان هذا، قبل أن تأتي به وفي رواية حكومة عن
صفوان قال: «ما كنت أريد» «منع» به في رواية

وفي رواية أخرى صفوان عنه قال «انقطعت من أجل ثلاثين درهما، أن
أبيه وأخته تمتهن»، وفي رواية عمرو بن دينار «قال صفوان» «ه عوفت عنه»
وفي رواية قالت «قال صفوان» «نه رده» هو عليه صفقة ثم قال «إني
حرم»^٣ أما حديث صفوان «لا يبيع فيه شيء» أصلاً، لأنه كذا منقطعة
لأنها عن حظه وحكمته وهو ابن ذيب «إني شهاب ليس أحد منهم أوثق
صفوان، وما عطاء من غاربي، وهو مجهول، أو عن أسباط عن سنان عن
حميد بن أبي صفوان، وهو ضعيف عن صفوان مجهول، انتهى»

١ - والهاء لا تسمى إلا بالفتحة، وأورد كان يصفوا كان من التارق قبل ذلك فترى

٢ - فيل للمعجزة (١٥٦/٢١٢)

٣ - للمعجزة (١٥٦/٢١٢).

١٦٥٥١ هـ. وحدثني عن من سألني عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن: أن أنثى من نمر من بني ربيعة قد أخذت سارقاً معه
 يريد أن يذهب به إلى أسبسط فسمع له الربيع بن ربيعة فقامت لا
 حتى تبع به فصار عدل بينه وبين ربيعة فاستطاع فلحق الله
 ساقع والمستمع

١٦٥٥١ هـ. (قلت من ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الذي كان طويلاً من
 النعمان لقي رجلاً لم يسم (قد أخذ) رجلاً (مذكور) اسماً وهو) رجل (من)
 أن يذهب به) أي يذهب به إلى أسبسط فسمع له الربيع بن ربيعة (فسمع له الربيع
 لرحله) أي مضى ولا يذهب به إلى أسبسط

من أسبسط^١ هذا يعني ما تقدم من جوار أسبسط وجهه في
 له من أسبسط فسمع له الربيع بن ربيعة (مذكور) اسماً وهو) رجل (من)
 رجل أخذه ذكراً حراً ولا يسمي إلا ما يسمي ويحرم باسمه عن الإمام فلا
 جميع الشريعة في حد ظهريتهم. سبي

(قال) الرجل (الأمر) (لا) (سمع) (لا) (ركب) (حتى) (المع) (السلطان) (بعد
 من أن شئت فسمعت) (فقال) (ربيع) (أه) (بني) (السلطان) (قال) (السلطان)
 (والصنيع) (بني) (السلطان) (في) (السلطان) (وهو) (السلطان) (السلطان)
 (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان)
 (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان)
 (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان)
 (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان)
 (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان) (في) (السلطان)

١. سبي (١٦٥٥١ هـ)

٢. سبي (١٦٥٥١ هـ)

٣. سبي (١٦٥٥١ هـ)

و رجلًا من أهل النجف، فضع اليد والرجل، فلم يزل على أبي بكر الصديق فندكنا إليه أن عامل اليمين قد صمد . .

محمد بن أبي بكر الصديق، وقد أثر منك شرحه محمد بن عموطة عن مالك، واليه في برواية الشافعي عن مالك أن رجلاً قال ابن جريج اسمه حبر و حبر كما سألني، موصوف صمته الأوبى ومن أهل اليسر، وصمته الثانية (أقطع اليد) أي مقطوع اليد اليمنى (والرجل) اليسرى في السرقه (فدع) كمدته حبر أن (تزل على أبي بكر الصديق) - رضي الله عنه - في زمان خلافته (فندكنا) أي نزل على اليسر أي وأبها من أبي بكر رضي الله عنه - (قد قلناه) إذ قطع يده ورجله بغير موجب لثبث

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(١) أخبرنا محمد بن الزهري عن عروة بن عائشة قالت قلت على أبي بكر رجل فضع يده إلى أن على من أمه قطع يده ورجله في سرقه وقال والله ما يدعي أن كان مؤبسي شيئاً من عمله، فحتم لم يريه واحده فقطع يدي ورجلي، فقال أبو بكر إن كنت صادقاً، فلا صدقك منه، فلم يلبثوا إلا قليلاً حتى فقه آل أبي بكر حديثاً لهم، فاستقل الصلح ومعهم، وقال أظهر من سرق من هذا بيت الصلح، قال هذا انتصبت النهار حتى عثروا على الصاع عده فقال به أبو بكر ويث، يث لأميل العلم بآفه، فقطع يده ورجله الثانية قال ابن جريج، وكاب اسمه حبر، أو جبراً، وكانت أبو بكر يقول لجرأته على الله اعيط عدي من سرقه كذا في مصنف الزايدة^(٢)، وسعه حافظ في اللؤلؤة، وقال قد تلى شرط الصلح، والمحب أنهما ذكرا في ذلك أن يملأ قطع يده ورجله في سرقه، ويصحب أن يملأ قطع يده عطف، فقطع أبو بكر - رضي الله عنه - رجلاه كما سألني في الخبر يحدث عن الاستدكار^(٣)

(١) مصنف عبد الرزاق (١/١٥٨) ١٨٩ رد (١٨٧٧٤٥)

(٢) (٣/٣٩٤)

(٣) (١/١٨٨)

لَكَكَ يَصَلِّي مِنْ لَيْلٍ يُقُولُ أَبُو مَكْرٍ وَبَيْتٌ مِنَ الْبَيْتِ رَمَلِ
سَارَى ثُمَّ يَهْمُ فَعَدُوَ هَذَا لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيْسٍ امْرَأَةِ أَبِي بَكْرِ
الْحَدِيثُ فَعَمِلَ بِرَجُلٍ يَطُوفُ مَعَهُمْ وَيَقُولُ إِنَّهُمْ عَمِيْسُ بِنْتِ
خَلِّ هَذَا أَتَبَّ بَصَائِحَ فَوَجَدُوا النَّحْلِيَّ عَسَا

(تكملة) ذلك الأصم (يصلّي من الليل) يعني في ليله في الليل كثيراً
(ويقول أبو بكر) صحابياً يصلّي (وليك) قسم هي معه ورد أن ذلك
الخاص ويحصل أن يكون أبو بكر على هذه السرة في حداثتها وبما جعلها
دون أن يحدده الله تعالى بما روي عن النبي ﷺ في قوله قال إن الله يهلككم أن
تخلعوا بأكفكم انتهى وهذا أحد الأقوال في قوله الأصم الأصم وإن صدق
دخل الجنة (ما جلت بين سرق) بالإضافة وما فيه قال الساسي يريد أن ليل
الشارق بما هو كرم من ذلك أو المشي والسير في السرق وإنما تصلة
بالنحلي فكذلك في قوله

(ثم إنهم بعدوا) بفتح ناء والقاف (عقد) بكسر ياء وسكون القاف
فلاذ (لأسماء بنت عميس) قسم العري آخره بين مهديين مصغراً (المرأة
أبي بكر قصيدو) أي به محمد صحابته شهره (جعل الرجل) الأصم
(مطوف) أي يروى (منهم) أي مع الناس كسر ياء شوب بعد (ويقول) أي
يدعو مستأثراً بذلك أفعلاً بديه كما تقدم في رواية عبد بن و (اللهم عليك)
أي خذ بالهوى (بني بيت) بفتح الخاء وشدائد النحل من سببه وهي
الإعارة في الليل (أمن هذا البيت الصالح) يعني من دار علي بيت أبي بكر
انتهى

(فوجدوا) أي النحلي (النحلي) قال صاحب المعجم (منع مسكوة

صَانِعٌ. وَرَعِمَ أَنْ الْأَطْعَمَ جَاءَهُ بِهِ، فَأَعْتَرَفَ بِهِ الْأَطْعَمُ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ
بِهِ. قَالَمَرُ بِهِ أَبُو بَكْرٍ اسْتَدْبِقُ. فَتَقَطَّعَتْ يَدُهُ الْيَمْنَى. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ
وَاللَّهِ لِدَعَاؤِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَشَدُّ هَيْئَةً عَلَيْهِ مِنْ سِرْفَتِهِ.

والجميع حلي بضم الحاء وكسر اللام وتشديد ألباء أي الوطء المذكور (عند
صانع وهما) وفي النسخ الهندية بزيادة الفاء يلفظ «فرعم» أي قال الصانع «إن
الاطعم» المذكور (جاء به) أي أتى عند الصانع بهذا الحلي لسأله (فاعترف به
الاطعم أي) شك من الراوي (شهادة) ببناء المجهول من المجرى (عليه به) وهكذا
بالشك في موطأ محمد، والبيهقي، (قالمَر به) أي بكمر الصليب (تقطعت) ببناء
المجهول (يد اليماني) لأن كان مقطوع اليماني من قبل

(وقال أبو بكر: والله لدعائه على نفسه) إذ دعا رافعاً يده كما تقدم (أشُدُّ
هَيْئَةً عَلَيْهِ) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية إلا الزرقاني، فليس فيها
لفظ «عليه»، قال الزرقاني^(١): «أشدُّ علي» وفي نسخة «علي» وفي أخرى
«عليه» (من سرفته) لأن فيها حظاً للنفس في الجمع، بعلام اسماء عليها، لما
في ذلك من عدم البلاء بالكثرة، قاله الزرقاني.

وقال محمد في «موطأه»^(٢) بعد ذكر هذا الأمر. قال محمد. قال ابن
شهاب الزهري يروى ذلك من عائشة أنها قالت إنه كان الذي سرق حلي
أسماء أطعم اليه أبي، فطعم أبو بكر وجهه اليسرى وكانت سكر أن يكون
أطعم اليه والرجل، وكان ابن شهاب أعلم من غيره بهذا، وسعره من أهل ملاحه،
وقد بلغنا عن عمر وهما أنهما لم يزيلا في القطع على نفع اليه اليسرى،
والرجل اليسرى، فإن أتى به بعد ذلك لم يقطعاه وضمنه، وهو قرن أبي حنيفة
والناس في قهاتنا، انتهى

(١) شرح الزرقاني، (١/١٥٩)

(٢) موطأ محمد مع التعليق المجهدة (٣/١٧)

ومرّحج خذ بهم جعفر في السارق يسرق في قال الخوف^(١) لا خلاف بين أهل العلم في أن السارق ثلث ما سرق من غير السبي من مفضل الكعبه وهو الكعبه، وفي قراءة ابن مسعود جلاصع السبي^(٢) وهذا كان قراءة ولا فهو مفسر.

وهذا في غير أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أي ما لا إذا سرق السارق فاقطع يده من يكره، ولا مخالف يده في الصلابة، وإن السارق بها أقوى، فكأن البدن بها أروع، وإذا سرق ما يقطع حبله التبريد، وبذلك قال الجمهور لا يقطع، حتى عنه يقطع يده في غيره تعالى **فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمْ** ودفعه آفة السرقة، ورد في ذلك عن أبيه - عليه السلام - وهذا لعدم مخالف جده فقهه لا معار من أهل السنة والأثر من أصحابه والتابعين ومن بعدهم، وهو قول أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - إلى آخر ما سطر في ذلك الجمهور.

ثم قال^(٣) فإن عاد، فسرق جده فقطع يده، ورجله ثم يقطع به شيء آخر وحيس، وهذا قد صنف، والحسن، والتمحي، والمسي، والبري، أصحاب الرأي، وعن أحمد أنه يقطع في أمته يده التبريد، وفي رواية رسله اليسر، وفي الحديث، يعزر، ويحس، ويؤذي على أبي بكر وعمر أنهم يقطع يد أقطع اليد والرجل، وهذا قول من قالوا بالساقط، وفي رواية من أحسنه، وروى عن عثمان وعمر بن الخطاب عمر بن عبد العزيز وهو قد قالوا، ويشل في الساقط لرواه حاتم، أي إلى الساقط يقطع يده، فقالوا، فقالوا، يا رسول الله أليس سرق، لأن أقطعوه، الحديث، أي حرم ثم أتى به في الحديث، قال ابن سيرين، لا يقطع به فضله، ثم صرحنا، فأعياه في آخره، رواه

(١) السمي، ١٦٦ (١٦٦)

(٢) السمي، ١٦٦ (١٦٦)

بعضه صبط يبين ما علم في نسخة صحيحة وقال المصحف بحرف من ياء
 فيه خرابه يتركه ذكر مؤيد لآل مدله لم يصر الخلف في تخير
 في المصحف والحمد لله وليس له في الخبر ما لا يفسد لا في الحداثة
 بالاجزاء يحمي اسمه لا قبل فيها ولا غيره سوى القطع

و بعض الخبر ما يذهب به إلى ما هو في نسخة في ذلك قوله هو
 وإنما خبر في أبي جابر أنه في نسخة في الآية فلا ذكر
 أو كسبوا أو يصبغ أي يذهب من آيات في
 ثم يروي في الحديث في الآية في
 أن يروي عنهم فانظر إلى أنه في نسخة في
 في الآية بالحكم في

الأولى في الآية في الكفر أو في في
 في المصحف في الآية في
 خبراً في أبي جابر في الآية في
 البخاري إلى أن ما في نسخة في الآية في
 الحسن في الآية في
 خرج من المصحف في الآية في
 والخاصة في الآية في
 على أن في الآية في
 في نسخة في الآية في

وقد يروى في الآية في

(١) في نسخة (١٤٥٣)

(٢) في نسخة (١٤٥٣)

(٣) في نسخة (١٤٥٣)

في فتح البصري من المسموع: «نه يقول مالك: رأتني بأمر جود واصحاب
الراي، وحكي عن عشرين منها بولت في البصرين، حكي دهنه عن البصر
وعصره، لأن سب بروجها لغة الحبشيين وكانوا يقولون هو الإسلام، وقتلوا
أمرعاه، قال أسد بن مالك: «لأيه» أخرجه أبو داود، والساني،
ولأن محاربة الله ورسوله إنما يكون من الكفار لا من المسلمين

ولما خونه بعد: ﴿لَا تَزِدْ لِلْكَافِرِينَ وَلَئِنْ أَزِيدُوا لَيَكْفُرْنَ أَكْثَرَ﴾ - الكفار
يقبلونهم بعد الفسقة كما يقبل أهلها، ويسخط عنهم القتل والمطع في كل
حال، والمحاربة قد يكون من المسلمين بدليل قوله تعالى في الآية: ﴿تَكْفُرُوا
بِمَن تَدْعُو إِلَهُ﴾

والسالك الثاني أن جمهور العلماء بعد انقضاء عمره ن المراد من اللعن
المحارب من المسلمين حينئذ في تعريفه واشراؤه المستحقة في

وحكي الشيخ في إيدان^(١) عن أبي جبريل حبيب أهل العلم في
السنن أن المحدث الذي يلحقه حكم جلد الآية بعد بعضهم هو أنصر
الذي يعطى الظهير وهو عطف الحراسمي ومعد، هذا أسره، هو اللعن
المنصهر بالموصية، العكبر في المنصر وغيره ومنه قال في لأراعي

وهالفت من حسن إصلاح علي المسلمين في مصر أو خلافه، وقد
ذلك من على غير ذرة كانت بينهم، ولا دخل لآله وأهله قطراً لـ
والمنار، وقال لوجد سائب اللبث وابن لهزم، قلت: تكون المحاربة في حور
المصر والمدائن وغيرها؟ فقال: نعم إلا أنهم دخلوا عليهم بأسيوف غلابة أو
ثياباً بيضاء، وهو قول الشافعي

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٦٦)، السنن (٣٧) ٤٤

(٢) إيدان المنصور (٧ / ٢٨٨)

«ثالث - من لم يأت مع الطريق، ولا يكثر في الصلاة - فليس
بالمحرم الذي به حكم المحرمين، ومن ذلك ما عينه أصحابه -
أنه

«هي الصلاة»^١ لئلا يترك الطريق، ثم ثبت لهم حكمه الفصاحه
تعتبر لهم شروط ثلاثة، أحدها أن يكون ذلك في الصلاة، فإن كان ذلك
منهم في النحر ولا يصار، فقد يرقب أحب إليهم، وقد امر كلام نحر في النحر
غير محظور، وبه قال، هو حقيقه وكثيري وإسناد، ولا لو اجب سمي حقه
فقد الطريق - وفتح الطريق بما هو في الصحراء، ولا في أي أحد ينحو
في الهواء، قال: قد ثبت في التمسك، ويكرهه معتسرين، وقال ثبت من
أصحابنا من يفتح حيث كان، وبه قال الأمامي وأبي وأبي الشافعي و
يوسف وابن نو، فتناول لأنه يفتحها كما يحد، ولا يترك في وجهه
الفتح، قال أعظم حرم أكد ضرر

والشرط الثاني - يكون معه سلاح، فإن لم يكن معهم سلاح فهم غير
محرمين، فهم لا يمسكون من غصدهم ولا يمس في هذا خلاف، فإن
خرجوا معي، والحد، هو محظور، أنه قال المصنف، أو نور، وقال
أبو حنيفة، نعم، من لا يمس سلاح معهم، إلا أن ذلك من حمله
السلاح السب باثي على نفسه والطريق، قاله حذد

الشرط الثالث - ما رواه معاذ، وأبو رافع، أما إن أخذوا
محرمين، ثم شقوا، فإن سقطوا، وغرموا عليهم مستحبون، لا تقع عليهم
وكلات إن خرج من مكة أو الأسان على فقهه، فاستحبوا فيها شيئاً عليهم
مستحبين، لأنهم لا يرحمون إلى معقوفهم، وإن خرجوا على عهد سبر
فمهرجعة، فهم مخرج نظرون، انتهى

١١١

سنة ١٠٠٠ هـ ووجه مدح القاري على ذلك ورد في بعض تصانيفه من أن
الشيخ - رحمه الله - أو مراداً به - لم يكن له قوة إعطاء وهو كان أئمة
سنة - أو جاء من القصة والحكمة فيكون له إعتناء بهذا الحديث
من ذلك

١٠٠٠ هـ وإن يكون في غير مقصود - فإن كان في غير مقصود
سنة ١٠٠٠ هـ فإن أو - وسواء كان شيخاً أو غيره - فحينئذ
١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ وهو في سنة ١٠٠٠ هـ

والمقالة الثالثة أنه اعتكفوا في الأحكام الشرعية في ذلك
السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ

١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ

١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ في السنة ١٠٠٠ هـ

.....

فإن مذهب^(١١) سب للإمام الطر باستصحابه، ولا شعبي عليه شيء مخصوصه، لأن «أورد في الأية للتخيير» والأمر بذي تشيير من التحاريس للقل، وليس الطر إذا لم يسل أحد لقطع من خلافه، وآخرهم وليس دفع من الحواية قلّة بلا قتل أحد السبي والضرر بالاجتهاد، انتهى

وأما مسك الإمام أحمد فيسويج لا غير، فإن الحرفي فمن قتل منهم، أخذ ثمنه قتل وإن عمداً سجد الماء، رتب حتى يشهر ومن قتل منهم ثم يأخذ الماء قتل ولم يصبه، وإن أخذ ماء ولم يسل قطعت يده اليسرى ورجله اليسرى في مقام واحد، به حسناً، وعلي

وسد السرق^(١٢) في شرح هذا الكلام، ثم قال: وإذا أحاطوا السبل ولم يسلوا ولم يسلوا مالاً، فذهبهم بنفوس من لا درس، ويروي عن من عباس أن سبي يكون في هذه الحاقة وهو أن دأبه راجع في رغبتهما، ثم قال: من سب من قبل أن يقتل عليهم سقط عنهم حرد. به تعالى، أخطوا محرق لأنهم من الأعرس والجراح، لا من المال، لا من يعمى لهم عماء ولا حطم في هذا خلافاً من أهل العلم، به قال مالك والشافعي وأصحاب الثوري وأبو ثور يفرجه معاني (ولا يفرجه) فأنوا من قبل، فأنوا، فمسي هذا بسقط عنهم بحرم القتلى والصحت والقطع والسبي، ويبقى عنهم العصا في النفس والجراح وعراق الماء وثابتة لما لا قصاص به، انتهى

بهكذا مذهب الإمام الشافعي، وهو اسروي^(١٣) قال الشافعي وأحمدون هي على التعيين، فإن قتلوا ولم يأخذوا ثمن قتلوا، وإن قتلوا وغنوا المال،

(١١) «الشيخ بكر» (٢٤٠/٢٤١)

(١٢) «الشيخ» (١٠١/١٠٢)

(١٣) «شرح صحيح مسلم للثوري» (١٦٠، ١٥٣)

بأيسر ذلك.

فإن ينهى، وسعئت ملكة يقول (أمر جند بني الذي يسرق
منفعة الناس أني تكون موضوعة بالأسوي محرراً، قد أخرجها
فلها في أوزيهم وصنوا نقصها إلى نقص

الحظ (بأيسر من ذلك) وفي النسخ المصرية بالإضافة بأيسر ذلك أي أهونه
وهو الثاني، كان أحسن، فهدف جوابه، أو هي لتسهي، فلا فائدة إلى
المجواب لها.

قال الباقى: "هذا يقتضي أن المال رأى قتله أو قطع أبيض، ولا
يعلم ما بلغت حربتهم، وكتب إليه عمر من عبد العير أو أحد بأيسر من
ذلك على سبيل محض وانسحب، لا على سبيل الإنكار، ويحتمل أن يكون
عمر من عبد العير أو من ذلك، بعد علم أنهم حدود من حروبهم قبل أن
يحبوا سبلاً أو يصروا أعداء أو يأخذوا مالاً، وقد دى أس اسوار عن مالك
فيمن همه صمته أو أخذ بالأسر، حال فين الفاسم وهو الجبلد، والنهي،
التي

(قال مالك الأمر عندنا) بالمدينة نمورة (أي الذي يسرق لمنفعة الناس
التي تكون موضوعة بالأسواي) وإن لم تكن في المدينة (محررة) بالنصب في
يكون محررة بحرر مثلها، وأوضحه بقوله (قد أخرجها أهلها) أي أصحاب
الأمته (في أوزيهم) التي ذهب محرر هذا الصنع في شبه (وصنوا نقصها) أي
بعض الأمته (إلى بعض).

قال الباقى: "بعض أنها وصفت في السوي من وجه الإحرام بها على
ما يعقله من قصد الاستمرار في غير حرمه، فصح منعه في موضع،

(١) المستنق (٧/١٧١)

(٢) المستنق (٧/١٧٥)

قَالَ وَإِنَّمَا بِجَنْدِ أَحَدٍ فِي الْمُسْكِرِ دُ شَرْبُهُ وَإِنْ لَمْ يُشْكِرْ،
وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا شَرِبَهُ يُشْكِرُ فَكَذَلِكَ تُقَطَّعُ بِدُ السَّارِقِ فِي السَّرَقَةِ
الَّتِي أُجْدَتْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَعْ بِهَا، وَرَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا وَإِنَّمَا
سَرَقَهَا حِينَ سَرَقَهَا يُدْعَى بِهِ

ثم شرع في توضيح جوابه بقوله (قلنا) مالك وفي «المعالي» شرح من
هنا جواب الثالث، وبسر كذلك عندي، بل أحاط به عندي بقوله (إنما هو
بسرقة السارق)

ومن ههنا شرع في توضيح الجواب المذكور (وإنما بجند أحد في
المسكر) الذي وجب أحد (د) شربه وإن لم يشكر (مدرس لاجناد (وذلك)
أي وجه إقامه أحد عيب مع عدم شكره (لأنه إنما شربه ليكرمه) وعدم تمتعه
بالمسكر لا يدفع عنه أحد

(فكذلك تقطع بد السارق في السرقة) البوجه لسعد (الشر) أخطت به ولم
يتطع (السارق) (بها) راد في النسخ المصرية لعدم إقراره لم يتطع،
والأوجه عندي عدمها (لأنه بيان لموله) (أخذت منه)، وعن وجودها فهو
وصليه (وإن وجدت) كما في الهندية، وليس في لمصرية تعظ فيه وعلى
وجودها فهي وصية، أي وإن وجب السرقة (إلى صاحبها) راد وجه إيجاب أحد
عليه أنه (إنما سرقتها حين سرقتها ليذهب بها)

قال الرمزي^(١) «مما حصل جوابه أنه لا يشترط في قطع السرقة الاشتناع
بالتعميل، بل مجرد التعبد والحرمان من الحرز كالم، كما أنه لا يشترط في حد
الشرب أن يشكر بالفعل بل بدعيه، وإن لم يشكر، انتهى»

وهذا كله على مسند الإمام مالك - رضي الله عنه -، وأما حقه خلافة
عند الأئمة، قال صاحب «الهداية»^(٢) من سرق سرقة فردة على المالك قل

(١) فتاوى الرمزي، ١/١١٠، ١١١

(٢) ١/١٣٧

قال مالك، في القوم يأتون إلى نيت، يسرقون منه خميماً يخرجون بالجدل يخبئونه جميعاً، أو لصفوق أو ألحسنو أو بالمكثل أو ما أشبه ذلك. من يخبئ القوم جميعاً، إنهم إذا أخرجوا ذلك من حرزهم وهم يخبئونه جميعاً، قبلت ثمن ما أخرجوا به من ذلك ما يجب فيه القطع ودين ثلاثة دراهم فصاعداً، فتعاقبهم لمقطع جميعاً.

الارتفاع إلى الحاكم لم يقطع، وعن أبي يوسف يقطع اختياراً بما إذا رقه بعد المراجعة، وجه الظاهر - أي ظاهر الرواية وهي الأولى - أن المصومة شرط لظهور السرقة، وقد انقطعت بخلاف ما بعد مراجعته لانتهاء المصومة لحصول مقصودها، انتهى.

(قال مالك في القوم) أي في جماعة (يأتون إلى البيت) وغيره من الحرز (يسرقون منه) أي من البيت (جميعاً) أي مجتمعين (فخرجون بالصل) بكسر الهمزة وسكون الفاء المهملين، الجمع من الأسماء وغيرها (يحملونه جميعاً) أي يخرجون (المصونين) بهم الصاد ونصب رابدينق والمصونون فاعل، جمعه صاندين (أو) يخرجون جميعاً (الخشية) الثقيلة التي يحتاج لحملها الجماعة وتكون مما يجب القطع بسرقته كالساج والآنوس (أو المكمل) بكسر ميم وسكون كاف وفتح المثناة الفوقية، للزينة، وهو ما يشمل من الحوض، يحمل به الثمر وغيره (أو ما يشبه ذلك) أي في غير من الأشياء (بما يحملها القوم جميعاً) أي مجتمعة، فقال مالك في صورة المذكورة.

(إنهم) بكسر الهمزة (إذا أخرجوا ذلك) أي الشيء المصون (من حرزهم) وهم أي الجماعة (يحملونه جميعاً) أي مجتمعة (قبلت ثمن ما أخرجوا به من ذلك) وثن فاعل قطع، ومصونه (ما يجب فيه القطع) وعمره بقوله. (وقد كان ثلاثة دراهم فصاعداً) أي دائماً من الثلاثة، فإن اصبحت في السرقة عند الإمام مالك ثلاثة دراهم كما تقدم في محله (فلمنهم) أي القوم المذكورين (القطع جميعاً)

قال وإن خرج ثمر واحد منهم بمشاع عبد، حلاليه، فمن خرج
بمنهم بما تنفع قيمته ثلاثة دراهم فصاعد، فعليه القطع ومن لم
يخرج منهم بما تنفع قيمته ثلاثة دراهم فلا قطع عليه

أي يقطع من كل واحد منهم درهم كلهم اشتروا في حراجه من الحر

(قلت) ماثل (وإن خرج) ما، المجرى في جمع (أ) ح (كل واحد منهم
بمنهم) يعطى بخرج (على حده) يكسر المتاء أي مفرد (من خرج منهم بما)
أي مقدار ما (يبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعداً فعليه القطع) صلاح سرقة حد
النصاب (ومن لم يخرج بما يبلغ قيمته ثلاثة دراهم فلا قطع عليه) لنفس سرقة
في حد النصاب

والحاصل أنهم إذا أخرجوا الشيء محلماً، وبمع بيت حد النصاب
فالمقطع عليهم جميع، وإن أخرجوه مفككاً، فامقطع على من يبلغ قيمة سرقة
حد النصاب دون من لم يبلغ قيمة سرقة النصاب

والمسألة حلالية عند الأصم، قال الموهب إذا شرك الجماعة في
سرقة قيمتها ثلاثة دراهم قطعوا، وبهذا قال مالك وروى عنه، وقال أبو حنيفة
والمشهور في حقه لا يقطع عليهم إلا إذا بلغ حصه كل واحد منهم
نصاباً لأن كل واحد منهم يشاركهم، وهذا القول أحق (أي، لأن القطع هنا
لا نص عليه، ولا هو من معنى كسرهم، والمصحيح عندنا، فلا يجب
والاحتياط بأصله، روي من الاحتياط بإجماعه، لأنه مما يترى بالمشاهد.

واضح أصحابنا أن نصاب أحد شوطي القطع، فإذا شرك الجماعة فيه
كثروا كالأفراد، لأن كل واحد منهم، ولأن سرقة النصاب فعل يوجب القطع،
فما سوى فيه الواحد والجماعة كالقصاص، ولم يفرق أصحابنا بين كون
المسروق ثقيلاً يسرك الجماعة في حمله، ومن أن يخرج كل واحد منهم

قال يحيى قال مالك الأثر جنداً أن يرد يث ما رُحِّل
معلقة عنه، ليس معه فيها عترة، مائة لا يحب، على من سرق منها
شبه القطع حتى يخرج به من الذر كلها ويرب أن الذر كلها
هي حرره، فإن كان معه في الدار ساكن غيره، وكان كل إنسان
مستمع يمس عنه به، وكانت جزراً لهم جميعاً

حرره، من عند حمد وقال مالك إن انفرد كل واحد يحرم منه لم يقطع
واحد منهم انتهى

وهي الآية إذا شرك جماعة في السرقة، فحسب كل واحد منهم
عشرة درهم قطع، وإن أصاب أقل لا يقطع، لأن سوجب معرفة النصاب،
ويجب على كل واحد منهم بجنايته فيعبر كمال النصاب في حقه، انتهى
(قال مالك أُمَ عَذَاءُ) بالمعنى المسودة (أنه إذا كُتِبَ) (ار رجل) أي آخر
حلاً كان أو سراً، المعلقة معلقة (عليه)، وهذه بقوله ليس معه فيها غيره
مثنى يسكن من نادر مفعولاً (فإنه لا يحب على من سرق منها) أي من الدار
(شيئاً قطعت) فعل لا يحب (حتى يخرج به) أي بالسروء (من الذر كلها) أي
ذهب خارج الدار

(وبذلك) أي سب يكون الإخراج من الدار سرقة (أن الدار كلها هي حرره)
وإن لم يخرج لصاح من الدار كله لم يخرج من الحر . . . الإخراج من الحر
شرط لو حيز الخطم

(فإن كان معه) أي مع رجل المذكور (في الدار ساكن غيره) يضاهي وكان
دار مشتركة بين رجلين بحيث ينفرد كل واحد منهم بيت من الدار على حدة
وإنه أشار بكونه (وكان كل إنسان منهم) أي من ساكني الدار (يطلق) بكسر
اللام (عليه) أي ما بيت من الدار (وكانت الدار حرره لهم جميعاً)
بلاشتراك، فكان لكل واحد منهم حر على حدة وهو به في ملك الدار

قال مالك و لأمر عندما في العبد يسرق من ماله سيده، أنه إن كان ليس من حريمه ولا بمنزلة يامن على بيته، ثم دخل سرّاً فسرق من ماله سيده ما يرجو، فيه انقطاع، فلا قطع عليه وكذلك الأمة، إننا نعرف من ماله سيدها، لا نقطع عنها.

وقال، في عبد لا يكون من حريمه ولا بمنزلة يامن على بيته، ودخل سرّاً فسرق من ماله امرأة سيده ما يجب فيه، انقطاع إنّه تقطع بيته.

(قال مالك لأمر عندما) غلط نسخ الموطأ في هذه الفروع الآية المتعلقة بسرقة العبد وأمر لا سيما أجمع المصرية رفع اليد تكرار لخص الفروع، واقتضب في ذلك، نسخ الهدية لقلة التكرار فيها، وانما قاله كتاب وأخبره إلا أنه يكتب بغيره، وقد يردني المتعصبين إلى استحالة (في العبد يسرق من ماله سيده أنه) أي عبد (أو كذا) كذا في نسخ المصرية والهدية بدون أنوار، وفي نسخة ما جرى بالواو الموصلة، ومأل السحر واحد، ونسخه الساحي أو قطع (ليس من حريمه) أي خدام السيد (ولا بمنزلة يامن) السيد، وهي السح المصرية بناء المجهول، فالصير إلى العبد أي لا يامن السيد في دخوله (على بيته) أي ليس من المعتمدين عند السيد

(ثم دخل) عبد المذكور في بيت السيد (سراً) مخبئ (فسرق من ماله سيده ما يجب) أي العبد لذي يجب (فيه القطع) فلا قطع عليه، وإذا كان ذلك في العبد الذي لم يضمن عليه، ولا هو من المعتمدين عند السيد من الخدم والمعتدين، وبطريق الأدي لا قطع عليه

(وقال مالك) (في العبد) الذي لا يكون من حريمه ولا بمنزلة يامن على بيته كما هي الصورة للمعاملة (ودخل سرّاً) أي (فسرق من ماله سيده) أي من ماله روحاً (ما يجب) أي الثقل الذي يجب (عليه) القطع إنّه يقطع) بله في هذه الصورة

«وحيا ليس من متاع سحها، فكذا ساق سح يهنية، وهو واضح المعنى، وحاصلها التفرق بين متاع السيد ومن متاع روع سح»

وأما في الصحيح للمصنف^(١) بهيكل فإن مالك والأمر عندنا في أحد يروق من متاع سيده أنه إن كان يس من خدمه، لا من يأس على بيته، ثم دخل سرّاً، فسرق من متاع سيده ما يجب به لقطع أمه لا قطع عليه، وكذلك لامة إذا سرق من متاع سيدها لا قطع عليها، وإن مالك والأمر عندنا في عبد انرجل يروق من متاع سيده إن كان يس من خدمه ولا من يأس على بيته، ثم دخل سرّاً، فسرق من متاع امرأه سيده ما يجب به لقطع أمه أنه يقطع بده، فإن «وذلك أمه المرأة» إذا كانت بسب محرم بها ولا تزوجها ولا من يأس على بيتها، ثم دخل سرّاً، فسرق من متاع سيدها ما يجب به النفع، فلا قطع عليها

فإن مالك «وكذلك أمه امرأة التي لا تكور من خدمها، ولا من يأس على بيتها فدخلت سرّاً، فسرق من متاع روع سيدها ما يجب به لقطع أمه يقطع بدها» انتهى.

ومد عرفت أنه ليس في هذه المسائل إلا تكرار ببعض المروء، قال لياجي^(٢) وأصل ذلك أن بعد ولامة يظنون في السرقة مسلمين كانوا أو كافرين، ملكهم مسلم أو كافر إنا سرعوا من ماله لياجي ومن سرق منهم من متاع سيده فلا قطع عليه، وإن لم يكن من جنسه، ولا من يأس على بيته، انتهى

وقد عرفت أن الإمام مالكاً «رضي الله عنه» فرق بين مال السيد وبين

(١) انظر الامتدكار (٢/٢٤٦)

(٢) النظم (١٤٠/٢)

مال روح السيد، ولا فرق بين سيد عبد صاحبته ونجسها، قال صاحب
«التهذيب»^(١) إذا سرق أحد الرقيق من كافر أو أحد من سيده أو من امره
سيد، أو من روح سيده لم يقطع نوحه لإدراكه الحر عاده.

قال ابن الهمام^(٢) كذلك لا يقطع عن امتداد إذا سرق مال سيده
لأنه عبد له أو من وحيته سيده، وهو لو كان أكثر أهل العدة، وكان مالك وأبو
ثور وابن العنبر يقطع بسرقه مال من عده سيده كروحه سيده، لعدم الآية،
وأثر ما هو - رضي الله عنه - في سرقه من مال روجه سيده، وهو ابن محمود
مثله، وجه ينقل عن أحد من أصحابه خلافاً، وحل محل الإجماع: فنحصر به
الآية، انتهى قلت واحمد بن عمر رضي الله عنه - هو أثر الثالث إلا في
في كلاء الموقر.

قال الموقر^(٣) إذا سرق عبد من مال سيده فلا يقطع عليه في قولهم
جميعاً، وقد قطع أبو ثور فيه، وحكي عن دود بن مطلق بعموم الآية، ولما
روى الشيخ بن يزيد قال شهدت عمر رضي الله عنه وقت جاءه عبد من
عمر بن الخطاب في كلاء له، فقال إن علامي هذا سرق فأقطع يده فقال
عمر - رضي الله عنه - ما سرق؟ قال سرق مائة إمراة، ثمنها ستون درهماً،
فقال أرسله، لا قطع عليه، حاتمكم عند ما عكم، ولكنه لو سرق من غيره
قطع، وفي بعض قال: مالككم سرق بعضه بعضاً لا قطع عليه. روى سعيد،
وعن ابن محمود أن رجلاً جاءه عبد من سرق فداء لعبد أبي بكر - فقال
لا قطع، مالك سرق مالك^(٤) وهذه أيضاً لا تشهر، ولم يخالها أحد، فذكر.

(١) (٣٦٧/١)

(٢) مجمع التمهيد (١٤٤/٥)

(٣) اللسان (١٤٤/١٧٦)

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨١/٨)

قال مالك وقد ثبت امر رجل يسرق من متاع امرء أو
خبرة ينفق من متاع زوجته ما يحب فيه القلع أن كان له
سرو كل واحد منهما من متاع صاحبه في يده يسرق أثيب له في
بعضهما عندهما وكان في سرقة يسرق أثيب نسبي هذا فيه فإن من
سرق منهما من متاع صاحبه ما يحب فيه القلع، فعليه القلع فيه

اجتماعاً وهذا ينشأ من عموم الآية لا من حد متاع من أهل البيت، لأنه خور
من سب من الأئمة، ولم يحدده في مصرفهم أحد، فلا يجوز خلافه بدول
من بعدهم كما لا يجوز ترك اجتماع أصحابه بدول واحد من التابعين، انتهى
وساوي أم الثالث في «الميراث» بقدر ما يأتينا

(قال مالك وكذلك الرجل يسرق من متاع امرأته في زوجته (لو هزل)
بلفظ «أو» في السبق المصنفه وأور في حديثه، والأوب أوضح (يسرق من
متاع زوجها) ومعمول المعنى ما يحب فيه القلع) أي بقدر ما يحدده مكان
مالك في الصورة المذكور (أن كان الذي سرق كل واحد منهما) أي ما
روحياً (من متاع صاحبه أو من متاع الآخر منهما) ولعظ من مال
الموصوف، في ذلك المتاع المسموع (الذي يمتد بسوق البيت) أي نحو البيت
(الذي يملك عليهما) أي بشركه في إتمام من هذا البيت

وأوضحه عدله (وكان) مدح ما ذكره في خبر سوى أي غير القريب
الذي حمله ساكن (فيه) لأن من سرق منهما من متاع صاحبه في العدو
المذكورة وهي كونه المتاع في يده حارس لأحدهما غير مشترك بهما (ما يحب
فيه القلع) معمول بقوة سرو فعليه في معنى السارق سهم (القلع فيه) قال
(برقائي^(١)) وكذا فإن سرق كل من حجر عنه لآخر ولو في بيته واحد
المتاع

قال مالك في النسيء الضعيف والأعجمي الذي لا يمتنع

قال لمحق^(١) إن سرقة أحد الزوجين من مال الآخر، وإن كان مما ليس محرراً عنه فلا قطع فيه، وإن سرقة مما أحرقه عنه، منه ووليّان إحداهما لا قطع عليه، وهي اختيار أبي بكر، ومذهب أبي حنيفة - رضي الله عنه - نفوس عمر - رضي الله عنه - لعنه الله بن عمرو بن العاصم بن جبر قال له إن سلاحي سرقة برد، امرأتي أرسلته، لا قطع عليه، كما تقدم قريباً، وإن لم يقطع عليه سرقة ما في يده من ثمن، ولأن كل واحد منهما يربح صاحبه بغير حجب، ولا يفسد شهادته له، ويثبت في مال الآخر حذره، فاشبه الموالد والولد

والثاني يقطع وهو مذهب مالك وأبي ثور وابن المنذر، وهو ظاهر كلام حرمي بن محبوب الأدي، ولأن سرقة ما لا محرراً عنه، لا تشبه له - من - لا جسي، وشافعي حوالان كالروائبي، وقول ثالث إن الزوج يقطع من مال الزوجة؛ لأنه لا حق له فيه، ولا يقطع المرأة سرقة ما له؛ لأن بها السنة فيه، انتهى

وفي «التهذيب»^(٢) إن سرقة أخته الزوجية من حرر لأخر حنيفة لا يسكنها فيه، وكذلك حديث أبي لا يقطع خلافاً لشافعي، قال ابن الهمام من أحد أقواله وبه قال مالك وأحمد، وفي قول آخر كفوفه، وفي قول ثالث يقطع الزوجين عنه، ثم استدل لمسلكه بقصة المرأة المذكورة في كلام «المنيع»

(قال مالك في النسيء الضعيف) الذي لا يمتنع (والأعجمي الذي لا يفهم) بصيغته المضارع من الإضمار منه موصلة لعجميه، قال ابن الدائم هو مثل لاسرد والصعبي الذي يأتى به، ولا يعرف سبباً، وأما الأعجمي المستغرب به، عرفه ربه فلا يقطع من سرقة، وروي عن ابن داود إن كان ينصح ولا

(١) «المحق» (١٤٢/١٦١)

(٢) (١/٣٧٧)

انهما اذا سرقا من حرزهما و غنمتهما ، فعلى من سرقتهما ان يقطع
 و ان خرجا من حرزهما و غنمتهما ، فليس على من سرقتهما ان يقطع

معهم ما يقطع له ، فمن سرقة من حرزه و ح - عليه يقطع ، و لو راطنه يلسنه ،
 فخرج إليه ، فذهب له يقطع ، لذا في المتن (١)

(انهما اذا سرقا) هذا محمول من حرزهما و غنمتهما ، يقطع او من
 لهنه و خراو في النصية يقطع من الحرز (فعل من سرقتهما) هذا محمول
 (القطع) في وجوب قطع هذا ، كما في الحان المذكور (اول خروج) كما في
 مصرية ، وهو الوجه هذا في النهاية و خروج أي الصبي والمجنون
 (سودان من حرزهما و غنمتهما) بانسهما ، ثم سرقة بعد خروجهما من الحرز
 (فليس على من سرقتهما قطع) لأنه لم يسرقهما من الحرز ، و سرقة من الحرز
 شرط للقطع

في المتن (٢) في سرقة القطع و يخرجون يسروو حذاء عن سرقة ما
 ليس بمال كالحرز ، فلا يقع فيه سيرة ك - أو كسرة و هذا قال الشافعي
 والثوري و أبو ثور و صاحب الزهد و غيرهم ، و في الحرز و الحسرة و الحسرة و الحسرة
 و يسحق يقطع سرقة الحذاء لأنه مال ، و لأنه مال ، و لأنه مال ،
 انقطاع و لأنه حرز

و لا أنه ليس بمال ، فلا يقطع سرقة كالنكاح انهم ، و لا ثبت هذا حقه
 او من حقه حقه أو لا يقطع سرقة لم يقطع و به قال أبو حنيفة ، أكثر
 أصحاب الشافعي و ذكر أنه انقطاع و هذا هو أنه يقطع ، و به قال أبو
 يوسف ، و اني لمصر هذا كتاب ، و لا سرقة سرقة من انقطاع ، و به قال
 لقطع ، كما في سرقة سرقة و به قال يقطع في سرقة ، تشبه تبا

(١) الشافعي (١٠١/٢٤)

(٢) الشافعي (١٠١/٢٣)

قال: وإنما هنا بماله حربته الحبل والنمر المتعلق.

الكثير ولأنه الأصغر علوه عليه وبذلك قد كان فكثيراً ما أتت على مذاق
مصرقه ومعه لم يقطع: لأن يده عيب

ولأن سرق عتاً صغيراً لم يقطع في دول عامة أهل العلم، ولأن ابن
النمر أجمع على هذا كل من حفظ عنه من أهل العلم، منهم مالك
والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد ومحمد، والصغير الذي يقطع سرقة هو الذي
لا يميز، فإن كان كبيراً لم يقطع سرقة، لأن يكون مالاً أو مجزوء أو أصحيب
في يده بين سواء وبين غيره في إعادته، فيقطع سرقة، وقال أبو يوسف: لا
يقطع سارق العبد لأن كان صغيراً لا يقطع سرقة كبيراً لا يقطع
سرقة صغيراً كأنه

ولنا أنه سرقة، ما لا يمتد بسبع أيام، فوجب إقصاع عليه كسائر
أخباره، وفاروق الحر، لأنه ليس مال ولا سرقة انتهى

وهي «الهداية» ولا يقع على سارق عبيد، وإن كان عليه حلق، لأن
نحوه حر، وما سرقه من حر، لأن سرقته، ولأنه يؤول في أخذه الصبي
سكناً أو عتاً إلى موصاه، وقال أبو يوسف: يقطع إذا كان عتاً سلباً هو
مذاب لأنه يجب الجمع بينه وبين حر، مع خبره، والخلاف في عبيد لا
يمشي ولا يتكلم فيلزم يقطع في بدنه، ويقصع في عبيد الصغير لتعلقها
بجدها إلا إذا كان يميز من نفسه، لأنه هو وسواء في إعادته، وقال
أبو يوسف: لا يقطع وإن كان صغيراً لا يقطع، ولا يقطع استعانة انتهى

(وأما هذا أي عبيد صغير والأماجبي مني لا يصح إجماله حربته
الحبل والنمر المتعلق) في هذا خبر من خبري قصتهما المطلق، ولا لا
وعدم حكم الحربته والثمة جيب في قوله «السرقة» من احتريه من

قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ عِنْدَهُ فِي الَّذِي يَسْتُرُ بَلْبُورَ اللَّهِ إِذَا بَلَغَ
 أَنْ يُخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ عَلَيْهِ بِهِ تَعْلِيمٌ
 وَذَلِكَ مَالِكٌ وَدِينُهُ أَنَّ الْقَبْرَ جَزَاءُ مَا بِهِ كَيْدٌ أَوْ الْبُيُوتُ
 جَزَاءُ مَا فِيهَا.

قَالَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ حَتَّى يُخْرَجَ بِهِ مِنْ بَيْتِهِ

الثاني، هو سبيل سبيج هندية وسبعة ألق قامى وبعض سبيج أعصرية، وأما
 سوا سبعة الألفى، بعض سبيج الأعصرية الآخر هكذا قال مالك في الصبي
 الصغير والأعصبي الذي لا يخلصه منهما إلا سره من حرهما وغلبتهما، فيسرى على
 من سرهما القطع، قال وإنما هما سبيل حرمة رجل وشتر نسعى، انتهى
 وإظهار أن في هذا حديث سوطى في الكتاب قول "تفقدت عليه السبج المديدة"

(قال مالك والأمر عندنا بالمدينة المنورة في الذي يستر) يضم المرحله
 وكسرها بكتف ويضع (الصبور) ويخرج منها الكس أن إذا بلغ ما أخرج من
 القبر وإنما سبيل سبيج ومعقود ما يجب به القطع، في سبيل السبج
 تعلية به القطع

(قال مالك) وذلك في سبيل إيجاب القطع أن الأمر ضرر بما فيه كما في
 البيوت حرمة لها فيها، فإني سبيل من الأخير كالتى سبيل من البيوت أقال ولا
 يجب عليه أي عدم السبق فيه (القطع حتى يخرج به) أي بالسبيل من
 القبر فإن سبيل كس من البيت لم يخرج به من البيت فمعه يقطع بعد
 الإخراج من البيت، فإن الأمر كله ضرر له، قال من حرمة في السبيل^(١)
 احتلف الناس في سبيل حدث طائفة عليه القتل، وقالت طائفة تعلق يده
 وبجلده، وقالت طائفة تعلق يده فقط، وقال طائفة يعرض دية ولا شيء عليه
 غير ذلك، انتهى

وقال المصنف ^(١) : و عن أنس بن مالك عن سيدة بنت ميمونة عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقطع شاة ولا ذئب ولا
 وعلير من أجل عذره ولا بحري ولا تلك ولا شامي ولا حدي ولا نور ولا صدر
 وقال أبو حنيفة وسائر الأئمة لا تقطع شاة ولا ذئب ولا بحري ولا صدر ولا
 بوعج فيه أسنخ لمقطعة . حسن لا يوضع في القبر حيث أرادته ليس يعبر
 القبر . فلا يكون حراماً .

ولم يرو عنه في «الأسانيد» و«المصنف» إلا في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : لا تقطع شاة ولا ذئب ولا بحري ولا صدر ولا بوعج فيه أسنخ لمقطعة .
 صحيح . قال المصنف : حسن . في نسخة في المتن : ولا بوعج فيه أسنخ . ولا
 حريمه إلا بوعجاً . لا يشرع لمصنف في غير ذلك . ولا بوعج فيه أسنخ . ولا
 ويرث في القبر . ولا يشرع فيه . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا
 من كفى له من في أكثر من ذلك أو أكثر من غيره . ولا يشرع في غيره . ولا
 ثم إن أراد من هذا ما يوجب دعاء الله تعالى له . ولا يشرع في غيره . ولا
 من حيث هو . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا
 ولا يقطع من غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا
 أحده من المحدثين . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا
 فاسمه . ثم إن كان من كتب من كتب إلى غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا
 الله تعالى .

وفي «التهذيب» ^(٢) : لا تقطع شاة ولا ذئب ولا بحري ولا صدر ولا بوعج فيه أسنخ . ولا
 أو بوعج فيه أسنخ . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا
 يستعمل محرراً من غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا يشرع في غيره . ولا

(١) «المصنف» ٣ (١٥٥٧)

(٢) «التهذيب» ٤ (١٥٥٧)

(٥٨) باب ما لا یطعم فیہ

١٦٥٥٢ هجری - وحدثنی یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد

عن ابن یونس عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

٥٨ ما لا یطعم فیہ

یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

١٦٥٥٢ هجری - وحدثنی یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس
عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس
عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس
عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس
عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس
عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس
عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس
عن یحییٰ بن محمد عن یحییٰ بن یوسف (الثانی) عن یحییٰ بن محمد عن ابن یونس

صحي مؤلفاً لعبد رار د قطع يده. فانطق سيد العبد اني رابع من
خديج، فسمه من ذلك؟ فخره آية سمع رسول الله ﷺ يقول: لا
قطع من ثمر ولا كثراً ولا خيراً ولا جماًزاً

- رضي الله عنه لياحي احتمال أن يكون صاحب الرواية استعدي عن
المسألة في أمة ردة عليه، واحتمال أن يكون استعداء بعض ردة طرفة بان يقطع
يده، انتهى.

(فتحي مؤلف من الحكم المسند) المذكور (وراد قطع يده) فان الباحي
يحتمل أن يكون صحيحاً لأن الشهادة لم يرد عليه يد فان يمكن بحسبه لسم
الشهادة عليه ورجوعه معنى ارد قطعاً أنه اعتمد ثلث يد حسب الشهادة عليه
والمحسن ان يكون ذلك عليه، واعطف هو وجود قطع بكنهه صحة إلى أن
يشاور في ذلك أهل العلم، يعلم موافقتهم له عن ذلك ورواه عنه، ولعله
اعطف ذلك من جهة عموم الآية، انتهى.

(فانطلق سيد العبد) وهو واضح من جواب (إلى رابع من خديج) قطع الحاء
المعجمة وكسر الهماء يهيمه الأنصاري الأوسي الصغداني بتفسير (مسألة عن
ذلك) قال الباقى يهيمه ما يجب في ذلك وجوب القطع فاستسلم
لأمر الله تعالى لم يجب القطع وقصد عن ذلك ما ورد من أنه لا يقطع
وكان قد يحد منه خلافاً بين العلماء فكان ذلك ما يحد من القطع

(فأخبره) في أنه سمع رسول الله ﷺ يقول لا قطع من ثمر
استفادته والجميع أي معبر على التفسير كما تقدم أنهم يحد في أول كتاب
السرور (ولا) في (كثير) يمنع لكاف والشلالة (وللكثير الخمار) نجيب مضموم
وميم ثقيلة أي خمار لخص وهو صحيح، وقال بعدد هو نسب كحالة وهو
مجموع، قال من رضي هذا التفسير جازع، في رواية شبيهة تلك يوجب من

(١) (١٥٥٤) (١٥٥٤)

(٢) (١٥٥٤) (١٥٥٤)

سعيد من الكثير؟^(١) فقال الجمار، وبه معنى تعبير بن لاسر الفكر بالتمر
المرطب ما دام في السحله، فان الورداني والكثر لحشار وهو العصد من
الودي الذي هو لخل الصدر فلا قطع على ساره، فانذين طين المثلون كما
هو واضح، انتهى وقال الباجي الكثر الجمار، وهذا خائن يختص بموقع
الحلقة، انتهى

والظاهر من كلام الشرح الباجي والرد في أيهما حملا الكثر على
الودي، ولما لا إلا إنه يختص بموضع الحلقة أو لتبين طين يستول، وهكذا
صر الكثر بالودي غيرهما أيضاً، قال صاحب الهداية: «كثر الجمار» وجعل
الودي، انتهى

وهي حملة عن اليباب الجمار هو شحم السمل وودي أي اسفل،
وهو صغار السمل، قال البرقي: «تفسير الجمار بالودي لم يشأ» انتهى
والحديث أخرجه البيهقي^(٢) برواية أبي هريرة عن أنس بن مالك
فوالكثر الودي، الجمار، انتهى

وهي حملة عن اليباب^(٣) عن «الجمار» إلى الجمار شي - أسفل كثر
يخرج من السحله، ومن قال الجمار هو الودي، وهو مشتق من الحلقة فقد
أخطأ، انتهى

وقال ابن عديم^(٤) كثر الجمار ودين هو لودي، وهو صغار
السمل، وجمد في «المفرد» بأنه خطأ، انتهى وهذا هو المعروف في كلام
هامة الشراح أن الجمار هو شحم السحله، وهو غير الودي، ولما قال محدث في

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣/٨)

(٢) (٥٤، ٣)

(٣) الفتح المفرد (٥/ ١٣١)

بأنه لم يزل في مروي بن النعمان أحد قدامه، في رفر يربط نظاره
 واثم أحسن في نسبي معي إني فصحته بالذي سمعت من
 سويل الله الله، انمسي معه واقف في مروي بن النعمان
 أخذت غلاماً بهذا؟ فقال نعم فقال فما أنت صانع به؟ قال
 أردت قطع يده فقال له إني سمعت رسول الله يقول ولا
 قطع في ثم ولا كثر

مروياته^(١) بعد حديث يربط وبهذا ما وجد لا قطع في ثم معني في شجر ولا
 في كثر. والكثير جداً في روي ولا في شجر انتهى بقطع الروي على
 الكثر. قاله به في لاسد لا ما قد لشخ في لاسد^(٢) وكنت مولانا
 محمد يحيى مرحوم في التقرير^(٣) ثم الحكم في الروي مقايضة، والخاص
 عدم الإقرار أو كونه مع يتابع إليه ما، لا أو كونه ما، لا

(نظير فرحل) أي في سم من حيار (في مروي بن النعمان) أمير المدينة (أخذ
 غلاماً لي) في مروي الروي (يريد قطعه) أي قطع يده (وإن أحب أن تمنني معي
 إليه) أي إلى مروي لتحريره (بعضي سمعت) أي من رسول الله (في ذكرته
 في انمسي معه) أي مع واسع (واقف) بن خديج (إلى مروي بن النعمان) فسأله
 أولاً لتحريره (لا مرهقاً مروي) (النعمان) بضم ن، خط ب يربط، رسول
 (غلاماً بهذا) الرجل الذي جاء مني (فقال) مروي (نعم) (فأجابني) (فما
 كنت صانع به؟ أي ما فعل به؟ قال لا أفاني وفي ثم من النعمان في النعمان
 ما لا سمى حكت ب ليل أعيت غلامه (أردت ففعله) (لأن مروي) (أردت
 قطع يده) سمعت به في لمروي (واقف) بن خديج (سمعت رسول الله
 يقول لا قطع في ثم ولا كثر) (أراد في روايه سمعتي وغيره) (إلا ما رواه

(١) مروياً معني مع النعمان المروي (٢٥٥٤)

(٢) الملك للمجهول (١٧) (٢٢٦)

وقال سرقي مرة لا بد لي ثمها سون ذرهما، لئلا أغرب، أو سمة
فبئس خلقه تنفع أحدكم سرقي ما عنكم

أما ثم يحصل ذلك عند، وما احتلف ذلك عند حين له عند ساء
عما سرقي، ومحمدا أو يكون ساءه فتشير المصنف، ويعتقد أنه يكون أنه
ليتوصل بذلك إلى ما يوصل به من معرفة الامانة، انتهى قلت ومعرفة
النصاب ومعرفة الحرر بقا كان مما لا بد منها

(فقال) إن السرقة (سرقة حرقة) بكسر الهمزة وسكون الراء، وعند النجاشي
عنى (دون مفتح)، به نظر الوجه وغيره فيها (الامرئي) أي يروجي (ثمها سون
مهمما) وهو بد من قبل نصاب السرقة بكسر (فقال عمر) رضي الله عنه -
(أرسله فليس عليه قطع) أي عند السرقة، وذلك لأنه (أحدكم سرقي ما عنكم)
قال النجاشي ' ' في هذا رضي الله عنه - أنه لا قطع عليه، وذلك أنه عهد
منه - وفه قوله - أ. هذا الكلام كذا بفتح الهمزة، ويصح أن يكون مع في فيه
مباح امرأته، وقد روي أن سواها عم عاتق أو لعبد أو سرقي من مباح زوجها
سنة من قبله في محورها فلا قطع عليه، وإن سرقة من بيت لم يزد له
في تحوله فإنه يتبع، انتهى

نصاب وعند مسلم عن مسالك الإمام مالك - رضي الله عنه - من السرقة
ليس من لئلا وهو درجة سيد، ولا يخرج منه عند النجاشي وغيرهم كما
يقدّم في الباب الثامن في السرقة التي يمسها الإمام مالك في ساقه العبد
الإمام.

وقال محمد في موطئه ' ' من نزل باب أو بدا ما عند ساء جلي به عند
سرقي من ذي - ساء - من مولاة أو من مولاة أو من روح

[١] التفسير: (١٠٥٥٥)

[٢] الموطأ: محمد مع النجاشي: (١٠٥٥٥)

بني ربيعة بن ثابت يسأله عن ذلك؟ فقال ربيعة بن ثابت ليس بي
مجلسه قطع

(إلى ربيعة بن ثابت) الصحابي الشهير أحد معهود الصحابة (يسأله عن ذلك)
للاستظهار بما ظهر له أو تحفيظاً للمساءلة لا كتب اشيعته عليه لقول ربيعة بن
ثابت ليس لي الخليفة قطع) يضم الحاء وسكون اللام من يحضر، كما في
«الروابي»

قال ابن أبي شيبة^(١) الحاملة أن يأخذ انشيء مطراً، ويأخذ منه على
ظهر وجه الاستسوار، والسرقة أيضاً هي أخذ على وجه الاستسوار من غير
الاحتلاس ولا مبادرة

وفي «مسئلي» روى ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً ليس
على المحتلس قطع، وروى لأربعة من جابر، وقال الرملي حصر صحيح
«ليس على حاكم ولا على مسهب ولا على محتلس قطع»^(٢)، ومن عباد
سرع له حاشي بهجاب تقطع على السارق دون غيره، كالاحتلاس ولا اتهام
ولنعتب لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا السرع
بالاستعانة إلى أهله، وسهول إقامة غيبة عليه، بخلاف السرقة، فمعظم أمراء
منع منسوبها لتكون أبلغ في الذبح عليها، انتهى

قال الخواري^(٣) إن احتفظ أو احتلس لم يكن سارقاً، ولا يمنع عليه عند
أحد عملاء غير إياس بن معاوية. قال أئمة المحتلس لأنه يسحق بأخذه
فيكون سارقاً، وأهل الفقه والفقوى من علماء الأمصار على خلافه، وقد وي

(١) مسني ٢٢١/١٨٥

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٣٩٦)، والرملي (١٤٤٨)، والشافعي (٢٩٨٨) وابن ماجه (٢١٩٢).

(٣) مسني ٢٢٦/١٢٦

ظَهَرَ فِي النَّاسِ. فَقَالَتْ: تَقُولُ لَكَ حَائِثُكَ عُمْرَةً يَا ابْنَ أُحْسِبِ
 'حَدَّثَ بَعْضُ مَن شِئَ بِسَبِّهِ دُكِّرَ لِي فَأَرَدْتُ قَطْعَ يَدِهِ؟ لَقَدْ رَعَى
 دَأْبُ قَوْمِ عُمْرَةَ يَقُولُ لَكَ لَا تَقْطَعْ إِلَّا فِيمَا رَجَعَ دِيْنَانِي فَصَاعِدُ مَا
 أُوْثِرَ بَكَرٍ فَأَرْسَلْتُ السُّلَاقَ

ظَهَرَ فِي النَّاسِ) بِمَنْحِ الظَّاهِرِ وَتَكُونُ الْهَاءُ وَفَتْحُ الْوَاوِ آيَ بَيْنَ حَقِيقَةِ (النَّاسِ) مَا
 الْمُرِيدُ فِي ' وَرِيدَ فَقَطْ ظَهَرَ فِي لِقَاءِهِ أَنْ يُقَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِخَارَةِ بِهِمْ
 وَ لَا سَبَابَ بِهِمْ

(قَالَتْ) الْمَوْلَاةُ. (تَقُولُ لَكَ حَائِثُكَ عُمْرَةً) ذِكْرُ عُمْرَةٍ خَلْفَهَا كَيْدٌ حَرَمٌ لَهُ
 أَهْلُ الرِّجَالِ (يَا ابْنَ أُحْسِبِ) أَخَذَتْ بِصِغَةِ الْأَخْطَابِ (تَنْطِيقاً فِي شَيْءٍ بِسَبِّ) لَا
 بِسَابِّهِ الْمَعْدُورِ الْمَوْجِبِ لِقَطْعِ (دُكِّرَ لِي) سَاءَ الْمَجْهُولِ أَيْ دُكِّرَ لِي هَذَا الشَّيْءُ
 أَبْسَرُ مِنْهُ الشَّمْسُ أَوْ دُكِّرَ لِي هَذَا الْأَمْرُ كُلُّهُ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكَ الْمَوْلَاةُ
 فَأَرَدَتْ بِصِغَةِ الْأَخْطَابِ (قَطْعَ يَدِهِ؟ قَالَتْ) بِصِغَةِ الْمَكْتَلَمِ (بَعْدَ) هَكَذَا لَا مَرَّ.

(قَالَتْ) الْمَوْلَاةُ. (ذِكْرُ عُمْرَةٍ تَقُولُ لَكَ لَا تَقْطَعْ) أَيْ لَا يَجُوزُ الْقَطْعُ (إِلَّا فِيمَا
 رَجَعَ دِيْنَانِي) دَعَا (فَصَاعِدًا) أَيْ رَافِعًا نَصَبَ عَلَى الْحَالِ لِلْمُؤَكَّدَةِ وَهَذَا النِّعْيُ لَهُ
 رَوْنُهُ عُمْرَةً عَنْ حَائِثُهَا مَرْفُوعاً فِي «الصَّحَابِيِّ» وَغَيْرِهِمَا (قَالَ أَبُو بَكْرٍ) فَأَرْسَلَتْ
 اللَّيْظِي (أَيْ أَخَذَتْهُ مِنَ الْحَبْسِ لِهَذَا الْأَمْرِ) قَالَ الْبَاجِي وَارْتَسَلَ السُّلَاقَ هَدْمًا
 أَنْتَهَى إِلَيْهِ مَنْ قَوْلُهَا دَلَّى عَلَى صِحَّةِ قِيَرِ النِّسَاءِ وَصِحَّةِ الْأَحَدِ بِأَهْوَالِهِمْ إِنْ كَانَ
 مِنْ أَهْلِ الْعَشِيرَةِ وَأَنْ اتَّوَحَّدَهُ «مَعْرُوفٌ» فِي ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
 الْمَعْرُوفِ أَنْتَهَى

قَالَ وَالظَّاهِرُ عَشِيَّ أَنْ أَبَا بَكْرٍ سَمِعَهَا مِنْ عُمْرَةٍ بَلَا وَاسْطَهَ الْمَوْلَاةُ
 لِأَنَّ هَذَا رَوَاهُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ مَرْفُوعاً عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمْرَةٍ عَنْ فَاتِمَةَ
 مَرْفُوعاً. وَمِمَّنْ يَرُدُّونَ عَلَيْهِ بِأَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ مِنْ نَبِيِّ بَكْرٍ وَعُمْرَةٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
 سَمِعَهَا مِنْ

قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ جُنْدٌ فِي عِيرٍ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ
 مِنَ اعْتَرَفَ بِهِمْ عَلَى نَفْسِهِ بِشَيْءٍ يَفْعُ الْحَدَّ وَالْعُقُوبَةَ بِهِ فِي جُنْدٍ
 فَإِنْ اعْتَرَفَهُ جَانِبٌ مَيْتٌ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ أَنْ يَوْفَعَ عَلَى نَفْسِهِ حَدَّ
 قَاتِلٍ مَاتٌ وَأَمَّا مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِأَمْرٍ يَكُونُ عَزْماً عَلَى سَيِّدِهِ
 فَإِنْ اعْتَرَفَهُ عَيْرٌ جَانِبٌ عَلَى سَيِّدِهِ

(قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ عُنْدَنَا) أَيْ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فِي بِلَانِنَا
 (فِي اعْتِرَافِ الْمَمْلُوكِ) أَيْ إِقْرَارِهِمْ بِشَيْءٍ مِنَ السَّرِقَةِ وَخِطْبَةٍ (أَنَّهُ مَنْ اعْتَرَفَ
 مِنْهُمْ) أَيْ مِنَ السَّيِّدِ (عَلَى نَفْسِهِ بِشَيْءٍ) مَوْصُوفٍ صِفَةً يَفْعُ فِيهِ الْحَدَّ أَوِ الْعُقُوبَةَ
 قَوَّةً أَيْ فِي ذَلِكَ النَّفْسِ (فِي جُنْدٍ) كَأَصْرَافِهِ بَرْدٍ أَوْ مَشْرِفٍ حَمَرٍ (فَإِنْ اعْتَرَفَهُ
 ذَلِكَ (جَانِبٌ عَيْرٌ) أَيْ مَعْسَرٌ يَخْلُفُ بِهِ (وَلَا يَتَّبِعُهُمْ) مَاءُ الْمَجْمُوعِ (أَنْ يَوْفَعَ) الْحَدَّ
 الْمَذْكُورَ (عَلَى نَفْسِهِ هَذَا) الصَّرْفُ أَوْ الْخَطْبُ فِي السَّرِقَةِ بِعِيرٍ لَعَلَّ رُكَّعَ

(قَالَ مَالِكٌ وَأَمَّا مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ) مِنَ السَّيِّدِ (بِأَمْرٍ يَكُونُ عَزْماً) مَضْمُونِ
 الْعَمَلِ الْمَضْمُونِ (سَكُونِ الرَّأْيِ الْمَهْمَلَةِ) (عَلَى سَيِّدِهِ) أَيْ مَعُودِ حُرْمَةِ إِلَى السَّيِّدِ
 (فَإِنْ اعْتَرَفَهُ) ذَلِكَ (عَيْرٌ حَائِلٌ) أَيْ خَيْرٌ مَشِيرٌ (عَلَى سَيِّدِهِ) نَدَى الْبَاقِي (١٨٧٧) وَهَذَا
 عَلَى مَا خَالَ أَنَّهُ مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ يَوْفَعُ عَلَيْهِ فِي جَسَدِهِ كَالْقَتْلِ وَالْقَطْعِ
 فِي السَّرِقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ مَحْلُوقَةٍ فَإِذَا إِقْرَارُهُ بِأَمْرٍ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَا كَانَ يَوْجِبُ
 إِقْرَارَهُ فَقَدْ رَفَعَهُ إِلَى عَيْرٍ سَيِّدِهِ مِثْلَ أَنْ يُقَرَّ بِجَنَابِهِ سَطْوًا أَوْ يَقَرَّ بِمَا يَوْجِبُ عَزْماً
 عَلَى سَيِّدِهِ أَوْ دَرَأً فِي دَمِهِ أَوْ مَحْلُوقَةً بِرَفْعَتِهِ، فَإِنْ لَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ يَقُولُهُ إِلَّا أَنْ
 يَصِفَهُ سَيِّدُهُ اسْتَهْرَ

قَالَ الْمَوْصِلِيُّ (١) إِنْ سَمِعَ قَوْلَهُمْ بِإِقْرَارِهِ بِالسَّيِّدِ وَالْمَصْحُوحِ فِيمَا دُونَ
 النَّفْسِ (لأنَّ السَّيِّدَ لَهُ دُونَ مَوْلَاهُ، وَأَمَّا إِقْرَارُهُ مَعَ يَوْجِبِ الْمَصْحُوحِ لِيِ النَّفْسِ

(١) «الشرح» (١/١٨٦)

(٢) «الشرح» (١/١٨٦)

قال مالك: ليس على الأجير ولا على سرخس يكتومان مع
أخرون يخدمونهم، إلا سرقاها، فصنع لأن صاحبها يفتت بحاله
إساقه وإنما حاكمه حتى يفتت، وليس على صاحب قطع

فانصرف من أمه لا يقبل ربيعه به بعد انصره وله ما ربحه، فربى وناود وليس
حريره، لأنه يستطع حتى يسلط به وناوده، فأنشأ الزمر يفتن لقط، ولأنه منهم في
أنه بعد الرجل يفتنوه عنه، ويسحق أحده فبعض يدين من سببه، واختار أبو
الحبيب أنه يصح بره، وهو قول أبي حنيفة، صاحب وأبى حنيفة، لأنه أحد
موجي القصاص، فصنع بوجه به كما تور الثمن، بهر

(قال مالك: ليس على الأجير) الذي يخدم على أجرة (ولا على الرجل)
الذي يخدم بدون أجرة، يكتومان أي الأجير وغيره (مع القوم) أو مع واحد
من القوم (يخدمونهم) بضم الدال (إلى سرقاها) أي سرقة شيء منهم (قطع) أنه
ليس لأن حاكمهما، في الأجير وانحازت إليه حال السرقة، لأنه لا يكتومان
بأنه ليس في الدخول حادثة، فبعض يكن أحدهما غداً من الدخول (وإنما حكمهما)
مشابه (حكم الثغاني) في أنه يخدم ما جعل عملاً عليه، وبذلك أيضاً فإنه ليس
في مع الثمن، لأنه لدخول فيه

قال صاحب «معنى» لأن حاكمهما حال سرقته أو ليس على الثغاني
قطع) لم ير من الحديث، قال ابن الجوزي^(١) وقد على ما قال أبو الأجير
والصالح المأمور على ما جاز وأخروا لا قطع عليهم، لأن أحد هؤلاء ليس
عليه وجه السرقة، وإنما هو على وجه الحين، والثغاني لا قطع عليه، لأن
صاحب المصنع قد تسلم على الوصول إلى ما سرقه، لأن القطع في سرقته
من سرقة طباخ الحر، بهر أبيض أنه انصرف إلى موضع قد نزل في حقه
هجرة انتهى

(١) «معنى» ١٧٩

دَيْكُ كَنْبَلٍ خُلِّ وَصِغَ فِي بَيْتِهِ حَفْرَةً يُسْرِبُهَا إِلَيْهِ فَعَلَّ فَلَسَّ عَلَيْهِ حَدًّا وَنَسَبَ دَيْكُ خُلِّ حَسَنٌ مِمَّنْ أَثَرُوا نَفْسَهُمْ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُصَيِّبَهَا حَرَامٌ فَهِيَ دَيْكُ وَهُوَ يَبْلُغُ ذَلِكَ مِنْهَا لَيْسَ عَلَيْهِ يُصَبُّ فِي ذَلِكَ حَدًّا

متفق عليه أي مثلاً ذلك الدوي (كتمل) فتح الحميم وبعده رجل وضع بناء الدحل (من مداه خمر) بالنصب في الفصح المصرية على معنونه وبالرفع في الهندية فكونه الدحل بناء المجهول وهذا نائب المداخل (يسربها إليه فعل) أي أن يشرب الخمر بعد أن يسحب عليه خمر لأنه لم يشرب إلا ذلك

نومل طلعة أيضاً قد مر أن حصة السدرة من رجل هكذا في الفصح الهندية وأما في الفصح المصرية فهي السدرة فكونه هو ومثل ذلك فكونه الحميم وسكون المثلثة وكذا الحميم، ومن سذكر حكمة رجل يجلس من امرأة مجلس أي جلس عليها مجلس المجمع (وهو) رجل (يريد أن يصيبها) أي يجمعهما (حراماً) أي لا يجوز به (فلم يفعل) بعد (ولم يبلغ ذلك) أي ذكره (بها) أي من حرامه أي لم يتجرع حصة بها فليس عليه أي على ذلك الرجل أي من امرأة أيضاً في ذلك عمل الذي فعله من مجلسه مجلس المجمع هذا المراد لعدم معنى المراد بعد رأه هذه بمثلثات الثلاثة فالأحراب معاً وجمع عليها وهذا من عندها (إمام مالك لأولى والأولى أيضاً كذلك عند جمهور من أهل

قال النووي "في شروط التي لا ينهاها في حجاب سطح الدايح" وهذا يرى من غير وبخبره وهو وهذا قول أكثر أهل العلم وهذا مذهب غير من عند الحرير والثوري ومالك والشافعي وأصحاب أبيه ولا يفتي من أحد من أهل العلم خلاهم إلا هؤلاء الخبيث من عائشة وابن عباس والمحمدي يجمع

قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ هُنَا، أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَحْلِيمِهِ
تَطْعُ يُلْعَ لَمَعُوا مَا يُطْعَمُ فِيهِ، أَوْ لَمْ يَطْعَمْ

يَطْعَمُ، وَلَمْ يَطْعَمْ بِهِ مِنَ الْحَبْرِ عَلَيْهِ التَّطْعَمُ، وَعَنِ الْحَبْرِ مِلْ دُونَ الْحَبْرِ،
وَحَاكِي عَنْ دُرْدَا أَنَّهُ لَا يَمِيرُ الْحَبْرُ، وَهَذِهِ قَوْلَانِ شَائِعَانِ عَنِ النَّاسِ عَنِ
عَنْ، نَاسٍ مِنَ الْمُتَشَوِّصِ، وَلَيْسَ فِيهِ حَرٌّ ثَابِتٌ وَلَا مَعَالٍ لِأَحَدٍ التَّطْعَمُ إِلَّا مَا كُنَّا
فِيهِ كَلَامًا لَاجْتِمَاعٍ، وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ سِوَاهِهِ، انْتَهَى

أَقَالَ مَالِكٌ الْأَمْرَ الْمَجْتَمِعَ عَلَيْهِ عَيْنَانِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّحْلِيمِ (ي) فِي مَا
يَحْتَسِبُ، بِحُجَّتِهِ بِمَعْنَى (يَطْعَمُ) مَطْلَقًا سَوَاءً (يَطْعَمُ لَمَعُوا) فَاعِنَ يَطْعَمُ، بِمَعْنَى (يَطْعَمُ)
يَطْعَمُ فِيهِ، أَيْدٍ وَهُوَ الْمَقْصُودُ (أَوْ لَمْ يَطْعَمْ) لَعَلَّ الْمَقْصُودَ إِعَادَةً لِيُظْهِرَ
أَمْرًا مَجْتَمِعًا عَلَيْهِ، وَلَا يَفْقَدُ مَقْصُودَ التَّحْلِيمِ قَرِيبًا عَنْ شَرْحِهِ مِنْ مَعْنَى
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

تَطْعَمُ

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٥ - كتاب الأشربة

(٤٥) كتاب الأشربة

جميع شراب، كعصمه وطعام اسم ثما يُسرب، وليس مصدراً؛ لأنّ المصدر هو السرب سلبه نس، قاله ابن خالويه^(١)، وفي «اللسان المصنوع»^(٢) اشتراء لغة كل ما يباع يُشْرَبُ، واصطلاحاً ما يُشْكِرُ، قال ابن خالويه قوله كل ما يباع أي هو اسم من اشربة أي ما يشرب ماء كد أو غيره خللاً أو غيره، انتهى.

قلت: وعلى بعض الاصطلاح استعماله المصنف، ولذا ذكر في حكم المسكرات، وأمّ غيره من الأشربة الخلال، فذكر أحكامها في «كتاب الجامع» الآتي قريباً ثم اكتب الأشربة هنا في جميع نسخ المصنف والمصنف من المتن واشتدح غير نسخة «المكتبة» فيها من كتابي الصيد والجهاد، والأوجه ذكره هنا فذكره في جلة الحدود.

ثم اعدم أن الأشربة المسكرة كلها حرام عند لامة الثلاثة والإمام محمد رضي الله عنهم أجمعين، فليتهم جعلوا كذا خمرأ، وحرماً كل أنواعها بلا تفصيل وتصريخ، وبهذه هي الرأي الثابتة لها انصروا لنظر في الروايات المختلفة في هذا الباب، وارا هل جمهور الصحابة لا سيما أكابر الصحابة رضوان الله عليهم جميعين، فرقوا في أنواع الأشربة، وجمعوها بثلاثة أنواع كما سبقت بيانها، قال ابن خالويه قد ورد في حرمه المصنوع من الخمر أحاديث، وفي جلة حديث، فإنه تحيل المحرم على النهي، والمحلل على الطلوع، وقد حصل لموسى، وانفع التماس «عسى»

(١) «شرح اللوامي» (١/١١١)

(٢) (١٢/٦٧)

والأحاديث الواردة في كتب صحاح سائفة لربيعي^(١)، ووفق مما ذكر مراجعته، قال الإنصافي: وقد أظن الكوفي في روايه الآثار عن الصحابة والتابعين بالأسانيد تصحاح في محطيل انتيبد الشديد، والحاصل أن الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ وأهل بيته كعمر، وحسن، وابن مسعود، وأبي مسعود كانوا يخطونه، وكذا الشعبي وإبراهيم النخعي، وروى أن لإمامنا حبيبه قال لبعض تلامذته: إن من إحدى سرائط السنة والجمعة أن لا يُتَمَّ من الجرح

وفي «المعراج» قال أبو حبيبه: لو أعطيت الدنيا بمحاضرها لا أضي شرجيا، لأن فيه فسوق مصر النضيفة، ولو أعطيت الدنيا لشربها لا أشرِبها، لأن لا ضرورة فيه، وهذا غاية لقواء، انتهى بحسب في كلا الأمرين في تعسق بعض الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -، وفي الاحتياط عن استعمال المختلف فيه بين لامة في لعلة والحرمه

وقد ثبت منك، ناعلم أن الأئمة الثلاثة - رضي الله عنهم أجمعين - حرموا جميع أنواعه بلا تمييز، ولا شك في أن الأحوط في هذه الزمان هو منعهم شكر الله سبحانه.

قال المومنين^(٢) بحرم شربة بالكتاب والسنة وإجماع، أما النكس فقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَقُرُّ وَالنَّهْمُ وَالْقَصَصُ وَالْأَنْبَاءُ بِرِ عِي النَّبِيِّ﴾ الآية إلى قوله: ﴿يَهْلِكُ كُفُّهُنَّ﴾^(٣)، وأما لغة فقوله ﷺ: «من مسكر خمر وكل خمر حرام» رواه أبو داود^(٤)، وثبت عن النبي ﷺ تحريم الخمر بإخلاق شلع

(١) انظر تصحيحه (١٤/٢٩٥).

(٢) «المعراج» (١٣/١٩٣).

(٣) سورة المائدة الآية ٩، ١١.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن (٢/١٩٣) (٢٧٩)، وأحمد في المسند (٢/١٩٠)، ٢٩، (٣١)، ومسلم في صحيحه (٣/٢٥٩).

مجموعها ردة سواثر، وأعمد، لأنه عس تحريره، وإنما حكي هو فداية من
مطعون، وعمره من عهد بكر، وأبي جيل من سهيل أنهم قاتلوا: هي خلاصة
نقله تعالى، ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا دُعَاءُ الْفَاسِقِينَ فَتُجَاهِلَ بِهِمُ الْآيَةُ﴾^(١)
فبش لهم عناء الصحابة منس منه الآية، وحريم الحمر، وأقدموا عليهم
المحذة لشريعتهم إلهاء^(٢)، فرجعو إلى دث، بعد عقد الإجماع

فمن استحلها الآدم بعد كذب بني بكة، لأنه قد غلب ضرورة من جهة
العمل تحريره، فيكفر بذيبت وشتاب، فإن - ب - ولا قتل، وروى الشلال
يسأله إلى محذوب من دث أو أدب شريو مالتهم الحمر، فقال لهم يريد من
أبي حيان شريكم الحمر؟ قالوا نعم، يقول الله تعالى، ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا
دُعَاءُ الْفَاسِقِينَ فَتُجَاهِلَ بِهِمُ الْآيَةُ﴾^(٣) الآية، فكذب لهم إلى عمر - رضي الله عنه -
فكتب إليه: إن أتاك كتابي هذا بهاء، فلا سطر بهم إلى الليل، وإن أتاك ليلة،
فلا تنتظر بهم نهراً، حتى يهت بهم، بل لا يبنوا عدا الله، صحت بهم إلى
عمره عشور بهم الناس، بعد حلي ما روى؟ هناك أرى أنهم شرعوا في
دين الله ما لم يأذن الله به، فإن عمر أنه حلال، فأقتلهم، فقد أحلوا ما
حرم الله، وإن رخصوا أنه حرم، فاجتهدهم ثمانية ثمانية، فحذمهم عمر
- رضي الله عنه - ثمانية ثمانية، إلا ثبت هذا، فالمجمع على تحريمه عصر
العصير إلا اشتد وقذف ربه، وما عده من الأسربة الحكرة هو محرم وفيه
اختلاف يذكره.

ثم قال الموفق^(٤)، كل مسكر حرم فيه وكثير، وهو محرم، حكمه حكم
عصير الخمر في حرمه، ووجوب لحد عس ساربه، وروي تحريم ذلك عن

(١) سورة المائدة الآية ٥٢

(٢) أخرجه البيهقي في كتابه من واحد، منه روح السنن الكبرى (٢١٦/٨)

(٣) التلخيص (١٢/٢٩٥)

عمر رضي الله عنه وأبى حمزة وغيرهم من الصحابة، وبه قال
عطاء بن رافع وعمر بن عبد المطلب ومالك والشافعي وهو ثور واسعاق، وقال
بو حنيفة في عصير العنب إذا طبخ فذهب ثلثه، وخرج الثمر وأقرب إذا طبع
رأى سم يذهب، ثم يخلط بالتمر والتبر والتعيرة ويحو ثلث ميعا كد أو
مصرحاً كل ذلك حلال إلا ما بلغ السكر لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ
قال الخمر الخمرة قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب^(١).

وسا ما روى ابن عمر - رضي الله عنه - [قال] قال رسول الله ﷺ كل
مسكر حرام وكل خمر حرام^(٢)، وعن جابر - رضي الله عنه - قال قال
رسول الله ﷺ إنما أسكر كثيره فقليله حرام^(٣)، وللعلاء أبو داود والترمذ
والحرثي، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت سمعت رسول الله ﷺ قال
ما أسكر منه نفر من قبله الكف منه حرام، ورواه أبو داود وغيره^(٤).

وقال عمر - رضي الله عنه - بول بحريم الخمر وهي من لعب وأشهر
المنس والحنطة والتمر والحب والخمر من خام العقل - معز عليه - ولأنه مسكر
أشبه عصير عنب، فأما حديثهم فقال أحمد - رضي الله عنه - في الرحمة في السكر
حديث صحيح، وحديث ابن عباس ورواه ابن سنان عن ابن عباس قال
والسكر من كل شراب، وقيل إن حمر ابن عباس موقوف عليه، مع أنه
يقتضي به أنه بالسكر المسكر من كل شراب انتهى.

(١) شرح المستفي (٢٩٠/٨) ٣٢٦

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٦/٩)، والإمام أحمد في المسند (١٦/٤)، ٢٩، ٣٠، ومسلم
(١٨٨/٣)، والمستفي (٢٩٦/٨)، والترمذي (٢٩٦٦)

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٦/٩)، والترمذي (٢٩٦٦)، وابن حبان (٣٢٣)

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦)

[illegible][illegible]

من مکتوباته فی تاریخ ۱۳۰۲

[illegible]

عن: جود: نقر على حصى اليسر ١٠٠ ١ ٩٧

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

ولنا، أنه اسم خاص بإطباي أهل النخعة فيما ذكرناه، أي في النبي من ماء النخعة، ولقد اشتهر استعماله، واشهر في غير غير من الأسماء، كاليد والنخع والمكر، ولأن حرمة الخمر قطعية، وهي في غيرها ظنية، والحديث الأول طعن فيه يحيى بن معين إذ قال: لأحاديث الثلاثة ليست بثابتة، أحدها قوله ﷺ: «لا تكأح إلا بولني»، والثاني: «اس مس دكره فليترجأ»، والثالث «كز مسكر حمر»، وكان يحيى بن معين باب حافظاً متقناً حتى قال أحمد بن حنبل: كل حديث لا يخرجه يحيى بن معين فليس بحديث، كلها في هامش «الهداية».

والحديث الثاني: أريد به أن الحكم إذ هو الثلاثة بمنصب إرماله.

والثالث: في حديث هذا الاسم وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة، وعندهما إذا اشتد صار خمرًا، ولم يشرط الطفلة بالريد، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وهو أظهر كما في اندر المستندة - لأن الاسم يتبع بالاشتداد، وكلما المعنى المحرم، وهو الإسكّر يحصل بالاشتداد، ولأي حجة أن الملبان بغير التمدد، وكما أنها جفت اريد، وأحكام شرع قطعية، قنط بالنهاية كالحد واكتمر المستعمل، وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد احتياطاً، ولني وجوب الحد بغير الرد.

والثالث: عينا حرام غير معنوي يسكر، ولا موقوف عليه، ومن الناس - وهم بعض المشركين كما في «البدعي» - من أنكروا حرمة عينا، وقال إن السكر منها حرام؛ لأن به يحصل الفساد، وهو الصدق ذكر الله، وهذا كفر؛ لأنه يجهل الكتاب، فإنه تعالى سماه «مسكرًا» وترجى ما هو محرم الدين، وقد جاءت آية متواترة أن سبي ﷻ حرم الخمر، وعليه انعقد الإجماع، ثم هو غير معلول غشاً حتى لا يحدى حكمه إثر سائر المعكرات، والشاخصي - رحمه الله - يعدها إليها، وهذا بعيد؛ لأنه خلاف آية المشهورة فإنه قال ﷻ: «أحرمت الخمر عبيد والمكر من كل طرس».

والرفع أنها جسد جـ عـ عبطه كـ يـونـ ثمه عـا بالـ لائل القمعية
والخامس أنه مكبر مسجده لأكدوا انديس نقطتي
والسادس مشوه تقوم في عـو المسجـ عـنى لا يعض متفها
والسبع حرمة الانماع بها لا لا شماع منسحر حرام
والثامن أن يحرم شاربها وما به يسكر منها لقوله ﷺ من شرب
الحمر وجلده، تحديت، وعـب بعد جماع لصحبه - رضي الله عنه
أجده

والسبع أن يضح لا يـ بها أنه سمع من سـوت الحرمة لا لرضها
بـر ثوبها إذ أنه لا يحدف - لم سكر منه عـى - فلو أن الحد وتقبل
في التي خاصة وهذا قد طع

وقطش حوار تحليلها، وفي خلاف انشاهي عـا هو الكلام في الحمر
وأما هـير أي عـبر الغص إذا شخ حـم يذهب أهل من ثلثه وهو المظبح
أدى طبعه، وبسبي ساق، والمصنف، وهم من ذهب نصفه بالطبخ، فكل
ذلك حرام عندنا، إلا علا وسد ونصف ياربها، أو شـد ون ثم يحدف عـى
لا خلاف استعمل بين الإمام رصاحب ونا لأوراعي أنه مباح، لأنه
شروب جيد، وليس حمر

لنا أنه دمن شـرت وهذا يسمع علي بنساق، فيحرم شربه دعماً
بلفظ الممنوع به، وأما شخ لمر، وهو سكر وهو الذي من ماء التبر أي
لرطب، فهو حرام مكرره، يعني أنه حرمة ليسب كحرمة الخمر؛ لأن حرمة
مضيه، وهذه حرمة ثابته، وهو شربك من عهد الله أنه مباح؛ لقوله تعالى
﴿تَجِدُوهُ يَوْمَ يُنْفَخُ الصُّورُ﴾، معن عميت به، والأصان بالمحرم لا
عـى

(١) باب الحد في الخمر

والثاني: المتحيطان من اريب و سمر و د طح اريب طيبة، وإن اشبه يحل
لا لهو

والثالث: من العمل واليبس وله والسعير والقدرة محل، وهو صحيح أو
لا، لا لهو وطرب

والرابع: المثلث العسري وإن اشذ، وهو من طح من ماء العنب حتى
يذهب ثلثاه ويضئ ثلثه إذا فعد به سمر، مطعم، واشاي واشاي، ولو
لهو لا يحل إجماعاً.

وحرم محمد هذه لأشربة لمخيمه من محل وصيره مطلقاً، فليتها
وكثيرها، وبه يفتي، وهو أن الأثمة الثلاثة، لونه اللون، أكل مسكر خمر وكل
مسكر حرام، انتهى برهانه من أسامي، وأول محمد - رحمه الله - هذا في
التحريم، وأما الحد فله فمسكر، كما قدم في كلام صاحب «الهداية»
والثاني.

بسم الله الرحمن الرحيم

كذا في جميع النسخ بمصرية و يمنية، وواد في الهمدية بعد ذلك
وسمى الله على رسوله الكريم، وبمس هذه برهانه في تحريمه

(١) ما جاء في الحد في الخمر

قال الموم^(١) بحث الحد على من شرب مثلاً من المسكر أو كثيراً،
ولا خص به عقاباً بهم في ذلك في عصير العنب غير المصوح، واحتقوا في
سائرهما فذهب أماما إلى بسو به بين عصير العنب وكل مسكر، وهو قول
نحسني وعمر بن عبد العزيز و دور في يمان والشافعي، وقالت طائفة لا

(١) الشري (١٢٧/١٢٧)

يُحَدِّثُ إِلَّا أَنْ يَسْكُرَ: منهم أبو داود والشمسي وكثير من أهل الكوفة وأصحاب الرأي، وقال أبو ثور: من شربه معصفاً حريمه حُدِّ، ومن شربه مثاولاً فلا حدَّ عنه؛ لأنه مخلط فيه، فأشبهه السكاح بلا دمي.

ولما مرَّ بروي عن النبي ﷺ أنه قال: «من شرب الخمر قد حطَّ عمره»، الحديث^(١) رواه أبو داود وغيره، وقد لُتْ أَر كَلَّ مَكْرَ عَمْرٍ، فسأول الحديث عليه وكثيره، انتهى.

وتوهم الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(٢) «فإن الخمر ما هي»، ثم أخرج مسلم من طريق أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والزيتون».

ثم قال: ذهب قوم إلى أن الخمر من اشترى العنب حبيماً، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث، وحائهم في ذلك آخرون، فقالوا: الخمر المنجزة هي كتاب الله هي الخمر التي من عصير العنب، وحديث أبي هريرة يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ يَقُولُهُ: «الخمر من هاتين» بمعنى: «فمنهما» بالخطاب، وأراد يَحْتَمِلُهَا، كما قال تعالى: «فَمَنْ أَهْلُ الْقُرَى الَّذِينَ كَفَرُوا؟ فَهُمْ أَجْمَعُونَ»^(٣) ولما يخرج من أحدهما وقال تعالى: «وَيَنْفُخُ الْمُرْجُ بِالنَّفَسِ وَالْإِنْسُ الَّذِي يُلَاقِيكُمْ رَسُولُ اللَّهِ يَتَكَلَّمُ» الآية، والرسل من الإنس لا من الجن.

ويحتمل أيضاً أن يكون عَنِ بِهِ الشَّيْءَ بَيْنَ جَمِيعٍ، ويكون ما عَمْرٍ من شربه حراماً عيناً يمتنع من الرِّيب وسَمِّ الحَقِّيرِ، غير أن يكون أَرَادَ الخمر منها، وإذا كانت مختلفة عَنِ الْإِنْسِ مِنَ الْعَبْءِ مَا قَدْ عَلِمْنَا، وعلى

(١) أخرجه أبو داود (2282)، والترمذي (111).

(٢) 3/247.

(٣) سورة الرحمن - الآية ٢٢.

أما من أشرع ما سلكه هؤلاء حمير العرب فهي على التقدير ذا الصلة. وخبر
أبو هريرة أن الفضل بن أبي سفيان سار مع أبيه إلى بني سبيك

قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى فليكن حلف
رؤي من به ثوبان وان كان عشاراً ، يقدره على احدى الاثنتين تحميمه او
ياوته على ذلك ثم سئل الدلالة له وب

ثم وجب له ما جرد من ماله وأما ما كان له من أمواله فله أن يبيعها أو يعطيها
فإن رسول الله ﷺ قال: «كل مسكر حرام» وكل مسكر حرام، وإن ألبس
في هذا الموضع.

ثم قال فذهب قوم من اهل العلم فيلبيد وكثيره من جمعه في ذلك
اخرين. فاجابوا من ذلك ما لا ذكر وحرره بكر المكي وسقط في
الاجل هذا الذي فيها من العيب على هذا صيغ الى حزنه
والاستعداد في رسمه فاشي بسببه لعدم نسي الله عنه في يوم منها
فذكره فاشي به عدم دفعي لله عنه في معتد الله. ولما انكسر من
سليحك في هذا عمر لسا صرحت على نيكو فخره عمر

۱. خروج کر امی موسیٰ سے۔ بمقام رسول اللہ ﷺ آیا وصفاً یعنی تمہارا
وصفاً یا رسول اللہ! ان سے میری پستیوں میں ابرو و شمعیت۔ اچھٹھا ہمارے
اچھڑے۔ روناؤ جو ہمارے۔ پیچ نہ۔ نصرتاً یعنی وصفاً اللہ علیک اشرفاً ولا
کبراً۔ ہم فلاں کہ: فلاں قبلاً علی۔ حکمتاً جمعاً اللہ یسکر من ملک
اشرفاً خلاف حکم ما لا یسکر

حسن علی از آن ذکره ابو مرسی عن رسول الله ﷺ مما ذکرنا منه می
 'حصل الذکر من قوله ای مسکوناً ما یوم علی المقادیر التي یسکون
 لا شیء البتة انشی کبدها کثر ولد رزق عن غنمه ذللاً حالف من مسکون
 می قول رسول الله ﷺ من یسکون فادب لیسره به الا ان یسکون الى آخره ما یسکون

أما معار الحد، فمنهم اختلفوا في ذلك، قال القاضي عياض الجعفي
هو وجوب الحد في النحر، واختلفوا في بغيره، فتبع الجمهور إلى
المتأين، وقال اشعري في المشهور عنه وأحمد في رواية وده نو. وداود
أربعين، وبعده علم بكل الإجماع أن تأنيب النحر والوردي وحر ثيبيهما، وتعتق
بأن النحر والتمائم وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل الفقه، أن يحرم
حد بها، وإنما فيها التحريم

ثم قال الحافظ^(١) بعد سطر "الكلام على الثروايات هي دلت" واندق.
بعضها لنا من الآراء في حد الحبر سنة أنوار

الأول ان ابي عليه السلام لم يجعل فيها حلاً معلوماً، بل كان يفتصر في
صرف الشارب بها، والي بي، قال ابي القاسم هات بعض اهل نعم ابي
سي عليه السلام سكران، فامرهم بقرينه، وبكيت، فذل على ان لا حد في سكره،
بل قد لا يتركها ولا يكتب، وثو كان ذلك على سبيل الحق لانه بدأ وصحاً،
ولانه لم كان في ذلك معصية عن النبي عليه السلام شيء مخلوق من الله عز وجل
يؤذي الله عز وجل المصنف وما تجاوروه

الثاني أن الحد فيه أربعون، ولا تحور ثمرة عليها

فالثالث مثله لكن للإمام أد يستغ به ثمانية. وحل تكوّن الرباط من عدم
العدد. ثم تمرير؟ من لا

الرابع تعاون ولا مجور الزمادة عليه.

للحاسن كذلك ويجوز الترجمة بحرياً. وعنى الأعرابي كلها هل يتمم
بالنحوه بحد أو يتمم به عاء أو يجوز بكى من ذلك؟ أموا

(۱) رقم دیوری: (۱۲/۷۱)

بَعْدَ: إِنِّي وَخَلْتُ مِنْ فَلَانٍ رِيحَ سَرٍّ.

بَسَائِبُ قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرًا - صَبِيًّا - عَلَى حَلْقِ جَدِّهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ
بَعْدَ: إِنِّي وَخَلْتُ مِنْ عَمْرٍاءَ لَمْ يَكُنْ عَمْرٍاءَ رِيحَ سَرٍّ وَأَتَى سَأَلَهُ عَنْهُ فَرَعَمَهُ
الْفُلَانُ، وَأَتَى سَأَلَهُ عَنِ الشَّرِّ الَّذِي شَرِبَ، فَوْنٌ قَدْ مَسْكُرًا جَلَدَهُ. فَلَا
يَسْهَمُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِجَلَدِهِ.

وَأَخْبَرَهُ سَجْدٌ مِنْ مَشْهُورٍ بَعْدَهُ بِسَائِبٍ يَقُولُ: قَامَ عَمْرٍاءَ وَهِيَ ابْنَةُ
عَمْرٍاءَ - عَلَى الْعَمْرٍاءَ فَقَالَ: كَرِيْمٌ عَمْرٍاءَ لَمْ يَكُنْ عَمْرٍاءَ - أَصْحَابُهُ شَرِيحًا شَرَفَهُ
وَبِ سَائِلٍ عَنْهُ: قَالَ كَانَ بِسَكْرٍ حَذَرَهُمْ، كَمَا فِي الْأَصْحَابِ^(١)

(بَعْدَ: عَمْرٍاءَ) إِنِّي وَخَلْتُ مِنْ فَلَانٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍاءَ كَمَا يَقْدُمُ فِي
بِرْوَانِ السَّائِدِ، وَكَثُرَ ابْنُ عَمْرٍاءَ فِي الْأَصْحَابِ^(٢) بِمَا قَالَ عَمْرٍاءَ - وَهِيَ ابْنَةُ
عَمْرٍاءَ - وَخَلْتُ مِنْ عَمْرٍاءَ رِيحَ سَرٍّ - وَ سَائِلٍ عَنْهُ: قَالَ كَانَ بِسَكْرٍ
جَلَدَهُ.

بَعْدَ: إِنِّي وَخَلْتُ مِنْ عَمْرٍاءَ، وَ الْأَصْحَابُ قَالُوا: إِنَّهُ عَمْرٍاءَ
الْأَوَّلُ، وَكَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ بَنِينَ كُلُّهُمْ يُسَمَّى عَمْرٍاءَ رَحِمَ اللَّهُ هُمُ يَقُولُ إِنَّهُ أَفْرَأُ
بَنِي كَلْبٍ: الْإِثْنَانِ هُوَ أَبُو نَحْمَةَ بِمَعْنَى فِي عَمْرٍاءَ وَالْثَلَاثُ وَاحِدٌ أَمْرُهُمْ
حَدَّثَ عَنْ الرَّحِمِ فِي الْحَمْرِ، وَهِيَ وَهِيَ سَعْدٌ "حَافِظٌ عَلَى قَوْلِ الْفُضَحَارِيِّ
بَعْدَ: عَمْرٍاءَ، بَلْ أَفْرَأُ بَعْدَ عَمْرٍاءَ ابْنُ عَمْرٍاءَ

(رِيحَ سَرٍّ) قَالَ الْبَاحِي: لَمْ يَشْرَبْ سَطَبٌ مِنْ حَيْثُ الْعَمْرٍاءَ عَلَى كُلِّ
مَسْرُوبٍ، وَكَسَّرَهُ وَبَدَّلَ وَجَدَ عَمْرٍاءَ رَحِمَ اللَّهُ - رَحِمَ اللَّهُ - وَدَمَ بِهِ
مَلْهُ هُوَ رِيحَ مَسْكُرٍ أَوْ عَمْرٍاءَ، وَبَدَّلَ بِهِ رَحِمَ اللَّهُ مَسْكُرًا كَمَا أَجَدَّ فِي
سَائِلٍ عَنْهُ.

(١) فِي الْأَصْحَابِ (١٠/٢٠٠)

(٢) فِي الْأَصْحَابِ (١٠/٢٠٠)

فَرَضَ أَنَّهُ شَرَابٌ بَطْلَانٌ

بالتشبهاء، وحديث عمر - رضي الله عنه - حجة لنا، فإنه لم يحدد بوجود
لرائحة، ولو وجب فلك لادر إليه عمر - رضي الله عنه - انتهى.

وفي «المحلى» في أثر آيات ديب على أنه إنما حذو بإقراره لا بمجرد
وجدان الريح، انتهى.

قال المحقق^(١) قد نسي برواه معمر أن لا حجة في أثر اليبس لمن يجوز
إقامة الحد بوجود الريح، انتهى. قلت روى معمر هي التي نقلت في أول
الباب من عبد الرزاق بلفظ: وجدت من عبيد الله ريح شراب، وإني سأله عنه
فرضه أنه البطلاء، انتهى.

فرضه) ولأن أي أنه (أنه شراب البطلاء) كسر البطاء التمهيد والممد، قال
في «المقدمة» هو ما طبخ من العصير حتى يخلط، ويشبه بطلاء الإبل، وهو
العصير الذي يظلي به الجرب، قال برزقاني

وفي «المحلى» هو الشراب المطبوخ من عصير العنب، وراد بمضمون
فيه. الذي ذهب ثلثاء، فإن ذهب نصفه فهو المنصف، وإن طبخ أدنى طبعه
هو الباقي. انتهى. وتقدم غريباً من كلام صاحب «التهذيب» أن البطلاء هو عصير
العنب إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه

وفي «مفرد المختار»^(٢) البطلاء، كسر هو العصير يطبخ حتى يذهب
أقل من ثلثه، وقيل ما طبخ حتى ذهب ثلثه، وفي ثلثه وصار مكرراً، وهو
المصروف، وحل هذا المثلث المسمى «الصلاء» ثابت بشرط كسر للصحة كما في
«الشربلية» وسمي بالبطلاء بقول عمر - رضي الله عنه - ما أشبه هذا بطلاء
البعير، قال ابن عابد بن بادى والمنصف حرام اساقاً، والبطلاء وهو ما ذهب

(١) فتح فيزيه (٦٥/١٠).

(٢) (٦/٧).

وإذا سئل عنه سبب فإن كان سكر حلالاً . . .

لأنه يسمى سكر حلالاً لا غير محرم ولا يحرم منه عذما، إلا للقيح
الأحم الذي يحصل له الإمساك، فهو

وسمي برغم سمي الله به عذما . . . من في سكر (١٠٠) من
الأشربة. وذكر الحارثي في صحيحه^١ رأى عمر وأبو عبد الله وعبد الله بن
سفيان عن أبي النضر عن أنس بن مالك عن أبي بصير عن أبي جعفر
عنه أنه سئل أي شراب شره إذا صاح فصر، سمي سكر، وعمر من
السكر وقوله عن النضر بن أبي طريح فصر عن النضر، انتهى

(وإذا سئل عما شرب قال الحارثي^٢ فيه نبي علي بن عمر - رضي الله
عنه - قال قوله "سبب انطلاء" ولا يحصل من هو ربح مسكر ثم
غيره، ويحصل له يكره - ثم يعرف انطلاء، فإذا سبب عنه ولم يحول على
إدراكه لم يرب عنه ذلك، ويحصل أن يكره عرف انطلاء، ولم يعرف
حدقه في قوله "لا لا سكر، فإذا ان يصاب عنه، ويوصل إلى معرفة ذلك،
بل بالمشاهدة" أو بالنظر من بيته وشبهه إلى كانه يدرى أنه انهي

(غير كذا) الذي سبب (بسكر حلاله العذما) الأساسي هذا ظهر في
أن ما سكر سبب يجب به عندهم نعت وإن لم يبلغ سبب سكر، وهو
بلغ حد السكر ثم يفتح إلى القول عن السبب، لأنه إنما ذكر السبب، ولم
يذكر العذما، روى غير ذلك بالمقدور قال به سبب يسير من انطلاء وأنه
سائل عن ذلك السبب، وهو من حكم السبب على جسد عنقه به عذما دون
غيره، انتهى

(١) الصحيح الحديث، في ٧٤ - كتاب الأشرية - باب البهائم، وهو من كرم سكر
من الأشرية

(٢) طبع في ١٠٠ - ١١٣

(٣) السبب، في ١٣ / ٢١

فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرُّجُلُ، فَقَالَ لَهُ غَيْرُهُ لَنْ أَبِي طَلْحَةَ، تَرَى أَنْ
تُخْلِعَهُ نَعَابِيهِ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ مَكْرَ وَإِدَّ سَكْرَ قُلْدَى وَإِذَا هَدَى
اِقْتَرَى، أَوْ كَمَا قَالَ

«الفتح» عن الطحاوي رابيهي فقال عمر رضي الله عنه - لمي حوله ما
ثرون؟ قال روي عن عمر علف وطلحة والربيع وعبد الرحمن بن عوف في
المسجد، فقال عمر، فذكر مثل رواية ثور الموصولة.

قال الورقاني^١ وفي رواية أبي داود والنسائي عن عبد الرحمن بن زهر
في قصة الشارب أندي صربه النبي ﷺ بخنجر، وفيه قصة كان عمر - رضي الله
عنه - كتب إليه خالد بن الوليد إن قتاس قد بهمكوا في الشراب، قال
وعنه المهاجرون ولأبصار سألهم فاجتمعوا على أن يصربه نعاين

(في الخمر) أي في مقدار حقه كما دل عليه جواب علي رضي الله
عنه - (بغيرها الرجل) بأن الجاني^٢، وقد استشار في ذلك؛ لأن الأصح أنه
لم يقرر في زمن النبي ﷺ بمعنى أنه لم يحدث فيه حداً بقول نعم لا يراد عليه،
ولا يقتضيه، وبما كان يضرب مقداره قدرته الصحابة

واختلفوا في تقديره يدل على ذلك ما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه
قال: ما من رجل أعتق عبداً، فباعه فأجده في نفسي من شراً إلا شارب
الخمر، فإنه إن مات به ربيته، لأن رسول الله ﷺ - به - ومعنى ذلك أنه لم
يحدثه بقول يحضره ويضع الرقعة فيه، والخص به - معذرة - باجتهدهم

(فقال له علي بن أبي طالب مولى) أي رايه في ذلك لأن سحله ضعيف
جللة (فقال) هذا ميني رايه (إد شرب) المسكر (سكر) فطع لسين وكسر الكاف
أي زال عنه (لما سكر خلق) من الهديان أي تكلم به، لا ينبغي لولاه علي
اقتري أي فذوق (أو كما قال) علي - رضي الله عنه - شك من الراوي، قال

(١) شرح الورقاني (١/٦٧)

(٢) المستدرج (١/١٢٣)

١٥٦٠ : وحدثني عن مائة من من شهاب في سنة
عن جد أبيه في الحبر في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة

١٥٦١ : وحدثني عن مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة

١٥٦٢ : وحدثني عن مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة

١٥٦٣ : وحدثني عن مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة

١٥٦٤ : وحدثني عن مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة
سنة مائة من شهاب في سنة مائة من شهاب في سنة

(٢) باب ما يكره أن يبدى جميعاً

٥٦٦/٥ - وحديثي بخين عن مالك، عن زيد بن أسلم،

عن عطاء بن يسار - -

قريباً، ونظمه مالك في الأثرية المكره ثلاث أنواع عند الحقيقة يختلف حكمها، وهذا الذي ذكره الإمام مالك، هو حكم الحر خاصة عند استصفاه

(٢) ما يكره - سواء المجهول أن يبدى به المجهول عاماً جميعاً

أي الأشياء، من هي التي لا يجوز أن يبدى بينهما في سببه، قال ابن عاتق: الذي سجد من سر وقرب - أو اتصل أو برز - غيره بأن يلمس في الماء، ويرى حتى يشرح منه، مشر من الماء وهو لأشياء، وأمره فيه وبين النقيض بالطريق وغيره، انتهى. يعني أنهم يفتنون أسد على مصراع طائلاً، ولا يفتنون السبع إلا على الذي لم يسجد موطأً مستخفاً في ذكر هذا الباب، فذكره ههنا في جميع السبع يهتدي به، وذكره بعد باب آخر، في جميع السبع المنصرمة.

٥٦٦/٥ - (مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار) قال ابن عبد البر

مرسلًا بلا خلاف، أعلمه عن مالك، ووصله عبد البر عن ابن جريج عن زيد بن عطاء عن أبي هريرة، قاله البرزقاني^(١)

فصل في إحداد مصروف، وفي موصولاً من عند من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً، هذا أخرج الشيخ عن عطاء بن أبي رباح عن جابر عن أنس بن مالك، أنه سأل عن الرجل يستر نفسه، وهو ابن يسار

(١) شرح البرزقاني (١/١٦٨).

(٢) أخرجه الحديث في ٦٤ - كتاب الأثرية - باب من رأى أن لا يبدى نفسه والحدود
جاءه مسكراً ومسمى في ٣٩ - كتاب الأثرية - باب كرمه - والسر والحدود
مختلطين - حديث ١١ - ٩

١٦١٥٦٣ - وَهَذَا شَيْءٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَكِيَّةَ عَمِّهِ، عَنْ يَحْيَى

الْحَبِيطِ أَوْ الْإِسْكَانِيِّ سَرَعَ بِهِ عَمَلُ الْحَلْفِ قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْوَدْعِ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ
يَمْنَعُ مِنَ الْإِسْكَانِيِّ وَيَكُونُ لَهُ مَعَهُ كَذَابٌ فِي «الْفَصْح»^(١)، وَهُوَ حُزْمُ الْوَدْعِ هَاهُنَا.
وَسَيَأْتِي بَيَانُ فِي ذَلِكَ قَرِيباً

وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ: هُوَ مِنْ عَمَلِ الْمَنْعِ مِنْ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْوَدْعِ. وَإِنْ كَانَ مِنْ جِوَرٍ
وَاحِدٍ بَعْدَ عَمَلِهِ، كَانَ مِنْ حُلْفَةٍ لَا يَحُولُ شَرْبُ الْحَبِيطِيِّ بَيَانًا كَأَنَّكَ
أَنْتَ بِسُلْطَانٍ عِنْدَ الشَّرْبِ، فَإِنَّ فِي حَقِّهِ «وَاحِدًا» مِثْلَ صَنْبٍ وَرَيْبٍ، أَوْ فِي
حَقِّهِ مِثْلَ رَيْبٍ وَصَنْبٍ، عَلَى

قَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ وَمِنْ مَكْرُوهِهِ شَدَابُ الْحَبِيطِيِّ عِنْدَ عَمَلِ الْوَدْعِ،
وَمِنْ مَكْرُوهِهِ حَيْثُ أَمَكْنُ الْإِسْكَانِي، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ: أَنْ يَطْلُبَ مَعْدَةَ الْوَدْعِ
يُمْكِنُ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ لَا يَحْلِفُ عَلَى الْوَدْعِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ عَمَلَهُ هُوَ الْحَيْثُ
الْإِسْكَانِي. وَقَالَ بَعْضُ سَادَةِ عَمَلِهِ «الْمَوْطَأُ» أَوْ الْهَيْثُ عَمَلُهُ حَيْثُ لَا يَحْلِفُ،
وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ شَرْبُ الْحَبِيطِيِّ سِوَاهُ أَمَكْنُ الْإِسْكَانِي، لَا أَمْرُ «الْمَوْطَأِ»،
وَأَسْتَظْهِرُ شَيْعَتَهُ الْأَوَّلَ، وَنُصِّبُ فِي ثَانِيٍّ، فَهِيَ

١٦١٥٦٤ - (مَالِكٌ عَنْ الثُّغَلَاءِ عَمِّهِ) حَيْثُ هُوَ مَكْرُوهٌ فِي نَكِيَّةٍ، وَهُوَ ابْنُ
نَهِيْمَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَمِّهِ عَمَلِ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْوَدْعَةِ، وَهُوَ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْمَكْرُوهَةِ»^(٢): فَكَمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ وَرَأَاهُ «الْمَوْطَأُ»
كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى، هُنَا وَهُوَ حَيْثُ ابْنُ عَمِّهِ الْحَكَمُ وَتَقْتَضِي وَجْهَ اللَّهِ فِي
يُوسُفَ وَفِي نَكِيَّةٍ وَفِي الْمَصْدَقِ وَفِي «جَوَابِ الْوَدْعِ» عَنْ مَالِكٍ عَنْ
ابْنِ نَهِيْمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْأَسَدِ يُلَاحِظُ مِثْلَهُ هُنَا

(هِيَ نَكِيَّةٌ) تَقْرَأُ الْمَوْطَأَ مَعْرُوفَةً هَكَذَا فِي «جَوَابِ» - بِحَذْوِهَا وَكَذَا

(١) فَتَحُ الْعَرَبِيَّةُ (١١٦٦)

(٢) (١١٦٣)

أَبِي عَمِيهِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي قَدَّحٍ، الْأَصْبَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَقِيَ أَنْ يَشْرَبَ الشَّمْرَ وَالزَّبِيبَ جَمِيعًا، وَالزَّمْعَ وَالْمُرْقَطَ جَمِيعًا

أَخْرَجَهُ بَيْهَقِيُّ فِي ٧١ - كِتَابِ الْأَسْمَاءِ، ١ - بَابِ مَنْ أَى أَنْ لَا يَحْتَلِ
الْبَسْرَ وَالْمُرْقَطَ، مَسْكُورًا وَمُسْلَمًا فِي ٢٦ - كِتَابِ الْأَشْرِبِ، ٥ - بَابِ كَرَاهَةِ
الْمُتَنَاءِ الشَّمْرِ وَالزَّبِيبِ، مَخْطُوطِي، حَدِيثَ ٢٤ وَ ٢٥

فِي «الْمَحْتَرَفِ» وَالْمَجْرِيدِ، وَفِي السَّبْخِ الْفَهْمِيِّ مَكْرُومُ الصَّغِيرِ، وَالْقَاهِرِ
مَحْرِيفِ.

(أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ) الْمَحْرُومِي (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى) يَضُمُّ
الْمَاءَ الْمَهْلَةَ وَإِلَيْهِ حَدِيثُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (الْأَصْبَارِيِّ) يُسَمِّي بِالسَّبْخِ
الْمَهْلَةَ وَاللَّامِ اسْمُ مَنْحَرَتَيْنِ، يَضُمُّ تَابِعُهُ مِنْ (١) السَّبْخِ، مَقْبُولٌ مِنَ الشَّكَّةِ
(عَنْ أَبِي قَدَّحٍ الْأَصْبَارِيِّ، وَتَقْدِيمُ مَرِيًّا أَنْ حَدِيثَ أَبِي قَدَّحٍ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا
الرَّمَدِي (أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَقِيَ أَنْ يَشْرَبَ) سَاءَ الْمَجْهُولِ (الْمَرْ) بِالْمُتَنَاءِ الْقَوِيَّةِ
لَوْ لَزِمَ جَمِيعًا فِي بَابِ وَحْدٍ (وَالزَّمْعَ) بِفَتْحِ الزَّيْنِ اسْمُ مَجْمُوعٍ وَسَكُونِ الْهَاءِ،
قَالَ التِّرْمِذِيُّ هُوَ مَسْكُورٌ مَقْلُوبٌ، وَفِي «الْمَخْلُوقِ» يَفِيحُ إِلَى وَصْفِهَا نَعْلًا
مَشْهُورًا، هُوَ بِسَرِّ سَوْنٍ أَيْ يَلْبَسُ فِيهِ حُمْرٌ أَوْ صَفْرٌ، أَنْهَى (وَالْمُرْقَطَ)
بِضْمِ الرَّاءِ (جَمِيعًا).

قَالَ «الْحَاشِي» عَدَدٌ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ جَمْعَ بَيْدَاهُمَا أَوْ يَجْمَعُ فِي
الْأَسْبَدِ، عِنْدَ ذَلِكَ مَا كَانَ مَخْتَلِفَيْنِ عِنْدَ الشَّرْبِ، لِأَنَّ بَيْدَا مَقْلُوبَيْنِ لَمْ يَجْعَلَا
جَمْعَ الشَّرْبِ فَقَدْ بَدَّلَهُمَا سَهْمًا، وَإِنَّمَا قَالَ يَشْرَبُ الشَّمْرَ وَالزَّبِيبَ لَعَلَّامَ
الْمَحْضَبِ أَنْ يَمَّا رَأَى يَشْرَبُ عَلَى التَّوَجُّهِ الْقَدِيمِ يُمْكِنُ بَذَلُ فِيهِمَا، وَهُوَ يَعِدُ
الْإِسْتِزَادَ كَمَا يَعْدَلُ مَلَأَ بِأَكْلِ الْأَنْعَامِ، وَصَحَّحَ ١٠٠ عَنِ لَوْحَةِ الْمَعْلَدِ مِنْ
الذَّخِ وَالطَّبِيعِ، أَيْ

قُتِبَ وَفُطِحَ حَدِيثُ أَبِي حَنَافَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُنِيجَ بَيْنَ
الْخَمْرِ وَالرَّهْوِ وَنَسِيَ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَكُلْ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَهَلْ حَلَمَهُ؟ قَالَ
الْحَافِظُ (١) : «لَمْ يَطْعَمْ مِنْ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا شَرِبَ الرَّهْوَ وَاسْتَرْطَبَ حَسْبَ مَا
الْحَدِيثُ، فَلَيْتَ وَهَذِهِ لَأَمَانَةٌ كُنْهَا صَرِيحَةً فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّرْبِ، هُوَ شُرْبُ
النَّبِيِّ»

قَالَ الْبُخَارِيُّ : «مَعَ أَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعُمَّةِ، إِلَى أَنَّ سَبَبَ النِّهْيِ أَنَّ
الْإِسْكَارَ يَسْرِعُ إِلَيْهِ بِسَبَبِ الْخَطِّ مِنْ أَنْ يَحِيرَ طَعْمَهُ، فَهَظُنَّ الشَّارِبُ أَنَّهُ لَيْسَ
مُسْكِرًا، وَيَكُونُ مُسْكِرًا، وَمَعَهَا وَمَعْدُوبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ النَّبِيَّ لِكِرَاهَةِ الْبَرَاءَةِ
وَلَا يَحْتَمِ ذَلِكَ مَا يَمُوتُ بِمُسْكِرٍ، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُمَّةِ، وَقَالُوا بَعْضُ
الْمَالِكِيَّةِ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ»

وَاخْتَلَفَ فِي حَلْطِ بَيْنِ بَرٍّ أَلَا يَلْمِ بِشَيْءٍ مَعَ بَيْنِ بَرٍّ أَلَا يَلْمِ بِشَيْءٍ
عِنْدَ الشَّرْبِ هَلْ يَشْتَعِ أَوْ يَحْتَضِرُ النَّبِيَّ عَنِ الْخَلَطِ عَدْلًا لِيَتَذَكَّرَ؟ فَقَالَ الْجُمْهُورُ
لَا هَرَفَ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ لَا رَأْيَ مِنْكَ عِنْدَ الشَّرْبِ، وَمَنْ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ سَبَبَ
النِّهْيِ أَنَّ النَّبِيَّ يَكُونُ حَيَوًا، فَرَأَى أَضْيَافَ إِلَيْهِ الْآخَرِ، ثُمَّ عُدَّ إِلَيْهِ الشُّفَّةَ، وَهَذِهِ
صُورَةٌ أُخْرَى كَأَنَّهُ يَحْتَضِرُ النَّبِيَّ بِمَا يَمُوتُ بِهَا أَطْعَمَهُ، ثُمَّ أَضْيَافَ إِلَيْهِ الْآخَرِ، لَا
مَا إِذَا نَدَا مَعَهُ، وَفِي ذَلِكَ عِلَالٌ مِنَ النَّبِيِّ عَنِ الْخَلَطِ، فَاحْتَسَبَ أَنْطَمَاءَهُ،
فَقَالَ أَحْمَدُ وَاسْمَاعِيلُ وَأَكْبَرُ السَّامِعِيَّةِ بِالتَّحْرِيمِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ
بِالْحَلِّ، وَبَعْضُ عُمَّةٍ عَلَى الْكِرَاهَةِ، لَكِنَّهُمْ حَتَلُوا هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ
لِلْبَرَاءَةِ؟ وَاخْتَلَفَ فِي عَمَلِ النَّبِيِّ، فَجِيلٌ لَا يَحْتَمِلُ بَيْنَ الْآخَرِ، وَقِيلَ لِأَنَّ
الْإِسْكَارَ يَسْرِعُ إِلَيْهِمَا

قَالَ وَلَا حِلَّ أَنْ الْعَمَلُ يَنْتَبِذُ نَيْسَ مُحِيطٍ، لِأَنَّ الْبَيْهَقِيَّ لَا يَبِينُ

أنه عمل أهل اليمن من الحبشيين من لأشربة علي عموه وأسمعريه، كما هي
 «الفتح»^(١) وفي «المحلى» حرمة كبره من حوا جمع من الأخير، وقد مات
 الجمع من الأئمة من قطع الرحم خلاف جمع من سيمير، انتهى

وهو كلام ابن حزم في «محلى»^(٢)، هذه الخامسة خدشه دون سائر
 الأشياء يحل أن يبد كل واحد منهم على غيره، ولا يحل أن يبد شيء منها
 مع شيء آخر، لا منها ولا على غيره، في قوله «فإنه لا يحل يبد شيء، بعد
 طيبه أو قبل طيبه لا شيء آخر ولا يبد شيء آخر، لا منها ولا من غيرها
 أصلاً، وأما ما عدا هذه الخمسة فجاء أن يبد منها استبعاد، ولا أكثر منها،
 وإن يحفظ سبب تشبه منها، فصاعداً.

من شرب من الحبشيين صحرابين، من دكره شيئاً ولا يسكره، هذا شرب
 حراماً كالدم والبنون، ولا حد في ذلك، لأنه سم يسرب خمرأ إنما فيه انتد ير
 فقط لا يثني سكره، وكل سبيعي من غير ذلك إنما يسكر فهو حرم، وعلى
 شلوه حد، انتهى

وفي «التلخيص المصنف»^(٣) ذهب ماتر بن حمد والشافعي في أحد قوليه
 إلى تحريم السد الفلج جمع من أحد طير وإلا لم يسكر مكروء، وهذا أنه
 حبيبه والشافعي في قوله لأحد لا يحرم من م يسكر كما ذكره الطبري
 انتهى

قال النووي^(٤) كبره الحميمون وهو أن يبد في الماء شيئاً، لا

(١) فتح الباري (١/٢٥٧)

(٢) ١٢، ١٣، ١٤، ١٥

(٣) ١٦٨، ١٦٩

(٤) اسمعيه (١٥١٥/١٦٩)

وفي هامش من «الكديمة» قوله على حالة الشدة أي مُعسره حيث ذكره
للأعيان للجمع من المعسر، من يسحق أن يَكُنْ أحدهم، ويؤثر بالآخر على
جاره حتى لا يشع وجاره ضائع وما رويته من الإباحة معسور على حالة
سعة يبر الناس حيث راج التجمع بين المعسرين، كذا روي عن إبراهيم
تخني انتهى

قوله الردي في نصب الطريقة^(١) روى محمد بن هذتاب لا تروا أخينا
أبو حبيبة عن حماد عن إبراهيم قال لا بأس بسيد حبط يمر والريب، وما
كرها لشدة المعسر في البر من الأول كما ذكره من وسحبه وكما ذكره
الأقرباء فأمر به منع في علي المسلمين، فلا بأس به

وأخرج ابن عدي في «كمال» عن أم سلم وأبي طلحة أنهما كانا يشربان
بند الريب والبسر بخلافه، فقيل له يا أبا عبد الله إنك قد منعته عن
هذا عن إمامهم عن حماد في ذلك الموضع، كما روي عن الإمام وأعله
يعمر بن أبيه انتهى

وفي هامش الردي، عن «اللسان»^(٢) عن حماد بن ربيع صغره أبو
حاتم، وقال من معي صاحب الحديث، وذكره بن حماد في اللسان انتهى

وأما مباح من يجب القطب الككوهي في «الكوكب بدري»^(٣) أن النبي
عليها كسبه عن الأئمة في الظرف كان في أمه الأمر له من حد انقطع
من قوة، فصرح بالشد، ثم صرح الأمر واسع غير أن المسكر حرام أينما ما
كان انتهى

(١) نصب، المصنف، ٣٠٦

(٢) مثل، المصنف، ٣٠٦ / ١١

(٣) ٣٢٤ / ٣

قلت ويؤيد ذلك جمعه في سورة واحدة فقد اخرج الاساس مطروحة عن
برعاس قال يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وانحتم والميراث والمغيرة وال
يحفظ الخلع والرهون وهي رزمة وأن يحفظ البه بالربيع والرهون بالنسوة
برحم الله في هي صحيحه على هذه الاحاديث بقوله كتاب من رأى ن
لا يحفظ القبر والمصر إذا كان مكرراً ولا يحفظ رمية في إدامه انتهى

وظاهره أن في هي في هذه الاحاديث إلى أحد فنونهم
والأن يكون الشيء لداً بجمع واحد أو يكون الشيء عن الجمع من
الأمسية يعني هذه التسمية غير صرف كذا في الحصة

وقال محمد في معجمه ولا يعني أن يرب من البه والرمية
والله حمداً وهو قول أبي حنيفة إن كان شدة بسند انتهى

وكان من ذلك أنه من كل سنة في مكة من يلقى الأحاديث التي
وردت في التفسير من التفسير على سنة في

لأول قول محمد بن عبد الله بن عبد الله بن أبي عمير عن حماد بن عمار
عنوه في الأشربة كلها فترمه من خطه من أن وسوا هذا القول إلى
الإمام والبراه

والثاني قول الدارقطني إن خطه من أن وسوا هذا القول إلى
بداية

والثالث والرابع قول جده بن محمد بن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عمار
عن أبيه عن حماد بن محمد بن أبي عمير عن حماد بن محمد بن أبي عمير عن حماد بن محمد بن أبي عمير
عن أبيه عن حماد بن محمد بن أبي عمير عن حماد بن محمد بن أبي عمير عن حماد بن محمد بن أبي عمير

(١) صحيح البخاري مع جمع الحديث ١٥٦٣

(٢) صحيح البخاري مع جمع الحديث ١٥٦٣

قَالَ مَالِكٌ وَهَذَا لَأَمْرِ لَيْدِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلٌ لَوْحَمٍ يَتَذَكَّرُونَ
لَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ لِتَهْيِئَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ

والعطاء بن عن مالك وأحمد وسحق وظاهر مدح الشافعي والقروطي من
جمهور الفقهاء. والمخالف عن نفس الشافعي والعمري عن من أحمد إلا أنه
حكى عن القاضي أن مراد أحمد به إذا سمع عند الاسكار
وتأنيها أن انكراهه للفتنة، حكاه الثوري عن الجمهور والقروطي عن
مالك، وقال صاحب «المعنى» هذا هو الصحيح إن شاء الله يعني في مدح
الإمام أحمد

والخلاصة - قول من حرم أن يهني بهمن يخلط واحد من الأشياء
الحسنة في أعضائها أو غيرها، من شرب، حداً منها المخلوط بغيره، هو كمن
شرب الدم والبول.

والخلاصة - قول الحمزة إنه لا بأس بذلك، والنهي معمول على الإبداء
بشدة الأحوال أو للظهار أو كالاتحاد في الأوهة على الاحتياط، وسألت فيها
في كلام الجاهلي أنه مباح أولاً وهذا

وتقدم عن التعليق المسجد أنه نزل لشمسي. وقد أخرج أبو داود عن
عائشة أن رسول الله ﷺ كان يبيد له ربيب فيلحق به امرأة أو مرقية في ربيته
وأخرج عن حمزة بن حنبل في حديثه قالت: دخلت مع امرأة من عبيد القيس على عائشة
فساكها من التمر والريسة؟ فقالت: كنت أخذت قبضة من تمر، وقبضة من ربيب،
فكفني في إنياء، فأمرته، ثم أسقني النبي ﷺ، وأخرج محمد بن «الأثر» أبو
حمزة عن مافع عن ابن عمر أنه كان يبيد له ربيب، فقام بكى يسمونه: فكان
للجارية أطعمته فيه سرفت، وعدم قريباً عن «أبي» والقروطي «الأثر» في ذلك

(قال مالك: وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم يلقت أنه يكره ذلك)
أي التي المخلوط (النهي رسول الله ﷺ عنه) كما تقدم في الأحاديث المتقدمة،

(٣) باب ما ينهى أن يلبس فيه

قال البيهقي^(١) قال القاضي أبو محمد: دلت على منع حد البكر فلا خلاف في تحريمه. وأما ما تم مكر مجموع: وخلف صحداً في ما قيل مع ما تكلف منه. فلان يوم هو مع تحريمه، ولأن يوم منع كهيئة، ووجه التحريم فيه خلاف. وانتهى بتقصي التحريم، ومن جهة المنع به منسب بمحل أحداث النساء المستورة في الشراب، فوجب أن يكون محرم، ولم يبلغ ذلك، أصله الاستبعاد عن التحريم والاعتدال، ووجه المنع يمنع التحريم لونه بخلاف ما كتب بهيكم من الاستبعاد في الأوعية فافسحوا بكل مكر حرمة، ومن جهة تمنع به شرار لم تحدث فيه منه عذبة علم يحرم.

ثم قال: هذا ثبت ذلك ليس بيد المحققين لهذا الأمر، وإن حدثت أشد استطرده حرم، وإن لم يحدث بعد قال القاضي أبو محمد: يجوز تحريمه ما لم يصير، ولم يذكر غير هذا الوجه، فانقصى هذا مع ما تقدم من قوة في الاستبعاد أن في تحريم الألبسة قولاً^(٢) في حد، وإلا سرب من حد من ذلك ولم يبلغ أن يستأخذ قولاً واحداً، ليس ركنه عدم التسومي فليس فكرهه بالحرمة. ووجه قول الكراهة: قال: هو المنع، وتقدم في أول الأمر من كلام التسومي اختلاف في أن ينهى هذا مطلق بحرف الاستدراك، فيجوز.

(٣) باب ما ينهى عنه أن يشد

سنة المتجهون من الألبسة في سبغ الهدية، ويشتد ساء المتجهون من ساء أي المتجه في السبغ المتصرمة

به

من الألبسة أي بشد الألبسة أي سبي سبي أي سبي أو يصنع فيها تشد

(١) المحقق (١٤٩/٢)

(٢) كذا في الأصل، والمصنف، والذي في المتن العذر لغيره كذا في المتن

والممرات

أخرجه مسلم في ٣٩ - كتاب لأضربة ٦ باب المهي عن الأسياد هي
المرات والمياه. حديث ٤٨

القال الموصلة وشذ الموصلة وممد دح (والمرفقة) سألني المصنف ومثليد
لها. المصنف حتى أي المصنف بالمرتب، وهو المذكور، قال الزرقاني^(١) والحدث
رواه مسلم عن يحيى بن خالد بن، رتبته ليك ورواه وعبد الله ويحيى بن
سعيد والضحاك بن عثمان وإسحاق بن هذيل، عن داود عن أبي عمر بن حنبل
مالك، لم يذكر بعض معارفه إلا مالك وإسحاق، انتهى

هذا روى مسلم^(٢) أحاديث هؤلاء عنهم عن داود بن حنبل حديث مالك، ثم
أخرج من طريق شعبة عن معمر بن ربيعة عن سمعت بن عبد الله عن عمر بن الخطاب
رسول الله ﷺ عن الحبيب بن العباس، قال سمعت عمر بن الخطاب وأخرج عن
إسحاق، قلت لابي عمر، رضي الله عنه، 'حدثني جماعة من بني أسير بن
أسير بن أسير، وهم بنو أسير، قال نعم، سمعت رسول الله ﷺ
عن الحبيب، وهي الحجرة، وعن يمينها، وهي الفرقة، وعن يمينها، وهو التميم،
عن أسير، وهي الحقة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: 'والله لا يدرى في الأضربة

وأخرج عن سعيد بن المسيب يقول سمعت عبد الله بن عمر - رضي الله
عنه - يقول سمعت حذافا السلمي، وأبو إلى عمر رسول الله ﷺ قال سمعت
عبد الله بن عمر يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: 'والله لا يدرى في الأضربة،
والتي هي، والذين، وعن أبي أسير، عن عمر بن الخطاب، سمعت رسول الله ﷺ
يقول: 'والله لا يدرى في الأضربة، وعن ذلك من إروايات، ففهم منها أن ما في
الوسطاء من الإرسال في هذه الواقعة غامض، لا فائدة سمع أبي عمر - رضي الله
عنه - من ذلك بقية

(١) شرح الزرقاني ١/١٦٨

(٢) انظر صحيح مسلم ١/٥٨١ - ٥٨٣

٨/١٥٦٥ - وَحَدَّثَنَا عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ
فِي الْإِنْبَاءِ وَالْمَرْفَعَةِ»

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي ٣٩ - كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ ٦ - بَابِ الْمُهَيِّ عَنِ الْأَسَادِ فِي
"مَرْفُوعٍ وَانْبِئَاءٍ" ٣٦، ٣٧

٨/١٥٦٥ - (عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ) الْحَرَفِيُّ بِصَحْبِ
الْحَمَامَةِ الْمُصَلِّهِ وَنَحْوِ بَرَاءٍ يَذُوقُ (عَنْ أَنَسٍ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ الْحَمَامِيِّ
مَوْلَى الْحَرَفِيِّ بِصَحْبِ بَرَاءٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ
الْإِنْبَاءِ وَالْمَرْفَعَةِ» (أَوْ يَسْقَى) بِسَاءٍ تَسْقَى مِنْ الْمَرْفَعَةِ فِي
الْمَرْفَعَةِ الْمَرْفَعَةِ، لَا يَسْقَى فِي الْمَرْفَعَةِ (فِي الْمَرْفَعَةِ) تَقْدِمُ تَسْقَى هَذَا، قَالَ
الْبَاقِي (١) قَالَ أَبُو حَبِيبٍ: «كَانَ أَهْلُ الْمَعْلَمِ يُدْعَى فِيهِ فَهُوَ لَكَ حَقٌّ تَسْقَى مِنْ
سَقَايَا قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ ذَلِكَ مَكَرَاهَةً بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَرْفَعَةِ» فَتُحَرِّقُ
وَالْمَرْفَعَةُ تَقْتَضِي 'مَحْرُومٌ أَوْ لَكَرَاهَةً'

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ
الْمَرْفَعَةِ وَالْمَرْفَعَةِ إِلَّا فِي مَعَاءٍ، فَاشْرَبُوا وَتَلَوُا كُلَّ مَسْكِرَةٍ، فَإِذَا
قُلْنَا بِالْمَرْفَعَةِ وَالْمَرْفَعَةِ، فَاسْتَرَأْ عَلَى ذَلِكَ جَارٌ أَنْ يَشْرَبَ الْفَيْيَظُ مَا لَمْ
يَسْكِرْ، كَحَبِيبِ الْحَمَامِيِّ، مَنْ حَتَرْنَا عَلَيْهِ، وَحَلَّلْنَا لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَرْبَهُ، وَامَّا
الْحَرَفِيُّ فَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ
الْمَرْفَعَةِ وَالْمَرْفَعَةِ، فَقَدْ رَوَى لَدُنِّي لَدُنِّي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ
عَلَى التَّحْرِيمِ، أَسْهَى مَخْضَرٌ»

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ
الْمَرْفَعَةِ وَالْمَرْفَعَةِ، فَقَدْ رَوَى لَدُنِّي لَدُنِّي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ
عَلَى التَّحْرِيمِ، أَسْهَى مَخْضَرٌ»

عني اعتمد في ذلك، حديث بن عمر قال بالأسيين، ومن اعتمد حديث أبي عباس قال بالأربع، انتهى.

وترجم البخاري في «مصحبه» باب برخص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي، قال الحافظ^(١)، ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث؛ الأول حديث جابر، وهو هام في الرخصة، وثاني حديث عبد الله بن عمرو، وفيه اشتاء للمرفق، ولقطة لما بهي النبي ﷺ عن الأسقية قبل للنبي ﷺ يس كل الناس يجد سقاء، فرخص لهم في الجر غير المرفق، والثالث حديث علي - رضي الله عنه - في اسمي عن نساء، والمرفق، والرابع حديث عائشة مثله، والخامس حديث عبد الله بن أبي أرفى في النهي عن الجر الأصغر.

وظاهر مع الظاهري أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى، وهي سائتة خلاف، فذهب مالك إلى ما دل عليه صحيح البخاري، وقال الشافعي والظهوري وابن حبيب من المالكية: بكرة ذلك ولا يحرم، وقال سائر الكوفيين، يباح ومن أحمد روايتان، وقال السطائي: ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً ثم يسخ، وذهب جماعة إلى أن النهي من هذه الأوعية باقية، منهم ابن عمر وابن عباس وبه قال مالك وأحمد وإسحاق، كما أطلق، والأول أصح، انتهى.

وقال الموقن^(٢) يجوز الانبعاث أني الأوعية كلها ومن أحمد أنه كره الانبعاث في الأوعية لأن النبي ﷺ نهى عن الالتصاق فيها، والصحيح الأول؛ لما روى بريدة أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن الأشربة أن لا تشربوا إلا في ظروف الأدم، فاشربوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً»، رواه مسلم وهذا دليل على نسخ النهي ولا حكم للمسحوق، انتهى.

(١) فتح الباري (٥٨/١٥).

(٢) تاليفه (١٢/٥١٤).

(٤) باب تحريم الخمر

(٤) ما جاء في تحريم الخمر

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "إن الخمر ثلاثة: أحدها سحر، والآخر
 داء، والثالثة دهر. قالوا: وما سحر؟ قال: ما يورث في القلب من الخمر ما لا يورث في
 غيره. قالوا: وما داء؟ قال: ما يورث في البدن من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما
 دهر؟ قال: ما يورث في العقل من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما سحر؟ قال: ما يورث في القلب من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما داء؟ قال: ما يورث في البدن من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما دهر؟ قال: ما يورث في العقل من الخمر ما لا يورث في غيره."

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "إن الخمر سحر، وداء، ودهر. قالوا: وما سحر؟ قال: ما يورث في القلب من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما داء؟ قال: ما يورث في البدن من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما دهر؟ قال: ما يورث في العقل من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما سحر؟ قال: ما يورث في القلب من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما داء؟ قال: ما يورث في البدن من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما دهر؟ قال: ما يورث في العقل من الخمر ما لا يورث في غيره."

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "إن الخمر سحر، وداء، ودهر. قالوا: وما سحر؟ قال: ما يورث في القلب من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما داء؟ قال: ما يورث في البدن من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما دهر؟ قال: ما يورث في العقل من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما سحر؟ قال: ما يورث في القلب من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما داء؟ قال: ما يورث في البدن من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما دهر؟ قال: ما يورث في العقل من الخمر ما لا يورث في غيره."

قالوا: وما سحر؟ قال: ما يورث في القلب من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما داء؟ قال: ما يورث في البدن من الخمر ما لا يورث في غيره. قالوا: وما دهر؟ قال: ما يورث في العقل من الخمر ما لا يورث في غيره."

٩/١٥٦٦ - وَحَفَظَنِي بَنِيْنٌ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ أَمْرٌ شَدِيدٌ، عَنْ
أُمِّ مَسْعُودٍ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا دَسَتْ
شَيْئًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمِّي النَّبِيْعُ*

مُسْكِرٌ مِنْ عَمَلٍ كَانَ لَهُ حَيْرٌ، وَقَالَ تَوَجَّهَ إِلَيْهَا لِحَمْرِ لَبِّ مَسْكِرٍ مِنْ
عَمَلِهِ يَعْنِي مَا لَمْ يَطْبُخْ لَطِيفُ الْمَذْكُورِ، أَيْ

٩ ١٥٦٦ (مالك عن ابن شهاب) الأجرى (عن أبي سلمة عن
عبد الرحمن) بن عوف (عن عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أنها لالت
سئل) ساء السجود (رسول الله ﷺ) ما العاطف في لافتح؟^(١) ثم أفت عن
سم لسائل في حديث منسوبة صريحاً، لكني أظنه أنها موصى الأسرى، فهي
معدري الأجرى عن أبي موسى أن النبي ﷺ دس إلى النبي، فبأنه عن شربه
صنع بها، بعد أن ما هي؟^(٢) قال الطبع والمرد، فقال لكل مسكر حرم*
نحو

(عن الطبع) كسر الموحدة وتفتح، وسكون. إنشاء الفعلة وقد تفتح،
وعني منه، هو شرب العسل، وكان أهل البحر يشربونه كما هي رواية شعب
عن الأجرى عند البخاري، قال أبو عمرو لا خلاف عند أهل اللغة، بلغة
علمه في ذلك

ورحم الله الأجرى في تصحيحه، فإنا نحرم من أفعال وهو المفعول به، ذكر
فيه عبادات شعيب المذكورة، قال العاطف^(٣) ظاهره أن العسل من كلام
عائشة، ويحتمل أن يكون من كلام غيرها، وهي رواية أبي داود تصريحاً بأن
يفسير ينبع موصوفاً إلى النبي ﷺ، ولعله سألت رسول الله ﷺ عن شرب من
يعمل، فقال ذلك تبع^(٤) الحديث

(١) فتح الباري ١/١٥٦

(٢) فتح الباري ١/١٥٦

دار ماضي^١ مثل رسول الله ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم ما كثر له أن يقول
 عنه يشكون من محرم أو تحليل أو وجوب أو غير ذلك، وذلك أنه لم
 تحريم الخمر، وعلموا بحرمها بعض الكتاب، فمأثروا مما يقع عليه هذا
 الاسم ليعلموا أنه الذي ورد من ذلك مطبوع على عمومته أو مخصوص
 ببعضه، فلهذا قالوا في قوله "فإن قيل" لو كان اسم الخمر جمع على بيع وعيره
 من الأشربة لما سألت العرب عن اتبع، لأن البيع هو الخمر^٢ فالحساب
 عنه من وجهين^٣

أحدهما لأنه يستدل أن يسأل عن ذلك من ثم ينفقه تحريم الخمر ورد
 بلفظه محريم، حيث أو لفظه تحريم الخمر باسم خاص مثل أن يلفظه محريم خمر
 ذهب أو محريم خمر اثمر

والوجه الثاني أنه يكون نوع من الخمر غالباً على بلد من البلاد، فيكون
 خمر سمر غالباً حتى يثبت له، وخمر الدرة أغلب في بلد آخر، فإذا أطلق لفظ
 الخمر في ذلك البلد كان أشهر فيما هو الأغلب عندهم لكثرة اسمعه بهم فيه
 ورد غيره، فيسأل أهل كل بلد عن غير ما هو الأغلب عندهم لتجوير أن يكون
 الحكم مقصوراً على ما هو الأغلب عندهم

والوجه الثالث أن الحكم ورد أولاً على ما ذهب، فظن الناس أن يكون
 حكم مقصوراً على ما ذهب

والوجه الرابع أن يسأل عن ذلك من سماع محريم الخمر فجور عليه
 لمصنفه^٤ انتهى

(١) المسمى (١٥٦/٢٥)

(٢) كتابي الأصل وذكر في التفسير أربعة أشربة

١٥٦٧/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَالِيَةَ، عَنْ رَبِيعٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ

عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ،
.....

وَكُرِهُهُمُوهُي مَوْلَهُ ﷺ كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ بَعْدَ رَوَايَاتٍ مِمَّنْ
دَعَا إِلَى أَنْ حَرَمُوا قَلِيلَ الْخَمْرِ وَكَثِيرَهُ، وَاجْتَنَبُوا بَعْضَ الْأَشْيَاءِ وَخَرَجُوا عَنْهَا
أَخْرَجُوا نَاسَهُمْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَسْكُرُ، وَحَرَمُوا الْكُثْرَ الَّذِي يَسْكُرُ، وَكَانَ مِنْ
بُحْتِهَا لَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَنْثَارِ قَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، نَكَرَ بَأْوَابَهَا
يَحْتَسِبُ أَنْ يَكُونَ كَمَا دَعَى إِلَيْهِ مِنْ حَرَمِ قَلِيلِ الْخَمْرِ وَكَثِيرِهِ، وَيَحْتَسِبُ أَنْ
يَنْتَهِيَ عَلَى الصَّامِرِ الَّذِي يَسْكُرُ مِنْ شَرِّهِ حَاصِرًا، فَلَمَّا اجْتَنَبَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ
كُلَّ وَحَدَّثَ عَنْ هَذِهِ النَّوَائِلِ نَظَرْنَا فِيمَا سَوَّاهُمَا لِيَعْلَمَ بِهِ أَجْمَعِينَ فِي
بَعْضِ دُكْرَانِهَا هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهُوَ لِحَدِّ الْخَمْرِ الدُّسُورُ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قَالِهِ «كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ» قَدْ رُوِيَ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْقَابِلِ مِنَ
لَبِيدِ الشَّهِيدِ

ثُمَّ دُكِرَ الْأَنْثَارُ الْمَذْكُورُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعْدٍ وَغَيْرِهِمْ
وَارْتَجَعَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَبَيَّضَ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ السَّيَافِيُّ وَغَيْرُهُ بِرِجَالٍ لَعَبَ عَنْ أَبِي
عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «حَرَمَ الْخَمْرَ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ، وَالْمَسْكِرَ مِنْ كُلِّ سَرَابٍ»، وَمِمَّا
أُذِّنَ عَلَيْهِ فِي أَنْ الصَّوَابُ فِيهِ السُّكْرُ لَا يَضُرُّ مِنْ أَصَحِّهِ، لَوْ أَنَّ مَرْفُوعَهُ ﷺ
بَيْنَ الْعَمْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسْكُورِ دَبِيلٌ وَاصِحٌ عَلَى اخْتِلَافِ حُكْمِهِمْ، وَلَا وَدَّيْ
وَجِبَ مَرُوقٌ فِي أَصْحَابِ ﷺ جَمْعُهُمَا.

١٥٦٧/١٠ (مَالِكٌ عَنْ رِبْعِ بْنِ أَنَسٍ) الْأَمْثَلُوهِي (عَنْ عَطَاءٍ مِنْ يَسَارٍ) مَرْفُوعًا
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ أَنَّ شُعْبَةَ بْنَ أَبِي الْقَاسِمِ أَسَدَهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي
عَبَّاسٍ، رَأَيْتُ عِنْدَهُ فِي «مَوْطَأِ أَبِي الْقَاسِمِ» مَرْفُوعًا قَاصِدَهُ، وَإِسْنَادَهُ مِنْ
وَعَبِّ وَجْهِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ يَرْوَدُنِي،

(١) شرح معاني الآثار (٢٩٦/٣٢٩)

(٢) شرح الرافعي (١٥٠/١٤)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَئِلَ عَنِ الْمُبِيرِ؟ فَقَالَ: لَا مَبِيرَ وَبِهَا وَتَبَى عَنْهَا.

قَالَ قَائِلٌ: فَسَأَلْتُ رِبْدَ بْنَ أَسْلَمٍ: مَا الْمُبِيرُ؟ فَقَالَ: هِيَ الْأَشْكُرَةُ.

وفي «التبوير»^(١) من امر عبد البر قال: ما علمت أحداً أسد، من مالك إلا من وعيه، انتهى

(الرسول الله ﷺ سئل) ساء المجهول (من المبهمة) يضم الميم المجهمة وتفتح بموحدة وسكون المثناة التحتية هاء، تالف مددودة، بيد المزة، وقبل مبدئية الأرد، وبه جزم أبو عمرو، عاله الرواسي، وقال أيضاً: وفي الحديث: «الكم والمبهر»، لأنها غير الأعاجم والبر عهد في ضرب من الشرايط شحده الحجة من ليرة يسكر، ويقال لها: اشكركة، انتهى. وفي «المصنف» سميت الفسرة لما فيه من الفيرة: انتهى، (فقال) رسول الله ﷺ (لا مبير فيها) لأنها مسكرة (ونهى عنها) قال الرواسي: تحريماً، انتهى وقد عرفت فيما سبق اختلافهم في ذلك

(قال مالك فسألت) شيخي (ربد بن أسلم) اردني (ما المبهمة؟ فقال) ربد (هي الشكركة) قال لباسي^(٢) وفي جواب ربد بن أسلم بذلك دليل على أن الأشكركة كانت معروفة عندهم، انتهى

قلت: وكتبت بح «الموهبة» في هذه الصفحة، وحذف شراحي في ضبطها، هي جميع اصنع الهندية: الأشكركة، قال صاحب «المصنف» يضم الميم والكان الأولى وسكون الراء، يرفع من الخمور يشهد من المزة، كذا في «النهاية» وقال الجوهرى: هي حمر الفسرة، وقد فُرت، وقبل: هي مبيدة الأرد، انتهى

(١) تبوير الحوائك، (ص ١١٤)

(٢) المصنف، (١٥٦٧)

١٥٦٨/١١ - وَهَنَّيْ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَاجِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّبِّ لَمْ يَبْ بِهَا، شَرِبَهَا فِي الْآخِرَةِ»

أخرجه البخاري في ٧٤ - كتاب الأنوية، ١ - باب دُبِّ دابة الله تعالى، وفيه: «نَقَرُ وَالْقَبِيرُ وَالْأُثْلُ وَالْأَكْتَمُ» - ومسمي في ٢٦ - كتاب الأنوية، ٨ - باب دُبِّ دابة الله تعالى، وفيه: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ إِذَا لَمْ يَبْ بِهَا» حديث ٧٦

وهي جميع السخ الحصرية الأكثرية بزيادة الألف في قوله، دون ما في ١ - مسمي الهمزة وإسكان المهملة وكافين متوحيين لهما، ما كان: «أَخْبَرَهُ هَامٌ» وهي نسخة السكرية بجميع السين - يكون الكاف الأولى: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ إِذَا لَمْ يَبْ بِهَا» انتهى

قال البيهقي في مسته^(١) قال أبو حمزة: «ومنها السكرية» وله (وهي من الأحمري لتفسير فقال إلى من القدة: ثم أخرج عن أبي حمزة بسنده إلى صفوان بن محرز قال: سمعت أبا موسى الأشعري يحطب، فقال: «خبر نبيي» من يسر واسم: وخبر أهل فارس من العرب، وخبر أهل اليمن النخ، وخبر حشر السكرية، انتهى

١٥٦٨/١ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ) بهذا سند أخرجه البخاري في «صحيحه» برواية عبد الله بن يوسف عن مالك (لأن من شرب الخمر في الدنيا لم يَبْ بِهَا) أي من شربها حتى مات، وفي بعض النسخ: «لَمْ يَبْ بِهَا» أي توفي بها، انتهى (في قوله: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ إِذَا لَمْ يَبْ بِهَا» كما في «المنتج»^(٢))

(أخبرها) مسمي كفاء التهمة وكسر المراء الحقيقة من المرحان (في الآية)

(١) مشروء الروضاني (١/٢٧١)

(٢) التمس الكبير (٨/٢٩٥)

(٣) «فتح الباري» (١٠/٢٣٣)

(٥) باب جامع تحريم الخمر

١٥٦٩، ١٦ - حدثني يحيى بن مالك، عن أبيه عن شمس

عن أبيه وخلفه الأضرحة؟

، سمعته . وهذا قال عمر بن الخطاب ، النعمان وهو جامع حسن .
 ، موصوف سكتة ، كذا هي «استه»^١

١٥٦٩، ١٦ - قال الحافظ وأبو الأضرحة ، أو الحسن السديقي
 ، موصوف سكتة . وهذا يحلف ذلك جامع كاثون ، والحساب التي
 ، ومصاب التي كثر ، وكذا ، أو كذا ، وكذا لمعنه من مؤلفه في
 ، ومن ذلك كذا فهو أو كذا ، أو كذا .

وأما شيخ مشايخ الكوفة ، فليس يروى في «الكوفة»^٢ .
 ، «استه»^٣ ، لأنه لا يروى في «الكوفة» ، بل لا يروى في «الكوفة» ،
 ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ،
 ،

(٥) جامع تحريم الخمر

١٥٦٩، ١٦ - جامع أسبق لمصرية من مصر والسودان .
 ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ، أو كذا ،
 ،

١٥٦٩، ١٦ - (مالك عن أبيه عن شمس) المصري (عن أبيه عن شمس) لو
 ، وسكنوا بين الأضرحة . اسمه عبد الرحمن (المصري) وفي رواية من

١ - جامع أبيه . . . (١٥٦٩، ١٦)

(٢) - جامع أبيه . . . (١٥٦٩، ١٦)

(٣) - الكوفة . . . (١٥٦٩، ١٦)

عنه رُجِيَ إلى حَبِّهِ فَقَالَ لَهُ ﷺ لِمَ سَارِزْتَهُ؟

حده، وإن كان عالماً بتعريضها فتكر عليه لمساكها وحملها، وعرض على ذلك،
فدعا أخسره، وإن كان جاهلاً بذلك هدوه، وانظروا أن المصيبة كانت على من
تحريم الحمر قبل اشتهار ذلك، وفيه أن من أنكرت معصية جاهلاً بتعريضها
إنه عليه ولا تميز، انتهى

(فسنو، إنسان) هكذا في جميع النسخ الهندية لفظ إنسان، وفي المصرية
نحو رجل، والأول أجب لسواقة رواية مسلم، ثم حصح النسخ الهندية
و المصرية بمثل بنكر رجل أو إنسان يحالاه الرمح، ولفظ مسلم «سار إنسان»
أي باسم «نال المزوماني»^(١) وفي رواية أحمد عن ابن عباس، وفي الرجل
على علامة عدال معها وقال المورين الحسائر التي خاطبه النبي ﷺ هو
الذي أهدى الراوية، كذا جاء بيته في غير هذه الرواية، وأنه رجل من دوس،
قال لقاضي وغلط بعض النساخ حين فظن أنه رجل آخر، سهي

بـ طامع سيات «لموطا» أنه رجل آخر، وسياي مسلم صاهر في أ
السنن روى المهدي، ويقوم لفظ أحمد، «قل على علام»، وفي «لا كره»
قال بعض النسوك والأمر بالبيع هو المهدي، كما جاء مصراً في رواية ابن
عبدن خلالاً من روى أنه رجل أحبي، «كفى

(إلى حبه) أي كان في حب المهدي، (فقال له رسول الله ﷺ) بكسر
الهمزة وفتح الهمزة أي بأي شيء (سارزته) أي ما فتنه خفيه، طان ناسح^(٢)
بما قال مهدي لا، إظهاراً لعدوه، سار إنسان إلى جابه، بما ظن أنه
يرشده به إلى معيته، قلب أي النبي ﷺ ذلك من حسدته، ولم يس بعينه،
وسرع ابن يأمرو سئل ما أظهره بحث ذلك سأله عما سار به، فإن كان صواباً

(١) شرح الزوماني (١/١٧١)

(٢) المغنلي (٣/١٥٣)

حتى ذهب ما بينهما

أخرجه مسلم في ٢٢ - كتاب التمسك ١٢ - باب ما يحرم من حديث ١٨.

رواه لا يروي صاحبها، ومراعاة لأنها تروى فيها الماء هي أسير وجيرة،
وولي لأنه يروى فيها حكمة لتصح، انتهى

فـ. الأنسب رواية الموطأ أن يروى في أول الحديث - تراويه الداه
بجذب بأحر الحديث بالمعنى المراد به، فإن التعبير أقل ما يكون من صيغة
المراد به، فتأمل.

(حتى ذهب) وسأل (ما بينهما) بضمير التثنية في نسخ «الموطأ» وهو اللاحق
بمعنى المراد به، وهي مسلم خبر الأفراد ما فيها للأفراد لفظ المراد به، قال
المرادي^(١) فيه وهو بوقاؤه لمعناه ذلك بحضرة ﷺ وأخبره عنه قال
المرادي^(٢) هي الحديث دليل لمذهب النافعي والجمهور أن أروى الخبر لا
يكسر، ولا شيء، بل يروى ما فيه، وعن مالك رواية: «أصعبا كجمهور»،
وأيضا يكسر الإثاء ويثبت البقاء، وهذا ضعيف لا أصل له، وأما حديث أبي
عديله أنهم كسروا اللذان، فإنه فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر أسير ﷺ،
نكهي

من، ناجي^(٣) يحتل أن يكون فتحة ما فتحة الابتداء بهما، بأن
من أبو هبما، ويحتل أن يكون فتحة ما فتحة أوساطهما فأنط ذلك لا بدع
بهما، وقد حكى ابن عبد الحكم عن مالك أن من وجد عنده خبر من
مسلمين كسرت عنه، وثنى ظروفها

قال شيخ أبو بكر إنما نشأ الظروف إذا كان لا يروى ما فيها من

(١) شرح الموطأ (١٧٢/٤)

(٢) شرح صحيح مسلم للزهري (٥/١١٦)

(٣) التلخيص (١٥٤/٣)

١٥٧٠/١٢ - وحدثني عن مالك، عن سعد بن عبد الله، عن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، أنه قال: كنت مع أبي عبد الله بن الجراح، رأيت معه أنصاري، وأبي بن كعب، . . .

الحبر ينفق، ما كان يـ . . . حصل عليه، . . . شك الأولي
تكرر في هذا لا يـ . . . يحصل، . . . مالك بما أـ أن انصرف
شور، وتكرر الأولي . . . كان . . . بالمال، . . . لم يـ على وجه
وإـ . . . الحبر، . . .

قال أبو عبد الله: ثم أحمد أو يحظر، . . . من أبي عبد الله بن الجراح
الحبر، . . . يوم من هذا، . . . كل هذا، . . . لا يشور
يـ أو يـ . . . أو هو ذلك، . . . صـ . . . من قبل
عـ مخالف، . . . وهو . . . لم يـ . . . من . . .

١٥٧٠/٢ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) أنصاري
(عن أنس بن مالك) . . . رضي الله عنه . . . استوحه . . . سمع
عبد الله عن مالك بن جـ . . . كنت . . . حـ . . .
عاصم (بن الجراح) حد العـ . . . (أبـ طلحة) . . .
روح . . . أنـ . . . ورا . . . رى . . .
و
ولأحمد
بيضاء
من الصـ

(١١) شرح أبو طار ٧٣

(١٢) حـ ١١٠، ١١١، ١١٢

شراباً من فاصيح وبنقي قال وجاءه حب . . .

قال أيضاً ومن المستعصمة ما "ورود من مرقوبة في معصرة عن أنس
أب أن بكر دهم كد دهم وهو منك مع نظافة سدة، وما أشبه لا عصف،
وقد أخرج أبو يعقوب في العليلة في ترجمة شعبة بن عائشة، قالت حرم أبو
بكر - دمي لله عمة - أنحصر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام،
وبحسب أن ذلك مستوطناً لهما رواه أبو قتادة في ذلك اليوم، ولم يشرب معهم
ثم دفع عن سرور ما ثبت على أن أي بكر هذا رجل آخر

شراباً من فصيح) فتح لقاء وكسر اعتماد البصيرة وإسكان النخلة . ما
صحيحه، شراب سدة من أنس المقصود أي المشايخ، وفيه ٥ صحيحاً عن
"ووي مؤ أن صرخ ليسو ويصت عليه الماء . ما" حتى لا ي يوسر . رو
وم فيه في ١ مع المصرفة، وبطلانة وضرة المخرج إليه في ١٠٠

ولقد يختاري من حديث سماعة عن مالك بهذا سند من فصيح وهو
أنس . ما "الحافظ" القضيح ما - وصار معجمي دور عظيم - سم عسر .
شبح سدة والروح فتح للراي، وسكون الهاء "سر الذي يحمو"، بضم من
أن يرمض . وقد بطون المصمم على خلط النحر، الرضف كما يصي على حبط
أنس والشم، وكما يفتق على اليسر وحده وعلى النحر وحده، وعند أحمد بن
طريق فتادة عن أنس، وما حمزه يومتق . لا سر - سر محذوفين، (عنه
سدهم من طريق فتادة عن أنس "تفهيم من مراده فيها خلط سر ورمزه ولاحمد
عن حماد عن أنس حتى كد تشتت بأحد فيهم، ولأن أبي محسن حماد ثابت
١٠٠هـ

قال أنس (جاءني) أي السر تدب أسقيهم (آب) اسم دامن من
الأسار، ما الحافظ لا اعف على اسمه، لأن أبي غاصب وحس سدة

فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ ذُو حُرْمَتٍ

وَقَوْمُهُمْ فَفَعَلَ دَسْرَةً، وَفِي الْمَطْلَمِ قَبِي الْبَحَارِي مِنْ طَرِيقِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ
فَعَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَدْرُؤَ مَدْيَنَةَ، وَلَمَّا سَلِمَ أَهْلَهُ مَدَا يُنَادِي أَنَّ الْخَمْرَ ذُو
حُرْمَةٍ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: خَرَجَ، فَظَهَرَ مَا هِيَ أَعْيَتْ ٤٩، وَفِي تَفْسِيرِ الْبَحَارِي
مِنْ تَمْرِ إِذَا جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَعْتُمْ الْخَمْرَ؟ قَالُوا: وَمَا دَانَ؟ قَالَ: حُرْمَتُ
الْخَمْرِ، فَإِنَّ الْحَافِظَ لَهُ، وَهَذَا الرَّجُلُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَدْيَنِيُّ، وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ، أَنَّهُ،

وَالظَّاهِرُ عِنْدِي بِالنَّظَرِ عَنِ كُرَوَائِيَاتِ أَهْلِ عِيَّةٍ، وَهُوَ نَدَى ذَكَرَهُ فِي رِوَايَةٍ
أَنَّهَا: أَخْبَرَهُمْ هَذَا إِسْحَاقُ، هَذَا سَمِعُوا الْمَدْيَنِيَّ، يَأْتِسُ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا
يَقُولُ: انْظُرْ مَا هِيَ، يَصُوتُ أَوْ يَنْعَكِسُ؟

(فَقَالَ) (أَنَسِي) (إِنَّ الْخَمْرَ ذُو حُرْمَةٍ) يَتَرَدَّدُ، قَوْلُهُ نَحْنُ: (فَيُنَادِي) (أَكْثَرُ
وَالْقَبِيرُ وَالْأَضْحَى) (١) كَذِبٌ، وَخِلَافٌ فِي وَصْفِ تَحْرِيمِهَا، فَكُلُّ سَهْ أَرْبَعٍ،
وَجَنِّ سَهْ سِتَّةٌ، وَفِي سَهْ ثَمَانٍ، قَبْلُ الْفَتْحِ، وَنَ الْحَافِظُ، وَهُوَ لَظَاهِرُ
تَرَوُّهُ أَحْمَدُ الْمَذْكُورَةُ فَرِيَةً أَنْ تُرْجَلَ تَمَّهْدِي رَأْيَهُ، خَمْرٌ لَقَبَهُ يَوْمَ الْفَتْحِ
وَرَعِمَ مَخْطُطَايَ لَهَا حُرْمَتٌ فِي شَوَالٍ سَهْ ثَلَاثٌ، وَرَوَّاهْدِي أَمَهُ عَقِبَ قَوْلِ
حَمْرَةٍ: بِمَا أَسْمَ عَمِيدَ دَابَّاهِي يَمْسِي سَهْ أَثِيرٌ، وَيَدُنْ عَمِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ عَنْ
حَاوِي الصَّطْبِيحِ بِمَسِّ الْحَمْدِ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَتَلُوا مِنْ يَوْمِهِمْ جَمِيعًا شُهَدَاءَهُ، الْحَدِيثُ.
عَلَيْهِ الرُّوْقَانِي، وَهَذَا لِأَحْمَدَ بَعْدَ جَمَاعَةٍ أَسْأَلَ: وَهِيَ اللَّهُ عَمَهُ - كَذَلِكَ سَالِحِي
الْمَقُومِ يَوْمَ حُرْمَتِ رَأْيِهَا سَمِعَ تَمَّهْدِي يَأْتُرُ ظَرَأَهَا، فَكَيْفَ يُمْكِنُ هَذَا فِي سَهْ
أَتَسْبِي، بَلْ هَلْ لَهَا حَافِظٌ، بَلْ كَذِبٌ يَحْدِثُهُ سَهْ أَرْبَعٌ، كَانَ نَسِي بِصَحْرٍ عَنْ
ذَلِكَ

(١) الفتح الباري: ٦١ (٣٨/١)

(٢) سورة المائدة: ٩٠

فَقَالَ أَبُو ظَلْحَةَ يَا أَسْنُ قُمِ إِلَى هَذِهِ الْجُرَارِ فَاعْكُسْهَا قَالَ
فَضَمْتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْنَاهَا بِأَسْنِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ١٤ - كِتَابِ الْأَثَرِ ٣٠ - بِأَنَّ بَنِي تَحْرِيمِ النَّحْرِ وَهِيَ مِنْ
بَنِي وَائِلٍ وَاسْمُهَا ٣٠ - كَرِ الْأَثَرِ ١ - بِأَنَّ تَحْرِيمَ النَّحْرِ حَتَّى ٩

الْفَقَالَ أَبُو ظَلْحَةَ لَرَبِّهِ سِدَالِي لَقَوْمٍ (يَا أَسْنُ قُمِ إِلَى هَذِهِ الْجُرَارِ) تَكْسِرُ
بِهِمْ وَخِذْهُ الرِّاءَ جَمْعَ حَرَا يَمْنَعُ السَّجْمَ وَتَدْنِي الرِّاءَ إِنَاءٌ مَعْرُوفٌ مِنَ الصَّحَارِ
(فَضَمْتُهَا قَالُوا) أَسْنُ (فَضَمْتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا) تَكْسِرُ السَّجْمَ وَتَكُونُ مِنْهَا رِاءٌ
فَالْأَثَرُ قَبِيلٌ مِمَّنْهُمْ حَجَرٌ مَسْطُورٌ بِمَرٍ وَيَدِينُ بِهِ وَيَبْهَتُ وَقَدْ اسْتَعِيرَ لِلْحَشَةِ
الَّتِي يَلْقَى فِيهَا النَّحْبَ فَضَلَّ لَهَا مَهْرَاسٌ عَنْ الشَّيْبَةِ مَالِ مَهْرَاسٍ مِنَ الْحَجَرِ قَالَ
أَبُو ظَلْحَةَ

قُلْتُ يَقَالُ لَهُ بِالنَّهَارِ سِدَالِي سَجُورًا وَيُرِيدُ بِهِ «أَوْ كَهْلِي» قَالَ الْحَافِظُ
الْمَهْرَاسُ - بِتَكْسِيرِ الْعِمَامِ إِنَاءٌ يَسْتَحْدِثُ مِنْ صَحَرٍ وَيَقْرَأُ وَقَدْ يَكُونُ كَبِيرًا
كَالْحَوْضِ وَهُوَ يَكُونُ صَغِيرًا يَحِثُّ بِأَسْنِ التَّكْسِرِ بِهِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ مَا يَكْسِرُ
بِهِ غَيْرَهُ أَوْ تَكْسِرُ نَاقَةَ الْمَهْرَاسِ لَيْسَ بِمَقْدُومٍ فِيهِ كَالْهَوْدَاءِ فَاعْلَظْ اسْمُهُ فِيهِ
مَحَارَا اسْمُهُ قُلْتُ أَوْ مَا عَتَبَ بِمَعْنَى لِلْمَهْرَاسِ فَإِنَّ الْمَهْرَاسَ لَعَدُّ الْفَقْلِ
وَالْمَهْرَاسِ قَالَهُ

(فَضَرَبْنَاهَا) أَيْ الْجُرَارِ (بِأَسْنِهِ) أَيْ بِأَسْنِ الْمَهْرَاسِ (حَتَّى تَكَسَّرَتْ)
الْجُرَارُ هَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِأَنَّ بِهِ أَسْنُ وَهِيَ عَرٌّ مَالِكٌ بِهِذَا الْحَنْدُ قَالَ
الزُّنُوزِيُّ (٢٧) وَهَذَا التَّكْسِرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُهَا وَإِنَّمَا كَسْرُهَا
بِهِذَا إِتْلَافِ النَّحْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هَذَا وَاقْتِبَاسًا وَلَقَدْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ
أَسْنُ يَكْسِرُ وَعَدَرُهُمْ لَعَدُّ مَعْرَبُهُمْ حَكَمٌ زَهَرٌ عَمَلُهَا مِنْ شَرِّ كَسْرٍ وَهَذَا الْحَكَمُ

(١) مَشْرِحُ الزُّنُوزِيِّ (١/١٧٢)

(٢) مَشْرِحُ صَحِيحِ سَمْعَانَ الزُّنُوزِيِّ (٧/١٣٠/١٥١).

أنهم في أولي الخمر وجمع ضرورته، فكلها عنهم بالعدل، ولا يجوز كسرهم،
أنهم

وثقت لحدادي من رواية سماع عن مالك في هذا الحديث أهم ما أنس
لهذه فهرستها، قال الحافظ (١) جمع لهذه، كسر الراء أصلها أرقها، ووقع
في التفسير بفتح هاءها وهو محمول على أن الخطاب له بذلك أو طلحة
ورضي الباقون بذلك فتنبه الإزقة إليهم جميعاً، ووقع في باب اجزاء حبر
أبو أحمد من رواية أخرى عن مالك بلفظ، فكسروا على رواية الباب، وهذا لا
يسمي الروايات الأخرى، بل بجمع أنه ردها وكسر أوابها، أو ثلثي بعضها،
وكسر بعضها

وذكر ابن عبد البر أن إسحاق بن أبي طلحة مرده عن أنس بن مالك الكسر،
وأن ثابثاً وعبد الحميد وعبد حمادة من تبعوا حديث سماع عن أنس،
صهم من هؤلاء وسهم من المنكرين، فسم به كسر الألفقتها، ووقع في رواية
حميد عن أنس عند أحمد إسناده ما دلوا على نظير وسأله، وفي أخرى
إسناده ما سأله عن ولا رجوعه بعد خبر الرجل، ووقع في أخرى اجتر
في منكك نسيت أي طرقتها

وقه [إشارة إلى مرارده من كانت عنه من المسلمين على إزالتها من
جرب في الأثرية من كتبها، قال السرخسي له يمسك بهذه الزيادة من قول ابن
لحمير المتحفة من عهد المصنف حسب نسخة، لأنه في عن السرخسي في
طريقه، فهو كانت نسخة ما أروهم على " منه في نظرات حتى نجري

والجواب أن القصد بالإزاد كان لإشاعة خبرها، فمما أشهر ذلك كان
البلغ، فيحمل أحد المفسرين بحصول المصنف الحقيقة، ويحتمل أنه

(١) الشيخ الهادي (١٠١/٢٩).

١٤١١٥٧ - وحديثي عن عبيد بن عاصم، عن داود بن حصين، عن
 أبيه بن عمرو بن ميمون بن معاذ: أنه أخبر عن محمود بن سبيد
 الأنصاري أن عمر بن الخطاب جالس عليه السلام، شك إليه أهل
 الشام ودهم لأرضهم ونسبهم ودينهم لا يصححوا لهذا شرب

أنت في ليلتك كالحجره حيث نصب الله لأبيه أم لا، فاستثبت
 فيها، ويؤيد ما أخرجه من مودعه من حديث جابر بن عبد الله في قصة حب
 لعمر بن الخطاب حتى سقط في بطن بئر ذي الشبث يسوم لأمر
 بأجسادهم ذات في عدل بحسبها، انتهى

١٤١١٥٧١ (المالك، عن داود بن الحصين) قال: سمعت أبا عبد الله (عن والده)
 قال: قال عمر بن الخطاب: من روى في شيء من أفعاله من أفعاله، فاستثبت
 في السبع الهدهد مودع برواية عن عمر بن الخطاب من أفعاله من أفعاله
 بكره عمر بن الخطاب لأبيه (أنه أخوه) في أفعاله من أفعاله من أفعاله
 محمود بن سبيد) بلغ ربه عمر بن الخطاب (أنه أخوه) في أفعاله من أفعاله
 أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) في أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله
 في أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله

قال سفيان: وكان قدومه على حبيب ما ندم الإمام من أفعاله من أفعاله
 ويضمنه بنفسه لا سب وهو مودع ربه وهو مودع ربه وهو مودع ربه وهو مودع ربه
 ربه أهل الشام ودهم لأرضهم ونسبهم ودينهم لا يصححوا لهذا شرب
 طاعون وغيره (وقتها) بكره أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله
 أنهم بكره ربه من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله من أفعاله
 لأرضهم ودهم لأرضهم ونسبهم ودينهم لا يصححوا لهذا شرب

وقالوا لا يصححوا إلا بعد الشراء، يقول حبيب بن عاصم

حَتَّى دَهَبَ بِهِ الثَّلَاثُ وَيَقِي الثَّلَاثَ فَأَتَوْا بِهِ عُمرَ فَأُدْخِلَ فِيهِ عُمرُ
صَبِيحَةً، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ، فَجَعَلَهَا بِتَمَظُّطٍ، فَتَنَالُ قُبَا النَّقْلَاءِ هَذَا وَبِشَلْ
طَلَاءِ الْإِسْ، فَأَمَرَهُمْ عُمرُ أَنْ يَشْرَبُوا.

(حتى ذهب) ما صبح اسمه الثلاث ويقي الثلاث) عجم الثلاثة الآية في الكلام من
الاحاديث ومعنى ذلك أنه ذهب منه الفدية التي بعدت بإفادته، وسرع بها
غيره، ولما عساه خالفه، وإنما حصل ذلك بدهاب الثلاث، وهما الثلاث
لأن عبد الله قد ذهب عنه عجم ذلك العجم في ذلك اليوم، وقد روى من نحو من
طبع لا أحد بدهاب الثلاث، وإنما أنهر في سكر، وليس بدهاب يس في كل
منه وقد من كل عجم

فان من حيث إذا لم يسكر صواب ذهب منه أو درهم أو كثر أو أقل
المهم لا يعلم أنه لا يوجد بلد يذهب منه لقال من الثلاث، ويسمى من
المسافة فباعت بدهاب الثلاث في البلاد التي يسكن فيها من المسافة بدهاب
الثلاث، أو اعتبر الإسلام من السكر اسمعني عن سائر الأوصاف، وحمل أبو
عصه بدهاب الثلاث، هذا في جواب شرب ما سقى وإن كان سكر من كثره
ولذلك على، أو قوله أن فيه شدة مطربة، فوجب أن يكون قلبه حراً، منهي
منه.

(فأثروا به) إلى عمر) رضي الله عنه - بعد أصبح لعمر صواب عليه (أدخل
فيه عمر) - رضي الله عنه - (أصبغه) ليجبر ربه (ثم رفع يده) أي صبه وهو
رفع يده (فجعلها) أي فتح هذا الخطوط أصبه (بتمطط) أي شدة (فقال)
عمر رضي الله عنه (هذه الطلاء) كسر الحاء الأصيلة ونسب هذه طلاء
من معنى السبه، وهذا ما (هنا مثل طلاء الرجل) أي الثغران الذي على
أصبعه (لأنه جريها) ونسبه في لوز حد المطر السط في سحر الطلاء

(فأمرهم عمر) رضي الله عنه (أن يشربوا) قال نياحي يجوز أن
أمرهم على معنى أنه شربهم إلى ذلك على مني اشتباه صبه أحبهم وصالح

خداوند عزوجل بفرموده است: «وَلَا تَقْرَأُوا الْکُتُبَ الَّتِیْ هِیَ لِلْغَیْبِ» (و نه کتاب های غیبی را بخوانید) و در حدیث آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست).

در حدیث آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست) و در حدیث دیگر آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست).

در حدیث آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست) و در حدیث دیگر آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست).

در حدیث آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست) و در حدیث دیگر آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست).

در حدیث آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست) و در حدیث دیگر آمده است: «مَنْ قَرَأَ کِتَابَ غَیْبٍ لَمْ یُجِبْ» (کسی که کتاب غیبی را بخواند، پاداشش نیست).

بِأَنَّا مَبْتَاعٌ مِنْ ثَمَرِ الشَّجَرِ وَابِيسٍ، فَمَعْصِرُهُ حَرَامٌ فَسَبَّحَهَا. فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ تَنْ غَضَرَ إِنِّي أَشْهَدُ لَكَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ وَمَنْ سَمِعَ مِنْ
نَجَسٍ وَالْإِنْسِ، أَلَيْ لَا تُزَكِّمُنَّ أَنْ يَسْبُحُوا، وَلَا تَسْبُحُوا، وَلَا
تَعْصِرُوا، وَلَا تَشْرَبُوا، وَلَا تَسْفُحُوا، مِثْلَهَا وَجَسَ مِنْ عَمَلِ
الشَّيْطَانِ

كتبه ابن عمر - رضي الله عنهما - (إن مباح) أي يشتري (من ثمر) بالملك
(الفضل والعصب) زاد محمد في أموطه،^(١) والنصب (فتمصره) بفتح الهمزة
وكسر الصاد (حراماً) أي يجعل المعصر منهما حراماً (فنبهها) جعل يجوز ذلك
لغيرهم أم لا^(٢) ولعلمهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فلم يطلعهم بحريم الخمر، أو
نحوهم إلا أنهم ظنوا أن الخمر حرام بعد ذلك

قال الحافظي^(٣) تصرح بمصر لحرم رسمة لمع ذلك عبد الله بن عمر
- رضي الله عنهما - ولا خلاف بطله في منته، والأصل في ذلك الحديث
لمتقدم أنه ﷺ قال لبيدي أمي إليه رواية عمر، وإن الذي حرم شرابها حرم
بهم^(٤) انتهى

(فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (إني أشهد) بضم الهمزة
وكسر الهاء (لك) حر وجل (عليكم) وأشهد (ملائكته) أيضاً (و) أشهد (من
سمعت) كلامي (من الجن والإنس) أي بدت لربهم والتهويل والأشياء
المذكورة على قواء (ألمي لا تمركم) ما (أن تيمموها ولا تمشواها) أي لا
تشروها (ولا تعصروها) بفتح العرفة وكسر الصاد أي لا تصمسوها منها شيئاً
(ولا تشربوها) تأتسكم (ولا تسفوها) بفتح لموقه أي غيركم، فأحكم من كل
صرف مقصود بها (فلما رجعت) بكسر لراء، وسكون الجيم أي حث (من عمل
الشيطان) كما مضى به القرآن

(١) موطأ محمد مع التعليق (نسخة) (١١٣/٣)

(٢) المتن (١٥٨/٣)

ثم تقدم من كلام الساجي قريباً « لا خلاف تعلمه في مسعاه، وهكذا
حكى الإجماع على ذلك غير واحد من ثقة المحدثين، ولا ينبغي إطلاق أن
هذا الإجماع على منع البيع بغيره خاصة، والأئمة الثلاثة وجمهور العلماء لما
حكموا على كل مسكر بالحرمة شملوا هذا الحكم في كل مسكر، والمحرم لما
قرعوا في أنواع المسكر عرفوا في حكمه أيضاً، وعُدوا حرمة البيع في شواص
الحرمة، كما تقدم في أول كتاب لأشربة

وفي «الدر المختار» صحح بيع غير الحرمة بما مر بهي من الأشربة
السجدة قال ابن عابدين هذا عنه خلافاً لما في البيع والمصان، لكن
الفتوى على قوله في البيع، وعلى لزومه في المصان لأن قصد التثريب للحصة،
وذلك يشرط بالحرمة، ولا فعل قوله، والبيع وإن منع، لكنه يكره، كما في
«المعاني»، انتهى



بسم الله الرحمن الرحيم

٤٦ - كتاب الجامع

(١٩) كتاب الجامع

هكذا في نسخ الهندية في ذكر هذا الكتاب بعد الأثرية، واقتنيا ترويهما
لاصقتها على سبق واحد من ذكر الكتب، والنسخ المصرية في ذلك السن
مجتنبة سلباً، إلا أنها كلها معاً في ذكر الكتاب في آخر جميع الكتب

قال ابن العربي في "المعتمد": هذا كتاب آخره مائة وعشرون
في الصيغ لفاتيسر إحداهما "نهج" من رسم التكليف المعنوي
بالأحكام التي صنعها أولادها، ومنها أموراً، الثانية أنه لما لحظ للشرعة
أنواعها ودرجاتها فقسمة إلى أمور وهي: وإلى عبادة ومعاشة، وإلى جنابات
وعلاقات، نظمه أسلاكاً، وذهب كل نوع بحسبه وشئت عنه من التزجيم مطابق
معرفة لم يتفق نظمها في سلك واحد، لأنها متعددة المعاني، ولا يمكن أن
يجعل لكل واحد منها باباً بمصرها ولا أن يدور أن يطول القول فيها يمكن
إطالة القول فيها، فجعلها أسبوعاً، وسمى ظاهرها "كتاب الجامع" فطرق
للمؤمنين ما لم يكونوا قبل ذلك به عارفين في هذه الأبواب كلها، ثم بدأ في
هذا الكتاب بالقول في المدينة، لأنها أصل الإيمان ومعدن الدين ومسطرة
التيقن، اهـ

والأوجه خلاف أن الأبواب اسبوعية من أول الكتاب إلى هنا كانت شملت
بالأبواب التفهيمية المعروفة عند أهل الفن بالنسب، فمما أولاً لشدة اهتمامها،
وذكر من هاهنا إلى آخر الكتاب ما يتعلق بالفصائل وصورها المعروفة عندهم
بالجامع، وما ذكر في الموضوعين، بخلاف ذلك مثل ذكر الفصائل في مواضع
كانت بها

(١) انظر "كتاب القصة" (١١٨٣/٢) وشرح الزرطابي (٢١٧/٢)

عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ» وبارك لهم في صاعهم ومُسْجَمِهِمْ

إنَّ مَالِكَ لَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ عَرَّ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ وَوَدِّعَهُمْ (ي) لِأَهْلِ مَدْيَنَةَ (ي) مَكِيلَهُمْ (ي) كَمِ الْمَسْمُوكِ الْخَبِيرِ، أَيِ فِيمَا شَالَ فِي مَكِيلِهِمْ (وَبَارَكَ لَهُمْ) فِيمَا يَكَالُ (ي) صَاعُهُمْ (و) مَسْمُوكِ يَخَالُ فِي تَحْدِيدِهِ، فَتَحَدَّثَ الْمَدَنِيُّ بَيْنَهُمُ السَّمَاعُ، وَهُوَ مِنْ دَكْرِ اسْتِحْلَالِ الْإِرَادَةِ بِمَالٍ، فَإِنَّ أُنْزِلَ مِنْهُ هَدًى مِنْ تَضَيُّعِ مَالِهِ وَبَلَاغَةِ مَكِيلِهِ، وَبِهِ اسْتِغَارَةُ لِأَنَّ الْمَدَنِيَّ يَتَمَسَّكُ بِالْمَكِيلِ، وَهُوَ الْمَكِيلُ الْمَكِيلُ وَالْمَدَنِيُّ لَا فِي الْمَقْرُونَةِ وَقَدْ يَعْتَمِدُ عَلَى ظَاهِرِ الْعَمُومِ أَنْ يَكُونَ مَكِيلًا.

وقال القاضي عياض: بركة هاهنا بمعنى اسمها والزيادة، ويكون بمعنى كتاب والثروة، وصل يحمل أن لا يحد منه شيء، وهي ما يتعلق بهذه كمادير من حقوق الله تعالى في الأرض والحدود، ويكون معنى الدعاء لها بماء السريفة وساعة، وأن تكون ديوية من دكر المال وكفروها حتى يكفي بها ما لا يقضي من غير في غير مدينته أو برجة الذي يمر انصرف بها في التجارة وأرباحها، أو إلى كثرة ما يخال بها من علالها، أتعادها أو لا تساع عيشهم بعد صيقه بما فتح في عيشهم، أوسع من فضله لهم يسميت بلاد الخصب والريف مائة والمري ومصر وسيرهم حتى كثر الحمل إلى المدينة، وأنسج عيشهم حتى صاروا مائة، أركه في مكي، معناه، مراد مدعيه ود أو في مدينته، وهي هنا كنه ظهور احاء وهو مكي، قال النووي: ويظهر من هذا كله أن مراد باليد في هذا الحديث مكي، بالنسبة حيث يكفي الله فيها من لا يكفي في غيرها.

وقال الطيبي: ثعلب في ظاهره من قول عمار: أو لا تساع عيش أهلها الخ.

لَا يَدْخُلُ "وَأَنَا أَصْحَابُ الْمَعَادَةِ نَمْلٌ مَا دَعَاكَ لِزَيْمٍ لَيْسَ بِهِ عَمَلٌ" هُوَ غَرِيبٌ "الْمَجْمُوعُ الْكَيْدُ" كَيْدٌ تَزْيِيرٌ يُهَيِّئُ إِلَيْهِمْ وَكَذَّبَهُمْ يَرِ الْقُرْآنُ (١) يَحْسِبُ الدُّرُودَ مِنَ الشُّعْرَاتِ بَأْسَ بَعْلَبِ الْهَمِّ مِنَ الدُّرَادِ، وَلَا حَرَمَ رُكْنَهُ عَرِجَلٍ جَدِّبَ دَعْوَتَهُ فَمَعْلُومٌ حَرَمٌ أَمَّا يَحْسِبُ إِلَيْهِ نَعْرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ، وَنَعْمَتِي بِإِلَهِهِ حَبِيبِ اللَّهِ سَحِيبَ لَهَاءٍ وَصَاعَتِ حَبِيبَهَا عَلَوُ غَيْرِهِ مَا جَلَبَ إِلَيْهَا قَوْمُ الدُّعَاءِ بِرُشْدٍ مِنَ مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَعَادِيهِ مِنَ كَوْنٍ كَسَرِيٍّ وَفَيْعَرٍ وَغَرَمٍ مَا لَا يَحْصِي وَفِي أَحْرَارِ الْأَمْرِ يَدُورُ الدُّعَاءُ فِيهَا مِنَ نَاصِيَةِ الْأَرْضِ، وَيَعْبُرُ مِنْهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ يَدُورُ فِي حَدِيثِ نَبِيِّ هَرِيرَةٍ "أَمْرٌ بِعَرِيَّةٍ تَأْتِي الدُّعَاءَ وَمَكَّةَ أَيْضًا مِنْ مَأْكُونَتِهِ" ثُمَّ كَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ

١ - لَعَرَطِي بِأَنَّ رَجُلًا مِنَ الْهَرَمَةِ فِيهَا هِيَ وَهِيَ حَصَنَةٌ أَحَدُ الدُّعَاءِ، لَا يَسْتَرْمُ، وَمِنْهَا هِيَ كَمَا حَبِيبُ لِكُلِّ شَيْءٍ كَلَّمَ فِي الدُّعَاءِ

وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِ مَا رَجَعَتْ الْوَرْدُ، فَإِنَّهُ هُوَ الظُّمَرُ مِنَ الْغَمِّ لِحَدِيثٍ وَلَا يَكُنْ مِنَ الرُّكَّاتِ وَالْفَصْلُ الْإِحْرَارُ الَّتِي ذَكَرَهَا، لَكِنْ لَا عَاقِبَةَ إِلَى إِدْحَانِ كُنْ بِحَسَبِ حَدِيثِ أَحَدٍ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا لِلْمَدِينَةِ الْمَسْجُودَةِ - رَأَوْهُ إِنْ شَرَهُ وَتَرَمَهُ - مَادُونِيَّ عَدُوَّةً، وَكُلُّهُ مِمَّنْ جَلَبَ إِلَيْهِ شَاءَ اللَّهُ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَسْتَقْدَمَةٌ فِي مَرَدِّهَا، فَلَا حَرَجَ إِلَى إِدْحَانِ كُنْهَا بَعَثَ حَدِيثَ وَاحِدٍ

٢ - وَهَذَا الْبَابُ (١) وَهَذَا ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بِمَنْصِبِهِ بِرُحْمَتِهِ عَنِ الرُّقَى بِمَنْ يَسْكُنُهَا ثُمَّ تَرَمُ حُرَى لَيْسَ هِيَ رَمَنُ الْمَهْجَرَةِ مِنْ سَكَاةَا ثُمَّ رَأَى حَكِيمٌ نَصْرًا، وَبَعْدَ الْفَتْحِ، وَبِحَسَبِ أَنْ يَدُورَ بِالْمَكِّيَّاتِ أَصْحَابَ رَأْسِهِ، يَذْكُرُهَا أَوَّلًا عَقْدًا مَ، ثُمَّ يَكُنَى بِاللُّغَةِ الْخَاصَةِ، وَيَحْمِلُ لِي بِرِيدَهُ عَنِ رَمَلٍ مِنْ

(١) سورة البقرة الآية ٢٧

(٢) المصنوع ١٦٨٧

ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَيَدْعُو بَرًّا

نصلي المدينة على مكة، وهو ظاهر من هذه الآية، لكن لا إمام من حصول
أصغره الحصول في شيء من الأشياء ثبوت الأصغره على الإطلاق

وأما من بعض حديث بأنه يلزم أن يكون الشام راسم نصير من مكة،
فكأنه في الحديث لا «اللهم بارك لنا في سبيلنا» وأما بعد ثلاثاً عند
ثعبان الشاكية لا يستلزم لتكبير المصريح به في حديث سبيل، وأما من
حرم لا صحة في حديث الباب بغيره لأن تكبير مكة بها لا يستلزم الفصل
في أمور الأخرى، ورده عن من بأن شركته أهم من أن تكون في موطن الدين أو
الغنية لأنها بمعنى السماء وأريادها، اهـ

قلت: يشكك فيه من يصلح وغيره من الروايات المتقدمة في العصر
علم، لأواء المتقدمة وشذبه، قال الأبي " لا منافاة بين ثبوت الشدة ونبوت
البركة فيها وحسنها عن بعض لا يضر بها، كذا جاز سبيل، والأظهر أن
البركة في تحصيل النبوة وأما الفقه بها يشع ثلاثة مناهج جديدة، فكون الشدة
في تحصيل العلم، ونبوته في حصول الفوت بعد ذلك من دس، ولعل الأظهر
جواب شيعه وهو بن عزم، اهـ

(ثم يدعو) راد في نسخ الهدية لفظ (بعد الفزع) أي من الدعاء وليس
هذا في النسخ المعبره الأصغر وأيضاً أي مولود يعمل سبيل العمود (بره) وفي
رواية اللؤلؤي «لم يعطه أصغر من يحضره من بره» يعني سبيل، كذا من
أهله أو غيره، وما في مسند «ثم يدعو أصغر ويدعوه الحصول على ما إذا لم
يحضر عنه أحد من بره» راد في معنى هذا أي من سبيل، وقيل كونه
فيه مصلحة جديدة، والصحيح كاشفة فيطلبه ذلك من يكون أرحمه فيه،
ولكنه سبيل، وما سبيل من لسانه

يعقبه ذلك اسم

خرجه مسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٩٥ - باب فصل نسبه يدها التي ﷺ
 بها يترك، حد ٤٢٢

(٢) باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

وفي سببه على أن التصريح الكامل لا يعني أنها تناولت من دواع
 مذكورة حتى بعد وجودها، ويقتضي كل أحد على أنها، كذا في الأصل

يعقبه ذلك التمر (قال الـحي^(١) سجل أن يريد بذلك عظم الآخر في
 حال مصرية على من لا تسببه لغيره، فإن سرور ذلك به اعتمد من سرور
 الكثير، اهـ

ول أن عمر^(٢) فيه من الأدب وحسن الأخلاق اعتمد به
 والحق ما لا يخطأ لأنه أولى من الكثير لقاء مصرية والفرحة بذلك، بما عدهم
 بخصيصه اسم وأيد لأنه لم يبق فيه ما يحسن على الأولاد، من كثر مبه
 معنى باحلال الزوج، وبسببها في التنازل بعد التمر ورؤيتها بدفعها من غير
 أي من النساء وتريد، كما قيل في قلب التردد للاستفتاء اهـ

(٢) ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

أر من المدينة السود، بعد الله شوق وكبرية، واستراد من عب مي
 بتمام بها والتفصيل عن المخرج منها، حيث منها، قال انطاسي صاحب في
 السند^(٣) ومن اعطاء بركار، ﷺ اعطاهم جميع أسبابه وإكرام مشاهد
 و سببه من مكة والمدينة وبما عده، وما تسببه ﷺ و عرف ١٩ ورؤى من غير

١ - المتن: (٢٧/١٥٨)

٢ - (الاستدلال، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨،

وميكائيل، وعرجت منها الملائكة والروح، وضجبت عرشها بالمقدبر
والنبيح، واشتعلت نيرانها على جسد سيد البشر، واشترعها من حين الله
رسمه رسول الله ﷺ ما انتشر مد من ثبات، ومسجد ومطلوث، وشهد الفضائل
الأنوارات، ومناهد النواهي والمعجزات، ومناصب الأديب، ومشاعر المسلمين،
ومواقف سيد المرسلين، وميثراً خاتم النبيين حيث انجبرت النور، وأبى فاض
عبدانها، ومواقف مهبط غرسانه، وأور من من حلد المصطفى قراها أن
تعظم عرشها، وتكسى عرشها، ويعين ربوعها وجنودها، وأشد.

يا دار خير المرسلين ومن به	أبدي لأمان وتغصن بآيات
عندي لأجلت لوجه رحمة	وشوق موقد الحمراب
وهلي عهد إن ملأت محاري	م الملكة الجيدات والعرصات
أعزراً مفود شجر بسند	م كثره انشغال والرشقات
لولا المرادي والأعادي رزق	أبدأ وهو سحر على الوجدان
لكي ساهبي من جميل تحبني	مطير تلك الدار والخيرات
أزكى من المسك للتعني بمعة	نعنه بالأصان والنجرات
ومحبه بوزاكي المصنوت	وسر من التسليم والبركات

له منتهراً

ثم قال القاري في شرح الأساس: مجاورة مكة المشرفة لا تتركه بل
يستحب على ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد، وعليه عمل الناس، وقال في
اللبوط: وعليه القوي، وهو مختار بعض السامية والحنبلية، وقيل تتركه
على ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك رحمهما من المحتاطين خوفاً من العلل
والسرم هي ذلك المقدم والاعلا، بما يجب من حرمة ودعائه وسوء احراج
العاصي، لما روي امر أن لحسة فيها نضجعت إلى رائد أنفه وأن الله
كذلك.

وأجانب الأوبى تأد ما يخلف من سنة فعاش ما يرحى من حسنة، ثم
هذا كله باعتبار المستطاع لا المستطاع من نضاهب لهم لحسنات من غير
ما يحيطها من السيئات، فإن الإقامة في حميم من أفضل المبادىء لا مراع
وهذا قول الإمام الأعظم بكراهة المجاورة بالنسبة إلى رماه، ولو شاهد ما
أدركناه من أحوال المجاورين في هذه الأيام لقال بحرمة المجاورة بلا شك

ثم قال والمجاورة بالمدينة الشرعية لا نكره من يلى بمكة، وقد تقدم
أنه يقر مثل وجوده، بحكم مجاوره للمدينة المكرمة حكم مكة بمكة، كعب
لا، والمجاورة بمكة أفضل عند جمهور الأئمة، خلافاً لما في هذه المسألة
ومن تبعه من بعض شافعية، هي الإجماع على أن الموت بالمدينة أفضل،
والمجاورة من الموت بها، فيكون أفضل من هذه الجهة، وإلا من المعلوم
أن نضاهب الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة، وأن من
المدينة لا نضاهب فيها بحال حرم مكة

وأما ما قيل إن الإقامة بالمدينة في حياته أفضل إجماعاً،
فينصحب ذلك بعد رماه في ذلك حتى يثبت إجماع منه على ما منه في «الكبرى»
من بعض العلماء، وسحب، فتطرح بأن مفهوم قيد حياته في المسألة دليل
على أن ما بعد عدله ليس كذلك إجماعاً فهو إجماع مثله

وأما قول العلامة السدي صاحب «الآيات» ذهب جماعة من العلماء
إلى أن المجاورة بالمدينة أفضل منها بمكة، وإن قلنا بكثرة أبواب العمل بمكة،
فلا وجه له، لأنه إذا كان أبواب العمل بالمدينة أقل، وهو في لم يكر ظاهراً
فكيف تكون المجاورة بها أفضل؟ اهـ

وقال^(١) أيضاً في موضع آخر وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من
المجاورة بمكة مطلقاً وإن قد يبريد المصاحبة في مكة، وذلك لوجوه ثلاثة.

(١) انظر اشرح القاري على باب المناكحة (ص ٢٠٤)

الأول: معتقد الإجماع على أن محذوراتها في عصره عليه السلام أفضل من (إجماع)، فلا يترك هذا الإجماع من باب إجماع آخر من، ويقال إن الشك بعصره يفيء أن الأمر في حكمه لا يكون مثله بالإجماع، فالفصلية بمدينة حيث باعتبار هذه الحقيقة، والكلال في عصره بحيث مع قطع النظر عن حصة السنة من إجماعهم هذا بعد أن لم يوجد لهم عصر من عصرهم من حيث كماله في الكثرة أو بصره تكون المحالوة بها نفس من محالوة الحميمي بما لم يوجد فيها أحد مثله.

الثاني: لا حيرة عليه السلام في: لم يكن يحذر لا لأفضل، ودفع بأنه عليه السلام لم يترك مكة ما خيره على وفه أحد صنفه أ، وإن كان ما خيره له في فروع، وهذا من عليه السلام عند التهجيرة التي لأهم من حيث بلاد الله إلى مكة بحاس، رجلا أني أخرجت من عرجه، وأبصار من لأفضل على سببه الآخر الأكثرية، و (إجماع) على أن ثواب العبد في المسجد الحرام أفضل من مسجد النبي عليه السلام، و (إجماع) على ضعف الحصة في حرم مكة، وعنه المضافه في من المدينة، فلا معنى لأفضل من عماره بمدينة على مجاوره مكة.

مع الأضمة تحت مائة إليه عليه السلام، لأنه دأب منكم، وثنا على هذا في غير شيء، وهي تزيه يجب عنه بقاء قوله، فعليه، فحينئذ إذا فعل ذلك أمكروه له ثواب الراجح عليه.

الثالث: وهو الفني لا يرد من عند علماء سني حتى عليه السلام على الكنى والرموز بها في أحاديث كثيرة برويات شهيرة.

ورد أيضا برواه، سب أن قوله عليه السلام في المدينة غير لهم أو كان بمشورة إنما كان إلى اليمن والعمرة والحج، ولا إلى مكة كما هو مبين في حديثها.

والأصل أن المصلحة التي يراعى إنباء رجع المجاور بالمدينة

على المصنوع عندئذ، بخلاف ما جاء في العلامة القلبي، وهو على كلامه

وقال القلبي في قوله: "خريف الزمان في حصار، يمكنه، فقال،
هو حصاره من رقبته، حصار، الحصار، وهو، قال أحمد بن حنبل، في حصار، لا
يكون بل حصار، ما حصرها من كرهاها لأموالهم، حصار، الحصار، وهو
الحصار للزمن، وخلاف العلامة القلبي، وأما من استحبها، فلما جعلها من
الطائفة التي لا يحسد من غيرها من الطوائف، وتخصيص الحصار، وغير ذلك

ويعبر عن حصاره، مستحب، إلا أن يجب على من له الحق في الأمر
المحظوظ، ومنه، كما أن يكرهه، ما حصره، من غير، حصار، هو
هو، قال، الحصار، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
قال، وصاحب الحصار، بنسبه المصنف، بالشرع، يستعمل به، حصار، هو

قال، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو

ومع ذلك، فإن يمكنه، ذلك، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو
هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو، حصار، هو

وحكى العوف عن الإمام أحمد أنه قال^(١)، والمقام بالمدينة أحب إلي من المقام بمكة لمن فري عليه، لأنها مهاجر المسلمين، وقال^(٢) لا يصر على لأوائه أحد إلا كتب له ثعباً يوم القيامة^(٣)، اهـ

وهي دعبة الناس، تكره المجاورة بمكة المعظمة عند أبي حنيفة، وقال^(٤) لا تكره، بل يستحب إلا أن يعمل على منه التفرغ في السجود، وعليه من الناس سلفاً وخلفاً، وأما المجاورة بالمدينة المنورة، فعلى لا تكره، ومن على الخلاف المذكور، والذي رجحه في شرح الباب واحوشي المصنف تبعاً لما اعناره في «الفتح» أنه تكره المجاورة بمكة، وكذا بالمدينة (سواء حله التكرهه إلا لمن يتق به من يضاعف لهم الحساب من غير ما يحبطها من النيات، لكن الفاتر بهذا أقل القليل، اهـ

وهي «أكثر المختار»^(٥) لا تكره المجاورة بالمدينة، وكذا بمكة لمن يشي به، قال أبي حامد بن وقيل^(٦) تكره كمكة، وقيل - إنها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، واختار في «اللباب» أن المجاورة بالمدينة أحسن منها بمكة وأبد، ومحدث فيها شارحه القاري ترجيحاً لما استلزمه في «الفتح» حيث ذكر حظر المجاورة بمكة

ثم قال: «لكن العاقل بهذا مع انسلامة أقل العلل فلا يسيء إليه» معشارهم، لأن شأن النفوس الدغوى الكاذبة، فحجب كون الجوار بالمدينة مشروفاً كذلك، فإن تضاعف السيئات إن قلدها فمعاودة السأمة وللة الأدب المنطقي إلى الإخلال بواجب التوقير والإجلال قائم، قال صاحب «البحر» هو

(١) «المعجم» (٤/٤٦٢)

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٠٣)، والترمذي (٣٩١٨)

(٣) (٢/٦٤)

أَبُو يَحْيَى تَوَلَّى التَّزْيِيرَ بَيْنَ الْقَوْمِ

ما، وعنه؛ لذلك عنه هذا الحديث الواحد، وفي «البحر»^(١) نقل من
وهو من عومر الأجلح أحد بني سعد بن لبيد، لذلك عنه حديث واحد
مسند، اهـ

وفي «تهذيب الحفاظ»^(٢) نقل من وهب بن عومر بن الأجلح الذي هو
الحسن، ويقال أحرابي الطائي، له عند مسلم والنسائي حديث من وهب بن
فضل، مدينه، وفي «التقریب» نقل من وهب بن عومر الطائي أو بحر بن
الحسن الطائي، اهـ

ولد عرفت فيما سبق أن مهنا ثلاث احتمالات؛ الأول في أنه ابن وهب
بعد وهب، والصواب فيه نقل ابن، ونقطة عن عطف لا سيما في رواية يحيى،
والثاني في عطف عومر فر عمير، وأكثر الروايات على عطف عومر، والثالث في
نقل من بين عومر، الأجلح - وعامتهم على إثباته خلافا لما في «البحر»

(أو الحسن) نعم المنة التحية وفتح الحاء المهملة وشديد النون، وفي
سرور كسر الهمزة وضحاها زحان مشهور أن واليس مهمة، اهـ وصطف في
«التقریب» بشديد النون المفتوحة ثم مهمة، اهـ يعني هاشم «سديد» عن
«الحلاصة»، بحش بشم أوله وفتح الهميلة، وكسر النون، حرره محله، اهـ
وفي «التهذيب» يحيى بن أبي موسى، وذلك ابن عبد الله أبو موسى الضبي
الأسدي مولى مصعب بن الزبير، وفي «التقریب» ابن عبد الله أبو موسى مولى
الزبير تده، وروى له المسلم والنسائي

(مولى الزبير بن العوام) هكذا في رواية مالك عند مسلم، وفي رواية
الصحابك مولى مصعب، قال النووي هو لأحدهما حقيقة، وللآخر مجاز

(١) (ص ١١٥)

(٢) (٢٨٣/٤)

أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً بَعْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي اجْتِمَاعٍ فَلَقْنَهُ مَوْلَاةً قَدْ تَسَلَّمَ عَلَيْهُ فَقَالَتْ إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ اسْتَنْدَ عَلَيْنَا الزَّمَانُ فَقَالَ يَا عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَفَتُؤَيِّدُ كَيْفَ... ..

(الخبره) أي آخر محمد قطناً (نه) أي يحسن (كان جالساً عند عبد الله بن عمر) بن الخطاب (في المئدة) التي وقعت فوق راسه بين معاوية، قتلة الزرقاني^(١) (فأنته مولاة) نه تسم (تسلم عليه) جسد حديه (فأنته المولاة) (أمر أريد الخروج) من اندبه المصورة (يا أبا عبد الرحمن) برهمن الكاف على لفظه في النسخ صحريه وحدها في النسخ الهندية وهو كنه من عمر (استند على الزمان) نه الباسي^(٢) تريد لغة الأعوام ونصبه لتعريفها من أجل التفتة، ولعله قد قرأ ذلك من مع جلب الأقواب إليها هـ

ولفظ الترمذي^(٣) بزه به دفع عن أبي عمر أن مولاة نه أنه دعائه استند عني الزمان واسي أحد خرج إلى العراق ف... مهلة إلى الشام أرض البشر، وصبري لكع، الحديث

(فقال لها عند الله من عمر) على وجه الإنكار عليها والنسب بالسب حتى وجه انصبغ لها ر (استعان عليها لمعناها فيما تريد من الانتقام من السيدة (الهندية) بضم بهمة ولجس أي اكتفى في المئدة المصورة (الكع) هكذا في النسخ الهندية وهي السج الهندية الكع وهو انصباب لغة، لكن ليس رواية يحيى

قال الزرقاني^(٤) قوله لكع مضم اللام وفتح الكاف وعين مهلة كذا

(١) مخرج الزرقاني ٤ / ١٢

(٢) المعنى - (٧/ ١١٨٨)

(٣) مستدرج الحديث في المصاب (٤٤٦٨)

(٤) مخرج الزرقاني (١/ ٢٢٠)

فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يهرس على زوجته»

سبحين، وحده، والصواب لكخ كما رواه غيره، قال أبو عبد الله: «سراة»
نكاح من حذاء وقطاع، وقال عياض: «يطلق لكخ بضم اللام ويضع لكخ على
اليد» راجع والمعي، وهذا للمراء، «النكاح» بضم النون، وهو النكاح،
وهو من كماله، وهو ما يخرج عن الناس من انطى وقال: «سراة» لكخ
و نكاح لا يستعمل إلا في اللغة خاصة، قاله الزقاق.

أما ما رواه يعقوب عن مالك بن عمار، قال: «سراة»
بضم اللام ويضع عليه على الكسر، قال أهل اللغة: «سراة» بضم السين،
لكن بضم اللام وضع النكاح، وخاطبها أبو عبد الله إنكاراً عليها (دلالة) فيها
كثيراً من معنى إليه ويتضمنه، له.

عن الثوري مرواه سفيان عن ابن عمر: «سراة» بضم السين،
بضم اللام ويضع عليه على الكسر، قال أهل اللغة: «سراة» بضم السين،
لكن بضم اللام وضع النكاح، وخاطبها أبو عبد الله إنكاراً عليها (دلالة) فيها
كثيراً من معنى إليه ويتضمنه، له.

فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يهرس على زوجته»
«لا يهرس على زوجته» بالمد، قال صاحب «المعجم»: «سراة» بضم السين،
بضم اللام ويضع عليه على الكسر، قال أهل اللغة: «سراة» بضم السين،
لكن بضم اللام وضع النكاح، وخاطبها أبو عبد الله إنكاراً عليها (دلالة) فيها
كثيراً من معنى إليه ويتضمنه، له.

أَحَدٌ، إِلَّا كُنْتُ بِهِ سَيِّئَةً أَوْ شَهِيدَ يَوْمِ رُكُوعِهِ

أخرجه مسلم في ٦٥ - كتاب الحج، ٨٤ - باب غسل السجدة ٥٤٤، الذي يقرأ فيها بسم الله - ٤٨٢

وقال الأثير^١ الحديث حديث معروف الحديث على سكتها من غير سكتها وحل في ذلك، ولو سم بدعته لأو^٢ لأن التعديل بالنداب والمطلة لا يصرف به النقاد في بعض الصور كمن ينسب بعضه لبعض

(أحد، لا كنت) سعيه المنكسر (له طليعا أو شهيد) كذا في نسخة، وهو التوبة السعيد، أو سعيه بالتقدم والتأخر

قال صاحب^٣ يخصص أن يكون أو شكاً من ابن عمر، أو شكاً من إبراهيم عنه، أو عيسى بن دينار هو شك من المحدث، والله محمد بن عيسى لا عيسى يوم القيامة قال بعض النحويين^٤ سكت قوله عن هذا الحديث، ولم يحسن سكتي المصنف يستدعيها مع عموم مدعاه في الاستدلال بها لا^٥ قال وأجيب عنه بحدوث شافع مضع في رواية أعرف بصوابه كذا، ألف غيره قال وذكر منه ما رواه بعض في شرح مسلم، حسناً نظيرتها بحدوث، قال بعض شافعي^٦ أرى، هذا شك، ولا يظهر عندنا أنها لم يثبت لها لأن هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن سعيد وأبو هريرة وسعد بن عيسى وصهيب بن جابر عن النبي ﷺ بعد المنع، وبعد امتناع جميعهم، رواهم على^٧ الله، وتطابقهم فيه على صحة حديثه

بل لا يظهر به ﷺ قال هكذا، بل، أن يكون أحد هذه الجملة هكذا أي

(١) كتاب الجميع (١٥٧٥) ٤٦

(٢) كتاب الجميع (١٥٧٥) ٤٦

(٣) كتاب الجميع (١٥٧٥) ٤٦، وأخرج في شرحه (١٥٧٥) ٤٦

من افقه عن اسمه - وإيا - يكون أو للتقسمه ويكون شهيداً لحضر أهل بيته
وشيعته منهم، إما شيعياً للمعصين وشهيداً للطغيين، وإذا شهد بعض ما
في حياته وسبقها لمساك به، وغير ذلك، وهذه خصومته وإثباته على الشفعة
للمعصين و التماس يوم القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمة، وقد قال ﷺ
في سبيل أحد: "ولما شهد على هؤلاء فيكون سببهم بعد كنه مريه
وربادة غيره وحطوته" قال: وقد نكون أو بمعنى التواء فيكون لأهل البيت
شيعياً وشهداً

قال: وإذا جعلت أو تملك كما قال المشايخ، فإن كانت لمنطقه
اصحابه شهداء استغنى الاعراض؛ لأنها رتبة على الشفعة المتدحر، غيرهم،
والا كانت شيعياً فاختصاص أهل الخمسة بها أن هذه شفعة أخرى غير
التي هي من إخراج أمه من النار ومعاونة معهم لشفاعته ﷺ في القيامة،
ونكون هذه الشفعة لأهل البيت برباطة الذرعات أو بضميت الحساب أو ما
شاء الله من ذلك أو بذكر اسمهم يوم القيامة بأصوات من انكرامه كإخوانهم إلى ظل
العرش، وكونهم في روح، أو على منابر، أو الإسراخ بهم إلى جبه، أو
غير ذلك من خصوص انكرامهم آثاره لبعضهم دون بعض، أم هكذا
حكاه السدي في شرح مسلم، وبيعه الفوش في "التوبة"، وروي في
غيرهم

روى القاسمي^{١١}: "يحمل أن يريد أنه شهيد له بالمقام الذي فيه الأجر
ويعتصم بذلك أن لشهادته فضلاً عن الأجر، وإيجاباً للودع فإنه لا يست أن
سكنه من مديته يوحد ثانياً في جملة حقه إلا أن لشهادته ﷺ رده أجر
ومريه، لذلك قال ﷺ في مثل أحد: "إن شهد عليهم، أم

١/١٥٧٦ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَثْمَكَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَغْرَابِيًّا بَاعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ ..

١/١٥٧٦ (مالك عن محمد بن لسكران) النيسابوري (عن جابر بن عبد الله) القصباني (ابن الضحوي)، وفي كتاب الأحكام سيحدي مطر في آخر من امر لسكران سمعت حديثاً (عن أغرابي) قال الحافظ في الفتح (١) ثم نقل عن اسمه إلا أن الرمضاني ذكر في أربع الأثر أنه ليس بن أبي حارم، وهو مشكوك، لأنه دعي كبير مشهور، وحدهما بأنه دجس، فوجدت في نسخة قد عرفت، فإن كان محفوظاً فلهذا "حر" وفي اسمه واسم أمه، وفي "الحر" لأمي موسى في القصباني فسر بن أبي حارم النيسابوري، فيحتمل أن يكون هو هذا، اهـ

كذا في نسخة "المسح" التي بأيدينا، وسكو نزلاني عنه، وفي "الدليل" لأمي موسى المديني في القصباني فسر بن حارم النيسابوري، فيحتمل أن يكون هو هذا، أي زيد بن مسم أمه أذاة الكية شهراً أو نصفاً، اهـ

وترجم في لعمري لأثر من "الإمامة" (٢) فسر بن أبي حارم بلا مسة، وذكر فيه قول الرمضاني المذكور، ثم قال إن كان ابن الرمضاني ثانياً، فهو خير من أبي حارم "سامي المشهور" وترجم بعد ذلك ليس بن حارم (٣)، قال أبو موسى ذكره سيحدي في قبيل. اهـ وفيه يرد على ذلك شيئاً، ثم ترجم في القسم الثاني، فسر بن أبي حارم النيسابوري ثم لأحمد بن أبي حارم، لأمي حارم صحته، واسم لمر في عهد النبي ﷺ وهاجر إلى المدينة، فبعض النبي ﷺ قبل أن يبعث، ثم سقط في رحمة

(يبيع رسول الله ﷺ على الإسلام). قال الحافظ هـ، وهو في أول طبعه الإثبات كان فيه ينسب بنفس الإسلام، ويحتمل أن يكون في مبه من هو أخته

(١) فتح الباري: ١/ ١٥٧٦

(٢) (٢/ ٥٧٩)

(٣) كذا في الأصل بدون خط أبي، اهـ

والمصنف لأعرابي وعكك بالتمديدية. فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَدَلَ بِهَا رَسُولٌ مِّنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَأَمَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

كالهجرة، وكانت هي ذلك الوقت واحدة، ووقع الوعد على من رجع أعرابياً بعد هجرته (لأعرابي) المذكور (وعكك) بفتح الواو وسكون العين مهملة وقد نسخ بعدها كاف النسي، وهيل أنبها، وهيل، إرمدها، وبان لأصمعي سجلة شدة البحر، فاطلق على حر النحس وشدها «منع» بالمدينة) وقوله استرحم أمة له لما وعك بها، وكانت المدينة في ذلك ذات رياء، كما سيأتي مفصلاً قريباً

(فأتى رسول الله)، وفي المدينة فأتى النبي ﷺ) وفي رواية شذوي عن من سكت عن عبد الحمزي «وجاء أحد محموماً» (فقال يا رسول الله أئني يعني) على الإسلام، حاله عيان، وقال غيره إنما استفاد من الهجرة، ولم يرد لأمرائه من الإسلام. قال ابن خلدون يذيل أنه لم يرد عن ما عكبه إلا جوفه النبي ﷺ نحو ذلك ولو أراد المراد، ووقع فيها، ففعله لا ذاك، وجمعه بعضهم على الإضافة من المقام بالمدينة (فأئني) أي (منع) (رسول الله) وفي المدينة، دأب النبي ﷺ) ربه بيته

قال صاحب^(١) يحتمل أنه كان من حكم الإسلام حينئذ الهجرة إلى المدينة على نظامها مع النبي ﷺ، وأن ذلك تضمنته بيته لنبي ﷺ، ولذلك كان سألته أن يقرنه بيته، ويؤيد ذلك أنه تضمن ذلك بالحروج، وهو الذي من اليأس من حاله، ويحتمل أنه كان بعد انقضاء أمد عمره للهجرة، وإن دأبه ﷺ على الإسلام، ثم جاء بسأله أنه يقسه على ذلك لما استجار الكفر، ولم يسبح بعض العهد، وتضمن أنه سأل إقامته، فسم بقوله النبي ﷺ، لأن إقامته تضمنت راحة الكفر، وفاته عز وجل تضمنت به من ذلك، اهـ.

(١) (الفتح المبرور) (١٤١ / ٢٠)

(٢) (المعجم) (٧ / ١٥٩)

ثُمَّ حَرَّاهُ فَقَالَ أَيْلَيْهِ يَبْقَى نَابِي ثُمَّ جَاءَهُ فَدَسَ أَفْلَحِي بِتَحِيٍّ
قَائِمٍ، فَمَخَّرَ الْأَسْرَافِيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا تُحْمِلُهُ كَالْكَبِيرِ
تَحِيٍّ حَيْثُهَا

(ثم جاءه) مرة ثانية (فقال أفلح يبقني) كرو مؤانته (نابي) رسول الله ﷺ
(ثم جاءه) مرة ثالثة (فقال أفلح يبقني، نابي) رسول الله ﷺ، وبعث البخاري
في «فضائل المدينة» نابي ثلاث حارر، فاب الرواقاني^(١) أي أن يلبس، لأنها إن
كانت بعد الفتح، فهي على الإسلام قسم بينه، لأن لا يضل يرجع إلى الكفر،
وإن كان قبله فهي على الهجرة، وانعدام بعد المدينة، ولا يحل للمهاجر أن
يرجع إلى وطنه كذا قال حياض، ورد لا ي، حال «لاظهر أنه على الهجرة
لقوله وبعث، ولو كانت على الإسلام كمن ردة، لأن رصا - عوام على
الكفر كفر، هـ

(مخرج لأعرابي) من المدينة إلى أبدو (فقال رسول الله) وفي الهندية
«السي» (ﷺ إنما المدينة) الصورة - ردها في شرفا وكرامة (كالكبير) يكسر
الكاف وسكون الضمائية وفيه لغة أخرى، كور مصم الكاف، والمعهور بين
الباس أنه امرئ يدي يفتح فيه، يكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكبير
حارث الحناء والصالح، قال ابن تيمون قبل الكبير هو لرو، ولندوب هو
الكور، كذا في «الفتح»^(٢)

(نفس) يفتح أعربه وسكون الون وديها (أخيهما) يفتح بعدا، معجما
والموحدة والسنة ما يبره البار من وسخ، ويروى بهم لحا، وسكون
الموحدة، ولاول أنه لحانه الكفر، هـ البرقاني.

قال يعقوب: وبه الجير للكبر بكونه السبب الأكبر في شغل البار

(١) مخرج البرقاني (٢٦١/٤)

(٢) فتح الدرر (٤٨٨/٤)

$\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \right)$

أخره «سفر» في ٩٣ - كتاب «الحق» ١٧ - تاريخ «البحر» م. ١٠٠
«سفر» في ٩٤ - كتاب «الحق» ١٨ - تاريخ «البحر» م. ١٠٠

[illegible][illegible][illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

446 200 475

یہودیہ یاقو سے کہا "یہی" اور اس جواب پر دلچسپہ حکمران نے یہ پتھر
 اٹھا کر دھری میں ڈال دیا۔

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٠٠٠. "إني حبيب بلا شئ، وقد خرج من أبيه بعد النبي ﷺ من ربه
عبدًا، من ماله وولده، من علي، وطلحة، والزبير، وعمار، والحارث، وهم
من أحبب إليهم، فإني عسى أن أكون ما أحدثت محبتي رأس دون رأس
رويت دون روث، الله.

روى ابن المبر طاهر الحديث ثم من خرج عن نفسه وهو من
بعد عمر منها جميع كثير من الصحابة، وسكوا غيرها من السلف، وكل من
بعدهم من الفضلاء، والجناب آت السديس من خرج عنها كراهة فيها، ورحمة
فيها كما فعل الأسدي المذكور، وآت السلف إليهم، فإنما خرجوا بعد
صحة، كثير أهل، وقبح بلاد السلف، والمناطة في الشجر، وهم مع ذلك
عسى اعتدوا على نبيهم، وفصل سكرها. كما في الحديث^{١٠٠١}

رواه بسا في موضع آخر^{١٠٠٢}. قال ابن طاب عن النبي ﷺ في بعض
لديه على غيرها ما فيها، فإني من أنها مني أحب، ورب على باب
أهل حجة إجماع أهل أبيه، وعبت بغير ابن عبد الله بن عبد الله بن
عيسى بن علي، فكان ليس له صف المذكور لها غاما في جميع رأيه، بل
هو خدس برور النبي ﷺ، لأنه لم يكن يخرج منها، فإني عن الأقدار، معه، لا
من لا خير بها.

وقار عاقل نحوه، وأنه حدث أبي هريرة عني أحرجه مسلم ولا تقوم
أصافه حتى يتم، مسدده شرارها ثبات في الكتب من الفضلاء، وأما ما
خرج حديث والدي، وقد خرج من أبيه بعد النبي ﷺ، من حبه
لصحابه، ولطفوا به، وهدوا ما جها، فذكر المذكورين، وإله بهم أيا

١٠٠١. الطبع المأثور (١٤٣/١٤٤٠)

١٠٠٢. الطبع المأثور (١٤٣/١٤٤٠)

٥ / ١٥٧٧ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ
أَبَا الْخُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ

مُوسَى وَأَبَا دَاوُدَ رَضِيَهُمَا عَنْ أَبِي انصَافٍ وَثَابِتِ بْنِ دُرَّةٍ وَعُرَيْجَةَ قَالَ قَالَ مُوسَى
عَلَى أَنْ خَلَفَ خَاصِمٌ يَمِينَهُ بِخَلْفَةٍ مَائَةٍ لِمَذْكُورٍ ثُمَّ مَعَ سَائِمٍ حُرَّاجِ الرِّيْقَةِ مِنْهَا
فِي مِنَ الشَّجَالِ وَوَرَدَ بِهِ دَلَالٌ عَلَى سَاهُو وَلَا مَالَهُ إِلَّا مَرَحٌ إِلَيْهِ، ذَلِكَ
يَوْمَ الْفَلَاحِ، أَمْ

وَجُمِلَ لِكُلٍّ مِنْ هَذِهِ الْفَحْشَى شَيْخٌ مُضَاهٍ لِمُعْتَبَرِ الْكُفْرَةِ هِيَ
«الزُّكُوفُ الْفُزِّي» قَالَ لَوْ أَنَّ أَهْلِي يَحْيَى إِذَا كَانَ ظُلْمًا مِنْهُ أَنْ أَمِينَهُ كَمَا
كَانَ يَمُودُ بِهِ يَكُونُ، لَكُنْتُ لِمُعْتَبَرِهَا مَوْجِدٌ بِحُسْنِهِ، وَرَأَيْتُهُ، وَلَمْ يَكُنْ
لِأَمْرِ كُنْتُ، بَلْ سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ عَلَى عَهْدِهِ انْمِسْرَافًا وَارْتِدَاءً، أَنْ يَكُنْ عَلَى
عَهْدِهِ أَلَيْسَ عَهْدٌ، ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، أَلَمْ أَيْ أَلَيْسَ يَكُونُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ذَلِكَ أَلَيْسَ
عَهْدٌ، لِأَنَّهُ كَانَ يَدْرَأُ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ، نَبِيٌّ يَكُونُ، أَمْ

وَفِي الْفَلَاحِ، حِينَ عَلَى عَهْدِهِ انْمِسْرَافًا مِنْ مَعْرُوفٍ عِنْدَ أَهْلِي
الْمَعْرُوفِ، سَمِعْتُ مَالًا لَأَسَدُ أَبُو عَلِيٍّ الْقُفْطِيُّ يَقُولُ، كُلُّ تَرْكٍ الْمَعْرُوفِ يَعْنِي
بِهِ أَنْ هُوَ خَائِبٌ شَيْخٌ بِهِ يَبْقَى عَلَى طَرِيقَتِهِ، وَإِنْ جَمَعْتَهُمْ بَيْنَهُ، فَمِنْ صَحَابِ
شَيْخٍ مِنَ الشُّوَحِ ثُمَّ عَمْرٍاءُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ، فَهَذَا يُلْغِي هَذَا بَصَحَةٍ، لِأَنَّهُ بِذَلِكَ
تُرِكَ عَهْدٌ مِنْ تَرْكِهِ نَفْسُهُ، وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ قِيَمَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَهْرٍ
الْمَعْرُوفِيُّ مِنْ هَذِهِ الْمَعْرُوفِ، لَمْ يَكُنْ لَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ فِي الْفَلَاحِ، أَمْ

٥ / ١٥٧٧ - (مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) (أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا
الْخُبَابِ) بِصَمِّ مَعْدٍ، الْمُهَيْمِنَةَ وَحَقَّهُ الْمَوْجِدَةَ (سَعِيدٌ) بِصَمِّ نَسَبٍ وَكُنَى الْعَبْدِ
الْمُهَمِّلَتَيْنِ يُلْغِي يَسَارًا بِصَمِّ سَبِّ وَحَقَّهُ سَبِّ مَهْمَلَةٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ
عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ أَبِيهِ يَقُولُ سَمِعْتُ، وَفِي السَّحَابِ يَهْدِيهِ بِصَمِّ يَهْدِي سَمِعْتُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَمْرُتُ بِمَرْبَةٍ تَأْكُلُ لِقَرِيٍّ . . .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فِي سَأْلِ الْمُهْجَرِ (المرء) سَأْلَ الْمُجْهَوْنَ فِي أَمْرِ رَبِّي (بمربة) أَيِ الْمَرْوُولِ وَالْمُعْتَمِدِ فِي مَرْبَةٍ (يَأْكُلُ الْقَرِيَّ) بِعَيْنِ التَّقَدُّفِ جَمْعُ قَرِيَةٍ .
وَالْمَعْنَى مَحْبُوبٌ . وَكَفَى مَا أَكُلَ مِنْ عَيْنِهِ . لِأَنَّ الْأَكْلَ عَالَمٌ عَلَى الْمَأْكُولِ

وَوُجِعَ فِي «مَوْطَأٍ» مِنْ «هَذَا» لِمَا نَعَالًا . يَأْكُلُ قَرِيٌّ . فَكُلْ يَضَعُ
بِقَرِيٍّ وَسَطَهُ مِنْ جَهَائِهِ . فَعَلًا . مَعْنَاهُ يَضَعُ أَهْلَهُ الْقَرِيَّ . فَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَهُمْ .
وَيَسْبِقُونَ قُرْبَهُمْ . فَكُلْ وَهَذَا مِنْ تَصْيِيقِ لِكَلَامِ: «ثَلَاثُونَ أَرْبَعًا» ثَلَاثًا بِلَدِّ كَلَامِ
إِذَا تَطَهَّرُوا عَلَيْهَا . وَصِيغَةُ التَّحْذِيرِ . بِيْنِ عَيْنِ ذَاتِ أَيْبٍ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي دُكْرَانَ: «يَعْنِي بِهَذَا وَجْهَهُ» حَذَرًا هَذَا . وَالْآخِرُ أَنْ أَكْلَهَا
وَمَرْبَتُهَا تَكُونُ مِنَ الْقَرِيَّةِ فَهَذَا . وَبِهَا سَأْلُ عَيْنِ . وَفِي الْقَرِيَّةِ
«تَحْلُفِيَّةٌ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ بَعْثِهَا بِعَيْنِ عَيْنِهَا عَلَى تَصَلُّي عَيْنِهَا
وَمَعْنَاهُ أَنْ «تَحْلُفِيَّةٌ» تَضَعُ فِي حَبِّ عَيْنِهَا حَتَّى تَكُونَ عَيْنًا

فَالْخَاطِطُ . وَبِذَلِكَ دُكْرَانُ . دُكْرَانُ . عَيْنِ عَيْنِهَا . فَكُلْ لَا
مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «يَأْكُلُ الْقَرِيَّ» إِلَّا حَرَجَ تَصْلِيحَ عَيْنِهَا . وَبِهَا عَيْنِ عَيْنِهَا . بِمَقَالَةٍ
بِالسَّيْرِ . فَقَدْ سَمِعْتُ مِنْهُ أَمْرًا . وَبِهَا تَصْلِيحُ لِقَوْلِهِ: «يَأْكُلُ الْقَرِيَّ» لِأَنَّ
لَا مَوْطَأَ لَا تَصْلِيحَ «دَا» وَحَدَّثَ بِيْنِي بِ«أَمْرٍ» بِمَرْبَةٍ عَيْنِهَا . وَبِهَا
أَكْثَرُ . هَذَا

رَبِّي «تَحْلُفِيَّةٌ» يَأْكُلُ قَرِيٌّ أَيِ تَحْلُفِيَّةٌ . فَوْنُ أَكْلٍ بِشَيْءٍ الْإِفْتَاءُ . بِمِ
«تَحْلُفِيَّةٌ» لِقَوْلِهِ: «يَأْكُلُ الْقَرِيَّ» فَهَذَا . فَكُلْ يَأْكُلُ أَهْلَهُ «تَحْلُفِيَّةٌ» وَاضَافَ
لِلْأَكْلِ بِهَا . لِأَنَّ أَمْوَالَهُ . فَكُلْ عَيْنِهَا . هَذَا

قَالَ الْبَاهِجِيُّ (٢) . فَكُلْ بِمِ بِيْنِ عَيْنِهَا . وَبِهَا عَيْنِهَا . هَذَا

(١) بِمِ تَطْهِقُ الْقَرِيَّةَ (٢٥٧١)

(٢) تَحْلُفِيَّةٌ (٢٥٧١/٢٥٧٢)

يقولون يثرب وهي المدينة .

شرح المصنف - قال البيهقي ومعه علي هـ - وحيث أنه منها يعلى على سائر الثرى، ويخرج جميعها، ويحد أهل المدينة من أمثالها، ويتكلم حكمهم إلى أمير سائر الملة.

قال الحافظ^(١) واسمها صحيب علي هـ المدينة لفصل النسل قال صحيب لأن المدينة هي التي تسمى يثرب مكة ع هـ من الثرى هي الإسلام فص الجتمع في صحيفتها، وأحب يثرب أهل المدينة الذين صحوا مكة معظمهم من أهل مكة، فافصل ثابت بمرقب، ولا يثرب من ذلك ففصل يثربى الجنتين، اهـ

(يقولون) أى بسموها (يثرب) شرح المصنف وسكون ثمنائه وكسر الراء المهملة، أى بعض الناس من المتأخرين وغيرهم يسمونها يثرب، ذكر أبو إسحاق الزجاج في مختصره والبيهقي في معجمه ما استعجم أنها صحيب يثرب باسم يثرب بن قايه من ولد أرم بن ساء بن جرح، وقيل هو اسم كان يوصف بها صحيب يثرب وقيل صحيب اسم هـ عدد من بطنه يثرباء، فلا يثرباني^(٢)، (وهي الملة) بمعنى اسمها الذي يثربى بـ بـ، وهم بعض العلماء من عدا كراهة نسبة المدينة يثرب، ورواها هـ أئمة في الفرائض إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين، وروى أحمد من حديث أبيه هـ والله امر سمي أخيه يثرب، فلو سخر الله هي طابه هي طابه

وروى عمر بن مئة من حديث أبي يثرب أن رسول الله ﷺ هو من يثرب، ولذا قال عيسى بن دينار من المدينة من سمي أخيه يثرب كثر عليه خطبه، قال وسب هذا بكرهه أن يثرب إنما من الثرى الذي هو

(١) معجم البيهقي (٦/٤٨٦)

(٢) (٦/٤٨٦)

تتم أساس كذا يعني الكثير حديث الجديد

'نحوه البخاري' ٢٩ - كتاب فضائل المدينة، ٢ - زاد فصل حديث
وبها يعني أساس، وسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٨٨ - باب أئمة بني س - ٥٨
حديث ١٨٨

٦/١٥٧٨ - وحفظني مايلك عن هشام بن عروة، عن أبيه؛

لتربيع والملاحة، أو من الثريد وهو العشاء، وكلاهما مستقيم، وكان
يعب لاسم الحسن، وبكره الاسم الفصح، كما في 'الفتح' (١٢)

عن أسوري وأما لسمه في القرون؛ لم يرد له هو كناية عن أول
تدريس ودين في شيوخهم عرو، اهـ. وروى جرم الناجي بأنه حكاه عن
لسمه، وعنه عن عيسى بن دينار له قال: إسماء القرون عيسى بن يعرف
تأليفه اهـ

عن زررمان وأحبه عن حديث 'التصحيح' قولاً هي يترى وفي
رويه إلا أن لا يترى، بأنه كان قبل الهجر، اهـ أو يقال: لا يترى
الاسم معروف يُعرفها الناس، وهي البخاري قتل أبو موسى من أبي
أرايت في الاسم أي أحضر من مكة لمر أرضها محل، فذهب وهي أن أنها
ليسمه وسمه، فإذ هي المدينة شرسة، قال الحافظ: وكان ذلك قبل أن
يسمها مكة، اهـ. وهذا وجه افتاء، متغيرة، وروى تغيير الاسم بعد ذلك
بغير

(نفي) مكسر الهماء (النام) أي الحديث الردي، (كما ينبغي الكثير) بكسر
كاف ومكونه السجدة (خبث) جمع أئمة المعجمة والمؤخدة، حرة ذلك
؛ نسبت عن المعولية (الحديث) أي روضه نظم شرحه في الخطيب - بن

٦٠٠٥٧٨ (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن زهير - ٥٨

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنْ بَيْتِهِ غَيْبَةً عَنْهَا ، إِلَّا أَهْنَأَهَا اللَّهُ حَيْرًا مَهًا .

أَقْبَهُ الْمَشْهُورِينَ ١٥ . عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ أَدْرِ وَمِنْهُ دَعَا عَنْ عَائِشَةَ طَلَّاهُ عَنْ عَائِشَةَ ، مِنْ سَنَةِ ثَمَرَةٍ فِي «السُّوْطَةِ» كَمَا فِي «الْمُسَوِّدِ» ، وَفِي «الْحَدِيدَةِ» وَفِي «السُّوْطَةِ» مِنْ أَصْحَابِ أَهْلِي مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي «الْمُسَوِّدِ» ١٦ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنْ بَيْتِهِ) مِنْ سُوْطَةٍ (رَبْعَةٍ عَنْهَا) قَالَ الْمَازِينِيُّ : أَنَّى كَرِهَ عَنْهَا مِنْ رُبْعٍ عَنِ النَّبِيِّ كَرِهَ .

قَالَ الْبَاقِي ١٧ : حَسْبُكَ بَيْتٌ يَخْرُجُ عَنْ بَيْتِهِ لَا يَكْرَهُهَا ، وَمَا مِنْ خَرَجٍ تُصَرِّفُهُ لِنَفْسِكَ ، إِلَّا أَنْتَ تَنْبِذُ مِنْ خَرَجٍ لَمْ يَكْرَهُهَا ، قَوْلُ الْبَاقِي : «الْفَقَاهُ عَمِي» بِهَذَا أَوْ ذِي الْخَرَجِ هُوَ اسْتِطَاعَتُهُ أَنْ يَسْتَعْدَّ مَرْغَاهُ ، وَمَا مِنْ كَلَامٍ مَسْئُوفٍ يَخْرُجُ مِنْهَا طَالِبًا لِمَرْغَاهُ يَنْبِذُهَا أَوْ يَسَاهُفُ فَيَخْرُجُ عَنْهَا رَاجِعًا بِبَيْتِهِ وَفِيهِ مِنْ مَرْغَاهُ ، فَتَبَيَّنَ بِخَارِجٍ مِنْ رُبْعٍ عَنْهَا ، وَفِي «الْمُسَوِّدِ» : حَسْبُكَ مَوْجَعٌ مِنْهُ يَخْرُجُ وَالْأَصَحُّ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهُ أَنْبَوِيٌّ عَنْ عَائِشَةَ ، أَمْ

إِلَّا يَهْدِيهَا) أَيِ بَيْتِهِ (أَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ بَيْتِهِ) بِحَسْبُكَ أَنْ يَرِي بِهِ الْخُرُوجَ مِنْهُ ، وَطَالَمَا كَانَ يَكُونُ مَسْئُوفًا لِقَرْنِهِ وَبَعْدَ ذَلِكَ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ : هَذَا فِي سِيَرَةِ النَّبِيِّ ، وَكَانَ مِنَ الْأَعْرَابِ الْخَائِلِ الْفَلَسِ بَعْضُ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْ خُرُوجِهِ ﷺ لَمَّا دَعَا إِلَيْهِ خَيْرًا مِنْهُ ، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ عَنْهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَلَمْ يَمُوتْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْهُمْ ، قَوْلُ «الْبَرْقَانِيِّ» ١٨ : يَعْنِي كَلَامُ مُوسَى وَابْنِ مَسْعُودٍ وَبَعْضُ رِوَايَةِ وَابْنِ زَيْدٍ وَبَعْضُهُمْ

(١٥) «الْمُسَوِّدُ» ٢٢٦ ٢٧٤

(١٦) «الْمُسَوِّدُ» ٢٦١ ٢٦٠

(١٧) «الْمُسَوِّدُ» ٢٦١ ٢٦٠

أَنَّه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نُفِثَ بِسَمٍّ قَبَائِي قَوْمٌ يَشُونَ»

(أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) رواه البخاري مروي عن عبد الله بن يوسف عن مالك، قال: الحفاظ في «الفتح»^(١) كذا للأكثر، ورواه حماد بن سلمة عن هشام كذا، وقال في آخره: قال حمزة، ثم نفث سمون بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث، وذكر حني بن الحديس أنه احتجف به على هشام اختلافاً آخر، وبسطه (يقول، نفث) يضم الفوقية وسكون ناء بيناء المجهول. (السمون) نائب العامل، سمي بملك، لأنه عن يمين لبعله، أو عن يمين الشمس، أو يمين من لحظ، قاله الزرقاني

قَالَ ابن عبد البر: أصبحت البس في أهام أنبي ﷺ، وفي أهام أبي بكر، واختصت الشام بعدد والعراق بعداء، هي علم من أعلام النبوة، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي ﷺ وعلى ترتيبه، ووقع عرق ساس في البلاد لما فيها من الصحة والرخاء. ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم، وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة. وهو أمر مجمع عليه، وفيه دليل على أن بعض ليداع أفضل من بعض، ولم يختلف النساء في أن للمدينة فضلاً على غيرها، وإنما احتجوا في الأفضلية بينها وبين مكة، كذا في «الفتح»

(قبائلي قوم) من أهل المدينة (يسون) منع النجاسة وكسر الموحدة من الثلاثي حكدا رواه بحير، ولا يصح حذف غيره، وكذا رواه ابن مكير، وقال مصعب يسمرون من قوله تعالى «وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» أي ساهت، وذكر حبيب هذا انتصبر عن مالك، وكذا رواه ابن ماجة وغيره عنه، ثم تكار عبد الملك من حبيب روي به يحيى ليس يشيء: لأنه لم يورد به، بل نابه ابن بكير وابن ماجة وابن حبيب وغيرهم عن مالك، ورواه ابن القاسم بفتح النجبة

فَنَحْنُ نُوْءُ بِأَخْلِيْهِمْ وَمَنْ أَظْعَمُهُمْ رَأَيْبُهُ حَبْرٌ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا
يَتَلَفُّوْنَ

كأن الذي حضر الجمع أعجز من أن يداخرها فقد مريه إلى المعجزة إليها
مذلك، جعل المندم مأثم وأثمة قد مر عد من وروي في بعض النسخ قوله
أو أيسر إيساء، ومثله يروى لأبيهم السيد بني بنصه وبها، وإلى هذا ذهب ابن
وهب، وكذا رواه ابن وهب عن معمر عن مالك، ويكر الآول غاية الإنكار.

وقال النووي^(١) الصور في معناه لأخبار عمر خرج من المدينة
محملاً بآلهة ساء في سيره، مسرعاً إلى الرضاء، قال المحقق^(٢) يومئذ
روى ابن خزيمة عن طريق بني مدية عن عثمان بن عيسى الحديث بنقطة صحيح
شام فيخرج الناس من المدينة إلى بيضاء، والمدينة خير لهم، أم
(فيحفظون) من المدينة (بأعيانهم ومن أفعالهم) ر^(٣) قال البيهقي^(٤) عنه
من يحضرهم من الأهل تدب بحدود من حبه ومن أفعاله ممن لا يرحل
من حبه، (والقضية خير لهم) لأنها لا تدخلكم مدحاً ولا إظهاراً، ودليل لأن
مصر بها دورها في غيرها، ومن لفلس مسجدها وانصلا، به ومجاورة القبر
الشريف، وهذا الأخير يفسد على كل معبر، فإن نزهة لا يوازيه حرم.

الو كانوا محملوناً بها فيها من المضائل والعيورات والفتور الأدبية
والندوبية ما درويها، وكما احتدروا عليها غيرها من البلاد، وقد صاحب
«المعنى» أو المعنى أو كبر عت، يعنون بـ افتقارهم بالمدينة أو في
الاول معقول العلم محدوداً وعلى الثاني هو سرور مسرة اللام، قد
الغافه ومحتون أو يكون له مصر أنت، فلا يحتاج إلى تذكيره وعلى الوجهين
فيه تحويل لسان مدحها وثر غيرها

(١) شرح النووي على الصحيح للمصنف (١٦٩٠٩)

(٢) فتح تليفي (٩٤/٢)

(٣) حاشيتي (١١٩١/٢)

وَنُتِجَ الشَّامُ بِأَيْ قَوْمٍ يَسُونُ يَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ
وَمِنْهُمْ حَبْرٌ يَهُمُّ نَوْكَتُوا يَغْلَمُونَ وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ، بِأَيْ قَوْمٍ
يَسُونُ يَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ.

(واضح) بقاء المجهول (الشام) شقي بذلك، لأنه من شمال الكعبة وهي
روما من حرمج عن هشم ثم فتح الشام فيأتي قوم، الحديث سلفاً له،
وأكثر الياقوت الحموي^(١) نسبها لأنه شامة أميلة، قال هذا سداً لأن
معناه لا يمس إلا ولا شامة، وقال الشام يفتح أوله وسكون همزة ويفتح
همزة من غير وهر لسان، وبفتح ثالثة، وهي الشام بغير همزة مدثر وثوثة،
قال أبو بكر الأديبي هي اسمها وسهان؛ يجوز أن يكون مأخوذاً من بد
لشام، وهي اليسرى، ويجوز أن يكون غفلى من الشوم، وقال أبو جهم
في حقه من أهل اللغة يحرق أو لا يهرق فيكون جمعاً له، ففتحت له
لكثرة نراه، وتذايب بعضها من بعض، فلهذا ما كان ودعا الأولاً (غير
في وجه نسبها)

(بأي قوم يسون) تقدم أن رواية يحيى بفتح مكسر لا غير، (يوتحممون
بأعنيهم ومن أطاعهم) من الناس (والعامة خير لهم) - لكل مسلم - لأنها مبط
سرك - (نوكلوا مغلومون) ذلك (وتفتح العراق)، وفي رواية ابن حرمج ثم
تفتح عراق قال ابن الأديبي شقي بذلك لأنه سقى من سعد، وقال من
السحر، أخذ من عراق العامة، وهو السحر الذي هي اسمها، وقال يحيى
العرل شاعى البحر، سمي بذلك لأنه سقى شاطئه دجلة والفرات مداً من
يصل بالسحر على طول، قال وهو مثله - رأى أدركه - في المعجم
البحري^(٢)

(بأي قوم يسون) فيحملون بأهلهم ومن أطاعهم من الناس وحديث ابن

(١) انصاف اللسان (١/٣٦٦)

(٢) (١/٩٣)

عَنْ عُمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

يُوسَى بْنِ يَوْسَعَ، وَفِي يَوْسَى ذِكْرُ الْحَافِظِ فِي «تَهْذِيبِهِ» وَهَقَرِيَّةٍ، وَحَكَى بِهِ
عَنِ ابْنِ حِبَّانَ هُوَ يَوْسَعَ بْنُ يَوْسَى، وَوَهُمْ مِنْ قَبْلِهِ، هـ

وَمِنْ «التَّحْقِيقِ»^(١) لَا يَنْبَغُ أَنْ يَرَى تَرْجُمَةَ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ حِمْلَانَ قَالَ هـ
حِمْلَانُ، وَاسْتَنْفَذَ فِي اسْمِهِ شَيْئًا. يُونُسُ بْنُ يَوْسَعَ، وَقِيلَ - يَوْسَعَ بْنُ يَوْسَى -
وَالْمُطَرَّبُ فِي اسْمِهِ رَوَاةُ «الْمَوْطُوعِ» اضْطِرَابًا كَثِيرًا، وَأَطْلَسَ ذَلِكَ مِنْ مَالِكٍ، ثُمَّ
ذَكَرَ حَدِيثَ لِبَابِ يَحْيَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ حِمْلَانَ عَنْ عُمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ قَالَ
هَكَذَا قَالَ يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ ابْنُ حِمْلَانَ بِشَيْءٍ

وَقَالَ أَبُو الْمَصَنَبِ مَالِكٌ عَنْ يَوْسَى بْنِ يَوْسَعَ بْنِ حِمْلَانَ عَنْ عُمَةَ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَعْنَى بْنُ حَمِيٍّ وَحَدَّثَ أَنَّهُ بْنُ يَوْسَعَ الْمِصْبَاسِيِّ يَوْسَى بْنُ
يَوْسَعَ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ «حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَوْسَعَ بْنِ يُونُسَ عَنْ عُمَةَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ يَكْرِىءَ وَبَعْدَ بَنِي تَمِيمٍ وَسُطْرُفٍ وَأَبْنُ نَافِعٍ وَبَعْدَ اللَّهِ بْنِ
زُهَبٍ وَبَعْدَ ابْنِ عُقْبَةَ وَمَعْمَدُ بْنُ الْمُبَارَكِ وَسَلِيمَانُ بْنُ بَرْدٍ وَمُعْصَبُ بْنُ بَرْدٍ
كُلُّهُمْ قَالَ يَوْسَعَ بْنُ يَوْسَى، وَزَوْجِي عَنْ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي مَرْثَمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
يَوْسَى بْنُ يَوْسَعَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْأَنْثَرِيَّ قَرِيبًا فِيهِ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ
بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ يَوْسَى بْنِ يَوْسَعَ عَنْ عُمَةَ بْنِ يَسَارٍ

ثُمَّ قَالَ لَمْ يَخْتَلَفِ الرُّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي اسْمِ طَبِخِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
كُلُّهُمْ بِمَا عَلِمْتُ قَالَ فِيهِ يَوْسَى بْنُ يَوْسَعَ، وَهَذَا قَبْلُ، إِنَّهُ غَيْرُ ابْنِ حِمْلَانَ
وَبِئْسَ بَشَرٌ وَهَذَا مِنْ انْتِصَافِهِمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِقَضَائِي بِمُسْحَاةِ زَوْجِهِ أَبِي
مُعْصَبٍ وَمَعْنَى وَالتَّبَسُّي فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ، هـ

(عَنْ عُمَةَ) لَمْ يَسْمَعْ، وَلَمْ أَجِدْ تَرْجُمَةَ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَلَمْ يَذْكُرْ الْحَافِظُ
فِي مِصْبَاسٍ «التَّحْقِيقَ» وَغَيْرَهُ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) أَخْرَجَهُ

(١) (ص ٢٣٦)، وَالتَّحْقِيقُ (٢٤١/٢٤٢، ١٢٣)

فَنَتَرَكُ الْأَمِيَّةَ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ، حَتَّى يَدْخُلَ الْكُتُبُ أَوْ الْفُتُتْ

الشَّيْءَ دُخْلُوهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَعْدُ بْنُ أَدْنَانَ وَبِإِثَابَةِ قِيَمَةٍ
وَقَدْ سَمِعْتُ الْأَنْبِيَاءَ الْأَكْبَرَةَ عَلَى خَيْرِ مَا كَانُوا لَا يَدْخُلُونَ إِلَّا الْقَوَاعِدَ يَرِيدُونَ
عَوَالِي السَّبْعِ، عَلَيْهِمُ وَالْحَمْدُ مِنْ يَحْيَى وَاعْبُدُ مِنْ دُرَيْدٍ، بِرِيْدَانَ الْمَدِينَةِ بِمَعْنَى
بَعَثَهُمَا مُجَادِبًا وَحُوشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا شَأْنَهُ الْوَدُوعَ حَزُّوا عَنْ رُجُوعِهِمَا

وَذَكَرَ الْحَافِظُ^(١) فِي بَوَائِدِهِ وَأَخْبَرَنَا مِنْ يَحْيَى، الْحَدِيثُ، هَذَا سَحْمَلٌ أَوْ
يَكُونُ حَبِيبًا آخَرَ مُسْتَفْهِمًا، لَا تَعْلُقُ لَهُ - لَقَدْ عَلِمَهُ - وَبَحْمَلٌ لَا يَكُونُ مِنْ تَعْمَةٍ
الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ

(لَتَتَرَكِيَ) يَنْتَحِ لَلَامٌ وَهِيَ الْمَوْفُودَةُ الْأَيْسَاءُ الْمَجْهُورُونَ بِأَسْوَأِ الثَّقِيلَةِ
عَلَى مَا ضَمَّيْنَاهُ، تَابِي، قَالَ (الْمَدِينَةُ) تَابِي الْبَاعِثُ، وَهَكَذَا سَبَقَتْ صَاحِبُ
«الْمَحَلِّ» بِرَبِّهِ الْمَجْهُورِ، وَبَحْمَلٌ عِنْدِي بِصِيغَةِ الْمُجْمَعِ عَلَى بَاءِ الْمَعْرُوفِ
لِرَوَايَةِ فُلَيْحَارٍ أَسْرَبَ بِصِيغَةِ فَاءِ الْحَافِظِ كَمَا بَلَّغَهُ بَاءُ الْحَقَائِقِ،
وَاحْتِرَافُ ذَلِكَ عَلَى الْمَدِينَةِ لَكُلِّهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ مِنْ سُرِّ الْمَدِينَةِ وَ
مِنْ مَوْجِبِهِ، وَذِي يَرْكُوزُ سَحْمَلَةً رُوحَهُ لِقُرْعِهِ، أَوْ

(عَلَى أَحْسَنِ مَا) أَيِ عَنِ أَحْسَنِ حَالٍ (كَانَتْ) عِنْدَهُ مِنْ مَعَارِفِهِ، وَكَثَرَتْ
الْأَنْبَاءُ وَجَسَتْ، وَلِي رَوَايَةُ «بَصِيغِينَ» عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ، وَهِيَ «أَعْلَى»
الْمَدِينَةُ لَعَمْرُكَ لَيْسَتْ أَنَّ مِنْ عَمْرٍ أَنْكَرَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ «خَيْرٌ مَا كَانَتْ»
وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ^(٢) «أَعْلَى» وَحَالُ مَرْدَانَ خَيْرٌ مَا كَانَتْ لَكُنْ
دِينَهُ وَهِيَ حَتَّى رَأَيْتُهَا، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ صَلَفٌ وَبَدِي عَسَى يَهْدِي، كَلَامًا
مِنْ «أَعْلَى»^(٣)

(حَتَّى يَدْخُلَ الْكُتُبُ أَوْ الْفُتُتْ) لِلتَّوْبَةِ وَبَحْمَلٌ شَبَّابٌ مِنْ لَرَوِي هُنَّ

(١) خُطْبَةُ الْبَارِي (١٥٨٠)

(٢) خُطْبَةُ الْبَارِي (١٥٨٠)

يُحَدِّثُ عَلَى بَعْضِ سَوَارِي الْمَسْجِدِ أَوْ عَلَى الْخَيْبَرِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَلِمُنْ نَكُونُ نَشْرُ ذَلِكِ الْإِثْمَانِ قَالَ «لَعَنُوهُي».....

الشيخ المصنف عبط أرو. وفي السج الهسية بأور (فلسطين) جسم الثنية وفتح الخشب وكسر الدال (الذلة) جمع حشيش أي يموء دمنة بعد دمه، قاله الزقاني^(١) وهي «ثمنش»^(٢) داس بن بكير معناه يبول، وعطفي أن حشفة هذا اللفظ أنه يقطع بونه دمه دمه، اهـ وفي «المجمع» من غنى ببول بقلبه إذا رماه متعمداً اهـ

(على بعض سوازي) جمع سارية أي على بعض أعمدة المسجد أو على المبرج) سوبع أو شكه ويؤيد الأرو ما سببه من رواية ابن شبة أنه قال في المسجد والمبرج بالواو. قاله الباجي يفسر بإخلاء حمة حتى لا يكون بها من سكنها من لا^(٣) يسمع عنه اهـ

(فقالوا يا رسول الله طمس) بكسر تلام وفتح الميم وسكون النون (تكونوا لثمنوا) أي تمار المصيبة (فلتلك الزمان؟) أي غير المدينة من السكن ولعل من شأن السؤال الاستعظام من الترك من يكمل الد باعبار أكثر الأقوال، أو يكون لخطاح الد من عنها بالكتابة؟ تأت بالجمود أو الثاني.

(قالا) بالواو (للعوافي) جمع عوفية، قال بحافظ وهي التي تطلب أقرانها، ويقال للذكر عافب د. س لجوري جشمع هي انعوافي شيش، أحدها أنها طاب لأقرانها من يوث عيوب دلاً أعفوه، أي أثبت أطلب معروء، والثاني من انعاف، وهو موضع الخلق الذي لا أسى له، فلا الظير والمرو حتى تقتله لأنها من يفسد فيه، اهـ

(١) شرح الزقاني (١/٢٠٥)

(٢) (١٩١/٧)

(٣) قد في الأصل، والظاهر أن لا عند

فانه يصح ان خلافا حتى عذب بسلام عن سوارى المسجد، كان ترويه من
ومن سماعي سائرنا واستقنا لاجلنا عنه، وهذا لم يقع ولو وقع شيئا من
الظاهر انه لم يقع بعد، وليس ادعاء به، القطع بموقعه في المستنصر
لصحة الحديث، وان الظاهر كونه من يدي نسخة (تصديق) كما يدل عليه موت
الراعي، والجماد محير ما كتب لمصالح انبيائه المنفعة، وإلى هذا كان
يذهب شيخنا أبو عبد الله (عليه السلام) في عرقه، اهـ

قال القرافي وفي نسخة وقوله مضموع على عياض عن كثير منهم ورو
ذلك، ولا يشترط التوفر في مثل ذلك، اهـ

وقال النجاشي^(١) قال القرشي بعد ما كان قد وجد ذلك حيث حارب
معدن الحلالة ومقصود الناس، مناسم، وحسب إنها خبرات الأبرار
وحضرات من أعمار الأئمة، عند سئل بحالها عنها في المنام، ثم أتى
الفرق، وبقيت عليها الأبرار معاوية المش، وحلته من أهلها، فقصدتها
هوامني الظلمة الساع، وهذا هو الذي سمعته أن هذا المثلث يكون في آخر
المرحلة عند قيام الساعة، وبزيده فنيته ان عبيد، في المدقق وبزيده ما روي
هناك عن أبي حمزة، وذكر حديث اسباب

ثم قال ويشهد له أيضا ما روي حماد بن عمار وغيرهما^(٢) من حديث
بعض من الأئمة الأسلمي عن بعض النبي ﷺ بحاجته، ثم نفى وأنا خارج
من بعض طرق المدينة، فأخذ أبي حمزة أحباء ثم أقبل على المدينة
فقال: «ويل أمها قرية يوم يدعو أهلها كأمع» بكروا قلب يا رسول الله مر
بأكل ثمرها» قال: «أشاعيه انظر والسعي»

(١) فتح الباري (١/٩٠)

(٢) أخرجه حماد في نسخة (١/٣٣) والحاكم في (١/٢٧٢/٢٧٢)، وتطيراني في
المعجم (١/١١١/٢٣٠) وحذاء الهنلي (٣٩٩/٩)

وروي عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك، قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر الله، فقال: «ربما لا يدعها أهلها معلقة أومن غاماً للموفاي، انذرون ما التواهي؟» انظر، ص ١٤٦.

قال الحافظ، «لم يقع مصنفه وقال اشهب في هذا الحديث، ان الحديث سكن في دور عبادة وإن سلب في بعض الأوقات بمقتضى المواهب مسبوهاً إلى الحديث، وإن لم يلق في قوله في حديث البخاري، وان من يكثر راجعاً هذا يحتمل أن يكون حديثاً غير مستقلاً، لا يفتقر له بالقرينة، ويحتمل أن يكون من منه الحديث الذي فيه، وليس هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف بين حكيمة عن انقراطي والقريني وسناني ظهر كما قال النووي. اهـ»

والحاصل ان نوهي اسار قول الناصبي عياض، وبه يظهر ميل الملاحه القرطبي، ورجح لأبي موسى سوي. وهو احسن. في عهد ابن جرير، وفي يظهر ميل الحافظ بن حجر، وفي «الإشاعة» نشيد محمد بن يحيى الشافعي المسمى «نوهي» سنة ١١٠٤ هـ بعد ذكر الخبر وغيره، ومنها حرر المدينة بعد التحرير، أخرجه ابن شبة^(١) في أبي هريرة الطبري، هل يندسه في المدينة أو غير كانت هذا وهو يندسه طبعاً، بل عن يخرجه^(٢) قال: «مرء أسود»

وروي أحمد^(٣)، قال: الصحيح أن النبي ﷺ صعد أهداً، فاسئل على المدينة هناك، ومن بها، فربه يدهها أهلها كالجح ما تكون، وروي ابن شبة^(٤) عن شريح بن عبيد، به عن كذا وكذا، فحشش هل المدينة أمر يخرجه حتى

(١) «تاريخ الخلفاء» (٢٧٧) رقم الحديث (١٢٦/٢٢) وروي ابن أبي (١٢٦)

(٢) «تاريخ الخلفاء» (٢٧٧) رقم الحديث (١٢٦/٢٢)

(٣) «تاريخ الخلفاء» (٢٧٧) رقم الحديث (١٢٦/٢٢)

سركه - وهي غلظة، ويحرم التنكير على طوائف الخلق، ما يروونها من: رحمتي
مغرقة في سواها، ما يروونها، شيء.

وفي «مطالع» تسري التعمية التحفيتها فذكر حديث «باب» فإن
ورد «بر سر» ولطمة «يعني على سواي» المسجدة، قال القاضي عديم
إن من جرى في العصر الأول، وإنه تركت أحسن ما كسبه من طيب اللبس
والتدب، أما بعد فلكثرة النساء بها، وأما اللبس فلعلمها بها، بساط حال
الهناء، وذكر الأسيار، به رجل عنها أكثر أمهات، وبقيت سارية معروف،
وحسب منه ثم تراجعوا، قال: وقد حكى قوم كثير من «هم رأوا» ما يروونه في
من حديثه بكلام علي سوار، ثم مسجد، وقال الوهم: انظارهم بمجرار
أ. ث. يكون في آخر الزمان.

في كتب اليهودي في تاريخها في قوله: «لوقاه» أنه روى عن
الذين يكون متعلقة عند روي ابن شهاب، ليخرج أهل لعنه منها، ثم
يعود إليها، ثم يخرج منها، ثم لا يعودون إليها، روى أيضا عن عبد
الله بن عبد الله مرفوعاً: يخرج أهل المدينة من هذه المدينة، ثم يعودون إليها،
فيخرجون منها، ثم يخرجون منها، ثم يعودون إليها، بدأ، قال
قاله، ثم إن ما ذكره القاضي عياض هو الترك الأول، وبه كلامه، نعم، كما في
حديث أبي هريرة: «يخرجهم أمراء العرب»، وأنه بقي «سركه» الذي يكون في آخر
الزمان.

في سر، يعني هؤلاء، ما في رواية شريح: «لنعمنين أهل سديته» أمر
بخرجهم من سركوها، فإن سروجهم عنها أمر شرمان يكون بهجته إلى بيت

(١) تاريخ مسنده ١/٢٧٦/٢٧٦

(٢) إرواء الوفاة (١٢٣/٦)

المعتمد عليه في دعائها لا يفرح. حده منك أن يغادر. لا يترك مع هي ومن
السمياني أيضا وهو من أمراء السوء، وهو في آخر زمان ذكر إذا تمت
العملة سهل الأمر بأن يغادر يعطون عنها ثلاث مرات، وإنما ذكر في
الحديث مريض يغادر واحصا، وبالجملة قد وقع ذلك في زمان قريب، وهو
من جملة قبائح الشريعة، ولا بد من وقوعها مرة أخرى في آخر الزمان، كما
صرح به الأحاديث الصحيحة، أم.

ثم قال في إخوان السوء المتعصبين وأما معاوية فإنه يهاجر إلى بيت
التميم، وأن أممية بحرب ضد هجرته، وتصير ماري تلوحرس، فقد ورد
«إخوان بيت المقدس غرب بشرية» الحديث سمى من الأساطير القريبة
حرب فلسطين من يوم القيامة بربعين سنة، وخروج أمية عنها، فقد أخرج
أبو داود^(١) عن معاذ بن عمرو عن إخوان بيت المقدس عن أبي ثوبان عن
يونس بن عروج^(٢) عن أبيه

وروى الطبراني^(٣) بسند صحيح أنباء طمأنينة بني نسي عن المدينة زمان يهاجر
السمر على حصن أقدس، هذا، ثم قال قد كانت هذه مرة عارفاً من طول الزمان
وعقود الآلاف، وروى أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي بصير عن الحسن بن
إسماعيل عن علي بن حبر عن كاتبة الحديث وفيه «آخر من يغادر عنها راعيها من
مريته الحديث»

وروى ابن رباح في صحيحه عن السجدة «لا تقوم الساعة حتى يغادر علي
صالحني هذا الكتاب والديار والمصالح» هذا، ثم قال في باب هجرته أن يغادر
وما يغادر عليه، وروى بن أبي عمير عن صحيح حديث ابن أبي عمير عن مدبرة

(١) معش أبي داود (٩٢/٢) (١٢٩١)

(٢) الترمذي الكبير (٨٨/٩) (١٢٩١)

ولنا ما روى علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «المدينة حرم ما بين ثور إلى غير» متفق عليه^(١)، وروى تحريم المدينة أبو هريرة ورافع وعبد الله بن زبدة، متفق على أحاديثهم، ورواه مسلم عن سعد وجابر وأنس، وهذا يدل على تحميم البیان، وليس هو في الدرجة دون أخبار تحريم الحرم، وقد قبلوه، وأنشأ أحكامه

وحرم المدينة ما بين لابتهم، وإزالة الحرة فيها أحجار سوداء، قال أحمد: ما بين لابتهم حرام، يريد في برء، كما فسر مالك بن أنس، وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ جعل حول المدينة اثني عشر ميلاً يحرم، رواه مسلم.

فمن فعل ما حرم عليه شيئاً فيه رواية؛ إحصاء: لا جزاء فيه، وهذا قول أكثر أهل العلم، وهو قول مالك والشافعي؛ لأن موضع يجوز دخوله غير إحرام، فلم يجب فيه حواء كقصيد زج^(٢)، والثانية: يجب فيه الجزاء، وروى ذلك عن ابن أبي ثابت، وهو قول الشافعي في لقنهم وابن المنذر؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «لبي أحرم المدينة مثل ما حرم إعراس مكة» ونهى أن يعقد شجرها، ويؤخذ طبرها، فوجب في هذا الحرم الجزاء، كما وجب في ذلك، إذ لم يظهر بينهما فرق

وجزاؤه لباحة سلب المائس^(٣) ليس أخيه لما روى مسلم بإسناده عن عامر بن سعد أن سعداً أُركب إلى قصره بالعنبر، فوجد حياً يقطع شجراً، أرّ يتعبد له فقتله، فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلموه أن يؤذوا علي فلامهم أو

(١) أخرجه البخاري (٦٦/٣)، و (٦٦١/٤)، و (٦٢٥) ومسلم (٩٩٤/٢)، و (٩٩٥)

(٢) زج. هو وادٍ بالقطاف

(٣) كما في الأصل، وكذا في فالشرح الكبير والصواب عندنا في قطع الشجر ويحصل أن يراد به قتل العبد. فشر

ل، وهو عليه أحمد؛ لأن النبي ﷺ كان يقول: «في أنا عمير ما فعل
عمير»^(١)، فظاهر ذلك أنه أباح إمساكه بالمقينة إذ لم ينتهرك ذلك، وهو من
أعظم من حرمة المقينة بغيره أنه لا يلحقها إلا محرم، وهو

وذكر الشيخ في «الندوة»^(٢) قال النووي وعبد الله بن المبارك وأبو حنيفة
وإمامهم وأحمد أن المقينة حرم كما كان المكه، فلا أخ في أحد من أحد
صيده وضع شجرها، وأخبارنا عن الحديث بأنه عليه السلام قال ذلك، ولا
نجد ذكره من تحريم صيد المقينة وشجرها، بل إذا أراد بدت بقدر به
ممنه بمنطوي وبالقوا، وذلك كمنه عليه السلام من منته آفة المقينة، روى
أبو رينه فيمنه، على من روى البخاري فيمنه عن أبي عمر جاز فيمنه
سواء كان عليه من قدام المقينة أن منته، وهي رواية «لا تهلل الأضداد» فربما
بها منته وأما إسناده صحيح

ثم ذكر النطحاوي تباعاً على ذلك من جهة أنس في قوله عليه السلام
عمير ما فعل انعمير، قال النطحاوي بهذا كونه مائة، وهو كان حكمة
صيده كحكم صيده مكة إذا أظلم له رسول الله ﷺ حين الصبر، ولا
المب به، كما لا يظلم ذلك بكمه، بأحب من أن يكون من صيد الحبل

فمن لا يعم المصلحة بالاحتساب الذي لا يشي عن دليل، أو أيضاً بأن
صيد الحبل إذا دخل يجب عليه إرساله، فلا يرد عليه، وهذا الجواب لا يمتنع
على أحد من العلماء، فإن من إذا أخذ الزجل صيد الحبل، لم يأخذه في أهله
لا يجب عليه إرساله، سواء كان في بلد أو في صفة، نعم يمتنع على أحد
روى النطحاوي أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع أنه كان يذهب إلى أبي

(١) أخرجه البخاري (٤٧٩٨، ٤٥٥) وأبو داود (٤٥٨٩/٣)

(٢) في المنصور (٣٨٢/٩)

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَمَعَ لَهُ أَخَذَ نِطَالًا، فَلَمَّا
خَبِلَ يُجْبِيهِ وَنَجَبَهُ.....

المعزومي، عن ابن عبد البر في «المعبر»^(١) عمرو لا يأسي به، له حديث واحد مد، يكتسب أبا عثمان، اهـ والبر دأن له هذا الواحد في الموطأ وإلا فهو من رواية السنة

قال الحفاظ في معديه: كثير الحديث، صاحب مراسيل، وذكر حماة شَمَقُوا لحديثه عن عكرمة عن ابن عباس: «من أتى البيعة فالتلوه» كان المعلي فقه بكر حبه حديث أبيه، قال الأجرى: سألت عنه أبا داود؟ فقال: ليس هو بذلك، حذب عنه مالك بن يحيى، وقال ابن عدي: لا بأس به! لأن مالكاً بروي عنه ولا يروي عنه إلا عن صفوان بن وهب، أخرج بن قانع وفاته سنة ٤١ هـ وفي «التاريخ» ما بعد حمصين، يمي وفاته، في الزرقاني^(٢) وقد عدم إلا ذلك لم يخرج عنه عن عكرمة شيئاً، وإنما أخرج له هذا الحديث فقط

(عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ طمع) فتح طمأه، واللام محملاً أي ظهر (له أهد) قال الزرقاني: حين رجع من خسر، لرواية محمد بن جعفر عن عمرو عن أنس أن: خرجت مع النبي ﷺ إلى حبيب أخذه، فلما قدم ﷺ واجعا، وبنا له أخذ قال: «هذا حين يحبنا» الحديث، تقدم قريبا عن البحري في الباب من عمر بصري لخدمته، وهذا الحفاظ^(٣) ظهر من روايه لمبحاري أنه ﷺ هـ، نلت ما أهـ في حاك رجوعه من الحج، وقد وقع في رويه أبي حميد أنه قال لهم ذلك لما رجع من بؤك وأشرف على المدينة، لأن أهـ طامأ، فلما رأى أحداً قال: «هذا حين يحبنا وسعيه»، وكأه ﷺ تكرره ذلك المقول (فقال) ﷺ، (هنا) إشارة إلى جيل أحد (جيل يحبنا ونحبه) قال

(١) «المعبر» (ص ١١)

(٢) انظر شرح برزقاني: (١/٢٩٦)

(٣) «فتح الباري» (٧/٣٧٤).

لأحده ^{٢٢} لعلماء في معنى ذلك أقول أحدهما أنه على حد مصادره
وتفسير أهل أحد، والمراد به الأضواء لأنهم جبرائه، تأسيها، أنه قال ذلك
للمسرة بسائر الأحوال إذا قدم من سفر لفرقه من أهله ولقباهم، وذلك لعل من
يحب من يحب

ثالثها، أن الحب من الحبس على حقيقته، هاهنا لكون أحد من حبس
الجنة كما ثبت في حديث أبي عيسى بن جابر مرفوعاً «جبل أحد يحبس رجلاً
وهو من جنات الجنة»، فخرجه أحمد، ولا مانع في جانب السنن من إمكان
الحب به، كما جاز التيسير فيها، وقد خصه عليه السلام مخاطبة من يحسن له من
صطرب «السكي أحد»، الحديث

وقال السهيلي - كان عليه السلام يحب الفاك - حبس، والاسم الحبس، ولا
حبس من اسم مشعر عن الأسلبة، ومع كونه مشتقاً من الأحذية محروكاً
مرفوعة الرفع، وذلك يشعر بارتفاع حبس لأحد وعلوه، فعلق الحب من النبي عليه السلام
به لعلنا، مع، فخص من بين الجبال تلك، وقال في موضع آخر - فم
عن الحبس، ولا مانع من وقوع مثل ذلك بأن يحسن الله أن يحب من يعبر
الجمادات، وقبل هو على المحلح عسى حد قرأه تعالى «وشتا انزله»،
ورب الشاعر

وما حب المديح شعس فليس ونكي حب من سكن الديار

ورب الزركاني ^{٢٣} قوله يحبس حبة كما رجحه جماعة، وقد خاطب عليه السلام
مخاطبه من فقال لما اضطرب «السكن»، فوضع الله للحب به، كما
وضع المسيح في الجبال مع داود، والحنية في الحجارة التي قال فيها «أين
يها لا يترك من حنة أخرى»، وكما من «تجدد ليراه حتى سمع من حية»

(١) الشرح لمرفوعي (٢٢/١٠٤) انظر الاستبصار (٢٦/٣٥)

وَأَنَا أَحَرُّمٌ مَا تَبَيَّنَ لَابِيهَا

اسمها البحاري في ٦ - كتاب الأيمان، ١٠ - باب حديث موسى بن
إسماعيل وسلم في ١٤ - كتاب الحج، ٨٥ - باب فصل تطهير ودعاء اسمي مكة
فيها بشركة، حديث ٤٦١

فربح العدوي أن رسول الله ﷺ قال: إِنْ مَكَهَ حُرْمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرُمْهَا النَّاسُ،
وَبُوجِهَ ذَلِكَ عَنِّي أَوْ قَوْلُهُ: يُبْرَأُ لَهُمْ حُرْمَهَا، بِحَسْبِ أَلَّ يَكُونُ مَعَهُ أَنَّهُ دَعَا فِي
حُرْمِهَا، وَأَنَّ الْبَاهِيَّ مَعَالِي حُرْمَتِهَا، وَحُرْمَتُهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ أَنَّ
بِرَأْسِهِ كَلَّفَ أَنْ يَحْكُمَ بِإِسْهَادِهِ، وَهُوَ إِذْهُ إِسْهَادُهُ إِلَى حُرْمِهَا قَاصِفٌ ذَلِكَ
إِلَى حُرْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ مَرَّةً حُرْمَتُهُ، وَيُضَافُ تَحْرِيمُهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، لِأَنَّهُ الَّذِي حَكَّمَ بِذَلِكَ، هـ.

(وَقَدْ أُحْزِمَ) بِصِيغَةِ التَّكْلِيفِ مِنَ الْحَرَمِ وَالْإِحْصَانِ الدَّلِيلُ دُرُومًا
الْبَاهِيَّةَ فِي حُرْمِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِحُرْمَتِهِ فِي هَذَا أَيْضًا لِرُودِهِ - الْحَارِي
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَسْمَ بْنَ مَرْثَدَةَ قَالَ: حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي، قَالَ
الْحَافِظُ: "كُنَّا لَنَا كَثَرٌ عَلَى السَّاءِ لَمْ يَلَمْ بِسَمِّ فَاعْلَمْ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ
بِهِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى لِسَانِي - عَلَى لَابِي الْمَدِينَةِ - هـ

(مَا يَسِرُّ لَابِيهَا) بِحَسْبِ تَحْوِيلِهِ إِلَيْهِ، قَالَ الْبَاهِي: "يُرِيدُ حُرْمَتَهَا
وَاللَّامَةُ لِحُرْمَتِهِ، فَالْهَذَا يَسِرُّ، وَدُخْرُ حُرْمَتِهَا الَّتِي يَنْزِلُ بِهَا الْفَتْحُ،
وَالْأُخْرَى تَقَابُلُهَا مِنْ سَاحَةِ شَرْقِي "الْمَدِينَةِ"، وَهِيَ أَيْضًا فِي أَهْلِ الْعَمْرَانِ
خَارِجَةً عَنْهُ، قَالَ وَجْهَانُ أَخْبَرَنَا أَنَّ مَدِينَةَ الْقُدْسَ، وَالْجُوفَ مِنَ الْمَدِينَةِ
وَهِيَ أَيْضًا فِي طَرَفِ الْعَمْرَانِ مِنْ جَانِبِ الْمَدِينَةِ حَمِيدًا عَلَى مِثْلِ الْأَعْرَبِيِّ،
قَالَ شَيْخُ مَدِينَةِ قُصَا يَسِرُّ هَذِهِ الْحُرْمَاتِ فِي "سُورَةِ ذَلِكَ مَحْرُومٌ أَنْ يُضَادَّهَ

(١) فتح الباري (٤/٢٧٧)

(٢) المعنى (١٩٣/٧٧)

(٣) كتابه لأهل مكة

من حديث أبي النضر وثني حسين وكعب بن مالك، كلهم يلفظ: «يحيى لاسيه»

ودعى يحيى النخعي أو الحديث مضطرب؛ لأنه وقع في رواية عن أبي حمزة، وهي أخرى مما بين لابيها، وفي رواية عن أبيها:

«كعب بن النخعي بينها واضح، ويقتل هذا لا مرد إلا حديث صحيح»
 «وإنما لا يجمع من تعدد أمكن التراجع، ولا شك أن روايته مما بين لابيها، راجع
 بنو رواة عنها، أم»

وفي «الحلي» قال أبو يوسف: حدثنا مالك أنه بلغه عن أبي بصير رضي الله عنه أنه
 حرم بغيضه، الخبيثة، وما حولها أن يشر مبلًا، وحرم الضيف أربعة أميال
 حولها، قال أبو يوسف: وقال بعضهم إن خير حد إنما هو لاتب،
 بغيضه، ودميها شجرة أم غلاب، وكل شجرة عظيم له شوك، جمع بغيضه
 لها موعى اسم أبي من الإبل والعجم، وإنما كان حوت العجم النمس، وذلك
 «بهم» من الغوف أهل من حاستهم إلى الخطيب، أم»

نسب وثقه ما في أبي داود من حديث علي بن أبي بصير رضي الله عنه، فولا صحيح
 «يقطع منها شجرة» إلا أن يفت رجل بغيره، وفي «السنن» قال أبو داود
 يجوز أخذ ثمنه بحدوث أبي سعيد في مسلم، ولا يحد فيها شجر لا
 لعنه ولا يبي داود عن علي بن حذاف، أم»

قال القرطبي: «زاد في رواية الضعيفين» كما حرم براهمة مكانه،
 وإنه في الحرمة لفظ لا الجراء، لأنه كما قال أبو عبد الله عن بغيضه، لم
 يخر في سريته إبراهيم عليه السلام، جراه بغيضه زائد موسى، بنى «

(١) نسخة محفوظة ٢٥/٩/١٤٢٩

(٢) نسخة محفوظة ١٤/١١/١٤٢٧

١٥٨٣/١١ - وَهَذَا فِي مَائِكَ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ
 الْأَسَدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَرِهَ يَقُولَ: «رَأَيْتُ ظُلُمًا مَسْلُوبًا
 تَزِيغًا مَدْعُومًا» وَرَوَاهُ اللَّهُ بِبَعْضِهِ مَا سَلَّ لَا يَنْهَى

بِهِ هَذِهِ الْأَمْرَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ: «لَا بَأْسَ، وَلَمْ يَكُنْ قِيلَ
 ذَلِكَ أَمْرًا»

١٥٨٣/١٢ - رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: زَوْجَرِيٌّ عَنْ سَعْدِ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ إِذَا سَأَلَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ
 بَرٍّ مِثْلِكَ (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «رَأَيْتُ» حَبِيبَةَ النَّبِيِّ (الظُّلُمَ مَكْرَ الظُّلَمِ
 الْمَحْضَةِ، الْمَوْجُودَةِ بِحَبِيبَةِ اللَّهِ جَمِيعَ حَبِيبِ (الْمَعْلُومَةِ بِرُوحِ) كَرِهَ فِي الْمَصْنُوعِ،
 «فِي تَهْنِئَةِ أَمْرِهِ، الْمَعْنَى: أَيْ مَعْنَى أَوْ مَعْنَى كَرِهَ» وَانْتَهَى^١

(مَا دَعَرَهَا) ب. «مَعْنَى: وَمَعْنَى مَعْنَى أَيْ: أَوْ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ
 بِحَافِظِ أَيْ: مَا لَقِيتُ أَحَدًا، دَخَلَهَا مَعْنَى، وَكَثُرَ ب. عَنْ عَمْرِو
 صَدَقَ

وَقَالَ الْإِسْلَامِيُّ: «أَمَّا دَعَرَهَا» بِإِدْوَاءِ دَعَرَهَا، وَهِيَ مَكْرُومَةٌ هِيَ
 بَرٌّ هَامِلٌ هِيَ سَبِيحَةٌ ب. «أَمَّا دَعَرَهَا» بِإِدْوَاءِ دَعَرَهَا، وَهِيَ مَكْرُومَةٌ هِيَ
 صِدْقُهَا لَوْلَا عَمْرُوهُ مَعْنَى: بِرٍّ مِثْلِكَ أَيْ: مَعْنَى مِنْ لَفْظٍ، بِفِيْلٍ مَكْرُومَةٍ قَدْ
 مَعْنَى الْمَعْنَى أَيْ: دَعَرَهَا بِرٍّ هُرَيْرَةَ ه

وَسَدَدُ ب. هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ عَمْرُوهُ (قَدْ رَوَاهُ اللَّهُ بِبَعْضِهِ مَا سَلَّ لَا يَنْهَى)

(١) م. ب. شَهَابُ، د. ب. ه.

(٢) أَصَحُّ الْحَادِيثِ: «مَعْنَى: وَمَعْنَى مَعْنَى أَيْ: أَوْ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ:

(٣) أَصَحُّ لِبَابِهِ (٨٩)

(٤) الْمَعْنَى: (٩٣/٧)

حرم

خرج (صحيح) في ٢٩ - كتاب هاتل الحسد، ١ - باب (بني سدة
 ومحمد بن ١ - كتاب الجمع، ٨٥ - باب فضل المدينة، ١٤٨١ هـ
 لا كذا حديث ٤٧٤

١٤٨١ هـ - وحلفني حديث عن موسى بن يوسف.

في المدينة (أحرام) قال الحافظ^(١) أصلاً بنده في سواد بطلب المدينة لا
 في ١ - بن ومحمد عرفة، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ

١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ

١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ

١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ - كتاب من الجاهل الآخرين لا يها
 ١٤٨١ هـ

(١) ١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ

(٢) ١٤٨١ هـ - بن لا يها، ١٤٨١ هـ

١٤٨١ هـ

لأن دخل علي زيد بن أبي و ب ، لأصوب

سند ثم مره سلك في بي امة عن در ... ب شوح ... ا ... ا ...
 دخر الأصوب ... صبح
 زيد بن
 ... ان

(لأن دخل علي ...) ...

 ...

...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

...
 ...

١٦ - ...

١٧ - ...

(٣) ٢٥٠٥/٢

(٤) ١٩١١

کتاب فضائل — فضائل و مناقب ائمه علیهم السلام

١٠ - ثم حرقه فقلته: وقد ^١ مرعيت عبد ساحية السمع - وهو موصوف
مذقة زيد مر قات الأنهار - وهو ^٢ حواء المصينة - حكي بر أبي قات من
ضم على ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^٣

(وقد استطعت) بقرينة، وخلص من (استعداد) (مهما) مهم أي وضح
 له، وفي هذه طار شئ جديد عليه بحيث أنه قد وجد استعداد الحبيب
 بأدنى على المداومة، و في (الشيء) أن في ذلك رأيي، و أدنى واه الشيء
 من حبيبكم من عند دار هو شديد إلى سوشحي، (الشيء) نظير ما
 في (الشيء) مرة بالمرّة، و

[illegible]

(الفاخذ) يد (من يدي خازنه) وقد تم عزمه واستهقيته والى عزمه
 نسيتم في حوزك حديث وخرج أحمد في المسند مسنداً أو
 عنه الله حسن بن أبي النجاشي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن أبيه عن

(۱) راجع الی حوالہ دہندگان الفیعیہ، و نیز مراجع مذکورہ س ۱۱۱۱

[illegible]

١٥٨٦/١٤ - وحققني عن مالب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين، أنها دبت لنا قديم رسول الله ﷺ لمجهه.

نعمي ماء أجنأ، قال الحافظ^(١) ومي. رايه محبب بن إسحاق عن هشام بن عروة نحوه وزاد، قال هشام: وكان يروي عن معروفا في الجاهلية، وكان الإسناد إذا دخلها، وأراد أن يثبت من وثاقتها قيل له: انزل، فيقول كما يهتق الحمام، ومي دقا، يقول الشاعر

لعمري لأن عبت حبيبه بردي بهي حصار إسني لسروع، له.

ود الثرقلي^(٢)، قال عبد الله بن النعمان عن أبيه، مع صحة بهيه عنه، لأن أسهي إنما هو في الموت اللعيب، واللعن عود، والذي بالمطية إنما كان وحياً يصرح به كثير من تعرياء، وإذا صودت سجدته كان من النبي، لأن النبي كان بالسبي، أم

١٥٨٦/١٤ - (مالك من هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، في بكرة يوم الاثنين تسبي عشرة حلب من ربيع الأول عني أحد الأعمال، ثلث البرقاني، زاد في رويه أبي أحمد عن هشام عند البخاري قال: أوفدت لبيده، هي أروا أوهن الله.

قال الحافظ^(٣) في ح. ب. س.، عن بخاري^(٤) في الهجرة، إن عائشة رضي الله عنها - أيضاً وعكث، وكان يصرحها إلى المدينة مع أن نبي سكر مدخر بهم نحوها حد (٥) وخرج زيد بن حارثة رأيو راضع يستي للنبي ﷺ

(١) فتح الباري (٢/٢٦٢)

(٢) شرح لأروطني (٢/٢٢٩)

(٣) فتح الباري (٢/٢٦٣)

(٤) نظر صحيح البخاري (٣٩٦٨)

وكان ملائ اذا اقلع عن رفع عقبرته يقول

ألا يسب شعرتي من أيسب بهه هو ذر و هو لي إذ جر وجليل؟

والله بعد مرحلة من سجداتك في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول، وذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه أن هذا الرجل يحفظه من سائر الناس يوم شجر قار، وتحتل في العبد

(وكان ملائ اذا اقلع) فتح الهمزة، سلام، ولي والله قسم الهمزة وكس، سلام، والادخ نكح من الألف (عند) و عيسى بن دنا، ولي طبعه عنه نحى وأذان ليرفع عقبرته، يفتح لعين منه، وكسر اللام وسكون الحاء، نكح، أي رفع صوته بكاء، ونكح، قال الأصمعي أصله أو رجلا لمصر، أي قطع، رجلا، ثم بعد ذلك سقطوه على الآخرين، وجعل يصيح، هذا كل من رفع صوته بعد رفع عقبرته، وإن لم ترفع رجلاه، قال يعلب، هذا من الألف، من سجداتك على عمر أصلها، كذا في الصحيح

(يقول) ألا قسم الهمزة، وعنه سلام، سلام، (ليت شعري) في سعودي، أي ليس عيسى بن دنا، يفتح من سجداتك، من السجود الألف (هل أبيتي) من، تأكيد من مصارع يسجد (أبيد نوا) رطلت عني، واد، والمراد وادي مكة (وحوالي) (خبر) بكسر، حمزة، وسكون، نكح، الحاء المعجمة، حدثه مكة في الواقعة هذه، أي في (وحييل) جسم وكسر اللام، الألف من صيف، صفر يحنى بها شخص من بيوت وعرفاء، وإن لم يصر، إذ هو وحليل بيان من الكلام، من راحة جود، من، وإذ، لا يكادان يوجدان في غيره

و هس رد یوسف بیاید، مسجدی و هس بیاید، بیای شامه و طهیر؟

و هس رد سو به شد سینه آب و میاه به سینه عس و
 و سینه عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و

سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و

سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و

سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و
 سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و

ال هس و سس و سس

سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و سینه سس عس و

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَبِيرُهُ مِنْ أَتَمَّتْهُ
حَتَّى إِلَيَّا فَأَمْلَيْتُ كَتَبْتُ مَكَّةَ وَرَضْتُ وَصَحَّحْتُ وَبَارَكْتُ لَهَا فِي
صَاحِبِهَا وَمَنْهَا

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَدْرِي مَعِيَ مَعِيَ لِمَكَّةَ
وَمِنْ حَبِيرِهَا وَالنَّاسُ يَدْعُونَ بِهَا لِمَكَّةَ سَيَا، وَهِيَ جَمْعُ الْمَدَاءِ وَهِيَ الَّتِي لَمْ
يَمُجِدْ حَبِيرُهَا، لَا أَلِفَ فِيهَا، أَمْ رَأَى فِي رِوَايَةٍ فِي سَامَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْبَحْرِيُّ فِي بَحْرٍ، هَذَا بِقَوْلِ بَلَالٍ تَقَرُّهُمْ أَجْمَعُونَ مِنْ رِجْلِهِ وَرِثَتِهِ مِنْ رِجْلِهِ
وَأَمَّا مَنْ عَدَّ، كَمَا اخْتَرْتُمْ، إِلَى أَتَمَّتْ الْوَلَاءَ، ثُمَّ دَرَسُوا لَمْ يَكُنْ طَائِفُهُ
حَتَّى إِلَيَّا، حَرَبَ

(قَالَتْ عَائِشَةُ: حَدَّثْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَنِي) بِهِيَ دَعَيْتُ بِهِمْ مَحَبَّةَ
فِيهَا، وَهِيَ مِنْ الْأَيِّ، وَهِيَ أَنْ يُدْعَى بِهَا لِمَكَّةَ ذَلِكَ فَهِيَ هِيَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُونَ بِهَا، وَهِيَ بِقَوْلِهِمْ مِنْ شِدَّةِ الْحُبِّ مَقَرُّ هِيَ الْفَتْحُ
(قَالَ) ﷺ (لَهُمْ حُبٌّ إِلَيَّ) بِهِيَ أَطْلَقَ فِي حَبِيرِ (الْمَدِينَةِ) بِالْكَسْبِ
عَلَى الْمَعْنَى لِمَكَّةَ أَوْ أَكْبَدَ مِنْ حَبْرِ لِمَكَّةَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
فَسُجَّجَتْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
بِحَبْرِهَا فَهِيَ هِيَ رَأَى بِهِيَ مِنْ حَبِيرِهَا (وَصَحَّحْتُ) لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

قَالَ الرَّوَّاسِيُّ: فَسُجَّجَتْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
وَحَبِيرُهَا رَأَى هِيَ لَا تَكُنْ يُوَحِّدُ فِي حَبِيرِهَا قَدْ يَكُنْ هِيَ رَأَى
دَعَا بِالْبُرْكَ فِي دَعَا، وَأَطَاعَهُ أَنْ لَا يَجَاءَ حَبِيرُهَا بِالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ لَمْ يَكُنْ
الْمَدِينَةِ، أَمْ

.....

ويقال به نأروه أحمد و بن حازم وعنه عن جابر بن عبد الله
 النخعي عن رسول الله ﷺ قال من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله
 فانه يهبط ما لا يحسنه ولا الله يشكو ذلك منه، فقال ما تشتمون ان تشتم
 دعوت الله ليكنها حكم وان تشتم تكون بكم فهو، فقالوا آتيناك قال
 نعم يا رسول الله، وقد عارض بن عبد الله حديث ابي جابر بن عبد الله
 بن جابر عن هشام بن ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال آتيناك

وكذلك قال من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال
 محمد بن سفيان بن عيينة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال آتيناك
 قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله
 يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من جدد في الصلاة
 فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول

من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول

من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من جدد في الصلاة فانه يها إلى الله يشكو ذلك منه، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول

١٦/١٥٨٨ - وَهَذَا لَيْسَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
نُعْمَانٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ
أَقْبَابَ الْمَيْتَةِ»

جيشه، وهي «المحلى» يريد أن عنه دخلوه ثم دافع عنه ثمانية إذا خلقت به،
وأول من حال ذلك عمر بن أمية في شعر يزيد أن التوت مجيشه من السماء،
كما في «النهاية».

وجاء في بعض النسخ تحت كـ: «أي مجاهد بموقف أي عطائه، كالثور
يحتمي جسمه بروقه، والروق الثور، يصرب به لئلا في الحث على جمع
الحرم، اهـ. وذكر الرواقى لمصرعه ثابته معط كالثور يحتمي أنه بروقه
قال: والطرف إطلاقه، وأروق مصر، يُشْرَب مثلاً في الحث على جمع
الحريم، قال السهلي: ويذكر أن هذا الشعر مصره بن مائة^(١)، اهـ.

١٦/١٥٨٨ - (مالك عن نعيم) يضم أسود وفتح العين المهملة مضعفاً
(ابن عبد الله لميجور) يضم السين، لاوس وكسر الهمزة ضمناً جسم ساكنه واخره
ر - مضعفة على ما ضبطه الرواقى وهو المعروف، وهي «المحلى» من الإجماع
أو التجميع، اهـ.

(عن أبي هريرة) أنه قال قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَقْبَابَ الْمَيْتَةِ بِمَنْعِ الثَّعْمَةِ
وَسَكُونِ السُّودِ جَمَعَ مِمَّا لُتْمَبَ مَنَحَ بَوْنٍ وَسَكُونِ مَدَفٍ (الْمَدْفَعَةُ) الْمُنَوَّدُ -
رَدَّهَا اللَّهُ شَرْعاً وَحَرَاماً - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: بَعْنِي مَدَاغِلُهَا وَهِيَ أَسْوَانُهَا وَفَدَاغِلُهَا
طَرَفُهَا الَّتِي يَدْخُلُ مِنْهَا، كَمَا جَاءَ فِي لَحْدَيْهِ الْآخِرِ عَنْ كُلِّ يَدٍ مِنْهَا
مَدْفَعٌ وَبِئْسَ طَرَفُهَا ذَلِكَ الْفَرْقَانِ^(٢)»

وهي «المنقلى»^(٣) قال ابن دافع ومحمد بن عيسى هي الصلحاج التي

^(١) كما في الأصل، اهـ «س»

^(٢) منسوخ في «المنقلى» (٢/٢٢٢)

^(٣) (٢/١٩٢)

«قد أجاب القرطبي في «المعجم» عن ذلك فقال: «المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون غموس والنجاسة، هذا الذي قاله يقتضي تخصيص أنه دخلها في الجملة، وليس كذلك، فقد حرم ابن تيمية في «المسارعة» وتبعه جميع من بعدهم شيخنا الفقيه النووي في «الأحكام» بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلاً، ولا مكة أيضاً»

لكن بقى جماعة أنه دخل مكة لي الطاعون العام الذي كان في سنة سبع وأربعين وسعمائة، بخلاف المدينة، فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها الطاعون أصلاً. ولعل القرطبي يسي على ما في الدعوى أهم من الزيادة أو أنه هو، وأنه انقضى يشأ عن قساد الهواء فوقع به الموت الكثير، وهي جائر السحاري قول أبي الأسود: «تمت المدينة» وهم يسمون بها موتاً قديماً، فهذا وقع بالمدينة، وهو وباء، فلا شك، لكن الشأن في سبب طوعاً

والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث كمنع محوته المنعنة التي ينشأ من طمس الجسد، فيخرج بدست طمس الدم في جسد، فهذا لم يدخل المدينة قط، فلم يتضح جوابه القرطبي، فكان منع دخول الطاعون التسمية من خصائص المدينة، ولوردم دعواه التي لا يثبت بها بالصحة

«ول آخر هذا من المعجرات المستحسنة، لأن الأطباء من تولموا إلى آخرهم حجروا أن يدخلوا الطاعون عن بلد إلى غيره، وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدعوى الظوينة، قد حافظ هو كلام صحيح، لكن ليس هو جواباً عن الإشكال

«ومن الأجوبة أنه لا يجوز عمومهم عن الطاعون بالنسبة: لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة، والنسبة تنكر في كل حين، فهذا لأن في الأجره ويشم السواد من عدم دخول الطاعون، فليس في تقدمه الأسباب

وظهر لي جواب آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه أحمد من

وَلَا الدِّخَالُ

أخرجه البخاري في ٣٩ - كتاب فضائل المدينة، ٩ - باب لا يدخل الدخال المدينة. ومسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٨٦ - باب صفاته لمدينة من دخول الطامور والدخال إليها، حديث ٤٨٥

(ولا الدخال) بشبهة الجيم معان من المدجن، والمراد المصيبة الأعور، قال القرطبي في (تذكرة) اختلص في صيته دجال على عشرة أقران، وقال صاحب (تكملة) ١٦ - سمعته من الأتول في - مدينة المدجن - المسيح خسوفه أولاً، هكذا في (الفتح) ^١

وقد أخرج السد في ^(٢) في (الحج) برواية ابن مروع عن أبيه عن بكه لا سطره اندحار لا مكة (لمدينة) يس ٤ من بعده بكه ٧ عليه الصلاة صفتين حرمونها، ثم فرجف لمدينة بأهلها ثلاث رجفات، فخرج الله كل قهر وسافر

قال (الحافظ) ^(٣) قوله يس من بكه لا مبطو هو من صهره وعموده عند الجمهور، وسد بن حرم بكه المراد بكه وجوده وكانه استبعد إمكان دخول الدخال جميع البلاد بقصر مدته، فعلى عبارة في (صحيح مسلم) أن بعض أيامه يكون قدر السنة، اهـ

قلت وهذا يصحار برباطه الحاربه في هذه لاربه أرايت جميع الإنشكالات الواردة في رده الدخال الصلاة ومردد الإمام لمهدي يس مكة والمدينة مرفته، وغير ذلك من روايات، وفي حديث أبي ظفر عن حذيفة عن أسد فوطي أن لأرض من بركة الكثر، حتى يأتي المدينة فيفتك على خارجها، ويمنع دخلها، ذكره (الحافظ)، وهذا وجه غير من طي الأوص.

(١) فتح القاري، ١٣٥

(٢) صحيح البخاري، ١٨٨

(٣) فتح القاري، ٩٦

أرسالا، وضرب أعناقهم، وهم سنانة إلى قسماثة، أقوال، وكان علي
والزبير يهربان أعناقهم، وهو ﷺ حينئذ هناك، ثم لم أموالهم، اهـ.

وذكر في محرم سنة سبع غزوة خيبر، قال الحافظ^(١) وذكر سب إجلاء
بني النضير ما ذكره موسى بن عقة في المداوي أنهم كانوا قد قُتِلوا إلى خيبر،
وتحسُّوهم على قتال رسول الله ﷺ، وذكرهم على الحوارة، وأما غريظة
مبغضاتهم الأحراب على النبي ﷺ في غزوة الحندق، وظاهر هذا كله أن
المدينة المورة طهرت من أرجاس اليهود في السنة الحامسة

ويشكل على هذا كله ما أخرجه الشهابان وأبو داود عن أبي هريرة قال،
بينا نحن في المسجد خرج لبي ﷺ فقال، انطلقوا إلى يهود، فخرجنا حتى
جئنا بيت المقدس، فقال، تأسلمو مسلموا، واعلموا أن الأرض لله ورسوله،
ولبي أريد أن أجعلكم من هذه الأرض، لمن يجدكم بعاله شيئا فليعه، وإلا
فاعلموا أن الأرض لله ورسوله

قال الحافظ^(٢): ثم أر من صرح بسب اليهود المذكورين، والظاهر أنهم
بقايا من اليهود تأخروا بالمدينة بعد إجلاء بني بيشاع وغريظة والنضير، والفرار
من أمرهم، لأنه كان قبل إسلام أبي هريرة، وإنما جاء أبو هريرة بعد فتح
خيبر، وقد أقر النبي ﷺ يهود خيبر على أن يعمروا في الأرض، واستمروا إلى
أن أجلاهم عمر - رضي الله عنه -

وبحتمل - والله أعلم - أن يكون النبي ﷺ بعد أن فتح ما بقي من خيبر،
ثم بإجلاء من بقي من صالح من يهود، ثم سألوهم أن يفتحهم ليعملوا في
الأرض فبقاهم، أو كان قد بقي بالمدينة من يهود المذكورين حائنه استمروا

(١) فتح الباري (٣/٢٣٢)

(٢) فتح الباري (١٢/٢١٧)، (١٢/٢١٧).

فيها مع، بل على الرضا بإعانتهم للعمل في أخص غدا - ثم معهم سي يفتي
 ثم عنكم المديح صلا

باب كلاء غنطلي في شرح مسلم يفتي انه فهم ان سراد ساد
 - الغنطري ١٠ يشع ذلك لخصه هي محي - أبي جريرة و هو حديث - سي لله
 منه - يقول في هذا الحديث انه كان مع النبي ﷺ

١٠ دار بعد في كتاب الإكراه تقدم الحديث في الحديث - باب
 ابتهاد المذكورين في سمرات و ثم يسيد - وهذا أورد مسلم حديث من غير في
 إجلال في التفسير ثم عفا بعد أبي جريرة فأوضح ان اليهود المذكورين في
 حديث أبي هريرة هم بنو نصر و فيه نظير لان ثمة أربعة إنا جاء - شرح
 حبر - وكان فتحها بعد إجلال في التفسير و في التنازع و قبل في ترتيبه
 و - ح البخاري قصة بني التميم في إسماعيل في قبل قصة بدر - د - في
 إسماعيل فيها كانت بعد من معونه و على الحديث في في محي - أبي د - ثا
 و جاز أحاديث من إسماعيل هذه تفصده و منهم لم يكونوا داخلين معه ولا
 حادهم بنو ﷺ إلا لستين بهم في فيه و حثي فتلها عمرو بن أمية - د -
 بنو به - مرجع إلى الحديث و أوصل إليهم بغيرهم بنو الإسلام و بنو الحارث
 فأبوا معهم هم عمرو بالجلال و فيهم بنو أول سورة بنشر

فيحصل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة عليه السلام و هو في
 فريلة كانوا سكاناً داخل المدينة فاسموا فيها على حكم أهل المدينة حتى
 إجلالهم و من غير - يحصل أن يكونوا من أهل حبر - لأنها لما جعلت
 فيها على أن يزرعوا فيها - يحصل منها بعد ما يصرح فيها فاسموا بها
 - في إجلالهم عمرو - حي الله عنه - من حبر - يحصل أن يكون هؤلاء طائفة
 منهم كانوا يسكنون بالمدينة و آخرهم النبي ﷺ و أوصل عبد بنو
 يخرجوا ليشركين من جريرة لعمري - فعل ذلك عمرو - رضي الله عنه

١٧/١٥٨٩ - وَهَنَّاسِي عَنْ قَالَتْ. عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: كُنْ مِنْ جِهْرِ مَا تَكَلِّمُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذُنَابًا وَمَاتِلِ اللَّهَ

١٧/١٥٨٩ - (قال: هر إسماعيل بن أبي حكيم) لعرضي مولا هم، وهي الخصال: عصر مدي عثمان، وقال ابن عبد البر: اختلف في ولاته، وأصح ما قيل فيه إنه موسى بن أبي إسحق من عبد الحمري، وكان كتابا محمدا بن عبد الحمري، وهو من ساكني لمدينة. وبها مات في ثلاثين ومائة، بذلك عنه أربعة أحاديث. أحدها من أصل مسند، والثلاثة منقطع، كما في «الجرير» ووقع التحريم من كتاب في الحمري الأول من هذا لشرح ذلك وفاته سنة ١٠٣هـ سنة ١٣٠هـ

ولا بد من علم أنه وقع في نسخة (موطأ) محمد بن إسحاق بن حكيم، بدون لفظ «الكية» كما في نسخة «هكذا» في نسخة عنها شرح البخاري وغيره، والصواب بن أبي حكيم كما في «موطأ يحيى».

(أنه سمع عمر بن عبد الحمري) أمير السرخسي، يقول: روى محمد بن موطأ عنه ذلك لفظ «نعمني». قال الترمذي: مرسل روى موصول في «الصحيحين» وميرزا بن «م» عن عائشة وغيرها.

(كان من) حمدا (آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ) في سفره وحاله (أن) قال: خائن لله، يبرئ معناه عن الله، لرويه الجعدي^(١) بسنده عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عباس فلا لما روى «مسند» الله ﷺ طلق يصرح حميدة له على وجهه، فإذا غلب بها كسها عن وجهه، فقال: وهم كذلك - فأنه الله على اليهود والنصارى، وحدوا من أسيانهم مسجدا يحلر ما صنعوا.

(١) (ص: ١٢)

(٢) انظر: «الفتح» (٣/ ٣٨٠)

(٣) «صحيح البخاري» ١٣٥، ١٣٦

يهود وانصارى اتخذوا قور أناسهم صاحداً

ق. «صاحداً»^(١) كأنه يفتخ علم أنه منحنى من ذلك المعنى. وحرف أن
يعظم قبله، كما فعل من معنى، فعل اليهود والنصارى. إشارة إلى م. من
بفعل فعلهم، وقال امرأته يمين معنى قائلهم فعلهم، لأن فاعل يأمر بمعنى
فعل (اليهود والنصارى).

ق. «الحداد» لمشكل ذكر انصارى فيه، لأن اليهود، ذهب، حلال
انصارى ليس به. «صلى» و«بين» بينا يفتخ بي غير، «ليس له قور» واجبات
انهم كذبهم ما، أيضاً فكنهم حبر مرسلين كالمؤمنين ومريم عن يوب، أو
الجمع في قوله «أقبياتهم» بوزن الجمع من اليهود والنصارى، أو حرد
بـ. «فذكر» انصارهم. فالتكى بذكر الأنبياء، ويزيد قوله في رواية مسلم
«كانوا» ويحذف. «غير» يفتخهم وصالحهم، ولا، «أفرد» انصارى في الحديث
لدى قبله قال «أنا ما منهم إلا حل الصالح يبدأ على فيه مسجداً، وما
أفرد اليهود في الحديث بعدة لأنه «قور» أناسهم، وهناك الحيدان أخرجهما
لحديث في «صحيحه»

ثم قال «صاحداً» أو «الحداد» بالامتداد أعني من أن يكون له عا أو باق
فاليهود امتدحت وانصارى اتبعته، ولا ريب أن انصارى معظم عبور كبير من
الأنبياء ليس بعضهم اليهود، أم

(الحداد) «قور» أقبياتهم مساجداً^(٢) «إن» «صاحداً» جملة مستأنفة عن سبيل
البيان حرجب أنقى. كأنه قيل ما سبب دعهم؟ «دعيت» قوله «الحداد»
وقوله «الحداد» ما «صاحداً» جملة أخرى مستأنفة عن كلام الراوي، كأنه مثل عن
حكيم ركر دنت في ذلك الوجه، فاحاب بذلك، أم

(١) «صلى» إلى ي. (١٥٨٩)

(٢) «التمهيد» ١١٢/١١٢

لا يثبت ديناً بأرض العرب

أخرجه البيهقي في ٢٣ - كتاب الجنائز، ٦٤ - باب ما يكره من أفعال المصاحدين على أنصاري - مسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣ - باب النبي في بناء المساجد على أنصاري حديث ١٩.

من استلبان المير، ولما كانت عاتقه وتولا ذلك لأبهر غيره به حتى لا يبعد بسجده.

وعان التبرع في «الدين»^(١) - قال أنصاري اختلعا في أن النبي بالصلاة في المنصر، هل هو نسيه أو للتحريم؟ قال ابن حجر ومفتي لأون ومنه ب أحمد للتحريم، بل وعدم انعقاد الصلاة، لأن النبي عنه في الأمانة بعد التحريم والإطلاق كالأمانة، وعان شرح طائفة، وفي «الفتاوى» لا بأس في الصلاة في المنيرة إلا كان موضع أحد للصلاة، وليس بها غير، أم

قال من عابدين^(٢) - اختلف في علته أي هل كراهة الصلاة في المنصر، قليل لأن منها عظام الموتى وصددهم وهو نجس، وفيه نظر، وحمل لأن أصل عبادة لا حسام أعداد بيوت الصالحين مساجد، وحمل - لأنه شبهة بيهود، وعليه من في «الهداية» ولا بأس في الصلاة فيها إذا كان فيها موضع أحد للصلاة، وليس به من ولا نجاسة، كما في «الهداية»، ولا منه إلى في «حلية»، أم

الأ، كذا في النسخ الهندية وليس منه اللفظ في النسخ المصرية^(٣)، وهو مع نهمرة وحقة اللام حرف فيه (لا يثبت) يود التأكيد على بناء لنافع من منصر. من في العرب عنه في النسخ المصرية، ويحصل ببناء المجهول من الإناء، كما يشير إليه قوله **بأنه** - خرجوا (دينان) أي الإسلام والكفر (أرض العرب) أي حرره العرب، كما في الحديث الآتي

(١) ابن السجدة (٣/٢٤٠)

(٢) في المعاني (٢/٥٧)

(٣) انظر في النسخة (١/٩٦٩)

قال الباقى^(١) يريد - والله أعلم - الأمر الذى كانت مخصصة بسكنى العرب وتقليبهم عليها فى الجنسية يريد لا يقضى فيها دين غير الإسلام وأن يخرج منها كل من يتبع غير دين الإسلام، فلو مالك يخرج من هذه البلدان كل يهودى أو نصرانى أو دمي كان على ظهر ملة الإسلام، ولا منع ذلك دخولهم إليها مسافرين، فلو كان فى زمن عمر بن الخطاب يهبط النصرانى من الشام إلى المدينة الحظوة ويرى، فأحد منهم عمر القُتر، أو نصف القُتر، قال مالك فى اليهود والنصارى والمجوس إذا قدموا المدينة أهضوب لهم أهل؟ قال نعم، ويضرب لهم أجل ثلاث ليال، يستقروا، وينظرون على حوائجهم، وقد ضرب ذلك عمر بن الخطاب. هـ

وفى «التهذيب» لا يجوز إحداث بومة ولا كيسة فى دار الإسلام، وإن تهدمت القديسة أعادوها، وهذا فى أضرار دون القرى، لأن الأضرار هى التى تمام فيها التعمير، وقيل هى ديارا يسمون فى القرى أيضاً، وهى أرض العرب يسمون من ذلك فى أضرارها روم لقوله ﷺ: «لا يجمع دينان فى جزيرة العرب»

قال ابن الهيثم^(٢): «لا يحدث فيها كنيسة، ولا تُقَرُّ لأنهم لا يمكنون من السكنى بها، فلا قائمة فيها غيرها، ويسعون من أن يحتلوا أرض العرب مسكناً ووطناً، بخلاف أضرار المسلمين التى يثبت فى جزيرة العرب، يمكنون من سكناها، ولا خلاف فى ذلك لقوله ﷺ: «لا يجمع دينان فى جزيرة العرب» ثم بسط الكلام على طرق هذا الحديث.

قال النووي^(٣): «الحديث بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء،

(١) «الشرح» (٦٩٥/٧)

(٢) فتح البقرة (٢٠٦/٥)

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٩٩)

بمحو - عصا من أطراف الحجار كسبه - وقد^(١) وبحرقهما؛ لأن عمر - رضي ع
عنه - لم يمسهم من ذلك، وبحرقهم دخول الحجار للجذوة، لأن الحصى
كثير مشغوب إلى اسمه في ربح - حمر - وحشي الله عنه - ولا يأذن بهم في
الإقامة أكثر من ثلاثة أيام على ما روي عن عمر - رضي الله عنه - ثم ينقل
سبه - وقد يندحى بقية أوتة أقدام حرام بهم أنماهم الصلاة وقد مر
بالحجار - من له الإقامة، لأنه يشق الانتقال على المرحض، ويجوز له
أن يترفض، لأنه لا يسمى عنه

وإن رغب الحاجة إلى الإقامة يبيع بضاعه أحمل ما يجوز له في
كسبه ركب أو حملها معه فباع ما به وثلك مما يبيع من الحبوب - يبيع
من مديار - لغوب مصلحتهم، ولتقوم الصورة بالحطاع الجلب عهد
ويحتمل أن يبيع من الإقامة، لأن له من الإقامة بدءاً فإن أراد الانتقال
ممكن آخر من الحجار جاز، وغيره فيه أيضاً ثلاثة أيام أو أبعد على الخلاف
فيه، وتسلم إذا سفر منه إلى مكان آخر جاز - وثو حصص الإقامة في الجميع
شهر، وإنما ذهب بالحجوز حتى صبه - لأنه يشق نقله وإذا حلوت، لأن
له حتى - فليس أوثق

حاجة الحرم فليس لهم دخوله محال، وهناك كان انشاعها، وجاز
- دهم دخولها - الحجار كله ولا يوطأ - وأجم حول الكه -
والمد من الأسيطان لا يبيع المخبوز كالبحار، ولما قوله بغيره^(٢) في
الطه^(٣) كونه^(٤) الآية، والمراة به الحرم حديثه قوله تعالى^(٥) وإن
عنه^(٦) بوجه صرراً بناخير الحب عن الحرم نوب - مسجد - ويجوز سبه الحرم
بمسجد حرام بدليل قوله تعالى^(٧) لا تخرجوا من المسجد

(١) قوله في نسخة أخرى: حرقهما - من الكه - مسجد - المسجد (١٦٨٩)

(٢) سورة الشورى الآية ٢٨

لِكَبِيرِهِ^{١٢٢} الْأَيْدِ، وَبِمَا اسْرَجَ بِهِ مِنْ يَدَيْهِ مِ مِ خَدَيْهِ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ، وَيُحَالِفُ الْمُحَصِّرَ؛ لِأَنَّ إِنْ خَالَتْهُ مَعَ مَدَامَةٍ مِنْ الْمُحَصِّرِ - هَذَا الْآيَةُ بِرُتْسَ وَلِيَهْدِي حَبِيْبٍ وَالْمَدِيْنَةَ وَهَرَمَهَا مِنَ الْحَصَادِ - وَلَمْ يَمُومُوا مِنَ الْإِقَامَةِ بِهِ، وَأَوَّلَ مِنْ إِحْلَافِهِمْ عَسَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَئِنْ أُنْعِمَ لِمَنْ لَمْ يَسْرُحْ لِمَنْ لَمْ يَسْرُحْ، وَبَعْدَهُ سَجْرَهُ وَحَبِيْبَهُ، عَلَا بِدَمِ عَيْنِهِ عَمْرًا، بَلَّ وَادٍ كَثُرَ انْدِغَاقُ إِلَيْهِ مَعَهُ مِنْ دَارٍ كَانَتْ مَعَهُ مِيرَةً وَتِجَارَةً، حَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ يَسْرِي مَعَهُ، وَلَمْ يَمُوكْ هُوَ بِدُخْلٍ، وَإِنْ كَادَ رَمَوْا إِلَى الْإِمَامِ رَاحِلَهُ، حَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ جَمْعِ رَسَائِلِهِ وَيُلْعَقُ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَا تُدْفِئُ مِنْ شَاءِ الْإِمَامِ، ٩ - الْمَصْنُوعَةُ فِي قَوْلِهِ حَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامِ، وَنَمَّ يَأْتِي لَهُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَذْهَبِ، لَدَى الْمَذْهَبِ الْمَذْهَبِ أَوْ مَاتَ أَوْ حَرَجَ، وَلَمْ يَدْعُ بِهِ؛ لِأَنَّ حَرَمَهُ أُنْعِمَ

وَيَسَارَى الْمَحْضَرِ مِنْ رَحِيْبٍ، أُنْعِمَ أَنْ دَعَا إِلَى الْحَرَمِ حَرَمًا، وَرَفَافَةً مِنْ حَرَمِ حِلَافَةِ الْمُحَصِّرِ، وَنَاسِيًا مِنْ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَرَمِ سَهْلًا سَهْلًا لَعَرِبَ تَحْلُفَ مَعَهُ، وَخُرُوجَهُ مِنَ الْمُحَصِّرِ فِي مَرَّةٍ مَرَّةٍ مَرَّةٍ، وَأَنْ دَعَا إِلَى حَرَجَ، إِلَّا أَنْ يَصْعَدَ بِخُرُوجِهِ مِنْهُ وَيُظْمَرُ، وَإِنْ خَالَفَهُمْ الْإِمَامُ عَلَى حُرُوفِ الْحَرَمِ مَرَّةً، فَاصْلَحَ بِأَطْلٍ

فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْحِلِّ فَيَسَّرُ بِهِمْ رَحْمَةً حَيْرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَقَرَّ مَجْرَمِيٍّ وَهُوَ عَلَى حَسْرَةٍ، وَفَدَّ دُخْلَ الْمَسْجِدِ حَرَمًا وَفُتْرَةً، وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْبُيُوتِ كُنْدًا، فَإِنْ كَانَ يَوْمٌ فِي دَعْوَتِهَا خَارَ فِي الْمَصْحُوحِ مِنَ الْمُحَصِّرِ، لِأَنَّ أَسْبَابَ قِتْلِهِ أَدَمَ عَلَيْهِ وَبَدَأَ أَهْلَ لُطَائِفِهِ، فَكُلُّهُمْ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، فَهَذَا كَمَا أَنَّ سَبَابَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ سَبَابًا، وَهُوَ عَلَى سَبَابَةٍ، وَدَامَ عَمْرًا مِنْ وَهَبٍ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَالسِّيَّحَ يَنْتَهِى بِهِ لِيَمُوتَ بِهِ، وَرَوَاهُ اللَّهُ الْإِسْلَامَ

وفيه رواية أخرى، ليس بهم دخوله بحذاء، لأن أبا موسى دخل على علي عمر - رضي الله عنه - ومعه كتاب له كتب فيه حساب غنمه، فقال له عمر - رضي الله عنه - ادع النبي كنية للبراء، قال إنه لا يدخل المسجد، قال: ولم؟ قال إنه نصراني، وفي دليل على شهرة ذلك بينهم، وتعميره عندنا، ولأن حديث الجنابة والحجر يمنع استعمال المسجد، فحدث السري أن علي -

رضي الله عنه - المشرك، ويمنعون من استيطان مكة والمدينة؛ لأنهما من أرض العرب، وقال عليه السلام «لا يجمع في أرض العرب بيتان» ولو دخل تجارة جاز، ولا يطيل، وأما دخوله المسجد الحرام، فذكر في السير الكبير الجمع، وفي الجامع الصغير عدمه، والسير الكبير آخر تصيف محمد - رحمه الله - فظاهر أنه أورد ما استقر عليه بأحاديثه.

قال ابن عابد - قول لأبيهما من أرض العرب، فإد أن التحكم غير مقصور على مكة والمدينة، بل جزيرة العرب كلها كذلك كما عثر به في التصحيف وغيره، وموله لا يطيل، فيجمع أن يطيل فيهما المكنة حتى يتحد فيهما مسكنًا، وظاهره أن حد الطول سنة، فتأمل، ولوله فظاهر أنه ما استقر عليه الحال، أي فيكون المصح هو المعتمد في المسح، لكن الذي ذكره أصحاب المتن في كتاب الحظر والإباحة أن الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام وغيره، وذكر الشارح هناك أن قول محمد وإسحاق وأحمد المصح من المسجد الحرام

فالمظاهر أن ما في السير الكبير هو قول محمد وحده دون الإمام، وأن أصحاب المتن على قول الإمام، ومعلوم أن المتن موضوعه لنقل ما هو المذهب، فلا يبعد عما فيه على أن السرخي ذكر في شرح السير الكبير أن أبا صفيان جاء إلى المدينة، ودخل بمسحده، فذلك قصه، قال فهذا دليل على مالك - رحمه الله - بمنعه المشرك من أن يدخل شيئاً من الساجدة، ثم

قَالَ - رَوَى الشَّافِعِيُّ قَالَ - يُسْعَوُ مِنْ دُخُولِ مَسْجِدِ الْحَرَامِ خَاصَّةً ثَلَاثِينَ مَرَّةً
عَرَفَاتًا لَا تُحْرَمُونَ، كَمَا لَا تُحْرَمُونَ دُخُولَ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ
الْمَعْرِي وَاللَّيْلِي، اهـ

وَقِي الْحُظْرُ وَالْإِنْسَانُ مِنَ الْإِثْمِ أَنْ يَدْخُلَ دُخُولَ اللَّيْلِ مَسْجِدًا
مُطْلَمًا، وَكَرِهَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا، وَكَرِهَهُ مُحَمَّدٌ وَشَاكِلِيُّ وَأَحْمَدُ فِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ، فَلَمَّا انْتَهَى تَكْوِينُ لَا تُكْتَبُ، وَحَبِثُوا، فَمَعْنَى لَا يَقْرَبُوا لَا يَحْضُرُوا
وَلَا يَحْضِرُوا غُرَاقًا، بَعْدَ حُجِّ عَامِهِمْ هَذَا، عَامِ سَبْعٍ، حِينَ أَمَرَ الصَّدِيقُ، وَبَازَى
عَلِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَهْدِي بِسُورَةٍ، هَلْ - أَلَا لَا يَحْجِجُ بَعْدَ عَامِنَا هَذَا مَشْرُوعًا،
وَلَا يَطُوفُ عَرَفَاتًا، رَوَاهُ التَّبِيجُ وَغَيْرُهُمَا

قَالَ ابْنُ عَامِرٍ، قَوْلُهُ - حَارَ دُخُولُ لَيْلِي مَسْجِدًا، أَيُّ وَلَوْ جَاءَ كَمَا فِي
«الْأَشْبَلَةِ»، وَقَوْلُهُ - تَكْوِينِي سَبَبٌ فِي الْحُكُوبِ الَّذِي هُوَ صَعْفَةٌ قَلْبِيَّةٌ مَرْجِعُ إِلَيْهَا
صَعَاتُ الْأَعْيَالِ عِنْدَ انْقِصَابِ يَدِي، فَمَعْنَى لَا يَقْرَبُوا لَا يَخْتَلِقُ اللَّهُ بِهِمْ الْفُرَادَ،
وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا فِي صَوْرَةِ انْتِهَى

وَقَوْلُهُ - لَا تُكْتَبُ بِهَذَا عِلْمٌ أَنَّ الْكُفْرَ لِمَا مُحَاطٌ بِهِ بِالْفُرُوعِ، وَقَوْلُهُ
لَيْسَ لَا يَحْضُرُوا، يُخْرِجُ عَلَى قَوْلِهِ - تَكْوِينِي، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْتَلِ أَهْلُهُمْ مَعَهُ
ذَلِكَ الْيَوْمَ حُجُوبًا وَاعْتَمَرُوا عَرَفَاتًا، كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

ثُمَّ فِي «الْهَلَايَةِ» ذَلِكَ مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ أَنْ يُقْرَأَ وَتُذَكَّرَ فِي
مَسْجِدِهِ، وَهُمْ كَهَاهُ، وَأَنَّ لِحَبِثِ لَيْلِي عَشْرَةَ أَلْفٍ مَرَّةً، فَلَا يَزِيدُ فِي سَلَوَاتِهِ
الْمَسْجِدَ، وَالْأَنَّهُ مَحْذُورٌ عَلَى تَحْضُرِ سَبَلَاءَ وَتَسْلِيَّةٍ، أَوْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ،
كَمَا كَانَتْ عَادَتُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، يَفْعَلُونَ الْمَسْجِدَ عَلَى الدُّخُولِ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا
فِي الْحَاوِي بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَدَّقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَنْهُ

أقصى حد وما إلاها من أقصى اليس كله إلى ريف العراق في الجنوب. وأما
في الموضع خمس جنة وما إلاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام ومصر في
الحدود. وفي المشرق ما بين المدينة من منقطع السماء. أم

وأخرج الشيخان في الصحيحين من حديث ابن عباس أنه سمع أبا هريرة عن
عنه بثلاث أخرجوا البشريين من جزيرة العرب، الحديث، ثم قال قال
يعقوب بن محمد سألت أبا هريرة عن جزيرة العرب؟ قال مكة
ومدينة واليمامة واليمن، قال يعقوب بن ربيع أول هذه قال الأصبغ^(١)
قوله قال يعقوب بن محمد بن عيسى البصري - وأخرج يعقوب بن شاذان
عن أبي مالك بن أنس عنه - قال أبو هريرة - مكة في أعلا الجزيرة الحبيبة الحبيبة
عن مالك بن أنس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مكة
والمدينة حبيبة العرب ما بين يديهما إلى حضرموت، قال أبو هريرة
سببه، وحضرموت آخر اليمن، قال أبو هريرة بن أحمد سمعت حذيفة بن اليمان
قال سمعته يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول مكة حبيبة العرب
ومدينة حبيبة العرب، قال الأصبغ - هي ما بين مكة إلى أقصى ما إلى
أطراف الشام وذلك أبو عبد الله من أقصى عدن من ريف العراق طولاً، ومن
حدود ما إلاها من الساحل من أطراف الشام عرضاً

وعنه المخرج أول هذه هي مكة واليمامة، ما بين مكة والمدينة، وهو
غير المخرج عن الرواء الذي من أصفه، وقد لأصبغ جزيرة العرب ما بين
أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً، ومن جده وما إلاها إلى أطراف
شام حذيفة، وسبب جزيرة العرب (حذيفة) سحر بها في سحر أخته ويحضر
الشره ويحضر فارس وسحر أخته، وصيغت إلى العرب، لأنها كانت يأبسونهم
بذل الإسلام - بها أوطانهم ومدينتهم.

أمرني جميع المشركين من مكاد مني جود حبيبهم من مكة
وإني والله ما وجدت في ذلك مني حظاً فشره الله عليّ
فأمرني لا أشاركهم في شيء ولا يصحبني مني شيء من شيء
فأمرني لا أشاركهم في شيء ولا يصحبني مني شيء

١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦

۱۔ یہ لفظ "وہابی" سے لیا گیا ہے اور اس کا مطلب ہے کہ وہابیوں نے اپنے پیغمبر کو اپنے پیغمبر کے طور پر نہیں بلکہ اپنے پیغمبر کے طور پر ہی دیکھا ہے۔

۱- حضرت علیؓ سے پہلے حضرت ابراہیمؑ نے کہا کہ اللہ تعالیٰ نے جو کچھ چاہا ہے وہ ہو گیا ہے۔

(الفصل ١١، ١)

[illegible]

١٥٩١/١٩ - قال ما بينك وبين أهل الجبل شجرة بني أنخطاب يهود

بجراول رخشك.

.....

وهو يهود في الإحلاء من آخر كونهم من أهل العهد، وعمار لاحقاً عن الحديث في حقهم، فلما وصل إليه بحرم الحديث أصلاً، ٢٥

٥ السيوطي في تاريخ حنفية في سنة عشرين من الهجرة أهل

عبر رضي الله عنه اليهود عن حب وعزاز وتكبر خير وواحد للقرى. ٥

١٥٩١/١٩ - قال ما بينك وبين أهل الجبل شجرة بني أنخطاب (هم من

الأنطاب) سنة عشرين كما ينسب اليهود بجراول أصح أسماء وسكود الحميم، بلده من بلاد حدود الحجاز، والى كبرى سميت باسمها بجراول ير يد من سبأ من بني جندب من عرب بن أنطاب، وفي معجم البلدان بجراول في بلاد مصر، سبب بجراول في سببها من ناحيت مكة، ثم بجراول من ريدان بن سبأ لأنه كان أب من عمره، قال في «كتاب الكافي» بخط صحيح ريدان بن سبأ وفي كتاب غيره ريد، وفتح بحرف ر في نحو أفسى ٢٢٢ في سنة عشر مئلاً على الف، قال وأما خار عد رضي الله عنه - إخراج أهل بجراول وهم أهل صلح حاشي في عمر أمير المؤمنين عليهم الخاصة عن أبي عبيد من إخراج عن النبي ﷺ به كذا آخر ما نكتم به أنه قال: «أخرجوا اليهود من بجراول، أخرجوا أهل بجراول من جريرة» به ٥

(وفاة) ص ١٢٠ - في سنة سنة من سنة ١٢٠٠ يومان، وسبأ

ويبر حبيب ثوب مر حلة، قال بورقاني في «المعجم» ٢٢٢ هناك بالحق بك آخره كات، كربة بالمتحارة، بها ريدان بعد سنة يومان، ريدان ٢٢٢، وهذا في على

(١) ص ١٢٠

(٢) شرح الزواي ١٥٠، ٢٢٢

(٣) معجم البلدان ٢/٢٢٨

٢٠/١٥٩٢ - وحققني عن مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ طمع به أحد فقال: «هذا رجل يحب ونجته»

٢١/١٥٩٣ - وحققني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، أن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس بؤساً للنبي ﷺ من أبي لهب»

٢٠/١٥٩٢ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسلًا عند جميع رواة الترمذي^(١)، وتقدم مرصوفًا برواية مالك عن عمر بن الخطاب عن أنس بن مالك أول باب ما جاء في تحريم بؤس النبي (أو رسول الله ﷺ) أي ظهر (له أحد) ليجعل المعروف بالمدينة (الحال) منبرًا إلى أحد (جبل) يعني ونجته) وتقدم أنه تكرر هذا القول منه ﷺ في موضعين من هذه أسانيد، وتقدم أيضًا أن للعلماء فيه قولين: الحقيقة وهو الأثر، أو المجاز

٢١/١٥٩٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصبغ (عن عبد الرحمن بن القاسم) من محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وهذا من رواية الأئمة عن الأصغر، فإن يحيى بن سعيد سمع ابن مالك وعبد الرحمن وابن عاصم، لكنه لم يلق صاحبًا فهو يبع يحيى، وهذا جميعًا من شيوخ الإمام مالك

(أن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس بؤساً للنبي ﷺ من أبي لهب»)

أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس بؤساً للنبي ﷺ من أبي لهب»

أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس بؤساً للنبي ﷺ من أبي لهب»

أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس بؤساً للنبي ﷺ من أبي لهب»

لما في «المعالي» ولد يار من بؤس من النبي ﷺ، ولم يرو عنه

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٣٤)

(٢) (ص ٢٣٦)

لمحرومي^(١) فرأى عبدة بيده وهو بطريق مكة فقال له أنتم^(٢) إن هذا شراب^(٣) يحببه عمر بن الخطاب فحمل عبداً معه ثم عياني فحدث عظيمًا فجاء به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه فتوة عمر^(٤) في فيه ثم رجع رأسه عند عمر^(٥) إن هذا شراب طيب .

وأبو صالح^(٦) وكان أخا أبي جهم لأنه، أنه قد لفظ حقه بالفسخ الموهوم به لم يرد^(٧) محروم من بأسخ، ويسمى بدون التسمير، قال الحافظ في الإصابة^(٨) عبد الله بن عباس كان يوهى بهم الإسلام، فهاجر إلى الحبشة بولد له هذا يثا، وحفظ عن أبي قتادة روى عن عمر - رضي الله عنه - وغيره^(٩) .
(لمحرومي) متوشى (أولاً) أسام (عبد) أبي عند ابن عباس (بيدا) قال صححه ما طرح فيه عمر - رضي الله عنه - (وهو) ب س عايش (مطريق مكة) نعمهم كانوا يمشون إلى مكة (فقال له) أي لا بأس به . (أسلم) المنكور . (إن هذا الشراب) الذي أدى إليك (يحببه عمر بن الخطاب)

قال الباقي^(١٠) حب عبد الله بن عباس عمر إذ يحمل إليه ماء وسبه على ذلك كذا سجد من سبه له لما بن عباس من أخوال عمر بن الخطاب، فكانت حمل يميل عليه من مولاه وبغضا (فحمل عبداً مع عمر بن عباس) أي من البيد الذي كان عبده وفداً عظيماً في كبره (فجاء به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه) أي القبح (في يده) أي في يد عمر - رضي الله عنه - (فطوره عمر إلى فيه) قال السجستاني^(١١) . عن جده لأخباره ومعه حاله يراخه (ثم وضع عمر - رضي الله عنه - رأسه) من مدح (فقال عمر بن هذا الشراب) بفتح لام الانشاء في النسخ المصرية^(١٢) وبلام لتعرف في النسخ الهندية (طوبه) لأن الباقي يحمل أن يريده خللاً، ويحمل أن يريده ذهباً مع كبره خللاً

(١) (١٩٦/٢٥)

(٢) (١٩٦/٢٥)

(٣) (١٩٦/٢٥) في الاستدراك (١٩٦/٢٥) ن. هـ. شراب طيب، والحدث في القصة (١٩٦/٢٥)

عُثِرَ مِنْهُ ثُمَّ دَوَّلَهُ رَجُلًا عَنْ يَمِينِهِ، لَمَسَ أَذْيَرُ عَصَا اللَّهِ، نَادَاهُ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: «لَسْتَ بِالْحَسَنِ لِمَكَ حَبْرٌ مِنَ الْحَبِيبَةِ؟» فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ: «فَقَعْتُ فِي حَرَمٍ مِنْهُ وَأَنَا وَهَيْبُ بَيْتِهِ» فَقَالَ عُمَرُ: «لَا
أَقُولُ فِي بَيْتِ اللَّهِ وَلَا فِي حَرَمِهِ سِيْرًا» ثُمَّ دَلَّ عَصَا أَتَمَّتِ الْقَتِيلُ
حَمْلَهُ حَبْرٌ مِنَ الْأَمْلِيَةِ» بَرَّ فَتَنَّتْ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَأَنَا وَهَيْبُ شَيْءٍ
هَذَا عُمَرُ لَا أَقُولُ فِي حَرَمٍ مِنْهُ وَلَا فِي مَتْنِ شَيْءٍ تُصَرِّفُ

(فُتُورُ مَدَّة) سِيرًا (لَمْ دَوَّلَهُ رَجُلًا عَنْ يَمِينِهِ) بَابُ الْأَدَبِ الْمَعْرُوفِ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا دَوَّلَهُ إِلَّا بِسِوَا الْأَيْدِ

(قُلْنَا لَيْسَ) أَيْ دَلَّى (عَصَا اللَّهِ) بِنَ عَدَسٍ نَادَاهُ عُمَرُ بِنَ الْخَطَّابِ فَقَالَ عُمَرُ
لَا بِنَ حَاشَ (أَلَسْتَ) بِعَرَبِيٍّ فِي صَبَاحِ الْمَصْرَةِ، وَلَا بِنَ مَسْجِدِهِ وَبَعْدُهَا
بِنَ أَصَحَّ شَيْءٍ (فَقَالَ) حَرَمٌ سِيْرًا (لِمَكَ) نَادَاهُ الْأَسَاءَةُ الْمَصْرُوحَةُ لِلْمَاكِدِ
(أَخِيرَ) أَيْ (فَصَلَ) مِنَ الْعَلِيَّةِ) الْمَصْرُوحَةُ عَمَّا عَنِهَا أَفْصَلَ صَلَوَاتٍ وَبَعْدُهَا
(فَقَالَ عَصَا اللَّهِ) بِنَ عَدَسٍ (فَعَلَتْ) مَا مَرَّ الْمَوْصِي (أَيُّ) حَمْلَهُ (حَرَمٌ لَّهُ) وَفَعَلَتْ
بِهِ مَعْنَى قَاتَلَهُ «وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ مَثَلَهُ لَقَاتَلَ تَأْنِيَةً» (وَهَيْبُهَا) أَيْ (أَكْبَهُهَا
بِسَوَاءٍ) (فَقَالَ عُمَرُ) - وَهَيْبُهَا شَيْءٌ - (لَا أَقُولُ فِي بَيْتِ اللَّهِ وَلَا فِي حَرَمِهِ شَيْءًا)
بِنَ لَا أَكْرَ فَضْلَهُ وَلَا أَكْرَ عَصَاهَا بِنَ سَابِكِ عَنِ الشُّدِيِّ، مِنْ يَقُولُ
تُفْصِلُهُ مَكَّةَ عَلَى الْعَلِيَّةِ أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ شَرْفًا وَكَرَمًا.

(ثُمَّ قَالَ) - (عُمَرُ) ثَابِتٌ أَيْ كَرَّ سَوَاءَهُ لَا (أَلَسْتَ) بِعَرَبِيٍّ فِي الْمَصْرَةِ
(وَبَعْدُ) لَا يَدْرِي فِي انْتِهَاءِهِ (الْبَلَدُ) لِمَكَ؟ أَيْ أَيْدِيهِ وَبَعْدُ ذَلِكَ عَنْ مَكَّةَ
وَبَعْدُهَا فَتَنَّتْ مَكَّةَ مَوْصِي (لَسْتَ) وَمَكَّةَ حَرَمٌ بَرِيدُ الْقُرْبَةِ، أَيْ (أَخِيرَ) مِنَ
الْعَلِيَّةِ قَالَ عَصَا اللَّهِ مَعْدَةُ جَوَابِهِ (فَعَلَتْ) فِي حَرَمِ اللَّهِ وَأَتَمَّتْ وَفَعَلَتْ بِهِ
فَقَالَ عُمَرُ: «لَا أَقُولُ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَلَا فِي بَيْتِ اللَّهِ شَيْءًا» بِمَدِّ سَوْنِي عَنْ الْبَلَدِ
(تَمَّ الْمَصْرُوحُ) عَصَا اللَّهِ بِنَ عَدَسٍ وَبَعْدُهَا

و قال من يقرأ هذا الكتاب يجد ما يشاء من الخير
 ذلك من فضل الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 آية الله في العالمين

و قال من يقرأ هذا الكتاب يجد ما يشاء من الخير
 ذلك من فضل الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 آية الله في العالمين

و قال من يقرأ هذا الكتاب يجد ما يشاء من الخير
 ذلك من فضل الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 آية الله في العالمين

و قال من يقرأ هذا الكتاب يجد ما يشاء من الخير
 ذلك من فضل الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 آية الله في العالمين

(٧) باب ما جاء في الطاهرون

كتاب الجهاد قوله ﷺ «ما عسى لأمر قومه في أحد إلى أن يكون حربي بها
مها». في المدينة، وتقدم هذا في من الكلام على العمل

(٧) ما جاء في الطاهرون

بسمه أتحافظ الكلام على قوله في «فتح» أشد السط، لا يسعه هذا
لمحصر، فإنه ذكر أولاً اختلاف أهل لغة والألف، في ذلك، فقال هو على
ورد ما حول من المصنوع، عدلوا به من أصله ورضوه بالأعلى على الصيغ «تمام»
كأنوما، وقال طعن فهو معصوم وطعن في أصامة الطاهرون، ولذا أصابه
بطن بالروح فهو مطهون، هذا كلام الجوهري، وقال لتحليل الطاهرون
نوباء، وقال صاحب «النهاية» «لطاهرون النمر من تمام الذي يقصد له الهوا»
تصديقه الأربعة والألفان

وإن ابن العربي^(١) «لطاهرون نوح المصاب الذي يطعمه الروح»
كأنلبيته، مضي بذلك لموم مصابه، ثم ما قلته، وقال الماورقي «الطاهرون هم
مخرج من الأرقاع، وفي كل طهي من الجسد، وتصحيح أنه الوفاء، وقال
عباس أصل الطاهرون انقروح بخارجته في الجسد، والوفاء عموم الأمراض،
فصبت طاهروناً لشبهها بها في بطلان، ولا يمكن طاهرون وفاء، وليس كل وفاء
طاهروناً، وقال ابن عبيد الله - انه غير - عدة مخرج في الفراق والإفراخ، وقد
مخرج في الأيدي والأصابع، وحيد شأ، انه وقد التوي قيل هو انقياب
الدم إلى عضو، وقال آخرون هو هضون بدم رائحة، وقال جماعة من
الأطباء، منهم من علي من سبب طاهرون مادة سمية تحدث ورد قتالاً يحدث
في المواضع الرخوة والمخاط من البدن، وذهب ما يكون محب الإبط أو
حب الأدن أو عند الأربعة

(١) انظر فتح لاري (١٠١/١٨٠)

(٢) انظر القس (١٠٨٩/٣٣)

و سببه دم رديء ، دل إلى الصفرة والاصفر ، سحلي إلى جوف
سحلي بصل غضب ، ويعر و يسه ، وبياض بصل كيفة دينة ، ليجدث
الشيء و غلبت و سحلي و سحلي ، وهو لونه لا يعبر من الأصفر إلا ما كان
الضعف بالظلم ، وأردؤه ، يقع في الأعضاء لربسها ، ولا سود به دل من يسم
منه ، وأحمره لأحمر ثم الأصفر ، و يظن من ثقل عند يوبه ، في اسداد يوبه ،
ومن ثم اظفر على الطاعون و ياب ، وبالعكس ، وما يوبه فهو قد جوف
يوبه ، الذي هو مادة الروح ومدة ، وذكر الحافظ في ذا غير ذلك

ثم قال هذا ما يمتنع من كلامه هل لونه وهل المدة ولا أعضاء في
تربته ، وبما حصل حقيقة ورم يمشي على هيئة الدم وانساب الدم في
عصر حمله ، أي في ذلك من الأمراض بعدة فالتشبه في فاد يوبه ،
في طعنه ، ذلك لأشراكهما في عمود المرض أو كذا سبب

و يظن على أن الصاعق غير يوبه ، في السحري أن يضره لا
يرحم أجدها ، وعد و دهي حديد عثته ، صبي له عثته ، فبما لونه
وهو و ياب الزهر لله ، وقال بلال أخرجه من أظفر يوبه ، وغير ذلك من
يوبه ياب لونه ، على أن يوبه كان بالصبغة

قد صرح في العديب ، أي الطاعون لا يضر حديده ، فدل على أن
يوبه غير الطاعون ، ومن طعن على كل و ياب طعونه ، في طريق السحري ، و ياب
يعرف به الطاعون من لونه ، أصل طاعون الذي لم يتعرض له لأطباء ولا أكثر
من تخم في تعريف الطاعون ، وهو كونه من طعن السحري ، ولا يابده ذلك ما
بأنه لأطباء من كوي طاعون — عن سحري الدم أو الصبغة ، لأنه يجوز
تكرر ذلك بعد عن الطبقة لاحت ، فحدث بها لعدة السحري ، ويصح الدم
سببه ، ومن ثم يضر لأطباء كونه من طعن سحري ، أي أمر لا يترك
بالله ، وربما عرف من لث ، ع ، فكلوا في ذلك عن ما فتضت قواعدهم

وهذا انكلا بادي في معاني الأضداد، يحمل أن يكون الطاعون على قسمين: قسم يحصل من عدة حصص لأحلام من دم أو صفراء معشوية أو حمر ذلك، وقسم يكون من «غير الحسن» كما نفع التعريجات من المفروج التي صرح في البلد، وما يؤيد أن الطاعون يكون من طمر السي وقوعه عائداً في أحد المقصود، وفي أصبح البلاد هواناً وطيباً ماءً، ولأنه لو كان سبب فساد الهواء بنام في الأرض، لأن انهواء بقصد ناره ويصيح أخرى، وهذا يذهب أحسننا ويحيي. أحياناً على صغر قبس ولا محربة، فربما جاء سنة على سنة، وربما لمطأ سبب، ويأتى لو كان كذلك حكم ساس والحيوان والموجود بالمشاهدة أنه يصيب الكثير، ولا يصيب من هم بحاجة، وما هو في مثل مراحهم، ولأن فساد الهواء بنفسه يغير لأحلام وكثرة الأسقام، وهذا في الغالب يقتل بلا عرض، على من أنه من طمس الحس

كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك، منها: حديث أبي موسى «رغم» وجاء أمي بالطمن والبطع، قيل يا رسول الله هذا الطمن قد عرفنا، فما الطاعون؟ قال «وحرر عبدكم من الحس» وفي كل شهادة، أخرجه أحمد من رواية زياد بن علاقة عن رجل عن أبي موسى، ووسط الحفاظ تخريجه، وسبب المهم في رواية أمارة بن شريك، وفي أخرى غيره، ثم قال رجال رجال الصحيحين إلا تبعهم، وأما من شريك صحابي مشهوره بالحديث صحيح بهذا الاعتبار، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم، وأخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، قال سألت عنه رسول الله ﷺ، فقال: «دمو وخرو أعندكم من الحس»، ثم ذكر له شامداً

ثم قال: قال العلماء أراد ﷺ أن يحصل لامة أربع أنواع الشهادة: وهو

(١) انظر مجمع الزوائد للهيتمي (١٧/٢٩) ج (٢٨٥٨)

يصل في سبيل الله بأيدي أعدائهم، إما من الإنس، وإما من الجبر. رقبته
 «عمر» يفتح أوله وسكونه المعجمة مفعلاً رأي، هو الطعن إذا كان غير مدد،
 ووصف طعن الفرس ملك وخر، لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر، فيؤثر في
 الباطن أولاً، ثم يؤثر في الظاهر، وقد لا ينفذ، وهذا بخلاف طعن الإنس،
 فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن، فيؤثر في الظاهر أولاً، ثم يؤثر في الباطن،
 وهذا لا ينفذ

قال المحقق^(١)، يقع في الألية، وهو في «النهاية» لاس لأنهم يلفظ
 وخر، نحو بكم من الحق، ولم أره يلفظ إخوانكم، بعد التبع انطربا ايتبع
 في شيء من طرق الحديث المسند لا في الكتب المشهورة ولا الأخرى -
 المشهورة - وهذا غرض يخصهم فعمد أحمد و«الطبراني» و«كاتب بطرس»
 لاس أبي الدنيا، ولا وجود للفتك في واحد منها، والله أعلم، اهـ
 مختصراً

هذا ويؤيد كونه انقطاعاً طعناً من الجبر ما ورد في روايات عديدة
 من استواء شهد الطاعون وشهد المعركة في القيامة، فقد أخرج أحمد بسند
 حسن عن عتبة بن عبد السلمي ربه، «يأتي الشهداء والمتوفون ببطعون»
 يقول أصحاب الطاعون: نحن شهداء، فيقال انظروا فإن كان جرحهم
 كجرح الشهداء تسبل دماً وريحاً كريح السمك، فهم شهداء، فيجلونهم
 كذلك»

قال المحقق وله شاهد من حديث الثعلباني بن سارية أخرجه أحمد
 والبيهقي بسند حسن فيخصم الشهداء والمتوفون على مرثهم إلى ربهم في الدنيا
 «بما ماتوا»، يقول الشهداء: «إخواننا قتلوا كما قتلنا» الحديث قريب

(١) اجمع الروي: (١٠١/١٨٦)

٢٢/١٥٩٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ سَهَابٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي خُرَيْمٍ عَنْ رِبْعِ بْنِ الْحَرَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَحَارِبِ عَنْ أَبِيهِ

نموده‌اند: «آن‌ها قبل از آن که طعم مرگ را چشیدند، هیچ‌گاه در مضیقه‌ی شایع‌ترین نفع‌ها و لذت‌ها نیفتادند. و این را می‌توان به این دلیل دانست که آن‌ها به دنبال لذت‌ها و نفع‌ها نبودند، بلکه به دنبال حقیقت بودند.»

هذه الأبيات هي من قصيدته التي مطلعها:

[illegible][illegible]

1978 年 10 月 6 日

[illegible][illegible]

عن محمد بن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **مَنْ جَرَحَ إِلَى نَفْسِهِ**

وَلَمْ يَحْزَنْ عَلَيْهِ وَبَدَأَ عَمَلَهُ، وَعَدَّ لَهُ صَاحِبُ نَفْسِهِ سِتْمَةً لَا بَأْسَ
وَهُوَ فِي سِتْمَةٍ مِنْ عَدَدِ اللَّهِ سِتْعَ لِسْعَيْنِ، عَمْدُ ابْنِ عَدِيٍّ وَنُحَيْلٍ وَذِي رَحَدٍ
عَبْدُ - هَبِي ثَلَاثَةً - لَمَّا وَفَّعَ بَنُو بَالِشْدَمَ، قَاتَلَ سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ مَخْدُومَهُ
وَقَالَ مَخْدُومِي مَذْنِي بِبَعِي ثَلَاثَةً، كُنَّا فِي «الْمُهَذَّبِ» وَبَعْبُ بَنِي بَيْدٍ بِمَوَاجِدِي
مَفْرُوحِينَ الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ رَجَعَهُ بِسْمِيهِ ابْنِ عَدِيٍّ مِنْ سِتْمَةٍ، كُنَّا فِي «سِتْمَةٍ»^١

(عن عبد الله بن عباس) - رضي الله عنه - سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ
مَخْدُومِي سَهْبٍ، أَسْرَعَ مِنْ سَبْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ نَفْسِهِ مَخْدُومِي
أَسْرَعَ وَأَشْرَعَ، شَرِيدٌ، وَبَعْبُ «الْحَبَشِيِّ» مِنْ ٤ أَلْفٍ فِي ٤٠
النَّفْسِ مَخْدُومِي بُوَ عَيْشَتُهُ بَشَرٌ لِمَخْدُومِيَّةٍ، خُصَّ الْمَخْدُومِيَّةُ وَهُوَ لَمْ يَفْزَعْ
أَسْرَعَ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ رَوَاهُ هَكَذَا عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ، وَيَسْطُ حَالَهُ فِي اخْتِلَافِ
الرَّوَاةِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ يَمْثِلُ أَحَدُ رَوَاهُ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ

قَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ جَرَحَ إِلَى نَفْسِهِ دُكْرٌ سَبْعَ مَرَّاتٍ فِي «الْفُجُورِ»^٢
ذَلِكَ كَانَ فِي رَجَبٍ، فَجَرَحَ إِلَى نَفْسِهِ قَسْرَةً، وَبِالْفُجُورِ قَاتَلَ وَفَّعَ وَلَا فِي
الْمَخْدُومِيَّةِ وَفِي صِفَتِهِ، أَسْرَعَ، فَكَبَّرَ بَنِي عَمْرٍو - رضي الله عنه - فَجَرَحَ حَسْبَ
بِالْكَلْبِ، سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَلْفَ مَرَّاتٍ، دُكْرٌ أَوْفَقَتْ بَدَنَهُ، وَدُكْرٌ خَلَّجَتْ
حَالَهُ، فَجَرَحَ عَمْرُو بْنُ بَنِي كَالٍ فِي سِتْمَةٍ عَشْرَةً، وَهُوَ أَعْلَمُ

وَعَدَّ مَخْدُومِي لِسْمٍ مَعَهُ، أَمَّا حَالُهُ فَوَالِدِيٍّ يَسْمُو طَعْمُو عَمْرُو،
يَسْمُو الْمُهَذَّبُ وَالْبَدْنُ، وَحُكْمِي بِسْمِيَّهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ، قَبْلَ سَمْعِي ذَلِكَ، أَنَّهُ
عَمْرُو سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَتَفَتَّحَ^٣ رَأْيِي لَأَمْرِهِ، بَنِي عَمْرُو، قَالَ سَبْعُ مَرَّاتٍ
فِي «الْمُهَذَّبِ» لِمَخْدُومِيَّةٍ، فِي سِتْمَةٍ عَشْرَةٍ كَانَ مَخْدُومِي عَمْرُو، هـ

١ - بيا - الجوامع ٢٥٠

٢ - الجوامع ٢٥٠، ١٨٤

٣ - صحيح بخاري ١٨٤، ١٨٤

قال البخاري^(١) : « روى عمر بن رضى الله عنه - حمل أن يعضدها شيطان
أخوانها، فيها كتاب له - جليل - وعلى الإمام - هـ - عهد بالثغور، أن
يشتمها بالمشاهدة، أن علم أنه يحتاج إلى ذلك

وقال الطبري^(٢) : في يوم الحشد ومها خروج - لا - عتسه في ولايته
في بعض الأولاد - شاهد أحد أن وعته وبرمل ظنه العظيم - وكسب كُرب
المكروب، وبسبب منه سمح - وبسبب أهل الدماء - وبسبب أهل السلطة
والأذى والولاة، وبسببها نجس عبيدهم، وروى ابن أبيهم - به - بكفوا
وبقيم في رعية صدر الإسلام، ويؤدب من وهم مجيب بسبب - وبقيم ذلك من
المصنف، هـ

قال الزرقاني^(٣) : « استخلف على مدينة ريد بن باب، واستخلفه مرات
في غروحه إلى نحيق، وما أفند استخلف غيره - لا - حكى عن أبي
المصنف أن عمر بن رضى الله عنه - استخلف مرة على المدينة - لا - قال له
عنه الله، هـ

وقال أبص في موضع آخر : « خرج عمر - رضى الله عنه - سنة سبع عشرة
بعض فتح - هـ - روى جزي - قبل ثلاثة أساء حاصر أبو عبيد بن
المقداد، وسأله أحد - يكون صحتهم على يد عمر - رضى الله عنه - فقدم
وصالحهم - هـ - مع سنة عشر، فافه في مائة - هـ - وهي سنة عشر
- رضى الله عنه - إلى الشام وليس في قلوب بعضهم، وفي - به - يخرج بها - لا -
مرة وأسلمه وهي سنة - هـ

(١) مسخر - ١٥٩٤١

(٢) شرح صحيح مسلم، ص ١١٩ / ١١٩٤

(٣) شرح الزرقاني (١) ١٥٩٤

وكانوا يسمونها عمو ووجب ذلك ان يكونوا قد وقعوا في حذرهم
فقد عرفت انهم قد خرجوا من حذرهم ولا يرون ان يرجع عنه يرون
بعضهم بعضا من انفسهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وسلم على هذا الحديث.

فانهم هم من الناس على انهم (فانهم هم) من الناس
من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس
بالاسم من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس

من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس
من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس
من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس

من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس
من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس
من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس

من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس
من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس
من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس

من انهم هم من الناس (فانهم هم) من الناس من انهم هم من الناس

هَذَا عُمَرُ ارْتَفَعُوا عَنِّي ثُمَّ قَالَ فَرَعَ لِي الْأَنْصَارُ فَدَعَوْهُمْ
فَأَسْتَشَارَهُمْ فَسَنَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَخَلَعُوا كَأَخْبِلَانِهِمْ فَقَالَ
رَتَفَعُوا عَنِّي ثُمَّ قَالَ: ادْعُ بِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ شَيْبَةَ قُرَيْشٍ مِنْ
مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ.

فَصَنَعُوا لِحَضْرِهِ بِدَلِّكَ عَلَى لَأَسَاقٍ عَلَيْهِمْ وَيَعْظُمُ حَالُ اشْعِيرِ بِهِمْ وَأَقْدَامُهُمْ
عَلَى الْوِثَاءِ الَّتِي يَخَافُ اسْتِغْثَالَهُمْ، دَ قَالَ الرَّوِّيُّ: وَحِجَّةُ الطَّافِئِينَ
وَأَصْعَدَ، وَهِيَ مَسْتَمِدَّةٌ مِنْ أَصْلَيْهِ فِي الشَّرْعِ، أَحَدُهُمَا التَّوَكُّلُ وَالْجَمْعُ
لِلْفَصَاءِ، وَالْأُخَرُ الْأَحْصَاءُ وَحَدُّهُ وَمَجْدِيهِهِ أَسْبَابُ الْإِتْقَانِ بِأَلْبَ إِسَى
الْمُهْلَكَةِ، أَوْ.

فَلَمَّا احْتَفَلُوا فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَنْفَعُوا، عَلَى أَمْرٍ أَقَالَ لَهُمْ (عُمَرُ) - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - (ارْتَفَعُوا عَنِّي) وَهِيَ رَوِيَهُ، فَأَمَرَهُمْ بِخُرُوجِهِ عَنْهُ (لَمْ يَأَلِ) عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - لَأَبِي عَبَّاسٍ (أَدْعُ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ (لِي الْأَنْصَارُ) قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ: (فَدَعَوْهُمْ)
لِحَضْرِهِ عِنْدَهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (فَأَسْتَشَارَهُمْ) فِي ذَلِكَ (فَخَلَعُوا) أَيِ الْأَنْصَارِ
(سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ) الْأَوَّلِينَ فِي ذَلِكَ (وَأَخْلَعُوا) كَأَخْلَعَهُمْ (فِي كَلَامِهِمْ) فَقَالَ: لَمْ
أَيُّهَا (ارْتَفَعُوا عَنِّي) ثُمَّ قَالَ: لِي عُمَرُ (ادْعُ لِي) مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ شَيْبَةَ (عَنْهُ)
لِسَمِّ وَكُتِبَ الشَّيْبَةُ جَمْعُ شَيْبٍ، وَهُوَ مَرَّ اسْتِغْثَالٍ فِي الْمَسِّ، أَوْ مِنْ خَمْسِينَ، أَوْ
إِحْدَى وَخَمْسِينَ إِلَى آخِرِ عُمَرُ، أَوْ إِلَى ثَلَاثِينَ لَدَى الْمَجْدِ، كَذَلِكَ فِي «الْمَحَلِّ»
وَدَلَّ الْحَاطُّ صَبْطُ يَتَمَحُّ إِلَيْهِمْ وَنَحْدِيهِ بِهِمَا مَجْمُوعَةٌ سَاكِنَةٌ، وَيَتَمَحُّ إِلَيْهِمْ
وَكُتِبَ الْمَجْمُوعَةُ وَكَتِبَ الشَّيْبَةُ جَمْعُ شَيْبٍ، وَجَمْعُ أَيُّهَا عَلَى شَيْبَةٍ وَافْتِاحُ
وَعُمَرُهَا فَدَكَرَ فِيهِ عَشْرَةَ ثَعَالٍ (قُرَيْشٍ) سَمَّ لَأَوْلَادِ اسْمِهِ بِي كِتَابِهِ، أَوْ لَعُمَرُ بِرِ
مَائِكَ (مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ) بِهَمْزٍ الْمَجْمُوعَةُ كُتِبَ الْجَمْعُ

قَالَ النَّوَوِيُّ: أَمَّا مُهَاجِرَةُ لِمَجْمُوعَةٍ قَلِيلَةٍ لَمْ يَدْرِي أَسْلَمُوا قَلِيلَ الْعَتَمَةِ.

دَعَوْنَهُمْ فَلَمْ يَسْتَأْنِفْ عَلَيْهِ مِنْهُمْ أَتَدَّ هَاجَرُوا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ
وَلَا مَعَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَيْلُ فَجَادَى عَمَرَ فِي النَّاسِ إِنِّي مُضِيعٌ

فحصل لهم حصل بالهجرة على الفتح إذ لا هجرة بعد الفتح، فقبل هذا منعه
لفتح المدينة فهاجروا بعده فحصل لهم اسم دون المصيبة، قال المصنف هذا
ظهور لأنهم الذين يظنون عليهم مشيئة فريش

من المحافظة^(١) وأظهر تلك احترازاً عن غيرهم من مشيئة فريش من
أهم بيده ولم يجر أصلاً، وهذا يشعر بأن لمن هاجر فضلاً في الحمله على
من لم يجر، وإن كانت الهجرة المصالة في الأصل إنما هي لمن هاجر قبل
المصباح، لقوله^(٢) لا هجرة بعد الفتح، وإنما كان كذلك لأن مكة بعد
الفتح صارت دار إسلام فالتحق بها إلى المدينة إنما يجر لطلب لعم
أو السجدة لا للفرار عنه بخلاف ما على التبع، اهـ

قال السوي^(٣) وكان رجوع عمرو - رضي الله عنه - مرجعاً طرف
تراجع كثيراً القاتلين به، وإيه أحوط، وله يمكن مجرد هليد لمصلحة المصباح
لا، يصح لمهاجرين الأولين، ويصحب الأنصار أشركوا بالترسوخ، ويصحب إليهم
أي مشيئة فريش، فكثير القاتلون به مع ما بهم من السر والمجيرة، وكثرة
الحدود وسفاد الرأي، اهـ

دعوتهم فلم يختلف عليه منهم وجلاء، اتفك أيضاً في ذلك (مفسر)
قولاً وحداً وهو أن يرى أن مرجع بالناس إلى المدينة السورة (ولا يقدمهم
بمصلحة أصحاب من الانتم (على هذا القول) أي الطائفة أمادي هم من
الخطاب) - رضي الله عنه - (في الناس) خير استقر رأيه على رأي مشيئة (إني
مضيق) يصح السمع وسكون تصاد وكسر الموحدة من الإصباح، قال صاحب

(١) مصحح - دي (١٥٥/١٠)

(٢) مصحح مسلم - السوي (٢٠٩/١٢)

صلى ظهر فأتبعوهما غلبه فقال أبو عبيدة أفرأيت من قدر الله؟
فقال عمر لمؤمرك فذهب يا أبا عبيدة نعم نعم من قدر الله إلى
قدر الله

«المسلم» وصلة بعضهم بكر الموحدة من صحيح أي صاهر في الصباح
وكان (على ظهر) أي على ظهر ذلك رجلاً إلى أسفله

قال السجستاني رحمه الله لا أحد من رعاياه يصير على ظهر الحسين
والإبل والدواب، ويحمل أن يركب به على ظهره، ولا بد أن يكون من
بذلك ما ينقص الرجوع عن شيء، ويكون ذلك موضع إقامته بالشام، والأول
أظهر، لأنه ثم يكره بعد موضع يركب، فهو كان موضعاً يريد أن يجيب به ولا
وبه لما احتاج إلى الرجوع

(فأتبعوهما) أي على ظهر لرحلته أو ظهر الطريق (فقال أبو عبيدة) من
الجرارح وهو إذا ذك أمير الشام حبيب عمر - رضي الله عنه - (أ) ترجع بهمرة
الاستعظام وحديث الحسن (فرر من قدر الله) قال السجستاني «إنه على معنى
الإنكار لا تصراحه، والمعنى به لا يهيم به لا من قدر الله أن لا يصيبه، ومن
قدر له أن يصيبه ثوباً، فلا يجزم به» (قال عمر) - رضي الله عنه - (لو
غيرك فقلها يا أبا عبيدة؟) «عابته، أو كـ» أي أنتك بذلك، أو لم أتمجب
به، ولكي أتمجب منك مع عمتك وفصحت كيف تقول؟ أو هي مانعة، فلا
يحتاج إلى جواب، والمعنى لو غيرت من لا فهم له إذا قال ذلك بعد، وقد
يحيى سبب ذلك بقوله، وكان عمر - رضي الله عنه - يكره حلاوة أي مخالفة
كلما في «الفتح»^(١).

(ثم قرأ من قدر الله إلى قدر الله) وفي روايه أن تقدمنا ففهم الله وإن

(١) «المستدر» (١٩٨/٧)

(٢) فتح الباري (١٠/١٨٥)

رُئيَ بَرَكَةُ بْنُ كَارِزٍ لَيْلًا قَهْقَبًا وَادِيًا ثُمَّ غُثُوْنَا

أَجْرًا سَعْدًا ثُمَّ وَهَلَقَ عَلَيْهِ قَرَارًا لَشَبَابِهِ فِي الْمَسِيرَةِ وَإِنْ كَانَ بَيْسًا لِيَا
سَعْدًا وَبَرَكَةً أَلْهَمَ شَرًّا عَلَى مَا يَهْلِكُ سَهْمًا عَلَيْهِ وَلَوْ عَمِلَ بَكَرًا مِنْ
قَدَرِ اللَّهِ رَتَّبَهُ مَا يُؤَدِّيهِ مَشْرُوعٌ وَقَدْ يَعْدِلُ اللَّهُ بِقُوَّةِهِ فِيمَا لَمْ يَكُنْ قُوَّةً أَوْ
بَرَكَةً نَكَاسًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ لَهَا مَعَانِي مَقَامَ النَّوْكِ وَمَقَامَ بَيْسِكَ الْأَسَابِ

وَمَحْضِلٌ بَوْلٌ عَمْرٍاءُ هِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَخَرُّهُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَارِ اللَّهِ أَنَّهُ
رَأَى أَنَّهُ لَمْ يَفُتْ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ الَّذِي فَرَّقَهُ أَمَّا حَدَثٌ عَنِ بَيْسِهِ
مَنْهُ فَلَمْ يَهْجُمَ عَلَيْهِ وَالَّذِي إِلَيْهِ سِرٌّ لَا يَخَافُ عَنِ بَيْسِهِ سِوَهُ إِلَّا أَمْرًا بَدِي
لَا يَدُ مِنْ يَدِهِ سِوَاهُ كَانَ ظَعْنًا أَوْ مَقِيمًا كَذَلِكَ فِي الْمَصْحُوحِ

وَلَا يَدْعِبُ مَنُوكَ أَوْ مَوَاسِبَ حَتَّى يَجِيَّ الْمَدِينَةُ أَمْرًا عَمْرٍاءُ وَهِيَ هِيَ
عَنْهُ هِيَ أَمَّا لَمْ يَفُتْ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ لَمْ يَفُتْ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ وَتَرَى بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْمَعْدَرِ كَمَا
يَأْتِي فِي أَوَّلِ الْمَقَامِ عَنِ التَّعْوِيقِ بِتَقْدِيرِ

لَا يَأْتِي بِيَا جِيٍّ بَرَكَةً عَمْرٍاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ لَا يَهْتَفِدُ لَهُ بِاتِّمَارٍ بِحُورٍ
مِمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَلَيْسَ يَهْتَفِدُ لَهُ بِرَجْعٍ عَمَّا يَخَافُ أَنْ يَكُونَ فِي قَدَرِ عَمْرٍاءُ مِنْ
بَرَكَةٍ أَوْ وَصَالٍ أَوْ مَا يَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدَرُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى رَجْعِهِ وَلَيْسَتْ
بَحُورٌ بِالْأَسَدِ أَنْ يَسْجُدَ الْفَدْحُ وَالْمَحْرَمُ وَيَفِرُّ مِنْ أَعْيُنِ الَّذِي يَحُورُ الْفَدْحُ مِنْهُ
وَيَجْتَنِبُ الْمَخْذُوبَ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِقَرَارِهِ فِي قَدَرِ اللَّهِ وَلَا يَحُورُ أَنْ يَنْجُو بِهِ
مِمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعَالَى بَلْ أَكْثَرُهُ مَخْذُوبٌ بِهِ وَقَدْ مَثَلَ ذَلِكَ عَمْرٍاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
بَيْسًا حَسْبًا مَا سَلِمَ أَبُو عَيْدٍ

بَدَلُ (أَوَّلُ) أَيْ إِسْرَافِي (أَوْ كَلْبِي) تَذَكُّرُ كَلْبٍ فِي الْمَصْرَفَةِ وَبَدِيلُهُ مِنْ
بَيْسِهِ (لَيْلًا) مَثَلًا (قَهْقَبًا) صِبْغَةً تَحْطَابُ أَيْ مَرَبٌ بِهَا (لَوْنِي) يَهْمُونَ
بَعْضُ عَنِ الْمَهْمَةِ وَكُسْرُهَا أَيْضًا وَكُسْرُهَا تِلْكَ التَّحِيلَةُ تَشْبَهُ حُدُودُ وَهِيَ

إِذَا قَامَا مَخْصِيَةً وَالْأُخْرَى جَدِيَّةً. نَبِيَسَ ب. رَغِيَتِ الْحَصَّةَ رَغِيَّتُهَا
يَعْنِي الْبَلْو؟ وَإِنْ رَغِيَّتْ جَدِيَّةَ رَغِيَّتِهَا يَمُرُّ بَعْدُ؟

المكان المربيع من الوادي، ومع ما قلناه كذا في المصحح أي بربط وإتينا
له حافظا ومطابقا (إحداهما مخصية) هم عبد وسكور ابنا المحدث
وكسر الصاد المخصية مسوحه، قال الرزاسي وفي رواية مسوحه مصح
الحاء وكسر القاء بلا ميم، فصب في رواية البحاري مخصية، قال
الحافظ يورد عليه. وحكي من ليس سكور تصاد بمر باء (والأخرى
جديّة) مصح الحزم وسكور الداء الميمه، بكسر (العين إلى رغيته) يصيه
الحافظ (المخصية) مصح المعجمه وكسر الميمه لرغيتها يعمر الله؟ وإن
رغيت الجنية رغيته بذكر الله؟

قال الباقى: يريد من كانت له اهل يريد حقيقيا، حصر ابيهم بها،
فهذه بها وإتينا له خلولا، ليس إن رعى الحصنة رعاها بذكر الله؟ وإن رعى
الجدية رعاها بذكر الله؟ عهد مثلي مره إن تصرف بهم حتى يوسع بذكر الله
انصرف بذكر الله. وإن أيهم عسى ب. بحذف عنيهم من اتوا، أفادهم عليه
بصرف، فكما يلزم صاحب لاس. س. نيا بحذف لخصب، ولا بعد ساد
به غار من قدر الله، بن مسيا مسلأ به أمر الله ومسلأ لغيره وراجيا غيره،
عكسكك امام المسلمين إذ انصرف بهم عن ملاد الموءاء إلى ملاد الصفة
والسلامة اهـ

قال الحافظ^(١) (والسبب في و به مصر، وقال له أيضا أروايت ثوابا
وعلى المدينة وترك الحصنة أكثر مجرّه وهو تشبيه الجيم، قال س. قال
بسر إذا صار حتى أرى المدينة، قال الحافظ^(٢) وقد أخرج الطحاوي مسند
صحيح عن أس ث. مصر - وعني الله ض - من بالتمام فاستبيله أبو طلحة - أتر

(١) طه الطوسي ١٠٠/١٨٦

(٢) مخرج الرظاي ٤٦/١٣٨

وكانت هذه هي الطريقة التي كان بها
 في ذلك الوقت من قبله من قبله من قبله
 في ذلك الوقت من قبله من قبله

وكانت هذه هي الطريقة التي كان بها
 في ذلك الوقت من قبله من قبله من قبله
 في ذلك الوقت من قبله من قبله

وكانت هذه هي الطريقة التي كان بها
 في ذلك الوقت من قبله من قبله من قبله
 في ذلك الوقت من قبله من قبله

وكانت هذه هي الطريقة التي كان بها
 في ذلك الوقت من قبله من قبله من قبله
 في ذلك الوقت من قبله من قبله

وكانت هذه هي الطريقة التي كان بها
 في ذلك الوقت من قبله من قبله من قبله
 في ذلك الوقت من قبله من قبله

وكانت هذه هي الطريقة التي كان بها
 في ذلك الوقت من قبله من قبله من قبله
 في ذلك الوقت من قبله من قبله

وكانت هذه هي الطريقة التي كان بها
 في ذلك الوقت من قبله من قبله من قبله
 في ذلك الوقت من قبله من قبله

دقيق المبدأ الذي يتجلى في سبهي عن انفراد وانسحاب عن العدم أن
لا تقوم عليه سحر من الالهة واهله لا من غير عليه، وربما كان فيه مردد من
يدعوى في مقام العسر أو السكون، ومع ذلك لا غرر بالنفس، وإذا انفراد فقد
يكون دليلاً في السجل في أسباب صليوا بصورة من يحاول النجاة من غير
عنه

ونظيره قوله **عنه** لا ينسحب، فذكر، وقد انبثوهم في سحر " فامرهم
بترك انسحابها من انسحاب مبدلاً وحول لا غرر بالنفس، إذ لا يؤمن
عليها من العدم، ثم انفسر عند برهن سبها لأمراته عقلية.

قال النوري **عنه** وفي هذه الأحاديث مع لفظهم على بند الطاعون، ومع
المخرج منه فلوله، أما المخرج بخارص فلا بأس به. وهذا الذي ذكرناه هو
مذهبنا ومعنا الجمهور، قال النوري **عنه** هو جزء لا يتجزأ، حتى قالت عائشة
بدره **عنه**؟ ثم من الرحم، وسبهم من جزء العدم عنه والمخرج منه
فلوله، وروي هذا عن غيره من الصحابة، وأنه دم من رجوعه من سحر، وعن
ابي موسى الأشعري ومروى ولأسود بن هلال أنهم فروا من الطاعون، وقال
عمر بن الخطاب **عنه** جزأ من هذا ثم مني شهاب وآل وده ورؤس الجبال،
فقال حماد بن عمار **عنه**، وسأول هؤلاء النبي صلى الله عليه وسلم عن
لذخول عليه والمخرج منه عده أو نفسه عن عده، لكن عده الله على
أن لا يفلتوا من هلاكهم إنما حصل قدمه وسلامه فلما لما كان
بدره.

قالوا وهو من نحو ما سبهي **عنه** نظيره **عنه** من المجلد، وقد جاء
عن ابن مسعود قال الطاعون قد غير لمفهم لمار: أما انفراد مقول فرب

فجوت، وإن تعميم يلبون أصح فعنه، وإنما ممن لم يأت أحله، وأوم
من حضر أجله، وصححه مع مذهب من انتهى عن الطهارة وانصرار نظام
الأحاديث الصحيحة، قال أحمد، وهو أقرب الناس من قوله لا تصروا
لله بعدوا، الحديث، هـ

وفي مجالس الأسرار قد وقع فيه تسهي عن العموم عليه وعن أنهر
عه، فإنه الأم بيان جدر عن التعرض للثقل، وأنه في مدار برزوم توكل
وهو في نفسه الله، وأبان أن مدار الواقع أحد، لمصلحة لا بدعه ثمار
وإنما بدعه انقبة ولاستغف

واختص في هذا النبي لقا، حبكي مذهب وهو الذي عليه الأكثرون
أو النبي هو أنهر من مذهب، وتعمد على جوار الخروج لشغل عرهن غير
لنمرار المشوهة في آخر الحديث، فلا تخرجوا منها مزار منه، وهذا على
شهرهم ما روي عن م مؤمن عانه - يحيى لله عهد - به عهده السلام
في «المرأى» على عهده كالأمر من رجع، وأخرج ابن خزيمة في «مصححه»
أن تصاب منه من الكبار، والله به قلب عليه إن لم يحد

احتسب علمه في حكمه ذلك النبي، فعمل عن نبي لا يجعل لأن
قد من المهادت بأمره، وقد وقع لنبي عه، وأمر سر لا يفسد لا الله
تعالى، وفي «مصر» بأن لطاعون إله، وقع لي ملا نعم من كان فيه سدا حبه
سبه، فلا يقد العزراء، بل إن كان أجله حضر فاطفخون سبب مؤنه، سواء أوم
ووجهن، وهل أبو الحسن جداني عن إله أن قل، فرأى من لطاعون
سبو، قال حبكي وهو مجرب وليس سجد، ويجعل الله يهدي عرر سجد
مصر سبب، وقد ح، في الكتاب تعري، لولا أن سجدك البراءة قد قرأه بيت
السود أو «الشيء» الآية، حكى أن وأداه استبط ذلك من هذه الآية، هـ

ورويته يوم التوحيد على ذلك، فأخرج أحمد، وابن حريصة، عن حدث
عائشة مرفوعاً في قضاء حبيب بعد حبس، قلت: رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أهله؟ قالت: إلاي، السبب فيها كالتشديد، ويذكر منها ما ذكر من الرخصة،
ولك شاهد من حديث جابر روى في خبر من أصحابه كائناً من الرخصة
والنصار عنه كالتصريح في الرخصة، فوجدت أحمد يفتي وابن خزيمة وصحة
صالح للمتابعين لم يأتوا ما سقط أحد في ذلك أحد السبب

وقال^(١): لا شك أن لصور ثلاثاً، من خرج لفحص الثياب، فهذا
بما لا ينبغي له من حاله، ومن خرج حاجته من الحاجة، لا يفحص الثياب أصلاً
ولا يدخل في النهي، والثالث من عزمه على حاجته، فإذا انحروج عنها،
انضم إلى ذلك أنه قصد الراحة من الإكراه بالشد من وضع بها الطاعون، فهذا
محل المباح، ومن حمله عند الضرورة لا يخبر أن تكون الأرض التي وقع بها
رضه، والأرض التي يزداد الوجه إليها، منجبه، ويرجى بها الفحص

فهذا جاء النقل فيه عن ~~سبب~~ منسوخ، فمن سبب نظر إلى صورة الثياب
في الحية، ومن اجاز نظر إلى ما يستش من عبث الخروج من رء إلا أنه لم
يسمح للفرار وإنما هو لفحص الثياب، ومن ذلك يحمل ما وقع في أن
من عزمه أن يخرج من رء - وهو لله - كب إلى أبي حنيفة، بل لو شك
حاجه فلا يصح تنبيه من يفتي من يفتي، فكيف له أبي حنيفة حاجتك
أبي في جند من حشمتيه لا أحد عسى ربه عنهم في آخر القصة

فهذا يدل على أن غير - صلى الله عليه وسلم - في النهي عن الخروج إلى
من لم يفتي بفرار متحصن، وإنما سبب له حاجه يأتي عبثه في من
لأمره فحدث استدعاء، وعلى أبو حنيفة - صلى الله عليه وسلم - من خروج الطاعون

... فاعلم ان احادیثی که در این باب در میان شماست ...
... و این احادیث را که در میان شماست ...

... این احادیثی که در میان شماست ...
... و این احادیثی که در میان شماست ...

... و این احادیثی که در میان شماست ...
... و این احادیثی که در میان شماست ...

... و این احادیثی که در میان شماست ...
... و این احادیثی که در میان شماست ...

... و این احادیثی که در میان شماست ...
... و این احادیثی که در میان شماست ...

مذكور في غير صحيح التمسك به في بيته من حيث هو - أعني من حيث
مخرج - مخرج الآخر ، كما في ذلك كسر غنوم المصنف ، وقد عرفت أن
مذكور التوحيد في الف و من الرعدة كسر فدا ، من سم به ، وادخال الزرع عليه
مذكور

وقد عرفت أن الف و ، قال يور فلا يصح من حيث علاقته
فما عرفت بل من حيث هو لا يصدق به ، الر التمسك به من حيث هو
مذكور ، و يظهر من الظاهر أن بعد تأثير في ساطع ، فالتأثير من الساطع
من يور ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع

مذكور ما ذكره بعض الأصحاب أن ساطع من حيث هو لا يصدق به
من حيث هو ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع

ومنها ما عرفت أن ساطع من حيث هو لا يصدق به ، و يظهر من الساطع ،
و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع
فالتأثير من الساطع ، و يظهر من الساطع ، و يظهر من الساطع

.

مروياته - يرسل الأسكلاف الكبيرة في غروايات الواردة في هذا الباب، فقال في
 العددى الطاهر من . طر في الاحاديث التي وردت في أم . هذه المواضع
 أن العرب كانت ترمي العددى تأثيراً في نفسه من غير دناءة، إلى مؤثر سواد
 فنى النبي ﷺ من العددى كل نوع من التأثير، ولا كما لأمثال هذه مدعى في
 مسيبتها، وإن كان يرد من سبحانه فقولهم إنه سبحانه وطع نلحوم وشيها
 تأثير بحيث يعطل بعد ذلك، أي لم يبق له قدرة على الإيجاد والإعدام
 سبحانه وتعالى، هذا شرك وكفر

كما أن الفرس بأن لها تأثيراً في نفسها من غير أن يصفه الله سبحانه فيها،
 وكذا الفرس بأن يعص فيها تأثيراً ثم لا يرد سبحانه، بل التأثير إنما يكون
 لها، وفي هذا الوجه به حيدر على الخلاف أن .، ولا كذلك في الوجه
 الأول، وكذا الاعتناء بالانماير من سبحانه وتعالى، إلا أن السلف لا يمكن
 عما هو ظاهر حديثها

وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكونها سباً ولا .، ثم سبب إثني ذلك
 إلا شريعة من آخر بظاهر . الذي سببى أن يعتقد عليه الصلوة أنه تعالى هو
 المؤثر الخلفي بعد ما بقى، حيث شاء، ولما أثار هذه أحداث جرت عاقبة
 سبحانه وتعالى، أنه يعمل بعد إظهارها وير شاء لم يعمل مع ظهور الأمارات
 أبصار كما أنه وضع في لادوية أفعالاً وحواص، وقد تحلف عن موجباتها،
 كذلك يعتقد في العددى وتأثيرات انجوم وأمطار لا .، به معنى وضع فيها
 اثرأ من غير أن يكون .، ربه أي إيدانه، فافتراف سب لا كاسر الأمطار إذا
 مشأت سبحانه، فالظاهر منها أن سطر، ومع ذلك فحسبنا بالأمطار حقيقير إلا
 أن يشاء الله رب العالمين، اهـ

وفي فائدة الصحرار خرج من طعنه فيها الطعون، من علم أن كل
 شيء بغير الله تعالى فلا مأم . أن يعرج ويعمل، وإن كان عده أنه ثم يخرج

مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولٍ سَمِعْتُ فِي الْقَادُورِ فَقَالَ أَسَامَةُ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، «النَّاسُ رَجُلٌ . . .»

وَرَحِمَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الدَّرَجَةِ لَا يَرُدُّ مَرَّحِينَ عَلَى مَصْحٍ فَقَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ
مَحْشَتَهُ مَحَاطَتَهُ بِمَا لَمْ يَرَهُ، وَكَأَنَّ هَذِهِ رَوَايَةُ الْفَقِيرِ وَالْغَيْرِ،
وَأُخْرِجَ فِيهِ بِسْمِهِ إِلَى تَرْهِيهِ عَنْ عَامِرٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَسَامَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
لَعَلَّهَا.

(مَاذَا سَمِعْتُ) يَصِيحُهُ بِحُطْبٍ (مَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي) شَأْنِ (الْقَادُورِ؟)،
وَأُخْرِجَهُ الْفَقِيرُ بِرَوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ سَمِعْتُ
أَسَامَةَ بْنَ رِيْدٍ يَحْدُثُ سَعْدًا عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ إِذَا سَمِعْتُمُ الْمَطَاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا
يَدْخُلُوهَا، وَلَا وَقَعَ بِأَرْضٍ دَسَمَ بِهَا، فَلَا تَحْرُجُوا مِنْهَا، فَقُلْتُ أُنْتُ سَمِعْتُ
يَحْدُثُ سَعْدًا وَلَا يَنْكُرُ؟ قَالَ نَعَمْ

قَالَ الْحَافِظُ "قَوْلُهُ يَحْدُثُ سَعْدًا أَيُّ وَادٍ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرُورِ، وَوَقَعَ فِي
رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ رِيْدٍ وَسَعْدٍ،
أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ، وَنُصِّحَ فِي رَوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبٍ، وَادُّوْغَرِيْمَةُ مِنْ ثَلَاثٍ،
أُخْرِجَهُ أَحْمَدُ وَهُوَ دَسَمٌ أَشْبَاهُ، وَهَذَا الْإِخْلَافُ لَا يَضُرُّ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَعْدٌ
يَذْكُرُ كَمَا حَاطَهُ بِهِ أَسَامَةُ، أَوْ بِسَبَبِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ لَتَصْنِيفِهِ أَسَامَةَ، أَوْ

قَالَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَذَّالَ أَنْ يَحْدُثَ كَذَنَ عَنْ سَعْدٍ أَيْضًا، لَكِنَّهُ مَالَهُ
أَسَامَةُ بِصَوْتٍ وَتَأْيِيدًا لِمَا سَمِعَهُ هُوَ، وَبِإِحَافِظِهِ وَامَّةً حَرِيْمَةً فَجَعَلَ أَنْ يَكُونَ،
إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ سَمِعَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، فَصَنَّفَهُ إِلَيْهِمَا صَرَفًا، وَنَسَكَتَ عَنْهُ
أُخْرَى، أَوْ

(قَالَ أَسَامَةُ) بِرِيْدٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْقَادُورُ وَجَرَ) هَكَذَا فِي
حَمِصٍ الدِّخْ، مَهْلِكُهُ وَالْمَصْرَفُ، بِرِيْدٍ اسْمُهُ، قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْتَمِيزِ» وَفِي

فقال سَأَدْلِكُمْ عَلَى مَا فِيهِ خَلَاكُهُمْ، أَرْسَلُوا النِّسَاءَ فِي عَسْكَرِهِمْ، وَزُوَّجَهُنَّ أَنْ لَا يَمُتْنَ مِنْ أَحَدٍ، لَعَلَّيْ أَنْ يَرَوْا فِيهِلْكُوا، فَكَانَ قَوْمٌ خَرَجَ بِنِسَاءِ الْمَلِكِ، فَأَرَادَهَا وَأَمْرَ بَعْضِ الْأَسْبَاطِ، وَأَخْبَرَهَا بِسَكْنَتِهِ، فَسَكَنَتْهُ مِنْ مَقْصِدِهَا، فَوَقَعَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْغَدَاوَةُ، فَمَاتَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا فِي يَوْمٍ، وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَارُونَ مَعَ الرِّيحِ، فَمَضَعَهُمَا، وَأَيْدِيَهُمَا فَتَنْظِمُهُمَا جَمِيعًا، وَهَذَا مَرْسَلٌ جَدُّهُ، وَسَيَّارٌ شَامِيٌّ مَوْتَرٌ، وَذَكَرَ الطَّيْرِي هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنْ سَلَمِ أَبِي الْخَضِرِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَسَمِيَ الْمَرْأَةُ كُثْلًا وَالرَّجُلُ وَفَرِي، وَالَّذِي طَعَنَهُمَا فَنَحَاصَ

وَقَالَ فِي آخِرِهِ - فَحَسِبَ مِنْ هَذَا مِنَ الطَّاعُونَ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَالْمَقْتُلُ يَهْوَى - عَشْرُونَ أَلْفًا، وَهَذِهِ الطَّيْرُ بِمَعْنَى الْأُولَى، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ عِيَّاضٌ لِقَالَ مَوْلَاهُ: قَدْ أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَبَلَ سَبْ مِائَةٍ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ عَشْرُونَ أَلْفًا وَقِيلَ - سَبْعُونَ أَلْفًا، وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي (مَبْدَأِ) أَنَّ اللَّهَ بَيَّارُكَ وَنَسَّالِي أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَثُرَ عَصَابُهُمْ، فَخَبَّرَهُمْ بَيْنَ ثَلَاثَةِ إِهْمَا أَنْ يَهْتَلِبَهُمْ بِحِطٍّ أَوْ الْعَدُوَّ شَهْرَيْنِ أَوْ الطَّاعُونَ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَخَبَّرَهُمْ، فَقَالُوا - اعْتَرِ لَنَا، فَاخْتَارَ الطَّاعُونَ، فَمَاتَ مِنْهُمْ إِنْهُ أَوْ رَابِعٌ لِمِائَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَجِيلٌ سَلَاةَ أَلْفٍ، فَخُصِرَ دَاوُدَ عَلَى سَبَابِهَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَرَحْمَةُ -

وَوُجِدَ وَقُوعُ طَّاعُونَ فِي خَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ - إِنْ كَانَ جَلِكُمْ، هُمْ دَبُّ مَا خَرَجَهُ الطَّيْرِي وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ لِمَنْ حَوَّسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَدْخُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ كَيْشًا، ثُمَّ لِيَحْضِبَ كَمَهُ فِي دَعَاهُ، ثُمَّ لِيُضْرَبَ بِهِ عَلَى بَابِهِ فَيَعْبُرَ، مَسْأَلُهُمْ انْقِطَعُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعْتَ عَلَيْكُمْ عَدْلًا، وَإِنَّمَا سَجَّوْا مِنْ يَدِهِ، فَعَلَامَةً، فَأَصْبَحُوا، وَقَدْ مَاتَ مِنْ قَوْمِ فَرَحُونَ سَبْعُونَ أَلْفًا، بِحَدِيثٍ، وَهَذَا مَرْسَلٌ حَيْثُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَأَخْرَجَ

[illegible][illegible][illegible]

لَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ وَهُوَ كَرِيمٌ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ

1993 年 4 月 1 日 至 1993 年 4 月 15 日

۱۹ ۲۲۹۸ چاسی امپریا دی ب کلمن ۹ ۱۰۰۰۰۰

(a) $\frac{1}{2}$, $\frac{1}{3}$, $\frac{1}{6}$

النهضة فهو ليس ارجح من ان يكون له حصة في حركته نحو حوضه
 جنوبها مثلا فليس هو الذي يجره الى حوضه بل هو الذي
 يجره الى حوضه فليس هو الذي يجره الى حوضه بل هو الذي
 يجره الى حوضه فليس هو الذي يجره الى حوضه بل هو الذي

[illegible]

من صحيح النبی علیہ السلام ، رحمہ اللہ . حدیث و صحیحہ و معتبرہ
 حصہ اول : امام جہاد ، ملاحہ حدیث و صحیحہ و معتبرہ
 جہاد و غیرہ . فصل اول : فی بیان حدیث و صحیحہ و معتبرہ
 آری ہم یہاں ما کا ، غیرہ . سی یہ کہ عدم علیہ و . حدیث و معتبرہ
 حدیث و معتبرہ و صحیحہ و معتبرہ . حدیث و معتبرہ و صحیحہ و معتبرہ
 حدیث و معتبرہ و صحیحہ و معتبرہ . حدیث و معتبرہ و صحیحہ و معتبرہ

[illegible]

فوق پر فہمی ، حاحہ میں عیادہ فیہ لایہ عشر - رخصی نکاح - جمع

$\phi^2 = 0$ 2. ϕ^2 ist ein \mathbb{K} -Bilinearform auf V und $\phi^2 = 0$

٢ الشرح للمعاني ١٤٢٤ هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
١٤ - فيه جراح العبد -	١٤	١٤ - فيه جراح العبد -	١٤
في يومه من سنة	١٥	في يومه من سنة	١٥
في القضي والحوادث لا ما - عليه	١٦	في القضي والحوادث لا ما - عليه	١٦
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	١٧	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	١٧
لا يحمل بغيره من سنة ١٠٠٠	١٨	لا يحمل بغيره من سنة ١٠٠٠	١٨
١٧ - مبرات العمل والعملة فيه	١٩	١٧ - مبرات العمل والعملة فيه	١٩
به سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٢٠	به سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٢٠
انقضى في سنة ١٠٠٠	٢١	انقضى في سنة ١٠٠٠	٢١
حديث الصدقات في سنة ١٠٠٠	٢٢	حديث الصدقات في سنة ١٠٠٠	٢٢
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٢٣	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٢٣
١٥ - فيه أهل الذمة الثاني والحمد لله	٢٤	١٥ - فيه أهل الذمة الثاني والحمد لله	٢٤
لا يشترط في سنة ١٠٠٠	٢٥	لا يشترط في سنة ١٠٠٠	٢٥
مثل بغيره ١٠٠٠	٢٦	مثل بغيره ١٠٠٠	٢٦
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٢٧	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٢٧
جرح بغيره ١٠٠٠	٢٨	جرح بغيره ١٠٠٠	٢٨
١٦ - ما يوجب الفصل على الرجل	٢٩	١٦ - ما يوجب الفصل على الرجل	٢٩
في خاصة ما	٣٠	في خاصة ما	٣٠
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣١	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣١
لا يجب بغيره من سنة ١٠٠٠	٣٢	لا يجب بغيره من سنة ١٠٠٠	٣٢
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٣	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٣
١٨ - جراح الفيل	٣٤	١٨ - جراح الفيل	٣٤
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٥	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٥
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٦	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٦
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٧	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٧
في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٨	في سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠ - سنة ١٠٠٠	٣٨

الموضوع	الموضوع
أخذ بحدوث القصاص أجمعهم عازلاً	أخذ بحدوث القصاص أجمعهم عازلاً
عنه	عنه
١ - ثمة أهل الم في القصاص	١ - ثمة أهل الم في القصاص
٢ - مثال القصاص لأحد الأربعة	٢ - مثال القصاص لأحد الأربعة
٣ - القصاص	٣ - القصاص
٤ - حيث سجن من قبل حقيقه	٤ - حيث سجن من قبل حقيقه
٥ -	٥ -
٦ -	٦ -
٧ -	٧ -
٨ -	٨ -
٩ -	٩ -
١٠ -	١٠ -
١١ -	١١ -
١٢ -	١٢ -
١٣ -	١٣ -
١٤ -	١٤ -
١٥ -	١٥ -
١٦ -	١٦ -
١٧ -	١٧ -
١٨ -	١٨ -
١٩ -	١٩ -
٢٠ -	٢٠ -
٢١ -	٢١ -
٢٢ -	٢٢ -
٢٣ -	٢٣ -
٢٤ -	٢٤ -
٢٥ -	٢٥ -
٢٦ -	٢٦ -
٢٧ -	٢٧ -
٢٨ -	٢٨ -
٢٩ -	٢٩ -
٣٠ -	٣٠ -
٣١ -	٣١ -
٣٢ -	٣٢ -
٣٣ -	٣٣ -
٣٤ -	٣٤ -
٣٥ -	٣٥ -
٣٦ -	٣٦ -
٣٧ -	٣٧ -
٣٨ -	٣٨ -
٣٩ -	٣٩ -
٤٠ -	٤٠ -
٤١ -	٤١ -
٤٢ -	٤٢ -
٤٣ -	٤٣ -
٤٤ -	٤٤ -
٤٥ -	٤٥ -
٤٦ -	٤٦ -
٤٧ -	٤٧ -
٤٨ -	٤٨ -
٤٩ -	٤٩ -
٥٠ -	٥٠ -
٥١ -	٥١ -
٥٢ -	٥٢ -
٥٣ -	٥٣ -
٥٤ -	٥٤ -
٥٥ -	٥٥ -
٥٦ -	٥٦ -
٥٧ -	٥٧ -
٥٨ -	٥٨ -
٥٩ -	٥٩ -
٦٠ -	٦٠ -
٦١ -	٦١ -
٦٢ -	٦٢ -
٦٣ -	٦٣ -
٦٤ -	٦٤ -
٦٥ -	٦٥ -
٦٦ -	٦٦ -
٦٧ -	٦٧ -
٦٨ -	٦٨ -
٦٩ -	٦٩ -
٧٠ -	٧٠ -
٧١ -	٧١ -
٧٢ -	٧٢ -
٧٣ -	٧٣ -
٧٤ -	٧٤ -
٧٥ -	٧٥ -
٧٦ -	٧٦ -
٧٧ -	٧٧ -
٧٨ -	٧٨ -
٧٩ -	٧٩ -
٨٠ -	٨٠ -
٨١ -	٨١ -
٨٢ -	٨٢ -
٨٣ -	٨٣ -
٨٤ -	٨٤ -
٨٥ -	٨٥ -
٨٦ -	٨٦ -
٨٧ -	٨٧ -
٨٨ -	٨٨ -
٨٩ -	٨٩ -
٩٠ -	٩٠ -
٩١ -	٩١ -
٩٢ -	٩٢ -
٩٣ -	٩٣ -
٩٤ -	٩٤ -
٩٥ -	٩٥ -
٩٦ -	٩٦ -
٩٧ -	٩٧ -
٩٨ -	٩٨ -
٩٩ -	٩٩ -
١٠٠ -	١٠٠ -

الموضوع	المصنف	الموضوع	المصنف
فيمن راع على حادثة لمواقفه ٣٨٦		مر من مرات هل بعد نكل واحد	٣٨٦
١ - ما يجب فيه القطع ٣٩٧		أم لا ٣٨٦	
ولا يصاب القطع بما شروعه ٣٩٧		الأمر ما يبيع بعد استأثنت شروعه أو	٣٨٦
احتلالهم في مقدار التصيب	٣٩٧	الخاصة ٣٨٦	
الموجب للقطع ٣٩٧		لا حد على المستكره بالثمن ٣٨٦	
احتلالهم في ثمن المعلن للوحد في	٣٩٧	هل يجب شهود طاعة عند شدة ٣٨٦	
الحدائق ٣٩٧		الحاكم في أمر أحدا بالحد عهد	٣٨٦
لا قطع في ثمن ولا حصة جمل ٣٩٧		بشئ لمرة؟ ٣٨٦	
توبة الخبير ٣٩٧		١ - ما جاء في المقتضية ٣٨٦	
قطع عند نوصي الله عن في توبه ٣٩٧		إذ ادعت الحاكم أنها غصب ٣٨٦	
بعت حاشية يرد وحده الغلام	٣٩٧	عدة المقتضية والمطلوبة شبهة ٣٨٦	
محلها يدا ٣٩٧		٢ - الحد في القذف والمسي	٣٨٦
٢ - ما جاء في قطع الأذن والسوق ٣٩٧		والتعريض ٣٨٦	
يقطع البصر من الرجم ٣٩٧		مراتب إيمان القذف ٣٨٦	
هل يجب الضمان على السارق؟ ٣٩٧		حد العهد في القذف ٣٨٦	
٣ - ترك المداغة للسارق إذا بلغ لخطأ ٣٩٧		هل بعد من قذفه؟ ٣٨٦	
نام حبران في المسجد فسرق رءوا ٣٩٧		إذا عفا المظلوم هل يفظ الحد؟ ٣٨٦	
الثامن بعد مجزئ القطع عنه ٣٩٧		من قذف آباء أو أمه وهي ميتة هل	٣٨٦
الدمار إذا ألقه المصور بنية أو بيع ٣٩٧		يجوز فلوله مظنة حد القذف؟ ٣٨٦	
لحق الله السالغ والمضغ ٣٩٧		إن أراد المظلوم النشر عليه ٣٨٦	
٤ - جامع القطع ٣٩٧		من قذف حدة من يداحل الحد؟ ٣٨٦	
جاء رجل من اليمن إلى أبي بكر	٣٩٧	من قال في المشائفة من أبي بزان	٣٨٦
رضي الله عنه وشكى أن عامته	٣٩٧	ولا أبي طلع ٣٨٦	
قطع يده ورجله ٣٩٧		الحد في التعريض ٣٨٦	
هل كان مظلوم يرد مظل أو مظلوع	٣٩٧	إذا عفا أحد رجلا عن نفسه ٣٨٦	
اليد والرجل؟ ٣٩٧		١ - ما لا حد فيه ٣٨٦	
في الرجل يسرق موطأ عليه قطع واحد	٣٩٧	من وطن حاربة مشرفة ٣٨٦	
عامل عمر من عيد العزير فسد ثوبا	٣٩٧	في أن رجل محل للأخر جملته ٣٨٦	
في حرابة ٣٩٧		يبيع وقع على حادثة فيه ٣٨٦	
		هل يلزم منه البس؟ أم لا؟ ٣٨٦	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٨٤	ليس على الاجير وحدهم ان يقوم قطع .	٤٨٤	في تبة النحرية ثلاث مسائل خلافية .
٤٨٥	هل ينقطع من سجد المروءة؟	٤٨٤	الأولى: أيها في الكثرة أو في المستثنى
٤٨٦	هل يجمع الميثاق ولم يخرج منه كس	٤٨٥	الثانية: في تعريف الميثاق
٤٨٦	رخص عليه شراؤه	٤٨٥	الثالثة: في الأحكام الأربعة في الآية
٤٨٦	كتاب الأعراف	٤٨٨	على اختيار أو التوزيع
٤٨٦	الأشرف المسكرة كلها حرام عند الجمهور والحنفية جحدوها ثلاثة	٤٨٨	الأشعة الموضوعة في الأسواق في غير حائث
٤٨٩	أنواع	٤٨٩	من رد السرقة إلى حالته فهل ينقطع
٤٩٣	الأحكام العشرة لتحريم خاصة	٤٩٣	بعد أمه؟
٤٩٦	الأشربة البهية غير الخمر	٤٩٦	إذا اشربوا المصاحفة في سرقة فهل ينقطع لقطع أن يمنع تعيب كل واحد منهم العباد؟
٤٩٧	١ - ما جاء في الحد في النحر	٤٩٧	من أخرج المروءة من البيت ولم يخرجها عن ثلثه
٤٩٧	٢ - خلاف في الحد في النحر	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٤٩٧	٣ - يختلف في غيره	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥٠١	اختلافهم في مقدار الحد	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥٠٣	فهرست عمر وصي الله عنه أنه الحد	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥٠٣	في شرب الطلاب المسكر	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥٠٣	هل يجب الحد بوجود الريح؟	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥٠٧	استشار عمر رضي الله عنه صحابته في قدر النحر	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥٠٧	الجمهور على أن حد الكبد نصف	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١٠	حد الخمر	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١١	١ - من شرب إلا الله تعالى ويحبه	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١١	٢ - من شرب ما لم يكن حراً	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١٣	٣ - ما يكره أن يشرب جميعاً	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١٥	٤ - من شرب الله كذا في شرب	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١٥	٥ - الرطبة	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١٥	٦ - من شرب من شرب الشرب ومثله	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١٦	٧ - حصاً	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥١٦	٨ - اختلافهم في الخيطين	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة
٥٢٣	٩ - حاصل اختلافهم في قسمة آقوال	٤٩٧	في عمده يرق ميثاق سيده أو زوجة

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٣ - ما نهر أن ينبت فيه	٥٢٥	٢ - بات ما جاء في سكنى العذبة	
صاحب العذبة في الأواني التي		والخروج منها	٥٢٨
يتم من الاتد فيها	٥٢٨	حكم المعاهدة في الحرير	
٤ - ما جاء في تحريم الخمر	٥٣٠	و حملهم عهد	٥٢٩
الخمر حذيفة في العبد	٥٣٠	أمايت مولد ابن عمر الخروج ثلثة	
سئل عتبة السلام عن السج فقال		فقال اندي لكج	٥٣٧
قال مسكر مرام	٥٣٦	من امير غار لأوا العذبة ذلك له	
سئل عليه السلام عن العبد		شده أو شجوا	٥٣٨
لا خير فيها	٥٣٥	قال امرأت أفسر يعني فقال عليه	
من شرب الخمر نبي الدنيا حرمها		السلام العذبة	٥٣٢
في الأخرة	٥٣٦	فل لمو محضوس زمامك أو لمي	
٥ - جامع تحريم الخمر	٥٣٨	الأند؟	٥٣٥
أهلتي ثم يهتد روية حمر	٥٤١	سئل	٥٣٥
الذي حرم شربها حرم معها	٥٤٣	مرث غربة لكل انشروا الحديث	٥٣٨
عن امر قست أسس شادنا فاذن		لا يخرج أحد من العذبة إلا	
عند حرمة الخمر	٥٤٢	أهل الله حرامه	٥٤١
قال أبو طلحة فم لمي هذه الحرام		ليمر نعيم فيحملون أهلهم ومن	
فانكرها	٥٤٨	اطاعهم والعذبة خير لهم	٥٤٣
المر عبد رضي الله عنه أنه أتاهم فنفق		سركن العذبة على احس ما كان	
وفوقه أنهم لا	٥٥٠	حس ياحلها	٥٤٩
أباح الطلاء حذاه من لصاحبه	٥٥٤	وهل وها ذاك أبو	٥٤٩
٤٦ - كتاب العام			
٦ - باب الدعاء بالعذبة وأهلها	٥٦٠	لما خرج	٥٦٠
زوج قواء		رضي الله عنه قال	٥٦١
مخيلهم الحديث	٥٦١	أكون من نعت العذبة	٥٦١
كان أساس إذا رأوا يدكوزه الشعر		٣ - باب ما جاء في تحريم العذبة	
الحديث	٥٦٤	والسلامهم فيه	٥٦٧
استدل بقوله		قال عليه السلام لأحد	٥٦٧
ومثله بعد على تحصيل العذبة	٥٦٦	يحيى وسجيه	٥٦٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ليس له إلا إبراهيم عليه السلام حرم مكة وإبراهيم أحرم ما جبر لأشياءه	٦١٤	أجاب عن من يهوى كعبه وفعله ويجوز	٦٥٩
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من أحب مكة أحب الله	٦١٥	والصالحين منهم	٦٥٩
وأما قوله: ومن أحب الله فقد أحب الله	٦١٦	٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦٦١
والله أعلم بالصواب	٦١٧	قال الحسن بن علي بن فضال: ما أشبه هذا	٦٦٢
٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦١٨	فخرنا به عن علي بن أبي طالب عنه	٦٦٣
٧ - ما جاء في الطاعون	٦١٩	قال الحسن بن علي بن فضال: أنت لذي	٦٦٤
اختلافهم في حبها	٦٢٠	إلى مكة أنصبا إلى	٦٦٥
٨ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢١	٧ - ما جاء في الطاعون	٦٦٦
٩ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٢	اختلافهم في حبها	٦٦٧
١٠ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٣	خرج عن علي بن أبي طالب عنه	٦٦٨
١١ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٤	السلام فاحضر ما يؤمنه فخرج	٦٦٩
١٢ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٥	صلى الله عليه وآله وسلم	٦٧٠
١٣ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٦	قال أبو هريرة: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٦٧١
١٤ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٧	بأن لا يخرج من المدينة	٦٧٢
١٥ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٨	١٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦٧٣
١٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦٢٩	١٧ - ما جاء في أمر المدينة	٦٧٤
١٧ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٠	١٨ - ما جاء في أمر المدينة	٦٧٥
١٨ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣١	١٩ - ما جاء في أمر المدينة	٦٧٦
١٩ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٢	٢٠ - ما جاء في أمر المدينة	٦٧٧
٢٠ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٣	٢١ - ما جاء في أمر المدينة	٦٧٨
٢١ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٤	٢٢ - ما جاء في أمر المدينة	٦٧٩
٢٢ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٥	٢٣ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٠
٢٣ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٦	٢٤ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨١
٢٤ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٧	٢٥ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٢
٢٥ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٨	٢٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٣
٢٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦٣٩	٢٧ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٤
٢٧ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٠	٢٨ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٥
٢٨ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤١	٢٩ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٦
٢٩ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٢	٣٠ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٧
٣٠ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٣	٣١ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٨
٣١ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٤	٣٢ - ما جاء في أمر المدينة	٦٨٩
٣٢ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٥	٣٣ - ما جاء في أمر المدينة	٦٩٠
٣٣ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٦	٣٤ - ما جاء في أمر المدينة	٦٩١
٣٤ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٧	٣٥ - ما جاء في أمر المدينة	٦٩٢
٣٥ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٨	٣٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦٩٣
٣٦ - ما جاء في أمر المدينة	٦٤٩	٣٧ - ما جاء في أمر المدينة	٦٩٤
٣٧ - ما جاء في أمر المدينة	٦٥٠	٣٨ - ما جاء في أمر المدينة	٦٩٥